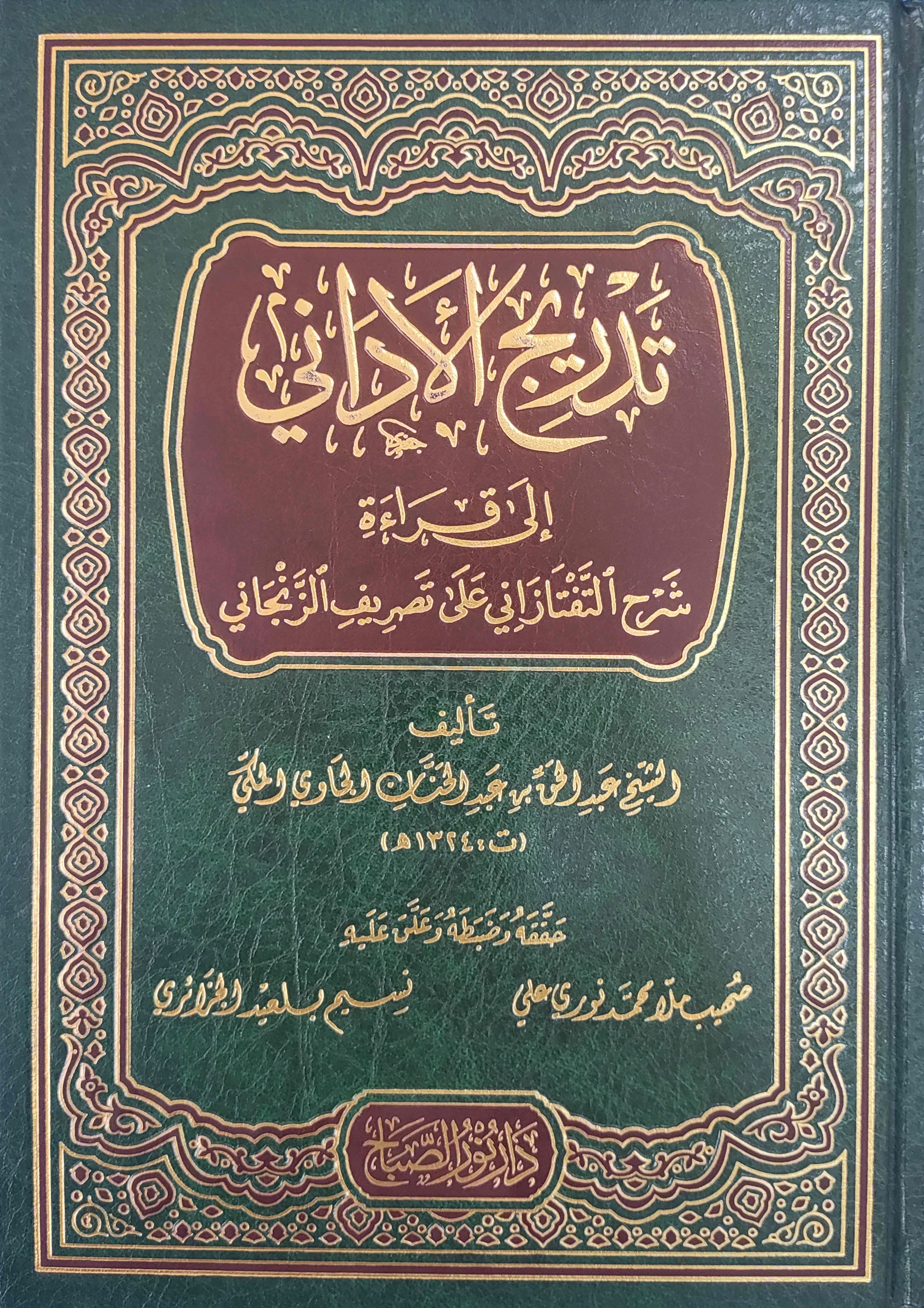
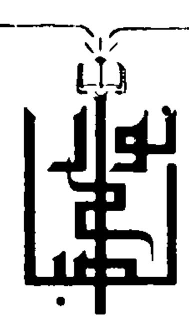

تدريج الأداني
إلى قراءة
شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني
تأليف
الشيخ عبد الحق بن عبد الحنان الجاوي المكي
(ت ١٣٢٤هـ)
حققه وضبطه وعلق عليه
صهيب علاء محمد نوري علي
نسيم بلعيد الجزائري
دار نور الصباح

تدريج الأداني

إلى قراءة

شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني



NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+ 90482) 4622775-4622774

يطلب في سوريا من
دار نور الصباح دمشق - حلبوني
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٢٧
Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
١٩٧٨

Title: Tadrij AL adani
Autor: 'Abd Alhaq bin 'abd hannan Jawi
Editor: Suhayb Nuri & Nasim Ajjaza'ri
Publisher: Noursabah
Pages: 544
Year: 2015
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: تدريج الأداني
المؤلف: عبد الحق بن عبد الحنان الجاوي
تحقيق: صهيب ملا نوري & نسيم بلعيد
الناشر: دار نور الصباح
عدد الصفحات: ٥٤٤
سنة الطباعة: ٢٠١٥م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى



978-9933-9146-3-9

تدريج الأداني

إلى قراءة

شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني

تأليف

الشيخ عبد الحق بن عبد الحنان الجاوي المكي

(ت: ١٣٢٤هـ)

حققه وضبطه وعلق عليه

صهيب ملا محمد نوري علي   نسيم بلعيد الجزائري

دار نور الصباح



مقدمة المعتني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله أهلِ الحمدِ ومستحِقِّه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على النبيِّ محمَّدٍ خيرِ رسلِه، وعلى الطَّاهرين الأخيارِ مِن آلِه وصحبِه.

أما بعدُ:

فإن العربَ كانت تَنْطِقُ على سجيَّتِها، وبما تُوحِي إليها سَلِيقَتُها، لا تَتعثَّرُ أَلْسِنتُها في خطأٍ، ولا يَشُوب صَفْوَ كلامِها لَحنٌ، فلَمَّا انْتَشرَ الإسلامُ وخالطَ العربُ العجمَ، فَسَدَتِ السَّلِيْقَةُ العربيَّةُ، وبَدأَ اللَّحْنُ يَدِبُّ إلى الأَلْسِنَةِ، وشَمَلَ هذا اللَّحْنُ المفرداتِ والتراكيبَ على حدٍّ سواءٍ.

سَمِعَ أبو عمرو بن العلاء رجلاً يُنشِدُ قول المُرَقِّشِ الأصغرِ:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْراً يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ ... وَمَنْ يَغْوَ لا يَعْدَمْ عَلَى الغَيِّ لَائِمَا

فقال: أُقوِّمُك أم أتركك تَتَسكَّعُ في طُمَّتِك؟ فقال: بل قوِّمني، فقال: قل: «وَمَنْ يَغْوِ» بكسر الواو، أَلَا ترى إلى قولِ الله عزَّ وجل: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]؟

وقد بادر العُلماءُ مذ ذاك إلى مُقاومة هذا اللحن ودَفْعِ خطرِه، وجَدُّوا في ذلك أيَّما جِدٍّ، فكان من ثمرةِ هذه المبادرةِ وضع قواعدِ النحو والتصريف، ولعلَّ أقدمَ كتاب في مَوضوع عِلم الصرف «كتاب الهمز» لِلحضرمي، المتوفى سنة (١١٧هـ)، ثم جاء سيبويه فاستوعبَ أبوابَ النحو والصرف، فما زاد عليه أحدٌ باباً واحداً إلى يومِنا هذا.

سَايرَ الصرفُ النحوَ ولم يتخلَّف عنه، يَقول ابن جني في مقدمة «المنصف»: لا تَجد كتاباً في النَّحو إلَّا والتصريفُ في آخِره؛ غيرَ أنَّ بعض النحويين كان له هوًى خاصٌّ بِعلم الصرف فاشتهر به، وذلك كشهرة مُعاذ بن مسلم الهرَّاء الكوفي، المتوفى سنة (١٩٠هـ) بِصياغة الأبنية ومسائلِ التمرين.

وقد استقرأ الشيخُ محمدُ بن عبد الخالق عضيمة رحمه الله تعالى كتاب **«طبقات اللغويين والنحويين»** للزبيدي، و«معجم الأدباء» لياقوت، و**«بغية الوعاة»** للسيوطي، و«كشف الظنون وذيله»؛ بحثاً عن النَّحويِّين الذين أفردُوا الصرف بِتأليف مستقلٍّ، فأتى على ذلك، ونحن نقتصر على بعض مَن ذكَر منهم باختصارٍ، فنقول: مِن هؤلاء:

علي بن المبارك الأحمر الكوفي (ت: ١٩٤هـ)، ويحيى بن زياد المعروف بالفراء (ت: ٢٠٧هـ)، وبكر بن محمد أبو عثمان المازني (ت: ٢٤٩هـ)، ومحمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٦هـ)، ....، وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) صنف «التكملة»، وعلي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، وأبو الفتح عثمان ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) له «التصريف الملوكي»، و«الخصائص»، و«سر الصناعة»، ومحمد بن علي الهراشي (ت: ٤٢٥هـ)، ...، وعبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) صنف: «نزهة الطرف» و«الترصيف».

ثم جاء بعد هؤلاء الإمام جمال الدين عثمان بن عمرو بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) صنف: «الشافية»، ومحمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) صنف: «إيجاز التعريف»، وأبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٩٦هـ) صنف: «الممتع» و«المقرب» شرحه، ولأبي حيان «المبدع الملخص من الممتع»، ثم تتابعت المؤلفات بعد ذلك في عِلم التصريف[1].

وكان ممن أسهَم في إثراءِ فنِّ الصرف أبو المعالي عبدُ الوهاب بنُ إبراهيمَ الزَّنجانيُّ رحمه الله تعالى، صنَّف متناً صغيراً اشتهر بـ **«تصريف العِزِّي ـ أو: الزنجاني ـ»**، وقد امتاز هذا المتنُ مِن بين المتون الصرفيّة بالإقبال عليه والعِناية به وحفظِه، وذلك لِسُهولة عبارتِه، وحُسنِ ترتيبِه، وسارع العُلماء إلى نظمه وشرحِه وتوضيحه والتعليقِ عليه.

وكان من أشهر شروحِه التي راجتْ عند طُلاب العربية **«شرح تصريف العزي»** **للعلامة سعد الملة والدين مسعود بن عمر التفتازاني** رحمه الله تعالى، فذلَّلَ ـ كما قال ـ مِن اللفظ صِعابَه، وكشف عن وجه المعاني نِقابَه، واستكشف مَكْنونَ

---

(١) جميع ما تقدم مقتبس بتصرف من «المغني في تصريف الأفعال» لمحمد بن عبد الخالق عضيمة.

غَوامضه، واستخرج سِرَّ حُلوِهِ مِن حامضه، وأضافَ إليه فوائدَ شريفةً، وزوائدَ لطيفةً، وذلك بِأسلوبٍ رشيقٍ، وبيانٍ أنيقٍ دَقيقٍ.

وقد تَقبَّل النَّاسُ هذا الشرحَ بقَبولٍ حسنٍ حتى اشتهر بالأمْصارِ والأقطار، فبادر العلماءُ بتحشِيتِه وشرحِه، وكانت خَاتمةُ هذه الحواشي والشروح: **«تدريج الأداني»** **للشيخ عبد الحق الجاوي** رحمه الله تعالى، وهو شرحٌ ممزُوج، انفرَدَ به صاحبُهُ عمَّن سبقَه من الشُّراح، فوضَّح الأصلَ توضيحاً كافياً، وبيَّنه تبييناً وافياً، مع تحقيقاتٍ مفيدةٍ، وتدقيقاتٍ منيفةٍ، دَلَّت على كَثرةِ اطِّلاعِه، وعُلُوِّ كَعْبِه وطُولِ بَاعِه، جَمَعَ رحمه الله تعالى في أثناء ذلك ما تَفرَّق في بطونِ كُتب التصريف، وكان جُلُّ ما نقلَهُ من الفوائدِ والنُّكتِ من «حاشية النَّاصر اللّقاني»، و«حاشية المنصور الطَّبلاوي»، و«حاشية الدده جنكي»، و«حاشية ابن قاسم الغَزّي».

وقد كانت الحاجةُ مُلِحَّةً ومُوْجِبةً لإخراج هذا الكتاب بصورةٍ تَلِيقُ بمكانَتِه في المكتبة العربية وتُناسبُها، فبادَرنا بعد التّوكل على الله تعالى إلى خِدمته، وسارعْنا إلى إبرازِه في أبهى حُلَّتِه، وذلك بِتحقيقِ أَلْفَاظِه، وضَبْطِ كَلِمَاتِه، وتَنْسِيق عِبَارَاتِه، وتَقْسِيم فِقْراتِه، ومِنَ الله تعالى التَّوفيق والسَّداد، وهو مِن وراء القَصد.

عملُنا في الكتاب:

١- وثَّقْنا نصَّ الكتابِ معتمِدين على مُقابلتِه بالأصل المطبوع سنة (١٣٤٨هـ) بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر، ومقابلةِ غالب النُّقُول بأصولها ومَصادِرها.

٢- صحَّحْنا ما وقع في المطبوع مِن الأخطاء بِالرجوع إلى نُسَخ خطية لكلٍّ من «حاشية الغزي»، و«اللقاني»، و«الدده جنكي». وغيرِها مِن الكتب التي نقل المؤلف عنها، وبَيَّنا التصحيفَ والتحريفَ في بعضِها استئناساً، وربما زِدْنا بعضَ الكلمات من هذه الحواشي أو غيرها لِتصحيح المعنى، ووضعْناها بين معكوفتَين [ ].

٣ - قُمنا بِضبط ما يَحتاج إلى ضبطٍ مِن الكلمات المُوهمة، وشَكْلِ ما قد يُشكل على القارئ.

٤ - قَدَّمنا للكتاب بِورقات في ترجمة أصحابِ المتنِ والشرح وشرحِ الشرح.

٥ ـ ميَّزنا «شرح تصريف الزنجاني» بخط أحمرَ بين قوسَين.

٦ ـ ميَّزْنا مِن غيره أيضاً بعض الكلمات والفقرات المهمّة بخطّ أسودَ عريضٍ تتميماً للفائدة.

٧ ـ خرَّجْنا الآياتِ القرآنيةَ.

٨ ـ ترجمنا بعضَ الأعلام الواردِ ذكرُهم في الكتاب.

وكتبه

صهيب ملا محمد نوري علي

دمشق: ٢٦/١/١٤٣٦هـ

○ ○ ○

ترجمة صاحب المتن
الإمام عبد الوهاب الزَّنجاني
(ت، ٦٥٥ هـ)

اسمه ونشأته:

هو الإمام العالم الشيخ عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزَّنْجاني الشافعيُّ، والمعروف بـ«العِزِّي».

و«الزَّنْجاني» هي نسبة إلى بلده «زنجان»، وهي بلدةٌ مشهورة على حدِّ «أذْربيجان» من بلاد الجبال، والعجم يقولون لها: «زنكان» بالكاف.

ووالد الزنجاني فقيهٌ شافعيٌّ له أثره في المذهب، ترجم له ابنُ السبكي في «طبقاته»، وذكر شيئاً من أقوالِه.

أقام المؤلف بتبريز، وأقام أيضاً بالموصل، وسكن في أُخريات حياته في بغداد.

فضله وعلمه:

كان الزَّنجانيُّ أديباً شاعراً، وإماماً عالماً في النحو واللغة والتصريف، والمعاني والبيان والعروض، جامعاً لغيرها مِن العلوم النقلية والعقلية.

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ١٢٢): صاحب «شرح الهادي» المشهور، الذي أكثر الجاربرديُّ من النقل عنه في «شرح الشافية»، وقفتُ عليه بخطه، وذكر في آخِره: أنه فرغ من تأليفه ببغداد سنة (٦٥٤)، و«متن الهادي» له أيضاً، وكان خطّه في غايةِ الجَودة.

مؤلفاته:

١- «تصحيحُ المقياس في تفسيرِ القسطاس»: شرح فيه «القسطاس» للزمخشري في عِلم العروض.

٢- «تصريف العزي»: وهو كتابُنا هذا.

٣- «عمدة الحساب».

٤- «فتح الفتّاح في شرحِ مراح الأرواح»: شرح فيه كتاب «مراح الأرواح» في الصرف، وهو لأحمد بن علي بن مسعود.

٥- «الكافي شرح الهادي» في النحو والصرف، و«الهادي» له أيضاً.

٦- «المضنون به على غير أهله»، و هو كتاب في الشعر.

٧- «المعرب عمّا في الصحاح والمغرب» وهو في اللغة، أتمّه في صفر سنة (٦٣٧هـ) في المدرسة القاهرية بالموصل.

٨- «معيار النظار في علوم الأشعار».

٩- «الهادي» وهو متن «الكافي».

وفاته:

توفي الزنجاني رحمه الله تعالى ببغداد سنة (٦٥٥هـ) ، أو بعدها على أصح الروايات، فقد كان فراغُه من تأليف «شرح الهادي» سنة (٦٥٤م)، كما وُجد بخطه، رحمه الله رحمةً واسعة[١].

○ ○ ○

(١) انظر ترجمته في: «بغية الوعاة» للسيوطي: (٢/ ١٢٢)، و«الأعلام» للزركلي: (٤/ ١٧٩)، و«معجم المؤلفين»: (٦/ ٢١٦).

ترجمة الشارح
الإمام العلامة سعد الدين التفتازاني
(٧١٢هـ ـ ٧٩٢هـ)

اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة الفقيه المتكلم النظار الأصولي النحوي البلاغي المنطقي سعدُ المِلة والدين، مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي سعيد الغازي التفتازاني الهَرَوي الخراساني الحنفي مذهباً على الصحيح.

مولده:

ولد الإمام التفتازاني رحمه الله تعالى بقرية «تفتازان» من مدينة «نَسَا» من بلاد خراسان في صفر سنة (٧١٢هـ)، وكانت إقامته بـ«سرخس»، وقيل: إنه ولد سنة (٧٢٢هـ) في أسرة عريقة في العلم؛ حيث كان أبوه عالماً وقاضياً، وكذا كان جده ووالد جده من العلماء.

صفاته:

كان السعد التفتازاني إماماً من أئمة التحقيق والتدقيق، فقد انتهت إليه رئاسة العلم في المشرق في زمنه، وفاق الأقران، وبرز في النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير وعلم الكلام وغيرِها من العلوم.

قال ابن حجر العسقلاني في «الدرر الكامنة»: انتهت إليه معرفةُ علوم البلاغة والمعقول بالمشرق، بل بسائر الأمصار، لم يكن له نظير في معرفة هذه العُلوم.

وكان يفتي بالمذهبين الشافعي والحنفي، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، حتى ولي قضاء الحنفية.

ورحل إليه الطلبة، وانتفع الناس بعلمه وتصانيفه، وكان مُلمًّا بالفارسية أيضاً، وله نظم جيد باللغتَين.

شيوخه:

تتلمذ سعد الدين التفتازانيُّ لعلماء أجلاء، منهم:

١- الإمام المتكلم عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، قاضي قضاة المشرق وشيخ الشافعية ببلاد ما وراء النهر، وقد لازمه سعدُ الدين ملازمةً تامة، وعليه تخرج في علم الكلام والأصولِ والمنطق والبلاغة، وكان كثيرَ الثناء عليه، وهو صاحبُ كتاب «المواقف» في علم الكلام، و «شرح مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه، و«القواعد الغياثية» في المعاني والبديع.

٢- الإمام قطب الدين محمد ـ أو محمود ـ بن محمد الرازي، المشهور بـ«التحتاني»، تمييزاً له عن آخَرَ كان يسكن معه بأعلى المدرسة الظاهرية، المتوفى سنة (٧٦٦هـ)، كان إماماً بمذهب الشافعي، عارفاً بالتفسير والمعاني والبديع، له حاشيةٌ على «الكشاف»، وشرحٌ على «الشمسية» في المنطق.

٤- الإمام ضياء الدين عبد الله بن سعد الله بن محمد عثمان القزويني الشافعي، المعروف بـ«القِرمي» وبـ«ابن قاضي القرم»، المتوفى سنة (٧٨٠هـ)، كان إماماً بالتفسير والعربية، والمعاني والبيان، وذا ذكاء متوقد، كان يقول: أنا حنفي الأصول، شافعيّ الفروع.

تلامذته:

انتفع بسعد الدين جملةٌ مِن طلبة العلم، منهم:

١- العلامة حسام الدين الحسن بن علي الأبيوردي الشافعي الخطيبي، المتوفى سنة (٨١٦هـ)، أخذ عن التفتازاني علوم المعقول، وصنَّف «ربيع الجنان في المعاني والبيان»، وكان عالماً بالمعقولات، ديِّناً خيِّراً زاهداً.

٢- الشيخ برهان الدين حيدر بن أحمد بن إبراهيم الرومي الشيرازي الحنفي، المعروف بـ«شيخ التاج»، المتوفى سنة (٨٢٠هـ)، كان عالماً بالمعاني والبيان والعربية، شرح «الإيضاح» للقزويني شرحاً ممزوجاً.

٣- الشيخ محمد بن عطاء الله بن محمد الرازي الهروي الشافعي قاضي القضاة، المتوفى سنة (٨٢٩هـ)، كان عالماً فاضلاً متفنناً، له «شرح المشارق»، و«شرح صحيح مسلم» المسمى بـ«فضل المنعم».

٤- الإمام علاء الدين علي بن محمد بن محمد ابن محمد البخاري الحنفي، المتوفى سنة (٨٤١هـ)، كان مقدماً في الفقه والأصلَين، والعربية واللغة، والمنطق والجدل.

مصنفاته ومؤلفاته:

ألَّف سعدُ الدين التفتازاني كتباً كثيرة دلَّت على عُلو كَعبه وغزارة علمه، حتى غدتْ كتبُه في علم الكلام والأصول والمنطق والبلاغة مرجعَ الباحثين ومُنتهى طلب المتخصِّصين، وأضحتْ هي كتب الدرس في جُلِّ المعاهد والمدارس العلمية، فاشتهرت تصانيفُه في الأرض وانتشرت بالطول والعرض، ومِن أهم مصنفاته:

١- «أباطيل الفصوص»، و«فصوص الحكم» لابن عربي محمد بن علي الأندلسي، المتوفى سنة (٦٣٨هـ).

٢- «إرشاد الهادي»: وهو كتاب في النحو، وهو متن مختصَر على غِرار «الكافية» لابن الحاجب.

٣- «الإصباح في شرح ديباجة المصباح».

٤- «التلويح إلى كشف حقائق التنقيح»: وهو حاشية على كتاب «التوضيح شرح متن التنقيح»، وكلٌّ مِن الشرح والمتن لصدر الشريعة عُبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي، المتوفى سنة (٧٤٧هـ).

٥- «الحاشية على الكشاف»: وهي حاشية على «تفسير الكشاف» للزمخشري، لم تَتم.

٦- «الحاشية على شرح عضد الدين الإيجي على مختصر المنتهى لابن الحاجب»: والمتنُ المشروحُ هو «مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل» للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، وقد شُرح هذا المختصر عِدَّة شُروح، مِن أفضلها شرحُ عضد الدين الإيجي شيخِ السعد، فحشَّاه السعد بهذه الحاشية الرائِقة الفائِقة.

٧- «الرد على أهل وحدة الوجود» طُبع في استانبول.

٨- «الشرح المطوَّل على تلخيص المفتاح»: ويُعرف بـ«المطول»، وهو شرح على كتاب «تَلخيص المفتاح» لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، والذي هو تَلخيص للقسم الثالث مِن كتاب «مفتاح العلوم» لسراج الدين يُوسف السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، والمتعلّق بِعلمي المعاني والبيانِ.

٩- «الشرح المختصر على تلخيص المفتاح»: ويُعرف بـ«مختصر المعاني»، وهو اختصارٌ لِكتابه «المطوّل» السابق ذِكرُه، كما قال السعد في خُطبته.

١٠- «المفتاح»، وهو في فُروع الشافعية، ويُسمى أيضاً: «مِفتاح الفقه».

١١- «النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ»: كتاب في فِقه اللغة شَرح فيه كتابَ الزمخشري «نَوابغ الكلم».

١٢- «حل المعاقِد في شرح القواعد»، و«قواعد الإعراب» لابن هشام الأنصاري، متن مشهور.

١٣- «شرح الأربعين النووية»، و«متن الأربعين» للإمام شرف الدين النووي مشهور.

١٤- «شرح الرسالة الشمسية»: وهو شرح على رسالةٍ مختصرة في المنطق ألَّفها نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني، المتوفى سنة (٦٧٥هـ)، وقد ألفها للخواجة شمس الدين الجويني، ولِذا سميت بالشمسية، وشرحُ السعد من أهمِّ شروح «متن الشمسية».

١٥- «شرح السراجية» في الميراث، لِسراج الملة والدين محمد بن محمد السجاوندي، المتوفى سنة (٦٠٠هـ).

١٦- «شرح العقائد النسفية»: وهو شرح على «مَتن العقائد» للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ)، والذي تعدَّدت شروحه، إلا أنَّ شرحَ السعد هو أعظمُها شهرةً، وأكثرها قبولاً واهتماماً وعِنايةً مِن العُلماء.

١٧- «شرح المقاصد»: وهو شرحٌ على المتن السابق.

١٨- «شرح تصريف الزنجاني»: وهو شرح لمتن التصريف المشهور بـ«العزي»، الذي وضعه عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني، المتوفى سنة (٦٥٥هـ)، وقد شرَحه السعد سنة (٧٣٨هـ)، وأتمَّه في شهر شعبان، وله من العمر سِتّ عشرة سنة تقريباً، وهو أوّلُ مُصنفاته. (وهو كتابُنا هذا).

١٩- «غايةُ تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام»: وهو متنٌ مَتين مختصر العبارة، كثير المعاني والفوائد، جَعله على قِسمَين: قسم في المنطق، وقِسم في علم الكلام.

٢٠- «فتاوى الحنفية».

٢١- «قوانين الصرف».

٢٢- «كشف الأسرار وعدة الأبرار في تفسير القرآن» باللغة الفارسية.

٢٣- «مختصر شرح تلخيص الجامع الكبير»: و«الجامع الكبير» في الفروع ألفه الإمام محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٧هـ)، ولخصه جملة من العلماء مِنهم كمال الدين محمد الخلاطي، المتوفى سنة (٦٥٢هـ)، وعلى هذا التلخيص عِدة شروح منها شرح الإمام مسعود الغجدواني، فعمَد السعد إلى هذا الشرح، وشرَع في اختصاره وتلخيصه، فتُوفي قبل أن يُتِمَّه، وهذا الكتاب لم يُطبَع إلى الآن.

٢٤- «مقاصد الطالبين»: وهو متن مختصَر في عِلم الكلام وأصول الدين، مَتِين العِبارة، جيِّد السبك.

ولَه غير ذَلك مِن المصنفات والمؤلفات والمختصَرات في علوم متعدِّدة.

وفاته:

بعد حياة حافِلة بالعطاء العِلمي تدريساً وتأليفاً وإفتاءً، وبالصبر على شَظف العيش وكثرةِ مُنغِّصاته، انتقل الإمامُ سعد الدين التفتازاني إلى رحمةِ ربه يوم الاثنين، الثاني والعشرين من المحرم، واختُلف في سنة وفاته، والمرجَّح أنها سنة (٧٩١هـ) أو (٧٩٢هـ)، الموافق (١٧) من يناير عام (١٣٩٠م) في سمرقند، ثم نُقل

إلى سرخس ـ التي تقع الآنَ بين تركمانستان وإيران ـ فدُفن بها يوم الأربعاء التاسع مِن جُمادى الأولى من السنة نفسِها[١].

○ ○ ○

(١) انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة»: (٤/ ٣٢٣) و(٤/ ٣٥٠)، و«إنباء الغمر» لابن حجر: (١/ ٣٨٩)، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي: (١١/ ٢٤١)، و«بغية الوعاة» للسيوطي: (٢/ ٢٨٥)، و«شذرات الذهب» لابن العماد: (٨/ ٥٤٧)، و«البدر الطالع» للشوكاني، ص٨٢١، و«هدية العارفين» للبغدادي: (٦/ ٤٢٩)، و«الأعلام» للزركلي: (٧/ ٢١٩)، وغير ذلك من المصادر.

ترجمة صاحب الحاشية
الشيخ العلامة عبد الحق الجاوي
(١٢٨٥هـ ــ ١٣٢٤هـ)

اسمه:

هو الإمام العالم الشيخ عبد الحق بن عبدِ الحنان الجاويُّ التناري، المكيُّ مولداً، الشافعيُّ مَذهباً، سبط العلامة عمر نواوي الجاوي.

وُلد الشيخ عبدُ الحق الجاوي ـ نسبة إلى بحر جاوا في إندونيسيا ـ بمكة المكرمة سنة (١٢٨٥هـ) تقريباً، قدم والده عبد الحنان مِن بلاده إلى مكة المشرفة وجاوَر بها.

ونشأ الجاوي بمكة المشرَّفة في صلاحٍ وعفافٍ وصيانةٍ وديانةٍ، واشتغل بالعلم على كثيرٍ من المشايخ، وحَفظ القرآنَ الكريم وجوّده، وحفظ مجموعةً مِن المتون في الفقه والنحو والفرائضِ وغيرها من الفُنون، ولازم جدَّه لأمه الشيخ عمر نواوي الجاوي، وقرأ عليه عِدَّة كُتب في فنون كثيرة متنوعة، وبه تخرَّج وانتفع وأجازه، وألف التآليف الكثيرة، وانتفع به كثير من طلبة العلم.

قال عنه صاحبُه عبد الله مرداد أبو الخير رحمه الله:

ولقد كان شابًّا صالحاً عفيفاً ذا سكونٍ، ذكيًّا ماهراً في علم الفلك، مشتغلاً بالتدريس والطاعة والعبادة، حافِظاً للقرآن المجيد بِتجويده، ولمتن «الزبد»، و«ألفية ابن مالك»، و«متن الرحبية» وكثير من المتون، ولم يحضُرْني من تآليفه إلَّا شرحه على «شرح السعد التفتازاني على العزِّي» في الصرف، وهو كتاب حسنٌ واسعُ العِبارات واضحُها، وقد طُبع ونشر، وطُلب مني التقريظ عليه قبل طبعه فقرَّظتُه، على أنه لم يَبلغ الآمال، ولم يُسعَفْ بإمهال، بل اختطفَتْه المنية، مَرِض بداء الاستِسقاء.

مؤلَّفاته:

١ـ «تَدْريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازانيّ على تصريف الزنجانيّ». كتابنا هذا.

٢ـ «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات». مطبوع.

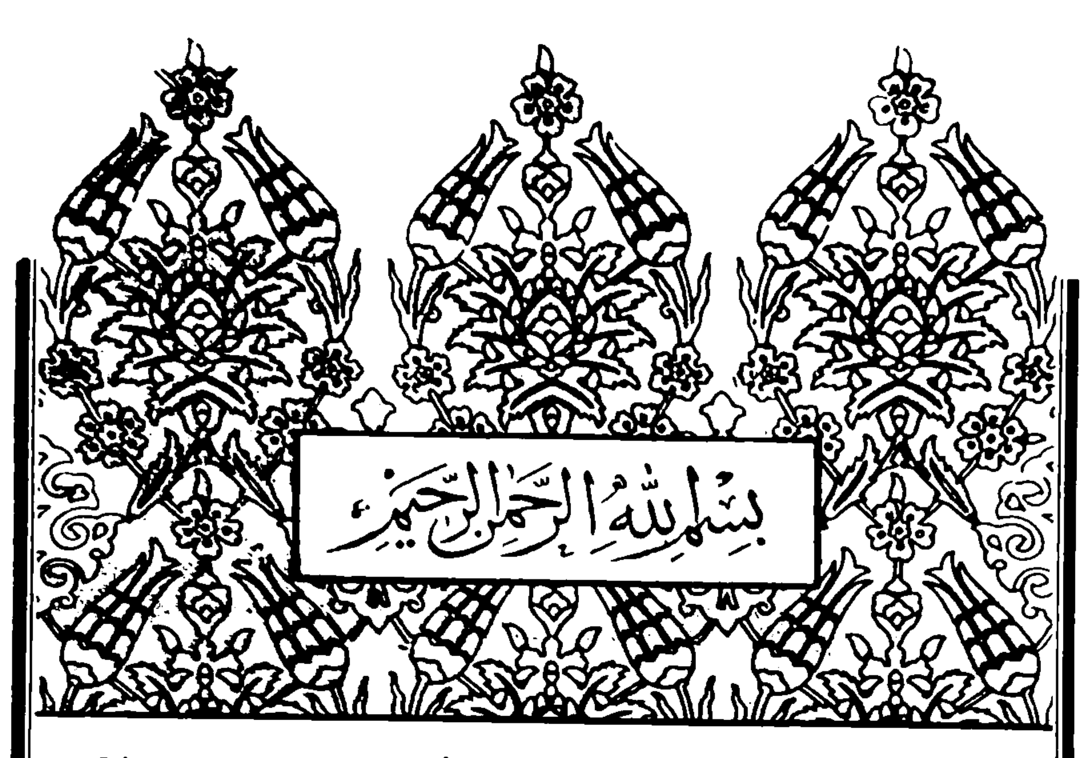
وفاته:

كانت وفاتُه بمكة المكرمة يومَ السبت في تسعة عشر مِن شهر ربيع الثاني سنة (١٣٢٤هـ)، ودُفن بالمعلاة رحمه الله تعالى[(١)].

○ ○ ○

(١) انظر ترجمته في: «المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى الرابع عشر» لعبد الله مرداد أبو الخير، ص٢٣٣و٢٣٤، و«أعلام المكيين» للمعلمي، ص٣٣١.

صُور لطبعة دار إحياء الكتب العربية

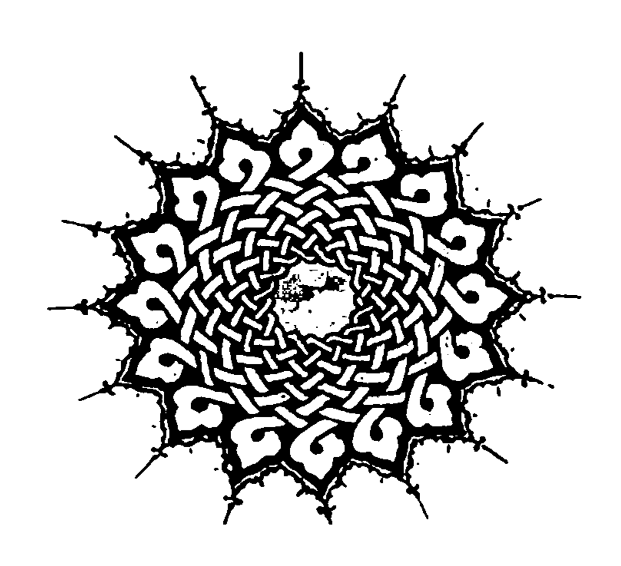


(ان أولى) ماتوشحت به البنان فى صحائف المبانى (وأحلى)ماابتسمت عنه ثغور الاقلام فى مصادر المعانى (حمد الله)الذى تنزهت أفعاله عن شوائب الغرض والاعلال وتقدست تصرفات قدرته عما يقوله الجهال أبدع وجود الانسان بحكمة بليغة وأجرى على لسانهم لغات فصيحة وأبنية بديعة (والصلاة والسلام على رسوله) الذى أعرب عن كمال كماله جمال سعده وأرشد الى كمال عزه وتمام فخره ومجده قوله تعالى : سبحان الذى أسرى بعبده (وعلى آله الطيبين) خير آل وأصحابه ليوث الحرب وذوى الافضال ماتوجه سائل الى مولى كريم وفاز منه بكل مطلب جسيم (وبعد)فيقول العبد الفقير الى عفو ربه الحليم الخبير عبد الحق ابن عبد الحنان الجاوى اراش الله جناحه وعفا بفضله جُناحه : هذا توضيح كاف وتصريح ان شاء الله تعالى واف لم يسألنى أحد فى وضعه ولا دعت الحاجة الى جمعه وانما جعلته تذكرة لنفسى ولمن أراد الله سبحانه وتعالى من أبناء جنسى يحل شرح العلامة المحقق والفهامة المدقق سعد الدين التفتازانى على تصريف الزنجانى استمددت فيه من حاشية الناصر اللقانى وشرح المنصور الطبلاوى وشرح الفصوص لسيدنا ومولانا المرحوم الذى تباكى افقده الزمان وتضعضع لموته الجنان محرر العصر فأنعم به من محرر وفخر الدهر فأكرم به من فخر أخص أستاذى وقدوتى المرحوم الشيخ محمد نووى ابن المرحوم الشيخ عمر الجاوى التنارى أسبغ الله عليه شآبيب رحمته وغفرانه وأمدنا بمدده وحشرنا فى زمرته بمنه واحسانه ومن حاشيتى الدده جنكى والعلامة ابن قاسم الغزى وغيرها كما ستراه منصوصا وأغلب تسويدى هذا الموضوع من الأولين (ولقبته) بتدريج الادانى الى قراءة شرح التفتازانى على تصريف الزنجانى راجيا من الله فى القبول فانه خير مأمول وأكرم مسئول ومنه أستمد العناية والتوفيق

ممن اطلع عليه ورأى عيبا أو خللا أن يلتمس لى العذر فان هذا الزمان غير قابل للفهم فضلا عن الجمع والترتيب لصعوبته وكثرة أكداره وعظيم أضراره ونسأله الحماية مما يتجدد وكشف مافيه مما لا يحمد وأن يمن علينا بالقبول إنه خير مأمول وأكرم مسئول آمين

الحمد لله الذى بيده تصريف الامور على وفق حكمته وتمييز أفعاله الصحيحة عن اعتلال سابق ارادته والصلاة والسلام على مصدر الاخلاق المرضية وعلى آله وصحبه الذين سلمت جموعهم من الدنايا والاحوال الردية وبعد فقد تم طبع الكتاب المرسوم بتدريج الادانى الى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجانى تأليف الشيخ عبدالحق الجاوى سبط العلامة النووى الثانى وهو كتاب غزير المادة رقيق العبارة جامع لما تفرق من شتات هذا العلم مع تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة تدل على كثرة اطلاع وعلو كعب وطول باع وقد حليت طرره بشرح السعد التفتازانى على تصريف الزنجانى ليتم النفع ويعظم الوقع وذلك بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها وذلك فى شهر ربيع الاول سنة ١٣٤٨ من هجرة من حازمن الكمال أتم وصف ﷺ وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين آمين





مقدّمة المؤلّف

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ أَوْلَى ما تَوشَّحتْ به البنانُ في صَحائف المَباني، وأحْلى ما ابتَسمتْ عنه ثغورُ الأقلام في مصادر المعاني، حمدُ اللهِ الذي تنزَّهتْ أفعالُه عن شَوائبِ الغرض والإغلال، وتقدَّستْ تصرُّفاتُ قُدرته عمَّا يقوله الجُهّال، أبدعَ وجود الإنسان بحكمةٍ بليغةٍ، وأجْرى على لسانهم لغاتٍ فصيحةً وأبنيةً بديعةً، والصلاةُ والسلام على رسوله الذي أعرب عن كمالِ كمالِه جمالُ سَعْدِه، وأرشد إلى كمالِ عِزّه وتَمامِ فخرِه ومَجدِه، قولُه تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، وعلى آلِه الطيِّبين خيرِ آل، وأصحابِه لُيوثِ الحرب وذَوي الأفضالِ، ما توجَّه سائلٌ إلى مولًى كريمٍ، وفاز منه بكلِّ مَطلبٍ جَسيمٍ.

وبعدُ:

فيقولُ العبدُ الفقير إلى عفو ربّه الحليم الخبير عبدُ الحق بنُ عبد الحنان الجاوي أراش الله جَناحَه، ومحا بفضلِه جُناحَه: هذا توضيحٌ كافٍ، وتصريح إن شاء الله تعالى وافٍ، لم يسألْنِي أحدٌ في وضعِه، ولا دَعتِ الحاجةُ إلى جمعِه، وإنما جعلتُه تذكرةً لنفسي، ولِمن أراد الله سبحانه وتعالى مِن أبناء جنسي، يحلّ شرحَ العلَّامة المحقِّق، والنَّهامة المُدقّق، سعدِ الدين التَّفتازانيِّ على «تصريف الزَّنْجانيِّ»، استمددْتُ فيه مِن «حاشية الناصر اللَّقاني»[1]، و«شرحِ المَنصور الطبلاويِّ»[2]، و«شرحِ الفُصوص» لسيدنا ومولانا المرحومِ الذي تَباكى لِفقدِه الزمان، وتَضعضع لِموتِه الجَنان، مُحرِّرِ العصر فأنعِمْ به مِن مُحرِّرٍ، وفخرِ الدهر فأكرِمْ به مِن فَخرٍ، أخصُّ أستاذِي وقُدوتي المرحوم الشيخ محمد نووي ابن المرحوم الشيخ عمر الجاويِّ التناريِّ[3] أسبغ الله عليه شآبيبَ رحمته

(١) هو الإمام ناصر الدين محمد بن الحسن اللقاني المالكي، المتوفى سنة (٩٥٨هـ).

(٢) هو الشيخ منصور الطبلاوي الفقيه المصري الشافعي، سبط ناصر الدين محمد بن سالم، المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

(٣) هو الإمام المصنف محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليماً، التناري بلداً، عرّفه تيمور بـ«عالم الحجاز»، المتوفى سنة (١٣١٦هـ).

بسم الله الرحمن الرحيم

وغفرانِه، وأمدَّنا بمدَدِه وحشرنا في زمرته بمنِّه وإحسانِه، ومِن حاشيتَي: «الدده جنكي»[1] و«العلَّامة ابن قاسم الغزي»[2] وغيرها كما ستراه منصوصاً، وأغلبُ تسويدي هذا الموضوع مِن الأولتين، ولقَّبتُه بـ«تَدْريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازانيّ على تصريف الزنجانيّ»، راجياً من الله في القبول؛ فإنه خير مأمول، وأكرمُ مسؤول، ومِنه أستمدّ العناية والتوفيق، والهدايةَ إلى سواءِ الطريق، وأسألُه سبحانَه الرضوانَ عنِّي وعن والدي وأولادي وأشياخي وأحبائي وجميعِ المؤمنين، وما تَوفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

قال رحمه الله تعالى:

(بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم) الباء فيها أصلية متعلقة بمحذوف تقديره: أؤلف؛ إذ كل فاعل يَبدأ في فعله بها يُضمر لَفَظَ ما جعلها مَبدأً له.

(والاسمُ) عند البصريين مشتقٌّ من: السموّ، وهو: العلو، فأصله: «سِمْوٌ»، حُذفتْ لامه وعُوض عنها ألفُ الوصل، وعند الكوفيين مشتقٌّ من: الوسم، والسِّمة هي: العلامةُ، والأول هو الأصحّ. قال ابنُ معطي في «ألفيته»:

وَاشْتقَّ الاسمَ مِن سَمَا البَصْريُّون ... وَاشْتـقَّـه مِـن وَسَـم الـكُـوفـيُّـون

والـمـذهـبُ الـمـقـدَّمُ الـجـلـيُّ ... دَلـيـلُـه الأَسْـمـاءُ والـسُّـمَـيُّ

أي: يُستدل على صحة مذهب البصريين بأن جمع «الاسم»: أسماء، ولو كان مِن «الوَسم» لقيل: «أوْسام»، وبأن تصغيره «سُمَيّ»، ولو كان من «الوسم» لقيل: «وُسَيْم».

(والله) عَلَمٌ غير مشتقٍّ، ومعناه: المستحِق للعبادة. قال البُلقِينيُّ: حُكي هذا القول عن طائفةٍ من العلماء؛ منهم الإمامُ الشافعيُّ ومحمدُ بنُ الحسن، وجمعٌ من الفقهاء منهم: الخَطَّابيُّ، وإمامُ الحرمين والغزاليُّ. وقيل: هو مشتقٌّ؛ ثم اختلفوا؛ فقيل: هو من «أله»، و«أله»: لفظ مشترك في العبادة والسكون والتحيُّر والفزع؛ لأن خلقَه يَعبدونه ويسكنون إليه ويتحيَّرون فيه ويَفزعون إليه، فأصلُ الجلالة الشريفة حينئذٍ: «إله» كـ«إمام»، أُدخلت عليه

---

(١) هو الشيخ كمال الدين إبراهيم بن بخشي الأماسي الرومي الحنفي، المعروف بـ«دده خليفة الحنفي» أو «دده جنقي» أو «دده جونكي» أو «دده جنكي»، المتوفى سنة (٩٧٣هـ)، و«دده»: لفظة فارسية معناها الشيخ.

(٢) هو الإمام شمس الدين محمد بن قاسم الغزِّي الشافعي، المعروف بـ«ابن الغَرَابِيلي»، المتوفى سنة (٩١٨هـ).

....

الألف واللام للتعريف، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً ونُقلت حركتها إلى اللام، ثم سُكنت الأولى وأُدغمت في الثانية تسهيلاً. وقيل: مِن «لاه يَلُوه»: إذا احتجب، فأصل الجلالة حينئذٍ: «لاه»، أُدخل عليه الألف واللام، فصار: اللّاه، فوجب الإدغام، وقيل غير ذلك.

واعلم: أنَّ الصحيحَ هو المذهب الأول، لا يقال: يَرُدُّه ظاهر قوله تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢] أنه نعتٌ، فيكون مشتقًا، لِما قيل من أنه بدلٌ، مثل: «مررتُ بالرجل الكريم زيدٍ».

وعلى كلِّ قول هو اسمٌ تفرَّد به الباري تعالى، قال تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥].

نكتةٌ: ذُكر هذا الاسم في القرآن في ألفَين وسبعين موضعاً، انتهى. ذكره السيوطي في «رسالته على البسملة».

(والرحمن الرَّحيم) فيهما مسائل:

الأولى: قال الزمخشري في «الكشاف»:

الأول: «فَعْلان» من: رَحِم، كـ«غَضْبان» و«سَكْران» من: غَضِب وسَكِر.

والثاني: «فَعِيل» منه، كـ«مَرِيض» و«سَقِيم» من: مَرِض وسَقِم. انتهى.

واعترض عليه البُلقِينيُّ بأمورٍ:

الأول: أن ما ذَكَره من أنه من «رَحِمَ» لا يَجري على طريقة البِناء.

الثاني: أن ما ذَكَره من أنه كـ«غَضْبان» و«سَكْران»، أو كـ«مَرِيض» و«سَقِيم» مخالفٌ لـ«رحمن» و«رحيم»؛ فإن فعلَيهما قاصران لازمان، و«رحمن» فعلُه متعدٍّ.

الثالث: أنه ليس مِن الأدَب التشبيه الذي ذَكَره، ولو قال: «الرحمن» فَعلان من: الرحمة، كـ«مَنَّان» من: المنِّ، و«حَنَّان» من: الحَنِّ، لكان أولى. انتهى.

الثانية: المشهور أن «الرحمن» عربيٌّ مشتقٌّ، وقيل: إنه عبرانيٌّ، وكانت الحاء معجمةً فَعُرب فصارتِ الحاء مهملة. وقيل: إنه عربي، ولكنه عَلَمٌ، وليس بمشتقٍّ، وهذا قول ضعيف. واستدلَّ بعضُ العلماء بأنه لو كان عَلَماً لكان قولنا: «لَا إِلَه إِلَّا الرَّحمن» يُفيد التوحيد، كقولنا: «لَا إِلَه إِلَّا الله».

الثالثة: أن في «الرحمن» من المبالغة ما ليس في «الرحيم»، وفي «تفسير البغوي»: أن بعضهم يقول: «الرحمن» بمعنى العُمُوم، و«الرَّحيم» بمعنى الخصُوص، فـ«الرحمن»

إنَّ أَرْوَى زَهَرٍ يَخرُج في رِياضِ الكَلامِ مِنَ الأَكْمَامِ، وأبْهى حِبَرٍ تُحَاكُ بِبَنانِ البَيانِ وأَسْنانِ الأَقْلامِ؛ حَمْدُ اللهِ سُبْحَانه وتعالى على تَواتِرِ نَعمائِه ....

بمعنى الرَّزاق في الدنيا، وهو على العموم لِكافة الخلق، و«الرحيم» بمعنى المعافِي في الآخرة لِلمؤمنين على الخصوص.

الرابعة: أن «الرحمن» خاصٌّ به سبحانه وتعالى؛ لأنه صفة مَن وسعتْ رحمتُه كل شيء، ومَن لم يكن كذلك لا يُسمى رحماناً، ولِذا لا يُثنى ولا يُجمَع؛ وأما «الرحيم» فإنه يُطلق على غير الله أيضاً، كذا ذكره السيوطيُّ.

(إنَّ أَرْوَى) اسم تفضيل من «رَوِيتُ بالماء»، أي: إنَّ أبهجَ وأنضَر (زَهَرٍ) بفتحتين، جمع: زَهْرة بسكون الهاء، وهو نَوْرُ النبت، مجاز عن الألفاظ المستحسَنة (يَخْرُج في رِياض الكَلَامِ) جمع: رَوْضَة، مُستعارة لمقامات الكلام وأحوالِه المقتضِية لإيراده على وجهٍ مَخصوص (مِنَ الأَكْمَامِ) جمع: كِمٍّ، بالكسر وتشديد الميم: وعاءُ الطَّلع وغِطاء النَّوْر وغلافُه، تجوَّز بها عن الأفواه، ففي الألفاظ المذكورات استعارةٌ تحقيقيَّةٌ، ولا يُنافِيها ذكر الكلام؛ إذ هو خارجٌ عن المشبَّهات، وفيها غير ذلك.

(وَأَبْهَى) اسم تفضيل أيضاً من: البَهاء، وهو الحَسَنُ اللطيف الفائقُ، وفي فِعله ثلاث لغات: بَهِيَ، وبَهُوَ، وبَهَا، بالكسر والضم والفتح؛ نقله ابن مالكٍ في «المثلثات» (حِبَرٍ) جمع: حِبَرة، كـ«عِنَبٍ وعِنَبَة»، وهو بُرْدٌ يماني، مجاز عن السطور (تُحَاكُ) بِالبناء للمفعول، أي: تُنسج (بِبَنَانِ) جمع: بَنانة، وهي طرف الأصابع (البَيَان) المراد به المنطق الفصيح المُعرِب عمَّا في الضمير (وأَسْنَانِ) جمع: سِنّ (الأَقْلَامِ) جمع: قَلَم، الآلة المعروفة، وفي الجميع استعارةٌ تحقيقيَّةٌ؛ لأن المراد بالحِبَر: السطور، وبالحِياكة: الكتابة، وبِالبَنان: حقيقتُها، وهي أطرافُ الأنامل كما تقدَّم. أو يقال فيها: شبَّه البَنان باليد العامِلة لاشتراكهما في وصف الآلية، واستُعير له اسمها استعارةً بالكناية، وإثباتُ البَنان ـ وهي أطرافُ الأنامل ـ له تخييليَّةٌ، فجَمع في الاستعارة بين الترشيح بذِكر الحِبَر والِحياكة، والتجريد بِذكر ما يُلائم المستعارَ له وهو أسنان الأقلام، أو كِلاهما ترشيحٌ.

وقوله: (حَمْدُ اللهِ سُبْحَانه) خبر «إنَّ أَرْوَى»، وفي افتتاح كتابِه بذلك إشارةٌ إلى أن الثَّناءَ على حمدِ الله ثناءٌ على الله لا يعني به إلا الوصف بالجميل، وإن كان بِغير لفظه الشهير (عَلَى تواتُر) أي: تتابُعِ (نَعمائه) بفتح النون مع المد، أو بِضمها مع القصر، بمعنى

الوافرة الظاهرةِ، وترادُفِ آلائه المتوافرة المتطافرة.

ثم الصَّلاة والسَّلام على نبيِّه محمَّدٍ ﷺ المبعوث من أشرفِ جَرَاثِيم الأنام، وعلى آلِه وأصحابِه الأئمة الأعلام، وأَزِمَّة الإسلام.

وبعد:

فيقول الفقيرُ إلى الله الغني مسعودُ بنُ عمرَ القاضي ....

الإنعام، أو اسم جمع لِلنعمة أو للإنعام، (الوافرة) أي: الكاملةِ أو الكثيرة، من قولهم: هم مُتوافرون أي: كثيرون ومُتَمُّون وكامِلون (الظاهرةِ) أي: البيِّنة الواضحة لِكل أحد؛ لِتناهيها في العِظَم والكمال، (وترادُفِ) أي: تعاقُبِ (آلائه) جمع: أَلَى، بالفتح والكسر، وهي والنعماء مترادفانِ لغةً، وقيل: «الآلاء»: النِّعم الظاهرة، و«النعماء»: النِّعم الباطنة، (المتوافرة) الكثيرةِ في العدد، (المُتطافِرة) بالطاء المهملة، أي: السريعةِ الحصول، من طَفَر يَطفِر: إذا وثب، ذكَره الدده جنكي[1].

ولَمَّا كان كل السعادة دِينيةً أو دنيويةً، عاجلةً أو آجلةً لا تصل إلينا إلا بوسيلةِ النبي الأكرم ﷺ أتى بالصلاة عليه فقال عاطفاً على قوله: «حمد الله»: (ثم الصلاة على نبيِّه) صلة الصلاة، فيكون مِن عطف الأفراد لا مِن عطف الجمل؛ لئلا يلزمَ عطف الإنشاء على الخبر؛ للخلاف فيه، فافهم (محمدٍ المبعوثِ من أشرف جَراثيم) جمع: جُرثومة، وهو الأصل، (الأنامِ) أي: الخلقِ، وقيل: الإنس والجن، (وعلى آله وأصحابه الأئمة) جمع: إمام، وهو المقتدَى به، أصله: «أَئْمِمَة» على وزنِ «أَفْعِلَة»، (الأعلام) جمع: عَلَم، وهو الراية أو الجبل، فهو من التشبيه البليغ بِحذف الأداة ووجهِ الشبه، (وأَزِمَّة الإسلام) جمع: زِمام وهو المِقْوَد، ففيه تشبيهٌ بليغٌ أيضاً، ووجهُ الشبه فيه: أنَّ بالتمسُّك بهم يبلغ [المتمسّك] المقاصد الإسلامية، كما يَبلغ راكبُ الدَّابة مَقاصده بإمساكِ مِقْودها.

(وبعدُ: فيقول) دخلت الفاء على توهم «أمَّا»؛ إجراءً للموهوم مُجرى المحقَّق، أو لِدفعِ توهُّم الإضافةِ، (الفقيرُ إلى) رحمةِ (اللهِ الغني) فيه الجمع بين المتقابِلَين، وهو المسمَّى عند أهل البديع بـ«إيهام الطِّباق» (مسعودُ) عطفُ بيان لِلفقير (ابن عمرَ القاضي)

---

(١) قال ابن قاسم الغزي: و«المتظافرة» على ما في بعض النسخ بظاءٍ معجمةٍ، ويجوز بالمهملة أيضاً من «طفر»: إذا وَثَبَ؛ كناية عن سُرعة الحصول، وفي كثيرٍ منها: «المتظاهرة» بمعجمةٍ ثم هاءٍ.

التَّفتازانيُّ، بيَّضَ الله تعالى غُرّة أحواله، وأوْرقَ أغصانَ آماله:

لمَّا رأيت «مختصرَ التَّصريف» الذي صنَّفَهُ الإمامُ الفاضل، العالم الكامل، قدوة المحققين، عِزُّ الملَّة والدِّين، عبدُ الوهاب بنُ إبراهيم الزَّنْجانيُّ - رحمة الله عليه - مختصراً يَنْطوي على مباحثَ شريفةٍ، ويحتوي على قواعدَ لطيفةٍ؛ ....

نعتٌ لـ«عمر» **(التَّفتازانيُّ)** نعتٌ لأحد المتضايِفَين **(بيَّض الله تعالى غُرَّة أحواله)** أي: كَثَّر الله بَياضها أو بَهَّجَ أوَّلَ أحواله؛ لأن الغُرَّة: بياضٌ في جبهة الفرس فوق الدرهم، وأولُ كل شيءٍ وخياره، كذا قاله الناصر اللقاني. ففيه إشارة بالكناية بأن يقال: شبَّه الحال بالفرس تشبيهاً مُضمراً في النفس على رأي، وإثباتُ الغُرَّة للمشبَّه تخييلٌ، وذِكر البياض ترشيحٌ، أو استعارة تحقيقية على إرادة أنها أوَّلُ أحواله، **(وأوْرقَ أغصانَ)** إمَّا مفعولٌ به لـ«أورق»؛ لأنه بمعنى: جعله ذا ورقٍ، أو فاعلٌ له على تقدير أنه لازم وهمزته للصيرورة، كـ«أغدَّ البعير» أي: صار ذا غُدة، و«أمشَى الرجلُ» أي: صار ذا ماشية، وهذا هو الأوفَقُ بالقياس، وعلى كِلا الاحتمالَين فهو مضافٌ إلى **(آماله)**، وفيه تشبيه الآمال - جمع: أَمَل وهو الرجاء - بالأشجار على سبيلِ الاستعارة بالكناية، وإثباتُ الأغصان للمشبَّه تخييل، والورق ترشيح.

(لمَّا رأيتُ) أي: علمتُ **(مختصر التصريف)** الإضافة بمعنى «في»، أي: مختصراً في علم التصريف **(الذي صنَّفه الإمام الفاضلُ العالِم الكامل)** المراد به العامل بِعلمه **(قدوةُ)** بضم القاف أو كسرها، اسم مصدر من الاقتداء، بمعنى مُقتدى **(المحقِّقين)** جمع: محقِّق من التحقيق، وهو: إثبات الشيء بِدليله، **(عزّ الملّة والدين)** مصدرٌ وُصف به الإمام مبالغةً، أي: مُعزّهما، أو هو وما أضيف إليه مسمًّى به الإمام، فعليه يكون بدلاً منه، **(الزَّنجاني)** نسبة إلى قرية زَنْجان من أعمال خُرَاسان، **(رحمة الله عليه)** دعاءٌ للمصنف بإيصال الخير إليه، **(مختصراً)** مفعول ثانٍ لـ«رأيت»، **(يَنطوي)** مطاوع: «طَواه يَطْويه» ضمَّنه معنى يشتمل، ولذلك قال: **(على مباحث)** جمع: مَبْحَث، وهو القول مِن حيث يقع فيه البحث، وهو لغة: التفحُّص والتفتيش، واصطلاحاً: إثبات النسبة الإيجابية أو السَّلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال، **(شريفة)** أي: مرتفعة الرُّتبة لفرط الاحتياج إليها، **(ويحتوي)** أي: يجمع ويشتمل **(على قواعدَ لطيفة)** أي: دقيقة لا يُهتدى إليها إلا بنظرٍ دقيقٍ وتأمُّلٍ تامٌّ.

سَنَحَ لي أن أشرحَهُ شرحاً يُذلِّل من اللفظ صِعابه، ويكشف عن وجه المعاني نِقابَه، ويستكشف مَكْنونَ غَوامِضِهِ، ويستخرج سِرَّ حُلوِهِ من حامضه، مضيفاً إليه فوائدَ شريفة، وزوائد لطيفة، ممَّا عَثَرَ عليه فكري الفاتر، ونظري القاصر، بعون الملك القادر.

والمرجُوُّ مِمَّن اطَّلع فيه على عَثْرةٍ أن يَدْرأ بالحسنة السَّيِّئةَ؛ ....

(سَنَحَ لي) جواب «لَمَّا»، أي: ظهر لي وعرض في نفسي (أن أشرحَه) أي: المختصر (شرحاً يذلِّل) من الذلّ، بالكسر، وهو اللِّين والسهولة (من اللفظ) أي: من جنس اللفظ الكائن في ذلك المختصَر (صِعابَه) أي: اللفظ المذكور.

(ويكشف) أي: الشرحُ (عن وجه المعاني نِقابَه) أي: نقابَ الوجه، وفيه تشبيه المعاني بالصُّورة الحسنة على سبيل الاستعارة بالكناية، وإثباتُ الوجه استعارة تخييلية، وذِكر النِّقاب ترشيح للاستعارة، أو تشبيه وجه المعاني بالشيء المحتجِب استعارة بالكناية، وإثبات النِّقاب للوجه استعارة تخييلية، وذِكر الوجه إيهامٌ وتورية، ولا يَخفى تقرير ما في الفقرة التي قبل هذا على مَن له أدنى إلمام في الفن.

(ويَستكشف مكنون غوامِضِه) أي: يطلب الشرحُ أن تنجلِيَ مشكلاتُ خفيَّات المختصر، (ويستخرج سرّ) أي: حكمةَ (حُلوه من حامِضه) أي: سهلِه الذي هو كالحلو في مَيل الطبع إليه، وصعبِه الذي هو كالحامض في نُفرة الطبع عنه.

(مُضيفاً إليه) أي: حالَ كوني ضامًّا إلى ما ذُكر من التذليل والكشفِ والاستكشاف والاستخراج (فوائدَ شريفة) أي: مُرتفعة الرُّتبة؛ لاستنادها إلى كلامِ القوم، (وزوائدَ لَطيفة) أي: معانيَ زائدة دقيقة.

ثم بيَّنهما بقوله: (مِمَّا عثَر) بفتح المثلثة من باب «نصر» أي: اطلع (عليه فكري) بفتح الفاء مصدر، وبكسرها اسم، (الفاتِر) أي: الضعيف والقليل النفوذ، (ونظري القاصر) أي: العاجز عن بُلوغ المطالب، (بِعون) أي: بمعونةِ (الملك القادر) وهو متعلق بـ«عثر».

(والمَرجُوُّ مِمَّن اطلع فيه) أي: في هذا الشرح، (على عَثرة) أي: خطأ شبيهٍ بالزَّلة (أن يَدرأ) أي: يدفع (بالحسنة السيئة) أي: أن يقيلَ بِبسط العذر الخطأ الواقع فيه. ويحتمل أن يريد بالحسنة ـ أي: الفعلة الحسنة ـ ما أشار إليه بقوله: يُذلِّل ... إلى آخره، وبالسيئة ـ أي: الفعلة السيئة ـ الخطأ المشار إليه بقوله: «على عَثرة».

فإنه أول ما أفْرغتُه في قالَب الترتيب والتَّرصيف، مختصِراً في هذا «المختصَر» ما قرأتُه في علم التصريف، ومن الله الاستعانةُ، وإليه الزُّلفى، وهو حَسْبُ من توكَّلَ عليه وكفى.

فهَا أنا أَشْرعُ في المقصودِ، بعون الملكِ المعبودِ، فأقول:

لمَّا كان من الواجب على كل طالبٍ لشيءٍ أنْ يتصوَّرَ ذلك الشيء أولاً؛ ليكون على بَصيرةٍ في طلبِه، وأَنْ يتصوَّرَ غايتَه؛ لأنه هو السبب ....

(فإنَّه) أي: الشرحَ (أول ما أفرغتُه) أي: أول شيء صببتُه، استعار الإفراغ والصب للتنقيح والتهذيب استعارةً تحقيقية تبعيَّة (في قالَب التَّرتيب) بفتح اللام، وهو آلة يُصبُّ فيها الأجسام المذابة حتى تتشكل بشكلِه وتتقدّر بقدره كالطابَع، (و) قالَبِ (التَّرصيف) أي: ضمٍّ بعض الكلام إلى بعضٍ، (مختصِراً) على لفظ اسم الفاعل حالٌ من التاء في «أفرغته»، (في هذا المختصَر) المشارِ به إلى الشرح، وإنما وضع الظاهر موضع المضمَر لِيفيد أن الشرح في نفسِه مختصَر أيضاً (ما قرأتُه) مفعول «مختصراً» (في علم التصريف) أي: قراءةَ تفهُّم وتحقيقٍ. وحُكي أن الشارح كان يومَ تأليف هذا الشرح ابن ستّ عشرة سنة، وفي تلك السنة وُلد الشريف الجرجاني، ذكره في «روضة ابن القاسم».

(ومِن الله) سبحانه وتعالى، أي: لا مِن غيره (الاستعانةُ) أي: الإعانة المطلوبة، (وإليه) لا إلى سِواه (الزُّلفى) أي: القربى، والمراد التقرُّب بالطاعة، (وهو) أي: الله سبحانه وتعالى (حسْبُ) أي: كافي (مَن توكَّل عليه) أي: فوَّض واستند إليه في الأمور كلِّها، (وكفَى) أي: كفى به وكيلاً.

(فها أنا أشرع) أي: أبتدئ (في المقصُود) أي: بِالذات مِن شرح ما تضمَّنه المختصر، (بِعونِ المَلِك) أي: المتصرِّف بالأمر والنهي، (المَعبود) أي: بحقٍّ.

(فأقولُ) الفاء لتعقيب مفصَّل على مجمل: (لمَّا كان من الواجب لِكل طالبٍ لشيءٍ) ما، مِن علم أو غيره (أن يتصوَّرَ ذلك الشيء أولاً؛ ليكون) أي: الطالبُ (على بَصيرةٍ) أي: تبصُّرٍ (في طلبِه) أي: طلبِ ذلك الشيء بالشروع فيه، وليأمنَ مِن فوات مقصوده، ومن صرفِ الهمَّة إلى ما لا يَعنيه، (وأن يتصوَّرَ غايتَه) أي: فائدته؛ (لأنه) أي: الغايةَ التي هي الفائدة، ذكَّر ضميره إمَّا باعتبار الخبر، أو باعتبار تأويل الغاية بالغرض، (هو السببُ

الحامِلُ على الشُّروع في طلبه؛ بدأ المصنِّفُ رحمه الله تعالى بتعريف التَّصريف على وجهٍ يتضمَّن فائدته، مُتعرِّضاً لمعناهُ اللُّغوي؛ إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين، فقال مخاطباً بالخطاب العامِّ:

○ ○ ○

الحامل) أي: الباعث والمحرِّك للطالب (على الشُّروع في طلبه) أي: الشيء.

(بدأ المصنِّف) جواب «لَمَّا كان» (بتعريفِ التصريف على وجهٍ) أي: طريقٍ يتوجه إليها (يتضمَّن فائدته) أي: معرفةَ غايته حيث قال: «المعانِ مقصودةٍ لا تَحصُل إلا بها» (مُتعرِّضاً لمعناه) أي: التصريفِ (اللغوي)، وإنما تعرض لذلك مع أنه ليس من دأب المعرِّفين (إشعاراً بِالمناسبة بين المعنيَين، فقال مخاطباً بالخِطاب العام) أي: بقرينةِ أنَّ علم هذا البحث مطلوب من كل أحدٍ، غيرُ مخصوص بواحدٍ معيَّنٍ:

تعريف عِلم التَّصريف

(اعْلَمْ: أَنَّ التَّصْرِيفَ) وهو تَفْعِيلٌ من «الصَّرْفِ»؛ للمُبالغةِ والتَّكثيرِ (فِي اللُّغَةِ: التَّغْيِيرُ) تقول: صرَّفتُ الشيءَ، أي: غَيَّرتُه، يعني: أن للتَّصريف معنَيَين:

لُغويٌّ: وهو ما وضعَه له واضعُ لغةِ العربِ.

واللُّغة: الألفاظُ الموضوعةُ، ....

(اعلمْ: أنَّ التصريفَ، وهو تَفعيل) أي: مصدر على وزن التفعيل، أصله: تَصْرِرْف؛ لوجوب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله، ثم أبدلت الراء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها، وهو مشتقٌّ (من «الصرف» لِلمبالغة) أي: في وصفِ الماهية بالكمال، (والتكثيرِ) أي: في عدد المرات، (في اللغة) أي: لغةِ العرب: (التَّغييرُ، تقول) قولاً مطابقاً للغة: (صرَّفت الشيء، أي: غيَّرتُه، يعني) أي: المصنف بهذا الكلام مع ذيلِه (أن للتصريف معنيَين: لُغوي: وهو ما) أي: المعنى الذي (وضعَه) أي: لفظ التصريف (له) أي: لذلك المعنى (واضعُ لغة العرب)؛ وفيه خلاف، والأصحُّ منه على ما ذهب إليه المحققون كأبي الحسن الأشعري أنه هو الله سبحانه وتعالى.

(واللُّغة) أي: من حيث هي (الألفاظُ الموضوعة) الألف واللام فيه للجنس، فيصدق بالواحد والأكثر، فلا يرد أنَّ الحدَّ لا يَصدق بصيغة الجمع على الآحاد التي كل منها مَاصَدَق[1] مفهومها. لا يقال: إن بطلان الجمعية باللام إن لم يكن للاستغراق والعهد إذا كان في موضع النفي، وأما إذا كان في موضع الإثبات فلا؛ لأنا نقولُ: ما ذُكر في

---

(١) لفظ «الماصدق»: اسم صناعيٌّ مأخوذ في الأصل من كلمة «ما» الاستفهامية أو الموصولة، وكلمة «صَدَق» التي هي فعل ماضٍ من الصِّدق؛ إذ كان يقال مثلاً: على ماذا صدق هذا اللفظ؟ فيقال في الجواب: صَدَق على كذا أو كذا، فاشتقوا من ذلك أو نحتوا كلمة «ماصدق» وعرّفوها بأل التعريف فصاروا يقولون: «الماصدق» ويقصدون به الفرد أو الأفراد التي ينطبق عليها اللفظ؛ إذ يتحقق فيها مفهومه الذهني، فاللفظ الجزئي يثير في الذهن الصورة والصفات التي نعرفها عما يدل عليه هذا اللفظ، مثل: «مكة، نهر الفرات، عمر بن الخطاب» هذا هو مفهوم اللفظ، أما «ماصدقه» فهو مكة البلد الحرام نفسه، ونهر الفرات ذاته، وعمر بن الخطاب عينه. انظر: «ضوابط المعرفة» ص: ٤٥-٤٦.

من «لَغِيَ» بالكسر «يَلْغى لَغاً»، إذا لَهِجَ بالكلام، وأصلها: لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاء عِوضٌ، وجمعها: لُغًى، مثلُ: «بُرَةٍ وبُرًى».

وصِناعيٌّ: وهو ما وضعه له أهلُ هذه الصَّنعة، وإليه أشار بقوله: ....

الأصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يُفرق بين أن يكون في موضع النفي أو الإثبات، نصَّ عليه في «الهداية» و«النهاية» و«المبسوط»[1]. كذا ذكره الدده جنكي.

وهي مأخوذة (مِن «لَغِيَ» بالكسر) أي: كسرِ الغين («يَلْغَى») بالفتح («لَغاً») على وزن «فَعَل» بفتحتين؛ لأن قياس مصدر باب «عَلِم» إذا كان لازماً أن يجيء على «فَعَلٍ» كـ«فَرِحَ فرحاً»، ويقال ذلك (إذا لَهِجَ بالكلام) أي: تلفظ به، والمراد بالكلام هٰهُنا الألفاظ؛ أعمّ من أن يكون متضمناً لكلمتين أو غيرَ متضمن، ذكره سعد الله. (وأصلُها) أي: أصلُ «اللغة» (لُغَيٌ) أي: على تقدير كونها يائيّة، (أو لُغَوٌ) أي: على تقدير كونها واويّة، (والهاء) فيها (عوضٌ) أي: عن المحذوف الذي هو الياء أو الواو. قال الشيخ سعد الله: وإنما احتيج إلى التعويض؛ لأن الحذف خلافُ القياس، (وجمعها: لُغًى) بضم اللام، و«لُغَاتٍ» أيضاً (مثل: «بُرَةٍ وبُرًى») أي: وزناً لا أصلاً؛ لأن أصل «بُرة» ـ على ما نُقل عن أبي عليٍّ ـ: بَرْوَة، بفتح الباء، جمعت على: بُرًى، مثل: «قَرْية وقُرًى»، كذا أفاده ابنُ قاسم الغزي. وقال ابن القطاع: أصلها: بُرْوة، بالضم، نحو: «خُصلة وخُصَل» و«غُرْفة وغُرَف». والبُرة: حَلقة من صُفْر تجعل في لحم أنف البعير، وقيل: تُجعل في أحد جانبي المنخَرين، وربما كانت البرة من شعَر، وهي الخزامة، وكل حلقة من سوار وقُرط وخَلخال وأشباهها بُرة، كذا نقل عن الأصمعيّ.

(وصِناعيّ) هذا ثاني المعنيين، (وهو ما) أي: المعنى الذي (وضعَه) أي: لفظ التصريف (له) أي: لذلك المعنى (أهلُ هذه الصَّنعة) الإشارة إلى العلم الذي منه هذا المختصَر، (وإليه) أي: إلى المعنى الصناعي للتصريف (أشار) أي: المصنف (بقوله) وإنما جعله مشاراً إليه مع أنه مصرَّح به، تنبيهاً على جلالة قدرِه وعلوِّ مرتبته، كذا أفاده

---

(١) «المبسوط» لشمس الدين السرخسي، المتوفى سنة (٤٨٢هـ)، و«الهداية في شرح بداية المبتدي» لأبي الحسن المرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)، و«النهاية في شرح الهداية» لحسام الدين السغناقي، المتوفى سنة (٧١٤هـ).

(وَفِي الصِّنَاعَةِ) بكسر الصَّاد، وهي: العلم الحاصل من التَّمرُّن على العمل، والمراد بها ههُنا: صناعةُ التَّصريف، أي: التصريف في الاصطلاح: **(تَحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ)** أي: تغييره، والأصل: ما يُبنى عليه الشيء، والمراد ههُنا: المصدر.

(إِلَى أَمْثِلَةٍ) أي: أبنيةٍ وصِيغٍ، ....

الدده جنكي. (وفي الصناعة، بكسر الصَّاد) وهي تستعمل في المعاني، وبالفتح في المحسوسات، وقيل: بالكسر حرفة الصانع، وقيل: هي أخصُّ من الحرفة؛ للاحتياج في حصولها إلى المزاولة، ولذلك قال: (وهي العلمُ الحاصل من التمرُّن) أي: الممارسةِ والمداومة (على العَمل) أي: تتبعِ الجزئيات واحداً فواحداً، واستحضار القواعد من ذلك التتبع، وتوضيحُه أن الناظر يعلَم علماً جزئيًّا أن «طيًّا» مثلاً أصله: طَوْيٌ، وأن «سيداً» أصله: سَيْوِد، وهكذا، فيحصل من تتبُّع ذلك علم كليّ بوجوبِ قلبِ الواو ياءً عند اجتماعها مع الياء والسابقُ منهما ساكن، فالعلمُ المذكور أو معلومُه مِن مَاصَدَقات مسمَّى الصناعة، (والمرادُ بها ههُنا) أي: في كلام المصنف: (صناعةُ التصريف)، الإضافة فيه لامية إن أُريد بالتصريف التحويل المخصوص، وبيانية إن أُريد به علم التصريف. ثم أشار إلى أن المراد بالصناعة هو الاصطلاح فقال:

(أي: التصريف في الاصطلاح: تحويلُ الأصلِ الواحدِ) وإنما لم يقل من أول مرة: في الاصطلاح؛ لأنه يستعمل غالباً في العلم الذي تحصُل معلوماته بالنظر والاستدلال، والصناعة إنما تستعمل في الذي يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب كما مرَّ، ولا شكَّ أن معلومات هذا العلم إنما تحصُل بالتتبع والاستقراء، (أي): علمٌ بتحويل مادَّة الأصل الواحد من هَيئة إلى هيئةٍ أخرى، وهو (تغييره) أي: الأصل الواحد على وجه النقل المذكور، وبما قدَّرناه يندفع ما يقال: إن التصريف من الانفعال النفساني، والتحويل فعلٌ، فكيف يصح حملُه عليه؟ (والأصل: ما يُبنى عليه شيء) حسيًّا كان البناء، كبناء السقف على الجدار؛ أو عقليًّا كبناء المشتقات على المصادر، والمعلولاتِ على عِللها (والمراد بها) أي: بالأصل (ههُنا) أي: في كلام المصنف: (المصدر).

ولَمَّا كان المتبادر من قوله: (إلى أمثلةٍ) أنها جمعٌ للمثال الذي يُذكر لإيضاح القاعدة، فسَّرها الشارح بما يَدفع كونَ المراد بها هنا ذلك فقال: (أي: أبنيةٍ وصِيغٍ) وهما متحدان بالذات، مختلفان بالاعتبار؛ لأن الكلمة المتفرِّعة عن أصل باعتبار كونِ حروف

وهي: الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسَّكنات، وتقديم بعض الحروف على بعضٍ، وتأخيره عنه.

(مُخْتَلِفَةٍ) باختلاف الهيئات؛ كـ«ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ»، ونحوهما من المشتقَّات.

(لِمَعَانٍ) جمع: مَعْنًى، وهو في الأصل مصدرٌ ميميٌّ من: العناية، نقل إلى معنى المفعول، ....

الأصل أساساً لِما يتجدَّد من حروف وحركات بناءٌ، وباعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة لها صيغةٌ. ذكره الناصرُ اللقاني، (وهي الكَلِم باعتبار هيئاتٍ تعرض لها من الحركات والسكنات) أي: جنساً ونوعاً، والواو فيه بمعنى أو المانعِ لِلخلو، وإلا لانتقض بنحو: «ضَرَبَ» من أمثلة «الضَّرْب»، (و) مِن (تقديم بعض الحروف على بعضٍ، وتأخيره عنه) وإنما ذكر هذا تأكيداً، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، أو نظراً إلى انفصال أحدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق، وإلا فذِكر أحدهما يَستلزم الآخر؛ لأنك إذا قدَّمت شيئاً على شيءٍ فقد أخَّرتَ المتقدَّمَ عليه عن المقدَّم (مختلفةٍ) صفة لـ«أمثلة»، أي: حصول الاختلاف فيها (باختلاف الهيئات) أي: بسببِ حصوله لها؛ لأنها جزءُ مدلول الأمثلة، والحاصلُ للجزء حاصلٌ للكل في الجملة.

تنبيه:

والمعتبَر في شخص الصيغة شخصُ الحركات، فتختلف الصيغة بالشخص باختلاف أشخاصِ الحركات، كاختلافها في «ضَرَبَ» و«طَلَبَ» مثلاً، مع اتحادِها بالنوع، والمعتبَر في نوع الصيغة نوعُ الحركات، فتختلف الصيغةُ بالنوع باختلاف أنواعِ الحركات، كاختلافِها في «ضَرْب» مصدراً و«ضَرَبَ» فعلاً؛ أفاده الدده جنكي.

وذلك (كـ«ضَرَبَ» و«يَضْرِب» ونحوِهما مِن المشتقَّات) أي: كاسم الفاعل والمفعول، ثم ذكر المصنف علَّةَ التحويل فقال: (لِمعانٍ، جمع: معنًى، وهو) أي: لفظ معنى (في الأصل مصدرٌ ميميٌّ) وهو المبدوء بميم زائدة لِغير المفاعلة، مشتقٌّ (من: العِناية) أي: بناءً على أن المصدر المزيد فيه مشتقٌّ من المجرد، ثم (نُقل) أي: لفظُ معنى من المعنى المصدري (إلى معنى) لفظِ اسم (المفعول) فلفظُ معنى منقولٌ، والمعنى المصدري منقول عنه، ومعنى اسم المفعول منقولٌ إليه، فتدبر.

وهو ما يراد من اللفظ، أي: التصريف: تحويل المصدر إلى أمثلةٍ مختلفةٍ؛ لأجل حصول معانٍ.

(مَقْصُودَةٍ لَا تَحْصُلُ) أي: تلك المعاني (إِلَّا بِهَا) أي: بهذه الأمثلة.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ على أن هذا العلم محتاج إليه؛ ....

(**وهو**) أي: معنى المفعول (**ما يُراد من اللفظ**) أي: ما يُريده الواضع؛ إذ المرادُ بالمعنى عند الإطلاق ما وُضع اللفظ بإزائه. واعلم أن اللفظ إذا وُضع بإزاء شيء فذلك الشيء من حيث إنه يدلُّ عليه اللفظ يسمَّى مدلولاً، ومن حيث يُقصد باللفظ يسمى معنًى، ومن حيث يحصل منه يسمَّى مفهوماً، ومن حيث كونُ الموضوع له اسماً يسمَّى مسمًّى، والمسمى أعم من المعنى في الاستعمال؛ لتناوله الأفراد، والمعنى قد يختصُّ بنفس المفهوم، والمدلول قد يكون أعمَّ من المسمى؛ لِتناوله المدلول التضمني والالتزاميَّ، بخلاف المسمى. أفاده الدده جنكي، فاحفظه؛ فإنه عزيز. (**أي: التصريف تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معانٍ**) نبّه الشارح بذلك على أن اللام في قوله: «لمعانٍ» للتعليل، وأن العلة مُضمَرة مدخولة للام، وهي حصول، (**مقصودة**) إمَّا المراد: ما من شأنها أن تقصد، أو التنصيص لأجل التأكيد، (**لا تَحصُل تلك المعاني إلا بها**) أي: لا تحصل إفادةُ تلك المعاني، أو لا يَتمايز بعضُها عن بعضٍ إلا بها؛ إذ تحققها الواقعي غير موقوف عليها، (**أي: بهذه الأمثلة**) ولا يخفى أن هذا الحصر ادعائيٌّ لا حقيقيٌّ؛ لأنه باعتبار الإضافة إلى المصدر، وأن المراد بالأمثلة الجنس الصادق بمثالٍ واحدٍ، فلا يرد أن التعبير عنها يحصل بغير تلك الأمثلة، وأن تحويلَ الأصل إلى مثال لحصول معنًى من التصريف، مع أنه لا يصدق عليه هذا التعريف.

(**وفي هذا الكلام**) أي: في قوله: «لا تحصل إلا بها» (**تنبيهٌ على أن هذا العلم محتاج إليه**)؛ وذلك لأن حصول المعاني المقصودة المحتاج إليها كلها، إذا كان مقصوراً على حصول الأبنية ـ التي أحوالها مسائلُ هذا العلم ـ كان هذا العلم محتاجاً إليه بلا شكٍّ.

واعلم أن دلالة التنبيه عند الأصوليين دلالة اللفظ على ما يلزم عن معناه الوضعي مما قُصد ولم يتوقف على إضماره صدقُ الكلام ولا صحته، فإن توقف وقصد فدلالة اقتضاء، وإن لم يقصد فدلالةُ إشارة. كذا أفاده اللقاني.

مثلاً: «الضَّرْب» هو الأصل الواحد، فتحويلُه إلى «ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ» وغيرهما من المشتقات ـ ليحصل المعنى المقصود من الضَّربِ الحادث في الزمان الماضي أو الحال أو غيرهما ـ هو التصريف في الاصطلاح، والمناسبة بينهما ظاهرة.

والمراد بالتَّصريف ههُنا غير علم التَّصريف الذي هو معرفةُ أحوال الأبنية.

(مثلاً) أي: أذكر لك مثالاً؛ لأن «المَثَلَ» و«المَثِيلَ» قد يستعملان بمعنى: المثال: **(«الضرب» هو الأصل الواحد، فتحويله إلى «ضَرَب» و«يَضرب» وغيرِهما من المشتقات ليحصلَ المعنى المقصود من)** بيانية **(الضربِ الحادث في الزمان الماضي أو الحال)** فيه إشارة إلى أن دلالة الفعل على الزمان ليس مجرَّد اقتران الحدث، أعني: مصدرَ الفعل بالزمان، بل معناه: أن مصدر الفعل حادثٌ في هذا الزمان، ولا يرد بمثل: «عَلِم الله تعالى»، و«يَعْلَم الله سبحانه وتعالى»، مِن الأفعال المستعملة في حقِّ الله تعالى؛ لأن الحدوث هناك راجع إلى التعلُّق، **(أو غيرهما)** هذا إمَّا أن يكون معطوفاً على قوله: «أو الحال»، ويراد به الاستقبال، فيكون ناظراً إلى قوله: «يضرب»، أو يكون معطوفاً على قوله: «من الضرب الحادث»، ويراد به معاني باقي المشتقَّات، فيكون ناظراً إلى قوله: «وغيرهما» فافهم. **(هو)** أي: تحويل الأصل الواحد إلى ما ذُكر **(التصريفُ في الاصطلاح، والمناسبة بينهما)** أي: بين المعنى اللغوي والاصطلاحي **(ظاهرةٌ)**؛ وذلك لأن اللغوي أعمُّ من الاصطلاحي؛ إذ هو تغييرٌ مطلق؛ أعمُّ من أن يكون المغير الأصل الواحد والمغيَّر إليه هو الأمثلة، أو لا يكون كذلك، بخلاف الاصطلاحي؛ فإنه تغيير مخصوصٌ كما تقدم، فلا مناسبة أشدّ من المناسبة المصحِّحة لاستلزام أحدِ المتناسِبَين للآخر.

(والمرادُ) أي: مراد المصنف **(بالتصريف ههُنا)** أي: في قوله: «اعلم أن التصريف . . .» إلى آخره **(غيرُ علم التصريف)** أي: لأن الظاهر أن المصنف قَصد تعريف لفظ التصريف لغةً واصطلاحاً، وقطع النظر عن تعريف عِلم التصريف تسهيلاً للمتعلِّم، ولما كان علم التصريف حقيقة متحدة لا تختلف في الغالب، لم يُعبر الشارح فيه بالمراد، بل وصفه بما هو حقيقتُه غالباً بقوله: **(الذي هو معرفة أحوال الأبنية)** أي: الذي هو علم بقواعدَ تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ، كما ذهب إليه ابنُ الحاجب.

واختار التَّحويلَ على التَّغيير؛ لما في التَّحويل من معنى النَّقل.

قال في «المُغْرب»: التَّحويل: النَّقلُ من موضعٍ إلى موضعٍ آخَر.

وقال في «الصحاح»: التَّحوُّلُ: التنقُّل من موضعٍ إلى موضع آخر، .....، وحوَّلَه فتَحوَّلَ وحَوَّلَ أيضاً [بنفسه]، يتعدَّى ولا يتعدَّى، .....، والاسم منه: الحِوَل، قال الله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، فهو أخصُّ من التغيير.

(و) إنما (اختار) المصنف (التحويلَ) أي: آثره ورجَّحه (على التغيير؛ لِما) ثبت (في) لفظ (التحويل) أي: بناءً على أن الألفاظ كالظروف للمعاني (مِن معنى النَّقل) أي: من معنًى هو النقل، أو معنى لفظِ النقل، فالإضافة بيانية على الأول، وحقيقية على الثاني.

ولما كان هذا دعوَى تحتاج إلى ثَبْتٍ، صرَّح به في قوله: (قال) أي: ناصرُ الدين المطرّزي صاحب «المصباح في النحو»، وهو معتزلي، كذا ذكره الدده جنكي (في «المُغْرب») بغين معجمة ثم راء مفتوحة، كتاب في اللغة، وأكثرُ تعلقه باللغة الفقهية، كذا ذكره بعضهم: (التَّحويل: النَّقلُ من موضعٍ إلى موضعٍ آخَر، وقال) أي: أبو نَصْر إسماعيلُ ابنُ حمَّاد الجوهريُّ (في) كتاب («الصِّحاح»: التَّحويل: النقل من موضعٍ إلى موضعٍ، وحَوَّلَهُ فتَحَوَّلَ وحَوَّلَ أيضاً [بنفسه]؛ يَتعدَّى) بنفسِه (ولا يتعدَّى)، أي: قد يُستعمل في موضع متعدياً بنفسه، وفي موضع آخَر يُستعمل لازماً؛ وقال الدده جنكي: ومثلُ هذا كثيرٌ في كلام العرب، يَرتقي إلى مئة وستين، [مثل: «أقبل، وأوحش»]، فإن شئتَ فاطلبها في «الدستور من كتب اللغة»[1].

(والاسم) أي: اسمُ المصدر (منه) أي: من حَوَّلَ القاصرِ أو المتعدي: (الحِوَلُ) كالصِّغَر بمعنى التحويل أو التحوُّل، ونقل عن الأزهريِّ أنه مصدر كما في الآية، وعليه أئمة التفسير، (قال الله) سبحانه و(تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾﴾) أي: لا يَطلب أهل الجنة التَّنقلَ عن الجنة إلى مَكان آخَر، ذكره العلامة سعد الله، (فهو أخصُّ من التغيير) أي: فبِسبب كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير، ثبت أن التحويل أخصُّ منه.

---

(١) «دستور اللغة العربية» لحسين بن إبراهيم النطنزي، المتوفى سنة (٤٩٩هـ).

ولا يَخْفَى أنَّك تَنقلُ حروفَ «الضَّرْبِ» إلى «ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ» وغيرهما، فيكون «التَّحويل» أَوْلى من «التَّغيير»، ولا يجوز أن يفسَّرَ التصريف لغةً بالتحويل؛ لأنه أخصُّ من التصريف.

ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع.

قيل: التحويل: هي الصورة، ....

(ولا يَخفى أنك تنقلُ حروفَ «الضرب») أي: مادَّتَه فقط لا المجموعَ المركب من المادة والهيئة، (إلى «ضَرَبَ» و«يَضْرِب» وغيرهما)، هذا جوابُ سؤال مقدَّر في الكلام، كأنه قيل: كيف يكون أخصيَّته بحسَب المعنى سبباً لاختياره في تعريفِ التصريف الصناعي؟ فأجاب بقوله: «ولا يخفى ... إلى آخِره». ومحصَّلُ الجواب: أن النَّقلَ مُعتبر في تغيير المصدر إلى الأمثلة، والتحويل نصٌّ في النقل، بخلاف التغيير، والنقل يستلزم التغيير ضرورةَ استلزام الخاص للعامِّ، (فيكون التحويلُ أولى من التغيير) أي: لأنه لو استُعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم إلى أن تغيُّرَ «الضرب» مثلاً إلى «ضَرَبَ» وغيره قد يكون خالياً عن النقل؛ لأنه أعمُّ منه، فينبغي أن يُوجد في مادة لا يوجد فيها النقل، تحقيقاً لمعنى العموم. (ولا يَجوز أن يفسَّرَ) أي: يعرَّف (التصريف لغةً بِالتحويل؛ لأنه أخصُّ من التَّصريف) أي: بمعنى التغيير، والأخصُّ لا يجوز التعريفُ به؛ لأنه غير جامعٍ.

(ثم التعريفُ يَشتمل على العِلَل الأربع) يعني: أن التصريف الصناعي مركبٌ صادر عن فاعِل مختار، وكلُّ ما كان كذلك فلا بد له مِن عِلل أربع، وإنما تحصر العلل في ذلك لأن العلة: إمَّا أن تكون داخلةً في المعلول أو خارجةً عنه؛ فالأول: إمَّا أن يكون حصولُ المعلول بها بالفعل، أو بالقوة؛ الأولى: العلة الصورية، والثانية: العلة المادية، والخارج: إمَّا أن يكون مؤثراً في المعلول، أو لا؛ الأول: العلة الفاعلية، والثاني: العلة الغائية، وهي في الأمثلة المذكورة: حروف الأصل، والهيئة العارضة لها هي العلة المادية، والصورةُ الحاصلة من اجتماعِهما هي العلة الصورية، والواضع مثلاً العلَّة الفاعلية، وحصول المعاني المقصودة العلةُ الغائية، فعُلِم أن تعريف المصنف تضمَّن الإشارةَ إلى كلٍّ مِن العلل، وهو الأحسن. و(قيل: التحويل: هي الصورة) أي: العلة الصورية، ويُعرف وجهُ تضعيف هذا القول بما قرَّرناه في تفسير العلة الصورية للمثال؛ إذ

ويدل بالالتزام على الفاعل، وهو المُحَوِّلُ، والأصل الواحد: هي المادة، وحصول المعاني المقصودة: هي الغاية.

فإن قلتَ: المُحَوِّلُ هذا الواضعُ أم غيره؟

قلتُ: الظاهر أنه كلّ من يصلحُ لذلك؛ كما يقال في العُرف: صرَّفتُ الكلمة، لكنه في التحقيق هو الواضع؛ لأنه هو الذي حَوَّلَ الأصل الواحدَ إلى الأمثلة.

التحويل حقيقةَ التصريف، ويُعرف به أيضاً أن متعلّق التضعيف هو قوله: «التحويل هي الصورة» فقط، فليتأمل. (**ويَدلُّ**) أي: التحويلُ (**بالالتزام**) أي: الالتزامِ العُرفي لا العقلي؛ إذ يُمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل، كذا ذكَره الدده جنكي، (**على الفاعل**) أي: العلَّةِ الفاعلية، (**وهو المُحوِّلُ؛ والأصل الواحد هي المادة**) أي: العلة المادية، (**وحصولُ المعاني المَقصودة: هي الغاية**) أي: العلة الغائية، وهذه علَّةٌ ذهناً معلولةٌ خارجاً.

(**فإن قلتَ: المُحوِّلُ هذا الواضع**) أي: للغة، أي: أهو الواضع؟ بتقدير همزة الاستفهام (**أم غيره؟**) أي: أم هو غيره؛ لأن الظاهر أن «أم» هنا مُتصلة، ولا يقع قبلَها إلا همزة استفهام في الأكثر، ثم إنْ كان ما يَليها اسماً مفرداً أو فعلاً أو حرفاً أو جملة اسمية أو فعلية، كان ما يَلي الهمزة كذلك، لكن نُقل عن الرضي أنه قال: تَجُوز المخالفة بين ما وَلي الهمزةَ و«أم» في نحو: «أعندك زيدٌ أم عمرٌو؟»، و«أزيدٌ عندك أم في الدار؟»، و«ألقيتَ زيداً أم عمراً؟» حسناً كما قال سيبويه، ولكن المعادلة أحسنُ. انتهى.

(**قلتُ: الظاهر أنه**) أي: أنَّ المحوِّل (**كلُّ مَن يَصلح لذلك**) أي: لتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة؛ واضعاً كان أو غيرَه، (**كما يقال في العُرف: صرَّفتُ الكلمة**) أي: كقولِ كل أحدٍ من التصريفيين في عُرفهم: صرَّفتُ الكلمة، بإسناد التصريف إلى ضميره، فإذا كان التصريف أعمَّ مِن تصريف الواضع أو غيره، فليكنِ التحويل الواقعُ في تعريفه كذلك، (**لكنه**) أي: المحولَ (**في التَّحقيق**) أي: في إثبات الشيءِ في الخارج بِدليله (**هو الواضعُ**) أي: للغة؛ (**لأنه هو الذي حوَّلَ الأصل الواحدَ إلى الأمثلة**) أي: حوَّله إلى ذلك بدون واسطة، بِخلاف تحويلنا؛ فإنه بواسطة تحويل الواضع.

وإنما قلنا: إنه حَوَّلَ الأصل الواحد إلى الأمثلة، أي: اشتق الأمثلة منه، ولم يجعل كُلًّا من الأمثلة صيغةً موضوعةً برأسها؛ لأن هذا أدخل في المناسبة، وأقرب إلى الضبط.

واختار «الأصل الواحد» على المصدر ليصحّ على المذهبين؛ فإن الكوفيين يجعلون المصدر مُشتقًّا من الفعل، فالأصل الواحد عندهم هو الفعل، والعمدة في استدلالهم: أن المصدر يُعلُّ بإعلال الفعل، ....

(وإنما قُلنا: إنه) أي: الواضعَ (حوَّل الأصل الواحدَ إلى الأمثلة، أي: اشتَقَّ الأمثلة) وأخذَها (منه) أي: من الأصل الواحد، (ولم يَجعل) يصح بالنون عطفاً على «قلنا»، وبالياء عطفاً على «حوَّل» (كلًّا) أي: كلَّ واحد (مِن الأمثلة صيغةً مَوضوعة برأسها) أي: بالنظرِ إلى نفسها، لا إلى أنها محولة عن أصل؛ (لأن هذا) أي: القولَ بأصالة الأصل الواحد واشتقاقِ الأمثلة منه، وعدم جعل كل منها أصلاً بنفسها (أدخلُ في المناسبة) أي: بين الألفاظ (وأقربُ إلى الضبط) أما وجهُ الأدخلية فلأن اشتراك المادَّة بين المصدر والأمثلةِ ـ مع قيام الأدلة على رُجحان المصدر على سائر الأمثلة ـ يُناسب جعلَ المصدر أصلاً، وجعلَ سائر الأمثلة مشتقَّة منه، فلو جُعل كل واحد منها أصلاً، لَلَزم إهمالُ هذه المناسبة والجريُ على خلاف موجَبها.

وأما وجهُ الأقربية إلى الضبط، فهو أنه إذا كان المصدر أصلاً وسائرُ الأمثلة مشتقة منه، كانت الأمثلة مفرداتٍ قياسيةً، وإذا لم يكن كذلك ـ بل جُعل كل صيغة موضوعةً برأسها ـ كانت الأمثلة مفرداتٍ سماعيَّة، والقياسيةُ أقرب إلى الضبط من السماعية كما لا يخفى. كذا وجدتُه بخط بعض الفُضلاء.

(واختار) أي: المصنفُ (الأصلَ الواحدَ على المصدر) أي: في تعريف التصريف الصناعيِّ (لِيصحَّ) أي: التعريفُ (على المذهبَين؛ فإن الكوفيِّين يَجعلون) أي: يعتقدون (المصدرَ مشتقًّا من الفعل)، والمراد الفعل الماضي كما هو ظاهرُ الأدلة المنقولة عنهم، كذا أفاده اللقاني، (فالأصلُ الواحد عندَهم هو الفعل، والعُمدةُ) أي: المعتمَد عليه (في استدلالهم) هو (أنَّ المصدر يُعَلُّ بإعلال الفعل) أي: كإعلال «قيام» مثلاً بقلب عينِه ياءً بسبب إعلال «قامَ»، ويصح بتصحيحه، كتصحيح العين في «لِواذاً» بتصحيحها في «لاوَذَ»،

فهو فرع الفعل.

وأجيب عنه: بأنه لا يلزم من فرعيّتِه في الإعلال فرعيّتُهُ في الاشتقاق؛ كما أن نحو: «أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ» فرع «يَعِدُ» في الإعلال، مع أنَّه ليس بمشتقٍّ منه، وتأخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخِّراً عن إعلال الفعل، فتأمل.

وكلُّ شيء يعل بإعلال الفعل ويصحُّ بِتصحيحه فهو فرعُه، ينتج: (فهو) أي: المصدر (فرعُ الفعل)، فهذا قياس ذُكر المقصود من صُغراه ونتيجته، وحذف كبراه ـ وهي التي قدَّرناها ـ للعلم بها.

(وأُجيب عنه) أي: عن الاستلزام الادعائيّ الذي ثبت بالقياس المذكور (بأنه) أي: المصدرَ (لا يَلزم مِن فرعيَّته في الإعلال) أي: والتصحيحِ أيضاً (فرعيَّته) أي: المصدرِ (في الاشتقاق)؛ إذ الفرعيةُ في الإعلال ترتبُ وجود صفة فيه على ترتُّبِ وجود صفة في الفعل، والفرعية في الاشتقاق ترتبُ وجوده على وجود الفِعل، ولا ارتباطَ بينهما؛ لجواز تقدُّمِ وجود شيءٍ على آخَر وتأخُّرِ وجود صفةٍ فيه عن وجودِها في ذلك الآخَر، (كما أن نحو: «أَعِد ونَعِد») أي: بنون المتكلم (و«تَعِدُ») أي: بتاء الخطاب (فرعُ «يَعِدُ») أي: بالياء المثناة تحت (في الإعلال، مع أنه) أي: نحو: «أَعِد» وما بعده (ليس بمشتقٍّ منه) أي: من «يَعِد» بياء الغَيبة اتفاقاً بين البصريين والكوفيين، (وتأخير الفعل عن نفس المصدر) أي: في الاشتقاق (لا يُنافي كونَ إعلال المصدر متأخراً عن إعلالِ الفعل) دفع بهذا أن تأخرَ إعلال المصدر عن إعلال الفعل الذي هو متفَق عليه يَستلزم تأخُّرَ وجوده عن الفعل، فدَعوى تقدُّمِه عليه منافيةٌ له، ووجهُ الدفع ما قدَّمناه من جواز تقدّم وجودِ شيء على آخر وتأخرِ وجود صفةٍ فيه عن وجودها في ذلك الآخَر.

ولَمَّا توجَّه أن يقال مِن جهة الكوفيين: ما ذكرتُم من ملاحظةِ الذات والصفاتِ ليس بحجة علينا، بل حجة لنا؛ لأنَّا نقول على طريق القياس: كما أنَّ الفعل أصل في الإعلال بالاتفاق، فليكنْ هو أصلاً فيما هو فيه اختلاف، وعلى هذا لا يَرِدُ علينا: «أَعِدُ ونَعِد وتَعِد»؛ إذ ليس فيها جهةُ اختلاف، والكلامُ فيما فيه جهةُ اتفاق وجهةُ اختلاف، فتَقيس المختلَفَ فيه على المتفق عليه، ولهذا أَمَر المحقِّقُ الشارحُ بقوله: (فتأمَّلْ) أي: في أن هذا القياس مع الفارق، وأن جعلَ أحدهما أصلاً في محلٍّ والآخَر في محل آخر أولى؛ رعايةً للتعادل، فاحفظْ هذا البيان، واشكرْ لمفيض الإحسان.

واعلم: أن مرادنا بـ«المصدر» المجرَّدُ؛ لأن المزيد فيه مشتقٌّ منه؛ لموافقته إياه بحروفه ومعناه.

فإن قلتَ: نحن نَجِدُ بعض الأمثلة مشتقًّا من الفعل كالأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوها؟

قلتُ: مرجعُ الجميع إلى المصدر، والكلُّ مشتقٌّ منه، إما بواسطةٍ أو بلا واسطةٍ.

ويجوز أن يقال: إنما اختار الأصلَ الواحدَ ليكونَ أعمَّ من المصدرِ وغيرِه، ....

(واعلم أن مرادَنا) أعني: مَعاشرَ الصرفيين (بالمصدر المجرَّدُ) يحتمل أن يراد به مصدر الفعل المجرد، أو المصدر الذي جُرد من الزائد كـ«القيام» و«القعود»، فإنهما مشتقان من «القوم» و«القعد»، وإن لم يُنطق بهما، كذا ذكره اللقاني؛ (لأنَّ) المصدر (المزيد فيه مشتق منه) أي: من المجرَّد على كِلا الاحتمالَين، وإنما كان المزيد مشتقًّا من المجرد (لِموافقته) أي: المزيدِ (إيَّاه) أي: المجردَ (بحروفه) أي: المجرَّدِ (ومعناه) أي: لاشتماله عليهما، وإن كان مع زيادة فيهما، كـ«الاستعطاف» من «العطف»؛ فإنَّ معنى الأول: طلبُ العطف، والثاني: العطفُ فقط، وكذلك حروفُه زائدة عليه. وبما قرَّرناه يَندفع أن موافقةَ المزيد المجرَّدَ في الحروف والمعنى مَمنوعة.

(فإن قلتَ) صدّره بالفاء السببية إشعاراً بتسبُّبِه عما تقدم، من أن الأصل الواحد هو المصدر: (نحن نَجد بعضَ الأمثلة مشتَقًّا من الفعل، كالأمر واسمِ الفاعل والمفعول ونحوِها) هذا مُستغنًى عنه بالكاف، (قلتُ: مرجعُ الجميع) أي: رجوعه (إلى المصدر، فالكلُّ مشتَقٌّ منه) أي: من المصدر: (إمَّا بواسطةٍ) أي: كالمضارع وما يُشتقّ منه كالأمر والنهي، (أو بِلا واسطةٍ) وإنما لم يستغنِ بقوله: «مرجع الجميع إلى المصدر» عما بعده؛ لأن الرجوع إلى المصدر أعمُّ مِن أن يكون كلٌّ مشتقًّا من المصدر ابتداءً، أو يكون مشتقًّا منه بالوجه المذكور، والأعمُّ لا إشعارَ له بالأخصِّ.

(ويَجوز أن يقال) أي: في وجه اختيار الأصلِ الواحد على المصدَر في تعريف التصريف: (إنما اختار) أي: المصنفُ (الأصلَ الواحد ليكونَ أعمَّ من المصدر وغيرِه،

فَيَشمل تحويلَ الاسم إلى المثنى والمجموع، والمصغَّر والمنسوب، ونحو ذلك، وهذا أقربُ.

فإن قِيل: لِمَ اختيرَ التَّصريف على الصَّرف مع أنه بمعناه؟

قلتُ: لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة، فاختير لفظٌ يدل على المبالغة والتكثير.

فهذا أوان أن نرجع إلى المقصود فنقول: معلومٌ أن الكلمات ثلاث: اسم، وفعل، وحرف.

○ ○ ○

فَيَشمل) أي: التعريفُ (تحويلَ الاسم إلى المثنى والمجموع والمصغَّر والمنسوب، ونحوِ ذلك) بالجرِّ عطفاً على «المثنى»، فيكون مِن قَبيل المحوَّل إليه، ويُراد به مثلُ تحويل الاسم المذكر إلى المؤنث، أو بالنصبِ عطفاً على «تحويل الاسم»، ويُراد به مثلُ تحويل المعلوم إلى المجهول، والغائب إلى المتكلِّم والمخاطَب، (وهذا أقربُ) أي: التوجيهُ الثاني أقربُ إلى الحقِّ من التوجيه الأول؛ لأن مذهب الكوفيين غيرُ ملتفَت إليه.

(فإن قِيل: لِمَ اختِيرَ التَّصريف على الصرف مع أنه بمعناه) أي: مع أن معناهما واحدٌ، وهو التغيير، وإن كان في الأول مبالغة؟ (قلتُ: لأن في هذا العلم تصرُّفاتٍ كثيرةً، فاختِير لفظٌ يَدل) أي: بزيادة حروفه (على المبالغة) أي: في الفعل بالوصول إلى مُنتهاه، (والتكثيرِ) أي: في عدد مَرَّاته، بإيجادِ أشياء كثيرة منه.

(فهذا) الأوانُ (أوانُ أن نرجعَ) أي: أن نتوجَّه (إلى المقصود) أي: بالذات؛ لأن التعريف وشرحَه مِن المقصود أيضاً، لكن لا لِذاته.

(فنقول: معلومٌ أن الكلمات ثلاثٌ) هذا مِن تَقسيم الكل إلى أجزائه: (اسم، وفعل، وحرف).

○ ○ ○

أقسام الفعل باعتبار عددِ حروفه

وَلَمَّا كان بحثُه عن الفعل وما يشتقُّ منه؛ شرع في بيان تقسيمه إلى ما له من الأقسام فقال:

(ثُمَّ الفِعْلُ) بكسر الفاء؛ لأنه اسم لكلمة مخصوصة، وأما بالفتح فمصدر «فَعَلَ يَفْعَلُ».

(إِمَّا ثُلَاثِيٌّ، وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ) لأنه لا يَخْلُو مِن أنْ تكونَ حروفُه الأصلية ثلاثةً أو أربعةً، فالأول: الثُّلاثيُّ، والثَّاني: الرُّباعِيُّ؛ إذ لم يُبْنَ منه الخماسيّ، ولا الثنائي، بشهادة التَّتبُّع والاستقراء، ....

(ولمَّا كان بحثُه) أي: المصنف (عن الفعل)، والمرادُ به الماضي لتصريحه فيما سيأتي بأن المضارع مشتَقٌّ منه، (وما يُشتق منه) أي: وعن الأشياء التي تُشتق من الفعل، كالأمر واسمِ الفاعل ونحوهما، (شرَع في بيان تَقسيمِه إلى ما) هو (له مِن الأقسام فقال):

(ثُمَّ الفِعلُ) يُريد به الماضيَ فقط؛ لِقوله فيما سيأتي: «أما الرباعيُّ فهو فعلل»، ولِعدم إمكان التجرد في المضارع (بِكسر الفاء؛ لأنه اسمٌ لِكلمة مَخصوصة) أي: دالَّةٍ بِجوهرها على حدَث، وبهيئتها على زمنٍ معيَّنٍ وضعاً، (وأمَّا) «الفَعْلُ» (بالفتح) أي: فتحِ الفاء (فمصدرُ «فَعَلَ يَفْعَلُ») وهذا الفرقُ بحسَب الاصطلاح، وإلا فهُما مصدَران لذلك.

(إمَّا ثُلاثيٌّ، وإمَّا رُباعيٌّ) منسوبان إلى «ثلاثة» و«أربعة» على غير قياسٍ، وقيل: إلى «ثُلاث» و«رُباع» اللَّذين لا تكرر فيهما على ما هو مذهب سيبويه؛ كذا قاله الدده جنكي، وإنما كان الفعلُ كذلك؛ (لأنه لا يَخلُو) أي: لأن مَاصَدَقه لا يخلُو بحسَب الاستقراء لِمَا وُجد في الخارج (مِن أنْ تكونَ حروفُه الأصلية ثلاثةً أو أربعةً، فالأول: الثلاثيُّ، والثاني: الرباعي)؛ وإنما كان لا يخلُو من ذلك (إذ لم يُبْنَ منه) أي: من الفعل (الخماسيّ ولا الثنائي، بِشهادة التتبُّع والاستقراء) عطفُ تفسير للتتبع.

أمَّا الثنائي فلأنَّ الأصل في كل كلمة أن تكونَ على ثلاثة أحرف: حرفٍ يبتدأ به، وحرف يُوقف عليه، وحرفٍ يكون واسطةً بين المبتدأ به والموقوف عليه؛ إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوفُ عليه ساكناً، فلمَّا تنافيا كرهوا موازاتهما ففصَلوا بينهما.

وللمحافظة على الاعتدال؛ لئلّا يؤديَ الخماسي إلى الثقل، والثنائيُّ إلى الضعف عن قبول ما يتطرّق إليه من التَّغيُّرات، ولم يُمنع الخماسي في الاسم؛ حطًّا لرُتبةِ الفعل عن رُتبتِه، ولكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل.

لا يقال: هذا التقسيم تقسيمُ الشيء إلى نفسِه وإلى غيره؛ ....

وأما الخماسيُّ فلكثرة تصرفه، ولأنه [يتَّصل] به الضمير المرفوع ويصيرُ منه كالجزء، بدليلِ إسكان ما قبله، فيكون الخماسي في الفعل كالسداسي في الاسم، وهو مرفوض، (ولِلمحافظة على الاعتِدال) أي: التوسطِ بين القِلة المؤدِّية للضعف، والكثرةِ المؤدية للثقل، كما قال: (لِئلا يؤديَ الخماسي إلى الثقل، والثنائيُّ إلى الضعف عن قَبول ما يتطرَّق إليه من التغيُّراتِ، و) إنما (لم يُمنع الخماسي) أي: وقوعُه (في الاسم) وذلك كـ«سفرجل» (حطًّا لِرُتبة الفعل عن رُتبته) أي: الاسمِ؛ لأنه أصلٌ والفعل فرع، فالمناسبُ أن ينقص مرتبة الفرع عن مرتبة الأصل، وعطَف على قوله: «حطًّا» لأنه في تأويل «للحطِّ» قولَه: (ولكونه) أي: الفعلِ (أثقلَ مِن الاسم)، وهذا في التحقيق علةٌ لمنع الخماسي من الفعل، لا لِعدم منعه من الاسم، تأمل؛ (لِدلالته) أي: الفعلِ (على الحدَث) أي: بجوهره، (و) على (الزمان) أي: بهيئته، (و) على (الفاعل) أي: ويدلُّ الفعلُ بهيئته المخصوصة الموضُوعِ هو عليها على أنَّ له فاعلاً أو نائباً عنه، وإن لم يدل بها على خصوصِه. هذا ما أشار إليه كلامُ أهل البيان في بحث الإسناد، كذا قاله اللقاني.

فإنْ قِيل: الاسم أيضاً يدلُّ على هذه الثلاثة في نحو: «زيدٌ ضارب عمراً غداً»، قُلنا: الفعل هو الأصل الأصيلُ في تلك الدّلالة، وأما دلالةُ اسم الفاعل فهي بواسطة الحمل عليه لفرعيته عنه، كما حُمل أيضاً عليه في نصبِ المفعول به لموافقتِه إياه في لفظه ومعناه، ومِن ثَمَّ اشتُرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه إذا كان بمعنى أحدِهما فلفظُ الفعل حينئذٍ مضارع، فيكون اسم الفاعل موازياً له في اللفظ وموافقاً له في المعنى، فيَقوَى شبهه، وإذا كان بمعنى الماضي كان صيغةُ الفعل له ماضيةً، فلا تَبقى في اسم الفاعل مشابهةٌ لفظيةٌ به؛ لِتباين الصيغتَين، [كذا قاله الغزي].

(لا يُقال: هذا التقسيمُ) أي: الذي ذكَره المصنِّف من أن الفعل إمَّا ثلاثي وإمَّا رباعي (تقسيمُ الشيء إلى نفسِه وإلى غيره) أي: من مَاصَدَقات تقسيمِ الشيء إلى نفسه وإلى غيره،

لأنَّ مَوْرِد القسمة فعل، وكل فعل: إما ثلاثي، وإما رباعي، فمورد القسمة أيضاً أحدهما، وأيًا ما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأنا نقول: الفعل الذي هو مورد القسمة أعمُّ من الثّلاثي والرُّباعي؛ فإن المراد به مطلق الفعل، من غير نظرٍ إلى كونه على ثلاثة أحرفٍ أو أربعةٍ، وهكذا جميعُ التّقسيمات.

وتحقيق ذلك: أَن موردَ القسمة هو مفهومُ الفعلِ، لا مَا صَدَق عليه مفهومُ الفعل، ....

وعلّل المنفيّ بقوله: (لأنَّ مَورِد القسمة) أي: الشيءَ الذي ورد عليه التقسيمُ هو (فعل) ولا شك أنه حصر أقسام الفعل في الثلاثيّ والرباعيّ، (وكُلّ فعل) فهو (إمّا ثلاثي وإمّا رباعيّ)، ينتج هذا القياس قوله: (فمورد القسمة أيضاً) أي: كما أنه فعل (أحدُهما) أي: أحدُ الأمرَين اللذين هما الثلاثي والرباعي، (وأيًا ما كان) أي: موردُ القسمة (يكونُ) بالرفع جواب الشرط الماضي (تقسيمُه) أي: مورِد القسمة (إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً لِلشيء إلى نفسِه وإلى غيره)، يعني: إذا ثبت أن المقسَّم أحدهما، وأن تقسيمه إليهما، فإن كان المقسم في نفس الأمر هو الثلاثي كان تقسيمُه إليهما تقسيماً للثلاثي إلى الثلاثي والرباعيّ، وإن كان في نفسِ الأمر هو الرباعي كان تقسيمُه إليهما تقسيماً للرباعي إلى الرباعي والثلاثي، وكلاهما تقسيمٌ للشيء إلى نفسِه وإلى غيره، وهو محالٌ.

(لأنّا نقول) هذا جواب قوله: «لا يقال»: (الفعلُ الذي هو موردُ القسمة) ـ وهو المحمول في صُغرى المقدِّمَتين ـ (أعمُّ من الثلاثي والرباعي)، بمعنى أنه صادقٌ على كلٍّ منهما صدقَ الكلي على الجزئي، (فإنَّ المراد به) أي: بالفعل الذي هو موردُ القِسمة (مطلقُ الفِعل) أي: مطلق ماهيَّة الفعل، (مِن غير نظرٍ إلى كونِه على ثلاثة أحرفٍ أو أربعة) أي: مِن غير التفاتٍ إلى تحقُّقه في ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ، (وهكذا) أي: ومثلُ المذكور في وُرود الاعتراض واندفاعِه على الوجه المقرَّر (جميعُ التَّقسيمات).

(وتحقيقُ ذلك) أي: الجوابِ المذكور، أو كونِ المراد بالفعل الذي هو مورد القسمة ما ذُكر: (أَن) المراد بالفعل الذي وقع (موردَ القسمة هو مفهومُ الفعل) وهو الذي دلَّ على معنًى في نفسه مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة، (لا) المراد به (ما صدق عليه مفهومُ الفعل)

والمحكومَ عليه في قولنا: «كل فعلٍ: إمَّا ثلاثيّ، وإمَّا رباعيّ» ما يصدُق عليه مفهومُ الفِعل، لا نفسُ مفهومه، فلا يَلزم منه النتيجةُ.

(**وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا**) أي: من الثلاثي والرباعي (**إِمَّا مُجَرَّدٌ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ**) لأنه إما أن يكون باقياً على حروفه الأصلية، أو لا، الأول: المجرّدُ، والثاني: المَزيدُ فيه.

(**وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا**) أي: من هذه الأربعة (**إِمَّا سَالِمٌ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ**) لأنه إن خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتَّضعيف فسالمٌ، وإلا فغيرُ سالمٍ.

أي: مِن الأفراد، (و) أن الفعل (المَحكومَ عليه) أي: أن المراد به (في قولِنا: كل فعل إمَّا ثلاثي وإمَّا رباعي) هو (ما يصدُق عليه مفهومُ الفِعل) أي: من الأفراد؛ لأنه هو الذي يَنقسم إلى ثلاثي ورباعي، (لا) المراد به (نفسُ مفهومه) أي: الفعل؛ لأن المفهومَ من حيث إنه مفهومٌ شيء واحد، لا يَنقسم إلى ثلاثيٍّ ولا إلى رباعيٍّ.

فإذا علمتَ أن الحدَّ الأوسط في هذا القياس ـ وهو المحكوم عليه في قوله: «وكل فعل إمَّا ثلاثي وإمَّا رباعي» ـ غير مكرر بحسَب المعنى، (فلا يَلزم منه النتيجةُ) وهي قوله: «فمورد القسمة أيضاً أحدُهما»؛ لِعدم شرط الإنتاج، فلا يَرِد الاعتراضُ من أصلِه، فتدبَّر!

(وكلٌّ واحد منهما، أي: من الثلاثي والرباعي، إمَّا مجرد) أي: عن الزيادة، (أو مزيدٌ فيه؛ لأنه) أي: لأن حال كل منهما، وإنما قدَّرنا ذلك؛ لأن خبره الآتي مصدر مؤوَّل من الكون، والذاتُ لا يخبر عنه بالحدث، ويجوز لك أن تقدر حذفَ مضاف في الخبر، (إمَّا أن يكون باقياً على حُروفه الأصلية، أو لا) أي: أو لا يكون باقياً عليها، بل توجد فيه زيادة على الأصول؛ (الأول) منهما: (المجرّد، والثاني) منهما: (المزيدُ فيه).

(وكلُّ واحدٍ منها، أي: من هذه الأربعة) أي: وهي الثلاثي المُجرّد، والمزيد فيه، والرباعي المجرد، والمزيد فيه؛ (إمَّا سالمٌ، أو غيرُ سالمٍ؛ لأنه) أي: لأن كل واحد من هذه الأربعة، أو لأن الفعلَ من حيث هو: (إنْ خلتْ أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالمٌ) أي: فهو سالم، (وإلَّا فغيرُ سالم) أي: وإن لم تخلُ أصوله عن أحد المذكورات، فلا يكون الفعل سالماً؛ لأن كونه غير سالم يَكفيه وجود واحد منها؛ سواء وُجد أكثر منه أو لم يوجد.

فصارت الأقسام ثمانية، والأمثلة: «نصَر»، «وعَد»، «أكرم»، «أوْعد»، «دَحْرَج»، «زَلْزَل»، «تَدحرج»، «تَزلْزَل».

[بيان معنى «السَّالم» عند الصَّرفيِّين:]

(وَنَعْنِي) في صناعة التَّصريف (بِـ«السَّالِمِ»: مَا سَلِمَتْ حُرُوْفُهُ الأَصْلِيَّةُ الَّتِي

(فصارتِ الأقسام ثمانيةً) حاصلةً من ضرب اثنين هما الثلاثي والرباعي، في أربعة هي المجرد والمزيد فيه والسالم وغيره، (والأمثلةُ) أي: أمثلةُ الأقسام الثمانية، فتقول في ترتيبها: إن القسم الأوَّل مؤلَّف من الأوصاف الأولية في التقسيمات الثلاثة، فتبتدئ من التقسيم الأول، ثم تغير كل وصف بقسيمه، مبتدئاً من الآخر مُراعياً ترتيب التقسيمات:

فالأول: الثلاثي المجرد السالم، نحو: («نَصَرَ»).

والثاني: الثلاثي المجرد غيرُ السالم، نحو: («وَعَدَ»).

والثالث: الثلاثي المزيد فيه السالم، نحو: («أَكْرَم»).

والرابع: الثلاثي المزيد فيه غير السالم، نحو: («أَوْعد»).

والخامس: الرباعي المجرد السالم، نحو: («دَحْرَج»).

والسادس: الرباعي المجرد غير السالم، نحو: («زَلْزَل»).

والسابع: الرباعي المزيد فيه السالم، نحو: («تَدحرَج»).

والثامن: الرباعي المزيد غير السالم، نحو: («تَزلْزَل»).

ثم لَمَّا كان السالم أخصَّ من الصحيح مطلقاً عند بعض الصرفيين كالمصنّف؛ لأن الصحيح عنده: ما سَلمت أصوله من حروف العلة، وإن وُجد الهمز والتضعيف في أحدها، والسالم: ما سَلمت منهما أيضاً، وعند بعض آخَر لا فرقَ بينهما، ومنهم صاحب «المراح»؛ لأن الصحيح والسالم عند هؤلاء: ما ليس في أصوله حرفُ علة وتضعيفٌ وهمزة، كذا ذكره الدده جنكي؛ بيَّن المصنِّف ما أراده بالسالم بقوله: (ونَعني في صِناعة التصريف) أي: بخلافه في صِناعة النحو، ونُقل عن زين العرب: أن أكثر استعمال لفظ «العناية» في إرادة المعاني من الألفاظ، ومثله: الإرادة، وقال صاحب «القمرية»: وإنما قال: «ونعني» ولم يقل: «أعني» مع أنه مفيدٌ للمقصود؛ لأنه يُفهم منه الخلاف بين أهل الصرف أيضاً. انتهى (بالسالم: ما سَلِمتْ حروفُه الأصلية التي ....

تُقَابَلُ بِالفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ) وهي الواو والألف والياء **(وَالهَمْزَةِ وَمِنَ التَّضْعِيفِ)**.

وقيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو: «مَسْتُ» و«ظَلْتُ»، بحذف أحد حرفي التضعيف، فإنه غير سالم لوجود حرف التضعيف في الأصل، وكذا نحو: «قُلْ» و«بِعْ» وأمثالِ ذلك، ولِيدخلَ فيه نحو: «أَكْرَمَ» و«اعْشَوْشَبَ» و«احْمَارَّ»، فإنها من السالم؛ لخلو أصولها عما ذكره، ....

تُقابَل بالفاء والعين واللام مِن حروف العلة) قال اللقاني: لو قال: «أحرف» التي هي جمع قِلَّة كان أولى، (وهي: الواو والألف والياء، و) مِن (الهمزةِ، ومن التضعيف) وهو في أصول الثلاثي: كونُ عينه ولامه من جنس واحد، وفي أصول الرباعي: كونُ فائه ولامه الأولى وعينه ولامه الثانية من جنسٍ واحدٍ، وإنما كرَّر المصنف لفظةَ «مِن» مع التضعيف دون الهمزة؛ لأنها مِن جِنس الحروف دونَه.

(وقيَّد الحروفَ بالأصلية ليخرجَ عنه) أي: عن السالم، أو عن حَدِّه بذلك القيد مع ملاحظةِ الجار والمجرور (نحوُ: «مَسْتُ» و«ظَلْتُ» بحذف أحد حرفِي التضعيف) أي: لِلتخفيف، وإنما لم يقل: «بحذف العين واللام» إشارةً إلى الخلاف في المحذوف كما سيأتي، (فإنه) أي: نحو: «مست» و«ظلت» (غيرُ سالم؛ لِوجود حرف التضعيف في الأصل) أي: وإن كان سالماً بحسَب اللفظ؛ إذ الأصلُ فيهما: «مَسِستُ» و«ظَللت» فحُذف أحد المتجانسين تخفيفاً، (وكذا) أي: لِيخرج عن السالم (نحو: «قُلْ» و«بِعْ»)؛ فإنه غير سالم؛ لوجود حرف العلة في الأصل؛ لأن أصلهما: «اُقْوُلْ» و«اِبْيِعْ» نُقلت حركة العين إلى الفاء، ثم حُذفت العين لالتقاء الساكنين، ثم الهمزةُ للاستغناء عنها، أو يُقال: هما مأخوذان من «تَقُولُ» و«تَبِيعُ» كما سيأتي، حُذف حرف المضارعة وسكن اللام فصارا: «قُولْ» و«بِيعْ»، فحُذفت العين للساكنَين. قال ابن قاسم الغزي: وبهذا صرَّح المولى فخرُ الدين. انتهى، (وأمثالِ ذلك) بالجرِّ عطفاً على «نحو»، وقال الدده جنكي: يُذكر مثل هذا للإشارة إلى كثرة الأمثلة، وهو أسلوب شائع. (و) قيَّد بذلك (لِيدخلَ فيه) أي: في السالم (نحو: «أكرمَ» و«اعْشَوْشَب» و«احْمارَّ»، فإنها من السالم؛ لِخلُوِّ أصولها عمَّا ذكره) أي: عما ذكَره المصنف من حروف العلة والهمزة والتضعيف؛ أمَّا خلوُّ أصولها من حروف العلة فظاهر، وأمَّا مِن التضعيف فمعنى سلامةِ الأصول منه أن لا يكون

وكذا ما أُبدل أحدُ حروفه الصحيحة مِن حرف العِلة مما هو مذكور في المُطوَّلات.

ويُسمَّى سالماً: لسلامته عن التَّغييرات الكثيرة الجارية في غير السَّالم وأمثاله.

وأشار بقوله: «التي تقابَل ... إلى آخره» إلى تفسيرِ الحُروفِ الأصول، لكنْ يَنبغي أن ....

شيء منها ضعفاً لأصلٍ منها، ولا يخفى أن «اعشوشب» و«احمارَّ» سالمان بهذا المعنى، فتأمل!

(وكذا) أي: لِيدخل في السالم (ما أُبدل) أي: الفعل الذي أبدل (أحدُ حروفه الصحيحة مِن حرف العِلة كما هو مذكورٌ) أي: من الأمثلة التي هي مذكورة (في) الكتب (المُطوَّلات) نحو: «سَدَيْتُ القومَ» أي: سَدسْتُهم، بمعنى: جعلتُهم ستةً، أخذاً من «السادِي» في «السادس»، وأمَّا التمثيلُ له بقولهم: «الثالي» في «الثالث» و«الضّفادي» في «الضّفادع» ونحوِهما، فمبنيٌّ على أنَّ السالم في قوله: «ونعني بالسالم» مرادٌ به ما هو أعمُّ من الفعل والاسم، كذا نبَّه عليه اللقاني.

(ويُسمى) أي: السالم (سالماً؛ لِسَلامته عن التغييرات الكثيرة الجاريةِ في غير السالم وأمثالِه).

(وأَشار) أي: المصنفُ (بقوله: «التي تقابَل . . . إلى آخره» إلى تفسيرِ الحُروف الأصول)، يعني: ليس هو تعريفاً لها؛ لأن مُقابلة الحرف بالفاء أو غيره موقوفةٌ على معرفة كونه أصلاً، فلو توقَّفت معرفة ذلك عليها لزم الدورُ، بل الأصول: ما ثبت في التصاريف لفظاً كحروف «الضرب» في «ضرب» و«يضرب» وغيرهما، أو لفظاً في بعضِها وتقديراً في آخَر كحروف «الوعد» في «وعد» و«يَعد»، والزوائدُ ما ليس كذلك، كـ«واو» «دخول»؛ فإنه لا يَثبت في «دخل» وغيره لا لفظاً ولا تقديراً، فإذا أراد المعلِّم تفهيمَ الأصول والزوائد للمتعلم، يضعُ في مقابلة الأصول الفاءَ والعين واللام، ويُعبِّر عن الزوائد بلفظِها لتتميَّزَ إحداهما عن الأُخرى عند المتعلِّم.

ولَمَّا فُهم من قول الشارح: «تفسير» أنه صحيح، استدركه بقوله: (لكنْ يَنبغي أن

يُستثنى الزَّائدُ للتَّضعيف أو للإلحاق، وإلى أنَّ الميزان هو: «الفاءُ والعين واللَّامُ»؛ لأنه أعمّ الأفعال معنًى؛ لأن الكل فيه معنى الفعل، وهو أَلْيَقُ مِنْ «جَعَلَ» لِخفته، ....

يُستثنى) أي: أن يخرج من حروف الأصول (الزائدُ) المكرر (للتضعيف) كالراء في «فَرَّحَ»، (أو لِلإلحاق) كالباء في «جَلْبَبَ»؛ لأن المزيد فيهما حكمُه حكمُ الأصلي في الوزن والمقابَلة بما ذُكر؛ فإن وزن الأول: «فَعَّلَ»، والثاني: «فَعْلَلَ»، وإنما وُزن بلفظ الأصل: أمَّا في التضعيف؛ فلِلتنبيه على أن عنايَتهم بالثاني كهيَ بالأول، فوجب التعبير عن الثاني بما عُبِّر به عن الأول؛ وأمَّا في الإلحاق؛ فلأنَّ غرضهم بالزيادة جعلُ الكلمة على مثال بابٍ مَوزونُها في ذلك الباب أصلٌ كـ«دحرج» في باب «فَعْلَلَ» مثلاً، فنبَّهوا بالزنة على ذلك الغرض، كذا أفاده الدده جنكي. وإنما قيَّدنا الزائد بالمكرر؛ لأنَّ الزائد للإلحاق الغيرَ المكرَّر لا يُقابل بالفاء ولا بغيره، كـ«بُطْنان»: «فُعْلان» لا «فُعْلال» لعدمه، و«سَمْنان»: «فَعْلان» لا «فَعْلال» لِندوره، لكن ترك هذا القيد لظهوره.

(و) أشار أيضاً (إلى أنَّ الميزان هو الفاءُ والعين واللام)، وإنما فكَّ تركيبه ليمكن جعلُه وزناً للمتحركات بالحركات المختلفة، ولِيشتمل على جميع الموزونات من الثلاثي المجرد وغيرِه مما تكرَّر أحد أصوله وغيره، والمرادُ اللفظ المركَّب من مُسمَّيات هذه الأسماء؛ (لأنه) أي: لأن اللفظ المركبَ من هذه وهو «فَعَلَ» (أعمُّ الأفعال معنًى) تمييز عن النسبة، أي: لأن معناه أعمُّ معاني الأفعال، بمعنى: أعم من معاني الأفعال التي هي سِواه؛ (لأن الكل) أي: لأن معنى كلِّ فعل من الأفعال الخاصة كـ«ضرَب» و«قتَل» وغيرهما (فيه معنَى) لفظِ (الفعل)؛ إذ معنى ذلك اللفظ ـ وهو أحدُ مدلولي[1] فعل مطلقُ الإيجاد مثلاً ـ ضربٌ من معنى الإيجاد الخاص بمتعلقه، فالمعنى المطلَق داخل في الخاص دخولَ المطلَق في مقيّده، فكلَّما صدق معنى فِعل من الأفعال الخاصة على شيءٍ، صدَق عليه معنى «فَعَلَ» من غير عكسٍ، فيكون معنى «فَعَلَ» أعمَّ من معنى كلِّ فِعل خاصٌ، فتأمل! (وهو) أي: المركَّبُ وهو «فَعَلَ» (أَلْيَقُ من «جَعَلَ») أي: أنسبُ منه بالميزان الكثير الدورانِ على الألسنة؛ (لِخفته) أي: لخفةِ فَعَلَ بكون فائه حرفاً شفويًّا وثقل جَعل بكون فائه حرفاً مخرجُه وسَط اللسان، والخفةُ مُناسبة للكثير الدوران،

---

(١) هما الحدث والزمان.

ولِمجيء «جَعَلَ» بمعنًى آخر، مثل: «خَلَقَ» و«صيَّر»، ولِما فيه من حرف الشَّفة والوسط والحَلْق.

ο ο ο

(ولِمجيءِ «جَعَلَ» بمعنًى آخر مثل: «خَلَقَ») نحو: (و«صيَّر») نحو: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾ [الأنبياء:٥٨] (ولِما فيه) أي: في «فَعَلَ» (مِن حرف الشَّفة) وهو راجع للفاء، (والوسَط) والمراد به اللسان؛ لأنه بين الشفة والحلق، وفيه مخرجُ اللام، (والحَلق) وفي وسطه مخرج العين.

وراعى الشارحُ الترتيبَ في المخارج، ولو راعى الترتيبَ في الحروف لقدَّم الحلقَ على الوسط. وقال الغزي: وإنما رجح «فَعَلَ» بذلك لكونه حينئذٍ بِمكان من الاعتدال[١].

ο ο ο

(١) في المطبوع زيادة: «لرفضهم الابتداء بالساكن»، وهي من كلام الشارح التفتازاني الآتي. انظر: «حاشية الغزي» مخطوط (أ/ ٥)، سيطبع قريباً بتحقيقنا.

الثلاثي المجرد

ثم الثُّلاثيُّ المُجرّدُ هو الأصل؛ لتجرُّده عن الزَّوائدِ، وكونه على ثلاثة أحرفٍ؛ فلذا قدَّمَه وقال:

(أَمَّا الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّدُ) وفي بعض النسخ: «السَّالم»، ويُنافيه التَّمثيل بـ«سَأَلَ يَسْأَلُ»، ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن «فَعَل» مفتوح العين، أو «فعِل» مكسور العين، أو «فعُل» مضموم العين؛ لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً؛ لِرفضهم الابتداءَ بالساكن، وكون الفتحة أخفَّ ....

(ثُم الثُّلاثيُّ المُجرّدُ هو الأصلُ) أي: الذي يَنبني عليه غيرُه من المزيد والرّباعي؛ (لِتجرُّده عن الزوائد، وكونِه على ثلاثةِ أحرف)، وفيه لفّ ونشر غيرُ مرتب، (فلِذا) أي: فلأجل كونه أصلاً (قدَّمه) أي: المصنفُ في التفصيل.

(وقال: أمَّا الثلاثي المجرَّد، وفي بعض النسخ: «السالم») أي: بعد قوله: «المجرد» (ويُنافيه) أي: ما في بعض النسخ (التمثيلُ بـ«سأل يَسأل») أي: لوجوب الموافقة بين المثال والممثَّل. وأُجيب عنه: بأن المراد مجرد التمثيل بما فيه حرفُ الحلق، مع قطع النظر عن سلامتِه وعدمِها، فلا منافاةَ، [وفيه شيءٌ لعدم انحصار حرف الحلق فيه]. كذا قاله الدده جنكي.

(ولا يخلُو) أي: الثلاثيُّ المجرد (من) أحد ثلاثة أمور:

إمَّا (أن يكون ماضِيه) فيه إضافةُ الموصوف إلى صفته، أي: الماضي الذي هو الثلاثي المجرد، أو إضافة الأعمِّ إلى الأخص، (على وزنِ «فَعَلَ» مفتوح العين) يجوز فيه الجرّ نعتاً، والنصب حالاً، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف، (أو «فَعِلَ» مكسور العين، أو «فَعُلَ» مضموم العين)، وإنما انحصر أوزانُ الماضي الثلاثي في ذلك ـ مع أن القِسمة العقلية تقتضي أن تكون اثني عشر قسماً حاصلةٌ مِن ضربِ حركاتِ الفاء الثلاث في حركات العين كذلك مع السكون ـ (لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً؛ لِرفضهم) أي: تركِهم، أي: العربِ (الابتداءَ بالساكن) أي: ابتداء الكلمة بالحرف الساكن، بمعنى جعلِ الساكن بدءاً لها، (و) لأجل (كونِ الفتحة أخفَّ) أي: من الضمة والكسرة؛ لأن في

واللَّامَ مفتوح؛ لِمَا سنذكره إن شاء الله تعالى، والعين لا يكون إلَّا متحركاً؛ لئلَّا يلزم التقاء الساكنين في نحو: «ضربْتُ» و«ضَرَبْنَ»، والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضَّمِّ.

وأما ما جاء من نحو: « نِعْم » و« شِهْد »، بفتح الفاء وكسرِها مع سكون العين؛ فَمُزالٌ عنِ الأصل؛ لضربٍ من الخِفّة، [والأصل فيهما: «فَعِل» بكسر العين]، ....

الأول إعمالَ عضلتَي الفم، وفي الثاني إعمالَ السفلى، وأمَّا في الفتحة فلا إعمالَ لهما أصلاً، (واللامَ مفتوح) أي: فتحةَ بناء فلا تتعدَّد الأوزان باعتباره (لِما سنذكرُه) أي: في أوائل الفصل الآتي، مِن أن الماضي لا يكون آخرُه إلا محركاً بالفتح؛ أمَّا الحركة فلمشابهته الاسمَ مشابهةً ما في وقوعه موقعَه، وأمَّا الفتح فلخفته.

(والعين لا يكون إلا متحركاً؛ لئلا يلزم التقاء الساكنَين في نحو: «ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَ») أي: لأن لامه يسكن عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك البارز؛ إمَّا لئلا يلزمَ توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، أو لئلا تكونَ الحركة حائلةً بين الفعل والفاعل المتَّصل الذي هو كالجزء منه، فلو سكن العين منه يَلزم التقاء الساكنين، وبِلزوم حركة العين يَسقط واحد من أقسام العين، فبقي ثلاثةٌ، (والحركات منحصرةٌ في الفتح والكسر والضَّمِّ)، فبِما تقرر تبيَّن انحصارُ أوزان الماضي الثلاثي المجرد في الحركات الثلاث.

(وأمَّا ما جاء من نحو: « نِعْمَ » و« شِهْدَ ») هذا وارد على قوله: «والعين لا يكون إلا متحركاً»، قال علاء الدين البِسْطَامي[1]: «أمَّا» الواقعة في دفع الأسئلة والتوهمات المقدَّرة هي لتفصيل مجمَلِ السامع، لا المتكلِّم والكلام. انتهى، لا وارد على قوله: «ولا يخلو . . . إلى آخره»، ولِذلك خصَّه بقوله: (بفتح الفاء وكسرِها مع سكون العين، فمُزال) أي: فهو مزالٌ ومخرج (عن الأصل) أي: عن هيئته الأصلية إلى الهيئة المذكورة، (لِضربٍ) أي: نوعٍ (من الخِفَّة) أي: التخفيفِ للعين، بتسكينها؛ إمَّا بحذف حركتها فقط، وإمَّا بنقلها إلى الفاء بعد حذفِ حركتها ([والأصل فيهما: «فَعِل» بكسر العين]).

---

(١) هو علاء الدين علي بن محمد البسطامي، المتوفى (٨٧٥هـ)، له: «شرح لباب الإعراب» و«شرح المصباح».

وفيه أربعُ لُغاتٍ: كسر الفاء مع سكون العين وكسرها، وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها، وهذه جارية في كل اسمٍ أو فعلٍ على «فَعِل» مكسورَ العين وعينُه حرفُ حَلْقٍ.

○ ○ ○

(وفيه) أي: في نحو: «نعم» و«شهد» (أربعُ لُغات: كسر الفاء مع سكون العين) أي: بنقل حركة العين إلى الفاء، (وكسرِها) أي: لإتباع الفاء للعين؛ لكونها حرفَ حلق قويًّا، ولجريِ اللسان على سَنَن واحد، (وفتحُ الفاء مع سكون العين) أي: للخفة (وكسرِها) أي: على الأصل، (وهذه) أي: اللغات الأربع (جاريةٌ في كلِّ اسم وفِعل على) وزن («فَعِل» مكسور العين وعينه حرفُ حلقٍ) فيه إقامةُ الظاهر مُقام المضمَر، واحترز به عن نحو: «كَتِف» فلا يجوز كسرها. وإن عُدم كسرها؛ فإن كانت مضمومة كـ«عَضُد» جاز إسكانها أيضاً لما سبق، ولا يجوز نقلُ ضمَّتها لمزيدِ ثقل الضمة، وإن كانت مفتوحةً أو ساكنةً كـ«بَطَل» و«صَعْب» لم يجز غيرُ الأصل كما هو واضح، وإن عُدم فتح الفاء؛ فإن كانت هي والعين مضمومَتين أو مكسورَتَين كـ«عُنُق» و«إِبِل» جاز إسكان العين لثقلِ توالي الضمتين أو الكسرتين، ولا يجوز غيرُ الأصل في غير هذا التقدير، نحو: «صُرَد» و«عِنَب»، كذا ذكَره الغزي.

تنبيه:

إنما تجري اللغات الأربع في «نعم» إذا كانت خبراً، وأمَّا إذا كانت إنشاءً فبِكسر الفاء مع سكون العين لا غيرُ.

واعلم أولاً: أن أبواب الثلاثي باعتبار مضارعه ستة؛ لأن عين ماضِيه على ما تقدَّم إمَّا مفتوح أو مكسور أو مضموم.

فعلى الأول: عينُ المضارع: إمَّا مفتوح وهو الباب الثالث، أو مكسور وهو الباب الثاني، أو مضموم وهو الباب الأول.

وعلى الثاني: فعينُ مضارعه: إمَّا مفتوح وهو الباب الرابع، أو مكسور وهو الباب السادس، ولم يجئ منه المضموم لئلا يلزمَ اجتماع الثِّقَلَين في باب واحد، ونحو: «فَضِلَ يَفْضُلُ» من اللغات المتداخلة على ما سيأتي.

وأمَّا الثالث: فلم يجئ من مضارعه إلا مضمومُ العين، وهو الباب الخامس؛ لأن

الباب الأول والثاني

(فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَ»، مَفْتُوحَ العَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعُلُ»، أَوْ «يَفْعِلُ»، بِضَمِّ العَيْنِ، أَوْ كَسْرِهَا، نَحْوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ») مثال لضمِّ العينِ، يقال: «نَصَرَهُ» أي: أعانَهُ، و«نَصَرَ الغَيْثُ الأَرْضَ» أي: أغاثَها.

قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ [الحج: ١٥]: أي: أن لن يرزقه الله.

«فَعُلَ» بالضم لَمَّا اختصَّ بأفعالٍ صادرةٍ من الطبع على نهجٍ واحدٍ كالحسن والكرم، لم يُوقعوا مخالفةَ عين مضارعه إيماءً إلى ذلك.

ثم منهم مَن نظَر في ترتيب الأبواب إلى شدَّة اختلاف حركة العين؛ لأنها أدل على اختلاف معاني الأبواب، فقدَّم «ضرب» لأن الاختلاف بين الفتح والكسر أكثرُ منه بين الفتح والضم؛ لأن الفتح عُلوي والكسر سفليّ والضم بينهما، فهو أحقُّ بكونه من دعائم الأبواب، ومنهم ـ كالمصنف ـ مَن اعتبر الأدلية على المعنى وأكثريةَ الاشتقاق، فقدَّم باب «نصر» لِكثرة لُغته ومَعانيه.

○ ○ ○

وإذا تقرَّر ذلك فنقول: (فإنْ كان ماضِيه) أي: الثلاثيِّ المجرد (على وزن «فَعَلَ» مفتوح العين فمُضارعُه «يَفْعُل») أي: موازن، (أو) للتقسيم لا للتخيير («يَفْعِلُ» بضم العين أو كسرها)، هذا حالٌ من سابقَيه، و«أو» فيه بمعنى الواو الداخلة على النشر بعد اللف، عدَل إليها لأجل مُشاكلةِ العطف قبله، (نحو: «نصَر ينصُر») وهو (مثال لضم العين) الذي هو الباب الأول (يقال: «نصَره» أي: أعانَه، و«نصَر الغيثُ الأرضَ» أي: أغاثَها) بالغين المعجمة ثم المثلَّثة.

(قال أبو عبيدة في) تفسير (قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ أي: أن لن يَرزقَه الله)، قال العلامة سعدُ الله: اعلم أن استعمال هذا اللفظ في هذه المعاني إمَّا بالاشتراك اللفظي وتعدُّدِ الوضع، وإمَّا أن يكون في الإعانة حقيقةً وفي الإصابة والرَّزق ـ بفتح الراء ـ مجازاً، فإنَّ نُصرة الغيث للأرض يَلزمها إصابتُه إياها، وتحريكُ قُواها النامية، وإحداثُ نضارتها، ونصرةُ الله العبد يلزمها إيصالُ الرِّزق ـ بكسر

(وَ«ضَرَبَ يَضْرِبُ») مثال لكسر العين، يقال: «ضَرَبَهُ بالسَّوْطِ وغيره»، و«ضَرَبَ في الأَرْضِ»، أي: سار، و«ضَرَبَ مَثَلاً كذا»، أي: بيَّنَ.

○ ○ ○

الراء - إياه، وحفظُه له، وإرادةُ الملزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى، فأُريد اللازم فيهما، (و«ضرَب يضرِب») وهو (مثال لِكسر العين)، وهو الباب الثاني، (يقال: «ضَرَبه بالسَّوْط وغيرِه»، و«ضرب في الأرض» أي: سار، و«ضرَب مثلاً كذا» أي: بيَّن)، فـ«مثلاً» إمَّا مفعول به، و«كذا» عطف بيان، أو بدل؛ وإمَّا حال، و«كذا» مفعول به. والمراد به في نحو هذا التركيب الشيءُ المشبَّه به، كذا ذكره اللقاني.

○ ○ ○

الباب الثالث

(وَيَجِيءُ) مضارعُ «فعَل» مفتوح العين (عَلَى وَزْنِ «يَفْعَلُ» مَفْتُوح الْعَيْنِ، إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ، أَوْ لَامُهُ) أي: لام فعلِه (حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ) واشترط هذا ليقاوم حرف الحَلْقِ فتحة العين؛ فإن حروف الحَلْقِ أثقل الحروف، ولا يُشْكِلُ ما ذكرناه بمثلِ: «دَخَلَ يَدْخُلُ»، و«نَحَتَ يَنْحِتُ»، و«جَاءَ يَجِيءُ»، وما أشبه ذلك ممَّا عينُه أو لامُه حرفُ حَلْقٍ، ولم يجئ على «يَفْعَلُ» بالفتح؛ لأنا نقول:

(ويَجيءُ مضارعُ «فَعَلَ» مفتوح العين) أي: ويصحُّ مجيئه (على وزن «يَفْعَل» مفتوح العين)، هذا هو الباب الثالث، لكن مجيئه على ذلك الوزن لا مطلقاً، بل بشرط (إذا كان عينُ فعلِه) أي: الذي هو الماضي، ولو أسقط لفظ «فعل» كان أظهرَ، (أو لامُه ـ أي: لام فعله ـ حرفاً من حروف الحلق، واشتُرط هذا) أي: كونُ العين أو اللام أحدَ حروف الحلق (لِيقاوِمَ) أي: ليعادلَ (حرفَ الحلق) بالنصب على المفعولية على الأظهر (فتحةُ العين) بالرفع على الفاعلية؛ إذ المراد أن الثقل الناشئ مِن حرف الحلق تُعادله خفةُ فتحةِ العين، لا العكس. كذا ذكره الناصر اللقاني. وقيل: لَمَّا فات الاختلافُ بين الماضي والمضارع بحسَب حركة العين، اشتُرط هذا الشرط لجبر النقصان، وإنما اعتُبر اللام مع أن الخفة في العين لِمجاورته إيَّاه، ولم يُعتبر الفاء لسكونه في المضارع، فيَحصل الخفة بدون الاحتياج للخفة؛ (فإنَّ حروف الحلق أثقلُ الحُروف) أي: لكون مخرجها أبعدَ بالنسبة إلى سائرها، (ولا يُشكل) بالبناء للمفعول (ما ذكَرناه) أي: من مجيء مضارع «فعَل» مفتوحاً عند وجود شرطه (بمثل: «دخَل يدخُل» و«نحَت ينحِت») بالتاء المثناة فوق مِن باب «ضرب» و«قطع» على ما نقله الأزهري، ذكره الدده جنكي، (و«جاء يَجيء») مَجيئاً وجَيْئة» كـ«صَيْحة» و«جِيئَة» كـ«شِيْعَةٍ»، وهي اسمُ مصدر على ما نُقل عن «القاموس» (وما أشبَه ذلك) كـ«نحَب ينحِب» بالحاء المهملة وكسرِها في الغابر: إذا رفع صوته بالبكاء، ونحَب البعيرُ ينحِب نحاباً: إذا أخذه السعال، ذكره الدده جنكي، (مِمَّا) أي: مِن كل فعل (عينُه أو لامُه حرفُ حَلقٍ، و) الحال أنه (لم يَجئ) أي: مضارعُ ذلك الفعل (على) وزنِ («يفعَل» بالفتح) أي: للعين، بل جاء على «يفعُل» بالضم و«يفعِل» بالكسر؛ (لأنا نقول: . . . .

إنه يجيء على «يَفْعَلُ» بالفتح إذا وجد هذا الشرط، فمتى انتفى الشرط لا يكون على «يَفْعَلُ» بفتح العين، لا إنه إذا وُجد هذا الشرط يجب أن يكون على «يفعَل» بالفتح؛ إذ لا يلزم من وجود الشَّرطِ وجودُ المَشْرُوطِ.

[بيان حروف الحلق:]

(وَهِيَ) أي: حروف الحَلْقِ (سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ وَالحَاءُ) المهملتان (وَالغَيْنُ وَالخَاءُ) المعجمتان (نَحْوُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، وَ«مَنَعَ يَمْنَعُ») قدَّمَ الهمزةَ؛ لأن مخرجَها من أَقْصَى الحَلْقِ، ثم الهاءَ؛ لأن مخرجَها أعلى من مخرج الهمزة، والبواقيَ على هذا التَّرتيبِ.

إنه يجيء) أي: مضارعُ «فَعَلَ» مفتوح العين (على) وزن («يفعَل» بالفتح إذا وجد هذا الشرط) المذكور، (فمتى انتفى الشرطُ لا يكون) أي: مضارعُ ما ذُكر (على «يفعَل» بفتح العين) أي: لاستلزام انتفاء الشرط انتفاءَ المشروط، (لا إنه) بكسر الهمزة عطفاً على «إنه» (إذا وُجد هذا الشرط يجب أن يكون على «يَفعَل» بالفتح؛ إذ لا يلزم مِن وجود الشرط) كالطهارة (وجودُ المشروط) أي: كالصلاة، وتحقيق ذلك أن الشرط علَّةٌ ناقصة لا يَستلزم المعلول.

(وهي. أي: حروف الحلق) أي: المتقدم ذكرها التي تُفتح العين لوقوع أحدها عيناً أو لاماً. فالألف واللام في «الحلق» للعهد الذكري؛ إذ المركب الإضافي إذا كُرر وقصد الإشارةُ إلى أن الثاني هو الأول جِيء باللام في المضاف إليه: (سِتَّةٌ) أي: بإسقاط الألف؛ إذ هي لا تكون إلا منقلبةً، فلا يمكن أن يكون الفتح لأجلها، كما سينبِّه عليه الشارح. وهي: (الهمزةُ والهاء، والعينُ والحاءُ المهملتان، والغين والخاء المعجمتان)، وذلك (نحو: «سأل يسأل») و«قرأ يقرَأ»، و«شهَر يَشهَر»، و«نكَه يَنكَه»، و«نعَت ينعَت»، («ومنَع يمنَع») و«جحَد يجحَد»، و«جرحَ يجرَح»، و«بغَت يبغَت»، و«مضَغ يمضَغ»، و«بخَس يبخَس»، و«فسَخ يفسَخ». (قدَّم) المصنف في تَعداد حروف الحلق (الهمزةَ) على البواقي: (لأن مخرجَها من أقصى الحلق، ثم) ذكر (الهاءَ) وقدَّمها على البواقي (لأنَّ مخرجها أعلى مِن مخرج الهمزة، و) ذكَر (البواقيَ على هذا الترتيبِ) أي: الترتيبِ الذي هو كونُ مخرجِ التالي أعلى من مخرج المتلوّ. قال اللقاني: وهذا لا يُفيد بكون مخرج كلٌّ

ثم لما اسْتَشْعَرَ اعتراضاً بأن: «أَبَى يَأْبَى» جاء على «فَعَلَ يَفْعَلُ» بالفتح مع انتفاء الشرط، فأجاب بقوله: (وَ«أَبَى يَأْبَى» شَاذٌّ) مخالفٌ للقياس فلا يُعتَدُّ به، فلا يرد نقضاً.

فإن قيل: كيف يكون شاذًّا وهو وَارِدٌ في أَفْصحِ الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؟

قلتُ: كونه شاذًّا لا يُنافي وقوعه في الكلام الفصيح؛ فإنهم قالوا: الشَّاذُّ على ثلاثة أقسام:

(١) قسم مخالف للقياس دون الاستعمال.

منها في أيِّ محل من الحلق، والمذكور في كلامِهِم أن الأوَّلين من الأقصى، والأوسَطين من الوسَط، والأخيرَين من الآخِر. انتهى مع بعض تصرف.

(**ثم لما استَشعر**) أي: المصنف (**اعتراضاً**) أي: أضمر الاعتراض وأومأ إليه بتصريح الجواب، أو «استفعل» بمعنى «فعَل» وهو «شعَر»، وإن كان «شعَر» إنما يتعدى بالباء، كذا ذكره اللقاني (**بأن «أبى يأبَى» جاء على**) وزن (**«فعَل يفعَل» بالفتح**) أي: للعين في الماضي والغابرِ، (**مع انتفاء الشرط**) أي: المعتبَر فيه، وهو كونُ أحد حروف الحلق عيناً أو لاماً له، (**فأجاب بقوله: و«أبى يأبَى» شاذ مخالفٌ للقياس**) أي: للقاعدة التي هي قوله: «ويجيء مضارع فعَل . . . إلى آخره»، (**فلا يُعتد به**) أي: بـ«أبى يأبَى»، (**فلا يَرِدُ نقضاً**) أي: ناقضاً لتلك القاعدة، وإنما عطف كلًّا بالفاء لترتُّبه على ما قبله.

(**فإن قِيل: كيف يكون**) أي: «أبى يأبى» (**شاذًّا وهو واردٌ في أفصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾**) أي: وشذوذُه مُنافٍ لوروده في أفصح الكلام، لكنه وارد فيه، فلا يكون شاذًّا، فلا تكون قاعدة الاشتراط قاعدةً؟ (**قلتُ: كونه شاذًّا لا ينافي وقوعَه في الكلام الفصيح؛ فإنهم**) أي: الصرفيين أو العلماءَ (**قالوا: الشاذ على ثلاثة أقسامٍ**):

(**قسم مُخالف للقياس**) أي: للقانون المستنبَط من تتبع تراكيب البُلَغاء (**دون الاستعمال**) أي: دون وضعِ الواضع، فهو من قَبيل إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، وذلك كـ«القَوَد»، و«الصَّيَد»، و﴿اَسْتَحْوَذَ﴾ [المجادلة: ١٩]، فإن القياس فيها قلب حرف العلة ألفاً.

(٢) وقسم مخالف للاستعمال دون القياس، وكلاهما مقبول.

(٣) وقسم مخالف للقياس والاستعمال، وهو مردود.

لا يقال: إن «أَبَى يَأْبَى» لامُه حرف حَلْق؛ فلذا فتحَ عينه؛ لأنا نقول: لا نُسلِّم أنها من حروف الحلق.

ولئن سَلَّمْنَا أنها من حروف الحَلْق، لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها؛ للزوم الدَّور؛ لأن وجود الألف ....

(وقسم مخالف للاستعمال دون القياس) نحو: [الرجز]

[خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا]

والاستعمالُ: إضافة «مثل» إلى الضمير؛ لأنهم لا يُدخلون كاف التشبيه على الضمير استغناءً عنه بـ«مثل»، وإلا لَلزمهم إدخالُ الكاف على كاف المخاطَب وتاء المتكلم، وهو مستقبَح، كذا ذكره ابن قاسم الغزي.

(وكلاهُما مَقبول) أي: لا اعتراضَ بسببه على قائله.

(وقسم مخالف للقياس والاستعمال) نحو: «الأَجْلَلِ» بفك الإدغام، (وهو مردود) أي: على قائله، فالمقبول فصيحٌ يصح أن يقع في الكلام الفصيح، والمردودُ غير فصيح يُنافي وقوعه في الكلام الفصيح.

(لا يُقال: إن «أَبى يأبَى» لامُه حرف حَلق)، أفرد الضمير في «لامه» إمَّا لأنه عائد إلى «يأبى» فقط، أو إليهما لكن بتأويل: المذكور، (فلِذا) أي: فلأجل كون لامه حرفَ حلق (فتح عينه؛ لأنا نقول: لا نُسلِّم أنها من حروف الحلق)، يعني: نمنع كونَ اللام ألفاً، بل هي الياء المنقلب عنها الألف؛ إذ المقابَل بحروف الميزان هي الحروف الأصلية الموجودة، بدليل أنك تقول: «أبى»: «فعَلَ» بفتح اللام.

(ولَئِنْ) اللام: للابتداء لا للتوطئة، و«إنْ»: حرف شرط (سلَّمْنا أنها) أي: الألفَ (من حروف الحلق) أي: فاللام في «أبى» ألفٌ، (لكن) استدراكٌ على ما قد يُتوهم من هذا الجواب مِن جواز فتح العين لأجل الألف، (لا يجوز أن يكون الفتحُ) أي: للعين (لأجلها) أي: الألف؛ (لِلزوم الدور)، وهو: توقُّفُ الشيء على ما يَتوقف هو عليه؛ لكونِ الفتح لأجلها؛ (لأن وجود الألف) أي: في «يأبى» ليس بأصليٍّ، بل عارضٌ

موقوف على الفتح؛ لأنه في الأصل ياء قلبت ألفاً؛ لتحركها، وانفتاحِ ما قبلها، فلو كان الفتح بسببها للزم الدّورُ؛ لِتوقف الفتح عليها، وتوقُّفها عليه، فهو مفتوح العين في الأصل.

ولهذا لم يذكر المصنف الألف في حروف الحَلْق؛ إذ هي لا تكون هٰهنا إلا منقلبة عن الواو والياء، وغرضه بيان حرفٍ تُفتح العين لأجله.

وأمّا «قَلَى يَقْلَى» بالفتح؛ فلغةُ بني عامر، والفصيحُ الكسر في المضارع.

(موقوف على الفتح) أي: للعين؛ (لأنه) أي: «يأبى» لامُه (في الأصل ياء قُلبتْ ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها)، وإذا تقرَّر أن وجود الألف موقوفٌ على الفتح، (فلو كان الفتح بسببِها) وموقوفاً عليها (لَلزم الدور) أي: الصريحُ، وهو الدور بمرتبة؛ (لِتوقف الفتح عليها) كما فُرض، (وتوقُّفِها عليه) أي: كما حُقق آنفاً، ولكن اللازم ـ وهو الدور ـ محال؛ إذ المتوقف عليه متقدم على المتوقِّف، فيؤدي إلى تقدم الشيء على نفسه، فالملزوم ـ وهو كون الفتح لأجلها ـ كذلك. قال اللقاني: وقد يُجاب بأنه دور مَعيّ؛ لأن توقف وجود كلٍّ منهما إنما هو على وجود الآخَر مَعه لا قبله، وهو جائز؛ لأنه لا يؤدي إلى ما ذُكر. انتهى.

وحين إذ كان الدور محالاً، وكونِ الفتح بسبب الألف كذلك، (فهو) أي: «يأبى» (مفتوحُ العين في الأصل).

(ولهذا) أي: لأجل أن الألف لا يكون سبباً لفتحِ عين «يفعَل» لِلُّزوم المذكور، (لم يَذكر المصنف الألفَ في حروف الحلق)، ولم يعدَّها منها؛ (إذ هي لا تكون ههُنا) أي: في باب «فعَل يفعَل» (إلا منقلبة عن الواو والياء) أي: لأن العين واللام متحركان قطعاً كما مرَّ، والألف لا تقبل الحركة، فوجب أن تكونَ منقلبة عن المتحرك وهي الواو والياء، (وغرضُه) أي: المصنف (بيانُ حرفٍ تُفتح العين لأجله) أي: لا بيانُ حروف الحلق، حتى يلزمَ على المصنف إهمالُ ما كان منها مع أنه بصدَدِه، وهو الألف على ما ذهب إليه سيبويه وأبو الحسن من أن حروف الحلق سبعة، كذا أفاده العلامة سعد الله.

(وأمّا «قَلَى يَقْلَى»؛ فلغةُ بني عامر) أي: وليست بلغة الجمهور، ومع ذلك غير فصيحة، فلا يَرد نقضاً للقاعدة المذكورة، (والفصيح الكسر) أي: كسر العين (في المضارع) من باب «ضرب يضرِب».

و«بَقَى يَبْقَى» بالفتح لغةُ طَيِّئٍ، والأصلُ كسرُ العين في الماضي، فقلَبُوه فتحةً واللامَ ألفاً تخفيفاً، وهذا قياسٌ عندَهم.

وأما «رَكَنَ يَرْكَنُ» فمِن تَداخُل اللُّغتين، أعني: أنه جاء من باب «نَصَرَ يَنْصُر» و«عَلِمَ يَعْلَمُ»، فأُخذ الماضي من الأول، والمضارعُ من الثاني.

○ ○ ○

(و«بَقَى يَبْقَى» بالفتح) أي: فتحِ العين (لغةُ) قوم (طيِّئ، والأصلُ كسر العين في الماضي، فقلَبُوه) أي: كسرَ العين (فتحةً، واللامَ ألفاً تخفيفاً)، يعني أن طيئاً تقلب كل ياء مفتوح قبله كسرة ألفاً بقلب الكسرة فتحةً للتخفيف.

تنبيه:

إنما قال المحقق: «والأصل كسر العين» ولم يقل: «والفصيح» كما في الذي قبله؛ لأن الفتح في «يَقْلى» فتحٌ في مضارع «فعَل» مفتوح العين أصلاً واستعمالاً بدون شرطه، فالكسر فيه هو الفصيحُ الموافق للقياس والاستعمال الشائع، وأمَّا الفتح في «يَبْقَى» فهو فتحٌ في مضارع «فَعِل» مكسور العين في الأصل، فلا شذوذَ في المضارع، وهو ظاهر، ولا في الماضي لا بحسَب الأصل، وهو ظاهر، ولا بحسَب التحويل؛ لأنه تحويل عندهم عن الأصل لعلة هي التخفيف. انتهى من اللقاني.

(وهذا قياسٌ عندَهم) أي: ما ذُكر من قلب الكسرة فتحة واللام ألفاً قياسٌ عند بني عامر في الماضي أو المضارع، وعند طيئ في الماضي فقط، تأمل!

(وأمَّا «رَكَن يَرْكَن») أي: أمَّا الفتح فيهما (فمِن تَداخُل اللُّغتين) أي: دخولِ كل من اللغتَين على الأخرى؛ بدخولِ ماضي إحداهما على مضارع الأخرى، وكذا العكس، (أعني: أنه) أي: المذكور الذي هو «رَكَن يَرْكَن» (جاء من باب «نَصَر يَنْصُر» و«عَلِمَ يَعْلَم»؛ فأُخذ الماضي من الأول) أي: من الجائي الأول، (والمضارعُ من الثاني) أي: من الجائي الثاني.

○ ○ ○

الباب الرابع

(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى) وَزْنِ («فَعِلَ» مَكْسُورَ الْعَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: «يَفْعَلُ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: «حَسِبَ يَحْسِبُ» وَأَخَوَاتِهِ) فإنها جاءت بكسر العين فيهما، وقَلَّ ذلك في الصحيح، نحو: «حَسِبَ يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعِمُ»، وكثُر في المعتلِّ، نحو: «وَرِثَ يَرِثُ»، [و«وَزَنَ يَزِنُ»]، و«وَرِعَ يَرِعُ»، و«يَئِسَ يَيْئِسُ»، وأخواتها.

(وإن كان ماضيه) أي: الماضي الذي هو الثلاثي المجرد (على وزن «فَعِلَ» مكسورَ العين) بالنصب على الحال، والجر على النعت، والرفع على الخبر لمبتدأ محذوف كما مرَّ، (فمضارِعُه) يجيء على وزن («يَفْعَل» بفتح العين)، هذا هو الباب الرابع، وذلك (نحو: «عَلِم يَعْلَم»)، قال الخوارزميُّ[1] شارح «المفصل»: هذه الأبواب الثلاثة ـ أعني: الأول والثانيَ والرابع ـ دعائم الأبواب، لا سيَّما الباب الرابع. وقال ثعلب: إذا أشكل عليك فعلٌ ولم تَدرِ مِن أيِّ بابٍ هو فاحمِله على «يَفعِل» بالكسر، فإنه أصلُ الأبواب كلها. وقال ابن جني: إن باب المتعدي أن يجيءَ على «يفْعِلُ» بكسر العين، وبابُ اللازم أن يجيءَ على «يَفعُل» بضم العين، وقد يجيء هذا في ذاك وهو في هذا. انتهى.

ومجيءُ مضارع هذا الباب على «يَفعَل» بفتح العين في جميع المواضع (إلا ما شذَّ) أي: إلا المضارعَ الذي شذَّ، أو إلا مضارعاً شذَّ، فـ«ما» إمَّا موصولة، أو نكرة موصوفة، (من نحو: «حَسِبَ يحسِب» وأخواتِه)، الأقرب أن يُعطف على المضاف إليه، ويراد بها الأفراد الخارجية، وبنحوها الأفراد الذهنية، تأمل! (فإنها) أي: نحو: «حسِب» وأخواته (جاءتْ بكسر العين فيهما) أي: في الماضي والمضارع، وهو الباب السادس، (وقَلَّ ذلك في الصَّحيح، نحوُ: «حَسِبَ يَحْسِبُ»، و«نَعِم يَنْعِم»، وكثُر في المعتلِّ) أي: بالنسبة إلى الصحيح، وإنْ كان هذا الباب قليلاً أيضاً في حدِّ ذاته، (نحو: «وَرِث) زيدٌ المال (يَرِث»، [و«وَزَنَ يَزِنُ»]، و«وَرِع يَرِع»، و«يَئِسَ يَيْئِس» وأخواتها)، قال ابن قاسم الغزي: ما جاء من هذا الباب قِسمان:

---

(١) هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، المتوفى سنة (٦١٧هـ)، وشرحه على «المفصل» يسمى بـ«التخمير».

وأمَّا «فَضِلَ يَفْضُلُ»، و«نَعِمَ يَنْعُمُ»، و«مِتَّ تَمُوتُ»، بكسر العين في الماضي، وضمِّها في المضارع؛ فمن التداخُلِ؛ لأنها جاءت من باب: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«نَصَرَ يَنْصُرُ»، فأُخذ الماضي من الأول، والمضارعُ من الثاني.

○ ○ ○

ـ قسم يجب كسر عين مضارعه، وهو ثمانية أفعال: «وَمِق»: إذا أحبَّ، و«وَثِق»: إذا قوي اعتمادُه، و«وَفِقَ»: إذا صار موافقاً، و«وَلِي»، و«وَرِث»، و«وَرِم»، و«وَرِع» بمهملتين، و«وَرِي المُخُّ»: إذا اكتَنَزَ مِن السِّمَن.

ـ وقِسم يجوز، وهو تسعة أفعال: «حسِب»، و«نَعِم»، و«بَئِس»: إذا صار ذا بؤسٍ، و«يَئِس»: إذا قَنِط، و«يَبِس» من: اليُبس، و«وَغِر الصَّدرُ»، و«وَحِر»: إذا التهب غيظاً أو حزناً، و«وَلِه»: إذا تحيَّر، و«وَهِل»: إذا اشتدَّ فزعُه.

وزاد بدر الدين في «شرح الكافي»: «وَزِعَ بالشيء»: أُولع به، وزاد أبو حيَّان في القسم الأول: «وَعِمَ» بناءً على تصرُّفه، ومنه «عِمْ صباحاً»، وهو ما نُقل عن يونسَ[١] والأَعْلم[٢]، خلافاً لابن مالك. انتهى.

(وأمَّا «فَضِل يَفضُل») أي: الذي ليس من باب المغالَبة (و«نَعِم يَنعُم»، و«مِتَّ») بكسر الميم منقولاً إليها من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، وإنما مثَّل بالمسنَد إلى التاء لظهور الكسر فيه دون غيرِه، («تَمُوت» بكسر العين في الماضي وضمِّها في المضارع، فمِن التداخُل) أي: تداخلِ اللغتَين (لأنها جاءت من باب «عَلِم يَعْلَم» و«نصَر يَنصُر»، فأُخذ الماضي من الأول، والمضارعُ من الثاني).

○ ○ ○

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، ويعرف بالنحوي، المتوفى سنة (١٨٢هـ).

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري الأندلسي، المعروف بالأعلم، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)، والأعلم: المشقوق الشفة.

الباب الخامس

(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ «فَعُلَ» مَضْمُومَ الْعَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ، نَحْوُ: «حَسُنَ يَحْسُنُ» وَأَخَوَاتِهِ) لأن هذا الباب موضوع للصّفات اللّازمة، فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين؛ رعايةً للتّناسب بين الألفاظ ومعانِيها، ويكون لأفعال الطّبائع؛ كـالحُسْنِ والكَرَمِ والقُبْحِ ونحوِها، ....

(وإن كان ماضيه) أي: الماضي الذي هو الثلاثي المجرد (على وزن «فَعُلَ» مضموم العين فمضارعه «يَفْعُل») أي: موازن «يفعُل» (بضمِّ العين) وهذا هو الباب الخامس، (نحو: «حَسُن يَحْسُن» وأخواتِه) بالجرِّ، وفيه التوجيه السابق، وإنما التُزم في «فعُل يفعُل» الضم فقط؛ (لأنَّ هذا البابَ موضوعٌ للصفات اللازمة) أي: للذات الموصوفةِ بها (فاختير للماضي والمضارع حركةٌ لا تحصل إلا بانضمام الشفتَين؛ رعايةً للتناسب) أي: في الانضمام (بين الألفاظ ومَعانِيها) يعني: أن الأبنية والحروف لها خواصُّ، فالعالم بالخواص إذا ركب بناء من الحروف لِيضعه بإزاء معنًى ينبغي له أن يراعيَ الخواص ولا يُهملها، ويراعي المناسبةَ بين اللفظ والمعنى، ليكون ذلك اللفظ أدلَّ على معناه بواسطة المناسبة، وذلك كوضعهم «القضمَ» بالقاف الذي هو حرف شديد للكسر الشديد، و«الفَصم» بالفاء الذي هو حرف رخوٌ للكسر الضعيف، وكوضعهم «الفَعَلَان» بالتحريك لِما فيه حركة كـ«الحَيَوان» و«النّزَوان»، و«فعُل يفعُل» بالضم لِما فيه من اللزوم والانضمام إلى الذات، كذا ذكره سعد الله.

(ويَكون) أي: هذا الباب (لأفعال الطبائع)، وإنما ذكَر هذا مع عِلمه مما سبق من أنه موضوع للصفات اللازمة؛ تمهيداً لقوله: «ولا يكون إلا لازماً»، ثم مثَّل الطبائع بقوله: (كالحُسن) أي: الحسن النفسيّ الصادر عنه الحسنُ الصوري، (والكَرَم) بمعنى الجود والبِرِّ، وهو إيثار الغير بالخير بالبَذل والعفو، ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لُطفه وحسنه عقلاً وشرعاً وتعوّده، (والقبحِ ونحوها) الأحسنُ عطفه على أفعال الطبائع؛ تقديماً للتأسيس على التأكيد، فيشمل الملكات الحاصلة بالاكتساب كـ«هَيُؤ»: إذا حسنتْ هيئته، و«فَقُه» و«شَعُر»: إذا صار الفقه والشعر له طبعاً، وما أشبهها من المعاني المتجدِّدة

ولا يكون إلَّا لازماً.

وشَذَّ قولُهم: «رَحُبَتْكَ الدَّارُ»، والأصلُ: رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ، فحذفت الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال.

○ ○ ○

[الزائلة][1]، نحو: «جنُب جنابةً». قال الغزي: ومن هنا يُعلم أنه ليس المراد بالحُسن ما يمكن اكتسابه [بالزينة] من صفاء اللون ولِين الملمس، بل كون الأعضاء متناسبةً على ما ينبغي، وكذا الكلام في القُبح على قياسه. انتهى.

(**ولا يكون**) أي: باب «فعُل يفعُل» (**إلا لازماً**) أي: لأن المتعديَ لا بدَّ وأن يتجاوزَ من الفاعل إلى المفعول به، والطبيعيات لا تتجاوز من الطبيعة إلى الغير. وقال الغزي: نعم، قد يَتعدى بالتضمين كقول عليٍّ رضي الله عنه: «إنَّ بُسْراً[2] قد طلُع اليمنَ» أي: بلغ، وقولهم: «رحبتْك الدارُ» أي: وسِعتك، ولا يُحفظ غيرهما.

(**وشَذَّ قولُهم: «رحُبَتْك الدارُ»، والأصلُ: رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ، فحُذفت الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال**)، هذا يقتضي أنه باقٍ على لزومه، وإنما حذفت باءُ التعدية اختصاراً كما تقول في شرُفت بكذا: شرفت كذا، فحينئذٍ شذوذُه من جهة استعماله على صورة المتعدي؛ إذ هو ملتبس. هذا في الصحيح. وأمَّا المعتل منه فقد يأتي متعدياً بالتحويل، كما سيأتي مبسوطاً في الأجوف.

○ ○ ○

---

(١) في المطبوع: «المعاني المتحدة»، والمثبت من «حاشية الغزي».

(٢) أي: بُسْر بن أرطاة، ويقال: ابن أبي أرْطَاة، وصحفت في بعض كتب اللغة إلى: «بشراً» بالشين، والصواب بالسين. انظر: «نهج البلاغة» ص ٦٧.

الرباعي المجرد

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ : فَهُوَ «فَعْلَلَ») بفتح الفاء واللامين وسكون العين (كـ«دَحْرَجَ» فُلَانٌ الشَّيءَ»، أي: دَوَّرَهُ («دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجاً») لأن الفعل الماضي لا يكون أوّله وآخره إلَّا مفتوحين، ولا يمكن سكون اللّام الأُولى لالتقاء الساكنين في نحو: «دَحْرَجتُ وَدَحْرَجنَا»، فحرَّكوها بالفتحة لخفَّتِها، وسكنوا العينَ؛ لأنه ليس في الكلام أربعُ حركاتٍ متواليةٍ في كلمةٍ واحدةٍ.

[بيان ملحقات الرباعي المجرد:]

ويلحق به، ....

(وأمَّا الرباعيُّ المجرد فهو «فَعْلَلَ» بفتح الفاء واللامين وسكون العين)، قال اللقاني: هذا يَقتضي انحصارَ الرباعي المجرد في هذا الوزن، وهو كذلك؛ إذ مراده بالمجرد المنحصِر هو المبني للفاعل فقط؛ لأن المبني للمفعول فرعٌ عنه عند أكثر البصريين، والأمر مقتطع من المضارع عند الكوفيين، ولكنْ لو قال: أمَّا الرباعي المجرد فالموجودُ مِن ماضيه «فَعْلَلَ» لكان أحسن. انتهى (كـ«دَحْرَج فلانٌ الشيء» أي: دَوَّرَهُ) أي: من العُلو إلى السفل، («دَحْرَجةً ودِحْرَاجاً») ذكرهما لإفادة أن «فَعْلَلَ» مصدره نوعان: قياسي وهو الأول، وسماعي وهو الثاني، وإنما انحصر في ذلك (لأن الفعل الماضيَ) أي: من المجرد (لا يكون أوَّلُه وآخِره إلا مفتوحين، ولا يمكن سكونُ اللام الأُولى؛ لالتقاء) أي: اقتران (الساكنَين في نحو: «دَحْرَجْتُ ودَحْرَجْنا») أي: عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك البارز بالفعل؛ لأن آخره يسكن لئلا تكونَ الحركةُ حائلةً بينه وبين فاعله المتصل به الذي هو بمنزلة الجزء منه، فلو سكن اللام الأولى منه لزم التقاءُ الساكنين، (فحرَّكوها) لدفع ذلك (بالفتحة لخفتها، وسكنوا العينَ؛ لأنه) أي: الحال والشأن (ليس في الكلام أربعُ حركات متوالية في كلمةٍ واحدة)، وأمَّا نحو: «هُدَبِدٌ» وهو اللبن الغليظ، و«عُلَبِط» بضم العين المهملة وهو قطيع من الغنم، فالأصلُ: هُدابِد وعُلابِط، فحذفت الألف للتخفيف، ذكره الدده جنكي.

(ويُلحَق به) أي: بالرباعي المجرد خمسةُ أبواب على ما في الشرح، وهي: «فَوْعَلَ» و«فَعْلل» و«فَيْعل» و«فَعْوَل» و«فَعْيَل»، وعدَّها ابن الحاجب وغيره من المحققين ستةً؛ فأغفلوا باب «فَعْيَلَ» وفاقاً لسيبويه، وزادوا بابي: «فَعْنَلَ» و«فَعْلَى».

نحو: «جَوْرَبَ»، و«جَلْبَبَ»، و«بَيْطَرَ»، و«هَرْوَلَ»، و«شَرْيَفَ»، ودليل الإلحاق اتحاد المصدرين.

○ ○ ○

واعلم أن الإلحاق مطلقاً ـ سواء كان في الاسم أو في الفعل ـ: جعلُ مثال مساوياً لمثال آخر أزيدَ منه، بزيادةِ حرف أو أكثرَ في عدد الحروف والحركات والسكنات. ولِذلك لا يجوز الإدغام مطلقاً في الملحَق، ولا الإعلالُ في غير الآخِر، ويُجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للأصلي في الملحَق به، فيُعامل الملحَق معاملَتَه في جميع تصاريفه، وذلك كجعلِ «شَمْلَلَ» مساوياً لـ«دحرج» بزيادة اللام، فيعامل «شملل» معاملةَ «دحرج» في جميع تصاريفه: في الماضي والمضارع وغيرهما، فيقال: «شَملل يُشملل شَمللةً» كـ«دحرج يدحرج دحرجةً»، وكجعلِ «قَرْدَدٍ» مساوياً لـ«جَعفر» بزيادة الدال، فيعامل معاملتَه في التصغير والتكسير وغيرهما، فيقال: «قردَد وقَرادِدُ وقُرَيْدِد» كما يقال: «جعفر وجَعافِر وجُعَيْفِر».

ثم سرَد الشارح المحقق أمثلةَ الملحقات فقال: (نحو: «جَوْرَبَ») بزيادة الواو بين الفاء والعين. قال اللقاني: ولما استعملته العرب على سَنَن لُغتهم أعطته حكمَ نظيره من «جوهر» و«كوثر» مما زيدت فيه الواو، فكأنه من «الجرب». وهو متعد ملحق بـ«دحرج»، يقال: «جوربَه» أي: ألبسه الجوربَ، «يُجورب جوربة وجِيراباً» بقلب الواو ياء لسكونها إثر كسر، (و«جلبَب») أي: لبس الجلبابَ، وهي الملحفة، وأصله: «جلب»، زيدت فيه إحدى الباءين للإلحاق بـ«دحرج»، فيقال: «جلبب يُجلبب جلببةً»، (و«بَيْطر») من: البَطْر، بالسكون وهو الشقّ، يقال: «بَيْطر زيد القلمَ» أي: شقَّه، «يُبيطر بيطرة وبِيطاراً»، (و«هَرْوَل») من الهرولة وهي السرعة في المشي، قال اللقاني: وما أدري ما وجهُ زيادة الواو فيه؟ إلا أنه قيل: دلَّ الاشتقاقُ في «جهور» ونحوِه على زيادتها، فيحمل ما لم يدلَّ فيه عليه. انتهى (و«شَرْيَف) زيدٌ الزرع» أي: قطع شِرْيافَه، وهو ورقُه إذا كثر وطال حتى يخاف فساده، فيقطع، وهو من الشّرف بمعنى العلو، فالياء زائدة للإلحاق بـ«دحرج».

(ودليل الإلحاق اتحاد) زنة (المصدرَين) بأن يكون مصدرُ الملحَق موازناً لمصدر الملحَق به، والمراد بالموازنة وقوعُ الفاء والعين واللام في موقعها في الملحَق به، وإن كان في الملحَق به زيادة فلا بدَّ من مماثلته في الملحَق، لا صورة حركاته وسكناته.

. . . .

والمعتبَر في اتحاد المصدر إنما هو «الفَعْلَلة» لِعمومها واطرادِها في جميع صُوَرِ «فَعْلَل»، لا «الفِعْلال» لعدم اطراده.

فائدة:

الفرقُ بين الأصل والملحَق: أن الملحَق: يجب أن يكون فيه ما زِيد للإلحاق دون الملحَق به الذي هو الأصل، مثلاً: يجبُ في بابِ «حَوْقل» زيادة الواو بين الفاء والعين دون «دحرج»، وفي باب «اقعنسس» و«تجلبب» و«جلبب» تكرير اللام دون باب «احرنجم» و«تدحرج» و«دحرج»، وعلى هذا القياسُ.

والفرقُ بين المنشعِبة والملحَق: أن زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادةِ معنى، وفي الملحَق لِقصد موافقة لفظ للفظ آخَر ليعامل معاملته، لا لزيادة معنى. انتهى من الدده جنكي.

○ ○ ○

أقسام الثلاثي المزيد فيه

(وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ المَزِيْدُ فِيهِ، فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) لأن الزَّائدَ فيه إما حرفٌ واحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثةٌ؛ لئلَّا يلزم مزية الفرع على الأصل.

واعلم: أن الحروف التي تزاد لا تكون إلا من حروف «سألتمونيها»، إلا في الإلحاق والتَّضعيف، فإنه يزاد فيهما أَيُّ حرفٍ كان.

○ ○ ○

ولَمَّا فرغ من الرباعي المجرد وما أُلحق به، شرَع في بيانِ الثلاثي المزيد فيه فقال:

(وأمَّا الثلاثيُّ المزيدُ فيه فهو على ثلاثة أقسام) قال اللقاني: لو أسقط لفظة «على» لكان أخصرَ وأظهر؛ **(لأن الزائد فيه)** أي: في الثلاثي المزيد فيه **(إمَّا حرف واحد، أو اثنان، أو ثلاثة)** ولا يُزاد أكثر من ذلك؛ **(لئلا يلزمَ مزية)** أي: فضيلةُ **(الفرع على الأصل)** أي: لئلا تلزمَ كثرة الحروف المزيدة على الحروف الأصلية.

(واعلمْ: أنَّ الحروف التي تُزاد لا تكون) أي: في حالةٍ من الأحوالِ من شيء من الحروف **(إلا مِن حروفِ «سَأَلْتُمُونِيها»)**، ولا تكون في حالة من غيرها، **(إلا في الإلحاق)** الذي على وجهِ تكرير الحرف، **(والتضعيفِ)**، فَعُلم أن الاستثناء الأول من الخبر الذي قدَّرناه، وهو: «مِن شيء»، والاستثناء الثاني من «في حالة»، وقِسْ عليه أمثالَه، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت:٤٦] فتأمل! **(فإنَّه)** أي: الشأنَ **(يُزاد فيهما)** أي: في الإلحاق والتضعيف المذكورَين **(أيُّ حرفٍ كان)** أي: وُجد؛ سواءٌ كان من حروف «سألتمونيها»، أو مِن غيرها، نحو: «تقطع»، و«جلبب»، [و«مَرْمَريس»]، و«صَمَحْمَح»[1].

○ ○ ○

---

(١) صحفت في المطبوع إلى: «ضمخمخ» و«تمخمخ»، والصواب المثبت من «حاشية اللقاني» مخطوط (أ/ ٣٢)، و«المَرْمَريس»: الأملس والداهية والصُّلب، و«الصَّمَحْمَحُ»: الشديد الغليظ. انظر: «شرح الأشموني»: (٢/ ٦٢)، و«حاشية الصبان»: (٢/ ٤٢٧).

القسم الأول: كون ماضيه على أربعة أحرفٍ

القسم (**الأَوَّلُ**) من الأقسام الثلاثة: (**مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ**) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً واحداً، وهو ثلاثة أبواب:

(١) (كـ«**أَفْعَلَ**») بزيادة الهمزة (**نَحْوُ**: «**أَكْرَمَ إِكْرَاماً**») وهو:

ـ **للتَّعدية غالباً**، نحو: «أَكْرَمْتُهُ».

ـ **ولصَيْرُورةِ الشَّيءِ منسوباً إلى ما اشتُقَّ منه الفعل**، نحو: «**أَغَدَّ البَعير**» أي: صار ذا غُدَّة، ومنه: «أَصْبَحْنَا» أي: دخلنا في الصَّباحِ؛ ....

(**القسم الأول من الأقسام الثلاثة**:) المذكورة في المتن: (**ما كان ماضِيه على أربعة أحرفٍ، وهو ما يكون الزائدُ فيه حرفاً واحداً، وهو**) أي: ما يكون الحرف[١] الواحد زائداً فيه (**ثلاثةُ أبواب**) وهي: باب «الإفعال»، وباب «التفعيل»، وباب «المفاعلة».

وذلك (**كـ«أَفْعَل» بزيادة الهمزة**) أي: همزةِ قطع، ويقال لها: همزة التعدية، وهمزة النقل؛ لنقلها الفعل من حالة إلى حالة أخرى، كذا ذكره شيخنا[٢] المرحوم عليه رحمة الأبرار، وهو الباب الأول، (**نحو**: «**أكرم**) يُكرم (**إكراماً**»).

(**وهو**) أي: «أَفْعَلَ» (**لِلتعدية غالباً**)، وهي: إيصالُ معنى الفعل إلى مفعول لا يَصل إليه الفعل بدون الحرف المعدي، (**نحو**: «**أكرمتُه**») قال اللقاني: والشائع في الاستعمال أن المعنى: أوصلتُ المعروف إليه، أي: صيَّرتُه آخذاً له، ثم قال: ولعل «كَرُمَ» المجرد يَرد تارةً بمعنى الجود النفسي، وتارةً بمعنى تناوُل المعروف.

(**ولِصيرورةِ الشيء**) أعمَّ من أن يكون فاعلاً أو ما يتعلَّق به من أحواله، (**منسوباً إلى ما اشتُقَّ منه الفعل**) أي: ولو بواسطةِ اشتقاق مصدر ذلك الفعل وأخذِه من ذلك المنسوب إليه، وذلك (**نحوُ**: «**أغدَّ البعير**»: **إذا صار ذا غُدَّة**) هي اسم داء معروف، ونحو: «أمشى الرجل» أي: صار ذا ماشية، و«أجرب الرجلُ» أي: صار ذا جرَب، و«أظلمَ الليلُ» أي: صار ذا ظلام، (**ومنه**) أي: ومن المعنى المذكور (**أصبَحنا أي: دخلْنا في الصباح**)، وإنما

---

(١) في المطبوع: «وهو أن يكون الحرف . . .».

(٢) هو الشيخ محمد نووي بن عمر الجاوي التَّناريُّ.

لأنه بمنزلة: صِرْنا ذَوِي صباحٍ.

ـ ولوجُود الشَّيءِ على صفةٍ، نحو: «أَحْمَدْتُه» أي: وجدتُه محموداً.

ـ وللسَّلب، نحو: «أَعْجَمْتُ الكتابَ» أي: أزلتُ عُجْمَته.

ـ وللزِّيادة في المعنى، نحو: «شغَلتُه»، وَ«أَشْغَلْتُهُ».

فصَله عن سابقه؛ لأن معنى الهمزة فيه الدخولُ في المشتق منه، لا النسبة إليه، ولكن لَمَّا كان مآل الدخول هو النِّسبة بحسَب الحقيقة، عدّه منها، ويشير إلى ذلك قوله: (لأنه بِمنزلة) قولِنا: (صِرْنا ذَوِي صباح)، وحينئذٍ صار هذا الباب لازماً.

(ولوجود الشيء على صفة) قال الغزي: ومعناه أن الفاعل وَجد المفعولَ متصفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، وتلك الصفةُ في معنى الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً، وفي معنى المفعول إن كان متعدياً، فمِن الأول قولُ عَمرو بن معدي كرب: «يا ابنَ سُليم! قاتلناكم فما أَجْبَنَّاكم، وسألناكم فما أَبْخَلْناكم، وهاجَيْناكم فما أَفْحَمناكم»، أي: لم نجدكم جُبناءَ ولا بخلاءَ ولا مُعْيِين[1]، انتهى. ومن الثاني مثالُ المحقق (نحو: «أَحْمَدتُه» أي: وجدتُه محموداً).

(وللسَّلب) أي: لسلب الفاعل أصلَ الفعل عن المفعول، (نحوُ: «أعجمتُ الكتاب» أي: أزلتُ عُجمتَه) أي: لبسه وإبهامَه؛ بِنقطِ ما يُنقط وإهمالِ ما يُهمل. قال الجوهري: العَجم: النقطُ بالسواد وغيرِه، كالتاء عليها نقطتان، تقول: أعجمتُ الحرفَ وعجَّمته مشددة، ولا تقول: عجَمته مخفَّفة. انتهى. وقال الغزي: أو لِسلب الفِعل عن الفاعل، يقال: «قسَط الرجل»: إذا جار، و«أقسط»: إذا سلَب عن نفسه القَسْطَ ـ أي: الجور ـ فعدل. وذكر اللغويون: أنه يكون لِضد السلب، وهو الإحواجُ إلى الشيء، يقال: «أشكيتُه»: إذا أحوجتُه إلى الشكوى، نقله أبو حيان وغيره. انتهى.

(ولِلزيادة في المعنى) أي: المعنى المدلولِ عليه بأصلِ الفعل، بناءً على أن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، (نحوُ: «شغَلتُه» و«أَشْغَلْتُه»)؛ فإن «أشغل» أبلغُ من «شغَل»، لكنْ قال الدده جنكي: هذا موقوفٌ على النقل؛ إذ اللغة لا تثبت بالقياس.

---

(١) والمُفْحَمُ: العَيِيُّ: من لا يَقْدِرُ على قول الشعر، وفي «حاشية الغزي»: «ولا مفحمين». انظر: «القاموس» ص: ١١٤٤.

- وللتعريض للأمر، نحو: «أَبَاعَ الجَارِيَةَ»، أي: عرَّضَها للبيعِ.

واعلم: أنه قد ينقل الشيء إلى «أفعل» فيصير لازماً، وذلك نحو: «أَكَبَّ» و«أَعْرَضَ»، يقال: «كَبَّهُ»، أي: ألقاه على وجهه «فأكبَّ»، و«عَرَضَه»، أي: أظهره «فأَعْرَضَ»، قال الزَّوْزَنِيُّ: ولا ثالثَ لهما فيما سَمِعنا.

(ولِلتَّعريض للأمر) وهو مصدرُ «عَرَّض» المثقَّل: خلاف التصريح، والمرادُ به هنا جعلُ شيء عُرضةً ومهيأ لأمر، (نحوُ: «أَبَاع الجاريةَ» أي: عرَّضها للبيعِ) أي: قدَّمها لأجلِ البيع وأدخلها فيه.

وقد تأتي صيغة «أفعل»:

- للتمكين من الشيء، نحو: «أحفرته النهر» أي: مكَّنته من حفرِه.
- ولإتيان الفاعل إلى مَكانِ أصله، كـ«أيمن» و«أجبل» أي: أتى إلى اليمن والجبل.
- وللتكثير، نحو: «ألبن الرجل» و«ألحم» و«أثمر».
- ولحملِ المفعول على أصل الفعل، كـ«أكذبتُه» أي: حملتُه على الكذب.
- وللهجوم، كـ«أطلعتُ عليهم» أي: هجمت.
- وللدعاء، كـ«أسقيتُه» أي: دعوتُ له بالسقيا.
- ولمطاوعة «فعَّل»، كـ«فطرته فأفطر» و«بشّرته فأبشر». كذا ذكره الدده جنكي.

(واعلمْ) صدّر بهذا للإشارة إلى الاهتمام، وإلقاءِ البال إلى ما يرد بعده، لاحتياجه إلى التنبه؛ لغموضه ومخالفته للغالب، (أنه) أي: الشأنَ (قد يُنقل الشيء) والمرادُ به «فَعَلَ» المجرد (إلى «أَفْعَلَ») بزيادة الهمزة، (فيَصير) أي: «أفعل» المنقولُ إليه (لازماً) وقاصراً، (وذلك نحوُ: «أكبَّ» و«أعرض»، يقال) أي: في اللغة: («كَبَّه» أي: ألقاه على وجهه، «فأَكَبَّ») أي: سقط بذلك الإلقاء على وجهه، (و) يقال: («عَرَضه» أي: أظهره)، فسَّره احترازاً من عرَض الشيءَ بمعنى: وضَعه على العرض، («فأعرضَ»).

(قال الزَّوْزَنِيّ: ولا ثالثَ لهما فيما سَمِعنا)، ونقل عن القرطبي ما ملخَّصُه: ولم يأتِ في لسان العرب فعلٌ ثلاثيُّه متعدٍّ ورباعيه لازمٌ إلا كلماتٍ قليلة، نحو: «كببتُه فأكبَّ»، و«قشعَتِ الريح السحابَ فأقشع» أي: تفرَّق، و«نسَلتُ ريشَ الطائر فأنسلَ» أي: سقط، و«نزفْتُ البئرَ فأنزفتْ» أي: ذهب ماؤها، و«ظأرْتُ الناقةَ على حُوار غيرها فأظأرَتْ» أي:

(٢) (وَ«فَعَّلَ») بتكرير العين (نَحْوُ: «فَرَّحَ تَفْرِيْحاً») واختُلف في أن الزائد: هي الأولى أو الثانية؟ فقيل: الأولى؛ لأن الحكم بزيادة السَّاكن أولى مِن المتحرك عند الخليل، وقيل: الثانية؛ لأن الزيادة بالآخِر أولى، والوجهان جائزان عند سيبويه، وهو:

ـ للتكثير في الفعل، نحو: «جَوَّلْتُ» و«طَوَّفْتُ»، أو في الفاعل، نحو: «مَوَّتَتِ الإبلُ»، أو في المفعول، نحو: ....

عطفتُها عليه فانعطفت، و«شنقْتُ البعيرَ» أي: استوقفتُه بجذبِ زِمامه «فأشنَقَ» أي: وقف، وكذا ذكره الغزي.

(و«فعَّل» بتكرير العين) هذا البابُ الثاني من القسم الأول مِن مزيد الثلاثي، (نحو: «فرَّح) يُفرح (تَفْرِيحاً») مصدره أصله: «تَفْرِرْحاً»؛ لوجوب اشتمال المصدر على حروف فِعله، ثم أُبدلت الراء الثانية من جنس حركة ما قبلها وهو الياء.

(واختُلف في أنَّ الزائد هي الأولى) أي: أهي الأولى، على تقدير همزة الاستفهام، (أو الثانية؟) «أو» نائبة عن «أم» المعادِلة، يعني: اختُلف في الزائد المجاب به هذه الجملة الاستفهامية؛ (فقيل): الزائد هي العين (الأُولى)، وهذا القول هو مذهب الخليل، واختاره ابن عصفور وابن مالك؛ (لأنَّ الحكم بزيادة الساكن) ـ أي: لِمَا فيه من تقليل الزائد بكونه حرفاً فقط ـ (أَولى) أي: بالقبول (مِن) الحكم بزيادة (المتحرك عند الخليل) أي: لِما فيه من تكثير الزائد بكونه حرفاً وحركة، (وقِيل): هي (الثانية)، وهذا القول نقله الفارسي عن يونسَ، واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما؛ (لأنَّ الزيادة بالآخِر أولى)؛ لأنه هو المحلُّ الذي احتجنا عنده إلى دعوى الزيادة. (والوجهان) وهما زيادةُ الساكن وزيادة المتحرك (جائزان) أي: محتَملانِ (عند سيبويه)، أي: لِتكافؤ الدليلَين.

(وهو) أي: «فعّل» المضعَّف العين (للتكثير في الفعل) أي: نفسِه، مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلّته، (نحو: «جوَّلت» و«طوَّفت») أي: كثَّرت الجولان والطواف، (أو) للتكثير (في الفاعل) أي: لإفادةِ أن الفاعل من حيث تعلُّقُ الفعل به كثيرٌ في نفسه، وتلزمُه كثرة الفعل المتعلّق (نحو: «موَّتتِ الإبلُ»، أو) للتكثير (في المفعول) أي: لإفادة أن المفعول الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه، وتلزمُه كثرة الفعل الواقع لا الفاعل، (نحو:

«غَلَّقْتُ الأَبْوابَ».

ـ ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل، نحو: «فَسَّقْتُهُ»، أي: نَسبْتُه إلى الفِسْق.

ـ وللتَّعدية، نحو: «فَرَّحْتُهُ».

ـ وللسَّلب، نحو: «جَلَّد البَعِيرَ»، أي: أَزالَ جِلْدَهُ، ولغير ذلك.

(٣) (وَ«فَاعَلَ») بزيادة الألف (نَحْوُ: «قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً») ومن قال: «كَذَّبَ كِذَّاباً» ....

«غلَّقت الأبوابَ»)، ولو قيل: غلَّقت البابَ الواحد بالتشديد باعتبار كثرة الإغلاقات لَصحَّ، كذا ذكره شيخنا المرحوم.

(ولِنسبة المفعول إلى أصلِ الفعل، نحو: «فسَّقته» أي: نسبتُه إلى الفسق) بمعنى قلت له: يا فاسق.

(وللتعدية، نحو: «فرَّحته») أي: صيَّرته فرحاً.

(ولِلسلب) أي: لسلب الفاعل أصلَ الفعل عن المفعول، (نحو: «جَلَّد البَعِيرَ» أي: أزال جِلده، ولغير ذلك) أي: كالتوجُّه، نحو: «شرَّق» و«غرَّب» و«كَوَّفَ»، واختصارِ الحكايةِ، نحو: «أمَّن» و«أيَّه» و«سوَّف» و«سبَّح»، أي: قال: «آمين» و«يا أيها» و«سوف» و«سبحان الله»، وكموافقة «تفعَّل»، نحو: «ولَّى» و«فكَّر» بمعنى: تولى وتفكر، وللقيام على الشيء، نحو: «مرَّضتُه»، وللرمي بالشيء[(١)]، نحو: «شجَّعته» أي: رميتُه بالشجاعة، وللعمل المتكرِّر بمهلة، نحو: «درَّجته إلى كذا»، ذكره الغزي عن «التسهيل» وأبي حيان. انتهى.

(و«فاعَلَ» بزيادة الألف)، هذا الباب الثالث من القسم الأول من المزيد الثلاثي، (نحو: «قاتل) يُقاتِل (مقاتلةً وقِتالاً») بكسر القاف وتخفيفِ المثناة فوق، مصدره أيضاً، (ومَن قال: «كَذَّبَ كِذَّاباً») يعني: ومَن حافظ على بناءِ حروف الفعل على هيئاتها في المصدر كمحافظته في «كِذَّاباً» مبدوءاً بكافٍ متحركةٍ، ثم بذالين مدغمة أولاهما كما في

---

(١) في المطبوع: «على الشيء»، والمثبت من «حاشية الغزي».

قال: «قَاتَلَ قِيتالاً»، ويُروى: «مَاريتُه مِرَّاءً»، و«قاتلته قِتَّالاً».

وهو تأسيسُه أن يكون بين اثنين فصاعداً، يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به، نحو: «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً».

- ويكون بمعنى: «فَعَّلَ»، أي: للتكثير، نحو: «ضَاعَفْتُه» و«ضَعَّفْتُه».

فِعله، (قال) في مصدر («قَاتَل»: قِيتالاً) أي: بالياء المنقلبة عن الألف؛ لامتناع النُّطق بها بعد الكسر، ومِن ثم كان «قِيتالاً» أقيسَ مِن «قِتال» بالتخفيف، كذا قاله السيد ركن الدين، ولِذلك خصّ الشارح المحقق «كِذَّاباً» بالتنظير؛ لاشتراك المصدرين ـ والحالةُ هذه ـ في الجريان على الفِعل. تأمل!

(ويُروى) أي: عن العرب: («ماريتُه») أي: جادلتُه («مِرَّاء»، و«قاتلته قِتَّالاً») أي: بتشديد الرّاء والتاء، فالمدغمتان بدلان من الياء المنقلبة عن ألف «فاعَل»، عكس «دينار» في «دِنَّار».

(وهو) أي: فاعَل (تأسيسُه) أي: أصلُه، أو وضعُه على أساس (أن يكونَ) أي: الحدثُ المدلول عليه بمجرده (بين اثنين فصاعداً؛ يفعل أحدهما بصاحِبِه) أي: في صاحبه (ما) أي: الحدثَ الذي (فعَل) أي: أوجد (الصاحبُ به) أي: بالأحد، أي: فيه، فالفعل هو الإيجاد، والمفعولُ هو الأثر الذي هو الحركة والسكون، فلا يَرد لزومُ اتحاد الفعل والمفعول، فافهم. (نحوُ: «ضارَب زيد عمراً»)، فصدور الضرب من زيد متعلقاً بعمرو صريح، والعكس ضمنيٌّ، فالاشتراكُ مدلول التزامي لهذه الصيغة، ولأجل اعتبار التعلُّق في وضع «فاعَلَ» وجب تعديتُه إلى واحد إن كان أصلُه لازماً، نحو: «كارمته»، وإلى اثنين إن كان متعدياً لِواحد لم يَصلح أن يكون مشاركاً للفاعل في المفاعلة، وذلك نحو: «نازعتُه الحديث»، و«جاذبتُه الثوب»، دون ما إذا صلح للمشاركة، فلا يتعدَّى إلى اثنين، بل يَكتفي بمفعوله كما في «شاتمتُ زيداً»، كذا ذكره الغزي.

(ويكون) أي: «فَاعَلَ» (بمعنى: «فَعَّل») أي: المكرر العين، (أي: للتكثير)، فسَّره بذلك دفعاً للإيهام[1]؛ لأن لـ«فعَّل» معانيَ كثيرة، (نحوُ: «ضَاعَفْتُه» و«ضَعَّفْتُه») أي: كثَّرت من ضَعفه بفتح الضاد مصدر، أي: تكريرِه، كذا ذكره شيخنا المرحوم. وقال سعدُ الله: والقرينة على أن «ضَاعَفَ» بمعنى «ضعَّف» عدمُ استقامة المشاركة.

---

(١) في المطبوع: «للإبهام»، والصواب المثبت من «حاشية اللقاني».

- وبمعنى: «أَفْعَل»، نحو: «عَافَاكَ اللهُ وَأَعْفَاكَ».
- وبمعنى: «فَعَل»، نحو: «دَافَعَ ودَفَعَ»، و«سَافَرَ وَسَفَرَ».

○ ○ ○

(وبمعنى «أَفْعَل» نحو: «عَافَاكَ اللهُ وأَعْفاك») أي: أعطاكَ اللهُ العافيةَ بمعنى القوة الكثيرة، من «عفَى الشيء»: كثر، ومنه: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ [الأعراف: ٩٥]، (وبمعنى «فَعَل» نحو: «دَافَع ودَفَع») يقال: «دافع الله عنك البلاءَ» بمعنى: دفع، ولا تَستقيم المشاركة، (و) نحو: («سافر وسفَر») أي: خرج مُسافراً، قال ابن الحاجب: «سافر» بمعنى نِسبة المسافر إلى المسافرة. وقال الجوهري: «سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُوراً»: إذا خرجتُ للسفر، فأنا سافر، و«قومٌ سَفْرٌ» كـ«صاحِب وصَحْبٍ».

○ ○ ○

القسم الثاني: كون ماضيه على خمسة أحرف

(**وَالثَّانِي**) أي: والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة: (**مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ**) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين، وهو نوعان، والمجموع خمسة أبواب:

(١) (**لأنه: إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ، مِثْلُ: «تَفَعَّلَ»**) بزيادة التاء وتكرير العين (**نَحْوُ: «تَكَسَّرَ تَكَسُّراً»**) وهو:

- **لمطاوعة «فعَّل»**، ....

(والثَّاني، أي: والقِسمُ الثاني مِن الأقسام الثلاثة) أي: للثلاثي المزيد فيه: (ما كان ماضِيه على خمسةِ أحرفٍ، وهو ما يكونُ الزائدُ فيه حرفَين، وهو) أي: ما يكون الزائد فيه حرفين: (نوعان) تثنية: نوع، والمراد به هنا ما اتفقتْ أفراده في الحرف المبدوء به؛ ثم إن اتفقت في الزائد الثاني فهو باب واحد، وإلا فبابان أو أبواب، ولِذلك كان في النوع الأول ـ وهو المبدوء بالتاء ـ بابان: «تفعَّل» بتكرير العين، و«تَفاعل» بزيادة الألف، وفي النوع الثاني ـ وهو المبدوء بالهمزة ـ ثلاثة أبواب: «انفعل» بزيادة النون، و«افتعل» بزيادة التاء، و«افعلَّ» بزيادة إحدى اللامَين.

وأشار إلى ذلك كله بقوله: (والمجموع خمسةُ أبواب):

([لأنَّه]: إمَّا أوَّلُه التاءُ) وذلك (مثلُ: «تَفَعَّل» بزيادةِ التاء وتكرير العين) أي: بزيادة إحدى العينين، وإنما عبر بذلك ليكون جارياً على المذاهب الثلاثة المتقدِّمة، لكن الذوق السليم يُدرك من قوله: «تكرير العين» أن الزائد فيه الثانية، (نحو: «تَكَسَّر») مضارعه: يَتكسر، («تَكَسُّراً») مصدره، (وهو) أي: «تَفعَّل» (لمطاوعة «فعَّل») الإضافة فيه من إضافة المصدر لمفعولِه، والأصل: لمطاوعته «فعَّل»، ففي إسناد المطاوعة لـ«تفعَّل» وإيقاعها على «فعَّل» تجوز؛ إذ حقيقةُ المطاوعة: قبول الأثر الناشئ من تعلُّق فعلِ الفاعل بمفعوله، كقبولِ الإناء للانكسار من تعلُّق فعلِ الكاسر وهو الكسر بذلك الإناء، ففي نحو قولك: «كسرتُ الزجاج فانكسر»: المطاوِع اسم فاعل وهو المتأثر، وهو الزجاج، لا الانكسار، والمطاوَع اسم مفعول هو المؤثر، وهو الكاسر المتكلم، لا الكسر الذي هو التأثير، وإذا تقرَّر هذا علمتَ أنَّ تعريف الشارح هو للمطاوعة المجازية، أفاده اللقاني.

نحو: «كَسَّرْتُه فَتَكَسَّرَ».

والمطاوعة: حصولُ الأثر عن تعلق الفعل المتعدّي بمفعوله، فإنك إذا قلتَ: «كَسَّرتُه»، فالحاصلُ له: التَّكسر.

- وللتَّكلُّفِ، نحو: «تَحَلَّمَ»، أي: تكلَّفَ الحلم.

- ولاتخاذ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل، نحو: «تَوَسَّدتُه»، أي: اتَّخذتُه وِسادةً.

- وللدلالة على أن الفاعل جانَبَ الفعلَ، نحو: «تَهَجَّدَ»، أي: جانب الهُجُود.

(نحو: «كَسَّرتُه فَتَكَسَّر»، والمطاوعة: حصولُ الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، فإنك إذا قلتَ: كسَّرتُه، فالحاصل له) أي: للمفعول الذي هو الإناء مثلاً (التكسّر)، وهو وجود الانكسار الذي هو الأثر. وقيل: المطاوعةُ عبارة عن لزوم فعلٍ لفعل؛ بحيث إذا وقع الأول وقع الثاني، وقيل: هي عبارةٌ عن قَبول فعل الفاعل وحصوله فيه، وقيل غير ذلك. كذا في بعض الهوامش.

وقال شيخنا وعمدتنا المرحوم عليه رحمة الأبرار: فمعنى كونِ الفعل مطاوعاً كونُه دالّاً على معنًى حصل عن تعلُّق فعلٍ آخر متعدٍّ بالذي قام به ذلك الفعل المطاوِع، فقولك: «انكسر» في نحو: «كسرتُ الإناء فانكسرَ» عبارةٌ عن معنى حصل عن تعلق فعلٍ متعدٍّ - وهو كسر - بالذي قام به انكسارٌ، فيسمى حينئذٍ «انكسر» مطاوِعاً بالكسر؛ لأنه قبِل الفعلَ ولم يمتنع، و«كَسَر» مُطاوَعاً بالفتح؛ لمطاوعة الثاني إياه، هكذا الشائعُ في كلامهم. انتهى مع توضيح.

(وللتَّكلُّفِ) ومعناه: المعاناة والممارسة للفعل ليحصلَ، (نحو: «تَحَلَّم» أي: تكلَّف الحِلم) أي: استعمله وأظهره من نفسه وكلَّف نفسه إيَّاه ليحصلَ، (ولاتخاذِ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل) أي: لجعل الفاعل المفعولَ أصلَ الفعل، (نحو: «تَوَسَّدتُه») أي: الترابَ مثلاً (أي: اتَّخذتُه وِسادةً)، ومنه أيضاً: «تبوَّأت الدار» أي: اتخذتها مَباءةً، (وللدلالة على أن الفاعل جانبَ الفعلَ) أي: الحدثَ المدلول عليه بالمجرد الذي هو أصلُ «تفعَّل»، فالدالُّ على المجانبة هو الهيئة في «تفعَّل» لا المادة، كذا ذكره اللقاني، (نحوُ: «تَهجَّد» أي: جانب الهُجُودَ) وهو النوم ليلاً، وفي «الصحاح»: «هجَد وتهجَّد»

ـ وللدلالة على حصول أصل الفعل مرةً بعد مرة، نحو: «تجرَّعْتُه»، أي: شربتُه جُرعةً بعدَ جرعةٍ.

ـ وللطلب، نحو: «تكبَّرَ»، أي: طلب أن يكون كبيراً.

(٢) (وَ«تَفَاعَلَ») بزيادة التاء والألف (نَحْوُ: «تبَاعَدَ تبَاعُداً») وهو:

ـ لما يصدر من اثنين فصاعداً، ....

أي: نام ليلاً، و«هجَد وتهجَّد» أي: سهر، وهو من الأضداد. انتهى.

(ولِلدلالة على حُصول أصلِ الفعل مرَّةً بعد مرة) الأولى منصوبٌ على أنه مفعول مطلق لـ«حصول» مبيِّن لعدده، والتقدير: حصولاً واحداً بعد حصول واحد، (نحو: «تجرَّعتُه» أي: شربتُه جُرعةً بعدَ جرعةٍ) والجرعة: الحسْوَة.

(وللطلب، نحو: «تكبَّر» أي: طلب أن يكون كبيراً)، والفرقُ بينه وبين التكلُّف هو: حصول أصل الفعل [صورة] في التكلف دون الطلب. كذا قاله اللقاني.

ومِن معاني «تفعَّل» أيضاً: تشبه الفاعل بالمتَّصف بأصله كـ«تهجَّر فلان» أي: تشبَّه بالمهاجرين. وفي الحديث: «هَاجِرُوا ولا تَهَجَّرُوا»[1]، وسؤال أصله، كـ«تعطَّى» أي: سأل العَطاءَ، والصيرورة، كـ«تموَّل» أي: صار ذا مال، ومطاوعةُ «أفعل»، كـ«أعقدتُه فتعقَّد»، و«فعَّل»، كـ«صاده فتصيَّد»، ويجيء بمعنى «فاعَلَ» نحو: «تعهَّد» بمعنى: عاهَد، ولِلعمل في مسمَّى ما اشتُق منه، كـ«تضحَّى» و«تسحَّر» و«تعشَّى».

فائدة:

مصدر «تفعَّل» قد يجيء على وزن «فِعَلَة»، كـ«طِيَرة» مصدر: تطيَّر، و«خِيَرة» مصدر: تخيَّر، ولا ثالثَ لهما. ذكره الدده جنكي.

(و«تَفَاعَل» بزيادة التاء والألف، نحو: «تَبَاعَد») مضارعه: «يَتباعد»، («تَباعُداً») مصدره، (وهو) أي: «تفاعَل» (لِما يَصدر من اثنين فصاعداً) نبه بقيد[2] الصدور على أن

---

(١) الحديث موقوف على عمر بن الخطاب. انظر: «المستدرك»: ٥٠٨، وقال الذهبي: صحيح، و«مجمع الزوائد»: ٦٠٤٠، وقال الهيثمي: رجاله موثقون.

(٢) في المطبوع: «نسبه بقيد».

نحو: «تَضَارَبَا» و«تَضَاربُوا»، فإن كان من «فاعَل» المتعدي إلى مفعولين يكون متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: «نَازعته الحديث وتنازعناه»، وعلى هذا القياسُ؛ وذلك لأن وَضْعَ «فَاعَلَ» لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره، مع أن الغير أيضاً فعل ذلك، و«تفاعَلَ» وَضْعُه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ما تعلَّق به.

القصد في هذا الباب قيامُ الفعل بالفاعل، وأن التعلق بالوقوع فيه ضمني لا قصدي؛ (نحو: «تَضَارَبَا» و«تَضَاربُوا»، فإن كان) أي: «تفاعَل» مأخوذاً (مِن «فاعَل» المتعدي إلى مفعولين، يكون) أي: «تفاعَل» (متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: «نازعتُه) أي: زيداً (الحديثَ وتنازعناه») أي: وتنازعتُ[1] أنا وزيدٌ الحديثَ، بانقلاب المفعول الذي هو أحد المشترَكين وانضمامه إلى الفاعل، (وعلى هذا) أي: المذكور من كون «تفاعَل» الذي من «فاعَلَ» المتعدي إلى مفعولَين متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ (القياسُ)، يعني: إن كان «تفاعَل» مأخوذاً من «فاعَل» المتعدي إلى واحد، فيكون غيرَ متعدٍّ؛ لأن «تفاعَل» دون «فاعَل» بمرتبةٍ، (وذلك) أي: زيادةُ «فاعَلَ» على «تفاعَلَ» من جهة المفعول؛ (لأن وضع «فاعَل» لنسبة الفعل) أي: الحدثِ المدلولِ عليه بالمجرد (إلى الفاعل المتعلِّق) هو، أي: الفاعل، أي: فعله، ففي الإسناد تجوز، (بغيره) أي: بغير الفاعل، وهو أحد المشتركين الذي هو المفعول، (مع أن الغير) المذكورَ (أيضاً فعل ذلك) أي: فَعَل ذلك الفعلَ بالفاعل المذكور[2]، ومِن ثم كان «فاعَلَ» دالًّا على المشاركة كـ«تفاعَل»، لكن ضمناً لا صريحاً كما مر، (و«تفاعَل» وَضْعُه لنسبته) أي: [نسبة] الفعلِ المتقدم ذكره (إلى المشتركين فيه) أي: في ذلك الفعل (مِن غيرِ قصد إلى تعلُّق له) أي: لذلك الفعل بغير الفاعل، يعني: بدون ملاحظةِ وقوع الفعل فيه على المفعول به. ووجه دلالة ما ذكر من الفرق على أن «تفاعل» أنقص من «فاعل» بمفعولٍ، أن ذلك الغير الذي تعلَّق به الفعل في «فاعل» على وجه المفعولية نُسب إليه الفعل في «تفاعل» على وجه الفاعلية. وبهذا يُعلم فرق آخَر معنوي، وهو أن البادئ في «فاعل» معلوم دون «تفاعل»، ومِن ثم يُقال: أضارَبَ زيد عمراً أم ضارب

---

(١) في المطبوع: «أي: تنازعته»، والمثبت من «حاشية اللقاني».

(٢) في «حاشية اللقاني»: «أي: التعلق بالفاعل المذكور».

ـ ولمطاوعة «فَاعَلَ»، نحو: «بَاعدته فتباعد».

ـ وللتكلف، نحو: «تَجَاهَلَ»، أي: أظهر الجهل من نفسه والحالُ أنه منتفٍ عنه.

والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب «تَفَعَّل» أن المتحلِّمَ يُريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهِل.

(٣) (وَإِمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزَةُ، مِثْلُ: «انْفَعَلَ») بزيادة الهمزة والنون (نَحْوُ: «انْقَطَعَ انْقِطَاعاً») ....

عمرو زيداً؟[1]، ولا يقال مثله في «تفاعل». انتهى من اللقاني مع توضيح.

(و) هو أيضاً (لِمطاوعة «فاعَل» نحو: «باعدتُه فتباعد»، وللتكلف، نحو: «تَجَاهَلَ» أي: أظهر الجهل من نفسه والحالُ أنه منتفٍ عنه، والفرقُ بين التكلف في هذا الباب) أي: بابِ «تفاعل» (وبينه) أي: التكلف (في باب «تفعَّل») هو (أن المتحلِّم يُريد) بمعنى يطلب؛ لأن الإرادة لا تتعلق إلا بالمقدور بخلاف الطلب، (وجود الحلم من نفسه) أي: لكونه من الخصال الحميدة، (بخلاف المتجاهِل) أي: لأن الجهلَ نقصٌ وهو لا يُطلب، يعني: أن معنى التفعل ممارسةُ الفعل ليحصلَ، ومعنى التفاعُلِ إظهار الفاعل خلافَ ما هو عليه لا ليحصلَ، بل ليظهر أنه عليه، فإن الفاعلَ في «تحلم [زيد]» يطلب أن يكون حليماً، والفاعل في «تجاهل [زيد]» لا يَطلب أن يكون جاهلاً، ولِذلك قال الشاعر من بحر الطويل:

فَلَمَّا رَأَيْتُ الجَهْلَ فِي النَّاسِ فَاشِياً ... تجاهلتُ حَتَّى ظُنَّ أَنيَ جَاهِلُ

(وإمَّا أوَّلُه) أي: أولُ ما كان الماضي منه على خمسة أحرف (الهمزةُ)، هذا قسيم قوله: «إما أوله التاء»، وهو النوع الثاني من نوعي ما كان الزائد فيه حرفَين، وهو ثلاثة أبواب:

الأول: باب «الانفعال» (مثل: «انْفَعَل» بزيادة الهمزة والنون، نحو: «انقَطع») مضارعه «يَنقطع»، («انقطاعاً») مصدره.

---

(١) في المطبوع: «ضارب زيد عمراً وضارب عمرو زيداً»، والمثبت من «حاشية اللقاني».

وهو:

- لمطاوعة «فَعَلَ»، نحو: «قطعته فانقطع»؛ ولهذا لا يكون إلا لازماً.

- ومجيئه لمطاوعة «أفعل»، نحو: «أسفقت الباب - أي: رددتُه - فانسفق»، و«أَزْعَجْتُهُ - أي: أبعدته - فانْزَعَجَ» من الشواذ.

(وهو لِمطاوعة «فَعَل») أي: لمطاوعة المجرد، بخلاف «تفعَّل» فإنه لمطاوعةِ «فعَّل» بالتكرير، ووجهُ الاختصاص أن هذا البابَ للتكلف، فالمناسب أن يكون مطاوعاً لِما فيه مبالغةٌ، بخلاف الانفعال؛ فإنه لا تكلُّف فيه، فالمناسب أن يكون مطاوعاً للمجرد، (نحو: قَطَعته فانقَطع، ولهذا) أي: لأجل كونِه للمطاوعة (لا يَكون) أي: «انفعل» (إلا لازماً)؛ لاقتضاءِ المطاوعة اللزوم، قال اللقاني: وفيه نظرٌ؛ لإطباقهم على أن هذا إنما هو في مطاوَعة المتعدي إلى واحد، أما مطاوع المتعدي لاثنين فيتعدَّى لواحد، فيجوز أن يقال: «كسوتُ زيداً جبةً فانكسى هو تلك الجبةَ». انتهى.

فإن قيل: فما وجهُ اللزوم عند المحقق الشارح في «انطلق» و«انقضَّ» و«انسلخ الشهرُ» و«انكدرتِ النجوم» بمعنى: سقطتْ؟ قُلنا: لثبوت استعمال المطاوَع - بفتح الواو - في «أطلق» و«قَضَّ اللُّؤلُؤَةَ»: ثَقَبَها، و«سلَخ الجلدَ»، ولتقدير وضعِ أكدرتُ الشيءَ.

(ومَجيئُه) أي: «انفعل»، وهو مبتدأ خبره: «من الشواذ» (لِمطاوعة «أَفعل» نحو: «أسفَقْتُ البابَ فانسَفق» أي: رددتُه، و) «زيداً (أَزْعجْتُه - أي: أبعدتُه - فانْزَعَجَ»، من) مجيء (الشواذّ)، وإنما احتجنا إلى تقدير المضاف؛ لأن المجيء نفسَه ليس شاذًّا، والمعنى: لا استعمالَ لمجردهما وهو «سفقْتُ البابَ» و«زَعجته» في كلامهم، كذا ذكره سعد الله. ورُدَّ بأن الغزي نقل عن «شرح التسهيل» فقال: ويجوز أن يكون «انسَفق» و«انْغَلق» على لغة مَن قال: «سفَقتُ الباب» و«غَلَقْتُ»، فإنهما مقولان ومنقولان. انتهى.

وقال الدده جنكي: وقد يجيء «انْفَعَل» لمشاركة المجرد، كـ«انطفأتِ النارُ وطَفئت»، وللإغناء عنه، كـ«انطلق» بمعنى: ذهب، وعن «أفعل» كـ«انحجز» إذا أتى الحجاز، وقد يُغني عن «انفعل» «افتعل» فيما فاؤه: لام، كـ«لَوَيْتُ الشيءَ فالتوى»، أو راء، كـ«ردعَه فارتدع»، أو واو، كـ«وصلتُه فاتصل»، أو نون، كـ«نقلتُه فانتقل»، أو ميم، كـ«ملأتُه فامْتَلأ».

ولا يُبنى إلا ممَّا فيه علاج وتأثير، فلا يقال: «انكرم»، و«انعدم»، ونحوهما؛ لأنهم لما خَصُّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثْرُه، وهو علاج؛ تقويةً للمعنى الذي ذُكر من أن المطاوعة حصول الأثر.

(ولا يُبنى) أي: «انفعل» (إلا مِمَّا فيه علاجٌ وتأثير) أي: إلَّا من فِعل فيه علاجٌ، وهو إيجادُ الفعل بالجوارح الظاهرة، [ليتولد عنه فعل آخر هو أثره]، وتأثيرٌ وهو إيجاد أثَرٍ، والمراد أثر ظاهرٌ للحواس[1] الظاهرة، كـ«القَطع» لا يوجد إلا بتحريك اليد، و«القولِ» لا يكون إلا بتحريك اللسان، وذلك الأثر قائم بالمفعول، (لا يُقال: «انكرم» و«انعدم») من «أكرم» و«أعدم»؛ إذ الإكرام: إعطاء شيءٍ لآخَر، والإعدام: إفناء الشيء، (ونحوهما) كـ«انْعَلم» و«انفهم» من: عَلِم، وفَهِم، ولا علاج في الكل ولا تأثير؛ أمَّا «الكرم» فلا أثر فيه بالمكرَم، بالفتح، وأمَّا «العدم» فلأن المعدوم ليس بموجودٍ حتى يَقوم به أثر، وأمَّا «العِلم» و«الفهم» فلأن كلًّا منهما انفعال وتأثر، لا فِعل وتأثير، أو إن أثرهما غير ظاهر لِلحس، بل هو معقول، بخلاف «انْقال» مِن: قال، فإن القائل يَعْمل في تحريك لسانه، ويعالج بعض الجوارح في ترتيب أجزاء العبارة موافقةً للمعنى.

وإنما جاز نحو: «علَّمْتُه فتعلَّم» وإن لم يكن فيه علاج مع أنه موضوع لمطاوعة «فعَّل»؛ لأن «تفعل» يجيء للعمل المتكرر، فتكرُّرُه جعله كالمحسوس؛ وجاز أيضاً «غمَمتُه فاغتمَّ»؛ لأن باب «افتعل» لم يكن موضوعاً للمطاوعة، فجاز أن تجيء مطاوعتُه في غير العلاج. كذا ذكره الدده جنكي.

(لأنَّهم) أي: لأن الصرفيين (لَمَّا خصُّوه) أي: انفعل (بِالمطاوعة) أي: لَمَّا قصَروه عليها، (التزمُوا أن يكون أمرُه) أي: بناؤه وأصله (ممَّا يظهر أثره) أي: من الفعل المصدري الذي يظهر أثره (وهو علاجٌ[2]) هذه الجملة مَعطوفة على جملة: «يظهر أثره»، فهي أيضاً صلة «ما»؛ (تقويةً) بالنصب عِلة للالتزام، أي: التزموا ذلك لأجل التقوية (لِلمعنى الذي ذُكر، مِن أنَّ المُطاوعة هي حصولُ الأثر) أي: فقوَّى الأثر بكونه ظاهراً.

---

(١) في المطبوع: «إيجاد الأثر والظاهر للحواس»، والمثبت من «حاشية اللقاني».

(٢) في المطبوع: «الفعل المصدري الذي أثره (وهو) أي: ما يظهر أثره (علاجٌ)»، والمثبت من «حاشية اللقاني».

(٤) (وَ«افْتَعَلَ») بزيادة الهمزة والتاء (نَحْوُ: «اجْتَمَعَ اجْتِمَاعاً») وهو:

ـ لمطاوعة فَعَلَ، نحو: «جَمَعْتُهُ فاجْتَمَعَ».

ـ وللاتّخاذ، نحو: «اخْتَبَزَ»، أي: أخذ الخُبزَ.

ـ ولزيادة المبالغة في المعنى، نحو: «اكْتَسَبَ»، أي: بالغ واضطرب في الكسب.

(و) الثاني: باب «الافتعال» نحو: («افْتَعَل» بزيادة الهمزة والتاء)، وذلك (نحو: «اجتَمع») مضارعه «يَجتمع»، («اجتماعاً») مصدره، (وهو) أي: «افتعل» (لمطاوعة «فَعَل») بالتخفيف (نحو: «جَمَعْتُه فاجْتَمَع») قال الغزي: إنما يجيء «افتعل» لِلمطاوعة فيما فاؤه لام أو راء أو واو أو ميم أو نون، وقد تقدمت أمثلته في أول باب الانفعال، وقد يأتي فيما فاؤه غيرها، نحو: «شويْتُ اللحمَ» و«حجَبت الشيء»، وقد يأتي لمطاوعة «أفعل» نحو: «أنجزتُه فانْتَجز»، و«أشعلتُ النار فاشتعلتْ»، و«أضرمتُها فاضطرَمتْ»، وأوقدتُها فاتَّقدت، (وللاتِّخاذ نحو: اخْتَبَزَ) الرجلُ (أي: أخذَ الخُبزَ) لنفسه، (ولِزيادة المبالغةِ في المعنى) الإضافة بيانيةٌ، أي: الزيادة التي هي المبالغة، فالزيادةُ بمعنى المزيدة، ويجوز أن تكون الإضافة من إضافة المصدر لمفعوله، أي: ولزيادة المتكلم المبالغةَ، (نحو: «اكتَسَب» أي: بالغَ واضطَرب في الكسب) عطفُ تفسير؛ قال سيبويه: أما «كسبتُ المال» فهو أصبتُ، وأمَّا «اكتسبت» فهو بالغتُ واضطربت في تحصيله. وقال صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ما معناه: إن النفس مجبولةٌ على الفُتور في الطاعة، وعلى الرغبة في المعصية، فقيل في الطاعة: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ باللفظ العاري عن المبالغة تنبيهاً على الفُتور فيها، وقيل في المعصية: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ بلفظ المبالغة والمزيدِ تنبيهاً على الرغبة فيها. والمعنى والله أعلم: ينفع النفسَ في الآخرة ما فعلتْه مع الفتور في الدنيا، ويضرُّها ما فعلته بالرغبة. وقيل: ذكر الكسب في الطاعة والاكتساب في المعصية؛ تنبيهاً على لُطف الله؛ فإنه يُعطي الثوابَ بأداء الطاعة عَمِلها بالرغبة أو لم يعمل، حتى لو خطر بالبال بعضُ الخيرات ومنع مانعٌ عن العمل، يُثاب عليه، بخلاف المعصية؛ فإنه لا عقابَ عليها بمجرد الخطور في البال، إلا أن يُصِرّ العبد عليه. كذا ذكره سعد الله.

- ويكون بمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «جَذَبَ وَاجْتَذَبَ».

- وبمعنى: «تَفَاعَلَ»، نحو: «اخْتَصَمُوا وَتَخَاصَمُوا».

(٥) (وَ«افْعَلَّ») بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية (نَحْوُ: «احْمَرَّ احْمِرَاراً») أي: حَمِر، وهو: للمبالغة، ولا يكون إلا لازماً، واختصّ بالألوان والعيوب.

○ ○ ○

(ويكون) أي: «افتعل» (بمعنى «فَعَل») أي: لأصلِ الفعل، (نحو: «جَذبَ») ومقلوبه «جبذ» (و«اجتذب») وكذا «خطف واختطف»، قال اللقاني: وإنما لم يجعلُوا «اجتذب» للمبالغة مثل: «اكتسب»؛ لجواز وقوعه في جميع مواقعِ «جذَب» وبالعكس، بدليل قول الجوهري: «الجذب»: المجذبة، و«جبذه» على القلب، و«اجتذبه» أيضاً. انتهى.

(وبمعنى «تفاعل») أي: للمشاركة (نحو: «اختَصموا وتخاصَموا»)، ويجيء لمطاوعةِ «أفعل» كـ«أحفظتُه فاحتفظ»، ولِقبولِ فاعله أصلَه، كـ«افتضح» أي: قبل الفضيحةَ، وبمعنى «تفعَّل» نحو: «تجمع القوم واجتمعوا».

(و) الثالث: باب «الافعِلَال» مثل: («افْعَلَّ» بزيادةِ الهمزة واللام الأولى أو الثانية)، فيه إشارة إلى الخلاف السابق في «فعَّل» المكرَّر العين، وأصله: «افْعَلَلَ» فأُدغم، بدليل وجوب استعماله مفتوحاً مع تاء الضمير ونونَيه نحو: «احمرَرْتُ واحمرَرْنَ واحمرَرْنا»، وذلك (نحوُ: «احمَرَّ») مضارعه «يَحمَرُّ»، («احمراراً») مصدره، وأراد بقوله: (أي: «حَمِر») بيان أصل المعنى، وإلا لم يَلتقِ مع قوله: (وهو للمبالغة. ولا يكون) أي: «افعلّ» (إلا لازماً) قال المنصور سبط الطبلاوي: ووجهُ اللزوم أن معناه لا يجاوز فاعلَه، وعدم المجاوزة لا يختص بالألوان والعيوب، بدليل «قام» و«قعد»، ولذلك لم يجعل الشارح قولَه: (واختصَّ بالألوان والعيوب) علةً للزوم، بل السبب عدمُ المجاوزة مع قطع النظر عن خصوص اللونية، فاندفع ما قيل: كان الأولى أن يُعلِّل بالاختصاص أو يذكر اللزوم بعد الاختصاص. وقال الغزي: يريد أن صيغة «افعلّ» مقصورة على الألوان والعُيوب لا تتعداهما في الأصل الغالب، فأدخل الباء على المقصور عليه مشياً على المتبادِر المتعارَف تقريباً على الأفهام، وإنْ كان القياس أن تدخلَ على المقصور. وإطلاق العيوب في كلامه مقيَّد بالحسية، كـ«اعورَّ» و«اسودَّ» و«اعرجَّ» و«احولَّ»؛ من: العَوَر،

القسم الثالث: كون ماضيه على ستة أحرفٍ

(وَ) القسم (**الثَّالِثُ**) من الأقسام الثلاثة: (**مَا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ**) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثةَ أحرف:

(١) (**مِثْلُ**: «اسْتَفْعَلَ») بزيادة الهمزة والسين والتاء (**نَحْوُ**: «**اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً**») وهو:

- **لطلب الفعل**، نحو: «اسْتَخْرَجْتُه»، أي: طلبت خروجه.

والسواد، والعَرج، والحَوَل. انتهى مع تصرف. وقد يجيء في غيرهما، كـ«انقضَّ الحائط».

وشرطُ ما يُصاغ منه أن لا يكون مضاعفَ العين، ولا معتلَّ اللام، فشذَّ قولهم: «ارعوى» مطاوع «رعوتُه» بمعنى: كففتُه من أوجهٍ ثلاثة، والوجهُ الثالث: كونه مطاوعاً، والمطاوعةُ في هذا النوع نادرة. ذكره الدده جنكي.

○ ○ ○

(و) القسم (**الثالث مِن الأقسام الثلاثة**) أي: للثلاثي المزيد فيه: (**ما**) أي: «فعل» (**كان على ستةِ أحرف**) واستغنى بعدم زيادة «ماضيه» كما في القِسمين السابقين عن تكلُّف الجواب بأن الإضافة فيه بيانية، أو مِن إضافة الأعم إلى الأخص على ما مر. (**وهو**) أي: ما كان على ستة أحرف: (**ما**) أي: فعلٌ (**يكون الزائد فيه**) أي: في ذلك الفعل (**ثلاثةَ أحرف**)، وفيه خمسةُ أبواب على ما في بعض النسخ، الأول: باب «الاستفعال» (**مثل**: «**استَفعل**» **بزيادة الهمزة والسين والتاء**)، وذلك (**نحوُ**: «**استَخرج**») مضارعه «يستخرج»، («**استخراجاً**») مصدره.

(**وهو**) أي: «استَفعل» (**لطلب الفِعل**) أي: اللغويِّ، بمعنى طلبِ أصلِ الفعل؛ صريحاً كان ذلك الطلب نحو: «استكتبتُه» أي: طلبتُ منه الكتابةَ، أو تقديراً (**نحو**: «**استخرجتُه**») أي: الوتدَ مثلاً من الحائط (**أي: طلبتُ خروجَه**)، فليس هنا طلب صريح، إلا أنه جعل التحايلَ لقصد إخراجه نازلاً منزلةَ طلبه، فكأنَّ الشارح لم يأتِ في مثاله بالاسم الظاهر ليصلحَ مثالاً للنوعين؛ لأنه لو فُسِّر الضمير بما يصح أن يطلب منه كان من الصريح.

- ولإصابة الشيء على صفةٍ، نحو: «اسْتَعْظَمْتُه»، أي: وجدتُه عظيماً.

- وللتَّحوُّل، نحو: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، أي: تحوَّل إلى الحجرية.

- ويكون بمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «قرَّ وَاسْتَقَرَّ»، وقيل: إنه للطَّلب، كأنه يَطلب القَرار من نفسِه.

(٢) (وَ«افْعَالَّ») بزيادة الهمزةِ والألفِ واللّامِ (نَحْوُ: «احْمَارَّ احْمِيرَاراً»)

(ولإصابة الشيء) المفعولَ مشتملاً (على صفةٍ) قال الطبلاوي: معناه أن الفاعل وجدَ المفعول موصوفاً بصفة مشتقَّة من أصل ذلك الفعل كما تقدَّم في «أحمدتُه»، (نحو: «استَعظمتُه») أي: زيداً (أي: وجدتُه عظيماً)، و«استصفوتُه» و«استحسنتُه» و«استصغرتُه»، أي: وجدته صفيًّا وحسناً وصغيراً.

(وللتحوُّلِ) أي: تحولِ الفاعل إلى أصلِ الفعل (نحو: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ» أي: تحوَّل إلى الحجريَّة) وإنما لم يقل: «إلى الحجر» أو «صار حجراً»؛ تنبيهاً على أن التحول إلى أصل الفعل تحوُّلٌ في الجملة، يعني: أن كيفية الطين التي هي الرطوبة قد زالتْ عنه وحصل فيه كيفية الحجر، وهي اليبوسة والصلابة، فكأنه صار حجراً، ولو قيل: «صار حجراً» لم يَبعد، ومنه: «استتيسَتِ الشاةُ» و«استنْوَق الجملُ» أي: صارتِ الشاة لقوتها متَّصفة بصفة التيس، وصار الجملُ لضعفه متصفاً بصفة الناقة، وهذا تحولٌ معنوي، والأول حقيقي.

(ويكون) أي: «استفعل» (بمعنى: «فَعَل») أي: لأصل الفعل (نحو: «قرَّ واسْتَقَرَّ») و«بان واستَبان» و«علا واستَعْلى»، (وقيل: إنه) أي: «استقر» (لِلطلب) أي: التقديريِّ لا الصريح، ولذا قال: (كأنه) أي: كأن فاعِلَ «استقر» (يَطلب القَرار من نفسِه)، وإنما قال: «من نفسه»؛ لأنه من قرَّ وهو لازم، ووجهُ ضعف هذا القول أن استقرَّ يصحُّ إسناده إلى ما يمتنع منه الطلب كالحجر، أو أن فيه اتحادَ الطالب والمطلوب منه، ولا يخفى بُعدُه.

(و) الثاني: باب «الافعِيلال» مثل: («افْعَالَّ» بزيادة الهمزة والألف واللام) على ما تقدَّم من الخلاف في أن الزائد هو اللام الأولى أو الثانية؟ (نحوُ: «احمارَّ») مضارعه «يَحْمارُّ»، («احْمِيراراً») مصدره، بتخفيف الراء فيه لوقوعِ ألفه فاصلةً بين المثلَين، بخلاف ماضِيه

وحكمُه حكم «احمرَّ»؛ إلَّا أنَّ المبالغة فيه زائدة.

(٣) (وَ«افْعَوْعَلَ») بزيادة الهمزةِ والواوِ وإحدى العينين (نَحْوُ: «اعْشَوْشَبَ» الأرضُ (اعْشِيشَاباً») أي: كثُر عُشبُها، وهو للمبالغة.

(٤) وفي بعض النسخ: (وَ«افْعَوَّلَ»، نَحْوُ: «اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذاً») ....

ومضارعه. وإنما قُلبت ألفهما في هذا الباب في مصدره بعد كسر عينه حملاً على قلب الواو ياءً في مصدر «افعوعل» نحو: «اعْشِيشاباً»، وإنما حُمل قلب الألف على قلب الواو جرياً على حملِ النظير؛ لأنهما حرفَا علة. أفاده شيخنا وعمدتنا المرحوم عليه رحمة الأبرار.

(وحكمُه) أي: حكمُ باب «احمارَّ»، أو بابِ «افْعالَّ» الذي موازنه «احمار»: (حكمُ «احمرَّ») أي: في المبالغة واللزوم والاختصاص، وهو من التشبيه المؤكَّد بحذف أداته ووجهِ الشبه، (إلا أن المبالغة فيه) أي: في باب «احمارَّ» (زائدة) عليها في «احمرَّ». قال الغزي: ويُفرق بينهما أيضاً بأن الأكثرَ قصدُ عروض المعنى إذا جيء بالألف، ولزومِه إذا لم يُجأ بها، ومن اللزوم مع الألف قوله تعالى: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، ومِن العروض مع عدمها قولك: «اصفرَّ وجهُه وجلاً».

(و) الثالث: باب «الافْعِيعال» مثل: («افْعَوْعَلَ» بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين)، قال المنصور سبط الناصر الطبلاوي: كونُها الثانية هنا ظاهرٌ؛ لانتفاء علة أولوية الأولى وهو سكونها؛ لأنهما متحركان هنا، (نحو: «اعْشَوشب الأرضُ») مضارعه «يَعْشَوشِب»، («اعشِيشاباً») مصدره، (أي: كثُر عشبُها)، قال الطبلاوي عن القزويني: «افعيعال» الأصل: افْعِوْعال، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قُلبت ياء، ولم تَنقلب في «اجْلَوَّذَ» للإدغام، وقال: وفي هذا دليلٌ على تقدم الإدغام على الإعلال. انتهى. (وهو) أي: «افْعوعل» (لِلمبالغة) كـ«اخشوشن» و«احْلَوْلَى» مبالغة «خشن» و«حَلَا»، قيل: هذا الباب لازم أبداً، وقد جاء فيه لفظان متعدِّيان نحو: «احْلَوْلَيْتُه» أي: استطيبته، و«اعْرورَيْتُه» أي: ركبته عرياناً.

والرابع: باب «الافْعِوَّال»، وأشار إليه بقوله: (وفي بعضِ النسخ: «وافْعَوَّلَ» نحو: اجلوَّذ) بهم السيرُ يجلوِّذ (اجْلوَّاذاً) بالجيم والذال المعجمة، أي: دام مع السرعة، وهو مِن سير الإبل، وفي الحديث: «اجلوَّذ المطرُ»[1] أي: امتدَّ وقت تأخيره. وقال الغزي: قال

---

(١) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٨/ ٢٢٢)، من قول رقيقة بنت أبي صيفي.

وهو بزيادة الهمزة والواوين، أي: مضى في السير وأسرع.

(٥) (وَ«افْعَنْلَلَ») بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللَّامين (**نَحْوُ**: «**اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاساً**») أي: خلف ورجع.

قال أبو عمرٍو: سألتُ الأصمعيَّ عنه، فقال: هكذا؛ فقدَّمَ بطنَه، وأَخَّرَ صدره.

في «التسهيل»: وهو بناء مقتضَب، أي: موضوع على مِثال لم يُسبَق بآخَر أصل له، أو كالأصل، مع الخلو من حرف لمعنى، أو إلحاق.

(و) الخامس: باب «الافعِنلال» مثل: («**افْعَنْلَل**» **بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللَّامَين**)، قال اللقاني: ولعلَّ وجه القول بأن الزائد في هذا هو الأول ـ وإن كان متحركاً ـ وقوعه موقعَ ما حُكم بزيادته لِسكونه[١]، (**نحو**: «**اقْعَنْسَس**») مضارعه «يَقعنسِس»، («**اقْعِنْساساً**») مصدره، من «القَعس» وهو خروجُ الصدر ودخول الظهر، ضد الحدب، (**أي: خلف**) بتشديد اللام، يعني: ذهب إلى خلف بصدره، كـ«شرَّق» و«غرَّب»: ذهب إلى الشرق والغرب، (**ورجع**) أي: بِصدره إلى خلف، فهو تأكيد لِما قبله.

(**قال أبو عمرٍو**) وهو زَبَّانُ بن العلاء المازني، أحدُ شيوخ الفرّاء، كذا ذكَره الدده جنكي [٢] (**سألتُ الأَصْمَعي**) وهو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب الباهلي[٣]، وكان من رواة العربية، يُنشد الشعر الغريب المعاني، تلميذ خَلَف الأحمر[٤] وأبي عمرو بن العلاء، وقال له بعض الأعراب وقد رآه يكتب كلَّ شيء: ما أنت إلا الحفظة، تكتب لفظ اللفظة، (**عنه**) أي: عن معنى الاقعنساس، (**فقال: هكذا**) تصويرٌ للاقعنساس، (**فقدَّم بَطنه وأخَّر صدره**) الفاء لتفصيل التصوير، وفي بعض النسخ: «ظهرَه».

---

(١) في المطبوع: «لكونه» بحذف السين بعد اللام، والصواب المثبت.

(٢) المتوفى سنة (١٥٤هـ)، وصوابه: هو إسحاق بن مرار الشيباني، إمام في اللغة، صاحب الأصمعي، المتوفى سنة (٢١٣هـ) تقريباً، وليس كما ذكر «الدده جنكي».

(٣) المتوفى سنة (٢١٦هـ).

(٤) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بـ«خلف الأحمر»، المتوفى سنة (١٨٠هـ) تقريباً.

(٦) (وَ«افْعَنْلَى») بزيادة الهمزة والنون والألف (نَحْوُ: «اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً») أي: نام على ظهرِهِ، ووقع على قَفاه.

والبابان الأخيرانِ من الملحقات بـ «احْرَنْجَمَ»، فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم.

(و) الباب السادس: («افْعَنْلَى» بزيادة الهمزة والنون والألف) أي: الألفِ المنقلبة عن الياء للإلحاق لا للتأنيث، (نحو: «اسْلَنْقَى») مضارعه «يَسلنقِي»، مصدره: («اسْلِنْقاءً»)، أصله: اسْلِنْقاياً، قُلبت الياء همزة لوقوعها متطرفةً بعد ألف زائدة، وهو ألف المصدر، ولم يَبْطُل به الإلحاق بـ«احرنجم» نظراً إلى الأصل، كذا ذكره شيخنا المرحوم، (أي: نام على ظهرِهِ)، النومُ ليس بشرط، والمراد: اضطجع، ولِذا فسَّره بقوله: (ووقع على قَفاه) وهو لمطاوعة «فَعْلَى»، بمعنى: أنه للدلالة على أن فاعِلَ «افعنلى» قَبِل أثر فاعِل «فَعْلى» نحو: «سَلْقاه فاسْلَنْقى».

ومذهبُ سيبويه أن هذا البناء لا يتعدَّى، وخالف أبو عبيدة وأبو الفتح لقول الراجز:

قَدْ جَعلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي ... أَدْفَعُه عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

و«الاغْرِنْدَاء» و«الاسْرِنْداء» واحد، وهو الاعتلاء والغَلبة، وردَّهما البرماوي بأن التعدي لم يُسمع إلا في هذا البيت، كذا ذكره شيخنا عن العطار.

(والبابان الأخيرانِ) وهما «افْعَنْلَل» و«افْعَنْلى» وأوَّلُهما أخير إضافي لا حقيقي، (مِن المُلحَقات) قال الغزي: وإنما أتى بـ«مِن» التبعِيضية وإنْ كان البابان المذكوران من جِماع ما اشتهر من الملحقات بـ«احرنجم»؛ نظراً إلى ما ندر من إلحاق سواهما به، وهو «احبنطأ» بالهمز، و«احونصل الطائر»، قال أبو حيان: والمحفوظُ الكثير: «احبنْطى» بالألف للإلحاق، فيتجه أن يكون الهمز بدلاً منها، وأمَّا «احوَنْصَل» فلم يَنقله إلا صاحبُ كتاب «العين»، (بـ«احْرَنْجَمَ») متعلق بمحذوفٍ، والتقدير: أُلحقا، وإنما لم نجعله متعلقاً بالملحقات لِما مرَّ عن أبي حيان من احتمال كون الهمزة بدلاً من الألف في «احبنطأ»، والمحتمِلُ لا يثبت به حكمٌ، ومِن أن ما تفرد به صاحب «العين» لا يُلتفت إليه، وحينئذٍ فلا يصحُّ جعله متعلقاً بها؛ لأن البابين المذكورَين ليسا من الملحقات، بل هما ملحقان لما ذُكر.

والمراد بـ«احرنجم» الرباعي المزيد فيه حرفان، (فلا وجهَ لِنظمهما) أي: عدِّهما (في سِلك) مزيد الثلاثي وسِلك (ما تقدَّم) من أبوابه، فبِما قدرناه يُعلم أن في العبارة

وكذا «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» من الملحقات بـ«تَدَحْرَجَ»، والمصنِّفُ لم يُفرِّق بين ذلك.

○ ○ ○

استعارةً بالكناية بأن نقول: شبَّه الأبواب ـ لتشابهها باشتراكها في كلي ـ باللؤلؤ تشبيهاً مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية، وإثبات السلك استعارة تخييلية، والنظم تجريد؛ ومرادُه أن الوجه نظمهما في سلك ما لحقا به؛ إذ الإلحاق كما مر: جعل كلمة من بابٍ موزونُ تلك الكلمة أصلٌ فيه، وهو ظاهرٌ بالنظر إلى التمثيل بهما باعتبار الإلحاق، أمَّا بقطع النظر عن ذلك فلا.

وأشار بقوله: (وكذا «تفعَّل» و«تَفاعَل» مِن الملحَقات بـ«تَدَحْرَج») إلى أن الإلحاق فيهما ليس بإجماعي، بل ذكرهما ابن الحاجب في «الشافية» تبعاً «للمفصل»، والشارح تبعهما، قيل: وفيه نظر؛ لأن الملحقات يُشترط فيها اتحاد المصدرين، ومصدر «تفاعل»: التفاعُل، ومصدر «تفعَّل»: التفعُّل، وليسا متحدين مع مصدر «تدحرج»؛ لأن مصدره: «التفعلُل»، ولأن زيادة الإلحاق لا يكون لها معنى سوى جعل المثال الأنقص على المثال الأزيَد، وليس تضعيف «التفعُّل» وألف «التفاعُل» كذلك، بل كلّ منهما لإفادة معنى آخَر كما قد تقرَّر، (والمصنِّفُ لم يُفرِّق بين ذلك) أي: الذي ذُكر من الملحَق من مزيد الثلاثي، ومِن غيره وهو ما لم يُلحق منه، ففيه إفراد اسم الإشارة إلى متعدِّد، وحذف المعطوف على مجرور «بين»، ويجوز إرجاع اسم الإشارة إلى ما تقدَّم فلا حذف. والمراد أن في الملحقات حيثيَّتين: حيثيةَ الإلحاق، وحيثية كونها من المزيدات، والمصنف نظر إلى الحيثية الثانية فلم يذكرها بعد الملحَق به.

ولا يذهب عليك أنَّ المراد به عدم العلم بكونها من الملحَقات، فإنه جهل جلي لا يَليق بجنابه مثل ذلك، فإنه من فرسان ميدان هذه الصناعة، وأيضاً حاشا الشارح أن يَنسبَ الجهل إلى المصنف.

○ ○ ○

أمثلة الرباعي المزيد فيه

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ فَأَمْثِلَتُهُ) أي: أبنيتُه بحكم الاستقراء (ثَلَاثَةٌ).

(١) («تَفَعْلَلَ») بزيادة التاء (كَـ«تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً») ضُمَّت لامُه فرقاً بينه وبين فعله.

ويلحق به: «تَجَلْبَبَ»، أي: لبس الجِلْبابَ، و«تَجَوْرَبَ»، أي: لبس الجَوْرَبَ، و«تَفَيْهَقَ»، أي: أكثر في كلامِه، و«تَرَهْوَكَ»، أي: تبختر، و«تَمَسْكَنَ»، أي: أظهر الذّل والمَسْكَنَةَ.

(٢) (وَ«افْعَنْلَلَ») بزيادة الهمزة والنون (كَـ«احْرَنْجَمَ») أي: ازدحم («احْرِنْجَاماً») يقال: «حَرْجَمْتُ الإِبلَ فَاحْرَنْجَمَتْ»: ....

(وأمَّا الرُّباعيُّ المزيدُ فيه فأمثلتُه أي: أبنيتُه) وصيغُه (بحكم الاستقراء) أي: تتبع كلام العرب: (ثلاثةٌ) لا زائد عليها؛ لأن الزائد منه إمَّا حرف، وفيه باب واحد، أو حرفان وفيه بابان، وهي نوعان؛ لأن أوله إمَّا تاء وإمَّا همزة:

فالأول: باب «التَّفعلُل» مثل: («تَفَعْلَل» بزيادة التاء، كـ«تَدَحْرَج تَدَحْرُجاً»).

(ويلحق به) أي: بـ«تدحرج» نحو: («تَجَلْبب»، أي: لبس الجِلْبابَ، و«تَجَوْرب»، أي: لبس الجَوْرب، و«تَفَيْهَقَ»، أي: أكثر في كلامه، و«تَرَهْوَك»، أي: تبختر) قال اللقاني: وينبغي أن يُعلم أن تحقق الإلحاق في «تجلبب» إنما هو بتكرير الباء، والتاءُ إنما دخلت لِمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في «تدحرج»؛ لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وفي «تجورب» و«تَفَيْهَق» وكذا «تَشَيْطن» بمعنى فعل فعلاً مكروهاً، و«تَرَهْوَك» بالواو والياء لا بالتاء لما مرَّ، (و) كذا («تَمَسْكن» أي: أظهر الذُّلَّ والمَسكنة) فإنه ملحَق بـ«تدحرج»؛ واختلف في ميمه هل هي أصلية أو زائدة؟ والفصيح: تَسَكَّن، فوزنُه: تَمَفْعَلَ، والميم زائدةٌ لقول ابن الحاجب: ولم يُعتدّ بـ«تَمَسْكن» و«تَمَدْرَع» و«تَمَنْدَل» لوضوحِ شذوذه. انتهى. والمِدْرَعَةُ: قميصٌ صغير ضَيِّق الكُمَّين.

(و) الثاني: باب «الافْعِنْلال» نحو: («افْعَنْلَل» بزيادةِ الهمزة والنون، كـ«احْرَنْجَم» أي: ازدحَم، «احْرِنْجَاماً»، يقال: «حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَتْ») فيه إشارة إلى أن هذا

أي: رَدَدْتُ بعضَها على بعضٍ فارْتَدَّت.

ويلحق به، نحو: «اقْعَنْسَسَ»، و«اسْلَنْقَى»، ولا يجوز الإدغامُ والإعلالُ في الملحَقِ؛ لأنه يجب أن يكونَ مثل الملحق به لفظاً.

والفرق بين بابي «اقْعَنْسَسَ» و«احْرَنْجَمَ» أنه يجب في الأول تكرير اللّام دون الثاني.

الباب لمطاوعة «فَعْلَلَ»، ولَمَّا كان الازدحام ليس معنى للاحرنجام بل معناه الرَّد، ويلزم منه الازدحام، فسَّره ثانياً بمعناه الحقيقي فقال: (**أي: رَدَدتُ بعضَها إلى بعضٍ فارتدَّتْ**).

(**ويلحق به**) أي: بـ«احرنجم» (**نحوُ: «اقْعَنْسَس»**) أي: مما زيد فيه الهمزة والنون وإحدى اللامين، (و) نحو: (**«اسْلَنْقى»**) مما زيد فيه الهمزة والنون والألف، (**ولا يجوز الإدغامُ**) أي: مطلقاً؛ لأن الإدغام يُبطل المثليةَ؛ لأنه يَستلزم تسكين المتحرك وتحريك الساكن، فيَقع بإزاء المتحرك في الملحَق به ساكن في الملحَق وعكسُه، (**ولا الإعلالُ في الملحَق**) أي: في غير الآخِر؛ لأنه في الآخر جائز، ولا يَبطل به الإلحاق؛ لكونه في محل التغير، فلذا كان نحو: «اسْلنقى» و«احْبَنطى» ملحقاً بـ«احرنجم» كما تقدم. وإنما لم يجز فيه ما ذُكر؛ (**لأنه**) أي: الشأن (**يجب أن يكون**) أي: الملحَق (**مثلَ الملحَق به لفظاً**)، والإدغام والإعلال يُخرجانه عن ذلك.

ثم لما حصَل اللبس بين «اقعنسس» و«احرنجم» باتحاد الزنة وهي «افعنلل»؛ فإن الاتحاد يُوهم عدمَ الفرق مع وجوده، بخلاف «اسلنقى» و«احرنجم»؛ فإنه لا اتحادَ بينهما بحسَب الوزن، احتاج الشارح إلى الفرق بينهما والتعرُّض له فقال: (**والفرقُ بين بابيِ «اقْعَنْسَس»**) وهو «افْعَنْلَل» الثلاثي الأصول (**و«احْرَنْجَمَ»**) وهو «افْعَنْلَل» الرباعي الأصول، (**أنه**) أي: الشأن (**يجبُ في الأول**) من البابَين (**تكريرُ اللام**) كالسين في «اقعنسس»؛ ليصح مقابلة الحرف الزائد باللام؛ إذ لو لم يكرَّر لعبر عن الزائد بلفظه على ما هو الصواب، فيخرج عن باب «افْعَنْلَل»، كما تقول في «احبنطى» مثلاً: «افْعَنْلَى»، (**دون الثاني**)؛ فإن الحرف الذي بعد الفاء والعين والزائد فيه أصلي، ضرورةَ أنه رباعي، فيعبر عنه باللام مماثلاً كان أو لا، فتكرير اللام يحقِّق كونه من الثلاثي؛ إذ إحدى اللامين حينئذٍ زائدة، ويحقِّق كونه من الملحق أيضاً.

(٣) (وَ«افْعَلَلَّ») بزيادة الهمزة واللام، وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً والأخيرةِ مشددةً (كـ«اقْشَعَرَّ») جلدُه («اقْشِعْرَاراً») أي: أخذته قُشَعْرِيرَةٌ.

○ ○ ○

(و) الثالث: باب «الافْعِلَّال» مثل: (**«افْعَلَلَّ» بزيادة الهمزة واللام**) أي: الثانية أو الثالثة، (**وهو**) أي: «افعللّ» (**بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى**) حالَ كونها (**مخفَّفةً، و**) فتحِ اللام (**الأخيرة**) حالَ كونها (**مشددةً**)، وذلك (**كـ«اقْشَعَرَّ جِلدُه»**) أصله: قشعر، كـ«حرجم»، ثم زادوا فيه الهمزة وإحدى الراءين، ثم نَقلوا إلى العين فتحةَ الراء الأولى توصلاً إلى إدغامها في الثانية، فوزنُه على هذا القول في الأصل: «افْعَلَّلَ» بسكون اللام الأولى المدغَمة في الثانية، وهذا كما علمتَ مخالفٌ لظاهر صنيع الشارح والمصنف، تأمل! (**«اقشِعْراراً»**) مصدره على وزن «افْعِلَّالاً» (**أي: أخذتْه**) أي: أخذت جلدَه (**«قُشَعريرةٌ»**) وهو تفسير لـ«اقْشَعَرَّ».

○ ○ ○

الفعل المتعدّي واللازم

[الفعل المتعدي:]

(تَنْبِيْهٌ: الفِعْلُ: إِمَّا مُتَعَدٍّ، وَهُوَ) أي: الفعلُ (الَّذِي يَتَعَدَّى مِنَ الفَاعِلِ) أي: يتجاوزه (إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً) فإن الفعل الذي هو «الضَّرْبُ» قد جاوز الفاعل إلى «زَيدٍ»، فالدّورُ مدفوعٌ؛ فإن المراد بقوله: «يَتعدَّى» معناه اللُّغوي، ....

(تنبيه) «التنبيه» في اللغة: التوقيف على الشيء والإيقاظُ له، وفي الاصطلاح: عبارة عن فائدة مُندرجةٍ تحت قاعدة سابقة، بحيث لو جُرِّدَ النظر إليها لَفُهِمتْ مما سبق. وقيل: هو عبارةٌ عن عنوانٍ بحث تدلُّ عليه الأبحاث السابقة على طريق الإجمال، بحيث لو لم يُذكرْ لَعُلم منها بأدنى تأمُّل.

(الفعلُ: إمَّا مُتعدٍّ، وهو أي): المتعدي (الفعلُ) اللفظيُّ (الذي يَتعدَّى) أي: مدلولُه الذي هو الحدثُ (من الفاعل ـ أي: يتجاوزه ـ إلى المفعول به)، والمعنى أن المتعدِّيَ: ما يدلُّ على معنًى يتجاوز الذهن عن تصور ذلك المعنى وتصورِ محلٍّ صدوره وهو الفاعل إلى المفعول به، (كـ) «ضرب» في (قولك: «ضربتُ زيداً»)، قال الطبلاوي: تفسير الشارح هذا يَصدق بالتعدي بالحرف، كـ«مررتُ بزيد»؛ فإن مدلولَ «مَرَّ» جاوز الفاعلَ إلى المفعول، لكن قوله فيما سيأتي: «والفعل الواحد قد يتعدَّى بنفسه......، وبالحرف ... إلى آخره» صريح في أنه يُسمى لازماً، وقد صرَّح الرضي: بأن اسم المتعدي لا يتناوله عند الإطلاق، واستدلَّ على ذلك بكلامهم، وبيَّن أنه إنما يقال فيه: لازمٌ معدًّى بالحرف. انتهى.

ثم بيَّن الشارح ما حصل له التعدي والمتعدى منه والمتعدَّى إليه بقوله: (فإن الفعل الذي هو) مدلول الفعل اللفظي وهو («الضربُ»، قد جاوز الفاعل إلى «زيد»)، وفرَّع على ما فسَّر به «يتعدى» قولَه: (فالدورُ) أي: الدورُ الذي قد يُتوهم لزومُه لتعريف المصنف بِسبب اشتماله على ما تَتوقف معرفته على معرفة المعرَّف ـ بفتح الراء ـ المتوقفة على معرفة المعرِّف ـ بالكسر ـ وأجزائه، (مدفوعٌ) أي: عن التعريف؛ (فإن المراد بقوله) أي: المصنف: (يتعدَّى) الواقع في التعريف (معناه اللغويُّ) وهو مطلقُ التجاوُز، والمراد

وإنما قَيَّدَ المفعول بقوله: «به»؛ لأن المتعدِّيَ وغيرَه سِيَّان في نصب ما عدا المفعول به، نحو: «اجْتَمَعَ القَوْمُ والأَمِيرَ فِي السُّوقِ اجْتِمَاعاً تَأْدِيباً لِزَيدٍ»، ونحو ذلك.

بالمتعدي الذي هو المعرَّف معناه الاصطلاحي، وهو الناصب للمفعول، ولا يَتوقف عليه معرفة «يتعدَّى» بمعناه اللغوي، فلا دورَ.

وتقريرُه هنا أن يقال: المقصودُ من التعريف إنما هو معرفة المعرَّف، وهي إنما تكون بمعرفةِ مُعَرِّفِه بجميع أجزائه، ومِن ثَم وجب سبقُ العلم به، ومن أجزاء المعرّف هنا «يتعدَّى»، فمعرفتُه تتوقَّف على معرفة المتعدِّي الذي هو المعرَّف كعكسِه، وهل هذا إلا دورٌ مضمَر يمنع تحققَ المقصود من تصوُّر المعرّف؟

والجواب: أن المتعدي ـ وإن توقَّف على يتعدى؛ لأخذه في تعريفه ـ إلا أنه لا يتوقف عليه من حيث إن «يتعدى» ليس معرّفاً ولا مشتقًّا منه، بل مِن المصدر، فلم يتحقَّق توقف كل منهما على الآخر. وقد يقال: إن «يتعدى» يتوقف على فهمِ التعدي الذي هو معنى المشتق، والتعدي المذكور جزءُ معنى المتعدي؛ لأن معناه ذات وتعدٍّ، فتوقف «يتعدى» عليه وهو جزء المتعدي، فكان متوقفاً عليه، وفيه نظر؛ لأن هذا لا يقتضي التوقف على فهم المتعدِّي كما هو واضح. وقال الدده جنكي: وقد يقال: إن المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتاً إليه، وهذا الجواب كافٍ لكل كلام وقع على هذا المنهاج. انتهى.

(وإنما قيَّد) أي: المصنفُ (المفعولَ بقوله: «به»؛ لأن المتعدِّيَ وغيرَه سِيَّان في نصبِ ما عدا المفعول به)، وما عدَاه مِن المفاعيل في المشهور أربعة: المفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، وهي مرتَّبة على هذا الترتيب، (نحو: اجْتَمَع القَوْمُ والأَمِيرَ) مفعول معه، (في السوق) مفعول فيه، (اجتماعاً) مفعول مطلق، (تأديباً لزيدٍ) مفعول لأجله. وقال الشارح في «المطوَّل»: الأصل في ترتيب المفاعيل تقديمُ المفعول المطلق، ثم المفعول بلا واسطة حرفِ الجر، ثم الذي بالواسطة، ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان، ثم المفعول له، ثم المفعول معه. وقال القطب: تقديم المفعول به على المفعول المطلَق أولى. واختار السكاكي تأخيرَ المفعول المطلَق عن المكان. كذا ذكره الدده جنكي.

ولا يُعترض بنحو: «مَا ضَرَبْتُ زَيداً»؛ لأن الفعل إن أُريد به لفظه الذي هو «ضربت» فهو قد يتعدّى إلى المفعول به في نحو: «ضَرَبْتُ زَيداً».

وإن أُريد به لفظ الفاعل والمفعول؛ فهذا مدفوعٌ بلا خفاءٍ.

(ولا يُعترض) أي: على التعريف السابق (بنحوِ): «ضربتُ» في قولك: («ما ضربتُ زيداً»)؛ فإن مدلولَه الضرب ولم يتعدَّ إلى المفعول به، وقد تعدى هو أي: جاوز الفعلَ إلى المفعول به، وعلَّل عدمَ الاعتراض بقوله: (لأن الفعل) المعترَض به، أي: لأن الفعل الذي اعترَض به المعترضُ، وإنما أوَّلناه بذلك ليصحَّ الحصر الذي أفاده قوله: «الذي هو ضربت»، وإلا فالفعلُ الواقع في التعريف مفهومُه كلي، و«ضربت» هذا جزئي من جزئياته، فلا يصحُّ حملُه على ذلك الكلي فضلاً عن الحصر، (إنْ أُريد به) أي: بالفعل المذكور (لفظُه الذي هو: «ضربتُ») أي: مجرداً عن اقترانِه بالنافي، أو مجرداً عن اقترانه لفظاً عمَّا لا يتعقل معناه إلا به من الفاعل والمفعول، أو مع الفاعل والمفعول ولكن لم يُرَدْ بهما لفظهما بل معناهما، (فهو) أي: فنحو: «ضربتُ» في التركيب المذكور أي: لفظه (قد يتعدَّى) بالنظر إلى تعدِّي معناه (إلى المفعول به في نحو: «ضربتُ زيداً») أي: مما هو مُثبَت، وإن لم يتعدَّ إليه المقترِن بالنافي؛ لأن النافي عارض لا عبرةَ به؛ لأن الفعل «ضربتُ»، وقد تعدى إلى المفعول به في التركيب المثبَت المذكور، ويَكفي في كونه متعدياً تعدِّيه في الجملة ولو في بعضِ الصور؛ إذ لم يُقيَّد التعدِّي بالدوام، ونظر فيه الطبلاوي؛ لأن الحيثيات مَرعيَّة في الحدود وإن لم تُذكر، فقوله: «الذي يتعدى» أي: من حيث إنه يتعدى، وذلك مَفقودٌ في صورة النفي.

(وإن أُريد به) أي: بالفاعل والمفعول المذكورَين في التعريف ـ أي: مع إرادة لفظ الفعل أيضاً ـ (لفظُ الفاعل والمفعول) اللّذان لا يُتعقل معنى هذا الفعل إلا بهما، (فهذا) أي: المعترَض به ـ وهو خروجُ نحو: «ما ضربتُ زيداً» ـ (مدفوعٌ بلا خفاءٍ) أي: وإن كان مدفوعاً عنه على التقدير الأول لكن مع خفاء. وإنما كان الدفعُ هنا بلا خفاءٍ؛ لأن لفظَ الفعل جاوز لفظَ الفاعل وعمل في لفظ المفعول النصبَ؛ سواءٌ كان مع الفعل حرفُ نفي أو لا، وهو مبنيٌّ على أن المراد بالتعدِّي التعلُّقُ اللفظي، لا يقال: إن نفي الضرب تجاوز عن الفاعل إلى المفعول كما يقال: إن عدمَ الضرب مُسنَد إلى زيد في تعريف الفاعل والمفعول، فعدمُ الضرب كأنه واقع على زيد؛ لأنا نقول: تجاوز عدم الضرب غير

(وَيُسَمَّى أَيْضاً) أي: المتعدِّي (وَاقِعاً) لوقوعه على المفعول به (وَمُجَاوِزاً) لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم.

[الفعل اللازم:]

(وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ) الفعل (الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ، كَقَوْلِكَ: «حَسُنَ زَيْدٌ») فإن الفعل الذي هو «الحُسْن» لم يتجاوز الفاعل الذي هو «زيدٌ»، بل ثبت فيه.

مُتصوَّر، بخلاف إسناده وإيقاعه، وبما قرَّرناه في الشق الأول من قولنا: «مجرداً عن اقترانه بالنافي . . . إلى آخره»، وفي الشق الثاني من قولنا: «مع إرادة لفظ الفعل أيضاً» صحَّت المقابلة بين الشِّقَّين، وحصل الربط أيضاً بين الشق الثاني المعطوفِ على الشق الأول الواقع خبراً عن الفعل، وبين الفعل المخبَر عنه بجملةِ الشرط وأجزائه المحتاجة إلى ما يربطها به، فتأمل!

(ويُسمَّى أيضاً، أي: المتعدِّي: واقعاً؛ لِوقوعه على المفعول به)، والمراد من الوقوع التعلق المعنوي، وهو تعلُّق فعلِ الفاعل بشيء لا يُعقل الفعلُ بدون تعقل ذلك الشيء، لا الأمر الحسي، فلا يَرِدُ ما قيل من أن نحو قولنا: «ذكرت الله» و«عرفت الله» لا يُتصور فيه الوقوع؛ لأنه يلزم أن يكون سبحانه وتعالى محلًّا للوقائع، وأنه لا يصدق على الأفعال التي ليستْ بواقعة على مفاعيلها نحو: «علمت زيداً»، أو أردتُه، ولا على: «ما ضربت زيداً»، على أن وجه التسمية والنكتة لا يَستلزم الاطراد والانعكاس. كذا ذكَره الدده جنكي.

(و) يُسمى أيضاً (مُجاوزاً؛ لِمجاوزته الفاعلَ، بخلافِ اللازم) فإنه لم يقع على المفعول به، فلا يُسمى واقعاً، ولم يجاوز الفاعلَ فلا يُسمى مجاوزاً.

(وإمَّا غيرُ مُتعدٍّ) قَسيم قوله: «إمَّا متعدٍّ»، (وهو الفعل الذي لم يَتَجاوز الفاعلَ) أي: إلى المفعول بِهِ؛ سواءٌ كان له فاعل ولم يجاوزه، كـ«قام»، أو لا، كـ«كان» الناقصة وأخواتها، ولكن صرح ابن هشام في «الأوضح»: بأنها لا توصف بتعدٍّ ولا لزوم، ذكره الطبلاوي. (كقولك: «حسُنَ زيد»، فإنَّ الفعلَ الذي هو) مدلول «حسُن» وهو (الحُسن) ـ الذي هو تناسُب الأعضاء بحسَب الخلقة ـ (لم يتجاوز الفاعل الذي هو «زيدٌ»، بل ثبت فيه)، ليس

(وَيُسَمَّى) غير المتعدِّي (لَازِماً) للزومِه على الفاعل، وعدم انفكاكه عنه (وَغَيْرَ وَاقِعٍ) لعدم وقوعِه على المفعول به.

والفعل الواحد قد يتعدَّى بنفسه [إلى مفعولٍ به]، فيسمى: متعدِّياً.

وقد يتعدَّى بالحرف، فيسمَّى: لازماً، وذلك عند تساوي الاستعمالين، نحو: «شَكَرْتُهُ»، و«شَكَرْتُ لَهُ»، و«نَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ لَهُ».

المراد به أن كلَّ لازم يَثبت ويستمر في الفاعل ثباتَ الحسن واستمرارَه في زيد؛ لأن كثيراً من اللوازم متجدِّدُ الوجود، بل المراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمرارُه في الفاعل، وتسميةُ هذا القسم مطلقاً باللازم بالنظر إلى أنه لا يَتجاوز منه إلى المفعول به؛ سواء استمرَّ فيه أو لم يستمر.

(ويُسمَّى غيرُ المتعدي: لازماً؛ لِلزومه) أي: لِقصوره (على الفاعل، وعدمِ انفِكاكه) أي: عدم تجاوزِه، وهو عطفُ تفسير لدفع إيهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم، (عنه) أي: عن الفاعل إلى المفعول به، فلا ينتقض بنحو: «قام» و«قعد».

(و) يُسمى أيضاً: (غيرَ واقعٍ؛ لِعدم وقوعِه على المفعول به)، وإلا فالفعل مطلقاً واقعٌ في الوجود والزمان والمكان.

(والفعلُ الواحد) ليس المراد به مادَّةً واحدة، بل إن الفعل الواحد يتعدَّى ولا يتعدَّى، واحترز بـ«الواحد» «من خِفته» و«أشفقتُ منه»، (قد يتعدَّى بنفسه [إلى مفعولٍ به] فيُسمى) حينئذٍ (مُتعدِّياً) أي: بهذا الاعتبار، (وقد يتعدَّى بالحرف، فيسمَّى) حينئذٍ: (لازماً) أي: بهذا الاعتبار، ولا يسمى لازماً متعدياً باعتبارٍ واحدٍ حتى يلزمَ المحالُ، (وذلك) أي: وتسميته بما ذكر بالاعتبار المذكور إنما هي (عند تَساوي الاستعمالَين) أي: استعمالِه مع الحرف واستعماله بدونه، والمراد تساويهما في مُطلق الكثرة، وإن كان أحدهما أكثرَ، فحينئذٍ لا يشكل على قول الشارح: (نحو: «شَكَرْتُه» و«شَكَرْتُ لَهُ»، و«نَصَحْتُه» و«نَصَحْتُ لَه») قولُ الجوهري في «الصحاح»: «إنهما باللام أفصحُ» الدالُّ على أنهما بدونه فصيح أيضاً، والفصيح لا بُدَّ فيه من موافقة استعمال كثير، ولا قولُ ابن خالويه في «شرح الفصيح»: «اللغة الجيدة تعدي «شكرت» بحرف الخفض، وكذا «نصحت»، وقد يجوز حذف اللام»، ولا ورودُهما باللام في قوله تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان:١٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف:٧٩]، كذا ذكره الطبلاوي.

والحقُّ أنه متعدٍّ، واللام زائدةٌ مُطَّردةٌ؛ لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدِّي واللُّزوم بحسَب المعنى.

[بيان تعدية اللازم في الثلاثي المجرد:]

(وَتُعَدِّيهِ) أي: وتُعدِّي أنتَ الفعل اللّازم، وفي بعض النسخ: «وتَعديتُه» (فِي الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ) خاصَّةً بشيئين:

(١) (بِتَضْعِيفِ العَيْنِ) أي: بنقله إلى باب التَّفعيل.

(٢) (وَبِالهَمْزَةِ) أي: بنقله إلى باب الإفعال.

(والحقُّ أنَّهُ) أي: ذلك الفعلَ الواحد (متعدٍّ) مطلقاً؛ مع اللام ودونها، (واللام زائدةٌ) أي: لِعدم إحداثها معنى، (مُطَّردةٌ) يجوز فيه الرفع على معنى: مطردةٌ زيادتُها، ويجوز النصب على معنى: زيادةً مطردةً، وعلَّل هذا التحقيق بقوله: (لأن معناه) أي: الفعل المذكور (مع اللام هو المعنى بدونها)، وهو إيقاعُ النصح على ما بعد الفاعل، يعني: أن معناه في الحالين قد جاوز الفاعل إلى المفعول، فلا يَرد أن مجرد اتحادِ المعنى لا يوجب الوصفَ بالتعدي بخصوصه، (والتعدِّي واللُّزوم بحسَب المعنى) أي: لا بحسَب اللفظ؛ لِما مرَّ من أن المتعدي: هو الذي يتجاوز معناه الفاعلَ إلى المفعول به، واللازم: هو الذي يكون معناه قاصراً على الفاعل. وقال السيد ركن الدين: الحقُّ أن اللام إنما دخلت للتعدي إلى مفعول آخر؛ إذ معنى «شكرتُ له» و«نصحتُ له»: شكرتُ له صنيعَه، ونصحتُ له رأيَه، فحُذف تَوسُّعاً. انتهى.

(وتُعدِّيهِ، أي: وتُعدِّي أنتَ) دفع بهذا التفسير توهُّمَ أنه «تَعَدِّي» بفتح التاء والعين وكسر الدال مصدر التعدي، على أنه لا محذور فيه؛ لأنه معنى ما سينبه عليه بقوله: **«وفي بعض النسخ»** (الفعلَ اللّازم، وفي بعض النسخ: «وتعديتُه») أي: على صيغة المصدر المضافِ إلى الضمير (في الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ خاصَّةً) بمعنى خصوصاً منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره: أخصُّه، (بشيئَين) متعلق بـ«تعديه»:

(بتَضْعيفِ العَيْنِ، أي: بنقله) أي: اللَّازمِ (إلى باب التَّفعيل)، **دفع به توهم تناول قول المصنف لنحو: «اعشوشب»؛ فإنه من باب الافعيعال.**

(وبالهَمْزةِ، أي: بِنقلِه) أي: اللازم (إلى باب الإفعال)، دفع به ورودَ نحو: «انفعل» و«افعالَّ».

(كَقَوْلِكَ: «فَرَّحْتُ زَيْداً») فإنَّ قولك: «فَرِحَ زَيدٌ» لازمٌ، فلمَّا قلتَ: «فَرَّحْتُه» صار متعدِّياً.

(وَ«أَجْلَسْتُهُ») فإنَّ قولك: «جَلستُ» لازمٌ، فلَمَّا قلتَ: «أَجْلَستُه» صار متعدِّياً.

(وَ) تُعَدِّيه (بِحَرْفِ الجَرِّ فِي الكُلِّ) أي: من الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ المُجرَّدِ والمَزيدِ فيه؛ لأن حروف الجرِّ وضعت لتجرَّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء (نَحْوُ: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»، ....

(كقولك: «فَرَّحْتُ زيداً»، فإن قولك: «فَرِحَ زَيدٌ» لازمٌ، فلَمَّا قلتَ: «فَرَّحتُه» صار) أي: قولُك ذلك (متعدِّياً).

(و) كقولك: («أَجْلَسْتُه»، فإن قولك: «جلستُ» لازمٌ، فلمَّا قلتَ: «أَجْلَستُه» صار) أي: قولك (متعدِّياً)، قال الغزي: وتنفرد التعدية بالهمزة إذا كانت عينُ المجرد همزة، نحو: «نأى»، فتقول: «أنأيتُه»، ولا يجوز التضعيف، وكذا سائر حروف الحلق غالباً، نحو: «أذهبه» و«أسعده»، وربما يأتي التضعيف، نحو: «وهَّنه» و«بعَّده»، ثم ما ذكَره المصنف غير مختص باللازم، بل هو جارٍ في المتعدي أيضاً، إلا ما استثني من نحو باب «كسا»، فإنه لا تضعف عينه للتعدية، وكذا لا تدخله همزة النقل. انتهى المقصود منه.

(وتُعَدِّيه) أي: اللازم، وتوصل معناه إلى المفعول ـ أيّ مفعول كان ـ كما صرَّح به الرضي في باب المفعول فيه، (بحرف الجرِّ في الكل؛ أي: مِن الثلاثي والرباعي المجرد) نعتٌ للكل، (والمزيدِ فيه)، ونقل الطبلاوي عن «زبدة التصريف»: أن الحروفَ التي يُعدَّى بها ستة: الباء، وهي الأصل في تعدية جميع الأفعال اللازمة، واللام، و«في»، و«مِن»، و«عن»، و«على»، وهذه الستة تُسمع ولا يقاس عليها. انتهى؛ (لأن حروف الجرِّ) هذا تعليلٌ للعموم (وُضعت لتجرَّ) أي: لِتوقع، والمراد الجر اللفظي لا الخارجي؛ لأنه سابق الوجود، (معانيَ الأفعال إلى) معاني (الأسماء) أي: على أنها مفعول به، أو فيه، أو له، أو معه؛ وبيانُ ذلك في نحو: «مررت بزيدٍ في دارِه في هذا اليوم» إيقاع المرور على «زيد» على أنه مفعول به، وعلى «داره» و«اليوم» على أنهما مفعول فيه، (نحو: «ذَهَبْتُ بِزيدٍ») فالمعنى الموقَع على مجرور الباء هو التصيير، وأمَّا الذهاب فهو ثابتٌ له قبل التعدية؛ فإن أصله: «ذَهَب زيدٌ».

وَ«انْطَلَقْتُ بِهِ») فإن «ذَهَبَ» و«انْطَلَقَ» لازمان، فلما قلت ذلك صارا متعدِّيَين.

ولا يغير شيءٌ من حروف الجرِّ معنى الفعل إلا الباءَ في بعض المواضع، نحو: «ذَهَبْتُ بِهِ»، بخلاف: «مَرَرْتُ بِهِ».

والذي تغير الباءُ معناه يجب فيه عند المُبرِّد مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأن الباء للتعدية عنده بمعنى: «مع».

قال سيبويه: الباء في مثله كالهمزة والتَّضعيف، فمعنى «ذَهَبْتُ بِهِ»:

(و) كذا يقال في («انْطَلَقْتُ بِهِ») وقوله: (فإنَّ «ذَهَبَ» و«انْطَلَقَ» لازمان، فلمَّا قلتَ ذلك) أي: المذكورَ من «بزيد» و«به» (صارا) أي: «ذهب» و«انطلق» (متعدِّيَين) تعليل للتمثيل، أو لقوله: «لتجر»، ولكن فيه إجمال؛ إذ لم يبين الفاعل مع اللزوم ما هو؟ فيمكن أن يزيدَ نحو ما قرَّره في «أجلسته» أو في «فرحته».

(ولا يُغيِّر شيءٌ من حروف الجرِّ معنى الفعل) الذي يُعدَّى بها، والمراد بتغيير المعنى: تبديلُه بمعنى آخَر، (إلَّا الباءَ) حالةَ كونها (في بعض المواضع)؛ فإنها تغير معناه، وذلك البعض هو الموضع الذي لا يُراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعي بالمجرور، بل تصيير المجرور فاعلَه، (نحو: «ذَهَبْتُ به»)؛ فإنه ليس المراد منه أن ذهابك لصِق به، بل تصييرك إيَّاه فاعلَ الذهاب؛ لأن معنى «ذهبتُ»: مضيتُ، ومعنى «ذهبتُ بزيدٍ»: صيرته ذاهباً، فقد غيرتِ الباءُ معناه إلى التصيير، (بِخلاف: «مررتُ به») أي: ألصقت المرور به، ففرقٌ بين إلصاق فعل بمفعول كهذا المثال، وبين إيقاعِه عليه كالمثال الأول، تأمَّل!

(و) الفعلُ (الذي تغير الباءُ معناه يَجب فيه) أي: في ذلك الفعل (عند المبرّد مصاحبةُ الفاعل للمفعول به)؛ فالباء في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] عنده للتأكيد؛ لِعدم صحة المصاحبة؛ (لأن الباء) علة لقوله: «يجب»، حالةَ كونها (للتعدية) وحالةَ كونها (عنده) أي: عند المبرّد كائنةٌ (بِمعنى: «مع»)، وفيه نظر؛ لأن كون الباء بمعنى «مع» إخراجٌ للفعل عن موضوع المسألة، وهو ما غيرت الباء معناه، وأيضاً يُشكل كونها بمعنى «مع» في نحو: «مررت بزيدٍ»؛ إذ لا يناسب المقصود بالكلام إلا أن تكون هذه الباء ليست للتعدية عنده، كذا ذكر الطبلاوي.

(قال سيبويه) والمقصود بهذا الردُّ على المبرّد: (الباء في مِثله) أي: مثلِ: «ذهبت بزيدٍ» (كالهمزة والتضعيف) أي: المعدِّيَين في عدم لزوم المصاحبة، (فمعنى «ذهبت به»:

أذهبته، وتجوز المصاحبة وعدمها، وأما في الهمزة والتَّضعيف فلا بد من التَّغيير.

ولا حصر لتعدية الحروف فعلاً واحداً، بل يَجوز أن يَجتمعَ على فعلٍ واحدٍ حروفٌ كثيرةٌ، إلا إذا كانا بمعنًى واحدٍ، نحو: «مَرَرتُ بِزَيدٍ بِعَمرٍو»،

أذهبتُه) كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهبه، (وتَجوز المُصاحبة) نحو: ذهب به بمعنى: أذهبه، وذهب معه، (وعدمُها) أي: عدم المصاحبة نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله: «فمعنى ذهبت ... إلى هنا» تفريعٌ واحدٌ على التَّشبيه.

(وأَمَّا في الهمزةِ) مقابل قوله: «ولا يُغير شيء ... إلى آخره». والجار والمجرور متعلق بما بعد معطوفه، (والتَّضعيف، فلا بُدَّ من التَّغيير) والتقدير: ومهما يكن من شيءٍ، فلا بد في الهمزة والتَّضعيف من التَّغيير؛ لأنهما للتَّأثير الذي هو إيجادُ الأثر في الغير، والإيجاد هو التصيير المذكور وفعل لحصول الأثر.

(ولا حصرَ لِتعدية الحروف) أي: جنسِها، فالجمع غير مراد (فعلاً واحداً) مفعول «تعدية»، وخبر «لا» محذوف تقديره: في عدد معيَّن واحد أو أكثر، وفي العبارة حذف، والتقدير: لا حصرَ لحرف الجر عند تعديته فعلاً واحداً على واحد، بحذف المحصور عليه، أو: لا حصرَ لحرف الجر عند تعديته فعلاً على واحدٍ، بحذف «على» من المحصور عليه. قال الشيخ سعد الله: والأظهر أن يقول: ولا حصر لحرف الجر عند التعدية على واحد، تأمل.

تنبيه:

فإن قلتَ: ما وجه بناء قوله: «ولا حصر» مع أنه شبيه بالمضاف، فيجب نصبه؛ لأن قوله: «التعدية» متعلق به؟ قلتُ: نقل الطبلاوي توجيهَ شيخ الإسلام الهروي ببناء نحو ذلك على مذهب بعض النحاة، أنه لا يَجبُ تنوين الشبيه بالمضاف، فليأت مثلُه هنا.

(بل يَجوز أن يَجتمعَ على فعلٍ واحدٍ حروفٌ كثيرة) متغايرةٌ، أو متكررةٌ مختلفة المعنى، (إلا إذا كانا) أي: الحرفان فأكثر (بمعنًى واحدٍ)، وفي بعض النسخ: «إلا إذا كان معنى الحروف واحداً»، والنسخةُ الأُولى أَوْلى؛ لأن فيها إشارة إلى أن المراد بالحروف الكثيرة اثنان فأكثر، (نحوُ: «مررتُ بزيدٍ بِعمرٍو») والمعنى الواحد هنا الإلصاق؛

فإنه لا يجوز، بخلاف: «مَررتُ بِزَيدٍ بِالبَرِّيَّةِ»، أي: في البَريَّة.

ولا يتعدَّى كل فعلٍ بالهمزة والتَّضعيف؛ فإن النَّقل من المُجرَّد إلى بعض أبواب المُنْشَعِبَة موكولٌ إلى السَّماع، لا تقول: «أنصرْتُ زَيداً عَمْراً»، ولا: «ذَهَّبتُ خَالِداً»، ونحو ذلك؛ كذا قال بعض المحققين.

والحقُّ: أنه لا بد في المتعدِّي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للازمِ من تغيير الحرف معناه؛ ....

(فإنه) أي: فإن اجتماعَ حروف كثيرة على فعلٍ واحدٍ (لا يَجوز)، وهو مفرَّع على قوله: «إذا كانا بمعنًى واحدٍ»، ويُستثنى من ذلك إذا كان مدخولها ظروفاً، فإنه يجوز كقولك: «جلست في البلد في السوق»، و«اعتكفتُ في رمضان في العشر الآخِر منه»، نصّ على ذلك الرّضي، (بخلاف) ما إذا كان معنى الحروف غير متَّحد، نحو: («مررتُ بزيدٍ بالبَرِّيَّةِ»، أي: في البريَّة)؛ فإنه يجوز؛ لأن الباء الأولى للإلصاق، والثانية للظرفية.

(ولا يتعدَّى كلُّ فعلٍ) أي: ثلاثي مجرد لازم، وهذا دفعٌ لِما يُوهمه عمومُ المتن، (بالهمزة والتضعيف)، ونقل الطبلاوي عن الغزي: أن هذا مذهبُ المبرد، وظاهر مذهب سيبويه ـ كما نقله ابن أبي الربيع ـ أن التعدية بهما سماعٌ في المتعدِّي، قياسٌ في اللازم، وقيل: إنه قياس في كل فِعل إلا بابَ «علمتُ»، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة. وقيل: في اللزوم والتعدي لواحد، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر كلام الفارسي وغيره. (فإنّ النقلَ من) الفعل (المجرَّد) أعمّ من أن يكون لازماً أو متعدياً؛ ثلاثيًا أو رباعيًا (إلى بعض أبوابِ المُنْشَعِبَة) من إضافة الموصوف إلى صفته، والتقدير: أبواب الأفعال المنشعبة، والمراد بها أبوابُ المزيد فيه (موكولٌ إلى السماع)، فعليه (لا تقول: «أَنصرتُ زيداً عمراً»، ولا «ذَهَّبتُ خالداً»، ونحو ذلك، كذا) الإشارة إلى ما تقدم من قوله: «ولا يغير شيء . . . إلى هنا» (قال بعضُ المحقِّقين) وهو نجم الأئمة الرضي الأستراباذي، فإن ما ذكره مِن كلامه مع تغيير كثير فيه بالزيادة والنقصان، وفيه إيماءٌ إلى مؤاخذته بما يقتضيه أولُ كلامه من أن حروف الجر التي بعضُها يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معدِّيات للفعل، فتحقق التعدية للفعل مع تغير معناه تارة، وبدونه أخرى، وهذا باطل.

(والحقُّ أنَّه) أي: الشأن (لا بد في المتعدِّي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للازمِ) وهو ما تجاوز معناه الفاعل إلى مفعول به، (مِن تغيير الحرف معناه) الوضعيَّ إلى معنى

لما مَرَّ من أنه بحسب المعنى، فلا بد من معنى التغيير، كما في: «ذَهَبْتُ بِهِ»، بخلاف: «مَرَرْتُ بِهِ».

نعم، يصح أن يقال في كل جارٍّ ومجرورٍ: إن الفعل متعدٍّ إليه، كما يقال: يتعدّى إلى الظرف وغيره، ولكن لا باعتبار هذا التعدِّي الذي نحن فيه.

على أنَّ في قوله: «ولا يغير شيءٌ من حروف الجرِّ معنى الفعل إلا الباءَ» نظراً.

○ ○ ○

التصيير، كمعناه مع الهمزة والتضعيف؛ (لما مَرَّ) أي: عن المحقق نفسه في «نصحتُه» و«نصحت له»، (من أنه) أي: التعدي (بحسَب المَعنى)، والحرف إذا لم يغير معنى الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه، فيكون لازماً أيضاً، (فلا بُد) في تحقُّق التعدي للفعل بعد اللزوم (مِن معنى التَّغيير) الإضافة فيه بيانية، ولو قلب الإضافة كان أظهر. والمراد أنه لا بد من أن يغير الحرف معنى ما عدَّاه، (كما) أي: مثل التغيير الذي (في «ذَهَبْتُ به») فهو متعدّ بالباء، (بخلاف «مَرَرْتُ به»)، فإن الباء لم تُعَدِّه على الحق الذي ذكَره؛ لأن ما دخلتْ عليه لم يُصيِّر مارًّا.

وحاصلُ ما اختاره الشارح: أن الحرف إن غيّر معنى الفعل بحيث صار الفعل مجاوزاً للفاعل واقعاً على المفعول به مصيراً فاعلاً لأصل المعنى الوضعي، كان الفعل من المتعدي، كـ«ذهبت بزيدٍ»، فإن معناه تغير إلى التصيير الواقع على المفعول، وإلا فهو لازم، كـ«مررت بزيدٍ»، فإن المرور لم يقع على المفعول، بل لاصقه كما دل عليه الباء، فلا يقال لهذا الفعل: متعدّ، إلا بمعنًى آخَر، ككونه عاملاً فيه، أو نحو ذلك، فتأمل!

(نعم) هذا جواب عن سؤال مقدر في الكلام تقديره: إذا كان الحق ما قُلتم، فما فائدة قول المحقق: «ولا يغير شيء . . . إلى آخره»؟ (يصح أن يُقال في كل جارٍّ ومجرورٍ: إن الفعلَ متعدٌّ إليه) أي: إلى الجار والمجرور، (كما يُقال: يتعدَّى) أي: الفعل (إلى الظَّرفِ) نحو: «صمتُ يوم الخميس»، (وغيرِه) كالحال، (ولكن) إطلاق المتعدِّي على مِثله (لا باعتبار) أي: ملاحظةِ (هذا التعدِّي الذي نحن) نتكلم (فيه) أي: لا باعتبار المنسوب لهذا التعدّي، بل باعتبار مجرد تعلق به.

ثم ترقَّى في الجواب فقال: (على أنَّ) أي: وجرينا على أن (في قوله) أي: قول بعض المحقِّقين: («ولا يغير شيءٌ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباءَ» نظراً)، قال

. . . .

اللقاني: ووجهُه: أن معنى الفعل بدون الحرف هو الحدث مسنّداً إلى فاعله، ومع الحرف هو الحدث مسنداً إلى فاعله متعلقاً بمجروره، فقد غيَّر الحرف معناه، فلا يصح قوله: «ولا يغيرُ شيءٌ . . . إلى آخره». وجوابُه: أن التغيير هو تبديلُ معنى بمعنًى كما مر، ولا يحصل ذلك بغير الباء. انتهى. وقال الطبلاوي: ويمكن أن يكون وجه النظر حصر التغيير في الباء في بعض مواضعها، على أن غيرها كذلك. والجواب: أن المراد بالتغيير هو التغيير الخاص، وهو جعل المجرور بمنزلة المفعول، بقرينة أن الكلام في الفعل المتعدِّي.

○ ○ ○

فصل
في أمثلة تصريف الأفعال

(فَصْلٌ فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ) المذكورة من الثُّلاثيِّ والرّباعيِّ المُجرّد، والمزيد فيه، يعني: إذا صرَّفتَ هذه الأفعال حصلت أمثلة؛ كالماضي والمضارع والأمر وغيرها، فهذا الفصل في بيانها.

وقَدَّمَ الماضيَ؛ لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبَل والحال، .....

(فَصلٌ في) بيان (أَمْثَلةِ تَصْريفِ) الإضافة فيه من إضافة المسبَّب إلى السبب، أي: أمثلةٍ حصلتْ بسبب تصريف (هذه الأفعال المذكورة) وبيَّنها بقوله: (من الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ المجرَّد) صفة لأحد القسمَين، ويُقدر نظيره في الآخَر، (والمزيد فيه، يعني) أي: يريد المصنف بقوله: «أمثلة تصريف . . . إلى آخره» (إذا صرَّفتَ) أي: حولتَ (هذه الأفعال) أعم من الماضي وغيره، وأبرزتها في أنواعها المندرجة تحتها، (حصلتْ) من ذلك (أمثلة؛ كالماضي) أي: مثل الماضي (والمضارع، والأمر، وغيرها) أي: من المشتقات المحتاجِ إلى بيانها، (فهذا الفصلُ في بَيانها) أي: بيانِ أنواعها لا أفرادها؛ لعدم انحصارها.

(وقَدَّم) أي: المصنف الفعلَ (الماضيَ) على غيره (لأن الزمان الماضي) أي: المنقضي (قبل الزمان المستقبَل والحال)، قال الطبلاوي: هذه مُناسبة من جهة المعنى، وتحقيقُها كما قال شيخنا: إن أريد القبلية باعتبار وصفِ الماضوية والاستقبالية والحالية، وإن أُريد باعتبار ذاتٍ واحدةٍ من الزمان كيوم الخميس فالأمر بالعكس، فإنَّ الذات الواحدة توصف بالاستقبال قبل وصفها بغيره، وبالحال قبل وصفها بالماضي، وإن أُريد باعتبار ذوات كيوم الخميس مع الأربعاء والجمعة فلا ترتيبَ في الاتصاف بالأوصاف الثلاثة؛ فإنه في يوم الخميس يتحقق اتصافه بالحالية والأربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة، وإن أُريد باعتبار الوجود: فإن أُريد ذلك باعتبار ذات واحدة من الزمان لم يتصور فيها قبلية؛ فإن يوم الخميس مثلاً حين وصفِه بالحاليةِ موجود، وحين وصفه بالاستقبالية والماضوية معدوم، وإن أُريد ذلك باعتبار ذوات فقبلية الماضي للحال والمستقبل صحيح، فعُلم أن مراد الشارح القبلية باعتبار الوجود بالنسبة لذواتٍ ثلاث،

ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع؛ لأنه يحصل بالزيادة على الماضي، ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة، وأصالةِ ما حصل هو منه، واشتُقَّ منه، فقال:

○ ○ ○

لا باعتبار ذاتٍ؛ لأنه لا قبلية له في الوجود، ولا باعتبار الاتصاف؛ لأنه لا قبلية للماضي بذلك الاعتبار مطلقاً؛ لا بالنسبة لذات، ولا لذواتٍ. انتهى. تأمل!

(ولأنه) أي: الماضي (أصلٌ بالنسبة إلى المضارع)، وهذه مناسبة من جهة اللفظ. وإنما كان الماضي كذلك (لأنه) أي: المضارع (يحصُل بالزيادة) وهي حروف المضارعة (على الماضي)، ولا يَرد «أجتمع»؛ فإنه لم يحصل بزيادة على ماضيه وهو اجتمع؛ لأن همزة الوصل ساقطة في الوصل غيرُ معتدٍّ بها، (ولا شك في فرعية ما حصَل بالزيادة، وأصالةِ ما) أي: الماضي الذي (حصل هو) أي: المضارع الحاصل بالزيادة (منه) أي: من الماضي (واشتُقَّ) عطف على «حصل»، أي: اشتق هو منه، ويشكل على هذا «القعود»؛ فإنه ليس فرعاً لـ«قعد»، مع أنه حصَل بزيادة عليه. (فقال) هذا معطوف على «قدّم»:

○ ○ ○

الفعل الماضي

(أَمَّا المَاضِي: فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ) هذا بمنزلة الجنس؛ لشموله جميع الأفعال.

وخرج بقوله: «وُجِدَ» أي: ذلك المعنى (فِي الزَّمَانِ المَاضِي) ما سوى الماضي، وأراد بـ«الماضي» في قوله: «الزمان الماضي»: اللُّغوي، وبالأول: الصناعي، ....

(أمَّا الماضي: فَهُو) أي: المسمَّى بالماضي (الفعلُ الذي دلَّ على معنًى [وُجِدَ] هذا) المشار إليه الفعل وما بعده. وقال اللقاني: التحقيق الفعل وحده، وأمَّا ما بعده فتوطئة له؛ إذ كل فعل وُضع للدلالة على معنى موجود (بمنزلة الجنس)، وإنما قال: بمنزلة الجنس؛ لأن الجنس الحقيقي ما تحته ماهيات متحققة في الخارج، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وأمَّا ما هنا فهي الماهيات الاعتبارية، التي تواطأ عليها جمع من العقلاء واعتبروها في أذهانهم، ووضعُوا بإزائها أسماء، فإطلاق الجنس على المشترَك بينها والفصل على المختصِّ ببعضها مجازٌ، واعترض بأن اللفظ كيفيَّةٌ تعرض للنفس الضروري، والكيفية قسم من الموجود الخارجي، ولكل لفظ خاصة وُجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ، كالدلالة على المعنى المقترن بزمانٍ، وخاصة وجودية أخرى يُشاركه فيها بعض ما يشاركه في الأولى دون البعض الآخر، كدلالته على خُصوص الزمان المعين، فالماهية المركبة من الكيفيَّة والخاصتين الوجوديات موجودة خارجية بوجود جزئياتها فيه، والمشترك الأعم من أجزائها جنس، والمتوسط والأخير فصلان، على قياس الجسم النامي المتحرك بالإرادة، كذا ذكره الطبلاوي، (لِشُموله جميع الأفعال) فيه إشارة إلى أن وضع الجنس وما أشبَهه إنما هو للإدخال دون الإخراج، إلا أن يكونَ بينه وبين الفصل عُموم وخصوصٌ من وجه، كما في تعريف الكلام أنه: قولٌ مفيد، فيجوز الإخراج حينئذٍ.

(وخرج بقوله: «وُجِدَ») الذي هو بمنزلة الفصل (أي: ذلك المعنى) أي: المعنى المدلول للفعل الماضي (في الزَّمان الماضي، ما) فاعلُ «خرج» (سوى الماضي، وأراد) أي: المصنف (بـ«الماضي» في قوله: «الزمان الماضي»: اللُّغويَّ) وهو الزمان المنقضي، (و) أراد (بالأول) أي: في قوله: «أما الماضي»: (الصناعيَّ)، وهو الفعل المخصوص،

فلا يَلزم تعريفُ الشيء بنفسِهِ.

فإن قيلَ: هذا الحدُّ غير مانعٍ؛ إذ يَصدُق على المضارع المجزوم بـ «لم»، نحو: «لَمْ يَضْرِبْ»، فإنَّ «لم» قد نقلتْ معناه إلى المُضِيِّ، وغير جامع؛ إذ لا يَصدُق على نحو: «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، و«لَيْسَ» و«عَسَى»، وما أشبه ذلك.

فالجوابُ عن الأول: أنَّ دلالته على المُضِيِّ عارضة، نشأ من «لم»، والاعتبارُ لأصل الوضعِ.

وعن الثاني: أنَّها مِنَ الجَوامِدِ، والمراد ههُنا: الماضي الذي هو أَحَدُ الأمثلة الحاصلة مِن تَصْريفِ هذِهِ الأفعالِ.

وحينئذٍ (فلا يَلزم تعريفُ الشيء بنفسِهِ) أي: بما في نفس المعرّف؛ لأنه لم يَقصد تعريفه من حيث إنه متصف بالزمان الماضي.

(فإنْ قيل: هذا الحدُّ) وهو قوله: «فهو . . . إلى آخره»، (غيرُ مانعٍ) من دخول غير المحدود؛ (إذ يَصدقُ على المضارع المجزوم بـ«لم»)، ومثلُه الذي في سياق «لو» كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ [الحجرات: ٧] (نحو: «لم يَضرِب»، فإن «لم» نقلتْ معناه) وهو الحصول في الحال والاستقبال (إلى المُضِيِّ) أي: الحصولِ فيما مضى، (وغيرُ جامع) أي: لخروجِ بعض أفراد المحدود عنه؛ (إذ لا يَصدُق) أي: الحدُّ (على «نِعْمَ») فإن معناه إنشاء المدح، (و«بِئْسَ») فإن معناه إنشاء الذم، وهو لا يكون إلا في الحال، (و«لَيس») فإنه للنفي في الحال، (و«عَسَى») فإنه للرجاء في الحال، (وما أشبه ذلك)، كفعلَيِ التعجب، مع أنها أفعال ماضية.

(فالجوابُ عن) الاعتراض (الأول) ـ وهو صدقُ الحد على المضارع المجزوم ـ: (أن دلالته) أي: المضارعِ المجزوم (على المُضِيِّ) أمرٌ (عارضٌ نشَأ) أي: ذلك الأمر (مِن «لم»، والاعتبارُ لأصلِ الوضع)؛ فإن التعريف خاصٌّ للفظ الفعل.

(و) الجواب (عن) الاعتراض (الثاني) ـ وهو خروج الأفعال المذكورة عن الحدِّ مع كونها ماضية ـ: (أنها) أي: الأفعالَ السابقة (من الجوامد)؛ إذ لم يحصل معناها من أفعال أُخر، (والمُرَاد ههُنا الماضي الذي هو أَحَدُ الأمثلة الحاصلة من تصريفِ هذِهِ الأفعالِ)، والجامد ليس أحد الأمثلة الحاصلة من تصريفها، لكن يَرد على هذا الماضي

وإن أُريد به المطلَق؛ فالجواب عنه: أنَّ تجرُّدَها عنِ الزمان الماضي عارض، فلا اعتدادَ به، وكذا الكلامُ في صِيغ العُقُود، نحو: «بِعْتُ» و«اشْتريتُ» وأمثاله.

○ ○ ○

بعد أداة الشرط؛ فإنه أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال، مع أنه لم يدلَّ على معنى «وُجد» في الزمان الماضي، (وإن أُريد به) أي: بالماضي (المطلَق) أي: مطلق الماضي؛ أعم من المتصرف والجامد، (فالجوابُ عنه) أي: عن خروج هذه الأفعال (أن تجرُّدَها عن الزمان الماضي) قيَّد به للإشارة إلى اقتران معناها بالزمان الحالي (عارضٌ، فلا اعتدادَ به)، يُريد أن أصل وضعها الدلالة على الزمان، لكن لَمَّا خرجتْ إلى معنى الإنشاء مثلاً، وجب قطعُها عنه، والشيء الخارج عن أصله لعارضٍ لا يَخرج عن حدِّه، ألا ترى أن قولك: «بِعتُ» مثلاً عاقداً مجرد عن الزمان، ومع ذلك لا يخرج عن كونه فعلاً، انظر هذا الجواب مع أن ابن الحاجب قال: إن «نِعم» و«بِئس» وُضعا لإنشاء المدح والذم، كذا قاله الغزي.

(وكذا) أي: ومثلُ الكلام في هذه الأفعال (الكلامُ في صِيغ العُقُود، نحو: «بِعتُ» و«اشتريتُ» وأمثاله) أي: كفعلي التعجب، فإن تجردها عارض بقصد العقد وإنشاءِ التعجب.

○ ○ ○

تقسيم الماضي إلى مبني للفاعل ومبني للمفعول

ثم اعلم: أن الماضيَ: إمَّا مبني للفاعل، أو مبني للمفعول.

[الماضي المبني للفاعل:]

(فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ) أي: من الماضي (مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحاً) نحو: «نَصَرَ» (أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحاً) نحو: «اجْتَمَعَ»، فإنَّ أَوَّل متحرِّكٍ من «افْتَعَلَ» هو التاء؛ لأن الفاء ساكنة، والهمزة غير مُعَتدٍّ بِهَا لِسقوطها في الدَّرج، وهو مفتوح.

ولو قال: «ما كان أوّلُ مُتحرِّكٍ منه مفتوحاً» ....

(ثمَّ اعلمْ أن) الفعل (الماضيَ: إمَّا مبني للفاعل) أي: حقيقةً أو مجازاً، (أو مبني للمفعول) أي: حقيقةً أو مجازاً، فلا يخرج عن التقسيم نحو: «جرى النهر» و«صام نهارُه»، و«أُفعم السيل» بضم الهمزة، أي: ملئ.

(فالمَبْنيُّ لِلفَاعِلِ مِنهُ، أي: من المَاضِي ما) أي: الفعلُ الماضي الذي (كان أوَّله مفتوحاً، نحو: «نَصَر»)، فإنْ قيل: دخول «كان» مفسد للحدِّ؛ لِصدقه على نحو: «ضُرِب» مجهولاً؛ فإنه كان أوّله قبل التغيير مفتوحاً، وعدمِ صدقه على نحو: «ضَرَب» معلوماً، فإن أوّله لم يكن مفتوحاً. قُلنا: إمَّا يجاب بأن الفعل في التعاريف لا دلالةَ له على الزمان وليس مُستعملاً فيه، أو يجاب بأن «كان» زائدة، (أو كان أوَّلُ مُتحرِّكٍ منه مَفتُوحاً، نحو: «اجْتَمَع»، فإنَّ أوَّل مُتحرِّكٍ من «افْتَعَل» هو التاء) أي: وهو مفتوح، وإنما قال: «مِن افتعل» لِتنصيصه في دفع احتمال إرادة بعض الأنواع دون بعض، وإنما كان أول متحرك منه هو التاء؛ (لأن الفاء ساكنة، والهمزة غير مُعتَدٍّ بها لِسقوطها في الدَّرج) أي: في وسَط الكلام، فلا تكون أولاً، فلا يخرج المبدوء بها من الحدِّ، (وهو) أي: التاء (مفتوحٌ) لا يقال: لو قال: «أول متحرك منه مكسوراً» لكان موافقاً لما تقدَّم في قوله: «وإمَّا أوله الهمزة مثل: انفعل»، وحصل التقابل بينه وبين ما قبله؛ لأنا نقول: الهمزة أول بحسَب الصورة، وليست أولاً بحسَب الاعتداد والاعتبار.

(ولو قَالَ) المصنف: (ما كان أَوّل مُتحرِّكٍ منه مفتوحاً) أي: لو قال ذلك مقتصِراً عليه

لانْدَرج فيه القسمان؛ لأن أول متحرِّكٍ من «نَصَرَ» هو النون؛ كالتاء من «اجْتَمَعَ»، وإنما ذكر ذلك لزيادة التَّوضيح.

وليس «أو» في قوله: «أو كان» مما يُفْسِدُ الحدَّ؛ لأن المراد بها التقسيم، أي: ما كان على أحد هذين الوجهين، وإنما تُفِسد إذا كان المراد بها الشك.

وإنما فُتِحَ أوّلُ متحركٍ منه ولم يُسكَّن؛ لرفضهم الابتداءَ بالسَّاكنِ، ولِئَلا يلزمَ التقاءُ السَّاكنين، وكونِ الفتح أخفَّ الحركات . . . .

(لاندرج فيه القِسمان) السابقان؛ (لأن أوّل مُتحرِّكٍ من «نَصَر» هو النون)، وهو مفتوح، (كالتاء من «اجْتَمَع»)؛ فإن أول متحرك منه التاء وهو مفتوح، (وإنما ذكر) أي: المصنف (ذلك) أي: القسمَين المذكورَين (لزيادة التَّوضيح) أي: لا لتوقفِ التعريف عليه، فلا يُنافي ذكر ذلك لبيان الأقسام أيضاً.

(وليس «أو» في قوله) أي: المصنف: («أو كان» مما يُفْسِدُ الحَدَّ؛ لأن المراد بها) أي: بـ«أو» (التقسيم) أي: للمحدود لا للحدِّ؛ فإنه مفسد، وهو الذي عبر عنه بالشك، والضابط أن يقال: إن تناول القسمَين لفظٌ من ألفاظ الحد فهو تقسيم المحدود، وإلا فهو تقسيم الحد. فقولنا مثلاً: «الجسم ما يتركب من جوهرين أو أكثر» تقسيم للمحدود لتناول التركيب إياهما، ولو قيل: «ما تركب من جوهرين، أو ما له أبعاد ثلاثة»، كان تقسيماً للحدِّ، فيفسد، (أي: ما كان على أحد هذَين الوجهَين) وهما كونُ أوله مفتوحاً، أو كون أول متحرك منه مفتوحاً. (وإنما تُفسِد) أي: «أو» (إذا كان المرادُ بها الشك) أو الظن أو الإبهام.

(وإنّما فُتِحَ أوَّلُ متحركٍ منه [ولم يُسكَّن]) أي: من المبني للفاعل؛ سواءٌ كان أولاً، كـ«نصر»، أو حشواً، كـ«اجتمع»؛ (لرفضهم) أي: تركهم (الابتداءَ بالسَّاكن) علة لتحرك أول «نَصَر»، (ولئلا يلزمَ التقاءُ الساكنين) علة لتحرك أول متحرك من نحو: «اجتمع»، (وكونِ الفتح أخفّ الحركات)، هذا تمام علة الفتح؛ لأنه تضمن حُكمين: التحرك، وكون الحركة فتحة، فاحتاج إلى تعليل الأول والثاني.

كما بُني آخره على الفتح، سواءٌ كان مبنيًّا للفاعل أو مبنيًّا للمفعول:

أما البناء؛ فلأنَّه الأصلُ في الأفعالِ، وأمَّا الحركةُ؛ فلمشابهتِه الاسمَ مشابهةً ما في وقوعِه موقعَه، نحو: «زَيْدٌ ضربَ»، و«زَيدٌ ضَارِبٌ»، وأمَّا الفتح؛ فلِخِفَّته، إلا إذا اعتلَّ آخرُه، نحو: «غَزَا» و«رَمَى»، أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، نحو: «ضربْتُ» و«ضربْنَ»، أو واو الضمير، نحو: «ضربُوا».

(كما بُني آخره) أي: الماضي، لكنْ لا بقيد كونه مبنيًّا للفاعل؛ لمنافاته لما بعده (على الفتح؛ سواءٌ كان) أي: الماضي (مبنيًّا للفاعل أو مبنيًّا للمفعول؛ أمَّا البناء فلأنه) أي: البناء (الأصلُ في الأفعال، وأما الحركة فلمشابهتِه) أي: الماضي (الاسمَ مشابهةً ما) أي: نوعَ مشابهة، (في وقوعِه) أي: الماضي (موقعَه) أي: الاسم، (نحو: «زيدٌ ضربَ»)؛ فإنه واقع موقع «ضارب» كما بيَّنه بقوله: (و«زيدٌ ضاربٌ»، وأما الفتح) أي: في آخِره (فلِخفَّته) أي: الفتح، (إلا إذا اعتلَّ آخرُه) أي: إذا كان آخره معتلًّا بالألف، بدليلِ التمثيل، وهو استثناء من قوله: «على الفتح»، (نحو: «غَزَا» وَ«رَمَى»)، أما إذا اعتلّ بالواو والياء، كـ«سَرُوَ» و«رَضِيَ» فإنه مبنيٌّ على الفتح لفظاً، (أو اتَّصل به) أي: بآخِره (الضَّميرُ المرفوعُ) المتحرِّك، (نحوُ: «ضَربْتُ» و«ضَربْنَ»، أو واوُ الضَّمير، نحو: «ضَربُوا»).

وظاهرُ هذا الاستثناء أن نحو: «غزا» ونحوَ: «ضربت» مبني على السكون لا الفتح المقدر، وأن نحو: «ضربُوا» مبني على الضم؛ ظاهراً كان كما في المثال المذكور، أو مقدراً كما في «غَزَوْا»؛ فإن أصله: غَزَوُوا، تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين لبقاء فتحةِ العين دليلاً عليها، وقُدرت الضمة على الألف المحذوفة، وكما في «رَمَوْا»؛ فإن أصله: رَمَيُوا، ففُعل به ما فُعل بـ«غَزَوْا»، وقُدرت الضمة على الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء.

هذا وفي الحفيد على «التوضيح»: واعلم أنهم اختلفوا فيما يُبنى عليه الماضي على أقوال، فمِنهم مَن قال: إنه مبني على الفتح عند تجرده من ضمير الرفع المتحرك، وعلى الضم فيما أسند إلى الواو، وعلى السكون إذا أسند إلى الضمير المرفوع المتحرك، أو على الفتح في جميع الأحوال. وقيل: على الفتح والسكون. كذا ذكره الطبلاويّ.

[مثال الماضي المبني للفاعل:]

(مِثالُهُ) أي: مِثَالُ المبنيّ للفَاعلِ، ولم يَقتصر بِذَلك الكُلّيّ؛ لأنَّه قد يُراد إيضاحُه وإيصالُه إلى فَهم المستفِيدِ، فيُذكَرُ جزئيّ من جزئياته، ويقال له: إنه مِثالُه:

(«نَصَرَ») للغائب المفرد («نَصَرَا») لمثناه («نَصَرُوا») لجمعه.

(«نَصَرَتْ») للغائبة المفردة («نَصَرَتَا») لمثناها (نَصَرْنَ) لجمعها.

(نَصَرْتَ) للمخاطب الواحد (نَصَرْتُمَا) لمثناه (نَصَرْتُمْ) لجمعه.

(نَصَرْتِ) للواحدة المخاطبة (نَصَرْتُمَا) لمثناها (نَصَرْتُنَّ) لجمعها.

(مِثَالُهُ، أي: مِثَالُ المبنيّ للفَاعل، ولم يَقتصر) أي: ولم يَكتف المصنف، ولذلك عدَّاه بِالباء فقال: (بذلك الكُلِّيّ؛ لأنَّه) أي: الشأنَ (قد يُراد إيضاحُه) أي: الكلّيّ (وإيصالُه إلى فَهم المستفِيد، فيُذكَرُ جزئي مِن جزئياتِه) أي: الكُلّي، (ويُقال له) أي: للجزئي: (إنه) أي: الجزئي (مِثالُه) أي: مثالُ الكُلِّي، والمثال هنا هو الشخص، ومنه: «تمثَّل بين يدي الأمير»، أي: قام مثاله بين يديه، ولا شك أن الجزئي يتشخَّص فيه الكلي؛ لأنه هو مع زيادة المشخّصات، بناءً على ما هو شائع من أن الكلي ضمن جزئياته، والتحقيق: أن الكلي لا يقبل الوجودَ الخارجي؛ إذ الموجود فيه لا يَقبل الشركة، فلا يكون كليًا، بل جزئيًا، بل الموجود فيه شيء مُطابق للكلي يُطلق عليه: جزئي له، ولإيضاحه محلٌّ غير هذا. كذا ذكره اللقاني.

(«نَصَرَ» للغائب المفرد، «نَصَرَا» لمثناه، «نَصرُوا» لجمعه، «نَصَرَتْ» للغائبة المفردة، «نَصَرَتَا» لمثناها، «نَصَرْنَ» لجمعها، «نَصَرْتَ» للمخاطب الواحد، «نَصَرْتُما» لمثناه، «نَصَرْتُم» لجمعِه، «نَصَرْتِ» للواحدة المخاطبة، «نَصَرْتُما» لمثناها، «نَصَرْتُنَّ» لجمعها)، وإنما قدَّم فعلَ الغائب؛ لأنه بالنسبة لِفعل المخاطَب والمتكلم كالمفرد بالنسبة للمركب؛ لِما فيهما من التركيب مع الضمير. ثم فعلَ المخاطَب لكثرته كفعل الغائب، فلما قدَّم فعل الغائب ناسب أن يبدأ بعده بأكثر من المتكلم أيضاً؛ لِتكون البداءة بالأكثر مطلقاً، ولأن الغائب أحطُّ، فلمَّا قدَّمه ناسبَ أن يُقدِّمَ الأحطَّ بعده، ولأن المتكلِّمَ أشرفُ؛ لأنه مفيد؛ ليكون ترقياً تامًّا. قاله الطبلاوي.

(نَصَرْتُ) للمتكلم الواحد (نَصَرْنَا) له مع غيره.

وزادوا تاءً في «نَصَرَتْ» لِلدلالة على التَّأنيث، كما في الاسمِ، نحوُ: «نَاصِرة»، وخصُّوا المتحركةَ بالاسم والساكنةَ بالفعل تعادلاً بينهما؛ إذ الفعل أثقلُ من الاسم كما تقدم، وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين.

وزادوا ألفاً وواواً علامة للفاعل الاثنين والجماعة، وقد تحذف الواو في النُّدْرَة؛ كقوله: [الوافر]

(«نصَرتُ» للمتكلِّم الواحِد) مذكراً كان أو مؤنثاً، فهو صيغة واحدة لِمعنيين، («نصرْنا» له) أي: للمتكلم الواحد (مع غيره) أي: للاثنين مذكَّرين، أو مؤنثتين، وللجماعة كذلك، فهو صيغة واحدة لأربعة معانٍ، فقد اختصر أربع صيغ في «نصرتُ، نصرْنا»، فتكون المعاني ثمانية عشر وضعوا لها أربع عشرة صيغة، لكنها في الحقيقة ثلاث عشرة؛ لأن المخاطَبَين والمخاطبتين بصيغة واحدة.

(وزادُوا تاءً في «نَصَرَتْ») وهو فعل الواحدة المؤنثة الغائبة (لِلدلالة على التأنيث) أي: تأنيثِ الفاعل (كما في الاسمِ) أي: مثلَ زيادتها فيه، (نحوُ: «ناصِرة»، وخصُّوا المتحركة بالاسم) الباء داخلة على المقصورِ عليه، وهو صحيح، وإن كان الأكثر دخولها على المقصور، (والساكنةَ بِالفعل تعادلاً) أي: معادلةً (بينَهما) أي: الاسمِ والفعل؛ (إذ الفعل أثقلُ)، وأفعلُ ليس على بابه (مِن الاسم) أي: لأنه ثقيل والاسم خفيف، والتاء المتحركة ثقيلة والساكنة خفيفة، فأُعطي الثقيل لِلخفيف الذي هو الاسم، والخفيف للثقيل الذي هو الفعل، (كما تقدم) أي: في أول الكتاب من أنه يدلُّ على الحدث والزمان والفاعل، فيعسُر معناه لكونه شيئين على الفكر، فيعسر هو على اللسان، (وحركوها) أي: التاءَ (في التثنية) أي: في فعلِ الاثنتين الغائبتين (لالتقاء الساكنَين) أي: لِدفعه.

(وزادوا ألفاً) في فعل الاثنين الغائبَين (وواواً) في فِعل جماعة الذكور الغائبِين (علامةً) منصوبٌ على أنه مفعول مطلق؛ لأنه بمعنى دلالةً (للفاعل) الحقيقي وهو الذاتُ الفاعلة (الاثنين والجماعة) بدلٌ من الفاعل، (وقد تُحذف الواو) أي: المزيدة (في النُّدرة) أي: القِلة (كقوله) أي: الشاعر من بحر الوافر، وأجزاؤه: مفاعلتن مفاعلتن مفاعلْ مرتين:

فَـلَـوْ أَنَّ الأَطِـبَّـا كَـانُ حَـوْلِـي

وزَادُوا تاءً للمخاطَبِ، وتاءً للمخاطَبةِ، وتاءً للمتكلِّم، وحرَّكوها في الجميع؛ خَوفَ اللبسِ بتاءِ التَّأنيث، وضمُّوها للمتكلِّم؛ لأنَّ الضَّمَّ أقوى، والمتكلِّم مُقدَّم فأخذه، وفتحوها للمخاطب؛ إذ لم يمكن الضّمّ للالتباس، والفتح راجح لخفَّتِه، والمذكر مقدّم ....

(**فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلي**) تمامه:

وَكَـانَ مَـعَ الأَطِـبَّـاء الـشّـفَـاءُ

و«الشّفاء» مكسور ممدود: الدواء، ويروى: «الأُسَاةُ» جمع: آسٍ، كـ«رامٍ ورُماة»، وهو الذي يفر من الخشية، وقيل: الجراح.

والشاهد: أنَّ واو الجمع حُذفت وبقي النون مضموماً اكتفاء بالضمة دليلاً على الأصل، و«حولي»: ظرف مكان غير متصرف، مضاف لياء المتكلم منصوب على الظرفية تقديراً، متعلق بمحذوف تقديره: مستقرِّين أو استقرُّوا، إذا جعلت «كان» ناقصة، أو متعلق بـ«كان» نفسِها إذا جُعلت تامة، و«كان» الثانية بفتح النون: إمَّا تامة، أو ناقصة، و«مع»: ظرف بمعنى مصاحِبين.

(**وزادُوا تاءً للمخاطب، وتاءً للمخاطبة، وتاءً للمتكلِّم، وحرَّكوها**) أي: التاء (**في الجميع**) أي: الصِّيغ الثلاثِ (**خوفَ اللبس بتاءِ التأنيث**)، ولم يعكسوا لانتقاض الغرض السابق، وهو الحاملُ على تخصيص الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم؛ لأن تاء التأنيث حرفٌ، وهو أولى بالسّكون، ولأنه لو حركت تاء التأنيث وسكن غيرها لم يتميّز المخاطَب والمخاطبة والمتكلم بعضُهم عن بعض، ولأن تاء الضمير مشتركة بين معانٍ ثلاثة، فلو لزم طريقة واحدة وقع اللبس، ذكره الطبلاوي.

(**وضمُّوها للمتكلّم؛ لأنَّ الضمَّ أقوى**) أي: لحصولِه بالعضلتين، فهو أظهرُ، ولأنه علامة الفاعلية التي هي أقوى وأشرَف، (**والمتكلم مُقدَّم**) أي: على المخاطَب؛ إمَّا من حيث الرتبة؛ لأنه مُفيد والمخاطَب مُستفيد، والمفيد أشرف وأعلى، أو مِن حيث الوجود؛ لأنه لا يتحقق وصفُ الخِطاب إلا بعد تحقُّق وصف التكلم، (**فأخذه**) أي: أخذ المتكلمُ الضمّ، (**وفتحُوها**) أي: التاءَ (**للمخاطبِ؛ إذ لم يُمكن الضمّ للالتباس**) أي: للالتباس بالمتكلّم، (**والفتحُ راجح**) على الكسر؛ (**لخفَّتِه**) أي: الفتح، (**والمذكر مُقدّم**) أي: على

فأخذَه، فبَقيتِ الكسرةُ والمخاطَبة فأُعطيَتْها، [وإنما اختصت بالكسرة؛ لئلا يَلتبس بالمتكلم على تقدير الضّمِّ، والمخاطب على تقدير الفتح]، ولأن الياء تقع ضميرَها في نحو: «اضربي»، والكسرةُ أختُ الياء، فناسب إعطاؤُها المخاطبةَ.

ولم يفرِّقوا بينهما في المثنى، لكن زادوا ميماً؛ فرقاً بين المخاطَبَيْنِ والمخاطَبتين، وبين الغائِبَيْنِ والغائبتين، وضمُّوا ما قبلها؛ لأن الميم شفوية كالواو، ....

المؤنث؛ لأن المذكر أصلُه، وذلك لأمرين: أحدهما أن «شيئاً» اسم مذكر يندرج تحته كل موجود مذكر أو مؤنث، فهو أعمُّ من المؤنث مطلقاً، والعام أصل للخاص؛ لأنه أعرف منه في الوجود. الثاني: أن المذكّر لا يَفتقر إلى علامة يدرك معناه بها؛ لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف المؤنث، أفاده الغزي، (فأخذَه) أي: أخذ المذكرُ الفتحَ، (فبَقيتِ الكسرةُ والمخاطَبة فأُعطيتها) أي: أعطيتِ الكسرة المخاطبة؛ لأنه لم يبق غيرها، ([وإنما اختصت بالكسرة؛ لئلا يَلتبس بالمتكلم على تقدير الضّمِّ، والمخاطب على تقدير الفتح]، ولأن الياء) عطف على المحذوف الذي قدَّرناه (تقع ضميرها) أي: المخاطبة (في نحو: «اضربي»، والكسرةُ أختُ الياء، فناسب إعطاؤها) أي: الكسرة (المُخاطبةَ).

(ولم يُفرِّقوا بينهما) أي: المخاطَب والمخاطبة (في المثنى) أي: في التثنية، ولم يُعلل الشارح عدمَ فرقهم. قال الغزي: قال السيد ركن الدين: لأن الأصل في الضمائر المرفوع، وهو ظاهر، والأصل فيه المتصل الغائب؛ لأنه أكثر وقوعاً، وقد اتحد لفظ تثنيته؛ إذ لا لَبْس لوجود التاء نحو: «ضربا» و«ضربتا»، فحُمل البواقي عليه ليجري الباب على سنن واحد. وقال ابن الحاجب: الاختصار مطلوبٌ، فاغتُفر اللبس فيما هو قليل الوقوع، وهو التثنية، لا فيما كثر وقوعُه وهو المفرد والمجموع.

وقال بعضُهم: ويمكن أن يُعلل أيضاً بأنهم اتَّكلوا على قرينةِ الخطاب، فإنه يُعلم من الخطاب حال المثنى من ذكورة أو أنوثة، بل ومن مختلِفهما، ولم يتّكلوا في المفرد لكثرته فاحتِيط له. انتهى.

(لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطَبَيْنِ والمخاطَبتين، وبين الغائِبَيْنِ والغائبتين، وضمُّوا ما قبلها) أي: ما قبل الميم (لأن الميم شفوية) أي: منسوبة إلى الشفة، (كالواو،

فيناسبها الضَّمُّ.

ووضعوا للمتكلِّم مع غيره ضميراً آخر وهو النون؛ كما في المنفصلات، نحو: «نحن» فقالوا: «فعلنا».

وفرّقوا بين الجمع المذكّر الغائب، وبين الجمع المؤنّث الغائب باختصاص المذكر بالواو، والمؤنث بالنون دون العكس؛ لأن الواو هُنا أَقعدُ من النون؛ لأنها من حروف المدِّ واللِّين، والمذكَّر مقدَّم على المؤنَّث.

وكذا فرَّقُوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم؛ لمناسبتها الواو التي هي ....

فيناسبها) أي: الميم (الضمُّ) حملاً على الواو؛ لشبهها بها في كونِ كل منهما شفويًّا. هذا والظاهر أن الفرق بالنظر للغائبتين دون الغائبين؛ لأن انتفاءَ التاء منه يميّزه عن غيره ويميّز غيرَه عنه. تأمل!

(ووضعُوا للمتكلِّم مع غيره ضميراً آخَر وهو النون، كما) أي: وضعاً مثلَ وضعهم (في المنفصِلات) أي: من الضمائر، (نحو: «نحنُ»، فقالُوا) عطف على «وضعوا»: («فَعلْنا») .

وقوله: (وفرَّقوا) راجع إلى قوله: «وزادُوا ألفاً وواواً» (بين الجمع المذكر الغائب، وبين الجمعِ المؤنَّث الغائب، باختصاصِ المذكر بالواوِ والمؤنث بالنون)؛ لأن الواو تكونُ ضميرَ المذكر، والنونَ تكون ضمير المؤنث، وقابلُوا الواو بالنون لمشابهة النون حروفَ المد من جهةِ الخفاء والغنة، (دونَ العكس)، وهو جعلُ النون لجمع المذكر والواو لجمع المؤنث؛ (لأن الواوَ هُنا) أي: في الضمائر المتصلة (أَقعدُ من النون) لأنها مسبوقةٌ بالضمة، بخلاف النون (لأنها) أي: الواو (مِن حروف المدِّ واللِّين) أي: وحروفُهما أصلٌ في الزيادة بالنسبة إلى باقي حروف «أمانٌ وتسهيل»، (والمذكّر مقدَّم) أي: على المؤنث في الاعتبار والملاحظة لشرفه، فأُعطي الأقعد، فبقي المؤنث والنونُ فأعطيها.

(وكذا) أي: مثلُ الفرق بين ما ذُكر (فرّقوا بين جمع المخاطَب وجمع المخاطبةِ باختصاص المذكر) المجموعِ (بالميم؛ لِمناسبتها الواوَ) في كونها شفوية (التي هي) أي:

علامة له في الغَيْبة، واختصاص المؤنَّث بالنون؛ كما في جمع الغائبة، وشدَّدُوا النون؛ لأنهم قالوا: أصله: «نصرتمن»، فأدغمت الميم في النون إدغاماً واجباً؛ ولذا ضمُّوا ما قبل النون ـ أعني: التاء ـ لمناسبة الضّمِّ الميم، وهذه مناسبات ذكروها، وإلا فالحاكمُ بذلك الواضع لا غير.

(وَقِسْ عَلَى هَذَا) من تصريف «نَصَرَ»: («فَعْلَلَ»، وَ«تَفَعْلَلَ»، وَ«افْتَعَلَ»،

الواو (علامةٌ له) أي: للمذكر المجموع (في الغَيْبة، واختصاصِ المؤنث بالنون، كما في جمع الغائبة) قال الغزي: وإنما لم يَزيدوا الواو بدلَ الميم كما في الغيبة؛ لأن الواوَ حينئذٍ قد تسقط لالتقاء الساكنين، فيلتبس الجمع بالمفرد المتكلم، (وشَدَّدُوا النون) في جمعِ المخاطبة (لأنهم قالوا: أصلُه: «نصرتُمْنَ»، فأدغمت الميم في النون) في ذلك الجمع (إدغاماً واجباً) لوجود مقتضيه، وهو تقاربهما في المخرج.

(ولذا) أي: مثلُ ما شدّدوا النون لكون أصله ما ذُكر (ضمُّوا ما قبل النون ـ أعني: التاء ـ لمناسبة الضَّمِّ الميم) لأنها شفوية، (وهذه) أي: المذكورات من التعليلات (مُناسَبات) من قَبيل الحمل على النظير، (ذكَروها) أي: بعد الوقوع، (وإلّا) أي: وإن لم يذكروها لم يحتج إليها، (فالحاكمُ بذلك) أي: لأن الحاكم بما ذكر (الواضعُ) أي: واضع اللغة، (لا غير) أي: لا غير الواضع.

(وقِس على هذا مِن) بيانية (تصريفِ) بمعنى مصرفات («نَصَرَ») فإنْ قيل: هذه المذكورات ليست مشتقة من «نَصَرَ»، فلا تكون تصريفاً له، قُلنا: المراد تصريف مادة «نَصَرَ»، أو إضافته إلى «نَصَرَ» لشهرته به، أو هي بيانية:

(«فَعْلَلَ») مفعول «قس» بتقدير مضاف، أي: مصرفات «فَعلل»، وذلك نحو: «دحرج دحرَجا دحرَجُوا»، «دحرجتْ دحرجَتَا دحرَجْنَ»، «دحرَجْتَ دحرجتُما دحرجتُمْ»، «دحرَجْتِ دحرَجْتما دحرَجْتُنَّ»، «دحرَجْتُ دحرَجْنَا».

(و) مصرفات («تَفَعْلَلَ») «تدحرَج تدحرَجا تدحرَجُوا»، «تدحرَجَتْ تدحرَجَتا تدحرَجْنَ»، «تدحرَجْتَ تدحرجتُما تدحرجْتُم»، «تدحرَجْتِ تدحرجْتُما تدحرجْتُنَّ»، «تدحرَجْتُ تدحرَجْنا».

(و) مصرفات («افْتَعَلَ») نحو: «اجتنب اجتنَبا اجتنبُوا»، «اجتنبَتْ اجتنبَتا اجتنَبْنَ»،

وَ«انْفَعَلَ»، وَ«اسْتَفْعَلَ»، وَ«افْعَلَلَّ») نحو: «اقْشَعَرّ، اقْشَعَرّا، اقشعرُّوا»، «اقشعرَّتْ، اقشعرَّتا، اقشعررن»، «اقشعررتَ، اقشعررتما، اقشعررتم»، «اقشعررْتِ اقشعررتُما، اقشعررتُنّ»، «اقشعررتُ، اقشعررنا».

(وَافْعَوْعَلَ) نحو: «اعشوشب، اعشوشَبا، اعشوشَبُوا»، ... إلى آخره.

وكذا البواقي على هذا النهج تُركت؛ لأنه لَمَّا ذَكَر واحداً، فالبواقي ....

«اجتنبتَ اجتنبتُما اجتنبتم»، «اجتنبتِ اجتنبتُما اجتنبتُنّ»، «اجتنبتُ اجتنبْنَا».

(و) مصرفات («انْفَعَلَ») نحو: «انصرف انصرفا انصرفُوا»، «انصرفتْ انصرفتا انصرفْنَ»، «انصرفتَ انصرفتُما انصرفتُم»، «انصرفتِ انصرفتُما انصرفتُنّ»، «انصرفتُ انصرفْنَا».

(و) مصرفات («اسْتَفْعَلَ») نحو: «استنصَر استنصرا استنصَرُوا»، «استنصرتْ استنصرَتا استنصَرْنَ»، «استنصرْتَ استنصرتُما استنصرتُم»، «استنصَرْتِ استنصَرْتُما استنصرتُنّ»، «استنصَرْتُ استنصَرْنَا».

(و) مصرفات («افْعَلَلَّ» نحو: «اقْشَعَرَّ») للواحد الغائب، («اقْشَعَرّا») لمثناه، («اقشعرُّوا») لجمعِه، («اقشعرَّتْ») للواحدة الغائبة، («اقشعرَّتَا») لمثناها، («اقشَعْرَرْن») لجمعِها، («اقشعرَرْتَ») للواحد المخاطب، («اقشعررتُما») لمثناه، («اقشعررتُم») لجمعه، («اقشعررْتِ») للواحدة المخاطبة، («اقشعررتُما») لمثناها، («اقشعررتُنّ») لجمعها، («اقشعررْتُ») للمتكلم وحده، («اقشعرَرْنا») للمتكلم ومعه غيره، أو المعظّم نفسه.

(و) مصرفات («افْعَوْعَلَ» نحو: «اعشوْشَب، اعشوشَبا، اعشوشَبُوا»)، وائتِ بتصريفه (إلى آخِره) وهو: «اعشوشبتْ اعشوشبتا اعشوشبْنَ»، «اعشوشبتَ اعشوشبتما اعشوشبتم»، «اعشوشبتِ اعشوشبتُما اعشوشبتُنّ»، «اعشوشبتُ اعشوشَبْنَا».

(وكذا البواقي)، الظاهر أن المراد بواقِي الأمثلة، بدليل قوله: «لما ذَكَر واحداً»، وقوله: «فلا حاجةَ ... إلى آخره»، ولأنه لم يقتصر على باب واحد حتى يجعل المراد: بواقي الأبواب، ولعل وجه اقتصار الشارح على التمثيل للأخيرَين دون غيرهما غرابةُ أمثلتهما وثقلُهما (على هذا النهج) أي: الطريق، (تُركت) أمثلتها (لأنه) أي: لأن المصنف (لمّا ذكر واحداً) أي: تصريفَ واحد وهو «نَصَرَ»، (فالبواقي) أي: فتصريفُ

على نهجه، فلا حاجةَ إلى تكثير الأمثلة؛ إذ ليس الإدراكُ بكثرة النظائر، فالفَهِم الذكي يدرك بنظيرٍ واحدٍ ما لا يدركه البليد بألف شاهدٍ.

(وَلَا تَعْتَبِرْ) أنت، وفي بعض النسخ: «وَلَا تُعْتَبَرْ» مبنيًّا للمفعول (حَرَكَاتِ الأَلِفَاتِ) أي: الهمزات، وعبَّر عنها بها؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً، تكتب على صورة الألف ويقال لها: ألف، قال في «الصحاح»: الألفُ على ضربين: ليِّنة، ومتحركة، فاللَّيِّنةُ تسمى: ألفاً، والمتحركة تسمى: همزة (فِي الأَوَائِلِ) ....

البواقي (على نَهجه) أي: طريقه (فلا حاجةَ إلى تكثير الأمثلة) بِذكر تصاريف الأبواب المذكورة (إذ ليس الإدراكُ) أي: إدراك المسائل (بكثرةِ النظائر) لها، (فالفَهِمُ) على صيغة اسم الفاعل (الذكي) فعيل من: الذكاء، بالمد، وهو حِدة القلب، والمراد به الفطن (يُدرك بنظيرٍ واحدٍ ما لا يُدركه البَليد) أي: الغبي (بألف شاهدٍ).

(ولا تَعْتبر) أي: (أنتَ) أيها المتعلم، (وفي بعض النسخ: «ولا تُعتبر» مبنيًّا للمفعول) دفع المصنف بهذا الاعتراضَ على قوله: «فالمبني للفاعل ما كان أوله مفتوحاً ... إلى آخره» بنحو: «افتعل» (حركاتِ الألفاتِ، أي: الهمزات، وعبَّر) المصنف (عنها) أي: عن الهمزات (بها) أي: الألفات؛ (لأنَّ الهمزة إذا كانت أولاً) أي: للكلمة (تُكتب على صورة الألف) لتقاربهما في المخرج، وهذا مطرد، أما إذا كانت وسطاً فتكتب على جنس حركتها إن كانت متحركة، وإلا فعلى جنس حركة ما قبلها. وإن كانت آخراً؛ فإنْ كان ما قبلها متحركاً فعلى جنس حركته، وإلا سقطت عن الكتابة بالكلية، أفاده سعد الله.

(ويقال لها) أي: للهمزة (ألف) أي: مطلقاً، وهذه الجملةُ مستأنفة لا معطوفة على جملة: «تكتب» لئلا تشاركها في الاختصاص بالظرف؛ لأنه قد تقرر في المعاني أنه إذا تقدم المعطوفَ عليه قيد، فالظاهر مشاركةُ المعطوف له فيه، تأمل!

(قال) إسماعيل الجوهري (في «الصحاح»: الألفُ على ضربَين: ليِّنة) وهي حرف المد، (ومتحركة) أي: من شأنها أن تحرك فتشمل الساكنة بالفعل، (فالليِّنة تسمى: ألفاً، والمتحركة تُسمى: همزةً)، وهذا من تقسيم الشيء إلى مغايرين للمقسم؛ أحدهما يُسمى باسمه على سبيل الاشتراك اللفظي، (فِي الأَوَائِل) هذا حال من الألفات، وإن كانت

أي: في أوائل الفعل، نحو: «انْفَعَلَ» و«افْتَعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ»، وما أشبهها مما في أوله همزة زائدة سوى همزة «أَفْعَلَ»، فإن همزتَه للقطع؛ لأنها لا تَسقط في الدَّرج؛ ولذا فُتحت، يعني: لا يقال: إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة، بل مكسورة فلا يكون مبنيًا للفاعل.

(فَإِنَّهَا) أي: فإن هذه الألفاتِ (زَائِدَةٌ) لدفع الابتداء بالساكن (تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ) للاحتياج إليها (وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ) أي: في حشو الكلام لعدم الاحتياج إليها، نحو: «افْتَعَلَ»، و«انْفَعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، بحذف الهمزة، واتصال الواو بالكلمة.

[الماضي المبني للمفعول:]

(وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ) أي: من الماضي، ....

مضافاً إليه؛ لصحة الاستغناء عنها بالمضاف، (أي: في أوائل الفعل، نحو: «انْفَعَلَ») كـ«انْصَرَفَ»، (و«افْتَعَلَ») كـ«اجْتنب»، (و«اسْتَفعل») كـ«اسْتَصْرَخ»، (وما أشبهها مما) أي: من الفعل الذي (في أوَّله همزة زائدة، سوى همزة «أَفْعَل»؛ فإن همزتَه) أي: همزة «أَفْعَل» (للقطع؛ لأنها لا تَسقط في الدَّرج) أي: في وسط الكلام، ولأنها تفيد معنى كالتعدية، بخلافِ همزة الوصل؛ فإنها لا تفيد غير التوصل إلى الابتداء بالساكن، (ولِذا) أي: لأجل كونها للقطع (فُتحتْ) لتخالف همزة الوصل، ولتتميز عنها، (يَعني) أي: المصنف بقوله: «لا تعتبر» (لا يُقال: إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحةً بل مكسورة، فلا يكون) أي: المذكور ـ وهو هذه الأفعال ـ (مبنيًّا للفاعل).

(فإنَّها) علة لقوله: «لا تعتبر ... إلى آخره» (أي: فإن هذه الألفاتِ) التي في الأوائل (زائدةٌ لدفع الابتداء بالساكن) اللازم على عدم الإتيان بها، (تَثْبُتُ في الابْتِدَاءِ للاحتياج إليها) أي: في دفع الابتداء بالساكن، (وتَسْقُطُ في الدَّرْجِ، أي: في حشو) أي: وسَط (الكلام لعدم الاحتياج إليها) حينئذٍ؛ لاعتماد اللسان على حركةِ ما قبلها في التلفظ (نحو: «افْتَعَلَ» و«انْفَعَل» و«اسْتَفْعَل»، بحذف الهمزة، واتصال الواو بالكلمة) التي بعد الهمزة.

(والمبنيُّ للمفعول منه، أي: من الماضي) عطف على قوله: «فالمبني للفاعل ...

أراد أن يذكر تعريفاً له باعتبار اللفظ، فذكر على سبيل الاستطراد تعريفاً لمطلق الفعل المبني للمفعول باعتبار المعنى، فقال: (**وَهُوَ**) أي: المبني للمفعول مطلقاً، سواء كان من الماضي، أو المضارع: (**الفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) كما تقول: «ضُرِبَ زيدٌ»، فترفع زيداً لقيامه مقام الفاعل.

ولا تذكر الفاعل لتعظيمِه، فتَصونه عن لسانك، أو لِتحقيره، فتصون لسانَك عنه، أو لِعدم العلم به، أو لِقصد صُدور الفعل عن أيِّ كان؛ إذ لا غرضَ في ذِكر الفاعل، نحو: «قُتِلَ الخارجيُّ»، فإن الغرضَ المهمَّ قتلُه لا قاتله، أو لغير ذلك مما تقرَّر في ....

إلى آخره»، (أراد) أي: المصنف (أن يذكرَ تعريفاً له) أي: للمبني للمفعول من الماضي (باعتبار اللفظ) أي: باعتبار خواصِّ اللفظ، لا بخواص المعنى؛ فإن ضم أول متحرك خاصة للفظ، بخلاف عدم ذكر الفاعل فإنه خاصة للمعنى، (فذكر على سبيل الاستطراد) وهو: ذكرُ ما له تعلُّق بالمسوق وليس المسوق له (تعريفاً لمطلق الفعل المبني للمفعول) ماضياً كان أو مضارعاً، (باعتبار المعنى)، فالمطرد كون التعريف لمطلَق المفعول باعتبار المعنى تأمل! (فقال) معطوف على «أراد»: (وهو، أي: المبني للمفعول مطلقاً) أي: (سواءٌ كان من الماضي، أو) من (المضارع: الفعلُ الذي لم يُسَمّ) أي: لم يذكر (فاعلُه، كما تقول: «ضُرِبَ زيدٌ»، فترفع «زيداً» لِقيامه مقام الفاعل) المحذوف.

(ولا تذكر الفاعل) إمَّا (لتعظيمِه، فتَصونه عن لسانك، أو لِتحقيره، فتصون لسانَك عنه) أي: عن الفاعل، أي: عن ذكره. قال الغزي: ويجوز أن يكون الغرض أيضاً أن يُصان اسمه عن مقارنة اسمِ المفعول، ومثلُه يقال في التحقير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، وقولك: «ضُرب الأمير»، إذا احتقرتَ ضاربه لخسته، (أو لِعدم العلم به) كـ«سُرق المتاع»، (أو لِقصد صدور الفعل) أي: لقصد الإخبار بصدور الفعل (عن أيِّ كان) أي: عن أيِّ فاعل كان؛ (إذ لا غرضَ في ذكر الفاعل) المعين، (نحو: «قُتل الخارجيُّ») نسبة إلى فئة خرجت على سيدنا علي رضي الله عنه؛ (فإن الغرضَ المهمَّ قتلُه) أي: الخارجي، (لا قاتله، أو لغير ذلك) أي: كالإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، ولا يكون إلا حيث يُعلم الفاعل؛ لاشتراط العلم بالمحذوف في باب الإيجاز مطلقاً بأيِّ طريق كان، كالعقل أو العادة أو الاقتران أو غيرها، (ممَّا تقرَّر في

علم المعاني، وينتقض بالمبني للفاعل عند مَن يجوِّز حذفَ الفاعل:

علم المعاني، وينتقضُ) أي: تعريفُ المبني للمفعول بما ذُكر (**بالمبني للفاعل عند مَن يُجَوِّزُ حذفَ الفاعل**) وهو الكسائي في باب التنازع في نحو: «ضربني وأكرمت عمراً» على تقدير إعمال الثاني، فحذف الفاعل من الأول ولم يضمر لأنه قبل الذكر، ووافقه على ذلك هِشام[1] والسُّهَيْلي[2] وابنُ مَضَاء[3]، فصدق عليه التعريف مع أنه ليس بمبني للمفعول. والجوابُ بأن التعريف على مذهب الجمهور؛ لأنهم أوجبوا الإضمار في مثل ذلك، منشدين قوله: [الطويل]

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِن خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

وتأولوا قولَه تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، وقولَه تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، بأن الفاعل فيه وفي أمثاله ضميرٌ يفسره سياقُ الكلام، والتقدير: ﴿وَتَبَيَّنَ﴾ هو أي: العلم و: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾ هو أي: البداء، ولا يرد عليهم أيضاً نحو: «ما ضُرب وأُكرم إلا أنا»؛ لأن المستثنى فاعل لهما معنى، ولقوة هذا المذهب اعتمده المصنف، فبنى هذا التعريفَ عليه ولم يبالِ بمذهب الكسائي لضعفه.

وإنما لم يجوز الجمهور حذفَه عند وجود القرينة؛ لأن الفعل عرضٌ قائم بالفاعل، فلو حُذف لزم قيامُ العرضِ بنفسه، قاله بعضهم.

وتحقيقُه: أنه لَمَّا كان الحدث عرضاً قائماً بفاعله، فلا يمكن بقاؤه بدونه، ناسبه الحكمُ بامتناع حذف الفاعل اللفظي وإبقاء فعله إجراءً للدال مُجرى المدلول. لا يقال: هو من حيث إنه فاعل لا يبقى أيضاً بدون الحدث فيمتنع حذف الفعل اللفظي؛ لأنا نقول: هو ممكن الانفكاك في الجملة بخلافِ الفعل. وقال ابن مالك: لأنه ـ أي: الفاعل ـ بمنزلة العجز للمركب في الامتزاج بمتلوِّه، ولزومِ تأخره، وكالصلة في عدم تأثره بعامل متلوِّه، فلا يحذف كمشبهه، ولأنه قد يَستتر فيَلتبس المحذوف بالمستتِر، بخلاف المبتدأ ونحوه. انتهى على ما فيه، فتأمل!

---

(١) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، من نحاة الكوفة، المتوفى سنة (٢٠٩هـ).

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السهيلي، صاحب «الروض الأُنُف»، المتوفى سنة (٥٨١هـ).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء اللخمي القرطبي، المتوفى سنة (٥٩٢هـ).

(مَا كَانَ) خبر المبتدأ، أي: المبني للمفعول من الماضي الفعلُ الذي كان (**أَوَّلُهُ مَضْمُوماً؛ كَـ«فُعِلَ»، وَ«فُعْلِلَ»، وَ«أُفْعِلَ»، وَ«فُعِّلَ»، وَ«فُوعِلَ»**) بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها (**وَ«تُفُعِّلَ»**) بضم التاء والفاء أيضاً؛ لأنك لو قلتَ: «تُفَعِّل» بضمِّ التاء فقط لالتبس بمضارع «فَعَّل».

وكذلك قالوا في «تَفَاعَل»: «تُفُوعل» بضم التاء والفاء؛ إذ لو اقتصرُوا على ضمِّ التاء لالتبس بمضارع «فَاعَلَ»، وقُلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها.

(**أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُوماً، نَحْوُ: «افْتُعِلَ»**) بضمِّ ....

(ما كان: خبرُ المبتدأ) أي: قول المصنف: «ما كان» هو خبر المبتدأ الذي هو قوله: «المبني للمفعول منه»، وفي «كان» ما تقدم من أنها إمَّا زائدة، أو أنها لا دلالة لها على الزمان، وكذا يقال في الأفعال الواقعة في التعاريف، (**أي: المبني للمفعول من الماضي**) هو (**الفعلُ الذي كان أولُّه مضموماً، كـ«فُعِل»**) نحو: «ضُرب»، (**و«فُعْلِلَ»**) نحو: «بُعْثِر»، (**و«أُفعِل»**) نحو: «أُكْرِم»، (**و«فُعِّل»**) نحو: «فُرِّح»، (**و«فُوعِلَ»**) نحو: «قُوتِل»، (**بِقلب الألف**) التي في فاعل (**واواً لانضمامِ ما قبلها، و«تُفُعِّلَ»**) نحو: «تُقُبِّل» (**بضم التاء والفاء أيضاً؛ لأنك لو قلتَ: «تُفَعِّل» بضم التاء فقط**) أي: بدون ضم الفاء، (**لالتبس بمضارعِ «فَعَّلَ»**) أي: في حالة الوقف، أو في حالة دخول الناصب على مضارع «فَعَّل»، أو في حالة الغفلة عن الآخِر، على أن مثل هذا التغاير مما لا يَعتدُّون به لرفع اللبس؛ لاحتمال الذهول عنه؛ لرجحان البناء للفاعل، ومِن ثم امتنع جمعُ ضمير الفاعل والمفعولِ لشخصٍ واحدٍ في غير أفعالِ القلوب نحو: «أنا ضربتُنِي» و«أنتَ ضربتك»، وأما فيها فيجوز نحو: «ظننتُني عالماً»؛ لأن وقوع الفعل فيها على النفس غيرُ نادر. كذا ذكره الغزي.

(**وكذلك**) أي: ومثلُ قولهم في «تفعَّل»: «تُفُعِّل»، (**قالوا في «تَفَاعَل»: «تُفُوعل» بضم التاء والفاء؛ إذ لو اقتصرُوا على ضم التاء لالتبس بمضارع فاعَل**) أي: في الأحوال المذكورة، (**وقُلبت الألف**) أي: ألفُ «تفاعل» (**واواً لانضمام ما قبلها**) أي: ما قبل الألف وهو التاء.

(**أو كان**) عطف على قوله: «ما كان» (**أوَّلُ مُتحرِّكٍ منه مضمُوماً، نحو: «افتُعِلَ» بضم**)

التاء؛ لأنه أول متحرك منه، كما ذُكر في المبني للفاعل (وَ«اسْتُفْعِلَ») وكذا قياس كل ماضٍ أوله همزةُ وصلٍ.

ولم يذكر «انْفَعَلَ»، و«افْعَلَّ»، و«افْعَوَّلَ» ، و«افْعَوْعَلَ»، و«افْعَنْلَلَ»، ونحو ذلك؛ لأنها من اللوازم، وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد.

[همزة الوصل:]

(وَهَمْزَةُ الوَصْلِ) فيما كان أول متحرك منه مضموماً (تَتْبَعُ هَذَا المَضْمُومَ) الذي هو ....

التاء) كـ«اشتُرِيَ»؛ (لأنه) أي: التاء (أولُ متحرِّكٍ منه) أي: من «افْتُعِلَ»، (كما ذُكر في المبني للفاعل) من أنه لا اعتدادَ بهمزة الوصل لسقوطها في الدّرج، (و) نحو: («اسْتُفْعِلَ»، وكذا قياس كل ماضٍ) مبني للمفعول (أوله همزةُ وصل)؛ فإن أول متحرك منه يكون مضموماً.

(ولم يذكر) المصنف («انْفَعَلَ») نحو: «انْقَطَع»، (و«افْعَلَّ») نحو: «احْمَرَّ»، (و«افْعَوَّلَ») نحو: «اجْلَوَّذَ»، (و«افْعَوْعَلَ») نحو: «اعْشَوْشَب»، (و«افْعَنْلَلَ») نحو: «اقْعَنْسَسَ»، (ونحو: ذلك) كـ«افعنلى» و«افعالَّ»؛ (لأنها) أي: المذكورات (من اللوازم) أي: من الأبواب المختصة باللزوم، (وبناءُ المفعول منها) أي: من اللوازم (لا يكاد يُوجد) أي: لا يقارب أن يوجدَ في كلامهم؛ لأن المبني للمفعول ما حذف فاعله وأسند إلى المفعول به، وهذه الأفعال لازمة لا يوجد لها مفعول به، فلا يمكن بناؤها للمفعول.

هذا حاصلُ كلامه، لكنه يقال عليه: إن المبني للمفعول: ما حُذف فاعله وأسند إلى المفعول؛ سواء كان مفعولاً به، أو فيه، أو مطلقاً، فكيف يقال: إن اللازم لا يوجد بناء المفعول منه؟ ويجاب بأن كاد المنفية ـ وإن أفادت عدمَ الوجود؛ لاستلزام نفي المقاربة، بناءً على أن نفيها نفيٌ ـ إلا أنها قد تُستعمل للدلالة على وقوع الفعل عسيراً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف:٥٢]، وذلك هو مراد الشارح، بدليل قوله بعد: «وفي نحو: افعل وافعول»، وقوله في المضارع: «ولم يذكر المصنف غير المتعدي؛ لأنه قلَّما يوجد منه». فتأمل!

(وهمْزةُ الوصلِ فيما كان أوَّلُ متحرّك منه مضمُوماً تَتْبعُ هذا المضمُومَ)؛ سواءٌ بقي الضم كما مثل، أم زال لعارضٍ نحو: «اختِير» كما سيأتي بيانه، (الذي هو) أي:

أول متحرك منه (فِي الضَّمِّ) يعني: تكون مضمومةً عند الابتداء؛ كقولك مبتدئاً: «اُسْتُخْرِجَ المَالُ» مثلاً، بضم الهمزة لمتابعة التاء.

(وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ) أي: آخر المبني للمفعول (يَكُونُ مَكْسُوراً أَبَداً، نَحْوُ: «نُصِرَ زَيْدٌ»، وَ«اسْتُخْرِجَ المَالُ») وفي نحوِ: «افْعُلَّ» و«افْعُولَّ» يقدّر الأصلُ: «افْعُلِلَ» و«افْعُوْلِلَ»، وفي نحو: «افْعُلِلَّ» كـ: «اقْشُعِرَّ» يقدّر الأصلُ:

المضموم (أول متحركٍ منه) من الفعل (في الضّمِّ) متعلق بـ«تَبْع»، (يَعني) المصنفُ بقوله: «تَتْبع» (تكون) أي: همزة الوصل (مضمومةً عند الابتداء)، فسّر بذلك لأنه عند الوصل لا توجد الهمزة حتى تضم، (كقولك مبتدئاً: «اُستُخرج المالُ» مثلاً). فإنْ قلتَ: ما وجه الإتيان بـ«مثلاً» مع الكاف؟ قلتُ: قال الدده جنكي: فائدة لفظة «مثلاً» في مثل ذلك تأكيدُ إرادة التمثيل؛ فإن الكاف في مثله قد يكون مقحماً كما في قولهم: الخفيف المطلق كالنار، وقيل: إشارة إلى كثرة الأمثلة. ومن هذا القبيل قول صاحب «التوضيح»: كالعين مثلاً، وهو أسلوب شائع، وقد تقدم التنبيه على مثلِه. (بضم الهمزة لمتابعة التاء) التي هي ثالثُ حروفه.

(وما قبل آخره، أي: آخِر المبني للمفعول) من الماضي، وإنما قال: «ما قبل آخره» ليعمَّ ما قبل آخره عين كما ذكر، وما قبل آخره لام كـ«دحرج»، (يكون مَكْسُوراً أبداً) أي: سواء كان متحركاً أوله، أو لا، (نحو: «نُصِر زيدٌ» و«استُخْرِجَ المالُ»). وإنما اختاروا صيغةَ «فُعِلَ» بضم الأول وكسر ما قبل الآخر للمبني للمفعول؛ لأنهم أرادوا أن يكون أبعدَ صيغ من الفعل، ليكون أبعد الفعل بحسب المعنى؛ لأن كل فعل يحتاج إلى فاعل، فلمَّا حُذف فاعله بعد من الفعل. كذا في بعض الهوامش.

ثم استشعر سؤالاً تقديره: أنتم قلتُم: ما قبل الآخر يكون مكسوراً، وهو ساكن فيما يأتي؟ فأجاب بقوله: (وفي نحوِ: «افعُلَّ» و«افْعُولَّ» يُقدَّر الأصل: «افْعُلِلَ») راجع للأول، (و«افْعُولِلَ») راجع للثاني، والمبني للمفعول من «افعل افعال» كـ«احمار» أن يضم أول متحرك منه، فتقلب ألفه واواً، فصار: «احْمُورِرَ» على وزن: «افْعُولِل»، ثم حذفت الواو استغناء عنها بالضمة، فصار: «احْمُرِرَ» على وزن: «افْعُلِلَ»، ثم أدغمت الراء في الراء فصار: «احْمُرَّ».

(وفي نحوِ: «افْعُللّ» كـ«اقشُعِرّ» يقدّر الأصل: ....

«افْعُلْلِلَ»، فنقلت كسرة اللام إلى ما قبلها، فليتأمل.

ولو قال: «ما كان أول مُتحرِّكٍ منه مضموماً» لكان كافياً، كما تقدم.

والسِّرُّ في ضَمِّ الأوَّل وكسرِ ما قبل الآخِرِ أنه ....

«**افْعُلْلِلَ**»، **فنُقلت كسرة اللام**) الثانية (**إلى ما قبلها**)، وأُدغمت الثانية في الثالثة، فصار: «**افْعُلِلَّ**»، (**فليتأمّل**) .

قال الطبلاويُّ: يجوز أن يكون الأمر بالتأمل لئلّا يغفلَ عن كونِ أصل الأفعال المذكورة ما ذكر، فتَرد على قوله: «مكسوراً أبداً»، ويجوز أن يكون إشارة إلى أن نقلَ الكسرة مختص بالأخير دون ما قبله، وأنَّ سبب ذلك إمكانُ نقلها فيه دون ما قبله، وأن الإدغام لا يتوقف على نقلها؛ لما سيأتي أن الواجب تسكين المدغَم؛ سواء كان هناك نقلٌ أو لا، وكأنه إذا أمكن النقل يكونُ أولى، وإن لم يتوقف عليه الأمر. فليُحرر.

ويجوز أن يكون إشارةً إلى معرفة أن المراد اللام الثانية لا الأولى، ومعرفة السبب في أنها المدغمة لا الأولى، ويجوز أن يكون الأمر بالتأمل خاصًّا للأخير؛ لأن ما قبل المدغَم فيه ساكن غير مدة قابل للنقل، بخلاف الأولين، فإن ما قبل المدغم فيهما غيرُ قابل للنقل. أما في «افعل» فلأن النقل يستلزم تحريك المتحرك؛ لكون ما قبل المدغم فيه متحركاً، وأمّا في «افعول» فلأن ما قبله مدّ، والنقل يستلزم زوال المد، وتحريك الواو بالكسر بعد الضمة، وكأنَّ أمره بالتأمل لملاحظةِ التفصيل. ثم قال: وفي هذا الأخير ما لا يَخفى. انتهى.

وقال الغزي: وهو أمرٌ بالنظر في وجه إمكان بناء المفعول من المذكورات التي أثبته لها بعد أن قال: إنه لا يَكاد يوجد فيها للزومها؛ تحذيراً عن رميِه بالتناقض والفساد. انتهى.

وقد تقدم لنا أنه قد يوجد منها قليلاً، وأنه مراد الشارح من قوله: «لا يكاد يوجد منها» بدليل لاحقِه، فلا تناقضَ ولا فساد، فتأمل!

(**ولو قال**) أي: ولو اقتصر المصنف على قوله: (**ما كان أول مُتحرِّكٍ منه مضموماً؛ لَكان كافياً**) أي: في المراد؛ لاندراج القسمَين فيه (**كما تقدم**).

(**والسِّرُّ في ضَمِّ الأوَّل وكسر ما قبل الآخر أنه**) أي: الشأن، أو المبني للمفعول

لا بُدَّ مِن تغيير لِيُفصَلَ من المبنيِّ للفاعل، والأصلُ: «فَعَلَ»، فَغَيَّرُوه إلى «فُعِلَ» بضمِّ الأوَّل وكسرِ الثاني دونَ سائر الأوزان لِيَبْعُدَ عن أوزان الاسم، ولو كُسِرَ الأوّلُ وضُمَّ الثَّاني لَحصل هذا الغرض، لكنَّ الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى مِنَ العكس؛ لأنه طلبُ خِفَّةٍ بعدَ الثقل، ثم حُمِلَ غيرُ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ عليه في ضمِّ الأوَّل وكسرِ ما قبل الآخِرِ.

وما يقال: إن ضَمَّ الأول عِوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيءٍ؛ ..

(لا بُدَّ) أي: لا غنًى (مِن تغيير) أي: لصيغة المبني للمفعول؛ (لِيُفصَل) أي: المبني للمفعول (من المبنيِّ للفاعل، والأصل: «فَعَلَ») أي: الثلاثي المجرد بدليلِ ما يأتي، (فغيَّرُوه) أي: «فعل» الذي هو الأصل (إلى «فُعِلَ» بضم الأول وكسر الثاني)، ولم يُكتفَ بمجرد ضم الأول وإلا لالتبس مجهولُ الماضي بمجهول المضارع في باب الإفعال في حال الوقف، أو الغفلة، أو دخول الناصب نحو: «أُكرِم» بضم الهمزة فقط، ولا بمجرد كسر ما قبل الآخر وإلا لالتبس بالمعلوم في نحو: «عَلِم»، فحينئذٍ لا بد من التمييز، (دُونَ سائر) أي: باقي (الأوزان) متعلق بقوله: «إلى فُعِل»، (لِيَبْعُدَ عن أوزان الاسم)؛ إذ لو ضُم أوله وفتح ما قبل آخره لأشبه وزن الاسم كـ«صُرَد».

(ولو كُسِرَ الأوَّل) من الفعل (وضُمَّ الثاني) منه (لَحَصَل هذا الغرضُ)، وهو البعد عن أوزان الاسم، (لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى مِن العكس) وهو الخروج من الكسرة إلى الضمة؛ (لأنه) أي: الخروج من الضمة إلى الكسرة (طلبُ خِفَّةٍ بعدَ الثقل)، بخلاف الخروج من الكسرة إلى الضمة، فإنه طلب ثقل بعد الخفة، وأيضاً لأن الأول بمنزلة الانحدار، والثاني بمنزلة الصعود، فلا شُبهةَ في أن الانحدار أسهلُ مِن الصعود.

(ثم حُمِلَ غيرُ الثلاثيِّ المجرَّد عليه) أي: على الثلاثي المجرد (في ضمِّ الأول وكسرِ ما قبل الآخر) أي: في خصوصِ هذا التغيير دون عِلته الخاصة به؛ إذ لو ضم الأول وفُتح ما قبل الآخِر في نحو: «دحرج»، أو ضم أول المتحرك وفُتح ما قبل الآخر في نحو: «استخرج»، لحصل الفرق مع البعد عن أوزان الاسم، لكنه حُمل عليه في ذلك.

(وما يُقال) أي: في توجيه التغيير المذكور: (إن ضمَّ الأول عِوضٌ عن المرفوع المحذوف) أي: بأن دلَّ الضم عليه والمفعول المرفوع عوضٌ عنه، (فليس بشيءٍ) أي:

لأن المفعول المرفوع عِوَضٌ عنه، وهو كافٍ.

وجاء: «فُزْدَ لَهُ» بسكون الزاي، والأصل: «فُصِدَ لَهُ»؛ أُسكن الصَّاد وأبدل زاياً.

وحكى قُطْرُبٌ: «ضِرْبَ»، بنقل كسرة الراء إلى الضَّاد، وجاء: «عُصْرَ»، بسكون ما قبل الآخر.

وقُرِئ: «رِدَّتْ إلينا» [يوسف: ٦٥] بكسر الراء، ....

بشيء يُعتدُّ به، وفيه مبالغة عظيمة؛ لأنه إذا نُفي إطلاق اسم الشيء عليه فقد بولغ في ترك الاعتداد به إلى حدٍّ ليس بعده حدّ؛ (لأن المفعول المرفوع عوضٌ عنه) أي: عن المحذوف، (وهو) أي: المفعول (كافٍ) أي: عنه في العِوضية.

ثم أورد أمثلةً عن العرب مخالفة لما ذكر فقال: (وجاء «فُزْدَ له» بسكون الزاي، والأصل: «فُصِدَ لَهُ»، أُسكن الصَّاد وأبدل زاياً) قال الطبلاوي: لأن الصاد مهموسة والدال والزاي مجهورتان، فقلبت الصاد زاياً لتجانس الدال والزاي في الجهر. وقال الغزي: وهو إشارة إلى قولهم في المثل: «لم يُحرم مَن فُزد له» أي: مَن فُصد له البعير. وبعضهم يقول: «مَن قُزد له» بالقاف، أي: مَن أُعطي قصداً، أي: قليلاً. قال الجوهري: وكلامُ العرب بالفاء. ثم هذا الإسكان شاذ، وأما الإبدال فمطرد في كل صاد سَكنتْ قبل دال. قال سيبويه: سمعنا العرب الفُصحاء يجعلونها زاياً خالصة. انتهى.

(وحكى قُطْرُب) هو لقب محمد بن المُسْتَنِير من نحاة البصرة: («ضِرْبَ» بنقلِ كسرة الراء إلى الضاد)، ونقل عن أبي حيَّان: أن الذين قالوا في «ضُرِب»: «ضِرْب» هم الذين يقولون في «قِيْلَ» و«بِيْع»: [«قول» و«بوع»]، لم ينقلوا لا في المعتل ولا في الصحيح، بل سكنوا فيهما.

(وجاء «عُصْرَ» بسكون ما قبل الآخِر) أشار به إلى قول أبي النجم: [الرجز]

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ

يريد: «عُصِر» فخفف، وهذا وباب «فُزْدَ» واحد، وإنما فصله عنه لسلامته من الإبدال.

(وقُرِئ: «رِدَّتْ إِلَيْنَا» بكسر الراء)، وهي قراءة عَلْقمة، وبه قرأ: «وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا»

وكل ذلك مما لا يُعتَدُّ به نقضاً.

وجاء نحو: «جُنَّ»، و«سُلَّ»، و«زُكِمَ»، و«حُمَّ»، و«فُئِدَ»، و«وُعِكَ»، مبنيةً للمفعول أبداً؛ للعلم بفاعلها ـ في غالب العادة ـ ....

[الأنعام: ٢٨]، ومذهب الجمهور تعيّنُ الضم في مثل ذلك، وأجاز الكسرَ بعض الكوفيين. قال ابن عقيل تبعاً لشيخه: وهو الصحيح، وهو لغة بني ضَبَّة وبعض بني تميم ومَن جاورهم، يقولون: «رِدَّ الرجل»، و«قِدَّ قميصُه»، (وكلُّ ذلك) أي: المذكور (ممَّا لا يُعتدُّ به نقضاً) منصوب على التمييز، ويَنبغي أن يكون وجهُ عدم الاعتداد به نقضاً كونَه خلاف الاستعمال الكثير، وفرعاً عنه، لا أن المراد بعدم الاعتداد في نحو: «رِدَّت» لعدم الجواز؛ لِما تقدم عن ابن عقيل تبعاً لشيخه من أن جواز الكسر في مثله هو الصحيح، فتأمل!

(وجاء نحوُ: «جُنَّ») ونقل عن «الصحاح»: «جُنَّ الرجل جنوناً» و«أجنَّه الله»، و«هو مَجنون»، (و«سُلَّ») هو بسين مهملة من: السّل، بالكسر والضم كما في «القاموس»، و«أسَلَّه الله»، و«هو مَسلول»، وأما «شل» بمعجمة فيُستعمل مبنيًّا للفاعل من باب «عَلِمَ»، قاله الغزي، (و«زُكِمَ» و«حُمَّ») يقال: «زُكم الرجل»: إذا أخذه الزكامُ، و«حُمَّ الرجلُ فهو محموم»: إذا أخذته الحمَّى، (و«فُئِدَ») إمَّا بنون بعد الفاء من: الفند، وهو الفساد، أو بهمزةٍ: إذا أصابه مرض في فؤاده، والظاهر الثاني[1]، كذا قاله الغزي، (و«وُعِكَ») يقال: «وُعك الرجل فهو مَوعوك»، والوعك: مغثُ الحمى. ذكره الدده جنكي.

وقال الغزي: وجاء أيضاً: «هُزِلَ»، و«فُلِج» بفاء ثم جيم، و«غُبِن»، و«عُمِقت المرأة»، و«غُمَّ الهلال»، و«لُقِي» من اللقوة، و«عُنِي بالحاجة»، و«أُولع بها»، و«وُضِع في البيع»: إذا خسر، و«زُهِي»: إذا تكبّر، و«ثُلِجَ فؤادُه»: إذا كان بليداً، و«انْتُقِع لونُه»، و«أُغْمِي على المريض»، و«بُهِت الرجل»، و«رُهِصَت الدابة» بمهملتَين: إذا أصابها داءٌ في قوائمها، حكاه في «الفصيح» في باب «فُعِلَ». قيل: معناه أن الفِعل من هذا الباب لا يُنطق به إلا على لفظِ ما لم يُسمَّ فاعله، لكن في بعض المذكورات على هذا نظر، (مَبنيةً) أي: حالةَ كونها كلّها مبنية (للمفعول أبداً؛ لِلعلم بفاعلها في غالبِ العادة)، والظاهرُ أنه متعلّق

---

(١) المثال مشهور في كتب التصريف، وهو «فند» قولاً واحداً، فلا حاجة للتردد فيه.

أنه هو الله تعالى.

○ ○ ○

بقوله: «للعلم»، (أنه) أي: أن فاعلَها (هو الله تعالى).

○ ○ ○

الفعل المضارع

وعقَّب الماضيَ بالمضارع؛ لأن الأمر متفرِّع عليه، وكذا اسم الفاعل والمفعول؛ لاشتقاقهما منه فقال:

(وَأَمَّا الفِعْلُ المُضَارِعُ: فَهُوَ مَا) أي: الفعل الذي **(يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ)** أي: الزوائد الأربع: **(الهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَاليَاءُ، يَجْمَعُهَا)** أي: تلك الزَّوائدَ الأربع قولك: **(أَنَيْتَ، أَوْ: أَتَيْنَ، أَوْ: نَأْتِي)**. وإنما زادُوها فرقاً بينه وبين الماضي، وخصُّوا الزيادة به؛ لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي، والأصلُ عدم الزِّيادة، ....

(وعقَّب) أي: المصنفُ **(الماضيَ بالمضارع)** أي: ذكَره عقب الماضي **(لأن الأمر متفرِّع عليه)** أي: على المضارع، **(وكذا اسم الفاعل والمفعول؛ لاشتقاقِهما منه)** أي: من المضارع؛ سواء كانا من الثلاثي أو الرباعي؛ المجردين أو المزيد فيهما. قال الطبلاوي: والقولُ باشتقاقهما من المضارع أولى من القول باشتقاقهما من المصدر؛ لأن المصدر مادة الفعل، والفعل مادّة اسم الفاعل واسم المفعول، فالمصدر مادة بعيدة، والفعلُ مادة قريبة، **(فقال)** عطف على «عقَّب»:

(وأمَّا الفعلُ المضارع) أي: المشابه، **(فهو ما، أي: الفعل الذي يَكُون في أَوَّله)** أي: مع أولِه **(إحدى الزَّوائدِ)** جمع: زائدة، لا جمع: زائد، بدليل قوله: **(الأَرْبَعِ، وَهِيَ: الهمزةُ، والنُّون، والتَّاءُ، واليَاءُ، يَجمَعُها، أي)**: يجمع **(تلك الزَّوائدَ الأربع قولُك: «أَنيت»، أو «أَتَيْن»، أو «نَأْتي»)** وإنما قدم الهمزة والنون؛ لأنهما للمتكلم السابق على المخاطَب؛ لأنه لا يكون مخاطباً إلا بعد المتكلم، وقدّم تاء المتكلم الواحد؛ لأن الواحد سابقٌ على الجماعة، وقدم التاء على الياء لأن الخطاب يُشارك التكلم والحضور، ورتب الصيغ على هذا الوجه لأن «أنيت» بمعنى أدركت، ففيه تفاؤلٌ بإدراك المطلوب، فناسب أن يُقدَّم على غيره، وقدم «أتين» على «نأتي»؛ لأن الماضيَ مُقدم على المضارع.

(وإنّما زادُوها) أي: الزوائدَ الأربع **(فرقاً بينه)** أي: المضارعِ **(وبين الماضي، وخصُّوا الزيادةَ به)** أي: بالمضارع **(لأنه مؤخَّر بالزمان عن الماضي)** أي: باعتبار الذات، لا باعتبار الاتصاف، وإلا فالأمرُ بالعكس على ما تقدَّم بيانُه، **(والأصلُ عدم الزِّيادة)**؛

فأَخَذَه المُقَدَّمُ.

ولقائلٍ أن يقول: هذا التعريف شاملٌ لنحو: «أَكرم»، و«تَكَسَّرَ»، و«تَبَاعَدَ»؛ فإن أوّله إحدى الزَّوائد الأربع، وليس بمضارعٍ.

ويمكن الجواب عنه: بأنا لا نُسلِّم أن أوّله إحدى الزوائد الأربع؛ لأنا نعني بها الهمزةَ التي تكون للمتكلِّم وحدَه، والنون التي تكون له مع غيره، وكذا التاء والياء، كما أشار إليه بقوله:

[بيان الهمزة والنون والتاء والياء:]

ـ (**فَالهَمْزَةُ: لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ**) نحو: «أَنصرُ أَنَا».

ـ (**وَالنُّونُ: لَهُ**) أي: للمتكلِّم (**إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ**) ....

لأن العدم أصلٌ؛ لتقدمِه على الوجود، (فأَخَذَه) أي: الأصلَ الذي هو عدم الزيادة (المقدَّمُ) وهو الماضي.

(ولقائلٍ أن يقول) معترضاً على التعريف المذكور: (هذا التعريفُ) غير مانعٍ؛ لأنه (شاملٌ لنحو: «أَكْرم» و«تَكَسَّر» و«تَبَاعَد»؛ فإن أوَّله) أي: أول نحو: «أكرم» وما بعده (إحدى الزَّوائد الأربع) وهي الهمزة في «أكرم»، والتاء في «تكسر» و«تباعد»، (و) الحال أنه (ليس بمضارعٍ)، بل هو ماضٍ.

(ويُمكن الجواب عنه) أي: عن القول المذكور (بأنا لا نُسلِّم) قولَ المعترض من (أنَّ أوَّله) أي: النحو المذكور (إحدى الزوائد الأربع؛ لأنا) لا نعني بالزوائد مطلَقَ الزوائد الأربع، بل (نعني) أي: نريد (بها الهمزةَ التي تكون للمتكلِّم وحدَه، والنون التي تكون له) أي: للمتكلم وحده (مع) مشاركةِ (غيره) له في مدلولِ الفعل المبدوء بالنون، (وكذا التاءُ والياءُ) نعني بهما شيئاً مخصوصاً، وهي التاء التي للمخاطَب، فلا يَرِدُ تاء «تعلم»، والياء التي للغائب، فلا يَرد ياء «يَرنأتُ»، (كما) أي: عناً مثل العنا الذي (أشار) أي: المصنف (إليه) أي: إلى الجواب بالعنا المذكور (بقوله):

(فالهمزةُ) موضوعة (للمُتَكَلِّم وحدَهُ) أي: لتكلم المتكلم، وهكذا يقال في نظائره: فلا يَرد صِدقُ أحرفِ المضارعة على الضمير، (نحو: «أَنصرُ أَنَا»، والنون) موضوعة (له، أي: للمتكلم إذا كان معه غيرُه) هذا ظاهر في أن المراد أنه موضوع لمجموع المتكلم

نحو: «نَحنُ نَنْصُرُ»، وتستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٣].

ـ (وَالتَّاءُ: لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَداً) نحو: «أَنْتَ تَنْصُرُ» (وَمُثَنَّى) نحو: «أَنْتُمَا تَنْصُرَانِ» (وَمَجْمُوعاً) نحو: «أَنْتُم تَنْصُرُونَ» (مُذَكَّراً كَانَ) المخاطب كما في هذه الأمثلة الثلاثة (أَوْ مُؤَنَّثاً) نحو: «تَنْصُرِينَ، تَنْصُرانِ، تَنْصُرْنَ» (وَلِلْغَائِبَةِ المُفْرَدَةِ) نحو: «هي تَنْصُرُ» (وَلِمُثَنَّاهَا) نحو: «هُمَا تَنْصُرَانِ».

ـ (وَاليَاءُ: لِلْغَائِبِ المُذَكَّرِ، مُفْرَداً) نحو: «هو يَنْصُرُ» (وَمُثَنَّى) نحو: «هُما يَنْصُرَانِ» (وَمَجْمُوعاً) نحو: «هُمْ يَنْصُرُونَ» (وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثِ الغَائِبِ) نحو: «هُنَّ يَنْصُرْنَ».

والغير، وصادق بكون الموضوع له المتكلم وحده ومصاحبة غيره له، (نحوُ: «نَحْنُ نَنْصُر»، وتُستعمل) أي: النون (في المتكلم وحده في موضع التفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾) والمراد تفخيم المتكلم نفسَه لشيوعه في عبارة النُّحاة في هذا المقام، وبقرينةِ المثال.

وتوجيهُه: أن العظيم يتكلَّم عن نفسه وعن غيره غالباً؛ لأن أتباعه يُشاركونه في غالب أموره، وذلك الاستعمال مجاز في الجمع؛ لِعدهم المعظم كالجماعة، ولم يجئ مثله في الغائب والمخاطَب المعظَّمَين في كلام المتقدمين، وإنما هو استعمال المولَّدين، وقد تُستعمل النون للدلالة على أن الفعل لِفخامته مما يَقصر الواحد عن القيام به، قاله كثير من المحقِّقين، ومنه قولُ العبد: «إياك نعبدُ، ونحمدك اللهم»، وما أشبه ذلك؛ لأن المقام مقام التذلل والخضوع. انتهى من الطبلاوي.

(والتَّاءُ) موضوعة (للمُخَاطَبِ؛ مفرداً نحو: «أَنْتَ تَنْصُر»)، وإنما أتى بـ«أنت» دفعاً للالتباس بفعل الغائبة، وزاد الضمير في أمثلة الغائب إيضاحاً للمُراد، (ومُثَنَّى، نحو: «أَنْتُمَا تَنْصُرَانِ»، ومجمُوعاً، نحو: «أَنْتُم تَنْصُرُونَ»؛ مُذَكَّراً كان المخاطَب كما في هذه الأمثلة الثلاثة) كما مثل، (أو مُؤَنَّثاً، نحو): «أنتِ (تَنْصُرِينَ)»، و«أنتما (تَنْصُرانِ»)، و«أَنْتنّ (تَنْصُرنَ»، و) تُستعمل التاء (للغائبة المفرَدة، نحو: «هِي تَنْصُرُ»، ولمُثنَّاها) أي: الغائبة، (نحو:) «الهِنْدَان (هُمَا تَنْصُرَانِ»).

(والياء) موضوعة (للغائبِ المُذَكَّر؛ مُفْرداً، نحو: «هو يَنْصُر»، ومُثنَّى، نحو: «هُمَا يَنْصُرانِ»، ومجمُوعاً، نحو: «هُم يَنْصُرونَ»، ولجمعِ المُؤنَّث الغَائِب، نحو: «هُنَّ يَنْصُرْنَ»).

واعتُرض بأنه يستعمل في الله تعالى، وليس بغائبٍ، ولا مذكّرٍ، ولا مؤنّثٍ؛ تَعَالى عن ذلك، فالأَوْلى أن يقال: والياء لما عدا ما ذكرنا.

وأجيب: بأن المراد اللفظُ لا الذاتُ.

فإذا قلتَ: الله تعالى يحكم، فالله لفظه مذكر غائب؛ لأنه ليس بمتكلّمٍ، ولا بمخاطبٍ، وهو المراد بالغائب.

فإن قلتَ: لِمَ زادُوا هذه الحروف [دون غيرها]، ولِمَ اختصُّوا كلًّا منها بما اختصُّوا؟

وقال بعضهم: وإنما اختصت الهمزة بالمتكلم المفرد ليوافق همزةَ «أنا»، واختصت التاء بالمخاطَب ليوافق تاء «أنت»، وخُصت النون بالمتكلم إذا كان معه غيره ليوافقَ نون «نحن»، وخُصت الياء بالغائب ليوافق ياء «هي»، وحُمل جمع المذكر الغائب على جمع الغائبة في اختصاصه بالياء أيضاً؛ لأن الغائبَ والغائبة مشتركان في كونهما غائبَين.

(واعتُرض) أي: على قوله: «والياء للغائب المذكر» (بأنه) أي: بأن الياء (يُستعمل في الله) سبحانه و(تعالى، وليس) أي: هو (بغائبٍ ولا مذكرٍ ولا مؤنّثٍ)؛ لأن الغائب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتاً وعلماً، أو الغيبة تستلزم الاختصاص بحيِّزٍ دون آخر، فتستحيل على مَن هو في كل مكانٍ، ولأن الذكورة والأنوثة من صفاتِ الأجسام، والله (تَعَالى) منزَّه (عن ذلك) كله؛ مِن الغيبة والتذكير والتأنيث سبحانه وتعالى، (فالأولى) الإتيانُ بعبارة لا يَرد عليها الاعتراض المذكور، وهي (أن يقال: والياء لما عدا ما ذكَرنا) من المتكلم والمخاطَب مطلقاً والغائبة والغائبين.

(وأُجيب) أي: عن الاعتراض المذكور، (بأنَّ المراد) بالغائب في قوله: «والياء للغائب» (اللفظُ لا) مُسمَّى مفهوم لفظ الغائب الذي هو (الذاتُ).

(فإذا قلتَ: الله تعالى يحكم، فالله لفظُه) لفظ (مذكر) لا مؤنّث؛ لعدم علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً، ولفظ (غائب؛ لأنه ليس بمتكلّمٍ ولا بمخاطَبٍ، وهو) أي: ما ليس بمتكلمٍ ولا مخاطبٍ (المرادُ بالغائب).

(فإنْ قلتَ): ما جواب قولنا: (لِمَ زادُوا) أي: اللغويون (هذه الحروفَ) أي: حروف «أنيت»، ([دون غيرها]، ولم اختصُّوا كلًّا) أي: كلَّ واحد (منها بما) أي: بالمعنى الذي (اختصُّوا) كلًّا منها به؟ فعائد «ما» محذوف؛ لأنه مجرور بما جرت به «ما».

قلتُ: لأن الزيادة مُستلزمة للثقل، وهم احتاجوا إلى حروف تُزاد لنصب العلامات، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروفَ المدِّ واللّين؛ لكثرة دورها في كلامهم؛ إما بنفسها، أو بأبعاضها ـ أعني: الحركاتِ الثلاثَ ـ فزادُوها، وقلبُوا الألفَ همزة لرفضهم الابتداءَ بالسَّاكن، ومخرج الهمزة قريب من مخرجها.

(قلتُ): جوابُه: إنما زادوا الحروف المذكورة **(لأنَّ الزيادة مُستلزمة للثقل، وهم)** أي: اللغويُّون **(احتاجُوا إلى حروف تُزاد)** في المضارع **(لنصبِ)** أي: لتعيين **(العلاماتِ)** الدالة على المتكلم وحده . . . إلى آخِرِ ما تقدم؛ لأجل الفرق بين المضارع والماضي، فالزيادة المعلَّلة بنصب العلامات مُعلَّلَة بالفرق المذكور، فلا يَرد أن جعلها لنصب العلامات يُنافي قوله السابق: «إنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي»، فتأمل! يعني: فتتبعوا الحروفَ، **(فوجدُوا أَولى الحروف)** فهو معطوف على ما قدَّرناه **(بذلك)** أي: بالزيادة لنصبِ العلامات، **(حروفَ المدِّ واللِّين)**، وإنما كانت أولى به **(لكثرة دَورها)** أي: وقوعها **(في كلامهم؛ إمَّا بنفسها)** أي: الحروف المذكورة، **(أو)** لمنع الخلو لا الجمع **(بِأبعاضها، أعني)** أي: أُريد بالأبعاض **(الحركاتِ الثلاثَ)**، وإنما كانت أبعاضاً لها؛ لأن الواو ضمة ومدة، ومدة الضمة ضمة، فالواو إذاً حاصلة من ضمتين، والألف فتحة ومدة، ومدة الفتحة فتحة، فتكون الألف حاصلةً من فتحتَين، والياء كسرة ومدة، ومدة الكسرة كسرة، فحصولها من كسرتين.

(فزادُوها) أي: حروفَ المدِّ واللّين، **(وقلبُوا الألفَ همزة لرفضهم)** أي: لتركهم **(الابتداءَ بالساكن)** قال الطبلاوي: وإنما ساق قلبَ الألف في جواب السؤال الأول، وقلبَ الواو في جواب السؤال الثاني كما سيأتي؛ لأن قلب الألف يُحتاج إليه في أصل الزيادة مع قطع النظر عن تخصيص كل حرف بمعنى؛ لأنه لا يمكن النطق به، بخلاف قلبِ الواو، تأمل! **(ومخرج الهمزة قريبٌ من مخرجها)** أي: مخرجِ الألف، وهذه الجملة جملة حالية واقعة موقعَ التعليل، وذلك لأن قوله: «قلبوا الألف همزة» متضمن لحكمَين: قلبِ الألف، وقلبِها همزةً، فعلَّل الأول بقوله: «لرفضهم»، وعلَّل الثانيَ بهذه الجملة؛ ثم شرع في جواب السؤال الثاني فقال:

وأَعطَوها للمتكلم؛ لأنه مقدم، والهمزة أيضاً مخرجها مقدَّم على مخرج غيرها؛ لكونها من أقصى الحَلْق.

ثم قلبُوا الواو تاءً؛ لأنه تؤدي زيادتها إلى الثقل، لا سيما في مثل: «وَوَوْجَل» بالعطف، وقلبُها تاءً كثيرٌ في الكلام، نحو: «تُرَاثٌ» و«تُجَاه»، والأصل: وُراث ووُجاه، فقلبوها ههُنا أيضاً تاء، وأعطَوها للمخاطب؛ لأنه مؤخر عنهما، بمعنى: أن الكلام إنما ينتهي إليه.

(وأعطَوها) أي: الهمزةَ (للمتكلم؛ لأنه) أي: المتكلم (مقدم) أي: على غيره من المخاطَب والغائب؛ لأن المتكلم مفيد، والمخاطب مستفيد، والغائب دائر بينهما، والمفيد مقدَّم على المستفيد وعلى الدائر بينهما، (والهمزة أيضاً) أي: كما أن مخرجها قريب من مخرج الألف، (مخرجُها مقدم على مخرج غيرها) من بقية حروف المد واللين، وهي الواو والياء، (لكونها) أي: لكون مخرجها (من أقصى) أي: آخِرَ (الحلق)، فاعتبار التقدم باعتبار الابتداء من داخل، وإنما كان كذلك؛ لأن النَّفَس الذي تتحقق فيه الحروف يأتي من داخل إلى خارج لا بالعكس، كذا قاله الطبلاوي.

(ثم قلبُوا) أي: اللغويُّون (الواوَ تاءً؛ لأنه) أي: الواو (تؤدِّي زيادتها إلى الثقل، لا سيَّما) بمعنى خصوصاً؛ لجرِّ ما بعدها بـ«في» أي: خصوصاً (في مثلِ: «وَوَوْجَل» بالعطف) فأصلُ الكلمة: «وَوْجَلُ»، والواو الأولى عاطفة على شيء قبلها، (وقلبُها) أي: الواو (تاءً كثيرٌ في الكلام) أي: كلام العربِ، وذلك (نحو: «تُراث») من: الوراثة، (و«تُجَاه») من: المواجهة، (والأصلُ) أي: قبل القلب: («وُراث» و«وُجاه»، فقلبُوها) أي: الواو (ههُنا) أي: في حروف «أنيت» (أيضاً) أي: كما قلبوها في «تراث» و«تجاه» (تاءً، وأعطَوها) أي: التاء (للمخاطَب؛ لأنه مؤخر عنهما) أي: المتكلم والغائب، (بمعنى: أنَّ الكلام إنما يَنتهي إليه) أي: إلى المخاطب.

وحاصلُ المراد بهذا أن الكلام يصدر من المتكلم متعلقاً بشأنِ الغائب، ثم يصل إلى المخاطب، فالغائب من حيث تعلَّق به الكلام كان مقدماً على المخاطَب، فهو مقدم بهذا المعنى، فلا يضرُّ أنه قد لا يتعلَّق به الكلام فلا يقدم؛ لعدم وجوده، ولا يضر أيضاً أنه قد يتقدم المخاطَب على الغائب وإن تعلَّق به الكلام في نحو: «يا زيد فعل فلان كذا»، فإن

والواو منتهى مخرج الهمزة والياء؛ لكونها شفوية، وأتبعوه الغائبة والغائبتَين؛ لئلَّا يَلْتَبِسا بالغائب والغائبَين حينئذٍ وإنِ التبسا بالمخاطَب والمخاطبَين، لكن هذا أسهل.

ويُوجد الفرقُ بينهما بالواو والنون في نحو: «يَضْرِبُونَ»، و«يَضْرِبنَ».

ولم يُجعل الجمع بالتاء، كما في الواحدة، ....

الخطاب في النداء توطئةٌ لبيان حاله، مع إرادة بيانِ حال الغائب أيضاً، كـ«يا زيد أنت كذا وفلان كذا»؛ لأنه يكفي أن الكلام المتعلق بالغائب يَنتهي إلى المخاطَب، فقد تأخر باعتباره، ولا يؤثر أن معه كلاماً آخَر متعلِّقاً بنفسه. قاله الطبلاوي.

(والواو) أي: مخرجُها (منتهى مخرج الهمزة والياء) يعني: إذا ذهبنا من مخرجها إلى نهاية المخارج يكون مخرجُ الواو منتهى مخرج الهمزة والياء الباقيَين من حروف المد واللين، فبهذا الاعتبار هي مؤخرة عنهما، فأُعطيها المؤخر وهو المخاطب كما ذكر، فلم يَبق إلا الياء، فتعيَّن للغائب؛ (لِكونها) أي: الواو (شفوية)، والشفتان آخر المخارج، (وأَتبعوه) أي: المخاطَب (الغائبة والغائبتَين) أي: صيَّروا الغائبة والغائبتين تابعتين للمخاطب، فالمتصل بالفعل مفعولٌ ثانٍ وإن قُدِّم على المفعول الأول، تأمل! (لئلَّا يَلْتَبِسا) أي: الصِّيغتان (بِالغائب والغائبين)، ولأن التاء تكون مع الماضي للمخاطَب وللغائبة وللغائبتَين (حينئذٍ) أي: حين إذ أتبعُوا، (وإن التبسا) أي: كلٌّ منهما أو فِعلهما (بالمخاطَب والمخاطبين، لكن هذا) أي: الالتباس بالمخاطب والمخاطبين (أسهلُ) أي: من الالتباس بالغائب والغائبين؛ لوجود قرينةِ الخطاب، فإنه إذا كان الفاعل مشاهَداً أو بمنزلة المشاهد، تبيَّن أن تاء الصيغتين للخطاب، وإلا فهما للغَيبة.

ثم هنا سؤال نشأ من فرقِهم بين المذكر والمؤنث في المفرد والمثنى، وعدمِ الفرق بينهما في الجمع تقديره: لِمَ لَم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء الفوقية فرقاً بينه وبين الجمع المذكر الغائب كما في المفردة والمثناة؟ فأجابه الشارح بقوله: (ويُوجد الفرقُ بينهما) أي: بين الجمع الغائب المذكر والمؤنث (بالواو) أي: في الغائبِين، (والنون) أي: في الغائبات (في نحو: «يَضْرِبُونَ») للغائبِين (و«يَضْرِبْنَ») للغائبات، وبهما أيضاً يفرق بين المخاطبين والمخاطبات.

(ولم يُجعل الجمع) أي: جمعُ المؤنث الغائب (بالتاء) الفوقية (كما في الواحدة)

بل بالياء كما هو مناسب للغائب؛ لكون مخرج الياء متوسطاً بين مخرجي الهمزة والواو، وكونِ ذِكر الغائب دائراً بين المتكلِّم والمخاطب.

ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده، ومع غيره، أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً، فزادوا النون؛ لمشابهتها حروف المدِّ واللّين من جهة الخفاء والغُنَّة.

[بيان في تسمية المضارع:]

فإن قلتَ: لِمَ سمِّي هذا القسم مضارعاً؟

قلتُ: لأن «المُضارعة» في اللُّغة: المشابهة، من ....

الغائبة، (بل) جُعِل (بالياء كما) أي: جعلاً مثلَ الجعل الذي (هو مناسبٌ للغائب) قال الطبلاوي: هذا في الحقيقة علَّة لقوله: «ولم يجعل الجمع بالتاء»، فكأنه قال: ولم يجعل جمع المؤنث الغائب بالتاء لمناسبة الياء للغائب، تأمل! (لِكون) متعلق بـ«مناسب» (مخرجِ الياء متوسطاً بين مخرجي الهمزة) التي للمتكلم، (والواوِ) التي للمخاطَب بعد قلبها تاء، (وكونِ) عطف على «كون» الأول (ذِكر الغائب دائراً بين المتكلم والمخاطب)، فكان اللائق أن يجعل له حرفٌ بين حرفي ما هو دائر بينهما، وأيضاً لو أُعطي جمع المؤنث الغائب التاء لالتبس بجمع المؤنث المخاطب، مع أنه لا فارقَ بينهما.

(ولمَّا كان في الماضي فرق بين المتكلم وحدَه) بالتاء المضمومة، (ومع غيره) بالنون المتلُوَّة بالألف اللينة، (أرادوا أن يُفرقوا بينهما في المضارع أيضاً) أي: كما فرَّقوا بينهما في الماضي، (فزادوا النونَ لِمشابهتها حروفَ المدِّ واللين) من عطفِ العام على الخاص، فلو اقتصر على الأول لكفى؛ لاستلزامِ وجوده وجودَ اللين من غير عكس. وسُميت حروفَ اللين: لأنها تخرج بِلِين من غير كُلفة وخُشونة على اللسان؛ لاتساع مخرجها، (مِن جهة الخفاء) وهو الهمسُ ضد الجهر، (والغُنَّةِ) وهو الامتداد في الخيشوم؛ فإن النون مَدة في الخيشوم، كما أن حروف العلة مدة في الحلق، فتكون زيادتها بمنزلة زيادةِ حرف اللين.

(فإنْ قلتَ: لِمَ سُمِّي هذا القِسم مضارعاً؟ قلتُ): إنما سمي بذلك (لأن المضارعة في اللغة: المشابهة) أي: المشابهة الناشئة مِن الضَّرْع لا مطلقاً، وهي مأخوذة (من

الضَّرْع، كأن كِلَا الشبيهين ارْتَضَعا من ضَرْعٍ واحدٍ، فهما أخوان رَضاعاً، وهو مُشابهته لاسم الفاعل في الحركات والسكنات، ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركاً، وتخصيصِهِ بالسين و«سوف» واللام، كما أن «رجلاً» يحتمل أن يكون «زيداً» أو «عمراً» أو غيرهما، فإذا عرَّفتَه باللام وقلت: «الرَّجُل» اختص بواحدٍ؛ ولهذه المشابهة التَّامة أُعرب من بين سائر الأفعال.

الضَّرع، كأن كِلا الشبيهَين) وهما المضارع واسم الفاعل (ارْتَضَعا مِن ضَرْعٍ واحدٍ)؛ لأن أصل المضارعة: تَقابل السَّخْلَتين على ضَرع الشاة عند الرضاع، (فهما) أي: الشبيهان (أَخَوان رَضاعاً، وهو) أي: هذا القسم، و«هو»: مبتدأ أول، (مُشابهته) مبتدأ ثانٍ، (لاسم الفاعل) متعلق بـ«مشابهته» (في الحركات والسكنات) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، وهذه مشابهة لفظيَّة، والمراد تقابل حركة بحركة؛ سواءٌ كانت مثلَها أو لا، كـ«يضرب وضارب»، و«ينصر وناصر»، وإنما سميت الزوائد الأربع حروفَ المضارعة؛ لأن مشابهة المضارع الاسم بِسببها.

(و) مُشابهته (لِمطلَق الاسم) أعمّ من أن يكون اسمَ فاعل أو غيره، (في وقوعه) أي: المضارع (مشتركاً) بين زماني الحال والاستقبال، (وتخصيصِه) بواحدٍ منهما (بالسين) المعهودة، وهي سين الاستقبال، (و«سوف») وإنما لم يعرفه لأنه لا يجيء إلا للاستقبال، فصار علماً لهذا الحرف، وينفرد «سوف» عن السين بدخول اللام عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥]، وبالفصل بالفعل الملغى كقوله: [الوافر]

وَمَـا أَدْرِي وَسَـوْفَ إِخَـالُ أَدْرِي أَقَـوْمٌ آلُ حِصْـنٍ أَم نِسَـاءُ؟

(واللامِ) عطف على «بالسين»، وتخصيصه بها بالحال، وهذه مشابهة معنوية، هذا حاصل ما ذكره الشارح، ورَدَّ ابن مالك هذه الأمور ـ ولم يُعلل بشيءٍ منها ـ بأن الماضي يقبل الإبهام والتخصيص أيضاً؛ فإنك إذا قلتَ: «زيد ذهب»، احتمل قُربَ الذهاب وبُعده، فإذا أدخلتَ عليه «قد» تخصَّص، وبأن جريانَه على حركات الاسم وسكناته غيرُ مطرد، ولو سُلِّم فالماضي أيضاً يجري كـ«فَرِحَ فهو فَرِحٌ»، كذا ذكره الطبلاوي، (كما) أي: مثل (أن «رجلاً» يَحتمل أن يكون «زيداً» أو «عمراً» أو غيرَهما، فإذا عرَّفته) أي: عرفت «رجلاً» (وقلتَ: «الرجل» اختصَّ بواحدٍ، ولِهذه المشابهة التامَّة) وصفها بالتمام لعمومها جهة اللفظ والمعنى (أُعرب) أي: المضارع (مِن بين سائرِ) أي: باقي (الأفعال)،

[بيان صلاحية المضارع للحال والاستقبال:]

(وَهَذَا) أي: المضارع **(يَصْلُحُ لِلْحَالِ)** والمراد بها: أجزاء من طرفَي الماضي والمستقبل، يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مُهلةٍ وتَرَاخٍ، والحاكمُ في ذلك العُرف لا غير.

(وَالاسْتِقْبَالِ) والمراد به: ما يُتَرَقَّبُ وجودُه بعد زمانك الذي أنت فيه **(تَقُولُ: «يَفْعَلُ الآنَ»، وَيُسَمَّى: حَالاً وَحَاضِراً، وَ«يَفْعَلُ** ....

وإعرابُه: رفع ونصب وجزم، وليس له جرّ؛ لِئلا يلزمَ مزية إعراب الفرع على إعراب الأصل.

(وهذا ـ أي: المضارع ـ يَصْلُح للحالِ) أي: لأن يختصَّ به (والمرادُ بها) أي: بالحال (أجزاءٌ من طرفَي الماضي والمستقبَل) أي: مع الجزء الذي بينها، وهو الحاجز حقيقةً، فهو من جملة الحال، قاله الطبلاوي. (يَعقُب بعضها) أي: الأجزاء (بعضاً من غير فرطِ) أي: كثرة (مُهلةٍ وتَرَاخٍ) أي: بين أول الأجزاء وآخِرها، أشار بهذا إلى ضابطِ مجموع الأجزاء الذي هو مسمَّى الحال، (والحاكمُ في ذلك) أي: في انتفاءِ التراخي والمهلة وكونِ الحال الأجزاء المذكورة، أو في تعيين مقدار الحال؛ إذ لا يتعين له مقدارٌ مخصوص (العُرفُ لا غير)، إمَّا المراد به أنه لا دليل نقلي يعتمد عليه، ولا عقلي يُستنتج بالقياس، أو المراد: ليس للحال اعتبار حقيقي؛ إذ لا وجودَ لها في الحقيقة، كما أنه ليس لها صيغة خاصة؛ لأنه إذا مضى آخِر جزء من الماضي لحقه أولُ جزء من المستقبَل مِن غير أن يعبر بينهما شيء يسمى حالاً، كذا قاله الطبلاوي.

(و) يَصلح أيضاً لزمان (الاستقبالِ) أي: لأن يختصَّ به كـ«سوف يفعل»، (والمرادُ به) أي: بالاستقبال بمعنى المستقبَل؛ إذ الاستقبال فعلُ الفاعل (ما يُترقَّب) أي: الزمان الذي ينتظر (وجودُه بعد زمانِك) الظرفُ قيد للوجود، لا للترقب، (الذي أنتَ فيه) المراد به الحال لا الحاضر فقط، بدليل المقابلة، (تقول: «يَفْعَلُ الآن») بالبناء على الفتح، أصله: «آن» على وزن «قال»، ومعناه: حان، ثم جُعل اسماً لزمان التكلم، وعُرف بالألف واللام تنبيهاً على تعيُّنِه وتقديره بزمان التكلم، فبقي على ما عليه من الفتحة، ذكره الدده جنكي.

(ويُسمَّى) أي: الفعل الذي خُصص بالقرينة بعد الاشتراك (حالاً وحاضراً، و«يَفعَلُ

غداً»، وَيُسَمَّى: مُسْتَقْبَلاً) المشهور: «المستقبَل» بفتح الباء، اسم مفعولٍ، والقياس يقتضي كسرَها ليكون اسمَ فاعل؛ لأنه يَسْتَقْبِلُ، كما يقال: «الماضي».

ولعلَّ وجه الأول: أن الزمان تستقبله فهو مستقبَل، اسم مفعول، لكن الأَوْلى أن يقال: «المستقبِل» بكسر الباء؛ فإنه الصحيح، وتوجيهُ الأول لا يخلو عن حَزَازة.

قيل: إن المضارع موضوع للحال، واستعماله في الاستقبال مجاز، وقيل بالعكس.

غداً»، ويسمَّى) أي: هذا الفعل المخصوص بعد الاشتراك (مُستقبلاً)، وهذه التسمية باعتبار زمان الفعل، لا باعتبار مدلولِه الذي هو الحدث، (والمشهورُ: «المستقبَل» بفتح الباء اسم مفعول)، لعلَّ وجهه أن المخاطَب عند سماعه يَترقب مدلولَه ويَطلب إقباله لأمر من الأمور، فسُمي به لأن المطلوب إقبالُه مستقبَل، (والقياسُ يَقتضي كسرَها) أي: الباءِ، (ليكون) أي: المستقبل (اسمَ فاعِلٍ؛ لأنه) أي: لأن الفعل (يَسْتقبِل) الوقوعَ في الزمان الآتي الذي هو مدلوله، فاستقبالُه لأجل الزمان المذكور، (كما) أي: مثل ما (يقال: الماضي) أي: على صيغة اسم الفاعل.

(ولعلَّ وجه الأول) المشهور (أن الزمان تَستقبلُه) أنتَ وتتوجه إليه، فالخطاب فيه للمتكلم، (فهو) أي: الزمان (مستقبَل اسم مفعول، لكن) استدراك على ما ترجَّاه من التوجيه (الأَوْلى أن يُقالَ: «المستقبِل» بكسر الباء؛ فإنه) أي: هذا القول (الصحيح) لأنه الموافقُ للقياس، (وتوجيهُ الأول) وهو فتح الباء (لا يَخلو عن حَزَازة) بفتح المهملة والمعجمتين من: الحَزِّ، وهو القطع، كأن التعليل المذكور مُنقطِع لضعفه وسقوطه، ووجهُ الحزازة أن بناءَ ذلك التوجيه على أنَّ الزمان قارٌّ في نفسِه وأنت ذاهبٌ إليه، وإثباتُ ذلك صعب، ولأن الاستقبال يُنسب إلى الآتي دون القارِّ، فتأمل!

(قيل: إن المضارع موضوعٌ لِلحال) بدليل تبادُره إلى الفهم عند الإطلاق، فيكون استعمالُه فيه حقيقةً، (واستعمالُه) أي: المضارع (في الاستقبال مجازٌ) لاستعماله في غير الموضوعِ له، (وقيل): الأمرُ (بالعكس) أي: إنه موضوع للاستقبال، واستعمالُه في الحال

والصحيح: أنه مشترك بينهما؛ لأنه يُطلق عليهما إطلاقَ كُلِّ مشترَكٍ على أفرادِهِ.

هذا، ولكنَّ تَبَادُرَ الفَهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينةٍ يُنبئ عن كونه أصلاً في الحال، وأيضاً من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل.

مجاز؛ لأن الاستقبال زمانٌ مستقبَل، فيَقتضي وضعَ اللفظ بإزائه، بخلاف الحال؛ فإنه أواخر الماضي وأوائل المستقبَل كما تقدَّم، فلا وجهَ لوضع اللفظ بإزائه.

(والصحيحُ: أنه) أي: المضارعَ ليس موضوعاً لواحد منهما بخصوصه، بل هو (مُشترَك بينهما) أي: الحالِ والاستقبال وحقيقةٌ فيهما؛ (لأنه) أي: المضارعَ (يُطلق عليهما إطلاقَ) أي: مثلَ إطلاق (كلِّ مشترَكٍ) اشتراكاً لفظيًّا (على أفرادِه)، وهو إن كان الإطلاق مع القرينة المعينة تعين ما دلت عليه، وإن كان بدونها فلا تعيينَ، بل يكون مجملاً بينهما، ولا يُعترض على الاشتراك بأنَّ الفعل في عُرفهم ما دلَّ على معنى مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فيلزم أن لا يكونَ المضارع مشتركاً بين الحال والاستقبال؛ لأنه مُقترن بحسَب كل وضع بواحدٍ، فتأمل!

(هذا) أي: التعليلُ المتقدم، أو ما ذكَره من الخلاف والتصحيح، وهو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه، والتقدير: هذا هو المسطورُ في كتبهم، أو هذا كما علمت، أو المسطور في كتبهم هذا، وهو من الاقتضاب القريب من التخلّص؛ لأنه يدل على الخروج من كلام إلى كلام مع نوعِ ارتباط فيه؛ لأن الواو بعده للحال، (ولكنَّ تَبَادُرَ الفهمِ) عند سماع لفظ المضارع (إلى الحالِ) دون الاستقبال؛ فإنه إذا قيل: «زيد يُصلي» يتبادر فهم السامع إلى أنه مُباشر للصلاة الآن، وذلك (عند الإطلاق) أي: إطلاقِ لفظ المضارع، أي: التلفظ (مِن غير قرينةٍ يُنبئ) أي: يُخبر ويُشعر (عن كونه) أي: المضارع (أصلاً) أي: حقيقةً (في الحال) أي: فقط؛ إذ لو كان مجملاً لم يَتبادر إليه شيء من أفراد الحال بدون القرينة؛ لأن التبادر دليلُ الحقيقة في الجملة.

(و) يُضاف إلى ما ذُكر من التبادر إلى الفهم (أيضاً) أنه (مِن المُناسب أن يكون لها) أي: للحال (صيغةٌ خاصة) بها، (كما) أي: مثل ما (للماضي والمستقبَل) أي: لكل واحد منهما صيغة خاصة به، والمراد بالذي للمستقبَل صيغة الأمر؛ فإن زمن الحدث المطلوب وقوعه مستقبل فيه، وإن كان الطلب في الحال، فتعيَّن أن يكون المضارع للحال.

[حروف الاستقبال:]

(وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ) أي: على المضارع **(السِّيْنَ، أَوْ «سَوْف»، فَقُلْتَ: «سَيَفْعَلُ»، أَوْ: «سَوْفَ يَفْعَلُ»؛ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاِسْتِقْبَالِ)** لأنهما حرفا استقبالٍ وضعاً.

وسُمِّيا: حرفي تنفيسٍ، ومعناه: تأخير الفعل في الزمان المستقبل، وعدم التَّضييق في الحال، يقال: «نَفَّسْتُهُ»، أي: وسَّعتُه، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين.

وقد تُخفَّفُ بحذف الفاء فيقال: «سَوْ»، وقد يقال: «سَيْ» بقلب الواو ياءً، وقد تُحذف الواو منه فيسكن الفاء الذي كان متحركاً لأجل التقاء الساكنين،

ثم عطف على قوله: «يصلح» قوله: **(وإذا أَدْخَلْتَ عليه ـ أي: على المضارع ـ السِّينَ أو «سَوْفَ» فقلتَ: «سَيَفْعَل»، أو: «سَوْفَ يَفْعَلُ»، اختصَّ بزمانِ الاستقبال)** أي: غالباً، وإلا فقد يُراد بدخول السين على المضارع الحال كقوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾ [آل عمران: ١٨١] أي: نكتب الآن البتةَ، فهي للتأكيد، كذا قاله سعد الله؛ **(لأنهما)** أي: السين و«سوف» **(حرفا استقبالٍ وضعاً)**، أشار به إلى أن دليل الاختصاص نقليٌّ لا عقلي.

(وسُمِّيَا: حرفَي تنفيسٍ) قال في «المغني»: قولهم في السين و«سوف»: حرفي تنفيس، الأحسن فيه: حرفي استقبال؛ لأنه أوضح، **(ومعناه)** أي: التنفيس **(تأخير الفعل في الزمان المستقبَل وعدم التضييق)** أي: تضييقِ الفعل وتقريبه إلى كونه **(في الحال، يقال: «نفَّستُه» أي: وسَّعتُه، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين)** أي: إمهالاً وتأخيراً على ما قاله البصريون لكثرة حروفها؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى.

(وقد تُخففُ بحذف الفاء) الذي كان متحركاً لدفع التقاء الساكنين، **(فيقال: سَوْ)** حكاه الكسائي عن بعض الحجازيين، كذا قاله الدده جنكي، **(وقد يقال: «سَيْ» بقلب الواو ياءً)** أي: بعد التخفيف بحذف الفاء، وهذا حكاه صاحب «المحكم»، وهو أغربُ الثلاثة على ما قاله بعضُهم، **(وقد تُحذف الواو منه فيسكن الفاء الذي كان متحركاً لأجل)** دفعِ **(التقاء الساكنَين)**؛ فإن الأصل في الحروف البناءُ، والأصل في المبني أن يسكن. وقيل: حرف البناء هنا واو ساكنة، فحرك لذلك، فلمَّا حذف الواو انتفى التقاء الساكنين،

فيقال: «سَفْ أَفْعلُ»، وقيل: إنَّ السِّين منقوصٌ من «سوف»؛ دلالةً بتقليل الحرف على تقريب الفعل.

قيل: وإذا دخله لام الابتداء اختص بزمان الحال، نحو قولك: «لَيَفْعَلُ»، وفي التنزيل: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيَ﴾ [يوسف: ١٣].

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، و﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، فقد تَمَحَّضَتِ اللام للتأكيد مُضْمَحلًّا ....

فرُدَّ إلى الأصل، وهذا الثالث حكاه الكوفيون، (فيقال: «سَفْ أَفْعلُ») كذا، (وقيل) ـ وقائله الكوفيون أيضاً ـ : (إن السين منقوصٌ من «سوف»)، ولهذا سمي: سين سوف. وقال الغزي: يريد أن مقابل هذا هو الأصح، وهو أن السين صيغة مرتجلة ليست متفرعة عن «سوف»، وذلك بوجهين:

أحدهما: أنه أكثر استعمالاً من «سوف»، ولو كان فرعاً لكان أقل؛ لأنه أبعدُ من الأصل، والأصلُ وما قَرُبَ إليه أحقُّ بكثرة الاستعمال مِن الفرع الأبعد.

والثاني: أن مُدة التسويف بـ«سوف» أطول، فلو كان فرعَها لتساوت مدة التسويف بهما، (دلالةً بتقليل الحرف) أي: بِنقصه عمَّا وُضع عليه (على تقريب الفعل) أي: إلى الحال.

(قيل: وإذا دخَله) أي: المضارع (لامُ الابتداء اختصَّ بزمانِ الحال)، وجعلُ الإضافة فيه من إضافة الأعم إلى الأخص أولى مِن جعلها بيانية؛ لأنه يُؤدي مؤدَّاها مع عدمِ خلافٍ في جوازه، بخلافها، (نحو قولك: «لَيَفْعَلُ»، وفي التنزيل) أي: القرآن، سمي بذلك لنزوله على سيدنا محمد ﷺ وهو وصفٌ للقرآن ببعض أوصافه: (﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيَ﴾) قال الغزي: قال ابن مالك: هذا الفعل مستقبَل؛ لأن فاعل «يحزن» وهو الذهاب لم يوجد عند نُطق يعقوب بـ«يحزن»، ولا يسبق الفعل فاعله، وأجيب بأن التقدير: قصدُ أن تذهبوا، والقصدُ حال. انتهى.

ولما ورد على قوله: «وإذا دخله لام الابتداء اختص بزمان الحال» سؤالٌ تقديره: إذا كانت اللام قرينةَ الحال يجب أن لا تجامع قرينةَ الاستقبال، وقد جامعَها في الآيتين الآتيتَين، وأن الإعطاء والإخراج في القيامة ولم تخصه اللام، أجاب بقوله:

(وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾، و: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ﴾) أي: من القبر (﴿حَيًّا﴾؛ فقد تَمَحَّضَتِ اللام) أي: خلصت (للتأكيد، مُضْمَحلًّا) أي: منسلخاً وزائلاً

عنها معنى الحالية؛ لأنها إنما تُفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمِل لهما، لا المستقبَل الصِّرْف.

وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] نُزِّل منزلةَ الحال؛ إذ لا شك في وقوعه.

وأمثالُ ذلك كثيرةٌ في كلام الله تعالى، وعند البصريِّين اللام للتأكيد فقط.

○ ○ ○

(عنها معنى الحالية)، ويجوز أيضاً أن تكونَ في الآية الأولى للدلالة على أن الإعطاء كائنٌ لا محالة، فنُزل منزلةَ الواقع وإن تأخَّر لحكمة كما في الآية الآتية. ولا يجوز أن تكون للقَسَم؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكِّدة، كذا قاله الغزي؛ (لأنها) أي: اللام (إنما تُفيد ذلك) أي: التخصيصَ بالحال (إذا دخلتْ على المضارع المحتمِل لهما) أي: الحالِ والاستقبال، (لا) إذا دخلتْ على (المستقبَلِ الصِّرف)؛ فإنها لا تفيد التخصيص، والفعل في الآيتين مستقبَلٌ صِرف لدخول «سوف» عليه.

(وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ نُزِّل) أي: المستقبل (منزلةَ الحال؛ إذ لا شك في وقوعه) أي: الحكم بينهم، هذا جوابٌ عن انتقاضِ إفادة اللام التخصيص إذا دخلت على المحتمل.

وقال الطبلاوي: ويمكن أن يجاب أيضاً بأنه خص بالاستقبال بيوم القيامة كما خص «يفعل غداً» بالاستقبال بـ«غداً»، فهو مستقبل صِرف، فيكون على طريقة ما قبله؛ لأن هذا الظرف ـ وهو يوم القيامة ـ كالسين و«سوف» في منعِه الاحتمال. انتهى.

(وأمثالُ ذلك) أي: تنزيلِ المستقبَل الصِّرف منزلةَ الحال (كثيرةٌ في كلام الله تعالى)، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ٦]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، فعبَّر عما سيقع بصيغة الواقع في الحال مجازاً، وذلك لأن وقوع يوم القيامة واجتماعَ الناس فيه للجزاء والحساب مستقبَل، كما أن ذلك اليوم مستقبَل أيضاً، ولأن اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال اتفاقاً، والنكتةُ فيه التنبيهُ على تحقُّقِ هذا الحكم، (وعند البصريِّين) هذا مقابل قوله: «قيل: وإذا دخله . . . إلى آخره»، وقائله الكوفيون، (اللام للتأكيد فقط) أي: لا مع إفادة التخصيص بالحال.

○ ○ ○

تقسيم الماضي إلى مبني للفاعل ومبني للمفعول

واعلم: أن المضارع أيضاً إما مبنيٌّ للفاعل، أو مبني للمفعول.

[الفعل المضارع المبني للفاعل:]

(فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ) أي: من المضارع **(مَا)** أي: الفعل المضارع الذي **(كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ)** أي: من المبني للفاعل **(مَفْتُوحاً، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ)** نحو: «دَحْرَجَ»، و«أَكْرَم»، و«قَاتَلَ»، و«فَرَّحَ».

(فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ) أي: مما كان ماضيه على أربعة أحرف **(يَكُونُ مَضْمُوماً أَبَداً، نَحْوُ: «تُدَحْرِجُ»، وَ«تُكْرِمُ»، وَ«تُقَاتِلُ»، وَ«تُفَرِّحُ»)**.

أما الفتح؛ فإنه الأصل لخفته، ....

(واعلم أن المضارع أيضاً) أي: كالماضي **(إمَّا مبنيٌّ للفاعل أو مبنيٌّ للمفعول)** ولا ثالث لهما.

(فالمبنيُّ للفاعل منه) أي: من المضارع **(ما ـ أي: الفعل المضارع الذي ـ كان حرفُ المضارعةِ منه ـ أي: من المبني للفاعل ـ مفتوحاً، إلا ما كان ماضِيه على أربعةِ أحرفٍ)**، والأولى أن يُجعل هذا استثناء من مفهومِ ما قبلَه، لا من المعرف؛ لتوقفه على تتمة التعريف المستفادة من لاحقه.

والتقدير: فما لم يكن حرف المضارعة منه مفتوحاً لا يكون مبنيًّا للفاعل، إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ، أي: فيكون مبنيًّا للفاعل، فحاصلُ التعريف حينئذٍ: المبني للفاعل منه ما كان حرف المضارعة منه مفتوحاً إن لم يكن ماضِيه على أربعةِ أحرفٍ، وما كان حرف المضارعة منه مضموماً وكان ما قبل الآخر مكسوراً إن كان ماضِيه على أربعة، فليُتأمل! **(نحو: «دَحْرَجَ» و«أَكْرَم» و«قَاتَلَ» و«فَرَّحَ»)**.

(فإن حرفَ المُضارعةِ منه ـ أي: ممَّا كان ماضيه على أربعة أحرفٍ ـ يكون مَضمُوماً أبداً) أي: سواءٌ كان مبنيًّا للفاعل، أو للمفعول؛ مجرداً كان أو مزيداً فيه على ما سيأتي، **(نحو: «تُدَحْرِجُ» و«تُكْرِمُ» و«تُقَاتِلُ» و«تُفرِّحُ»)**.

(أما الفتحُ) أي: في غير الذي ماضِيه على أربعة أحرفٍ، **(فإنه الأصل؛ لِخفته،**

وكَسْرُ غير الياء فيما ماضيه مكسور العين لغةُ غير الحجازيين، وهم يَكسرون الياءَ إذا كان ما بعدها ياءٌ أخرى، ولا ينطبق التعريف على ذلك.

وأما الضمُّ فيما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ فلأنه لو فُتح في «يُكْرم» مثلاً، ويقال: «يَكرِم» لم يُعلَم أنه مضارعُ المجرَّد هو أم المزيدِ فيه، ثم حُمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعةِ أحرف.

وكَسْرُ) مبتدأ (غير الياء) من حروف المضارعة (فِيما) أي: في المضارع الذي (ماضِيه مكسور العين) نحو: «إِعْلَم» و«نِعْلَم» و«تِعْلَمُ»؛ ليدلّوا بذلك على كسر العين في الماضي، (لغةُ) خبره (غيرِ الحجازيّين) وهم بنو أسد، (وهم) أي: غير الحجازيين (يَكسرون الياءَ) أيضاً (إذا كان بعدها ياءٌ أخرى) نحو: «يِيجَل» في «يَوْجَل» و«يِيسَرُ» بياءين، وإنما لم يكسروها مطلقاً لاستثقالِ الكسرة على الياء، وكسرُوها[1] إذا كان بعدها ياء؛ لِتَقويها بالياء التي بعدها.

(ولا يَنطبق التعريفُ) وهو قوله: «ما كان حرف المضارعة منه مفتوحاً» (على ذلك) أي: على المضارع الذي كُسر منه حرف المضارعة على تلك اللغة، ويجاب بأجوبة منها: أنه شاذٌّ خارج عن القياس، فلا يضر عدم انطباق التعريف عليه؛ إذ هو بالنظر إلى اللغة الفصيحة، وسيأتي نظيره عن قَريب. ومنها: أن الكسر عند هؤلاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والمتحرك، فلا يَرد نقضاً؛ لأن العبرة للأصل. ومنها: أنه ضعيف فلا يُلتفت إليه.

(وأما الضمّ فيما) أي: في المضارع الذي (كان ماضِيه على أربعة أحرفٍ، فلأنه) أي: الشأن (لو فُتح) أي: حرف المضارعة (في «يُكرم» مثلاً) أي: في باب الإفعال فقط، لا سائرِ أبواب الرباعي من «فَعْلَلَ» و«فاعَل» و«فَعَّلَ»، فإنه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرّد؛ لاشتمال [مضارعه] على الحرف المزيد، (ويُقال: «يَكرِم») بفتح الياء في هذا المثال، أو فتح غيره في المبدوء بغيره، (لم يُعلَم أنه مضارع) أي: أمضارعُ (المجرَّد) وهو «كرَم» بفتح الراء [أو غيره]، وإن لم يُستعمَل (هو) تأكيد للضمير في «أنه»، (أم) مضارع (المزيد فيه) وهو «أكرَم» فحُذفت همزته من المضارع؟ (ثم حُمِل عليه) أي: على «يُكرم» (كل ما كان ماضِيه على أربعة أحرفٍ) وإن لم يحصُلْ فيه اللبس المذكور.

---

(١) في المطبوع: «وحملوها الكسرة»، والمثبت من «حاشية الغزي».

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يُفتح حرف المُضارعة في نحو: «يُدَحْرِجُ»، و«يُقَاتِلُ»، و«يُفَرِّحُ»، ولا لبسَ، ثم يُحمل «يُكرم» عليه، وحملُ الأقل على الأكثر أَوْلى؟

قلتُ: لأنه لو حُمل الأقل على الأكثر لَزم الالتباس ولو في صورةٍ واحدةٍ، بخلاف العكس؛ فإنه لا لبسَ فيه أصلاً.

فإن قلتَ: فَلِمَ اختصَّ الضمُّ بهذه الأربعة، والفتحُ بما عداها دون العكس؟

قلتُ: لأنها أقل ممَّا عداها، والضمُّ أثقل من الفتح، فاختصَّ الضم بالأقل والفتحُ بالأكثر تعادلاً بينهما، هذا وقد ....

(فإن قلتَ: لِمَ لم يُفتح حرف المُضارعة في نحو: «يُدَحْرِجُ» و«يُقاتِلُ» و«يُفرِّحُ»، و) الحال أنه (لا لبسَ) حاصل، (ثُم يُحمل «يُكرم» عليه) أي: على النحو المذكور، (وحملُ الأقل) الذي هو صورةٌ واحدة (على الأكثر) الذي هو صورٌ متعددة (أولى) أي: مِن العكس؟

(قلتُ: لأنه) أي: الشأن (لو حُمل الأقلّ على الأكثر لَزم الالتباس ولو في صورةٍ واحدةٍ) أي: ولو في بابٍ واحد، وهو باب الإفعال، (بِخلاف العكس) وهو حمل الأكثر على الأقل؛ (فإنه) أي: العكس (لا لبسَ فيه) حالَ كونِ عدم اللبس (أصلاً) أي: قطعاً.

(فإنْ قلتَ: فَلِم اختصّ الضمُّ بهذه الأربعة والفتحُ بما عَداها) من المجردات والخماسيات والسداسيات، (دونَ العكس) وهو اختصاص الفتح بالأربعة والضم بما عداها؟

(قلتُ: لأنها) أي: الأربعةَ المذكورة (أقلُّ مِما عداها، والضمُّ أثقلُ من الفتح، فاختصَّ الضم) الذي هو أثقلُ (بِالأقل) الذي هو الأربعة، (و) اختصّ (الفتحُ) الذي هو أخف (بالأكثر) الذي هو ما عدا الأربعة، (تعادلاً بينهما) أي: الأقلِّ والأكثرِ.

قال الطبلاوي: وقد يُتوقف في هذا الجواب؛ لأن الأقلية ليست وصفاً ذاتيًا لها، بل هي بالنظر لِما عداها، فكيف اقتضت الأقلية بهذا الاعتبار ما ذكَره في الجواب؟! فليتأمل!

(هذا) هو المسطور في كتبهم، أو هذا كما علمتَ، أو ما قالوه، أو خُذ هذا، (وقد

عرفت جواب ذلك مما مرَّ.

ولقائلٍ أن يقولَ: لا يَدخل في هذا التعريف نحوُ: «أَهْراقَ يُهْرِيقُ»، و«أَسْطاعَ يُسطِيعُ»، بضمِّ حرف المُضارعة، والأصل: أراقَ، وأَطَاعَ، زيدت الهاء والسين؛ فإنهما مبنيان للفاعل، وليس حرف المُضارعة منهما مفتوحاً، وليسا أيضاً مما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ.

ويمكن الجواب عنه: بأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس، فكأنهما على أربعة أحرفٍ تقديراً، ....

عرفتَ جواب ذلك) أي: السؤال (ممَّا مر) أي: في قوله: «أما الفتح فإنه الأصل لخفته»، ولا يعدل عنه إلى غيره إلا لضرورة، ولا ضرورة فيما عدا الأربعة؛ لا حقيقة ولا حكماً إلا في باب الإفعال.

وقال بعضهم: الإشارة إمَّا إلى ما قدَّمه في الكلام على بيان المبني للفاعل من الماضي حيث قال: «وهذه مناسبات . . . إلى آخره»، وإمَّا إلى قوله: «فلأنه لو فتح في يُكْرِم . . . إلى آخره». انتهى.

(ولِقائلٍ أن يقولَ) معترضاً على تعريف المبني للفاعل من المضارع: (لا يَدخل في هذا التعريف نحوُ: «أَهْراقَ يُهْرِيقُ») بسكون الهاء؛ ليصح التقرير الآتي، (و«أَسْطاع») بهمزة القطع («يُسْطِيع» بضم حرف المضارعة)؛ فإنهما مبنيان للفاعل، وليس حرف المضارعة منهما مفتوحاً، ولا ماضيهما على أربعة أحرف كما سيتضح، (والأصلُ: أَراق، وأَطاع)، وإنما حكم بأن أصلهما كذلك لأنهما ليسا من أبنية الأفعال، ومعناهما معنى الرباعي، كذا قاله الغزي، (زِيدتِ الهاء والسين) عوضاً عن ذهاب العين، أي: عن حركتها، فإن العين وإن لم تذهب من الكلمة إلا أنها توهنت وتهيأت للحذف بالسكون، وذلك لأن الأصل: «أَرْيَقَ» و«أَطْوَعَ»، نُقلت الحركة من العين إلى الفاء، فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار: «أَرَاقَ» و«أَطاع». (فإنهما) أي: «يُهريق» و«يُسطِيع» (مَبنيان للفاعل، وليس حرف المضارعة منهما مفتوحاً، وليسا) أي: «يُهريق» و«يُسطيع» (أيضاً ممَّا كان ماضِيه على أربعة أحرفٍ).

(ويُمكن الجواب عنه) أي: عن هذا المذكور (بأنَّ الهاء والسين زائدتان على خلافِ القياس، فكأنهما) أي: كأن ماضيهما وهو «أراق» و«أسطاع» (على أربعةِ أحرفٍ تقديراً)،

أو بأنهما من الشواذ، ولا يجبُ أن يدخل في الحدِّ الشواذُّ.

ونحو: «خَصَّمَ» و«قَتَّلَ» بالتشديد، والأصل: اختصم، واقتتل، أُدغمت التاء فيما بعدها، وحُذفت الهمزة، فهو على خمسة أحرف تقديراً؛ فلهذا يفتح حرف المُضارعة، ويقال: «يَخَصِّم» و«يَقَتِّل»، وههُنا موضعُ بحث.

قال الغزي: وفي الجمع بين «كأن» و«تقديراً» تسامُح؛ لأن كلًّا منهما في التقدير رباعي قطعاً، **(أو)** يمكن الجواب أيضاً **(بأنهما)** أي: «يُهريق» و«يُسطيع» **(مِن الشواذ)** أي: من الخوارج عن القياس؛ **(ولا يَجب)** أي: لا يلزم **(أن يدخلَ في الحدِّ)** أي: التعريف **(الشواذُّ)**، بل إنما يحد نظراً إلى اللغة الفصيحة لا إلى غيرها.

(ونحوُ) مبتدأ خبره قوله الآتي: «فهو على خمسة أحرفٍ» **(«خَصَّم» و«قتَّل» بالتشديد)** أي: للعين منهما، ويجوز في فائهما الفتحُ بنقل حركة المدغَم إليها، ويجوز تحريكها بالكسر بعد حذف حركة المدغم؛ لأن الساكن إذا حُرك حرك بالكسر، وهذا أولى من الأول؛ لأن في الأول التباس ماضي الافتعال بماضي التفعيل بعد حذف الهمزة، ومن العرب من إذا كسر الفاء يُتبعها كسر العين فيقول: «خِصِّمَ» و«قِتِّلَ» بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء، وهذا المذكور مُنقاس في كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال، كذا ذكره الغزي.

(والأصل) فيهما: **(اخْتَصم واقْتَتَل، أُدغمت التاء فيما بعدها)** وهو الصاد في الأول، والتاء الثانية في الثاني، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها أو حذفِها، **(وحُذفت الهمزة)** أي: للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها، وبعضُهم يدغم ولا ينقل الحركة؛ لئلا يلتبسَ بماضي التفعيل، بل يحرك الفاء من خارج، وبعضٌ آخر يدغم بالنقل ولا يحذف الهمزة، حذراً من اللبس، ولعروض الحركة **(فهو)** أي: النحو المذكور **(على خمسة أحرف تقديراً، فلهذا)** أي: لكونه على خمسة أحرف تقديراً **(يفتح حرف المضارعة)** أي: في المبني للفاعل من مضارعه، **(ويقال: «يَخَصِّم» و«يَقَتِّل»)** بفتح الياء فيهما، ويجوز كسرها أيضاً إتباعاً لحركة ما بعدها إذا كُسر كما سبق.

(وههُنا) أي: في كلام المصنف **(موضعُ بحث)** أي: نزاع وإطالة بعد الجوابين المذكورين، وهما أن الأولين على أربعة أحرفٍ تقديراً، وأن الأخيرين على خمسة أحرفٍ تقديراً؛ لأن قول المصنف: **«إلا ما كان ماضِيه ... إلى آخره»** لا يدل على أنه عليها

[علامة كون هذه الأربعة مبنيةً للفاعل:]

ولما ضُم حرف المُضارعة من هذه الأربعة ـ كما في المبني للمفعول ـ أراد أن يَذكرَ علامةَ كون هذه الأربعة مبنيةً للفاعل، فقال:

(وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ) يعني: «**يُدَحْرِجُ**»، و«**يُكْرِمُ**»، و«**يُقَاتِلُ**»، و«**يُفَرِّحُ**» **(لِلْفَاعِلِ: كَوْنُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ)** أي: آخر كل واحدٍ من هذه الأربعة حال كونه مبنيًّا للفاعل **(مَكْسُوراً أَبَداً)** بخلاف المبنيِّ للمفعول، فإنه فيه يكون مفتوحاً أبداً، كما يُذكر في بحثه.

لفظاً أو تقديراً، أو يقال: وجهه أنا لا نسلم أن التاء أدغمت في الصاد؛ لأنه موقوف على قلبها صاداً، وهو لا بد له من سبب، ولا حذف الهمزة؛ لأنه موقوف على نقل حركة التاء إلى ما قبلها حتى يستغنى عنها، أو وجهه الإشارة إلى الاختلاف المشهور إلى أن الإدغام في نحو: «اختصم» جائز أو غير جائز؟ وعلى تقدير الأول: هل تنقل حركة المدغم إلى الفاء ويحذف، أو تحرك الفاء بالكسر؟ وعلى الأول هل تبقى الهمزة أو لا؟ وكل هذا يحتاج إلى تأمل. وقيل: وجهه أنه لم يتعرض لـ«يُهريق» و«يُسطيع» و«يَخصم» و«يَقتِّل» مع أن تعريفه لا يشملها، كذا في الطبلاوي.

(ولمَّا ضُم حرف المضارعة من هذه الأربعة ـ كما في المبني للمفعول ـ أراد) المصنف **(أن يذكر علامةَ كون)** كل واحد من **(هذه الأربعة مبنيةً للفاعل)** بخلاف ما عداها، فإنه متميز بفتح حرف المضارعة منه، فلذلك لم يتعرَّض له، **(فقال)**:

(وعلامةُ بناءِ هذه الأربعة، يعني) أي: يريد بهذه الإشارة **(«يُدحرِج» و«يُكرِم» و«يُقاتِل» و«يُفرِّح» للفاعل)** صلة «بناء»: **(كونُ الحرف الذي قبل آخره، أي: آخر كل واحد من هذه الأربعة)** عيناً كان أو لاماً **(حالَ كونه)** أي: كل واحد من هذه الأربعة **(مبنيًّا للفاعل)** هذا مستدرك للاستغناء عنه بقوله: «وعلامة بناء ... إلى آخره» **(مكسوراً أبداً)** أي: دائماً؛ مجرداً كان ماضيه أو مزيداً فيه، **(بخلاف المبنيِّ للمفعول؛ فإنه)** أي: ما قبل الآخر **(فيه)** أي: في المبني للمفعول **(يكون مفتوحاً أبداً)** أي: مجرداً كان أو مزيداً فيه، **(كما يُذكر في بحثه)** أي: المبني للمفعول.

[مثال المضارع المبني للفاعل:]

(مِثَالُهُ) أي: مثال المبنيِّ للفاعل **(مِنْ «يَفْعُلُ»)** بضم العين نحو: **(«يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرْنَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ»، «أَنْصُرُ، نَنْصُرُ»)**.

وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد؛ كقوله: [الطويل]

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا

(مثاله، أي: مثال المبنيِّ للفاعل من) مصرفات («يَفْعُل» بضم العين نحو: «يَنْصُر») من نحو: «يَدْخُل» و«يَخْرُج» و«يَقْعُد» و«يَأْكُل»، فهو للواحد الغائب، («يَنْصُرَانِ») لمثناه، («يَنْصُرُونَ») لجمعه، («تَنْصُرُ») للواحدة الغائبة، («تَنْصُرَانِ») لمثناها، («يَنْصُرْنَ») لجمعها، («تَنْصُرُ») للواحد المخاطب، («تَنْصُرَانِ») لمثناه، («تَنْصُرُونَ») لجمعه، («تَنْصُرِينَ») للمخاطبة، («تَنْصُرَانِ») لمثناها، («تنصُرْنَ») لجمعها، («أَنْصُرُ») للمتكلم وحده، («نَنْصُرُ») للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه. وإنما أعرب هذه الأفعال المسندة لألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة بالحروف، لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الأسماء.

(وقد يُستعمل لفظُ الاثنَين في بعضِ المواضع للواحد)، قال الدده جنكي: والعلة فيه أن أقلَّ أقران الرجل في ماله وأهله اثنان، فجرى كلام الرجل على حدِّ ما ألف من خطابه، والبصريون يُنكرون هذا للإلباس، ومذهبُ المبرد في مثل قول الشاعر: [الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى [حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ]

أن تثنية الفعل للتأكيد، فنزل تثنيته منزلةَ التكرير، والمعنى مثلاً: قِفْ قِفْ، وقد وجَّهه الجاربردي بأنه حذف الفعل الثاني، ثم أتى بفاعله وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلاً بالفعل الأول. انتهى.

(كقوله) أي: الشاعر من بحر الطويل:

(فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا)

يعني: إن تمنعني وتنهَني يا ابن عفَّان أمتنعْ، وإن تتركني من غير منعٍ أحمِ ـ أي: أحفظ ـ عرضك الممنّع ـ أي: المعزَّز ـ، ولا أتكلم بما يؤذيك.

وقوله: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْبِسَانَا

(وَقِسْ عَلَى هَذَا) المذكور من تصريف «يَنْصُرُ»: («يَضْرِبُ»، وَ«يَعْلَمُ»، وَ«يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقَاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ»، وَ«يَتَكَسَّرُ»، وَ«يَتَبَاعَدُ»، وَ«يَنْقَطِعُ»، وَ«يَجْتَمِعُ»، وَ«يَحْمَرُّ»، وَ«يَحْمَارُّ»، وَ«يَسْتَخْرِجُ»، وَ«يَعْشَوْشِبُ»، وَ«يَقْعَنْسِسُ»، وَ«يَسْلَنْقِي»، وَ«يَجْلَوِّذُ»، وَ«يَتَدَحْرَجُ»، وَ«يَحْرَنْجِمُ»، وَ«يَقْشَعِرُّ»)

و«العِرض»: ما يَحميه الرجل من أن يعاب فيه بأن يصرح بالعيب في حقِّه.

ودليلُ استعماله في الواحد قولُه: «يا ابن عفَّان»، فإنه واحد، والنكتة إرادة المبالغة والتأكيدِ مبادرةً للامتثال.

(وقولِه) أي: الشاعر من بحر الوافر[1]:

(فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحبِسَانَا) تمامه:

بِنَزعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

والمعنى: لا تُثقلنا بنزع أُصول الكلأ[2]؛ لئلا يطول المكث، واقطع شيحاً، وهو النبت المعروف.

وأصله: «اجتزّ» بتاء الافتعال من «الجَزّ» وهو القطع، ثم قُلبت التاء دالاً وأدغمت في الأولى، وهو من الشواذ لا يقاس عليه؛ لأن فاءه جيم؛ قاله بعضهم.

(وقِس على هذا المذكور مِن) بيانيَّة (تصريفِ) بمعنى مصرفات («يَنْصُرُ»):

(«يَضْرِبُ») أي: مصرفاته، وهو مفعول «قِس» (وَ«يَعْلَمُ»، وَ«يُدَحْرِجُ»، وَ«يُكْرِمُ»، وَ«يُقَاتِلُ»، وَ«يُفَرِّحُ»، وَ«يَتَكَسَّرُ»، وَ«يَتَبَاعَدُ»، وَ«يَنْقَطِعُ»، وَ«يَجْتَمِعُ»، وَ«يَحْمَرُّ»، وَ«يَحْمَارُّ»، وَ«يَسْتَخْرِجُ»، وَ«يَعْشَوْشِبُ»، وَ«يَقْعَنْسِسُ»، وَ«يَسْلَنْقِي»، وَ«يَجْلَوِّذُ»، وَ«يَتَدَحْرَجُ»، وَ«يَحْرَنْجِمُ»، وَ«يَقْشَعِرُّ»).

---

(١) في المطبوع: «المديد»، والمثبت الصواب.

(٢) في المطبوع: «الكلام»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

ونحن لا نشتغل بتفصيلها، فإنه لا يخفى على من له أدنى تمييز، ولو أشكل شيء من نحو: «اقشَعرَّ» و«اسْلَنْقَى» يُعرف في المضاعف والناقص.

[المضارع المبني للمفعول:]

(وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ) أي: من المضارع (مَا) أي: الفعل المضارع الذي (كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً) حملاً على الماضي (وَ) كان (مَا قَبْلَ آخِرِهِ مِنْهُ مَفْتُوحاً).

فإن كان مفتوحاً في الأصل أُبقي عليه، نحو: «يشرَب»، وإلا فتح؛ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي ....

(ونحن لا نشتغل بتفصيلها) أي: هذه الأفعالِ، (فإنه) أي: فإن تفصيل هذه الأفعال، يعني: تصريفها (لا يَخفى على مَن له أدنى تمييز) أي: معرفة، (ولو أشكل) أي: خفي (شيء من) مضارع (نحو: «اقشَعرَّ») أي: من حيث الإدغام (و«اسْلَنقى») أي: من حيث الإعلال، (يُعرف) أي: ذلك الشيء ويزول الإشكال (في المضاعَف والناقص) أي: بمعرفة أحوالهما؛ مِن وجوب فكِّ «يقشعر» إذا أسند إلى ضمير الإناث مطلقاً، ووجوبِ حذف اللام إذا أسند الفعل الناقص إلى ضمير الجمع مطلقاً.

(والمبنيُّ للمفعُول منه ـ أي: من المضارع ـ ما ـ أي: الفعل المضارع الذي ـ كان حرفُ المُضارعةِ منه مضموماً)، وفي «كان» ما تقدم. وإنما ضمُّوه ولم يَكسروه (حملاً على الماضي، وكان ما قبل آخره) أي: آخِر الفعل المضارع؛ سواء كان عيناً، كـ«يُنصَر»، أو لاماً، كـ«يُدحرَج»، (منه) أي: من المبني للمفعول (مفتوحاً) تحقيقاً، كـ«ينصر»، أو تقديراً كـ«يفرح».

(فإن كان) أي: ما قبل الآخر (مفتوحاً في الأصل) كـ«يَتدحرج» و«يتعلَّم» (أبقي عليه) أي: على الفتح؛ لأنه إن لم يبقَ عليه يلزم تحصيل الحاصل وتكرير العمل بلا فائدةٍ، وكان عليه أيضاً أن يقولَ: «إن كان حرف المضارعة مضموماً في الأصل أُبقي عليه» حذراً عن المذكور، (وإلّا) أي: وإن لم يكن مفتوحاً في الأصل كـ«يدحرج»، (فُتح) أي: ما قبل الآخر (لِيعتدلَ) علة الفتح على كلا التقديرين، (الضم) أي: ضم حرف المضارعة (بالفتح) أي: فتح ما قبل الآخر (في المُضارع الذي هو أثقلُ من الماضي) لزيادته عليه لفظاً ومعنًى،

(نَحْوُ: «يُنْصَرُ»، وَ«يُدَحْرَجُ»، وَ«يُكْرَمُ»، وَ«يُقَاتَلُ»، وَ«يُفَرَّحُ»، وَ«يُسْتَخْرَجُ») وتصريفها على قياس المبنيِّ للفاعل.

وفي نحو: «يُفعَلُّ»، و«يُفعالُّ»، و«يُفعلَلُّ»، يقدر الأصل: يُفْعَلَلُ، ويُفعالَلُ، ويُفْعَلْلَلُ، بفتح ما قبل الآخر.

ولم يَذكُر المصنِّفُ غيرَ المتعدِّي؛ لأنه قلَّما يُوجد منه.

وهو واضح، (نحو: «**يُنْصَرُ**»، وَ«**يُدَحْرَجُ**»، وَ«**يُكْرَمُ**»، وَ«**يُقَاتَلُ**»، وَ«**يُفَرَّحُ**»، وَ«**يُسْتَخْرَجُ**»، **وتصريفُها**) أي: تصريفُ هذه الأفعال جارٍ (**على قياس**) تصريف (**المبنيّ للفاعل**).

ثم أشار إلى ما يُقدر فيه فتحُ ما قبل الآخر منه بقوله: (**وفي نحو: «يُفعَلُّ»**) كـ«يُحمرُّ» (**و«يُفعالُّ»**) كـ«يُحمارُّ» (**و«يُفعلَلُّ»**) كـ«يُقشعرُّ» (**يقدَّر الأصل**) فيها: (**«يُفْعَلَلُ»**) راجع إلى الأول، (**و«يُفعالَلُ»**) راجع إلى الثاني، (**و«يُفْعَلْلَلُ»**) راجع إلى الثالث، (**بفتح ما قبل الآخر**) أي: في الأفعال الثلاثة، يعني: يقدر فيها الواحد وغيره، لكن في بعض الصُّوَر؛ لأنه لا حاجةَ إلى التقدير في جمع المؤنث؛ لأنك تقول فيه: «يُحمارَرْن»، فيبقى الفتح لوجوب الفك فيه لِتسكين آخره لأجل نون الإناث، كما يقال فيه مبنيًّا للفاعل: «يَحمارِرْنَ» بكسر ما قبل الآخر لما ذكر، ولا في المثنى لأنك تقول: «يحمارَّان» بالفتح؛ لأن حركة المدغَم فيه الفتح، بخلاف الواحدة، فتحتاج فيها إلى تقدير الفتح، لأنك تقول فيها: «تَحمارِّين» بالكسر؛ لأن حركة المدغم فيه الكسر؛ إذ الأصل: «تَحمارِرِين»، وبخلاف جمع المذكر؛ لأنك تقول فيه: «يحمارُّون» بالضم؛ لأنه حركة الحرف المدغَم فيه؛ إذ الأصل: «يحمارِرُون»، فيقدر فيه الفتح.

وتقول في جمع المذكر من «اسلنقى»: يُسلنقَوْنَ، أصله: يُسلنقَيُون، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين، وفي الواحدة: «**تُسْلَنْقَيْنَ**»، أصله: تُسْلَنْقَيِينَ، تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وفي جمعها: «تُسْلَنْقَيْنَ» أيضاً، لكن الوزن مختلف؛ فوزن الواحدة: «**تُفْعَنْلَيْن**» بحذف اللام الثانية التي هي الياء؛ لأنه ملحق بمزيد الرباعي، فالأصل: «**تُفْعَنْلِين**» باعتبار الإلحاق، ووزن الجمع: «**تُفْعَنْلَيْن**» بلا حذفٍ، كذا ذكره الطبلاوي.

(**ولم يَذكُر المصنفُ**) أي: في أمثلة المبني للمفعول (**غيرَ المتعدي؛ لأنه**) أي: لأن المبنيّ للمفعول (**قلَّما يُوجد منه**) أي: في غير المتعدِّي.

[بيان دخول «ما» و«لا» النافيتين على الفعل المضارع:]

(وَاعْلَمْ: أَنَّهُ) الضمير للشأن (يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ «مَا» وَ«لَا» النَّافِيَتَانِ) للفعل (فَلَا يُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ) أي: صيغةَ الفعل المضارع، وقد مرَّ تفسير الصيغة في صدر الكتاب؛ يعني: لا يَعملان فيه لفظاً، وقد سُمع عن العرب الجزمُ بـ «لا» النافية إذا صلح قبلها «كي»، نحو: «جئته لا يكنْ له عليَّ حجَّة».

واعلم: أنه يُعبر بـ«قلَّما» عن النفي كما يُعبر بـ«كل» عن الأكثر، وهو أسلوبٌ شائعٌ، ثم إن جُعلت «ما» في «قلَّما» ونحوه ـ كـ«طالما» و«كثر ما» ـ كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب، وإنْ فهم منه ما هو القليل وغيره كُتبت موصولة، وإن جُعلت مصدرية والمصدر فاعلاً، فحقّها أن تكتبَ مفصولة.

قال الشريف الجرجاني: يجوز أن تكون كافّة، فإنها تكف الفعلَ عن العمل في الفاعل بحسَب الظاهر؛ لأن المنع عن الفاعل حقيقةً غير ممكن؛ لامتناع صُدورِ الفعل لا عن فاعل، ويجوز أن تكونَ مصدرية، والمصدر فاعلُ «طال» مثلاً، وعلى التقدير الأول تُكتب موصولة؛ لأنها مِن تَتمة الفعل، وعلى الثاني تُكتب مفصولةً. انتهى.

(واعلَمْ أنه، الضمير للشأن) وهو الضمير الغائبُ الواقع قبل الجملة المفسَّر بها، ويُسمى: ضميرَ الشأن إن كان مذكراً، و: ضميرَ القصةِ إن كان مؤنثاً، (يَدخُل على الفِعل المضارع «ما») وهو لنفي الحال عند عدم قرينةٍ خلافه، (و«لا») وهو لِنفي الاستقبال عند الأكثرين، خلافاً لابن مالكٍ، (النَّافيَتان للفعل) بخلاف ما إذا نفَتا الأسماء ودخلتا عليها؛ فإنهما يفترقان بأن «ما» لنفي المعارف كثيراً، والنكراتِ قليلاً، تشبيهاً لها بـ«لا»، و«لا» لِنفي النكرات كثيراً، والمعارف قليلاً إذا كُررت، (فلا يُغيِّرَانِ) أي: «ما» و«لا» (صِيغَتَهُ، أي: صيغة الفعل المضارع، وقد مرّ تفسير الصيغة في صدر الكتاب) أي: أوله، في شرح «تحويل الأصل الواحد»، (يعني: لا يعملان فيه) أي: في المضارع (لفظاً)، بل يَنفيانه معنًى، (وقد سُمع عن العرب الجزمُ بـ«لا» النافية إذا صلح قبلها «كي») أي: صلح تقديره، (نحو: جئتُه لا يكنْ له عليّ حجّة) قال الطبلاوي: ولكنه قليلٌ، ولِقلّته لم يَرِد على المصنف. وقال الرضي: لا منعَ من أن يُجعلَ «لا» في مثله ناهية.

[أمثلته:]

(تَقُولُ: «لَا يَنْصُرُ»، «لَا يَنْصُرَانِ»، «لَا يَنْصُرُونَ» .... إِلَى آخِرِهِ) كما تقدم في «يَنْصُرُ» بعينه.

(وَكَذَلِكَ: «مَا يَنْصُرُ»، «مَا يَنْصُرَانِ»، «مَا يَنْصُرُونَ» .... إِلَى آخِرِهِ).

[بيان دخول الجازم على الفعل المضارع:]

(وَ) اعلم أنه (يَدْخُلُ) على الفعل المضارع (الجَازِمُ) وهو «لم» و«لما» و«لا» في النهي، و«اللام» في الأمر، ....

(تَقُول) في دخول «لا» التي لا تغير الفعل: «زَيدٌ (لا يَنْصُرُ)»، «الزَّيدانِ (لا يَنْصُرَانِ)»، «الزَّيدونَ (لا يَنْصُرونَ» . . . إلى آخره) أي: إلى آخِرِ تصريفِ «لَا يَنْصُر».

وتتمته: «لا تَنْصُرُ»، «لا تَنْصُرَانِ»، «لا يَنْصُرْنَ»، «لا تَنْصُرُ»، «لا تَنْصُرَانِ»، «لا تَنْصُرُونَ»، «لا تَنْصُرِينَ»، «لا تَنْصُرَانِ»، «لا تَنْصُرْنَ»، «لا أَنْصُرُ»، «لا نَنْصُرُ»، (كما تقدم في) تصريفِ («يَنْصُر» بعينه) أي: بلا فرقٍ ولا تغييرٍ.

(وكذلك) أي: مثل تصريف «لا يَنْصُر»: («ما يَنْصُرُ»، «ما يَنْصُرَانِ»، «ما يَنْصُرُونَ» . . . إلى آخِره) أي: آخِرِ تصريفه.

وتتمته: «ما تَنْصُرُ»، «ما تَنْصُرَانِ»، «ما يَنْصُرْنَ»، «ما تَنْصُرُ»، «ما تَنْصُرَانِ»، «ما تَنْصُرُونَ»، «ما تَنْصُرِينَ»، «ما تَنْصُرَانِ»، «ما تَنْصُرْنَ»، «ما أَنْصُرُ»، «ما نَنْصُرُ».

(واعلم أنه) أي: الشأنَ (يَدخُلُ على الفعل المضارع) صحيحاً كان أو معتلًّا (الجَازِمُ)، و«الجزم»: القطعُ، وسُميت هذه جوازمَ لقطعها عن الفعل حركتَه، أو بعضَ حروفه، وأما في الاصطلاح فهو: جعلُ آخِرِ الفعل مسلوبَ الحركة أو مسلوبَ الحرف منه، بدخول كلمات مخصوصة عليه، (وهو) أي: الجازم («لم»، و«لمَّا»)، وإنما عملا لاختصاصهما بالفعل، وقد قالوا: إن كلَّ ما لزم شيئاً وخرج ذلك الشيء عن حقيقته أثَّر فيه وغيَّره غالباً، بشهادة الاستقراء، وإنما جزَما ليكون الأثرُ على وفق المؤثر في الاختصاص، وإنما لم يعمل حرفا التعريف والاستقبال لجريانهما مجرى بعض الأجزاء، فكأنهما غيرُ خارجَين عن حقيقةِ ما دخَلا عليه، (و«لا» في النهي) خرج به النافية، إلا ما شذّ، أو المؤكدة، (واللام في الأمر) خرج به لام التعليل، والمآل، ولام النفي، والقسَم، وغيرها.

و«إنِ» الشرطية، والأسماء التي تضمَّنت معناها، والغرض في هذا الفن: بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه:

ـ (فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الوَاحِدِ) نحو: «لَمْ يَنْصُرْ» بسكون الراء.

(و«إن» الشرطية)، خرجت النافية والمؤكدة والمخفَّفة من الثقيلة، وعملت لاختصاصها بالفعل كما تقدَّم في نظائرها، (والأسماءُ التي تضمَّنتْ معناها) أي: معنى «إن» الشرطية، وهي: «مَن» و«ما» و«أيّ» وكذا «مهما» على الأصح؛ لعود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، و«أين» و«أنَّى» و«حيثما» و«متى» و«أيّان»، وكذا «إذما» عند المبرّد وابن السَّرَّاج[١] والفارسيّ، ومذهبُ سيبويه أنها حرف كـ«إنْ» معنًى وعملاً؛ لِعدم قبولها شيئاً من علامات الاسم التي قَبِلَها قبل التركيب، من التنوين والإضافة ووقوعها مفعولاً به.

هذا، والأصل في جازم الفعلين «إنْ» كما أشار إليه الشارح؛ لأنها حرف وأصل المعاني للحروف، ولأن الشرطَ بها يعمُّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً، وتلك الأسماء إنما عملت حملاً عليها؛ لتضمنها معناها.

(والغرضُ) أي: من ذكر الجازم (في هذا الفنِّ) أي: فن التصريف، (بيانُ آخِرِ الفعل) المضارع (عند دخولِ الجازم عليه)، لا بيانُ معاني الجازم وتفاصيل أحكامه اللفظية. قال الغزي: وهو إشارةٌ إلى الاعتذار عمَّا في كلام المصنف من الإجمال الذي بيَّنه الشارح تتميماً للفائدة، بأنّ الكلام في مثله خارجٌ عن مقصود الفن.

(فيَحْذِفُ) أي: الجازمُ (حركةَ الواحِدِ)، المراد الجنس، فيشمل الواحد المذكر الغائب والمخاطب، والواحدةَ المؤنثة الغائبة، والمتكلِّمَ الواحد مذكراً أو مؤنثاً، والجمع المتكلم مذكراً أو مؤنثاً؛ لأن فعله بمنزلة فعل الواحد، ويحذف الجازم الحرفَ من آخر المعتل؛ لأن الجازم شبيهُ الدواء في الجسم، والحركة شبيهُ الفضلة التي يُخرجها الدواء، فكما أن الدواء إن صادف فَضلةً في الجسم أخرجها وإلا أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل الفعل؛ إن وجد حركةً حذفها وإلا فمِن نفس الفعل، (نحوُ: «لَمْ يَنْصُرْ») و«لم تَنْصُرْ» (بسكون الراء).

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري، المتوفى سنة (٣١٦هـ).

ـ (وَ) يحذف (نُونَ التَّثْنِيَةِ) نحو: «لَمْ يَنْصُرَا».

ـ (وَ) يحذف نون (الجَمْعِ المُذَكَّرِ) نحو: «لَمْ يَنْصرُوا».

ـ (وَ) يحذف نون (الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) نحو: «لَمْ تَنْصُرِي»؛ لأن النون في هذه الأمثلة علامةُ الرفع، كالضمة في الواحد، فكما تُحذف الحركة كذا يُحذف النون.

وإنما جُعلتِ النون علامةً للإعراب كالحركة؛ لأنه لَمَّا وجب أن تكونَ هذه الأفعال معربةً، والإعراب إنما يكون في آخِرِ الكلمة، وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة، وهي الضمائر؛ لأنها اتصلت بالأفعال، وصارت كالجزء منها، ....

(ويَحذف نُونَ التَّثنيةِ، نحو: «لَمْ يَنْصُرَا») و«لَمْ تَنْصُرَا».

(ويَحذف نونَ الجمعِ المُذكَّرِ) الغائب أو المخاطَب، (نحو: «لَمْ يَنْصرُوا») و«لم تَنْصرُوا».

(ويَحذِفُ نونَ الواحدةِ المخاطبةِ، نحو: «لَمْ تَنْصُرِي).

وإنما حذف الجازم هذه النونات (لأن النون في هذه الأمثلة) السبعة (علامةُ الرفع، كالضمة في) الفعل المسنَد إلى (الواحد) أي: جنس الواحد، فيشمل ما تقدم، (فكما) أي: مثل ما (تُحذف الحركة) أي: عند دخول الجازم (كذا يُحذف النون) والكاف مؤكدة لكاف «كما»، والمشارُ إليه باسم الإشارة حذف الحركة، والمعنى: أن الجازم مثل ما يحذف الحركة من الواحد يحذف النون من هذه الأمثلة، حذفاً مثلَ حذف الحركة؛ لكونه علامةً للرفع كالضمة.

(وإنما جُعلتِ النون علامةً للإعراب كالحركة؛ لأنه) أي: الشأن (لمَّا وجب أن تكونَ هذه الأفعال معربةً) لوجود المشابَهة اللفظية والمعنوية فيها كما تقدم، (والإعراب) أي: والحال أن الإعراب (إنما يكون في آخِرِ الكلمة)؛ لأنه طارئ عليها، وحقّ الطارئ أن يكون في الآخِر، (وكان) عطف على «وجب» (أواخرُ هذه الأفعال ساكنة) لأنها مبنية، والأصل في المبني السكون، (وهي) أي: الأواخر (الضمائر)، ولو قدم هذا على «ساكنة» بأن يقول: «وكان أواخر هذه الأفعال الضمائر وهي ساكنة» لكان أَوْلى؛ (لأنها) أي: الضمائر (اتَّصلت بالأفعال، وصارت كالجزء منها) أي: من الأفعال، وهذا تعليل لكونها

ولم يُمكن إجراء الإعرابِ عليها، وجب زيادةُ حرف الإعراب، ولم يمكن زيادة حرف اللِّين، فزادوا النون؛ لمناسبتها إياها كما سبق.

(وَلَا يَحْذِفُ) الجازم (نُونَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ) فلا يقال: «لَمْ يَنْصر»، في «لَمْ يَنْصُرن» (فَإِنَّهُ) أي: لأن نون جماعة المؤنث (ضَمِيرٌ كَالوَاوِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ) وهو فاعل، فلا يحذف.

أواخرَ الأفعال، ويمكن أن يكون تعليلاً لِكونها ساكنة، وإن كان الأول أَوْلى؛ لأنها قبل الاتصال على حرف، ولا يمكن النطق بها ساكنة، فلما اتصلت بالأفعال أمكن النطق بها، كذا ذكره الطبلاوي، (ولم يُمكن إجراء الإعرابِ عليها) أي: الأواخر التي هي الضمائر؛ لثقل الضمة على غير الألف، ولِتعذرها عليه، أو لأنها مبنية، (وجب) جواب «لمَّا وجب» (زيادةُ حرف الإعراب) قيل: يُطلق حرف الإعراب ويُراد به: الحرف الذي يكون عليه الإعراب، كالدال من «زيد»، والراء من «عمرو»، وهو إطلاق مشهور، وقد يُطلق ويراد به نفسُ الإعراب الحرفي، كواوِ «أبوك»، وياء «أخِيك» على رأي، وكنونِ «يفعلان»، وهو مرادُ الشارح هنا على ما في بعض النسخ، والموجودُ في النسخ المعتمدة: «حرف للإعراب» بلام الجرِّ، وهو واضح، ثم عطف على قوله: «وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة . . . إلى آخِره» قولَه: (ولم يمكن زيادة حرفِ اللين) لتأديته إلى التقاء الساكنَين إن زِيد ساكناً، وإلى اجتماع حرفي عِلة إن زِيد متحركاً، (فزادُوا النونَ لمناسبتها) أي: النون (إيَّاها) أي: حرف اللين (كما سبق) أي: في حروف «أنيت» من مشابهتها حروفَ المدِّ واللين من [جهة] الخفاء والغنّة؛ فإن النون مَدّة في الخيشوم، كما أن حروف العلة مدة في الحلق.

(ولا يَحذِفُ الجازمُ نونَ جماعةِ المؤنَّثِ) الغائبة أو المخاطبة، (فلا يُقال: «لَم يَنْصر») بحذف نون جماعة المؤنث (في «لم يَنْصُرن»)؛ فإنه ـ أي: لأن نون جماعة المؤنَّث ـ ضميرٌ كالواو) حالَ كونه (في جمع المذكَّرِ، وهو) أي: الواو (فاعل، فلا يُحذف) قيل: وفيه نظر؛ لأن واوه تُحذف في نحو: «اغزن» و«ارمن»، فلا تثبت على كل حال. وأجيب بأنه لما دلّ ضمُّ ما قبلها عليها فكأنها لم تحذف. ولك أن تقول: كاف التشبيه لا عمومَ لها كلفظة «نحو»، بخلاف لفظة «مثل»، فإنها توجبه؛ رُوي عن أبي حنيفة أنه قال:

(فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ) بخلاف النونات الأُخَر، فإنها علامةٌ للإعراب، وهذه ضميرٌ لا علامة للإعراب؛ لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنيًا؛ لأنه إنما أُعرب لمشابهته الاسم.

ولَمَّا اتَّصل به النونُ التي لا تتّصل إلا بالفعل، ورجَح جانبُ الفعليَّة، وصار النون من الفعل بمنزلة جزءٍ من الكلمة كما في «بعلبكّ»، ....

«إيماني كإيمان جبريل»، ولا أقول: مثل إيمانه[1]، لاقتضائه العموم، ذكره ابنُ الهُمَام[2] في «المسايرة».

(فتَثبُتُ) أي: النون (على كلِّ حالٍ) أي: حالَ دخول الجازم وغيره، (بِخلاف النونات الأُخَر) وهي النون الواقعة بعد ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة؛ (فإنها) أي: تلك النونات (علامةٌ للإعراب) فتحذف، (وهذه) أي: نونُ جماعة المؤنث (ضميرٌ لا علامة للإعراب) وإنما لم تكن علامة للإعراب؛ (لأنها) أي: نون جماعة المؤنث (إذا اتصلت بالفعل المضارع صارَ) أي: ذلك الفعل (مبنيًّا)، وإنما صار كذلك (لأنه) أي: الفعل (إنما أُعرب لِمشابهته الاسم) أي: فيما تقدم.

(ولَمّا اتَّصل به) أي: بالفعل (النونُ التي لا تتَّصل إلا بالفعل، ورجَح) بالتخفيف عطف على «اتصل» (جانبُ الفعلية) على جانب المشابهة، مع معارضتها لذلك الاتصال لِموافقة الأصل وهو البناء في الأفعال، (وصارَ النون) عطف أيضاً على «اتصل» (مِن الفعل) أي: بالنسبة إلى الفعل المضارع، (بِمنزلة جزء من الكلمة) أي: بالنسبة إلى الكلمة، (كما في «بَعلبك») حيث اتصل «بعل» بـ«بك» وصار كالجزء منه، وهو اسم بلدة.

و«البعل» في الأصل: الزوج، ثم جُعل علماً للصنم الذي يعبده أهل هذه البلدة، وقيل: هو اسم صنمٍ قوم إلياس النبي عليه السلام، وكان طوله عشرين ذراعاً، وكانت له أربعةُ وجوه. وقيل: هو اسم امرأة يَعبدونها من دون الله تعالى.

و«البك»: كسر العنق، ومنه سميت الكعبةُ ببكة لكسرها أعناق الجبابرة، والشق أيضاً، ومنه سميت بكة؛ لأنها شُقّت من الفردوس، كذا ذكره الدده جنكي.

---

(١) في صحة نسبة هذا القول إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى نظر.

(٢) هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد الإسكندري، المعروف بـ«ابن الهمام»، المتوفى سنة (٨٦١هـ).

وتعذر الإعراب بالحروف والحركة على ما لا يخفى، رُدَّ إلى ما هو الأصل في الفعل، أعني: البناء.

[أمثلته:]

وأشار إلى الأمثلة بقوله: (تَقُولُ: «لَمْ يَنْصُرْ» «لَمْ يَنْصُرَا» «لَمْ يَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرْ» «لَمْ تَنْصُرَا» «لَمْ يَنْصُرْنَ»، «لَمْ تَنْصُرْ» «لَمْ تَنْصُرَا» «لَمْ تَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرِي» «لَمْ تَنْصُرَا» «لَمْ تَنْصُرْنَ»، «لَمْ أَنْصُرْ» «لَمْ نَنْصُرْ»).

وجاء «لم» في الضرورة غيرَ جازمةٍ، ....

(وتعذّر) عطف على «اتصل» أيضاً (الإعرابُ بالحروف والحركة) بسبب اتصال النون:

أما تعذّره بالحروف؛ فلأنه لو زيد الألف صار: «يَنصران»، ولو زيد الواو صار: «ينصرون»، ولو زِيد الياء صار «تنصرين»، واللبس ظاهر في الكل، ولو زيد النون لزم اجتماع النونين.

وأمّا تعذُّره بالحركة؛ فلأن زيادتها فيما قبل النون تُؤدي إلى وقوع الفصل بين الفعل والفاعل المتصل، وإلى اللبس أيضاً، وزيادتها على النون تستلزم إجراءَ الحركة الإعرابية على المبني؛ لأن النون ضمير وهو مبني، وإنما سكن ما قبلها لئلّا يُتوهم أن حركته حركة إعراب، (على ما لا يَخفى) من تعذر الإعراب؛ لأن هذه النون أوجبت تسكين ما قبلها قياساً على «فعلت» و«فعلن»؛ فلا يحصُل الإعراب مع التسكين، وأيضاً لأن الفعل بعد اتصالها به صار جزءاً أول، والجزء الأول لا يعرب، فثبت المدَّعَى وهو كونها ضميراً، (رُدَّ) أي: الفعل المتصل بنون جماعة المؤنث، وهذا جواب «لمَّا وجب» (إلى ما هو الأصل في الفعل، أعني) أي: أريد بما هو الأصل فيه: (البناء) أي: على السكون.

(وأشار) أي: المصنِّفُ (إلى الأمثلة بقوله: تقول): «زيدٌ (لم يَنْصُرْ)» «الزَّيدان (لم يَنْصُرَا)» «الزّيدونَ (لم يَنْصُرُوا)» «هند (لم تَنْصُر)» «الهندان (لم تَنْصُرَا)» «الهندات (لم يَنْصُرْنَ)» «أنتَ (لم تَنْصُر)» «أنتما (لم تَنْصُرَا)» «أنتم (لم تَنْصُرُوا)» «أنتِ (لم تَنْصُرِي)» «أنتما (لم تَنْصُرَا)» «أنتنّ (لم تَنْصُرْنَ)» «أنا (لم أَنْصُرْ)» «نحن (لم نَنْصُرْ)».

(وجاء «لم» في الضرورة غيرَ جازمة) أي: حملاً على «ما»، كقوله: [البسيط]

وجاء أيضاً مفصولاً بينها وبين المجزوم، وجاء حذف المجزوم بعدها.

[بيان دخول الناصب على الفعل المضارع:]

(وَ) اعلم أنه (يَدْخُلُ) على الفعل المضارع (النَّاصِبُ) وهو: «أنْ» و«لنْ» و«كي» ....

لَـوْلَا فَـوَارِسُ مِـنْ نُـعْـمٍ وَأُسْـرَتِـهِـمْ ... يَوْمَ الـصُّـلَـيْـفَـاءِ لَـمْ يُـوفُـونَ بِـالـجَـارِ

وظاهر كلام ابن مالك أنه لغة، و«الصُّلَيْفاء»: هي الأرض الصلبة.

(وجاء أيضاً) أي: في الضرورة **(مفصولاً بينها)** أي: بين «لم» **(وبينَ المجزوم)** كقوله: [الطويل]

فَأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَاراً رُسُومُهَا ... كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ

يريد: «كأن لم تؤهل»، أي: تسكن، سوى أهل من الوحش، و«المغاني» جمع: مغنًى، وهو المنزل، و«القِفار» جمع: قَفْر، وهي المفازة التي لا نباتَ بها ولا ماء، و«الرسوم» جمع: رسم وهو الأثر، و«الوحش»: خلاف الإنس.

والمعنى: صارت منازل الحبيبة قفراً أثرها كأن لم تؤهل ولم تؤنس، سوى أهل من الوحش.

(وجاء حذفُ المجزوم بعدها) أي: بعد لم في الضرورة أيضاً، كقوله: [الكامل]

اِحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَـوْمَ الأَعَـازِبِ إِنْ وَصَـلْـتَ وَإِنْ لَـمِ

أي: وإن لم تصل، فحذف لدلالة ما سبق عليه.

و«الأعازب» بالعين والزاي المعجمة، أو الغين والراء المهملة: التباعُد.

(واعلَمْ أنه) أي: الشأن **(يَدخُلُ على الفعل المضارع النَّاصبُ، وهو):**

(«أنْ») المصدرية.

(و«لن») أصله عند الفراء: «لا»، فأبدل الألف نوناً، وعند الخليل: «لا أن»، فقصر كـ«أيش» في «أي شيء»، وقال سيبويه: إنه حرف برأسه لا أصلَ له؛ إذ لا معنى لمصدرية ما بعده.

(و«كي») وهو لفظ مشترك؛ يكون مخففاً مِن «كيف»، يَليها اسم أو فعل ماض أو مضارع مرفوع، ويكون حرفاً جارًّا للتعليل، وهو مُتعين في مواضعَ، وحرفاً مصدريًّا وهو متعين في مواضعَ أيضاً، كذا ذكره الطبلاوي عن المرادي.

و«إذن».

والأصل: «أَنْ»، والبواقي فرعٌ عليه، وإنما عمل النصب؛ لكونه مشابهاً لـ«أنَّ»، وهي تنصب الأسماء، وهذه تنصب الأفعال.

(فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً) كما هو مقتضى النصب، فإن النصب يكون بالفتحة، كما أن الرفع يكون بالضمة، والجزم يكونُ بالسكون.

(و«إذنْ») والجمهور أنها حرف، وبعض الكوفيين أنها اسم، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فحمله الشَّلَوْبِين[١] أنها للجواب والجزاء معاً في كل موضع، وتكلَّف تخريج ما خفي من ذلك، وذهب الفارسيُّ إلى أنها قد تَرد لهما وهو الأكثرُ، وقد تكون للجواب، نحو أن يقول القائل: «أحبّك»، فتقول: «إذاً أظنك صادقاً»، فلا يُتصور هنا الجزاء.

(والأصل) من هذه الأربعة: («أنْ»)، وإنما كان أصلاً لِعمله ظاهراً ومضمراً، ولكونه يَدخل الماضيَ والمضارع وغيرهما، خلافاً لابنِ طاهر[٢] حيث جعل الداخلةَ على الماضي والأمر غيرَ الداخلة على المضارع، (والباقي فرعٌ عليه) أي: على «أن»؛ لأنها حملت عليه لشبهها به في نقل الفعل إلى المستقبل، (وإنما عمل النصب) دون الجزم (لكونه) أي: «أنْ» (مشابهاً لـ«أنَّ») المشددة، أو المخففة من الثقيلة، وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: «أنْ» مختص بالفعل، وحقُّ المختص بقَبِيل - وهو ليس كالجزء منه - أن يَعمل ما يختصّ بِذلك القبيل، فكان حقُّه أن يعملَ الجزم، فأجاب بقوله: «وإنما . . . إلى آخره»، (وهي) أي: «أنَّ» المشددة أو المخففة من الثقيلة (تَنصب الأسماءَ، وهذه) أي: «أن» المصدرية (تنصب الأفعال).

(فيُبْدِلُ) أي: الناصب وهو عطف على «يدخل» (من الضمةِ فتحةً) أي: يجعل الفتحة مكانَ الضمة؛ لأن الإبدال: رفعُ الشيء ووضع غيره مكانَه، بخلاف التبديل؛ فإنه تغيير الشيء عن حاله مع بقاء عينه، (كما هو) أي: الإبدال المذكور (مقتضَى النصب؛ فإن النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة، و) كما أن (الجزمَ يكونُ بالسكون).

---

(١) أبو علي عمر بن علي الشَّلَوْبِيني، المتوفى سنة (٦٤٥هـ).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، المعروف بـ«الخِدَبّ»، أي: الرجل الطويل، المتوفى سنة (٥٨٠هـ).

فإن قيل: كان الواجب أن يقول: من الرفعِ النصبَ؛ لأنه معرب، والضم والفتح إنما يُستعملان في المبنيَّات.

فالجوابُ: أن الغرض هنا بيانُ الحركة، دون التعرض للإعراب والبناء، والحركةُ من حيث هي حركة هي الضم والفتح والكسر، لا الرفع والنصب والجر، فإن هذا أمر زائد، فليتأمل.

(فإنْ قيل: كان الواجب) على المصنف (أن يقولَ) أي: بدل قوله: «من الضمة فتحة»: (مِن الرفعِ النَّصبَ؛ لأنه) أي: الفعل المضارع (مُعرَب، والضم والفتح إنما يُستعملان في المبنيَّات)، قال الطبلاوي: وفي الحصر نظر؛ لأنهم كثيراً يُطلقونها على الحركات الإعرابية أيضاً، ويقال عليه أيضاً: المصنف لم يَستعمل الضم والفتح بدون تاء اللذين هما من ألقاب البناء، وإنما قال: الضمة والفتحة، فلا يتوجّه الاعتراض من أصله.

(فالجواب) أي: عن هذا الاعتراض: (أنَّ الغرض هنا) أي: في بحث الناصب في هذا الفن (بيانُ الحركة) أي: حركةِ آخر المضارع، (دون التعرض للإعراب والبناء) أي: دون ملاحظتِهما، (والحركة من حيث هي حركة) أي: بدون ملاحظةِ الإعراب والبناء (هي الضم والفتح والكسرُ)، والمراد: الضمة والفتحة والكسرة؛ لأن المجردة عن التاء ألقابُ البناء عند البصريين. أو يقال: إن الشارح مشى على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يُطلقون ألقابَ البناء على الإعراب وبالعكس، (لا الرفع) فإنه علمُ الفاعلية، (و) لا (النصب) فإنه عَلم المفعولية، (و) لا (الجر) فإنه عَلم الإضافة، (فإنّ هذا) المذكور من الرفع والنصب والجرِّ (أمرٌ زائد) أي: على الحركة مِن حيث هي؛ فإن الحركة في الضمة مثلاً، وأمّا الرفع فأمر يَعرض لها بواسطة كونها علمَ الفاعليّة، وهو أمر زائد عليها؛ لأنه يدل على هيئةِ محلّه، ألا ترى أن الرفع يدل على رفع محلّه على باقي الكلام؟ (فليُتأمل) أي: على أن هذا الأمر الزائد فيه ملاحظة للفاعلية والمفعولية، ولا شك أن تلك الملاحظة زائدةٌ على الحركة من حيث هي، فأمر بالتأمل لملاحظةِ هذه الملاحظة. وقيل: وجه التأمل أن هذا الإعراب يحصُل بعد دخول العامل، بخلافِ الفتح والضم والكسر، فإنها قبل دخول العامِل.

(وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ) لأنها علامة الرفع (سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ) لما ذكرنا من أنه ضمير، لا علامة للإعراب، وإنما أسقط الناصبُ هذه النونات؛ حملاً له على الجازم؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء، فكما حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في الأسماء في التَّثنية والجمع، فكذا هنا حُمل النصب على الجزم، وحذفت النونات المحذوفة حالَ الجزم (فَتَقُولُ: «لَنْ يَنْصُرَ»، «لَنْ يَنْصُرَا»، «لَنْ يَنْصُرُوا» ... إِلَى: «لَنْ ....

(ويُسقط) أي: الناصبُ، وهو معطوف على «يبدل» (النوناتِ؛ لأنها علامةُ الرفع) وقد زال بدخول الناصب، وهذا مذهبُ الجمهور. وذهب الأخفش إلى أن هذه النوناتِ دليل الإعراب المقدّر قبل هذه الحروف، فعليه لا تكونُ علامة للرفع؛ لأن إعرابها بالحركةِ والسكون المقدَّرين، كذا قاله الطبلاوي. (سِوى) أي: غير (نونِ جمعِ المؤنَّث) فإنه لا يُسقطه؛ (لِما ذكرنا) أي: في الجازم، (من أنه) أي: نون جمع المؤنَّث (ضمير)، وهو فاعل (لا علامةٌ للإعراب).

(وإنما أسقط الناصبُ هذه النونات) التي تقدم بيانها في الجازم (حَملاً له) أي: للناصب (على الجازم)، وإنما حُمل عليه (لأن الجزم في الأفعال بِمنزلة الجرِّ في الأسماء) أي: في اختصاص كلٍّ منهما بما هو له، (فكما حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في الأسماء في التثنية والجمع) قال الطبلاوي: وفي تفريع هذا على ما قبله نظر. انتهى. أقول: ولعلّ وجه النظر أن حمل النصب على الجرِّ ليس مفرعاً على حملِ الناصب على الجازم في إسقاط النونات، بل هو مفرّع على جعل إسقاط النونات علامة للنصب كما جعل علامة للجزم، ومِن ثم كان الظاهر أن يقول: وإنما جُعل علامة النصب إسقاط هذه النونات حملاً . . . إلى آخره، بدل قوله: «وإنما أسقط الناصب . . . إلى آخره»، فتأمّل!

(فكذا) الكاف مؤكِّدة لكافِ «كما»، والإشارة إلى مثل الحمل المذكور، (هنا) أي: في الأفعال، (حُمل النصب على الجزم، وحذفت) أي: في حال النصب (النونات المحذوفة حالَ الجزم)، فحذفت النون من فعل الاثنين في النصب حملاً على حذفها منه في الجزم، وحذفت من فعل الجماعة في النصب حملاً على حذفها منه في الجزم، وحذفت من فعل المخاطبة في النصب حملاً على حذفها منه في الجزم، (فتقول): «زيدٌ (لَنْ يَنْصُرَ)» «الزّيدان (لن يَنْصُرَا)» «الزيدون (لن يَنْصُرُوا)» . . حتى تنتهي إلى: «أَنَا (لن

أَنْصُرَ»، «لَنْ نَنْصُرَ»).

ومعنى «لن»: نفي الفعل مع التَّأكيد في المستقبل، ولا يقتضي التَّأبيد؛ خلافاً للزمخشريِّ.

[بيان دخول لام الأمر على الفعل المضارع:]

(وَمِنَ الجَوَازِمِ: لَامُ الأَمْرِ) لأن المضارع لمَّا دخله لام الأمر شابه أمرَ المخاطب، وهو مبنيٌّ، ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المُضارعة، مع عدم تعذر الإعراب، فأعرب بإعرابٍ يشبه البناء، وهو السكون؛ لأنه الأصلُ في البناء، ....

أَنْصُر»)، «نحن (لَنْ نَنْصُرَ).

(ومعنى «لن»: نفي الفعل مع التأكيد في المستقبل[1])، وإنما اقتصر على ذكر معناها لأن المصنف لم يمثِّل بغيرها.

(ومِن الجوازم) للفعل المضارع (لامُ الأمر)، وفائدةُ إعادة قوله: «الأمر» بعد ذكره فيما تقدم (لأنّ المضارع لمَّا دخله لام الأمر) لا يدخل على كل الأفعال المضارعية، بل على بعضها وهو المضارع الغائب على ما سيأتي، (شابَه) جواب «لمَّا» (أمرَ المخاطب) أي: في الطلب، (وهو) أي: أمر المخاطب (مبنيٌّ)، ومقتضى المشابهة بناء المضارع أيضاً، (و) لكن (لم يمكن بناء ذلك) أي: المضارع الذي دخله اللامُ (لِوجود حرفِ المضارعة) الذي به المشابهةُ التي لأجلها أُعرب، (مع عدم تعذر الإعراب) وهو خلوُّه من نون التوكيد المباشِر ونون الإناث، وهذا القيد لا بد منه؛ لئلا ينتقضَ بنحو: «ينصرن»، فإنه وإن ثبت فيه حرف المضارعة لكن الإعراب فيه متعذّر لِما تقدم.

(فأعرب) أي: المضارع المدخول عليه اللام (بإعرابٍ يُشبه البناء، وهو السكون)، ومِن المعلوم أن مغايرةَ سكون الإعراب لسكون البناء بالاعتبار، فلا يقتضي قوله: «بإعراب يُشبه البناء» مشابهة الشيء لِنفسه؛ (لأنه) أي: السكون (الأصلُ في البناء)؛ لأن

---

(١) في بعض نسخ «شرح التفتازاني» زيادة: ومعنى «لن» .... في المستقبل، ولا يقتضي التَّأبيد؛ خلافاً للزمخشريِّ.

فاللام ـ لكون المشابهة مستفادةً منه ـ عَمِلَ الجزم.

وتكون مكسورة تشبيهاً باللام الجارَّةِ؛ لأن الجزم بمنزلة الجرِّ، وفتحُه لغةٌ، لكن إذا دخل عليها الواو والفاء أو «ثم» جاز سكونها، قال تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، قرئ بسكون اللام وكسرها.

البناء يُقابل الإعرابَ، وأصله أن يكون بالحركة، فضده يكون بالسكون لتحقق المضادة؛ لأن السكون أخف والبناء مستثقَل للزومه حالة واحدة، فكان أولى؛ لأن الأخفَّ لا يُعدل عنه إلا لعارضٍ، **(فاللام لكون المشابهة)** أي: مشابهةِ المضارع بأمر المخاطب **(مُستفادةً منه)** أي: من اللام، **(عَمِلَ الجزم)** الذي يُشبه البناءَ الذي اقتضتْه المشابهة الحاصلة بواسطته، فقد عمل اللام عملاً يُشبه ما اقتضته المشابهة التي هو واسطتُه في حصولها.

(وتكون) أي: اللام **(مَكسورةً تشبيهاً)** لها **(بِاللام الجارَّة؛ لأنّ الجزم)** في الفعل **(بِمنزلة الجرِّ)** في الاسم في الاختصاص، ولام الجر مكسورة، فيتعين كسر هذه، **(وفتحُها لغةٌ)** لِبني سُلَيْم، وهذا كفتح لامِ الجرِّ في بعض اللغات؛ لأن الأصل على ما بين في الكلمات الواردة على هجاءٍ واحد البناء على الفتح، كذا قاله سعدُ الله.

(لكنْ إذا دخل عليها) أي: على اللام **(الواوُ أو الفاء أو «ثم»، جاز سكونها)** وذلك للتخفيف حملاً على «كَتِف»، ومن ثم كان السكون مع الفاء أقوى منه مع الواو؛ لشدة لصوق الفاء بالكلمة لفظاً وكتابةً ومعنًى، ومع الواو أقوى منه مع «ثم»؛ لأنها لكثرة حروفها لا تُعد جزءاً من الكلمة، ومِن ثم كان تحريك اللام معها أولى، بخلاف الأوَّلين، فإن الإسكان معهما أكثر من التحريك. فمرادُ الشارح بالجواز مطلق التخيير، واستشهد عليه بعد الفاء بقوله: **(قال الله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا﴾)**، وبعد الواو بقوله: **(﴿وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾)**، وبعد «ثم» بقوله: **(وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾؛ قُرئ بسكون اللام)** وفيه الشاهد، وهو قراءةُ حمزة والكسائي وعاصم ويعقوبَ من البصريين، كذا قاله الغزي[1]، **(وكسرِها)** وهو قراءة الباقين من البصريين والكوفيين.

---

(١) قال الغزي:

السكون: قراءة الكوفيِّين؛ حمزة والكسائي وعاصم، وقراءة يعقوب من أهل البصرة، ورواية قالُون عن =

قوله: (فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ) إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطَب؛ لأن المخاطب له صيغة تخصُّه، وقرئ: «فَلْتَفْرَحُوا» [يونس: ٥٨] بالتاء خطاباً، وهو شاذ.

وجاز في المجهول، نحو: «لِتُضْرَبْ أَنْتَ» . . . إلى الآخر؛ لأن الأمر باللام ليس للفاعل المخاطب؛ ....

(وقوله) أي: المصنف، وهو مبتدأ: (فتقول في أمر الغائب، إشارةٌ) خبره (إلى أنه) أي: اللام (لا يؤمر به) أي: باللام (المخاطب)، وإنما كان كذلك (لأن المخاطب له صيغةٌ تخصُّه) وتنفرد به عن صيغة المضارع، بحذف حرف المضارعة، بخلاف صيغة أمر الغائب فإنها صيغةُ المضارعة بعينِها مع زيادة اللام. وإنما زيدت للغائب لأنها مِن وسط المخارج، والغائب في وسط المتكلم والمخاطَب، فبملاحظة تلك المناسبة زيدتْ له، ولم يحذف حرف المضارعة كما في أمر المخاطب للفرق بينهما، وإنما اختير الحذفُ في الحاضر دون الغائب لكثرةِ استعمال الحاضر دون الغائب، فأعطي الخفيف للكثير والثقيلُ لِلقليل.

(وقرئ: «فَلْتَفْرَحُوا» بالتاء خطاباً، وهو) أي: الخطابُ المقروء به (شاذّ)، ونقل عن ابن هشام: أن جزمها لفعلي المتكلم قليلٌ، وأقلُّ منه جزمُها فعلَ المخاطب نحو: «فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا» [يونس: ٥٨] في قراءةٍ، ونحو: «لِتَأْخُذُوا مصَافَّكم»، وفيه مخالفة لقول الشارح: «شاذ».

(وجاز) دخول اللام (في) الفعل (المَجهول) مطلقاً؛ سواء كان غائباً أو متكلماً أو مخاطباً. قال في التوسط في لام الأمر: فإن كان الفعل مبنيًّا للمفعول لزمتْه مطلقاً، وإن كان مبنيًّا للفاعل لزمتْه مسنداً إلى المتكلم والغائب، وأما في غيرهما فنادرٌ. فمثال المجهول الغائب: «لِيُعْنَ زيدٌ بِحَاجتي»، ومثال المخاطب (نحو: «لِتُضْربْ أنتَ»)، وتقول ذلك (إلى الآخر) أي: آخر الصيغ المخاطب من التثنية والجمع مذكراً ومؤنثاً. وإنما جاز فيه مطلقاً؛ (لأن الأمر باللام) في الصيغ المذكورة (ليس) مسنداً (لِلفاعل المخاطَب)، بل

= نافع، والبَزّيّ عن ابن كثيرٍ، وهو اختيارُ خَلَف البَزّار، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، قرأه بالسكون المذكورون، ورواه أيضاً قُنْبُل عن ابن كثيرٍ.
والكسرُ: قراءة الباقين فيهما.

لأن الفاعل محذوف، وكذا «لِأُضرَبْ أنَا»، و«لِنُضرَبْ نَحنُ»، ونحو ذلك؛ لأن الأمر بالصيغة يختصُّ بالمخاطب، فلا بدَّ مِن استعمال اللام في هذه المواضع؛ لأنها غير المخاطب.

وكان على المصنِّف أن يقول: «فتقول في أمر غير المخاطب»، ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول، ....

هو للفاعل الغائب؛ (لأنَّ الفاعل) الذي هو الغائب (محذوف)؛ إذ الأصل فيه: «لِيضربك زيد»، فحذف «زيد»، وغُير الفعل إلى صيغة المجهول، وقام المفعولُ الذي هو كاف الخطاب مَقامَه، وصار مرفوعاً، واستكن في الفعل، فحذف الياء التي هي علامة الغيبة، وأتي ببدله التاء القائم مقامَ الفاعل المخاطب، فصار: «لتضرب أنت»، تأكيداً للمستكن.

(وكذا) مثال المتكلم مجهولاً أو معلوماً نحو: («لِأُضرَبْ أنا») بفتح الهمزة وضمها وكسر الراء وفتحِها مشتركاً بين المجهول والمعلوم، (و«لِنُضْرَبْ نحن») كذلك مشترك بينهما، (ونحو ذلك).

وإنما دخلت اللام على المجهول المخاطب أو المتكلم والمعلوم المتكلم، ولم تدخل على المعلوم المخاطب؛ (لأن الأمر بالصِّيغة يختصُّ بالمخاطب) المعلوم، (فلا بُدَّ من استعمال اللام في هذه المواضع) التي تقدم ذكرها، وهي الغائب مذكراً ومؤنثاً، والمخاطب المجهول، والمتكلم المعلوم أو المجهول؛ (لأنها) أي: هذه المواضع (غير المخاطَب) المبني للفاعل.

وحاصلُه: أن الأمر إمَّا لغائبٍ أو متكلم أو غيرهما، وكلٌّ منها إمَّا معلوم أو مجهول، فإن كان للأول فباللام مطلقاً، وكذا الثاني، وإن كان للثالث فإنْ كان مجهولاً فكذلك، وإن كان معلوماً فبِالصيغة لا غير.

(وكان) الواجب (على المصنِّف أن يقولَ) بدل قوله: «في أمر الغائب»: (فتقول في أمر غيرِ المخاطَب) أي: غير المخاطب المبني للفاعل، ولا يدخل فيه المبني للمفعول، وغيرُ المخاطب هو الغائب مذكراً كان أو مؤنثاً، والمخاطب المجهول والمتكلم المعلوم أو المجهول، (ويُمثّل بالمتكلم) المعلوم والمجهول، (والمخاطَب المجهول)، ويُجاب بأنه إنما لم يقل ذلك نظراً إلى الأكثر، أو بأنَّ المراد بالغائب غير المخاطب، أو يقال:

وفي الحديث: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ»، وفي التنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

وإذا كان المأمور جماعةً بعضُهم حاضرٌ وبعضهم غائبٌ، فالقياس تغليبُ الحاضر على الغائب، نحو: «افْعَلا» و«افعَلُوا».

ويجوز على قِلَّةٍ إدخالُ اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاءُ الخطابَ واللَّامُ

إنما لم يَقل ذلك ولم يمثِّل بالمتكلم والمخاطب المجهول؛ لأنه عَدّ كلًّا من المخاطب المجهول والمتكلم المجهول غائباً من حيث إن فاعل كل منهما غير معلوم، ولم يمثل أيضاً بالمتكلم المعلوم؛ لأنه لا يجيء منه الأمرُ إلا بتأويل؛ لئلا يلزمَ اتحاد الآمر والمأمور، فتأمل!

(**وفي الحديث**) قدَّمه على التنزيل؛ لأن فيه دليلاً على دخول اللام في المتكلم وحده: (**«قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ»**[1]) رُوي بحذف الياء وثبوتها مفتوحةً وساكنة، ووجهُه: أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحةً لام «كي»، والفعلُ بعدها منصوب بـ«أن» مضمرة في تأويل مصدر مجرور، واللام ومصحوبها خبرُ مبتدأ محذوف، والتقديرُ: قوموا فقيامُكم لأصلي لكم، ويجوزُ على مذهب الأخفش كونُ الفاء زائدة، واللام متعلقة بـ«قوموا»، ذكره ابن مالك في «الشواهد».

(**وفي التنزيل**) أي: القرآن: (﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾).

(**وإذا كان المأمور جماعةً**) والمراد بها ما فوق الواحد، بدليل تمثيلِه بالمثنى، (**بعضُهم حاضر وبعضُهم غائب، فالقياس تغليبُ الحاضر على الغائب**) أي: يُجعل الغائب من الحاضر، أو يجعل الحاضر غالباً على الغائب، (**نحوُ: «افْعَلا»**) أنتَ وزيد»، (**و«افعَلُوا»**) أي: أنتما وزيد، أو أنتَ وزيد وعمرو، وإنما غلب الحاضر لتقدُّمه على الغائب؛ لِكون الخطاب معه كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٣].

(**ويَجوز على قِلَّةٍ**) أي: في مسألة التغليب (**إدخالُ اللام في المضارع المخاطَب لِتفيد التاء الخطابَ واللامُ**) ....

---

(١) الحديث أخرجه البخاري: ٣٨٠، ومسلم: ١٤٩٩، وأحمد: ١٢٣٤٠، من حديث أنس بن مالك.

الغَيبةَ، مع التَّنصيص على كون بعضهم حاضراً وبعضِهم غائباً؛ كقوله ﷺ: «لِتَأْخُذُوا مصَافَّكم»، وقد جاء في الشُّذوذ حذفُها وجزمُ الفعل بها؛ كقوله: [الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

الغيبةَ، مع التَّنصيص) أي: التصريح (على كون بعضهم) أي: المأمورين (حاضراً وبعضِهم غائباً)، وإنما كان مع التنصيص لإفادة التاء الخطاب واللام الغيبة، وهما أمران متنافيان، ولا يمكن اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ، فيُعلم قطعاً أن البعض حاضر والبعض غائب، (كقوله ﷺ: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكم»[1]) بفتح الميم وتشديد الفاء، جمع: مَصَفٌّ، وهو الموقفُ في الحرب، فإن اللام في «لِتأخذوا» لأمر الغائبين، والتاء للمخاطَبين، والقرينة على كون البعض غائباً إطلاقُ النبي ﷺ هذا الكلامَ على صفوف عسكر الصحابة في محاربة الكفار البالغين جدًّا[2]، كذا ذكره الطبلاوي.

(وقد جاء في الشُّذوذ) أي: في ضرورة الشعر، بدليل قوله الآتي: «وأجاز الفراء . . . إلى آخره» (حذفُها) أي: اللام (وجزمُ الفعل بها) قال ابن مالك: حذفُ لام الأمر وإبقاءُ عملها مطّردٌ بعد أمرٍ بقول، وجائزٌ في الاختيار بعد قولٍ غيرِ أمر، ومختصٌّ بالضرورة فيما سِواهما. وقال الغزي: والصحيحُ الإطلاق السابق، وهو مقتضَى كلامِه في «التسهيل»، وبه جزم ابنُ الحاجب فقال: الأفصح جزم الفعل حينئذٍ، (كقولِه) أي: الشاعر من بحر الوافر، وأجزاؤه: مفاعلتن ست مرات:

(مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا)

«محمد»: منادى حُذف منه الحرف، و«تفدِ»: أمر للمفرد والمؤنث الغائب، وفيه الشاهد حيث حذفت منه لام الأمر وجزم بحذف الياء إبقاءً لأثرها، و«إذا»: ظرف زمان لـ«تفد» لمجرد الظرفية، كما في «آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ» أي: وقت احمراره، و«ما»: زائدة، و«التبال» قيل: الوبال، أبدلت واوه تاء، وقيل: الفساد، يقال: «تبله الحب» بالكسر، و«أتبله»: أي: أسقمه وأفسَده.

---

(١) قال الزيلعي: غريب. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي: ٥٩٦.

(٢) كذا في الأصل المطبوع.

وأجاز الفراء حذفَها في النثر؛ كقولك: «قُلْ لَهُ: يَفْعَلْ»، قال الله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، والحق: أنه جواب الأمرِ، والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء.

والمعنى: يا محمد كلُّ النفوس فداؤك وقتَ خوفِك مِن أمر يُهلك.

(وأجاز[١] الفراءُ حذفَها) أي: اللام (في النثرِ، كقولك: «قُلْ لَهُ: يَفْعَلْ») قال في «المغني»: وهذا الذي منعه المبرّد في الشعر أجازه الفرّاءُ في الكلام، لكن بشرط تقدّم «قل». انتهى. وإنما جاز حذفُها لتتشاكل الألفاظ، فإذا قيل: «قُل له يَفعل كذا»، وقع بينهما تشاكل، بخلاف ما إذا قيل: «قُل له لِيفعل»، لم يقع التشاكل كما لا يخفى، (قال الله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾) والأصل: لِيقيموا، فحذف اللام وبقي عمله، (والحقُّ أنه) أي: أن المضارعَ المجزوم في المثال والآية (جوابُ الأمر) وهو «قل»، فيكون في التحقيق جواب الشرط لا مجزوماً باللام المحذوفة؛ لأنّ إضمار الجازم ضعيف، فلمّا توجه على قوله: «جواب الأمر» أن يقالَ: إن جواب الأمر مجزوم بشرط مقدر بعده، فالتقدير في المثالَين: «قل له: افعَلْ، فإنك إن تقل له: افعل يفعل»، و«قل لعبادي الذين آمنوا: يقيموا الصلاة، فإنك إن تقل لهم: أقيموا الصلاة يقيموا»، والشرط يجب أن يكون سبباً للجزاء، والسببية منتفيةٌ ههُنا؛ لِجَواز أن يقع الأمرُ ولا يُوجد الامتثالُ، فيوجد الشرط بدون المشروط، ويَلزم الكذب في خبر الله على تقديرِ عدمِ الامتثال؛ أجاب بقوله: (والشرطُ لا يلزم أن يكونَ علّةً تامة للجزاء)، بل يمكن أن يتوقَّف على شيءٍ آخر كالإرادة، فلا يضرّ تخلف المعلول، ولا يَلزم الكذب في خبر الله على تقدير عدمِ الامتثال، إلا إذا كان الشرط عِلّةً تامة للجزاء، بأنْ لا يَتوقَّف على شيء غيره، وليس الأمرُ كذلك.

وأجابَ البدرُ بن مالك[٢]: بأنَّ الفعل مسند إلى المكلَّفين على سبيل الإجمال، لا إلى

---

(١) في بعض نسخ «شرح التفتازاني» زيادة: أي: لِتفد، وكذا قوله: [الرجز]

قُلْتُ لِبَوَّابٍ عَلَى قُصُورِهَا: تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

أي: لتاذن، وفيه شذوذ آخر، وهو أنه أمر به المخاطب؛ كما في قوله تعالى: «فَلْتَفْرَحُوا» [يونس: ٥٨]، وأجاز الفراء ...... إلخ.

(٢) انظر: «شرح الألفية» لابن الناظم بدر الدين، ص٢٧١، وما بين معكوفتين منه.

وإنما اختص هذا الأمر باللام والمخاطب بغيرها؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً، فكان التخفيف به أولى.

[أمثلته:]

وأمثلته: («لِيَنْصُر» «لِيَنْصُرَا» «لِيَنْصُرُوا»، «لِتَنْصُرْ» «لِتَنْصُرَا» «لِيَنْصُرْنَ») وفي المجهول: «لِتُنْصَر، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا»، «لِتُنْصَرِي، لِتُنصَرَا، لِتُنْصَرْن».

(وَقِسْ عَلَى هَذَا: «لِيَضْرِبْ» وَ«لِيَعْلَمْ» وَ«لِيَدْخُلْ» وَ«لِيُدَحْرِجْ» وَغَيْرِهَا) من نحو: «ليكرم»، و«ليقاتل»، و«ليفرح»، و«ليتكسر»، ....

كلٍّ واحد، فيجوز أن يكون التقدير: «قل لعبادي: يقيموا الصلاة، يُقيمها أكثرهم»، ثم حُذف المضاف، [وأقيم المضاف إليه مقامه]، فاتصل الضمير تقديراً موافقاً لِغرض الشارع، وهو انقياد الجمهور، وبأنه يجوز أن يكون المرادُ بـ«العباد» خُلَّص المؤمنين، وأولئك لا يتخلَّف أحد منهم عن الصلاة أصلاً، كذا ذكره الطبلاوي.

(**وإنَّما اختصَّ هذا الأمر**) أي: أمر غير المخاطب (**باللام، والمخاطبُ بغيرها**) أي: بغير اللام وهو الصِّيغة؛ (**لأن أمر المخاطَب أكثرُ استعمالاً**) أي: من أمر غيره؛ لأن الغائب لِبعده عنك إذا أردت أن تأمره أمرتَ الحاضر أن يؤدِّيَ إليه أنك تأمره، نحو قولك: «يا زيد قل لعمرو: قُمْ»، ولا يحتاج أمر الحاضر إلى مثل ذلك، فكان أكثرَ استعمالاً؛ لأنك تحتاج في أمر الغائب إليه، ولا يَلزم من أمر الحاضر أمر الغائب، (**فكان التخفيفُ به**) أي: بأمر المخاطب (**أَولى**) منه بالأقلِّ استعمالاً.

(**وأمثلته**) أي: أمثلةُ أمر الغائب باللام في المعلوم: («**لِيَنْصُر**) هو»، («**لِيَنْصُرَا**) هما»، («**لِيَنْصُرُوا**) هم»، («**لِتَنْصُرْ**) هي»، («**لِتَنْصُرَا**) هما»، («**لِيَنْصُرْنَ**) هنّ»، «**لأنصر أنا**»، «**لننصر نحن**»، وهذان الأخيران ـ وهما: «**لأنصر، لننصر**» ـ **ليسا من المتن، وإن وُجدا في بعض النسخ، كذا قاله الطبلاوي.**

(**وفي المجهول**: «**لِتُنْصَر**) أنت»، («**لِتُنْصَرَا**) أنتما»، («**لِتُنْصَرُوا**) أنتم»، («**لِتُنْصَرِي**) أنت»، («**لِتُنْصَرَا**) أنتما»، («**لِتُنْصَرْن**) أنتنّ».

(**وقِس على هذا**) أي: على تصريف «لِيَنْصُر»: («**لِيَضْرِبْ**» و«**لِيَعْلَمْ**» وَ«**لِيَدْخُلْ**» و«**لِيُدَحْرِجِ**» **وغيرها مِن نحو**: «**لِيكرم**» و«**لِيقاتل**» و«**لِيفرح**» و«**لِيتكسر**») هذا إمَّا بمعنى

و«ليتباعد»، و«لينقطع»، و«ليجتمع» ... إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم.

[بيان دخول «لا» الناهية على الفعل المضارع:]

(وَمِنْهَا) أي: ومن الجوازم («لَا» النَّاهِيَةُ) وهي التي يُطلب بها ترك الفعل، وإسناد النهي إليها مجاز؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها، وإنما عملت الجزم لكونها نظيرةَ لام الأمر من جهةِ أنها للطَّلب، أو نقيضتها من جهة أن اللام لطلب الفعل، وهي لطلب تركه، بخلاف «لا» النافية؛ إذ لا طلب فيها.

فعل، كـ«صاد ويَصيد»، وإمَّا خطاب لمن لا يفعل مجازاً لجوازه، (و«ليتباعد» و«لينقطع» و«ليجتمع» . . . إلى آخر الأمثلة) أي: أمثلة كل واحد من الأربعة عشر، (على قياس المضارع (المجزوم) أي: في حذف الحركة والنوناتِ وحذفِ حرف العلة.

(ومنها ـ أي: ومن الجوازم ـ «لا» الناهية) قال الطبلاوي: وإنما خصها بالذكر بعد عِلمها مما تقدم أولَ الجوازم لِنكتة، وهي: أنها تدخل على فِعل الغائب والمخاطَب والمتكلم بقلة، بل قال بعضهم: تدخل على جميع أنواعِ المضارع المبني للفاعل أو المفعول؛ مخاطباً كان أو غائباً أو متكلماً، (وهي التي يُطلَبُ بها تركُ الفعل) أي: كفُّ النفس عن الفعل؛ لأنه هو المقدور للعبد، أو عدمُ الفعل باعتبار استمراره، (وإسناد النهي إليها) أي: إلى «لا» (مَجاز) عقلي من إسناد الشيء إلى أداته. والمرادُ بالإسناد هنا النسبة الوصفيةُ؛ (لأن الناهي) في الحقيقة (هو المتكلِّم بواسطتها) أي: بواسطة «لا».

(وإنما عملت الجزم) دون «لا» النافية؛ فإنها لم تَعمل شيئاً؛ (لكونها) أي: «لا» الناهية (نظيرةَ لام الأمر من جهة أنها) أي: «لا» الناهية (لِلطلب) أي: بدون ملاحظة مُطلق الطلب، (أو نقيضتَها) عطف على «نظيرة»، (من جهة أن اللام) أي: لام الأمر (لِطلب الفعل، وهي) أي: «لا» الناهية (لِطلب تركه) أي: تركِ الفعل، فحُملت عليها؛ لأن الشيء قد يُحمل على نقيضِه كما يُحمل على نظيره؛ لِيتنبه الذهن عند استحضار أحدِ المتناقضين للآخَر كما يَتنبه لنظيره، (بخلاف «لا» النافيةِ)؛ فإنها ليست نظيرةً للام الأمر، ولا نقيضةً لها (إذ لا طلب فيها) فلذا لم تَعمل الجزم كـ«لا» الناهية.

[أمثلته:]

(فَتَقُولُ فِي نَهْيِ الغَائِبِ: «لَا يَنْصُرْ»، «لَا يَنْصُرَا»، «لَا يَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرْ»، «لَا تَنْصُرَا»، «لَا يَنْصُرْنَ»، وَفِي نَهْيِ الحَاضِرِ: «لَا تَنْصُرْ»، «لَا تَنْصُرَا»، «لَا تَنْصُرُوا»، «لَا تَنْصُرِي»، «لَا تَنْصُرَا»، «لَا تَنْصُرْنَ»، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الأَمْثِلَةِ) من نحو: «لا يضرب»، و«لا يعلم»، و«لا يدحرج» ... إلى غير ذلك كما مر في المجزوم.

وقد جاء في المتكلِّم قليلاً كلامِ الأمر.

○ ○ ○

(فتقول في نهي الغائب: «لَا يَنْصُرْ) هو»، («لا يَنْصُرا) هما»، («لا يَنْصُرُوا) هم»، («لا تَنْصُرْ) هي»، («لا تَنْصُرَا) هما»، («لا يَنْصُرْنَ) هنّ».

(وفي نهي الحاضر: «لا تَنْصُرْ) أنت»، («لا تَنْصُرَا) أنتما»، («لا تَنْصُرُوا) أنتم»، («لا تَنْصُرِي) أنت»، («لا تَنْصُرَا) أنتما»، («لا تَنْصُرْنَ) أنتنّ»، (وكذا قياسُ سائر الأمثلة من) بيان لسائر (نحو: «لا يضرب»، و«لا يعلم»، و«لا يدحرج» . . . إلى غير ذلك) من المراد (كما مرَّ في المجزوم) أي: بلام الأمر، وهو استدلالٌ على تفسير السائر بما قاله من حذفِ الحركة والنونات وحرفِ العلة.

(وقد جاء) أي: «لا» مستعملاً (في) فعل (المتكلِّم قليلاً) نحو: «لا أنصر»، و«لا ننصر»، (كلامِ الأمر) كما تقدم في نحو: «قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ»، بخلاف قولهم: «لا أرينَّك ههُنا»، فإن المنهي هو المخاطب، والمعنى: لا تكن ههُنا حتى لا أراك.

ولما فرغ المصنفُ من بيان الماضي والمضارع وما يتعلق بهما من الأبحاث، شرع في بيان الأمر، وأخّره ههُنا لكونهما أصلاً بالنسبة إليه، والفرعُ أولى بالتأخير، فقال:

○ ○ ○

فعل الأمر

(وَأَمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ) سُمِّي بذلك؛ لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام (وَهُوَ أَمْرُ الحَاضِرِ) أي: المخاطب (فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ) في حذف الحركات والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم، وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته، أي: لا تُخالف صيغة الأمر صيغةَ المضارع، إلَّا أنْ يحذف حرف المُضارعة، ويُعطى آخرُه حكمَ المجزوم.

(وأمَّا الأمرُ بالصِّيغَةِ) أي: صيغةِ «افْعَلْ»، (سُمِّي بذلك) أي: بهذا اللفظ الذي هو الأمر بالصيغة (لأن حصولَه) أي: الأمر بالصيغة، أي: حصولَ معناه الذي هو طلبُ الفعل (بالصيغة المخصُوصة) وهي صيغة «افعل»، (دون) حصولِه بواسطة (اللامِ) المتقدمة.

(وهو) أي: الأمر بالصيغة (أمرُ الحاضِر، أي: المخاطب)، وإنما فسَّره؛ لأن الحاضر أعمُّ مِن المخاطب، فخرج المتكلم والحاضر المنزَّل منزلة الغائب، وإنما قدَّم أمرَ الغائب على هذا الأمر لِما مر مِن تقديم صيغة الغائب على الحاضر في بحث الماضي، أو لأنه لَمّا كان حرف المضارعة باقياً في أمر الغائب كان مشابهاً له، وهو مُقدم عليه، فلهذا قدم أمر الغائب عليه، (فهو) أي: أمر المخاطب (جارٍ على لفظِ المضارع المجزوم في حذفِ الحركات والنونات) جمَعها بحسَب تعدد المراد (التي تُحذف) أي: هي، أي: الحركات والنونات (في المُضارع المجزوم، و) في (كونِ حركاته) أي: أمرِ المخاطب (وسكناتِه مثلَ حركات المضارع وسكناتِه)، وحرف المضارعة لا يُعتبر، (أي: لا تُخالف صيغةُ الأمر صيغةَ المضارع إلا أنْ يحذف) أي: في أن يحذف من الأمر (حرف المضارعة، ويُعطى آخرُه) أي: آخر الأمر، أي: وإلا في إعطاءِ آخره (حكمَ المجزوم)، فمِن قوله: «لا تخالف . . . إلى هنا» تفسير لقوله: «فهو جارٍ . . . إلى آخره»، يعني: لا تُخالف صيغة الأمر صيغةَ المضارع المجرد من الجازم في هيئة من الهيئات، إلا في هيئتَين: حذفِ حرف المضارعة من الأمر، وإعطاءِ آخر الأمر حكمَ المضارع المجزوم مِنْ حذف الحركات والنوناتِ، وحذفِ حرف العلة في المعتل؛ أو يراد المضارع المجزوم،

وإنما قال: «جارٍ على لفظ المضارع المجزوم» لئلَّا يُتوهم أنه أيضاً مجزوم معرب، كما هو مذهب الكوفيين، فإنه ليس بمجزومٍ، بل هو مبنيٌّ أُجرِي مُجرى المضارعِ المجزوم.

أما البناء؛ فلأنه الأصل في الفعل، وما أُعرب منه فلمشابهتِه الاسمَ، وهذا لم يشبه الاسم، فلم يُعرب. والكوفيون على أنه مجزوم، وأصل «افْعَل»: لِتَفْعَلْ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال، ثم حذف حرف المُضارعة خوفَ التباسه بالمضارع.

والمخالفة بينهما في الإعطاء أن الآخِرَ في الأمر يُعطى حكمَ المجزوم، وفي المضارع مجزوم حقيقة.

(**وإنما قال**) أي: المصنف: (**جارٍ على لفظ المضارع المجزوم**) ولم يقتصرْ على قوله: «وأما الأمر بالصيغة ـ وهو أمر الحاضر ـ فإن كان ما بعد حرف المضارعة . . إلى آخره» (**لئلَّا يُتوهم أنه**) أي: أمر الحاضر (**أيضاً**) أي: مثل المضارع، أو مثل أمر الغائب (**مجزومٌ مُعرب كما هو**) أي: كونه معرباً مجزوماً (**مذهبُ الكوفيين؛ فإنه**) أي: هذا الأمر (**ليس بِمجزومٍ، بل هو مبنيٌّ**) كما هو مذهب البصريين، (**أُجرِي مُجرى المضارع المجزوم**).

(**أما البناء؛ فلأنه**) أي: البناء (**الأصلُ في الفعل، وما**) أي: والذي (**أُعربَ منه**) أي: من الفعل وهو المضارع (**فَلِمشابهتِه**) أي: ذلك الفعل الذي هو المضارع (**الاسمَ**) لفظاً ومعنًى كما تقدَّم، (**وهذا**) أي: الفعلُ الذي هو الأمر (**لم يُشبه الاسمَ**) لسقوط حرف المضارعة الذي به المشابهة منه، وعدم وقوعه موقع الاسم، (**فلَم يُعرب**) أي: لعدم الموجِب للإعراب، (**والكوفيون**) ذاهبون ومتفقون (**على أنه**) أي: الأمر (**مجزوم**) مُعرب، (**و**) ذلك لأنه (**أصل «افْعَلْ»**) عندهم: (**«لِتَفعلْ»، فحذفت اللام لِكثرة الاستعمال**)، والمراد أنهم فعلُوا ذلك به من أول الأمر؛ لِعلمهم أنه يكثر استعماله، بناءً على أنهم هم الواضعُون، لا أنهم تكلموا به على الأصل ثم خفَّفوه؛ لاستلزام ذلك وقوعَه في كلامهم كذلك كثيراً، (**ثم حُذف حرف المضارعة خوفَ التباسه**) أي: الأمر (**بالمضارع**) أي: عند الوقف.

وليس بالوجه؛ لأن إضمار الجازم ضعيف، كإضمار الجار، وما ذكروه خلاف الأصل، فلا يُرتكب.

وأما الإجراء مُجرى المجزوم؛ فلأن الحركات والنونات علامة الإعراب فتنافي البناء، ولذا لم تُحذف نون جَماعةِ المؤنث.

وإذا أُجرِي على المجزوم **(فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً)** كـ«تَدَحْرَج» **(فَتُسْقِطُ)** أنت **(مِنْهُ)** أي: من المضارع **(حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ)** ليفرق من المضارع.

(وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي) بعد حذف حرف المُضارَعة **(مَجْزُوماً)** وفي هذا اللفظ

(وليس) أي: قولهم **(بالوجه)** أي: بالقوي، أو ليس موجهاً، أو مرضيًّا، وصاحب «المغني» رآه وجهاً وقال: وبقولهم أقول، واستدلّ على ذلك بأدلة وإن شئتَ فارجع إليه؛ **(لأن إضمار الجازم ضعيفٌ كإضمار الجارِّ، وما ذكَروه)** أي: الكوفيون من الحذف **(خلافُ الأصل)**؛ إذ الأصل عدم الحذف، **(فلا يُرتكب)** أي: خلافُ الأصل.

(وأمَّا الإجراء) عطف على «أما البناء» **(مُجرى المجزوم؛ فلأن الحركة والنوناتِ علامةُ الإعراب)**، وهذا مبنيٌّ، **(فتُنافي)** أي: بقاءُ علامة الإعراب **(البناءَ)** قال الطبلاوي: وفي المنافاة بحث؛ لأن الحركات أعم من علامة الإعراب، بدليل أنها تكون بناء أيضاً، إلا أن يُراد الحركات التي في المضارع، بدليل أن الأمر يُؤخذ منه على الطريقة الأولى، **(ولِذا)** أي: ولكون حذف الحركة والنونات إنما هو لمنافاةِ البناء **(لم تُحذف نون جماعة المؤنّث)**؛ لعدم منافاتها البناء؛ لأنها ليست علامةً للإعراب.

(وإذا أُجري) أي: أمر الحاضر، أي: إذا أُريد إجراؤه **(على)** المضارع **(المَجزوم؛ فإنْ كان ما بعدَ حرفِ المضارعة متحركاً، كـ«تَدَحْرج» فتُسْقِطُ أنتَ منه ـ أي: من المضارعِ ـ حرفَ المضارعة؛ لِيفرق)** أي: ليتميزَ أمر الحاضر **(من المضارع)**، هذا إشارةٌ إلى كيفية بناء الأمر وسبكِه من المضارع.

(وتأتي) أنت **(بصورة الباقي ـ بعد حذف حرف المُضارَعة ـ مجزوماً)** هذا لمجرد التوضيح، وإلّا فقد عُلم من قوله: «فتُسْقِطُ . . . إلى آخره»، أو يقال: هو مِن تتمة التفصيل لجريانه على لفظِ المضارع المجزوم، **(وفي هذا اللفظ)** وهو قوله: «وتأتي بصورة

حَزازة؛ لأن صورة الباقي ليست مجزومة، بل مثل المجزوم.

فالتوجيه أن يقال: حُذِف المضاف ـ وهو أداة التشبيه ـ تنبيهاً على المبالغة، والأصل: مثل المجزوم، وهذا كثير في الكلام، أو يقال: المجزوم بمعنى المُعامَل معاملة المجزوم مجازاً، أو يجعل «مجزوماً» مفعول «تأتي»، والباء لغير التعدية، أي: تأتي مجزوماً يكون بصورة الباقي، فيكون من باب القلب.

الباقي مجزوماً» (حَزازة) أي: ركاكةٌ وسقوط عن الاعتبار؛ (لأن صورة الباقي ليست مجزومة)؛ فإن الأمر مبنيّ، (بل مثل المجزوم) أي: على هيئتِه.

(فالتوجيه) الرافع لتلك الحَزازة (أن يقالَ: حُذِف المضاف وهو أداة التشبيه) وهي لفظة: «مثل»، (تنبيهاً على المبالغة) في التشبيه؛ لإيذانه بحسَب الظاهر بمواطأة المشبَّه الذي هو صورةُ الباقي للمشبَّه به الذي هو المجزوم ومساواتِه له، ونظيره قولك: «زيدٌ أسد»، أو «كأن زيداً أسد»، (والأصلُ) أي: قبل الحذف: (مثل المجزوم، وهذا) أي: حذفُ المضاف وإقامةُ المضاف إليه مُقامه (كثيرٌ في الكلام) أي: كلامِ الفصحاء، (أو يقال) في التوجيه المذكور: (المجزوم بمعنى المُعامل معاملةَ المجزوم مجازاً) أي: على كِلا التأويلين أو الوجهَين؛ فالأول على الإضمار، والثاني على المجاز الذي مِن باب تسميةِ الشيء باسم مُشاكله، كما يقال للفرس المنقوش على الجدار: «إنه فرسٌ» لشبهه صورةً بالحيوان المعروف، (أو يُجعل) قوله: («مجزوماً») نائب فاعل «يجعل» على الحكاية (مفعولَ «تأتي») فحينئذٍ هو مضمَّن معنى تأخذ أو تذكر، (و) يجعل (الباء لغير التعدية)، بأن تكون للملابسة، (أي: تأتي) أنت (مجزوماً يكون) أي: ذلك المجزوم (بصورةِ الباقي، فيكون مِن باب القَلب) قال الطبلاوي: هذا بيان حاصل المعنى، وإلا فالأنسب الأوفق بما يأتي أن يقولَ: أي: تأتي [مجزوماً] بصورة الباقي، أي: متلبساً[1] بصورة الباقي؛ لاقتضائه أن المأتي مجزوم حقيقةً، وأنه بصورة الباقي لا الباقي نفسه، والواقعُ عكسه، وهو أن المأتيّ هو الباقي نفسه، وأنه بصورة المجزوم لا أنه المجزوم. انتهى. أي: وهذا هو المعنى التركيبي الذي ادَّعاه أنه مقلوبٌ عنه كما قال:

---

(١) في نسخة خطية: ملتبساً.

والمعنى: تأتي الباقي بصورة المجزوم، ولم يقل: مجزومة؛ لأنه حال من الباقي، أو لأنه وصف للفعل، أي: حال كونها فعلاً مجزوماً على أحد التأويلين في المعنى.

وإذا حذفت حرف المُضارَعة، وعاملت آخره معاملة المجزوم ....

(والمعنى: تأتي) أي: أنت (الباقي) أي: من المضارع (بصورة المجزومِ) ولو قال المصنف: «وإذا أجري على المجزوم فتسقط من المضارع؛ فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً زدتَ همزة وصل» لَسَلِم من التكرار، وأيضاً فكلامه يوهم أنك تنظر أولاً هل هو متحرك أو لا؟ ثم تُسقط منه، وفيه شيء، كذا قاله بعضُهم، أي: لأنَّ الإسقاط لا يتوقف على النظر إلى كون ما بعد حرف المضارعة ساكناً أو متحركاً؛ لأن تعذر الابتداء بالساكن لا يكون إلا بعد إسقاط حرف المضارعة؛ لحصوله بعده، فلا يتوقف الإسقاط عليه، بل الأمر على العكس، وهو توقف النظر فيما بعد حرف المضارعة على الإسقاط أولاً، وهو واضح.

(ولم يَقل) أي: المصنف: (مجزومة) ليحصل التطابق بين الحال وصاحبها في التأنيث؛ (لأنه) أي: لأن مجزوماً (حالٌ من الباقي) لا من لفظ الصورة حتى يؤنث، وهذا توجيهٌ رابع غير التوجيهات الثلاثة السابقة، ولا يَخفى انتفاء الحَزازة عن الكلام بمراعاةِ هذا التوجيه. وإنما قلنا: إنه غيرها؛ لاقتضاءِ قوله فيما سبق: «لأن صورة الباقي ليست مجزومة بل مثل المجزوم» أنه حال من صورة، وكذا يَقتضيه قوله: «أو يقال» لِعطفه على «يقال» الأول، وهذا صريح في أنه حال من الباقي، وإنما جازَ منه وهو مضاف إليه لأن المضاف بمنزلة جزئه، بدليلِ صحَّة الاستغناء به عن المضاف، (أو لأنه) أي: مجزوماً (وصف للفعل، أي: حالَ كونِها) أي: صورة الباقي (فعلاً مجزوماً)، وذلك بناءً (على أحدِ التأويلَين) السابقين ـ الأول والثاني ـ في توجيه لفظِ المجزوم، الكائنين (في المعنى) أي: في معنى «مجزوماً»، وأما على الثالث فلا إشكالَ في تذكير مجزوماً؛ لأن قوله: «بصورة الباقي» حينئذٍ متعلّق بمحذوف، لا بـ«تأتي»، فلا يَرجع إليه قوله: «مجزوماً» في المعنى حتى يُشكل تذكيرُه.

(وإذا حذفتَ حرف المضارَعة) هذا توطئة ودخول من الشارح إلى قول المتن: «فتقول: ... إلى آخره» (وعاملتَ آخره) أي: آخر الباقي من المضارع (معاملةَ المجزوم،

(فَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ «تُدَحْرِجُ»: «دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا»، «دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ»).

ويستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التَّفخيم، كقوله: [الطويل]

أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدِ

(وَهَكَذَا تَقُولُ فِي) كل ما يكون ما بعد حرف المُضارَعةِ منه متحركاً، نحو: («فَرِّحْ»، وَ«قَاتِلْ»، وَ«تَكَسَّرْ»، وَ«تَبَاعَدْ»، وَ«تَدَحْرَجْ») وإنما اشتقّ من المضارع؛ لأن الماضي لا يؤمر به، ولا مناسبة بينهما.

فتقول) أنت (في) بناء (الأمرِ) وسبكِه (مِن «تُدَحْرِجِ») بصيغة المخاطب دون الغائب؛ لأن أمر الحاضر إنما يُؤخذ من مضارع الحاضر: («دَحْرِجْ»)، ومن «تدحْرجان»: («دَحْرِجَا»)، ومن «تدحرجون»: («دَحْرِجُوا»)، ومن «تدحرجين»: («دَحْرِجِي»)، ومن «تدحرجان»: («دَحْرِجَا»)، ومن «تدحرجن»: («دَحْرِجْنَ») بحذف الحركة والنونات وإبقاءِ نون جماعة المؤنث.

(ويُستعمل لفظُ الجمع للواحد في موضع التَّفخيم، كقوله) أي: الشاعر من بحر الطويل: (أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ) تمامه:

فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلاً فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ

ويمكن أن يراد به تكرير الفعل، كأنه قال: ارحمني ثلاث مرات يا إلهَ محمد، ومِن استعمال الجمع للواحد في التفخيم قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

(وهكذا) أي: مثل مصرفات «دحرج» (تقول في كل ما) أي: فعلٍ (يكون ما) أي: الحرفُ الذي (بعد حرف المضارعة منه) أي: مِن الفعل (متحركاً، نحوُ: «فرَّح» و«قاتَل» و«تكسَّر» و«تباعَد» و«تدحرَج»، وإنما اشتُقّ) أي: أمرُ المخاطب (مِن المضارع؛ لأن الماضي لا يُؤمر به) أي: لا يُطلب به لِكونه فائتاً، وطلبُ الغائب مستحيل، بخلاف المضارع؛ فإنه يُؤمر به عند اقترانه باللام كما مر، فصحَّ اشتقاقُه منه المقتضي لنقل حروف الأصل ومعناه إلى الفرع، (ولا مُناسبةَ بينهما) أي: الماضي والأمر.

(وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ سَاكِناً) كما في «تنصر» (فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ البَاقِي مَجْزُوماً) حالَ كون هذا الباقي (مَزِيْداً فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ، مَكْسُورَةٌ).

[بيان زيادة همزة الوصل:]

أما زيادتها؛ فلدفع الابتداء بالساكن، وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلأنها أقوى الحروف، والابتداءُ بالأقوى أولى، وأما كسرها فلأنها زِيدت ساكنة عند الجمهور لِمَا فيه من تقليل الزيادة، ثم لَمَّا احْتِيجَ إلى تحريكها حُرِّكت بالكسر، كما هو الأصل في تحرُّك الساكن.

(وإن كان ما بعد حرف المضارعة) بشرط أن يكون تالياً له تحقيقاً وتقديراً، ليخرج نحو: «تَعِد»، فإن عينَه لم تلِ حرف المضارعة تحقيقاً؛ لأن أصله: تَوْعِد، (ساكناً) سكوناً لفظاً وتقديراً؛ ليخرج نحو: «تقوم» و«تبيع» و«ترد»، (كما في «تنصر»، فَتَحْذِفُ منه حرفَ المضارعة، وتأتي بصُورة الباقي مجزُوماً، حالَ كون هذا الباقي مَزِيداً في أوله همزةُ وصلٍ مكسورةٌ) ولا ينتقضُ هذا بنحو: «مُرْ» و«كُل»؛ لأنه جيء بهمزة وصل، فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل، فحذفت الثانية تخفيفاً، فاستُغني عن الأولى.

(أما زيادتها) أي: همزة الوصل (فلدفع الابتداء بالساكنِ)، وإنما لم يحرك ما بعدَ حرف المضارعة مع أنه أيسرُ من اجتلاب الهمزة؛ محافظةً على صيغة المضارع، ولذلك رَدوا الهمزة[1] في أول الرباعي، كـ«أكرم»، وأيضاً التغيير في الأول قليل.

(وأما تخصيصُها بالزيادة دون غيرها من الحروف) أي: حروفِ «أمان وتسهيل»؛ (فلأنها أقوى الحروف، والابتداء بالأقوى أولى) من الابتداء بغيره.

(وأما كسرُها؛ فلأنها زيدتْ ساكنة عند الجمهور؛ لِما فيه) أي: في زيادتها ساكنةً (مِن تقليل الزيادة)، بخلاف زيادتها متحركة؛ فإنها تستلزم زيادةَ شيئين: الحرفِ والحركةِ، (ثُم لمَّا احْتِيجَ إلى تحريكها) أي: همزةِ الوصل (حُرِّكت بالكسر كما هو) أي: التحريك بالكسر (الأصلُ في تحرُّك الساكن) أي: في التحريك لالتقاء الساكنين، وإنما كان كذلك

---

(١) في المطبوع: «زادوها» بالزاي، والصواب المثبت من «حاشية الغزي».

وظاهر مذهب سيبويه: أنها زِيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل الحركات؛ لأنا نحتاج إلى متحرِّكٍ؛ لسكون أول الكلمة، فزيادتها ساكنة ليست بوجهٍ.

وسمِّيت همزة وصلٍ؛ لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن، وسمَّاها الخليلُ: «سُلَّمَ اللِّسانِ» لذلك.

فتكون مكسورةً في جميع الأحوال ....

لِمَا بين الكسرة والسكون من المؤاخاة من حيث اختصاصُ كلٍّ بقَبيل من المعربات، ولأن الجزمَ جُعل في الأفعال عوضاً عن الجرِّ؛ لِتعذر دخوله، فناسب جعل الكسر عوضاً عن السكون في موضع تعذر بقائه.

(وظاهرُ مذهبِ سيبويه: أنها زِيدت متحركةً بالكسرة التي هي أعدلُ الحركات) أي: معتدلةٌ بين الضمة التي هي أثقلها والفتحةِ التي هي أخفُّها، فالتفضيل غير مراد؛ (لأنا نحتاجُ) متعلق بـ«متحركة» (إلى متحرِّك؛ لسكون أول الكلمة) الأول صلة «نحتاج» والثاني متعلق به، (فزيادتها ساكنة ليس بوجهٍ) أي: ليس موجهاً ولا قويًّا؛ لعدم دفع ما زدناها بسببه.

(وسُميت همزةَ وصلٍ) بمعنى التوصل، أو الوصول؛ (لأنها يُتوصَّلُ بها إلى النطق بالساكن).

(وسمَّاها الخليلُ: «سُلَّمَ اللسان» لِذلك) أي: للتوصل المذكور، كما يُتوصل بالسلم إلى الصعود والانحدار.

ثم مهَّد الشارح للاستثناء الآتي في كلامِ المصنف بقوله: (فتكونُ) أي: همزة الوصل (مكسورةً في جميع الأحوال) أي: أحوالِ عين المضارع؛ مِن فتح وكسر وغيرهما، وسواء كان بعد الساكن كسرة نحو: «اضرب» من «تضرب»، أو فتحة نحو: «اعلم» من «تعلم»، أو ضمة ولكن هذا مستثنى، ولتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس؛ إذ لو قيل: «اُضرب» بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول، وبمضارع الرباعي للمتكلم عند الوقف فيهما. ولو قيل: «اَضرِب» بالفتح التبس بأمر الرباعي، أو «اُعلَم» بضم الهمزة من «تعلم» التبس بمضارع المجهول للمتكلم عند الوقف، ولو فُتحت الهمزة

(إِلَّا) في حالِ (أَنْ يَكُونَ عَيْنُ المُضَارِعِ مِنْهُ) أي: من الباقي، أو من المضارع (مَضْمُوماً، فَتَضُمُّهَا) أي: تلك الهمزة؛ لمناسبة حركة العين، ولأنها لو كُسرت لَثَقُلَ الخروج من الكسر إلى الضم، ولو فتحت لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم (فَتَقُولُ: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا»، «اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ»، وَكَذَا: «اضْرِبْ»، وَ«اعْلَمْ»، وَ«انْقَطِعْ»، وَ«اجْتَمِعْ»، وَ«اسْتَخْرِجْ».

[بيان همزة «أكرم»:]

ثم استشعر اعتراضاً بأن «أَكْرِمْ» بفتح الهمزة أمر من «تُكْرِمُ»، وما بعد حرف المُضارعةِ ساكنٌ، وعينُه مكسورٌ، فَلِمَ لم تُزَد في أوله همزةُ وصلٍ مكسورةٌ؟

التبس بالماضي الرباعي، كذا ذكره الطبلاوي، (إلَّا في حالِ أن يكون عينُ المضارعِ منه ـ أي: من الباقي، أو من المضارع ـ مضمُوماً) أي: ضمًّا أصليًّا؛ موجوداً كان نحو: «انصر»، أو مقدراً، كـ«اغزِي أنتِ»؛ فإن أصله: اغْزُوِي، لا عارضاً، كـ«امْشُوا». وتقول في أمر المخاطبة من «تَدْعِينَ»: «اُدْعِي» بضم الهمزة؛ لأن أصل مضارعه: تَدْعُوِين، نُقلت كسرة الواو إلى العين فحذفت الواو، (فتضُمُّهَا، أي: تلك الهمزة، لمناسبة حركة العين) أي: فالضمة للإتباع، (ولأنها لو كُسرت لثَقُلَ الخروج من الكسر إلى الضم) لأن الساكن لا يُعدُّ حاجزاً، (ولو فُتحتْ لالتبس بالمضارع) الموقوف عليه (إذا كان للمتكلم) نحو: «أخرجُ».

(فتقول: «اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا»، «اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ»، وكذا) أي: مثل تصريف «انْصُر» المستثنى تصريفُ المستثنى منه الذي هو: («اضْرِبْ»، و«اعْلَمْ»، و«انْقَطِعْ»، و«اجْتَمِعْ»، و«اسْتَخْرِجْ»).

(ثم استشعر) أي: أضمر المصنف (اعتراضاً بأن «أَكْرِمْ» بفتح الهمزة أمرٌ من «تُكْرِمُ»، وما بعد حرف المضارعة ساكنٌ، وعينُه) أي: «تكرِم» (مكسورٌ، فَلِم لَم تُزَد في أوله) أي: أول «أكرم» (همزةُ وصلٍ مكسورةٌ)؟ والمراد لم تزد أصلاً، وأما قوله: «مكسورة» فلِمراعاة ما تقدم.

فأجاب بقوله: (**وَفَتَحُوا هَمْزَةَ «أَكْرِم»؛ بِنَاءً عَلَى الأَصْلِ المَرْفُوضِ**) أي: المتروك (**فَإِنَّ أَصْلَ «تُكْرِمُ»: تُؤَكْرِمُ**) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي مع زيادة حرفٍ، فحذفوا الهمزة؛ لاجتماع الهمزتين في نحو: «أُكْرِم»، ثم حملوا «تُكرم» و«يُكرم» و«نُكرم» عليه، واستَعْمَلَ الأصل المرفوض من قال: [الرجز]

فَــإِنَّــهُ أَهْــلٌ لِأَنْ يُــؤَكْــرَمَــا

فلما رأوا أنه تزولُ علة الحذف عند اشتقاقِ الأمر بحذف حرفِ المُضارَعة ردُّوها؛ لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار، فقالوا مِنْ «تُؤَكْرِم»: أكرم، كما قالوا مِن «تُدَحرج»: دَحرجْ، ....

(**فأجابَ**) أي: عن ذلك الاعتراض (**بقوله: وفتحُوا همزةَ «أَكْرِم» بناءً**) أي: وبنوا بناء، أو بمعنى بانِين (**على الأصل المرفوض، أي: المتروك؛ فإنَّ أصلَ «تُكْرِم»**) أي: أولَ وضعه: (**تُؤَكْرِمُ؛ لأنَّ حروف**) صيغة (**المضارع هي حروف**) صيغة (**الماضي مع زيادةِ حرفٍ**) أي: مِن حروف «أنيت»، (**فحذفُوا الهمزة**) تخفيفاً، (**لا**) ستلزام ا(**جتماع الهمزتَين في**) المبدوء بالهمزة كالمضارع المتكلم وحده (**نحو: «أُكْرِمُ»**)، وإنما خفَّفوه بالحذف ولم يُخففوه بالقلب كما في «أُوَخِّر»؛ فرقاً بين الهمزة الأصلية والزائدة، واختص الزائدة بالحذف لأنه أليقُ بها من الأصلية، (**ثم حملوا «تُكرم»**) بالتاء (**و«يُكرم»**) بالياء (**و«نُكرم»**) بالنون (**عليه**) أي: على «أُكرِم» المبدوء بالهمزة؛ طرداً للباب على وَتيرة واحدة، (**واستَعملَ الأصل المرفوض**) للضرورة (**مَن قال**) من بحر الرجز وصدره:

شَـيْـخـاً عَـلَـى كُـرسِـيِّـهِ مُـعَـمَّـمَـا (**فَـإِنَّـهُ أَهْـلٌ لِأَنْ يُـؤَكْـرَمَـا**)

بالبناء للمفعول وإثبات الهمزة، والقياسُ حذفها.

(**فَلَمَّا رأوا أنه**) أي: الشأن (**تزولُ علة الحذف**) وهي الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين، أو ما حُمل على ما فيه ذلك (**عند اشتقاقِ الأمر بِحذف**) أي: بسبب حذف (**حرفِ المضارعة، ردُّوها**) أي: همزةَ «أكرم» المحذوفة؛ (**لأنَّ همزةَ الوصل إنما هي**) يؤتى بها (**عند الاضطرارِ**)، ولأنها لو لم تُرد بل أتي بهمزة الوصل لزم أن تكسر، فيلتبس بالأمر من الثلاثي المجرد، (**فقالوا من «تُؤكرِم»: أكرِم، كما قالوا من «تُدحرِج»: دَحرِجْ،**)

فلا يكون من القسم الثاني، بل من القسم الأول.

وقوله: «بناءً» نُصِبَ على المصدر بفعلٍ محذوفٍ في موضعِ الحال، أو على المفعول له، وهذا أَوْلى.

○ ○ ○

فلا يكون) أي: «أكرم» **(من القسم الثاني)** وهو ما بعد الاستثناء، **(بل مِن القسم الأول)** وهو ما قبل الاستثناء.

(وقوله) أي: المصنف: **(بناءً نصب)** إمَّا بصيغة الفعل للمفعول، أو بصيغة المصدر بمعنى: منصوبٌ **(على المصدر بفعلٍ محذوفٍ في موضعِ الحال)** نعت ثانٍ لـ«فعلٍ»، والتقدير: وفتحوها وقد بنَوه بناء، **(أو)** نصب **(على المفعول له)** وناصبه «فتحُوا»، **(وهذا)** الثاني **(أَولى)**؛ لإفادة التعليل صريحاً، ولِسلامته من التقدير الذي هو خلافُ الأصل.

○ ○ ○

اجتماع تاءين في أول المضارع

(وَاعْلَمْ: أَنَّهُ) الضمير للشأن (إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ «تَفَعَّلَ»، وَ«تَفَاعَلَ»، وَ«تَفَعْلَلَ») وذلك حال كونه فعلَ المخاطب، أو المخاطبة مطلقاً، أو الغائبة المفردة، أو المثناة، إحداهما حرف المُضارَعة، والثانية التاء التي كانت في أول الماضي (فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا) أي: إثبات التاءين، وهو الأصل (نَحْوُ: «تَتَجَنَّبُ»، وَ«تَتَقَاتَلُ»، وَ«تَتَدَحْرَجُ»، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا) أي: إحدى التاءين تخفيفاً؛ لأنه لَمَّا اجتمع مثلان، ولم يُمكن الإدغام لرفضهم الابتداءَ بالسَّاكن، حذفُوا إحدى التاءين ليحصلَ التخفيف، كما تقول: «أنت تَجَنَّبُ» ....

(واعلَمْ أنَّه ـ الضمير للشأن ـ إذا اجتمع تاءانِ) خرج النونان؛ فإن التخفيف فيهما بحذف إحداهما قليل، كقراءة: «نُجّيْ الْمُؤْمِنِينَ» [الأنبياء: ٨٨] بسكون الياء، (في أولِ مضارعِ «تَفعَّل» و«تَفاعَل» و«تَفَعْلَل») خرج الماضي نحو: «تتبَّع وتتابَع»؛ فإنه لا يجوز فيه إلا التخفيف بإدغام أولهما وصلاً وابتداء واجتلابِ همزة الوصل، (وذلك) أي: اجتماع التاءين (حالَ كونه) أي: المضارع (فعلَ المخاطب أو المخاطبة مطلقاً) أي: مفرداً كان أو غيره، (أو الغائبة المفردَة، أو المثناة)، بخلاف المجموعة؛ فإنها مبدوءة بالياء، (إحداهما) أي: التاءين (حرفُ المضارعة، والثانيةُ التاء التي كانت في أول الماضي، فيَجوز إثباتُهما، أي: إثبات التاءين، وهو) أي: إثباتهما (الأصل) وذلك (نحوُ: «تَتَجَنَّبُ» و«تَتَقابَل» و«تَتَدَحْرَج»، ويجوز حذفُ إحداهُما ـ أي: إحدى التاءين ـ تخفيفاً) للفظ؛ (لأنه) أي: الشأن (لمَّا اجتمع مِثلان ولم يُمكن الإدغام) أي: إدغامُ أولى التاءَين في الأخرى (لِرفضهم) أي: لتركهم (الابتداءَ بالساكن) أي: الحاصل بالإدغام، ولِعدم إمكان الإتيان بهمزة الوصل؛ لأنها لا تكون في المضارع، قال ابن هشام: لم يخلق الله همزةَ وصل في أول المضارع، وإنما يُدغم هذا النوع في الوصل دون الابتداء، (حذفُوا إحدى التاءَين لِيحصلَ التخفيف)، واشتُرط لهذا الحذف أن تكون التاءان مفتوحتين احترازاً عن المجهول؛ فإنه لا تُحذف فيه لاستلزام اللبس، ولأنه أقلّ استعمالاً والمبني للفاعل أكثر، فالتخفيف به أولى منه بالمجهول كما سيأتي.

(كما تقولُ: «أنت تَجَنَّبُ») قدَّم «أنت» ليتضح الحذفُ وينقطعَ احتمالُ أن ما بعده غيرُ

و«تَقَاتَلُ» و«تَدَحْرَجُ».

(وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]) والأصل: تتصدى، أي: تتعرَّض، ولو كان فعلَ الماضي لوجب أن يقال: تصدَّيْتَ؛ لأنه خطاب.

(وَ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]) أي: تتلهَّب، والأصل: تتلظَّى؛ إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال: تَلَظَّتْ.

(وَ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤]) والأصل: تتنزَّل.

واختُلف في المحذوف: فذهب البصريون إلى أنها هي الثانية؛ لأن الأولى حرف المضارَعة، ....

مضارع مخاطب، (و«تَقَاتَلُ» و«تَدَحْرَجُ»، وفي التنزيل) أي: القرآن: (﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦﴾) فإنه مضارع حُذف منه إحدى التاءين للتخفيف، (والأصل) فيه: («تتصدَّى»، أي: تتعرَّض، و)، لا يجوز أن يكون ماضياً؛ إذ (لو كان) أي: «تصدَّى» (فعلَ الماضِي لوجب أن يقالَ: «تصدّيتَ»؛ لأنه خطابٌ) بقرينة تقدُّم ضمير المخاطَب عليه، والمراد بالوجوب الوجوبُ بالنسبة إلى قياس التصريف لا مطلقاً؛ لجواز أن يكون ماضياً على سبيل الالتِفات بناءً على ما هو الصواب من [عدم][1] اشتراط اتفاق الكلامَين فيه، لقوله تعالى: «لِيُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا» [الإسراء: ١] على قراءة الغيبة.

(وَ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾ أي: تتلهَّب، والأصل) فيه: (تتلظَّى؛ إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال: تلظَّتْ) بقرينة إسناده إلى ضمير التاء التي هي مؤنث سماعي، فالماضي يجب أن يَلحقه التاء الساكنة إذا أسند إلى ضمير المؤنث نحو: «الشمس طلعتْ».

(وَ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾، والأصل: تتنزَّل) بدليل ضم اللام، وإنما لم يَقل الشارح هنا: «إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال: تنزلت»، كما قال في سوابقه؛ لأن الفعل إذا أسند إلى المؤنث الغير الحقيقي يجوزُ فيه التذكير والتأنيث.

(واختُلف في المَحذوف) منهما؛ (فذهب البصريُّون) بفتح الباء وهو أكثر من كسرها (إلى أنها) أي: المحذوفةَ من التاءين (هي الثانية؛ لأنَّ الأولى حرف المضارعة) أي:

---

(١) زيادة من «حاشية الغزي».

وحذفها مُخِلٌّ، وقيل: الأولى؛ لأن الثانية للمطاوعة من نفس الكلمة، فحذفها مُخِلٌّ.

والوجه هو الأول؛ لأن رعاية كونه مضارعاً أَوْلى، ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية.

وإنما قال: مضارع «تَفعَّلَ»، و«تفاعل»، و«تَفَعْلَل»؛ بلفظ المبني للفاعل؛ للتنبيه على أن الحذف لا يجوز في المبني للمفعول أصلاً؛ لأنه خلاف الأصل، فلا يرتكب إلا في الأقوى، وهو المبني للفاعل، ولأنه في هذه الأبواب أكثر استعمالاً من المبني للمفعول، فالتَّخفيف به أولى، ولأنه لو حذف التاء الأولى المضمومة، ....

جِيء بها لمعنى المضارعة، (**وحذفُها مُخِلٌّ**) أي: بالمضارعة، فالثانيةُ أحقُّ بالحذف، (**وقيل**) وهذا القول معزوٌّ إلى هشام، وقيل: إلى الكوفيين: المحذوفة هي (**الأُولى؛ لأن**) التاء (**الثانيةَ للمطاوعة من نفس الكلمة، فحذفُها مُخِلٌّ**) أي: بالمطاوعة، أو بمعنَى ما هي موضوعةٌ له، فحذفُ الأُولى أَولى.

(**والوجهُ**) أي: الموجَّه (**هو الأول**) وهو أن المحذوف الثانية؛ (**لأنَّ رعاية كونِه**) أي: الفعلِ (**مضارعاً أولى**) مِن رعايةِ كونه مطاوعاً؛ لأن التاء الأولى تحقق ذات المضارع وتُوضحها بخلاف الثانية؛ فإنها تُحقق العارضَ وتوضحه وهو المطاوعة، ورعايةُ محقِّقِ الذات أولى من رعاية محقِّقِ العارض، (**ولأنَّ الثِّقل إنما يَحصل عند الثانية**).

(**وإنما قال**) أي: المصنف: (**«مضارع «تفعَّل» و«تفاعل» و«تَفَعْلل» بلفظ المبني للفاعل**) بقرينة الألف في «تَفاعل»؛ (**لِلتنبيه على أن الحذف**) أي: للتاء (**لا يَجوز في المبنيّ للمفعول أصلاً؛ لأنه**) أي: الحذف (**خلافُ الأصل، فلا يُرتكَب**) أي: فلا يؤتى به، أو لا يُفعل (**إلا في الأقوى، وهو المبنيُّ للفاعل، ولأنه**) أي: المبنيَّ للفاعل (**في هذه الأبواب**) الثلاثة المذكورة ـ أي: وغيرها، فإنه ليس بقيدٍ ـ (**أكثرُ استعمالاً من المبنيّ للمفعول**) لِكون لزومِها أكثر من تعديتها، وحينئذٍ (**فالتَّخفيف**) بالحذفِ (**به**) أي: المبنيِّ للفاعل (**أولى**) أي: أليقُ منه بالمبني للمفعول، (**ولأنه**) أي: الشأن (**لو حُذف التاء الأولى**) أي: فيما إذا بُني للمفعول من نحو: «تتجنَّب» (**المضمومة**) فقيل: «**تَجنَّب**»

لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء؛ لأن الفارق هو التاء المضمومة، ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع «فعَّل»، و«فاعل»، و«فعلل».

○ ○ ○

بحذف الأولى (لالتبس) أي: المبنيُّ للمفعول المحذوف منه أُولى التاءين (**بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء؛ لأن الفارقَ**) بينهما (**هو التاء المضمومةُ، ولو حُذف التاء الثانية**) وقيل: «تُجنَّب» و«تُقاتَل» و«تُدَحرَج» (**لالتبس**) أي: المبني للمفعول منها (**بِالمبني للمفعول من مُضارعِ «فَعَّلَ»**) بالتضعيف كـ«تُجنَّب» (**و«فاعَل»**) كـ«تُقاتَل» (**و«فَعلل»**) كـ«تُدحرَج».

○ ○ ○

قلب تاء «افْتَعَل» طاءً

(وَاعْلَمْ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» صَاداً أَوْ ضَاداً، أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً، قُلِبَتْ تَاؤُهُ) أي: تاء «افتعل» طَاءً؛ لتعسُّر النُّطقِ بالتاء بعد هذه الحروف، واختير الطاء لقربها من التاء مخرجاً، والحاصلُ عندنا يَرجع إلى السماع، وعند العرب يرجع إلى التخفيف.

(فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ «الصُّلْحِ»: «اصْطَلَحَ») والأصل: اصتلح.

(وَ) في «افْتَعَلَ» (مِنَ «الضَّرْبِ»: «اضْطَرَبَ») والأصل: اضترب، والاضطرابُ: الحركة، والموج، و«البحر يَضطرِب»، أي: يموج بعضه بعضاً.

(واعلم أنَّه) أي: الشأنَ (متى كان فاءُ «افْتَعَلَ» صاداً أو ضاداً، أو طاءً أو ظاءً، قُلِبت تاؤه ـ أي: تاءُ «افْتَعَلَ» ـ طاءً؛ لِتعسُّر النطقِ بالتاء بعد هذه الحروف) المذكورة؛ لأن التاء من المنخفِضة، وهذه الحروف من المستعلية المطبَقة، فالانتقالُ مِن أحدها إلى التاء شبهُ الانحدار، ولا شكَّ في تعسُّره.

(و) إنما (اختِير) من الحروف (الطاءُ) فقلبت التاء إليها قصداً لنفي التنافر بين الحروف (لِقربها) أي: الطاء (مِن التاء مخرجاً)، ولموافقتها لما قبلها صفةً؛ إذ الصاد والضاد والظاء المعجمة كلُّ واحد منها حرف رخوٌ كالطاء.

(والحاصلُ) أي: حاصلُ تعليل قلبِ التاء بعد أحد هذه الحروف المذكورة (عندنا) معشرَ البصريين (يَرجع إلى السماع) أي: من كلام العرب، (وعند العربِ يَرجع إلى التخفيف) أي: ليس عِلة قلبِنا إلا السماع من العرب، وليس عِلة قلب العرب إلا التخفيف.

(فتقولُ في «افْتَعَل» من «الصُّلْح») أي: مما فاؤه صاد: («اصْطَلح»، والأصل: اصتَلح) فقُلبت التاء طاءً.

(وفي «افْتَعل» من «الضَّرب») أي: مما فاؤه ضاد معجمة: («اضْطَرَب»، والأصل: اضتَرب) فقُلبت التاء طاءً، (و«الاضطرابُ»: الحركةُ، والمَوْجُ، و) يقال: («البحر يَضطربُ»، أي: يَمُوج) أي: يحرك (بعضُه بعضاً).

(وَ) في «افْتَعَلَ» (مِنَ «الطَّرْدِ»: «اطَّرَدَ») والأصل: اطترد.

(وَ) في «افْتَعَلَ» (مِنَ الظُّلْمِ: «اظْطَلَمَ») والأصل: اظتلم.

واعلم: أن الوجه في نحو: «اصطلح» و«اضطرب» عدم الإدغام؛ لأن حروف الصَّفير وهي: الزاي المعجمة، والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها، وحروف: «ضَوِيَ مشفر» بالضَّاد والشِّين المعجمتين، والراء المهملة، لا تُدغم فيما يقاربها، وقليلاً ما جاء «اصَّلح»، و«اضَّرب»، ....

(وفي «افْتَعل» من «الطَّرد») أي: مما فاؤه طاء مهملة: («اطَّرَد»، والأصل: اطْتَرد) فقلبت التاء طاءً، وأُدغمت الأولى في الثانية، وذكر الطبلاوي نقلاً عن «الصحاح»: الطَرْدُ: الإبعاد، ولا يقال منه: «انْفَعَلَ» و«افْتَعَلَ» إلا في لغةٍ رديئةٍ.

(و) تقول (في «افْتَعل» من «الظُّلم») أي: مما فاؤه ظاء معجمة: («اظْطَلَم»، والأصل: اظتَلم)، فقلبت التاء طاءً.

(واعلم أن الوجه) أي: الموجَّه (في نحو: «اصْطَلح» و«اضطرب» عدمُ الإدغام؛ لأن حروف الصفير) هذا راجع إلى الأول (وهي: الزاي المعجمة، والسين والصاد المهمَلتان لا تُدغم في غيرها) أي: حروف غيرها، بل تُدغم بعضها في بعض، وفي مثله، وإنما لم تُدغم في غيرها لئلَّا يفوت صفيرها، وسمّيت حروفَ الصفير؛ لأنك إذا وقفتَ في كل واحد منها بإتيان همزة وصل في أوله فقُلتَ: «ازْ اسْ اصْ» سمعت صوتاً يشبه الصفير؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصرُ الصوت هناك ويأتي كالصفير.

(و) لأن (حروف: «ضَوِيَ مِشفر») هذا راجع إلى الثاني من المثالين، (بالضاد والشين المعجمَتَين والراء المهملة) يقال: «ضَوِي الرجل»: إذا نَحِفَ بدنه، و«المشفَرُ»: شفة البعير، (لا تُدغم فيما يُقاربها)، بل تدغم في مثلِها فقط، أي: الضاد في الضاد والراء في الراء، وعلى هذا القياس، وإنما لم تُدغم فيما يُقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها؛ لأن في الضاد استطالةً، وفي الواو والياء لِينٌ، وفي الميم غُنّة، وفي الشين والفاء تفشٍّ، أي: انتشارٌ لِزيادة رخاوتهما، وفي الراء تكرير، فلو أدغمت زالت الزيادة لِعدمها في مقاربها.

(وقليلاً ما) أي: تأكيد لـ«قليلاً» أي: نوعاً من القليل (جاء: «اصَّلح» و«اضَّرب»

بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغام، وهذا عكس قياس الإدغام، فعلُوه رعايةً لصفير الصاد، واستطالةِ الضاد، وضعف «اطَّجع» في «اضطجع»، أي: نام على الجنب.

وقُرِئ: «لِبَعْض شَّأنِهِمْ» [النور: ٦٢]، و«يَخْسِف بّهِمُ» [سبأ: ٩]، و«يَغْفِر لَّكمْ» [آل عمران: ٣١]، و«ذِي الْعَرْش سَّبيلاً» [الإسراء: ٤٢] بالإدغام.

وأما في نحو: «اطَّرد» فلا يَجوز فيه إلا الإدغام؛ لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام، وأما في نحو: «اظطلم» فثلاثة أوجه:

الأول: «اظطلم» بلا إدغامٍ.

والثاني: «اطَّلم» بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها، كما هو القياس.

بِقلب الثاني) وهو الطاء **(إلى الأول)** أي: إلى جنس الأول، وهو الصاد والضاد، **(ثم الإدغام)** أي: إدغامِ الأول في الثاني، **(وهذا)** أي: قلبُ الثاني إلى الأول عند إرادة الإدغام **(عكس قياس الإدغام)**؛ إذ القياس قلب المدغَم إلى جنس المدغَم فيه عند انتفاء الجنسية؛ لأنه الأصل، وإنما **(فعلُوه)** أي: العكس المذكور **(رعايةً لصفير الصاد)** أي: في «اصطلح»، **(واستطالةِ الضاد)** أي: في «اضطرب». **(وضعف «اطَّجع» في «اضطجع»)** لزوالِ استطالة الضاد بالإدغام، **(أي: نام على الجنب)**.

(وقرئ: «لِبَعْض شَّأنِهِمْ»، و«يَخْسِف بّهِمُ»، و«يَغْفِر لَّكمْ»، و«ذِي الْعَرْش سَّبيلاً» بِالإدغام) أي: إدغامِ الضاد في الشين، والفاء في الباء، والراء في اللام، والشين في السين، كل ذلك شاذٌ على خلاف القياس؛ لأن كلًّا من المدغَمات من حروف «ضوي مِشفر»، وهي لا تدغم بعضها في بعض فضلاً عن غيرها.

(وأمّا في نحو: «اطَّرد») هذا معطوف على «في نحو: اصطلح» **(فلا يَجوز فيه إلا الإدغام؛ لاجتماع المثلَين مع عدم المانع مِن الإدغام)** وهو فوات الصفير وزيادة الصفات.

(وأمّا في نحو: «اظطلم» فثلاثةُ أوجه)؛ لأن الطاء والظاء مما يدغم بعضُها في بعض، **(الأول)** منها: **(«اظْطَلم» بلا إدغامٍ، والثاني: «اطَّلم» بالطاء المهملة بِقلب المعجمة إليها)** أي: إلى الطاء **(كما هو)** أي: ذلك القلب **(القياس)**؛ لأنه قلب الأول إلى

والثالث: «اظَّلم» بالظاء المعجمة بقلب المهملة إليها، ورُويت الأوجُه الثلاثة في قول زُهير: [البسيط]

هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْواً وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ

(وَكَذَلِكَ سَائِرُ مُتَصَرِّفَاتِهِ) أي: مُتصرِّفات كل واحدٍ منها، فإنه يجري فيها ذلك (نَحْوُ: «يَصْطَلِحُ»، فَهُوَ: ....

الثاني، (والثالث) ـ وهو أكثر اللغات ـ : («اظَّلَم» بالظاء المعجمة، بقلب المُهملة إليها) أي: على عكس القياس مع عدم الضرورة الدَّاعية إليه، (ورُويت الأوجُه الثلاثة) المذكورة (في قولِ زُهير) من بحر البسيط يمدح هَرِم بن سِنَان:

(هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْواً وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ)

و«نائله»: أي: ماله، مفعول «يعطي» الثاني، و«عفواً»: حال من المفعول الأول وهو الكاف، وقيل: نصب على المصدر بمعنى: تسهيلاً، و«يُظلم»: مبني للمفعول، و«أحياناً» جمع: حين، منصوب على أنه مفعول فيه، «فيظطلم»: عطف على «يظلم»، ويروى: «يطَّلم» بطاء مهملة مشددة، و«يظَّلم» بظاء معجمة مشددة، وفيه الشاهد حيث رُوي بالوجوه الثلاثة: الإظهار على رواية تقديم الظاء المشالة على الطاء المهملة، والإدغام على الوجهَين الأخيرين.

ومعنى البيت: أنه يُعطي ماله عفواً، أي: بسهولةٍ من غير مَنٍّ ولا مَطْل لِسائله، «ويُظلم أحياناً» أي: يُطلب منه في غير موضع الطَّلب، فيتحمَّل ذلك، ولا يَرُدُّ من استجداه في الأوقات التي لا يُطلب مثلُه فيها. وقيل: إنه يُسأل فوق طاقته ويُطلب منه ما لا يَقدر عليه.

(وكذلك) أي: مثلُ «اصطلح» ومعطوفاته في القلب والإدغام وجوَباً أو جوازاً، بلا ضعفٍ ولا قِلَّةٍ، أو مع قِلةٍ: (سائر مُتصرِّفاته) بكسر الراء، بمعنى: ما تصرَّف منه (أي: متصرِّفاتُ كل واحد منها) أي: من «اصطلح» و«اضطرب» و«اطرد» و«اظطلم»، ونبَّه بالتفسير على أن الضمير يرجع إلى كلٍّ من المذكورات لا إلى مجموعها، وإلا لَوجب أن يقال: «متصرفاتها» بالتأنيث. وقال اللقاني: يصح رجوعه على «افتعل من الصلح» وما عطف عليه، وهو أولى من صنيعه، (فإنه) أي: الشأن (يجري فيها) أي: المتصرفات (ذلك) أي: ما ذُكر من القلب والإدغام بقسمَيه، (نحو: «يصطلح») مضارع (فهو

«مُصْطَلِحٌ»، وَذَاكَ: «مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ»، «اصْطَلِحْ»، «لَا تَصْطَلِحْ») وكذلك: «يَضْطرب»، فهو «مضطرِب»، و«يطَّرد»، فهو «مُطَّرِد»، و«يَظطلم»، فهو «مُظْطلِم»، وكذلك بواقي الأمثلة بأسرها.

○ ○ ○

«مُصطلح») اسم فاعل، (وذاك «مُصطلَح عليه») اسم مفعول، («اصطلِحْ») فعل أمر، («لا تَصطلحْ») فعل نهي.

(وكذلك) أي: ومثل «يَصطلح» وما عُطف عليه: («يضطرب» فهو «مضطرِب»، و«يطَّرد» فهو «مُطَّرِد»، و«يَظطلم» فهو «مُظْطلِم»، وكذلك بَواقي الأمثلة بأسرِها) أي: جميعِها مِن اسمي الفاعل والمفعول، والتثنيةِ والجمع، والتكلم والخطاب، والتأنيث، والأمر والنهي والجحد، واسمي الزمان والمكان واسم الآلة وغيرِها.

○ ○ ○

قلب تاء «افْتَعَل» دالاً

(وَ) اعلم أنه (مَتَى كَانَ فَاءُ «افْتَعَلَ» دَالاً، أَوْ ذَالاً، أَوْ زَاياً) معجمة (قُلِبَتْ تَاؤُهُ) أي: تاء «افْتَعَل» (دَالاً) مهملةً تخفيفاً.

(فَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ: الدَّرْءِ) وهو الدفع (وَالذِّكْرِ) وهو ضد النسيان (وَالزَّجْرِ) وهو المنع والنهي: («ادَّرَأَ») والأصل: ادْتَرَأ، ولا يجوز إلا الإدغام (وَ«اذَّكَرَ») والأصل: اذتكر، وفيه ثلاثة أوجه:

- «اذْدَكَر»، بلا إدغامٍ.
- و«اذَّكَر»، بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها.

(واعلَمْ أنه) أي: الشأن (متى كان فاءُ «افْتَعَل» دالاً) مهملة، (أو ذالاً) معجمة، (أو زاياً معجمة، قُلبت تَاؤه ـ أي: تاء «افْتَعَلَ» ـ دالاً مُهملةً تخفيفاً)؛ لأنه يَعسر النطق بالتاء بعد هذه الثلاثة؛ لِمخالفتها إياها في الصفات؛ إذ التاء مهموس وهي مجهورة، وفي التاء شدة، وفي المعجمتَين رخاوة، فقُلبت دالاً لكونه موافقاً لها في المخرج والشِّدة، وللمعجمتَين في الجهر.

(فتَقُولُ في «افْتَعَلَ» مِنَ: الدَّرْء، وهو الدّفع) أي: مما فاؤه دال مهملة، (و) في «افتعل» من: (الذِّكر) أي: مما فاؤه ذالٌ معجمة (وهو ضِد النِّسيان، و) في «افتعل» من: (الزَّجْر) أي: مما فاؤه زاي معجمة (وهو) أي: الزجر، أي: معناه (المنع والنهي):

ـ («ادَّرَأ») مقول القول، (والأصلُ: ادْتَرَأ) فقلبت التاء دالاً وأُدغمت الأولى في الأخرى (ولا يَجوز) أي: فيه (إلَّا الإدغام)؛ لأنه بعد القلب اجتمع فيه المثلان، فكان الإدغامُ واجباً.

ـ (و«اذَّكر»، والأصل: اذْتَكر) فقُلبت التاء دالاً مهملة، (وفيه) أي: في «اذتكر» بعد القلب المذكور (ثلاثةُ أوجه):

الأول: («اذْدَكَر» بِلا إدغامٍ) لعدم الجنسية.

(و) الثاني: («اذَّكر» بالذال المعجمة، بقلب) الدال (المهمَلة إليها) أي: إلى المعجمةِ على عكسِ قياس الإدغام؛ لأن فيه قلبَ الثاني إلى الأول، وهذا الإدغامُ قويٌّ فَصيح لذكرهم الضعيف في مُقابلته.

ـ و«ادَّكر»، بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها.

قال الشاعر: [الرجز]

تُنحِي عَن الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبا وَالْهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبا

وفي التنزيل: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥].

(وَ«ازْدَجَرَ») والأصل: ازتجر، وفيه وجهان:

(و) الثالث: («ادَّكر» بالدال المهملة، بِقلب المعجَمة إليها) أي: إلى المهملةِ على قياس الإدغام، لأن فيه قلبَ المدغَم إلى المدغم فيه الذي هو الأصل.

(قال الشاعر) من بحر المجتث المجزوء[1]، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلاتن مرتين، يَصف ناقة له:

(تُنحِي عَن الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبَا وَالهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِراءً عَجَبَا)

«تُنحِي» بالحاء المهملة: بمعنى تعرض، من قولهم: «أنحيتُ على حَلقهِ السكين» أي: عرضته، و«الجراز» بالجيم المضمومة والزاي بعد الألف: القطاع، يقال: «سيف مجرز» أي: قاطع، و«المِقضب» على صيغة اسم الآلة: ما يُقضب به، أي: يُقطع به، و«الهرم» بسكون الراء: نبت ضعيف فيه حمض، و«تُذريه»: مضارع «أذراه» بمعنى: ألقاه، «اذدراءً»: وفيه الشاهد أصله: اذتراء، قُلبت تاء الافتعال دالاً مهملة وأبقيت من غير إدغامٍ. ويروى بالمعجمة بقلب المهملة إليها، وبالمهملة بقلب المعجمة إليها.

والمعنى: أن هذه الناقة تعمل أسنانها في الشوك فتَقطعه كالسيف القاطع الذي هو آلة القَطع، وتُسقط هذا النبات.

(وفي التنزيل) أي: القرآن: (﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾) أصله: «ادتكر» قُلبت التاء دالاً، وأدغمت في الدال.

(و«ازْدَجَر» والأصل: ازتجر) قلبت التاء دالاً، (وفيه) أي: في «ازتجر» بعد القلب (وجهان):

---

(١) البيت ليس من بحر المجتث المجزوء، بل من بحر الرجز.

- البيان، نحو: «ازْدَجَرَ»، وفي التنزيل: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩].
- والإدغام بقلب الدَّال زاياً، نحو: «ازَّجر»، دون العكس؛ لفوات صفير الزاي.

وأما قلب تاء «افْتَعَلَ» مع الجيم دالاً، كما في قوله: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

والأصل: «اجتز»، أي: اقطَعْ، فشاذٌّ لا يقاس عليه، والقلبان المتقدِّمان على سبيل الوجوب.

أحدهما: (البيانُ) أي: عدم الإدغام (نحو: «ازْدَجَرَ»، وفي التنزيل: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾) أي: بلا إدغامٍ.

(و) الثاني: (الإدغام بقلب الدال زاياً)، وإدغام الأول في الثاني، (نحو: «ازَّجر» دون العكس) وهو قلبُ الزاي دالاً وإدغامها في الدال، (لِفوات صفير الزاي) أي: إذا قلبت.

(وأمَّا قلبُ تاءِ «افْتَعَلَ» مع الجيم دالاً) هذا جواب سؤال وارد على ما فُهم من الكلام السابق، مِن أن تاء الافتعال لا تُقلب إلا مع أحد الحروف المذكورة، مع أنه جاء في قول الشاعر مع الجيم، (كما في قوله) من بحر الوافر:

(فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا)

(والأصل: «اجتَز») أي: بتاء الافتعال من «الجزِّ» وهو القطع، وهو أمرٌ مَعطوف على النهي، (أي: اقطَعْ) «شِيحاً»، وهو بكسر الشين: نبت مشهور، وقد تقدم شرح هذا البيت في الكلام على خطاب الواحد بلفظ الاثنين، (فشاذٌّ لا يقاس عليه)، ونقل المرادي عن ابن مالك في بعض كتبه أنه لغةٌ لبعض العرب، وقال: فإنْ صحَّ جاز القياس عليه. انتهى.

(والقلبان المتقدِّمان) اللَّذان أحدهما: قلب التاء طاء بعد الحروف الأربعة المستعلِية، والثاني: قلبها دالاً بعد الثلاثة الأخيرة التي هي الدال والذال والزاي، كائنان (على سبيل الوجوب[1]) أي: قياسيان وجاريان في جميع المواد، بخلافِ قلب التاء بعد الجيم، فإنه شاذٌ، ومع شذوذه جائزٌ لا واجب، وفي مادة مخصوصة لا في جميع المواد.

---

(١) في بعض نسخ «شرح السعد» زيادة: ومتى كان فاء «افْتَعَل» واواً، أو ياءً، أو ثاءً، قُلبت فاؤه تاءً، فتقول في «افْتَعَل» من الوَعْدِ: «اتَّعَدَ»، ومن اليسر: «اتَّسَرَ»، ومن الثَّغر: «اتَّغَرَ».

نون التأكيد الخفيفة والثقيلة

(وَيَلْحَقُ الفِعْلَ) حالَ كون الفعل **(غَيْرَ المَاضِي وَالْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ)** ولا يلحقان الماضيَ والحال، قيل: لاستدعائهما الطلبَ؛ إذ الطالبُ إنما يطلب في العادة ما هو مراد له، فكان ذلك مقتضياً لتأكيده؛ لأن غرضه في تحصيله، والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود، وقيل: لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد.

وأما الحاصل في زمان الحال فهو وإن كان محتملاً للتأكيد، بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد، لكنه لما كان موجوداً،

(ويَلحق الفعلَ حالَ كون الفعل غيرَ الماضي والحال نُوناِن للتأكيد) وهو: تقرير الحكم مع رفع الشك بالنسبة إلى المحكوم عليه، (ولا يَلحقان الماضيَ) ما لم يكن مستقبَل المعنى بأن لم يكن مراداً به الدعاء، (والحال)، بل يلحقان الأمر والنهي والمضارع إذا كان فيه معنى الطلب، كما يشهد بذلك كلِّه الاستقراء، (قيل) أي: في وجه عدم لحوقهما الماضيَ والحال: (لاستدعائهما) أي: النونين (الطلبَ) أي: وجودَه؛ لاحتياجهما في دخولهما إليه لاقتضائه لهما؛ **(إذ الطالبُ إنما يطلب في العادة ما هو مُراد)** أي: محبوبٌ (له) أي: للطالب، (فكان ذلك) أي: طلب مراده بمعنى تعلق الطلب بالمراد (مُقتضياً لتأكيده) أي: تأكيدِ الطلب؛ لتعلقه بالمراد؛ (لأن غرضه) أي: الطالب (في تحصيلِه) أي: تحصيلِ ما هو مراد له، والتأكيد من محصِّلات المراد.

(والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود) صفة كاشفة، أي: بخلاف الماضي؛ فإنه مُنقضٍ، فلا يُطلب، وبخلاف الحال فإنه حاصل، والحاصل لا يطلب.

(وقيل) في وجه عدم اللحوق: **(لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد)** أي: لا يَقبله لكونه فائتاً.

(وأمّا الحاصل في زمان الحال؛ فهو وإن كان محتملاً) أي: قابلاً **(لِلتأكيد بأن يُخبر المتكلم بأن الحاصل)** أي: الفعل الواقع **(في الحال متّصف بالمبالغة والتأكيد)**، وكان هذا القول قد يقال فيه، **(لكنه)** أي: الفعل الحاصل في الحال **(لمّا كان موجوداً)** في

وأمكن المخاطَب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقُوّته، اختصَّ نون التأكيد بغير الموجود الأَولى بالتأكيد، أي: الاستقبال.

ولا يُتوهم جواز إلحاقهما بالمستقبل الصرف، من نحو: «سيضربن»، و«سوف يضربن»، فإنهما لا يلحقان في السَّعة إلا ما فيه معنى الطلب وشبهه.

وعليه جمع من المحققين حيث قالوا: ولا يلحق إلا مستقبلاً فيه معنى الطلب؛ كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتَّمني، والعَرْض، والقسم؛ لكونه غالباً على ما هو مطلوب.

الحال (وأمكن المخاطَب في الأغلبِ الاطِّلاع على ضَعفه) أي: الحاصل في الحال، (وقُوَّته، اختصَّ نون التأكيد بغير الموجودِ الأَولى بالتأكيد)؛ لأن التأكيد من دواعي وجودِ غير الموجود (أي: الاستقبال)، تفسير لـ«غير الموجود» الموصوف بالأَولى.

(ولا يُتوهم) أي: من دخولهما على المستقبل (جوازُ إلحاقهما) أي: نوني التوكيد (بالمستقبَل الصِّرف) أي: غيرِ المشوب بمعنى الطلب، يعني: لا يتوهم من قول المصنف: «ويلحق الفعل غير الماضي، والحال» أنه يعمُّ المستقبلَ الصرف؛ إذ لا يلزم من اختصاصهما بالمستقبل جوازُ إلحاقهما بجميع أفراده، كما لا يَلزم من اختصاص الكتابة بالفعل بالإنسان وجودُها في جميع أفراده، (مِن نحو) بيان للمستقبل الصرف: («سيضربن» و«سوف يَضربْنَ»، فإنهما) أي: نوني التوكيد (لا يَلحقان في السعة)، ويقابلها الضرورة كما سيأتي، (إلا ما) أي: إلا المستقبلَ الذي (فيه معنى الطلب وشِبهه)، كالتمني والعرض.

(وعليه) أي: على هذا الحصر (جمعٌ من المحقِّقِين حيث قالوا: ولا يَلحق) أي: نون التوكيد مطلقاً (إلا) فعلاً (مُستقبلاً فيه معنى الطلب) أي: حقيقة أو حكماً، (كالأمر) نحو: «اضربن»، (والنهي) نحو: «لا تضربن»، (والاستفهام) نحو: «هل تنصرن؟» (والتمني) نحو: «ليتك تطلبن العلم»، (والعَرض) نحو: «ألا تكرمن خالداً»، وكذا التحضيض، كـ«هلا تستفيدن»، والترجي، كـ«لعلك تذهبن»، (والقسَم) والمرادُ به جواب القسم لا نفسه؛ لأنه لا يؤكد، نحو: «والله لأضربنَّ»، ففي هذه كلها معنى الاستقبال والطلب، أما في الأولين فظاهر، وأما في الثلاثة بعدهما فإنها بمنزلة الأمر معنًى؛ وأمَّا في القَسَم فلأنك إذا قلتَ: «والله لأقومن» فكأنكَ قلتَ: «أسأل الله أن أقوم»؛ (لِكونه) أي: القسم أي: جوابه (غالباً) منصوب على الظرف، أي: في الغالب (على ما هو مطلوب) خبر

ويُشبَّهُ بالقَسَم نحو: «إمَّا تفعلن» في أنَّ «ما» للتأكيد كـ«لام» القسم، ولأنه لما أكّد حرف الشرط بـ «ما» كان تأكيد الشرط أوْلى، وقد يلحق بالنفي؛ تشبيهاً له بالنهي، وهو قليل، ومنه قول الشاعر: [الرجز]

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي: يَعلمَنْ، قُلبت النونُ ألفاً للوقف، ....

كونه، وإنما قال: «غالباً» لأنه قد يُقْسِم الإنسان على ما يعمله مما هو ليس من مطلوبه ولا غرضه، كقولك: «من أتى كبيرة والله لأعاقبنه»، وأمثاله كثيرة، فيُحمل ذلك على الغالب. وقد يقال: إنما أكد لأنه فعلٌ اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم، كما اشتمل فعل الطلب على ما يَقتضي توكيده من المعنى المتقدم ذكره، فأُجري مُجرى الطلب.

(**ويُشبَّهُ بِالقَسَم نحو: «إمَّا تفعلَنَّ»**) والمرادُ الشرط المزيد فيه لفظة «ما»، ولو كان غير «**إن**» كما نص عليه سيبويه، خلافاً لبعضهم كابن مالك في نحو: «حيثما تكن [أكن]» لتقييده بـ«ما» بجواز الحذف[1]، كذا ذكره ابن قاسم الغزي، (**في أنَّ**) لفظة (**«ما» للتأكيد كـ«لام» القسَم**) يعني: كما أن اللام لتأكيد القسم، كذلك «ما» لتأكيد الشرط، فأشبهه، فبسبب هذا الشبه لحق النونُ به مع انتفاء الطلب فيه، (**ولأنه**) أي: الشأن (**لمَّا أُكد حرف الشرط بـ«ما» كان**) جواب «لما» (**تأكيد الشرط**) أي: فعلِ الشرط (**أولى**) من تأكيد حرف الشرط بـ«ما»؛ لئلَّا يلزم مزية الواسطة على المقصود بالذات.

(**وقد يَلحق**) أي: نون التوكيد (**بِالنفي تشبيهاً له**) أي: للنفي (**بِالنهي**)؛ إذ النفيُ عدمٌ والنهي طلب للعدم، (**وهو**) أي: لحوقُ نون التوكيد بالنفي (**قليل**) لخلوه عن الطلب، وإنما جاز على التشبيه بصورةِ النهي، (**ومنه**) أي: من إلحاقها بالنفي (**قولُ الشاعر**) من بحرِ الرجز يصف جبلاً قد عمَّه الخصب وحفّه النباتُ:

(**يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا**)

وقيل: يصف وَطْباً، وهو زِقُّ اللَّبَن، وأنه لعظمه كشيخ جالس على كرسي.

والشاهد في قوله: «ما لم يَعْلَما» حيث ألحقت نون التوكيد بالنفي تشبيهاً له بالنهي.

(**أي: يَعلمَنْ، قُلبت النونُ ألفاً للوقف**) قال الطبلاوي: لو نظرنا إلى الفعل مع حرف

---

(١) في المطبوع: «التقييده بما يجوز الحذف»، والمثبت من «حاشية الغزي» و«شرح الرضي».

قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، أي: لنسفعنْ.

فإن قلت: لِمَ ألحق بالمستقبل الصِّرْف في قوله: [المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

قلت: لأنه شَبيهٌ بالنَّفي من حيث إنَّ «ربما» للقلة، والقلة تناسب النفيَ والعدمَ، والنفي شبيه بالنهي، ....

النفي فهو في الاصطلاح جَحد لا نفي، وأيضاً معناه المضي، فينبغي أن لا تلحقَه النون، وإن نظرنا إلى الفعل فقط هو مستقبل، فلحوقها قياسيٌّ، (**قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾**، أي: لَنسفعنْ)، فقلبت النون ألفاً.

(**فإنْ قُلتَ**): ما جوابُ قولنا: (**لِم أُلحق**) أي: النون (**بالمستقبل الصِّرف**) وقد سبق أنه الخالي عن الطلب (**في قوله**) أي: الشاعر من بحر المديد المجزوء، وأجزاؤه: فاعلاتن فاعلن فاعلاتن:

(رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ)

«الإيفاء»: الإشراف، يقال: «أوفى على الشيء»: أشرف عليه، حكاه الجوهري. و«العَلَم»: الجبلُ الطويل، و«شمالات» جمع: شمال، وهي الريح التي تهبُّ من ناحيةِ القطب.

والمعنى: ربما أشرفتُ على جبل ونزلتُ وحططتُ رحلي في جبل، ترفع ثوبي ريحُ الشمال، يُريد: أنه يحفظ أصحابه في رأس الجبل إذا خافُوا من عدوٍّ، فيكونُ طليعةً لهم، والعرب تفتخر بهذا؛ لأنه يدلُّ على شهامةِ النفس وحِدَّة النظر، وإنما خص الشمال لأنها تهب بشدة في أحوالها.

والشاهد في دخولِ نون التوكيد في «ترفعن» مع أنه مستقبل بالنسبة إلى «أوفيت»، صرف لأنه لا طلب فيه.

(**قلتُ**): جوابه: إنما لحق النون في «ترفعن» (**لأنه**) أي: «ترفعن» (**شَبيهٌ بالنفي مِن حيث إن «ربما» للقلة**) يعني: أنه في حيز «رُبَّ»، و«رُبَّ» للقلة، والقلة تتوجهُ إلى مضمون ذلك الفعل، (**والقلة تُناسب النفيَ والعدم**)، والنفي يَدخله النون تشبيهاً له بالنهي، فدخل على الفعل المذكور كما قال الشارح: (**والنفيُ شَبيه بالنهي**) أي: فهو يُشبه النهي بهذه

وهو مع ذلك خلاف القياس لا يُعتدُّ به، وقال سيبويه: يجوز في الضرورة: «أَنْتَ تَفعلَنَّ».

وهاتان النونان:

إحداهما: (خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ) كقولك: «اذهبنْ».

(وَ) الأخرى: (ثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ) نحو: «اذهبنَّ».

وفي بعض النسخ بالنصب، أي: حال كون إحداهما خفيفةً ساكنةً، والأخرى ثقيلةً مفتوحةً في جميع الأحوال (إِلَّا فِيمَا) أي: الفعل الذي (تَخْتَصُّ) النون الثقيلة (بِهِ) أي: بذلك الفعل.

يعني: أن من بين النّونين تختصُّ الثَّقيلةُ، أي: تنفرد بلحوق هذا الفعل،

الواسطة فأُكِّد، تأمل! (وهو) أي: دخول النون على ما في حيز «رُبَّ» (مع ذلك) أي: الشبه المذكور، أو التوجيهِ المذكور (خلافُ القياس لا يُعتدُّ به).

(وقال سيبويه: يَجوز في الضرورة) أن يقال: («أَنْتَ تَفعلَنَّ»).

(وهاتان النونان إحداهما: خفيفةٌ) غير مشددة، (ساكنةٌ) على الأصل لكونها مبنية، (كقولك: «اذهبَنْ»، والأخرى: ثقيلةٌ) مشددة (مفتوحة) أي: متحركة بالفتح لالتقاء الساكنين ولخفة الفتحة، (نحو: «اذهبَنَّ»)، وإنما قدم الخفيفة؛ لأن في الثقيلة زيادةَ توكيد، والزيادة تقتضي حصولَ أصل التأكيد، وأصل الشيء سابق على زائده.

(وفي بعض النُّسخ بالنصب) أي: الخفيفة وما بعده، (أي: حالَ كون إحداهما) أي: النونين (خفيفةً ساكنةً، والأُخرى ثقيلةً مفتوحةً في جميع الأحوال) هذا توطئةٌ لقوله: (إلا فيما، أي: الفعل الذي تختصُّ النون الثقيلة به، أي: بذلك الفعل) وهو فعل الاثنين مذكراً كان أو مؤنثاً، وفعلُ جماعة النساء؛ فإنها مكسورة فيهما. قال الطبلاوي: وانظر ما فائدةُ هذا الاستثناء مع أنه يُغني عنه قوله بعد: «ولا تدخلهما الخفيفة»؟

(يعني: أنَّ) اسمها ضمير شأن محذوف (مِن بين النونَين) أي: المذكورتين (تختصُّ الثقيلة، أي: تنفرد) عن الخفيفة (بلحوق هذا الفعل) ولا تَلحقه الخفيفة بناءً على ما هو المقرَّر من قاعدتهم: أن الباءَ إذا دخل على المقصُور يُرادُ بالاختصاص الانفرادُ

كما في: «نخصُّك بالعبادة»، أي: لا نعبد غيرك.

وبهذا ظهر فساد ما قيل: إنه كان حق العبارة أن يقول: «إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة»، أي: لا يعم الثقيلة والخفيفة؛ لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين، وجماعة النساء، بل تعم الجميع.

[بيان ما تختص به نون التأكيد الثقيلة:]

(وَهُوَ) أي: ما يختص به **(فِعْلُ الاِثْنَيْنِ، وَ)** فعلُ **(جَمَاعَةِ النِّسَاءِ، فَهِيَ)** أي: النون الثقيلة **(مَكْسُورَةٌ فِيهِ)** أي: في فعل الاثنين، وجماعة النساء، فالضميرُ عائد إلى الفعل، ويجوز أن يكون عائداً إلى «ما».

لا الحصر، (كما في: «نخصُّك بالعبادة»، أي) نخص العبادة إيَّاك يا معبودَنا، و(لا نَعبد غيرك)، وننفرد عن الذين لا يَعبدونك بعبادتنا إياك.

(وبهذا) أي: بإرادة الانفراد من الاختصاص (ظهر فسادُ ما قيل: إنه) أي: الشأن (كان حقُّ العبارة أن يقول) أي: المصنف: (إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة، أي: لا يعم الثقيلة والخفيفة) تفسير من هذا القائل لمعنى الاختصاص عنده، فكان مقتضى ما فهمه أن يُعبر المصنف بالمذكور لا أن يقول ما عبر به؛ (لأن الثقيلة) عِلة لما قدرناه، وجعله الغزي متعلقاً بقوله: «كان حق العبارة» فتأمل! (لا تختصّ بفعلِ الاثنين وجماعةِ النساء، بل تعمُّ الجميع) أي: وما عبَّر به يوهم الاختصاصَ، ولكن قد علمتَ أن معنى اختصاصِها بهما انفرادها بلحوقهما دون الخفيفة.

(وهو أي: ما يَختصّ) أي: النون الثقيلة (بِه فعلُ الاثنَين) أعم من أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، (وفعلُ جماعة النساء، فهي أي: النون الثقيلة) المختصّة بالفعل المذكور (مَكسورة فيه، أي: في فعلِ الاثنين، وجماعة النساء، فالضميرُ) أي: الذي في قوله: «فيه» (عائد إلى الفعل، ويَجوز أن يكون عائداً إلى «ما»). وإنما احتاج إلى بيان المرجع لِئلا يُورَد بأن الراجع غير مطابِق للمرجع؛ فإنه مفرد والمرجع اثنان وهما فعل الاثنين وفعل جماعة النساء. وأفاد البيان أن المرجع هو لفظ «فعل» المضاف إلى الأمرين، أو الموصول، فلم يتَّجه الإيراد المذكور.

(فَتَقُولُ: «اذْهَبَانِّ» لِلاثْنَيْنِ، وَ«اذْهَبْنَانِّ») بكسر النون فيهما؛ تشبيهاً لها بنون التثنية؛ لأنها واقعة بعد الألف، مثل نون التثنية.

وأما ما أجازه يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين، وجماعة النساء باقيةً على السكون عند يونس، ومتحركةً بالكسر عند بعض، وقد حمل عليه قوله تعالى: «وَلَا تَتَّبِعَانِ» [يونس: ٨٩] بتخفيف النون، فلا يصلح للتعويل؛ لمخالفته القياسَ واستعمالَ الفصحاء، ....

(فتقول: «اذْهَبَانِّ» للاثنين، و«اذهبْنَانِّ» بكسر النون فيهما؛ تشبيهاً لها) أي: لهذه النون (بِنون التثنية)، وإنما شُبهت بها (لأنها) أي: هذه النون (واقعةٌ بعد الألف) التعريفُ فيه للجنس، فيَشمل ألف التثنية وغيرها، ولكونها لو فُتحت يلزم توالي أربع حركات تقديراً؛ لأن الألف بمنزلة فتحتَين وما قبلها مفتوح أيضاً، (مثل نون التثنية) كـ«يَنصران»، فكسرت كما كُسرت.

(وأما ما أجازه يونس) ابن حبيب البصريّ، وهو شيخُ سيبويه والكسائي والفرّاء، وله مذاهبُ وافية تفرَّد بها، كذا نقل عن الطِّيبيِّ[١]، (والكوفيون مِن) بيانية (دخولِ الخفيفة في فِعل الاثنَين وجماعةِ النساء) حالَ كونها (باقيةً على السكون عند يونس)، قال الطبلاوي: والتقاء الساكنين على غير حَدِّه جائز عنده؛ لأن حرف المد بمنزلة حرفٍ متحرك لزيادة المدة فيه، فكأنه ليس هناك إلا ساكنٌ واحد وهو النون، (و) حالَ كونها (متحركةً بالكسر عند بعض) من الكوفيين، (وقد حُمل عليه) أي: على دخول الخفيفة فيهما متحركةً عند البعض (قولُه تعالى: «وَلَا تَتَّبِعَانِ» بتخفيف النون) مع الكسر، ووجهُ الحمل: أن «لا» للنهي؛ لأن الواو فيه عاطفة على الأمر، وهو قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾ [يونس:٨٩]، فلا يجوز أن يكون للنفي؛ لِعدم جواز عطف الإخبار على الإنشاء، فالنونُ للتأكيد لا للإعراب؛ لأن نون الإعراب تُحذف بـ«لا» الناهية، (فلا يَصلح) أي: ما أجازه يونس والكوفيون، فهو جواب «أما» (لِلتعويل) أي: الاعتماد والاعتبار؛ (لِمخالفته القياسَ واستعمالَ الفصحاء) وهو عدم دخول الخفيفة على هذين الفعلَين؛ أما على رأي يونس فلِلزوم التقاء الساكنين على غير حَدِّه، وإن كان هو يُجَوِّزه نظراً إلى ما تقدم، وأمَّا على رأي البعض المذكور فلخروجها عن أصلها وهو لزومُ السكون.

---

(١) هو شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، المتوفى سنة (٧٤٣هـ).

وهي ليست في: «تَتَّبِعَانِ» للتأكيد، بل هي نون الإعراب، و«لا» نافية.

(فَتُدْخِلُ) أنت (أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ) كما تقول: «اذهبنانِّ»، والأصل: اذهبنَنَّ، فأدخلت ألفاً بعد نون جمع المؤنث، وقبل النون الثقيلة (لِتَفْصِلَ) تلك الألف (بَيْنَ النُّونَاتِ) الثلاثة: نونِ جماعة النساء، والمدغمةِ، والمدغمِ فيها، واختص الألف لخفتها.

(وَلَا تَدْخُلُهُمَا) أي: فعلَ الاثنين وجماعة النساء النونُ (الخَفِيفَةُ) لا يقال: «اضْرِبَانْ»، ولا «اضْرِبْنَانْ» (لِأَنَّهُ يَلْزَمُ) من دخولها فيهما (الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ) وهما الألف والنون، ....

(وهي) أي: النون (ليست في «تَتَّبِعَانِ» للتأكيد) كما هو محتمَلُ ذلك البعض (بل هي نون الإعراب) لأن الواو حالية لا عاطفة على الأمر، (و«لا» نافية) لا للنهي، قال الفارسيُّ وغيره: النفي على بابه، وليس فيه معنى النهي، والفعل مرفوع، والجملة في موضع الحال.

(فتُدخل أنتَ ألفاً بعد نونِ جمع المؤنّث كما تقول: «اذهبْنانِّ»، والأصل: اذْهَبْنَنّ، فأدخلتَ ألفاً بعد نون جمع المؤنث وقبلَ النون الثقيلة، لِتفصِلَ تلك الألفُ بينَ النونات الثلاثة: نونِ جماعة النساء والمدغمةِ والمدغَمِ فيها، واختصَّ الألف) أي: بالزيادة لأجل الفصل (لخفَّتها)، وأما جواز اجتماع ثلاث نونات في نحو: «النساءُ جُنِنَّ» في الماضي، و«يُجْنَنَّ» في المضارع؛ فلأن فيهما نونَين من نفس الكلمة، وواحدة زائدة، بخلاف ما هنا[1]، فإن الثلاثة زوائدُ على أصل الكلمة، والثقلُ إنما يَحصل بالزوائد، كذا ذكره الطبلاوي عن الغزي.

(ولا تَدخُلُهما ـ أي: فعلَ الاثنين وجماعة النساء ـ النونُ الخفيفة) فلذلك (لا يقال: «اضْرِبَان»، ولا: «اضْرِبْنَانْ»؛ لأنه) أي: الشأن (يَلزم من دخولها) أي: الخفيفة (فيهما) أي: الفعلين (التقاءُ) أي: اقتران (الساكنين على غير حَدِّه) أي: طريقته، (وهما الألف والنون) فيستلزم أحدَ الأمرين: إمَّا التحريك، وإمَّا الحذف، وكلاهما متعذر؛ أما حذفهما

---

(١) أي: «اذْهَبْنَنّ»، فإن الأولى ضميرٌ، ونثنتانِ للتوكيد وهُما زائدتان.

وحينئذٍ لو حركتَها لأخرجتَها عن وضعها؛ لأنها لا تَقبل الحركة، بدليل حذفها في نحو: «اضْرِبَ القوم»، والأصل: اضْرِبَنْ، دون تحريكها، قال الشاعر: [المنسرح]

لَا تُـهِـيـنَ الـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أَنْ تَـرْكَـعَ يَـوْماً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ

أي: لا تُهِينَنْ، وإلا لوجب أن يقال: «لا تُهِنْ»، ....

فلِفوات المعنى الذي أتي بهما لأجله، وأما تحريك النون فلقوله: (وحينئذٍ) أي: حين لزومِ التقائهما (لو حركتها لأخرجتَها عن وضعها؛ لأنها) أي: النون بحسَب الوضع (لا تَقبل الحركة)، قال الطبلاوي: وانظر ما الفرقُ بين هذه النون وبين نحو: «مِنْ» و«عَنْ» مما وُضع نونه على السكون، ويحرك لالتقاء الساكنين؟ (بدليل حذفِها في نحو: «اضرِبَ القومَ»، والأصلُ: «اضربَنْ»، دون تحريكها) إذ لو كانت قابلةً للحركة لم تُحذف لالتقاء الساكنين، بل حركت؛ لأن الحذف خلاف الأصل، لكنها حُذفت فهي لا تقبل الحركة. ثم استدلَّ على حذفها في المثال المتقدم بقوله: (قال الشاعر) وهو الأَضْبَطُ بنُ قُرَيْعٍ ـ بضم القاف على التصغير ـ من بحر الخفيف[1]، وأجزاؤه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرتين:

(لَا تُـهِـيـنَ الـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أَنْ تَـرْكَـعَ يَـوْماً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ)

مِن أهان يُهين: إذا أذلَّه، دخلت عليه «لا» الناهية فسكنت النون جزماً، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم أُكد بالنون فعادت الياء المحذوفة لزوال علة الحذف، فصار: «لا تُهِينَنْ» بفتح النون الأولى، ثم حُذفت الخفيفة، وإنما فتحت النون التي هي لام الكلمة دلالةً على حذف الخفيفة.

والمعنى: لا تستخفَّ بالفقير ولا تذلّه لعلكَ تَنحني وتسقط عن المنصب وتذلّ، والدهر يرفعه ويعزّه، فيستغني هو وتَفتقر أنت.

(أي: لا تُهِينَنْ، وإلا) أي: وإن لم يكن الأصل كذلك بالنون الخفيفة (لَوجب أن يقال: «لا تُهِنْ») بإسكان النون وحذفِ الياء لالتقاء الساكنين، وحُركت النون بالكسر

---

(١) الصواب أن البيت من المنسرح بدليل بقية الأبيات، إلا أنه دخل في «مُستفعلن» أوَّله الخرم بعد خبنه، فصار «فاعلن»، ومثلُ هذا ممتنعٌ عند الخليل، جائزٌ عند بعضهم.

فحذفت النون لالتقاء الساكنين، ولم تُحرك.

ولو حذفت الألف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد، ولو حذفتها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف ما زيد لغرض، هكذا ذكروه.

ولقائلٍ أن يقول: لا نُسلِّم أنه يَلزم مِن دُخولها في فعل جماعة النساء التقاءُ الساكنين، وهو ظاهر؛ لأنك تقول: «اضْرِبْنَ»، فلو أدخلتَها، وقلت: «اضْرِبْنَنْ» لا يكون من التقاء الساكنين في شيء.

وأشار ابنُ الحاجب إلى جوابه: بأن الثقيلة هي الأصل، والخفيفة فرعُها، وَقد أُدْخِلَتِ الألف مع الثقيلة، ....

لالتقائها مع لام «الفقير» ساكنةً، (فحُذفت النون) عطف على قوله: «لا تهينن» (لالتقاء الساكنَين، ولم تُحرك) أي: لعدم قبولها الحركة.

(ولو حذفتَ الألف) هذا معطوف على قوله: «لو حركتها» (مِن فعل الاثنَين لالتبس بفعلِ الواحد) ولَفات الغرض منها؛ إذ لا دليلَ عليها، كفعل الواحد، فإن الفتحة فيه تدلُّ عليها، وأيضاً في الإتيان بها ثم حذفِها عبثٌ كما هو واضح، (ولو حذفتَها) أي: الألف (مِن فِعل جماعة النساء لأدَّى) أي: الحذفُ (إلى حذفِ ما زِيد لِغَرض) وهو الفصل بين النونات. (هكذا ذكَروه) أي: المذكور من التقرير.

(ولِقائل أن يقول) أي: اعتراضاً على أحد شِقَّي المتن: (لا نُسلِّم أنه) أي: الشأن (يَلزم مِن دُخولها) أي: النون الخفيفة (في فِعل جماعة النساء التقاءُ الساكنَين)؛ لأنه لا يَلزم مِن دخولها فيه اجتماع النونات حتى يحتاجَ إلى زيادة الألف، (وهو) أي: عدمُ اللزوم، أو هذا الاعتراضُ (ظاهرٌ؛ لأنك تقول: «اضْرِبْنَ»، فلو أدخلتَها) أي: النونَ الخفيفة عليه عند إرادة التوكيد (وقلتَ: «اضْرِبْنَنْ» لا يكونُ من التقاءِ الساكنين في شيءٍ).

(وأشار ابنُ الحاجب إلى جوابِه) أي: جوابِ عدم اللزوم، أو الاعتراضِ المذكور (بأن الثقيلة هي الأصلُ والخفيفة فرعُها) أي: باعتبار أن الخفيفة مختصَرة منها كما قيل بذلك في نظيره من نحو: «مُذْ» و«مُنذ»، أو باعتبار التأكيد؛ إذ الثقيلةُ أفادتْه أكثرَ مما أفادته الخفيفة. ولا شكَّ أن ما يُفيد معنى أصل في إفادة ذلك المعنى بِالنسبة إلى ما يُفيد دون ذلك، والأصالةُ بهذا المعنى متَّفَق عليها، تأمَّل! (وقد أُدخلت الألف مع الثقيلة،

فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات؛ لئلا يَلزم للفرع مزية على الأصل، ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألفَ وقال: «اضْرِبَانْ» و«اضْرِبْنَانْ»، دون «اضْرِبْنَنْ»؟

وفيه نظر؛ لأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين على ما نُقل، مع أن الفرع لا يجب أن يجري مجرى الأصل في جميع الأحكام.

ثم إن المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة؛ لأن التأكيد في الثقيلة أكثر، ....

(فتَلزم) أي: الألف (مع الخفيفة، وإنْ لم تَجتمع النوناتُ؛ لِئلا يَلزمَ) أن يكون (للفرع مزيّة) أي: فضيلةٌ (على الأصل)؛ لِخلوه من الزيادة، (ألا ترى أن) الإمامَ المتقدم (يُونس) هذا تصوير وإيضاح لاستلزام دخول الخفيفة في فعل جماعة النساء زيادةَ الألف، (حينَ أدخلَها) أي: الخفيفة (في فِعل الاثنَين وجماعةِ النساء) حالَ سكونها (أَدخلَ الألفَ) أي: في فِعل جماعة النساء، وإن لم تجتمع النوناتُ، (وقال: «اضْرِبَانْ» و«اضْرِبْنَانْ» دون) أن يقول: («اضْرِبْنَنْ»؟).

(وفيه) أي: في جواب ابن الحاجب المذكور (نظرٌ؛ لأنَّ أصالة الثقيلةِ إنما هي عند الكوفيِّين) أي: والمدَّعى على مذهب البصريين الذين لا يُجَوِّزون دخولها، وقد علمتَ مما تقدَّم أن هذا التعليلَ لا يتوجَّه إلا على الاعتبار الأول لا الثاني، فافهم! وذلك الحصرُ مبني (على ما نُقل) أي: عنهم، وفيه إيماءٌ على أنه لم يَثبت عنده ذلك، (مع أن الفرع) أي: على تقدير تَسليم أصالة الثقيلة (لا يَجب أن يجريَ مَجرى) أي: طريقة (الأصل في جميعِ الأحكام)، أي: فَليزد الألف في الثقيلة لاجتماع النونات لا في الخفيفة؛ لعدم الاحتياج إلى الزيادة. وقد يُقال: هذا غير وارد؛ لأنَّ مرادَ ابن الحاجب بذلك مجرد مناسبة، لا دليل قطعي، وكذا جميعُ دلائل الصرف والنحو. انتهى من الخليل.

(ثم) وهي هنا للتراخي في المرتبة بين ما تقدم وهذا الوجهِ؛ فإن المتقدم منقول، وهذا الوجه من عنده، (المناسبةُ المعلومةُ مِن قَوانينِهم) أي: قواعدِهم ـ وهو ما اشتهر بينهم من أن كل ما كان أكثر حروفاً ومعنًى فهو فرع عن الأقل؛ لأن الفرع [ينبغي] أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة (تَقتضي أصالةَ الخفيفة؛ لأن التأكيد في الثقيلة أكثرُ) منه

فالمناسب أن يُعدلَ من الخفيفة إليها.

ولما قال: «لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حدِّه»، كأنه قيل: ما حدّه، ومتى يجوز؟ فقال: (فَإِنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ) أي: لا يجوز إلا (إِذَا كَانَ الأَوَّلُ) من الساكنين (حَرْفَ مَدٍّ) وهو الألف والواو والياء سواكن (وَ) كان (الثَّانِي) منهما (مُدْغَماً) في حرفٍ آخر (نَحْوُ: «دَابَّة») فإن الألف والباء ساكنان، والألف حرف مدٍّ، والباء مدغَم فجائز؛ ....

في الخفيفة، ولأن الخفيفة حرف والثقيلة حرفان، والواحدة قبل الاثنين، وحينئذٍ (**فالمناسب أن يُعدلَ**) أي: أن يُرجع في الحكم (**مِن الخفيفة إليها**) أي: الثقيلة؛ لأن المناسب العدولُ من الأقلِّ إلى الأكثر؛ إذ لا وجهَ للعُدول من الأكثر إلى الأقل، ومِن شأن المعدول عنه أن يكون هو الأصلَ؛ لأنه يطلب أولاً، فعليه يَنبغي أن يقول: الخفيفة هي الأصل لأنها المعدول عنها.

(**ولمَّا قال**) أي: المصنف في تعليلِ عدم دخول الخفيفة في الفِعلَين: (**لأنه يَلزم التقاء الساكنين على غير حَدِّه**) أي: الالتقاء، (**كأنه**) أي: الشأن، يعني: أنه نشأ من هذا القيد إيهامُ جوازه إذا كان على حدِّه، فاتَّجه أن يسأل بلفظ (**قيل: ما حَدُّه**) أي: الالتقاء (**ومتى يجوز؟ فقال**) عطف على «قيل»: (**فإن التقاء الساكنَين**) وهذا إن لاحظتَ إلى ما قرَّره الشارح واقعٌ موقعَ التفصيل والتفسير لجواب السؤال المذكور، ولكن التحقيق فيه أنه تعليلٌ لمحذوف تقديره: وهو لا يجوز، فإن التقاء الساكنين إلى آخره . . . فتأمل! (**إنما يَجوز، أي: لا يَجوز**) فيه إيماء على أنه يفيد الحصر (**إلا إذا كان الأولُ مِن الساكنين حرفَ مدٍّ**) وهو ما قبله حركة من جنسه، لكن المراد به هنا ما هو أعم كما سينبه عليه الشارح، وبدليل قوله: (**وهو الألف والواو والياء**) حالَ كونها (**سواكنَ**) أي: بدونِ قيد مجانسةِ حركةِ ما قبلها (**وكان الثاني منهما**) أي: الساكنَين (**مُدغماً في حرفٍ آخَر**)، وهو أعم من أن يكون مثلَه كما سيأتي، أو مقاربَه نحو: «يَخْصِّمُون» [يس: ٤٩] بسكون الخاء وإدغام التاء في الأصل في الصاد في بعض القراءات، كذا في الطبلاوي، (**نحو: «دابَّة»**) هذا هو الموعود به.

(**فإن الألف والباء ساكنان، والألف حرف مدٌّ، والباء مدغم، فجائز**) أي: فبسبب

لأن اللِّسان يرتفع عنهما دُفعةً واحدةً من غير كُلفةٍ، والمدغم فيه متحرِّكٌ، فيصير الثاني من الساكنين كَلَا ساكنٍ، فلا يتحقَّق التقاء الساكنين الخالصَي السُّكون.

وكان الأَوْلى أن يقولَ: «حرفَ لين» ليدخل فيه نحو: «خُوَيْصَّة» و«دُوَيْبَّة»؛ لأن حرف اللين أعم من حرف المدِّ كما سنذكره، لكن المصنف رحمه الله تعالى لم يُفرِّق بينهما.

وفي عبارته نظر؛ لأن «إنما» تفيد الحصر، ....

استيفائه الشرطَين جاز الالتقاء؛ (لأن اللسان يَرتفع عنهما) أي: المدغَم والمدغم فيه (دُفعةً واحدة مِن غير كُلفة) أي: مَشقَّة، (و) إن (المدغم فيه متحرك، فيَصير الثاني من الساكنَين) وهو المدغَم (كلا) أي: كغير (ساكنٍ)، ولأن امتدادَ الأول من الساكنَين ولِينَه منزل منزلةَ الحركة، فلا يكون سكونه أيضاً خالصاً، بل سكوناً مشوباً بشيء ما من الحركة، وحينئذٍ (فلا يتحقَّق التقاء الساكنين الخالصَي السكون).

(وكان الأولى) أي: مما قاله المصنف (أن يقول: حرف لين؛ ليدخلَ فيه) أي: في حد التقاء الساكنين (نحو: «خُوَيْصَّة») تصغير: خاصَّة، (و«دُوَيْبَّة») تصغير: دابَّة، والتقاء الساكنين فيهما مُسلَّم جائز، مع أن الأول من الساكنَين ليس حرف مدٍّ بل حرف لين فقط، فالحقُّ أن الشرط كونُ الأول حرفَ لين لا حرف مد؛ (لأنَّ حرف اللين أعمُّ من حرف المد)؛ لأنه حرف علة ساكن؛ سواءٌ جانسه حركةُ ما قبله أم لا، بخلاف حرف المد؛ فإنه ساكن جانسه حركةُ ما قبله كما تقدم، فكلُّ مد لين ولا عكسَ، واشتراط الأخصِّ لا يُوجب اشتراطَ الأعم، (كما سنذكره) أي: في المعتلِّ.

(لكن المصنف رحمه الله تعالى لم يُفرِّق بينهما)، والمراد أنه يُطلِق كلًّا منهما بمعنى الآخَر، لا أنه لم يَعرف الفرق بينهما، فإنه غيرُ لائق بمقامه؛ إذ هو مِن فرسان هذا الميدان.

(وفي عبارته) أي: المصنف (نظر؛ لأنَّ) لفظة («إنما» تفيد الحصر) لتضمنه معنى «ما وإلا»؛ لقول المفسرين في ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [النحل: ١١٥] ببناء «حرَّم» على الفاعل: معناه: ما حرَّم عليكم إلا الميتة، وهو المطابقُ لِقراءة الرفع، على أن «ما» يكون

وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى، فإن التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقاً؛ لأنه محلُّ التخفيف، نحو: «زَيْدْ»، و«عَمْرْو»، و«بَكْرْ»، سلَّمنا أنه أراد غير الوقف، لكنه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام، نحو: «آلحسن عندك؟» بسكون الألف واللام.

وهذا قياس مطرد؛ لئلا يلتبس بالخبر، وفي التنزيل: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]؛ بسكون الألف واللام.

فيه موصولة، ولا يخفى إفادته الحصر، ولقولِ النحاة: «إنما» لإثبات ما يُذكر بعده ونفيِ ما سواه، ولصحة انفصال الضمير معه، وإعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرَّح به بعضهم، كذا ذكره الدده جنكي.

(وهذا) أي: حصرُ الجواز فيما ذكر (غير مُستقيم على ما لا يَخفى؛ فإن التقاء الساكنين جائزٌ في الوقف) أي: على كل كلمة ما قبل آخرها ساكن (مطلقاً)؛ أي: سواءٌ كان الأول حرف مد والثاني مدغماً، أو لم يكن كذلك؛ (لأنه) أي: الوقف (محلُّ التخفيف) أي: للكلمة، (نحو: «زيْد» و«عمْرو» و«بكْر»، سلَّمنا أنه) أي: المصنف (أراد) أي: بالحصر (غيرَ الوقف) أي: والوقف مخصوص ومنفرد عن الحصر، (لكنه) أي: التقاء الساكنين (يَجوز في) ظرفية زمانية (غير الوقف) أي: مع عدم الشرط، (في) ظرفية مكانية متعلقة بـ«يجوز» أيضاً (الاسم المُعرَّف باللام الداخلة) صفةٌ للام، أو للاسم بواسطتها، (عليه همزةُ الاستفهام)، واعلم أن حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها والهمزة للوصل، وعند الخليل أن «أل» للتعريف، وعند المبرد حرف التعريف هو الهمزة، وإنما زيدتِ اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام، والمذاهب الثلاثة مذكورة في «الرضي» مع أدلتها، كذا ذكره الطبلاوي، (نحو: «آلْحسن عندك؟» بسكون الألف واللام) وبمدِّ الألف المنقلبةِ عن همزة الوصل عند دخول همزة الاستفهام، وإنما لم تَثبت بحالها حذراً عن اجتماعي الهمزتين، وعن الخروج عن وضعها بالكلية.

(وهذا) أي: جواز التقاء الساكنين مع عدم شرطه في الاسم المعرف باللام (قياسٌ مطرد) أي: مستمر؛ (لئلَّا يلتبس) الاستخبارُ (بالخبر)، واستدل عليه بقوله: (وفي التنزيل) أي: القرآن: (﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ بسكون الألف واللام) أي: بإبدال الهمزة الثانية ألفاً كما هو القويّ في التصريف، والمشهور في الأداء بين القُرَّاء؛ لئلا يؤديَ الحذفُ إلى

وفي بعض القراءات: «مِنْ بَعْد ذّلكَ» [البقرة: ٥٢]، و«لِبَعْض شّأنهِمْ» [النور: ٦٢]، و«ذِي الْعَرْش سَّبيلاً» [الإسراء: ٤٢]، و«اللّايْ» [الأحزاب: ٤]، وَ«مَحْيَايْ وَمَمَاتِيَ» [الأنعام: ١٦٢]، ونحو ذلك، فلا وجه للحصر.

ويمكن الجواب عنه: بأن كل ذلك من الشواذ، ....

الالتباس كما ذكَره؛ والتحقيقُ إلى إثبات همزة الوصل في حال الوصل، وهو غير جائز في السَّعة(١)، كذا أفاده الغزي.

(وفي بعض القِراءات: «مِنْ بَعْد ذّلكَ») بإدغام الدال الساكنة في الذال المعجمة، (و«لِبَعْض شّأنهِمْ») بإدغام الضادِ في الشين، (و«ذِي الْعَرْش سَّبيلاً») بإدغام الشين المعجَمة في السين المهملة، وفي هذه كُلها تخلّف شرط التقاء الساكنين؛ لكون الأول غيرَ حرف مد، والثاني وإن كان مدغماً لكنه في غير جنسه، (و«اللّايْ»، وَ«مَحْيَايْ وَمَمَاتِيَ») بالتقاء الساكنين مع تخلُّف الشرط أيضاً؛ لأن الأول وإن كان حرف مد لكن الثاني ليس مدغماً.

قال الطبلاوي عن الغزي: وأما «مَمَاتي» فثابتة الياء مفتوحة عند نافع وأبي جعفر، ساكنة عند الباقين، ولا نَعلم أحداً من القراء حذفها وسكن التاء ـ المثناة فوق ـ، لا وقفاً ولا وصلاً، فذكرها في الشرح استطراداً. انتهى.

(ونحو ذلك) من الأسماء المبنية لغير التركيب، كـ«عين» و«ميم» و«عمرو»، فإنها تسكن في الوصل أيضاً، فرقاً بينها وبين المبني العارض، كـ«أينَ» و«كيفَ»، ولم يُعكس؛ لأن أكثر الأسماء المبنية إنما بنيت لوجود المانع، فأجري الكثير على الأصل وهو التحريك للساكنين. وإذا عرفتَ ما تقرَّر (فلا وجهَ للحصرِ) أي: حصرِ جواز الالتقاء فيما إذا كان الأول حرفَ مد والثاني مدغماً في مثله.

(ويُمكن الجواب عنه) أي: عن قوله: «لكنه يجوز في غير الوقف» (بأن كل ذلك) الإشارة إلى ما وقع في بعضِ القراءات بدون ما ذُكر قبله؛ لأنه صرح فيه بأنه قياس مُطرد، فالجواب المذكور جزئي لا كليّ، فتأمل! (مِن الشواذ) يُريد به: مخالفةَ القياس فقط، لتواتر ما نقله في التنزيل. وإنما اغتُفر الالتقاء فيما ذكر لِكونه عارضاً كالوقف بجامع قصدِ الخفة، ومن ثم جرى في المدغَمات مجراه في المذكور، ولكونه تقديراً؛ إذ المدغَم غير

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «السبعة»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

ومراده غير الشاذ.

فإن قلتَ: فَلِمَ لم يجز في نحو: «في الدَّار أنا»، و«قالوا: ادارأنا» مع أن الأول حرف مدٍّ، والثاني مدغم؟

قلتُ: جوازه مشروط بذلك، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم.

[بيان حذف نون التأكيد في الأمثلة الخمسة:]

(وَتُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ مَعهُمَا) أي: مع النونين (النُّونُ الَّتِي فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ) كما يحذف مع الجوازم (وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ»، وَ«تَفْعَلَانِ»، وَ«يَفْعَلُونَ»،

ملفوظ به تحقيقاً، (ومُرادُه) أي: المصنف بالحصر (غيرُ الشاذ) أي: قياساً واستعمالاً.

(فإنْ قلتَ: فَلِم لَم يَجز) أي: التقاء الساكنين (في نحو: «في الدار أنا»، و«قالوا: ادارأنا») يعني: بإثبات الياء من «في الدار» وإثبات الواو من «قالوا: ادارأنا» (مع أن الأول) من الساكنين فيهما وهو الياء والواو (حرف مدٍّ، والثاني) وهو الدال (مدغَم؟ قلتُ: جوازُه) أي: التقاء الساكنين (مشروط بذلك) أي: بكون الأول حرفَ مد والثاني مدغماً، (ولا يَلزم مِن وُجود الشرط وجود المشروط) وهو التقاء الساكنين، (كما تقدَّم) أي: على قياس ما تقدم في «أبى يأبى».

فإنْ قلتَ: إذا وُجد الشرط فما المقتضِي لتخلف المشروط الذي هو الجواز؟ قلتُ: قال اللقاني: هو الثقل باجتماع الكسرة والياء مع السكون في قولك: «في الدار»، واجتماع الضمة والواو مع السكون في «قالوا: ادارأنا»؛ ومحصَّلُه أن كون الجواز مشروطاً بذلك يقتضي انتفاءَ الجواز عند انتفائه لا وجودَه عند وجوده؛ لِما تقرر أنَّ تأثير الشرط في العدم، والله أعلم.

(وتُحذف مِن الفِعل معهما، أي: مع النونَين) أي: الخفيفة والثقيلة، أي: مع مُصاحبة كل منهما (النونُ التي) للإعراب الثابتة (في الأمثلةِ الخمسة) أي: باعتبار اللفظ، لا باعتبار المعنى؛ إذ هي باعتبار ذلك سبعة؛ لأن «تفعلا» للمخاطبَين والمخاطبتَين والغائبتَين، (وهي: «يَفْعَلانِ») للاثنين الغائبين، (و«تَفْعَلانِ») لمخاطبي المذكر أو المؤنث، أو لغائبتيه، (و«يَفْعَلونَ») لجماعة الذكور الغائبين، ....

وَ«تَفْعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلِينَ») لما سبق من أن النون في هذه الأمثلة علامة الإعراب، والفعل مع نون التوكيد يصير مبنيًّا؛ لما ذكرنا في نون جماعة النساء.

واعلم: أن قوله هذا يُوهِم جوازَ دخول كلٍّ من النونَين في الأمثلة الخمسة، واثنان منها «يَفْعَلَانِ» و«تَفْعَلَانِ»، وقد تقرَّر أن الخفيفةَ لا تدخلهما، وأجاب بعضهم: بأنه تنبيه على أن النون تحذف معهما على مذهب يونسَ؛ حيث أجاز دخولها في «يَفعلَانِ» و«تَفْعَلانِ»، وفساده يظهر بأدنى تأملٍ؛ إذ لا أثر في الكتاب من مذهب يونسَ.

(و«تَفْعَلُونَ») لجماعة الذكور المخاطَبين، (و«تَفْعَلِينَ») للمخاطبة الواحدة؛ (لِما سَبق) تعليل لـ«تحذف» (مِن) بيانية (أنَّ النون في هذه الأمثلة علامةُ الإعراب، والفعل مع نون التوكيد يَصِير مبنيًّا) هذا ما مشى عليه ابن الحاجب في «كافيته» وأقرَّه الرضي عليه. وأمَّا على قول ابن مالك من أن المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرتْه النونان، فلا يجري فيه التعليل الآتي؛ لِفصل الضمائر بينه وبين النونين، وهو مانع من البناء؛ (لِما ذكَرْنا في نونِ جماعةِ النساء) أي: في الجحد، وهو أنه لما اتصل بالمضارع ما يختَص بالأفعال رجح جانب الفعلية على وجودِ المشابهة المقتضية للإعراب، وأيضاً فلأنه لو أُعرب مع النونَين على ما قبلهما لم يُعلم أنه مُسنَد إلى الواحد أو إلى الجمع في نحو: «هل يَضربن؟» ولو أُعرب عليهما لجرى الإعراب على ما يُشبه التنوين وهو لا يجوز.

(واعلَمْ أنَّ قوله) أي: المصنف (هذا) أي: «وتحذف . . . إلى آخره»، وهو اعتراضٌ منشؤه قوله: «معهما . . . إلى آخره» (يُوهِم جوازَ دخول كلٍّ من النونَين) الخفيفة والثقيلة (في الأمثلة الخمسة، و) الحال أنه (اثنان) معدودان (منها) أي: من الأمثلة الخمسة وهما («يَفْعَلَانِ»، و«تَفْعَلَانِ»، وقد تقرَّر) عطف على «يوهم»، أو حال من قوله: «يفعلان وتفعلان» (أن) النون (الخفيفةَ لا تدخلهما، وأجاب) عن الاعتراض المذكور (بعضُهم: بأنه) أي: بأن قوله: «معهما» (تنبيهٌ على أن النون) أي: نون الإعراب (تُحذف معهما) أي: نوني التوكيد في جميع الأمثلة (على مذهب يونسَ، حيث أجاز) أي: يونس (دخولها) أي: الخفيفة (في «يَفعلان» و«تَفعلان»، وفسادُه) أي: هذا الجواب (يَظهر بأدنَى تأملٍ؛ إذ لا أثرَ) أي: لا وجود لشيء (في) هذا (الكتاب مِن مذهب يونس) ولا دلالةَ للسوق عليه أصلاً.

لكن يمكن الجواب عنه: بأن يقال: إن النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة، وهذا إنما يكون عند ثبوت المعيَّة، وأما ما لا يثبت معه المعيَّة كـ«يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ» فلا، وقد تقدم أنه لا معيَّة بين الخفيفة وفعل الاثنين، فلا يكون فيه ذلك، فافهم فإنه لطيفٌ.

(وَتُحْذَفُ) مع حذف النون (وَاوُ «يَفْعَلُونَ»، وَ) واو («تَفْعَلُونَ») أي: فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطَب (وَيَاءُ «تَفْعَلِينَ») أي: فعل الواحدة المخاطبة؛ ....

(لكن يمكن الجواب عنه) أي: عن الاعتراض المتقدم: (بأن) أي: الشأن (يقال: إن النون) الثابتة (في الأمثلة الخمسة) المذكورة (تُحذف مع النون الخفيفةِ والثقيلة) أي: مع مقارنتهما للفعل، (وهذا) أي: الحذفُ معهما (إنما يَكون عند ثبوت المعيَّة) أي: عند ثبوت مقارنةِ الثقيلة بالفعل وثبوت مقارنة الخفيفة به.

(وأمَّا ما) أي: الفعل الذي (لا يَثبت معه) أي: مع ذلك الفعل (المَعيَّة) أي: المقارنة بينهما، مثل فعل الاثنين (كـ«يَفعلان» و«تفعلان»، فلا) أي: فلا حذفَ فيه، (وقد تقدَّم أنه) أي: الشأن (لا معية) أي: لا مقارنةَ (بين الخفيفة وفعل الاثنين، فلا يكون) أي: فلا يوجد (فيه) أي: في فعل الاثنين (ذلك) أي: الحذف بمقارنة الخفيفة، (فافهَمْ) أي: هذا التوجيهَ (فإنه لطيفٌ) أي: دقيق، ووجهُه: أن في محصل الجواب شرطاً مضمراً، وتقريره أن يقال: إن النونَ الثابتة في الأمثلة الخمسة تحذف مع الخفيفة إن ثبتتْ مقارنتها بالفعل، وهي مقارنةٌ لثلاثة فقط من الخمسة؛ لأنها لا مقارنةَ لها إلا بها، بخلاف الثقيلة فإنها مقارنةٌ لكل من الخمسة، فإردافه الحكم بأنه لطيفٌ للدلالة على هذا الإضمار.

ويجاب أيضاً بأن معنى قوله: «معهما»: أن الأمثلة الخمسة لا تخلُو من النونين؛ سواء اجتمعتَا في فرد منها أم لا، فتأمل!

(وتُحذَفُ مع حذفِ النون) أي: في الموضع الذي تحذف فيه النون؛ سواءٌ كان بِسبب التأكيد أو غيره: (واو «يَفعَلُونَ»، وواو «تَفْعَلُونَ»، أي: فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطَب)، فسَّره للإشارة إلى أن هذا الحذف لا يختَص بالمرفوع كما في التمثيل، بل فيه وفي المنصوب وغيره، (وياء «تَفْعَلِينَ»، أي: فعل الواحدة المخاطبة) فيه الإشارة

لأن التقاء الساكنين وإن كان على حدِّه على ما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى -، لكنه ثَقُلَتِ الكلمةُ واستطالت، وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحُذفتا.

هذا مع الثقيلة، وأما مع الخفيفة؛ فالتقاء الساكنين على غير حدِّه، ولم تحذف الألف من «يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ»؛ لئلَّا يَلتبسا بالواحد، والقياسُ يقتضي أن لا تُحذفَ الواو والياء أيضاً، كما هو مذهب بعضهم؛ إذ كل منهما في هذه الأمثلة ضميرُ الفاعل، والتقاء الساكنين على حدِّه، لكن قد ذكرنا أنه لا يجب، بل يجوز وإن كان على حدِّه.

السابقة، وإنما حُذف ما ذكر (**لأنَّ التقاء الساكنين وإنْ كان على حَدِّه على ما ذكَره المصنِّف رحمه الله تعالى**) أي: لا على ما ذكره الشارح؛ لأنه يشمل ما إذا كانا في كلمتين (**لكنه**) أي: الشأن (**ثَقُلت الكلمة**) أي: بزيادة النون (**واستطالتْ**) من عطف العِلَّة على المعلول، (**وكانتِ الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء، فحُذفتا**) أي: الواو والياء.

(**هذا**) أي: تعليلُ حذفهما (**مع الثقيلةِ، وأمَّا**) تعليلُه (**مع الخفيفة، فالتقاءُ الساكنين على غير حدِّه**) أي: الالتقاء، (**و**) إنما (**لم تُحذف الألف من «يَفعلان» و«تَفعلان»**) مع وجود الاستطالة ودلالةِ الفتحة على حذفها؛ (**لئلَّا يَلتبسا بالواحد**)، وإن كانت النون مع فعل الواحد مفتوحةً ومع فعل الاثنين مكسورةً لِعدم الاعتداد بحركتها؛ لأنه قد يُذهل عن كسرها، أو لِعودها إلى الأصل الذي هو الفتح؛ لأن كسرَها لوقوعها بعد الألف، وقد حذف، (**والقياسُ يَقتضي أن لا تُحذفَ الواو والياء أيضاً، كما**) أي: كعدم الحذف الذي (**هو مذهب بعضِهم؛ إذ كل منهما**) أي: من الواو والياء (**في هذه الأمثلة**) الثلاثة (**ضميرُ الفاعل**)، والقياسُ أن لا يحذف الفاعل، (**و**) لأن (**التقاء الساكنين**) فيها (**على حَدِّه، لكن**) استدراك على التعليل الأخير (**قد ذكَرْنا أنه**) أي: أن التقاء الساكنين (**لا يَجب بل يَجوز**)، والمراد قوله هناك: «إنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط»، (**وإنْ كان**) أي: الالتقاء (**على حَدِّه**) أي: طريقته. قال الطبلاوي: قد يُقال: هو وإن كان لا يجب بل يجوز، لكن كون الفاعل لا يحذف مما يقتضي ارتكابه، أي: فعدمُ حذف الواو والياء ليس لأن التقاء الساكنَين على حده، بل لأنهما ضميرا فاعلٍ أو فاعلٌ، فارتُكب التقاءُ الساكنين على غير حَده للضرورة وإن لم يلتبس، **تأمل**!

وقيل: حدُّ التقاء الساكنين: أن يكون الأول حرفَ لين، والثاني مدغماً، ويكونان في كلمةٍ واحدةٍ، فهو ههُنا ليس على حدِّه؛ لأنه في كلمتَين: الفعلِ، ونونِ التأكيد، لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن على حدِّه لدفع الالتباس، وكونه أخفّ.

ولعله مراد المصنف رحمه الله تعالى، ولم يصرح به اكتفاء بتمثيله بكلمةٍ واحدةٍ، أعني: «دَابَّة»، كذا فعل جار الله. وههُنا موضع تأملٍ.

(وقِيل) هذا مقابل قوله: «وإن كان على حده»، على ما ذكَره المصنف وهو المعروف، بل حكى بعضُهم الاتفاقَ عليه بين عُلماء هذا الفن، كذا ذكره الغزي: **(حدُّ التقاء الساكنَين أن يكون الأول)** منهما **(حرفَ لِين، والثاني مدغماً، ويَكونان)** أي: الساكنان **(في كلمةٍ واحدةٍ، فهو)** أي: التقاءُ الساكنين **(ههُنا)** أي: في الأمثلة الخمسة **(ليس على حدِّه؛ لأنه)** أي: التقاء الساكنين **(في كلمَتَين: الفعل ونون التوكيد، لكن اغتُفر)** أي: احتمل وقُبل الالتقاء **(في الألف وإن لم يكن)** أي: الالتقاء **(على حَده)** أي: لكونه في كلمتين، **(لِدفع الالتباس)** أي: التباسِ فعل الاثنين بفعل الواحد، **(وكونِه)** أي: الالتقاء **(أخفَّ)** مِن حذف الألف؛ لأن فيه انتقالاً من الأخفّ وهو الفتح إلى الأثقل وهو الكسر، وأما مع حذف الواو والياء فالانتقالُ فيه من الأثقل وهو الضم أو الكسر إلى الأخف وهو الفتح.

(ولَعلَّه) أي: لعل هذا القيد وهو قوله: «ويكونان في كلمة» **(مُراد المصنف رحمه الله تعالى، ولم يُصرِّح به)** أي: بهذا المراد **(اكتفاءً بتمثيله بكلمةٍ واحدةٍ، أعني: «دابَّة»، كذا)** أي: مثل هذا التعريف مع الاكتفاء بالتمثيل عن القيد **(فعلَ جارُ الله)** محمود بن عمرو بن محمد الزَّمخشري.

(وههُنا) أي: في إرادة قيدٍ في الحدِّ مع عدم التصريح به لقرينة التمثيل **(موضع تأمل)** أي: تردُّد؛ لأنه لما مثل بنحو: «دابة»، وحكَم بعده بأنه يُحذف واو «تفعلون» وياء «تفعلين»، دلَّ على أن مراده: على الإطلاق، فدعوى التخصيص يُنافي تمثيله. ويمكن الجواب بأنه لما بيَّن التقاء الساكنين على مذهبه بنحو: «دابَّة»، بادر إلى الوهم أن مثل «تفعلون» كذلك؛ لكون الفاعل كالجزء من الفعل، فأزال ذلك الوهمَ بقوله: «ويحذف»، فالغرضُ بهذا ليس إلا دفع الوهم، لا التعميم، فافهم فإنه دقيقٌ.

ففي الجملة: يُحذف الواو والياء (إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا) فإنهما لا تُحذفان حينئذٍ لعدم ما يدل عليهما، أعني: الضمَّ والكسرَ، بل تُحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين (نَحْوُ: «لَا تَخْشَوُنَّ») أصله: تخشَيُون، حذفت ضمة الياء للثقل، ثم الياء لالتقاء الساكنين، فقيل: «تَخْشَوْنَ»، وأُدخلت «لا» الناهية، فحذفت النون، ....

وقيل: وجه التأمل هو أن اصطلاح الصرفيين أن نحو: «فعلتُ» و«فعلنا» و«فعلا» و«فعلُوا» و«يفعلان» و«تفعلان» و«تفعلِين» كلًّا منها يُطلق عليه فعل، فهو في اصطلاحهم كلمة لا كلمتان، فالتقاء الساكنين على حدِّه، وقولُ القائل على هذا التعريف: «إنه ليس على حده» مردود بهذا، وأيضاً لو سَلَّمنا أنهما كلمتان لزم على هذا الحد مخالفةُ القياس في فِعل الاثنين، وهي عدم حذف الألف، وإن كانت المخالفة لسبب، وأما على الحدِّ الأول فلا تلزم؛ لأن الحذف وعدمَه جائزان، وليس أحدهما قياساً دون الآخَر، فحُذفت الواو والياء على القياس، كما أن عدم حذف الألف على القياس.

وقيل: وجهُه أن التمثيل يُشعر باشتراط اتحاد الكلمة، وتخصيص الخفيفة فيما سبق بالتعليل بالتقاء الساكنين على غير حَدِّه يُشعر بعدم اشتراطه. انتهى. كذا قاله بعضهم.

(ففي الجُملة) أي: في جملة الأحوال، أو جملةِ حاصل الكلام، وفرَّق بعضهم بين قولك: «في الجملة» و«بالجملة»: بأنَّ الأول يُستعمل في القلة، والثاني في الكثرة، (يُحذف الواو والياء) أي: لا يثبت كل منهما (إلا إذا) أي: وقت (انفتح ما قبلهما)، فالاستثناء مفرغ على التأويل المذكور، (فإنهما) أي: الواو والياء (لا تُحذفان حينئذٍ) أي: حينَ إذا انفتح ما قبلهما؛ (لعدم ما) أي: دليلٍ (يدلُّ عليهما) أي: الواو والياء، (أعنِي) بالدليل المذكور: (الضم والكسرَ، بل تُحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنَين) علة التحريك، (نحو: «لا تَخْشَوُنَّ»، أصله) أي: قبل دخول «لا» الناهية ونون التوكيد: («تَخْشَيُون»، حُذفت ضمة الياء للثقلِ، ثم) حذفت (الياءُ لأ) جل دفع (التقاء) أي: اقترانِ (الساكنين، فقيل: «تَخْشَوْن») وزنه: تَفْعَوْنَ.

(وأُدخلت «لا» الناهية فحُذفت النون) أي: علامةً للجزم، وفيه إشارةٌ إلى أن هذا الحذفَ الذي هو للجازم قبل ورود التأكيد، فلا يُنافي ما مرَّ من أن الفعل المؤكد بالنون

فقيل: «لا تَخْشَوْا»، فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان: الواو والنون، ولم تُحذف الواو لعدم ما يدل عليها، بل حُرك بما يُناسبه، وهو الضم لكونه أخاه، فقيل: «لا تَخْشَوُنَّ»، وهي نهي المخاطَب لجماعة الذكور.

(وَ«لا تَخْشَيِنَّ») أصله: تخشَيين، حذفت كسرة الياء، ثم الياء، وأدخل «لا» الناهية، فحذفت النون، فقيل: لا تَخْشَيْ، فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان: الياء والنون، فلم تُحذف الياء لما مرَّ، بل حُرِّك بالكسر لكونه مناسباً له، وهي نهي المخاطَبة.

(وَ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]) أصله: تُبْلَوُونَ، فأعل إعلالَ «تخشَوُنَّ»، فقيل: «لَتُبْلَوْن»، فأدخل عليه نون التأكيد، ....

مبني؛ لأن مقتضاه أن عامل الإعراب إنما دخل على الفعل مؤكداً، والدليل على ما قاله من أن النون إنما دخلتْ بعد حذفِ نون الإعراب: أن نون التوكيد لا يَلحق إلا ما فيه طلب أو شبهه، ولا يحصُل فيه الطلب إلا بعد دخولِ «لا» الناهية، وكذا قياس ما سيأتي مما فيه عاملُ الجزم. (فقيل: «لا تَخْشَوْا»، فلما ألحق) أي: «لا تخشوا» (نون التوكيد التقى ساكنان: الواو والنون، ولم تُحذف الواو لعدم ما يدلُّ عليها) أي: على الواو وهو الضم، (بل حُرك) أي: الواو (بِما يُناسبه) من الحركة (وهو) أي: المناسب (الضم؛ لكونه) أي: الضم (أخاه) أي: الواو، (فقيل: «لا تَخْشَوُنّ»، وهي) أي: صيغة «لا تخشوُنّ» (نهيُ المخاطب) خبر أول (لِجماعة الذكور) خبر ثانٍ، (و«لا تَخْشَيِنَّ») وزنه: تَفْعَيِن (أصله: تَخْشَيِينَ) بياءين: إحداهما لام الكلمة، والأخرى ياء المخاطبة، (حُذفت كسرة الياء) الأولى لِلثقل، (ثم) حُذفت (الياء) الأولى لالتقاء الساكنين، (وأدخل «لا») الناهية (فحُذفت النون) علامة للجزم، (فقيل: «لا تَخْشَيْ»، فلمَّا ألحق) أي: «لا تخشي» (نون التوكيد التقى ساكنان: الياء والنون، فلم تُحذف الياء لِما مرَّ) وهو عدم الدليل على حذفِه، (بل حُرِّك) أي: الياء (بالكسر لكونِه) أي: الكسر (مُناسباً له) أي: للياء، (وهي) أي: صيغة «لا تَخْشَيِن» (نهي المخاطبة).

(و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾) وزنه: تُفْعَوُنّ (أصلُه: تُبْلَوُونَ، فأعل إعلالَ «تَخْشَونَّ») أي: بعد قلبِ الواو ياء؛ لأن القاعدة أن حرفَ العلة إذا وقع رابعاً بعد حركة تقلب ياء وهنا كذلك، أو يُقال: مشى الشارح على طريقٍ آخر، (فَقيل: «لَتُبْلَوْنَ»، فأدخل عليه نونُ

وحذفت نون الإعراب، وضمت الواو كما في: «لا تخشَوُنّ»، وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين، من البلاء، وهو التجربة.

(وَ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]) أصله: تَرْأَيِيْنَ، على وزن: «تَمْنَعِينَ»، حُذفت همزتُه، كما سيجيء، فقيل: «تَرَيِين»، ثم حذفت كسرة الياء، ثم الياء.

ولك أن تقول في الجميع: قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف، وهذا أَوْلى.

وإيَّاك أن تظن أنَّ ....

التوكيد، **وحُذفتْ)** من عطف المسبَّب على السبب **(نونُ الإعراب)** لئلَّا يلزم اجتماع الإعراب والبناء؛ لأن الفعل حين دخل عليه نون التوكيد صار مبنيًّا، فحُذفت نون الإعراب لانتفاء الإعراب التي هي علامةٌ عليه، فلا مخالفةَ بين هذا وما مرَّ فتأمل! **(وضُمَّت الواو كما في «تَخْشَوُنّ»، وهو)** أي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ **(فعلُ جماعة الذكور المخاطِبِين)** مأخوذٌ **(من البلاء وهو التجربة)**.

(وَ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، أصله: تَرْأَيِينَ، على وزن: تَمْنَعِينَ) وفي نسخة: تَفْعَلِين، **(حُذفتْ همزتُه)** أي: بعد نقل حركتها إلى الراء التي هي فاء الفعل، وإنما التزموا ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، حتى لا يجوز استعمال الأصل والرجوع إليه إلا لضرورة، كذا ذكره الطبلاوي، **(كما سيجيء)** أي: في المهموز، **(فقيل: «تَرَيِين»)** على وزن: تَفَلِينَ، **(ثم حُذفت كسرة الياء)** للاستثقال، **(ثم)** حُذفت **(الياء)** لالتقائها مع ما بعدها ساكنة.

(ولكَ أن تقولَ في الجَميع) أي: في جميع ما ذُكر مِن «تخشَون» و«تخشين» و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ و«إمَّا تَرَيِنَّ»: **(قُلبت الواو)** أي: في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ **(والياء)** في البَواقي **(ألفاً لتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما، ثم حُذفت الألفُ، وهذا)** أي: قلبُ الواو والياء المذكورين ألفاً **(أَولى)** أي: لجريِهِ على قانونهم المطّرد، ولِعدم التباس عين المحذوف، ولإغنائه عن اعتبار الحذف لأجل الثقل، وأيضاً لأن القلب تغيير إلى بدلٍ، فهو أولى من التغيير بدون بدلٍ وهو الحذف.

(وإيَّاك) أي: باعدْ نفسك **(أن تظنَّ)** أي: مِن أن تظن، فأضمر «مِن»؛ لأنه لا يجوز حذف العاطف بعد «إياك» إلا إذا كان المحذور مجروراً بـ«من»، كذا قاله الطبلاوي، **(أنَّ**

المحذوف واو الضمير وياؤه، كما ظن الكواشي في «تفسيره»؛ فإنه من بعض الظن، بل المحذوف لام الفعل؛ لكونه أَوْلى بالحذف من ضمير الفاعل، وهو ظاهر، فقيل: «تَرَيْنَ»، فأدخلت «إما»، وهي من حروف الشرط، فحذفت النون علامة للجزم، فألحق نون التأكيد، وكسر الياء، ولم تحذف، لما ذكر في «لا تَخشين» فصار: «إما تَرَيِنَّ»، وقد أخطأ من قال: حُذفت النون لأجل نون التأكيد؛ لأنه لا يلحقه قبل دخول «إمَّا» لما تقدم في أول البحث.

وكذا «لا تخشون»، و«لا تخشين»، بخلاف ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، فإنه لحقه؛ لكونه جواب القسم.

المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظن الكواشي في «تفسيره»(١)**، فإنه)** أي: ظن الكواشي **(مِن بعض الظن)** المشارِ إليه بقوله تعالى: ﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات:١٢]، **(بل المحذوف لام الفعل؛ لكونه أَولى بالحذف من ضمير الفاعل، وهو ظاهر)**، ما ذكر ظاهر غني عن الإيضاح، **(فقيلَ: «تَرَيْنَ»)** هذا نتيجة كلٍّ من الإعلالين السابقين، **(فأُدخلت)** عليه **(«إمَّا» وهي من حروف الشرط)** أي: «إنْ» المدغَمة في «ما» الزائدة حرف الشرط، ففيه تسامُح لِظهور المراد منه، **(فحُذفت النون علامةً)** مفعول لأجله **(لِلجزم، فأُلحق نون التوكيد، وكسر الياء، ولم تُحذف لما ذكر)** أي: لعدم الدليل على حذفه **(في «لا تخشين»، فصار)** أي: هذا الفعل المذكور **(«إمَّا تَرَينّ»، وقد أخطأ مَن قال: حذفت النون)** أي: من نحو: «تَرَينّ» **(لأجل نون التوكيد؛ لأنه)** أي: نون التوكيد ـ وهو عِلة للخطأ ـ **(لا يَلحقُه)** أي: لا يلحق «تَرَينّ» **(قبل دخول «إمَّا»؛ لِما تقدم في أول البحث)** أي: بحث نوني التوكيد من أنهما لا تدخلان إلا على ما فيه طلب، أو على ما يُشبهه، و«تَرَين» قبل دخول «إمَّا» ليس بطلبٍ ولا مُشابه له، وأما بعده فهو شبيه بالقسم في أن «إمَّا» للتأكيد.

(وكذا) أي: مثل: «إمَا تَرينّ» في أن نونه حُذفت لا لأجل التوكيد: **(«لا تخشون»، و«لا تخشين»، بخلاف: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾؛ فإنه)** أي: فإن نون التوكيد **(لَحِقه)** أي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ **(لكونه جوابَ القَسَم)** أي: ليس فيه جازم فتحذف النون بسببه.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يوسف الكواشي، المتوفى سنة (٦٨٠هـ)، له: «التلخيص في تفسير القرآن العزيز».

وعلى هذا الخفيفةُ، نحو: «لا تَخْشَوُنْ»، و«لا تَخْشَيِنْ».

ولم تقلب الواو والياء من هذه الأمثلة ألفاً؛ لأن حركتهما عارضة لا اعتداد بها، وهذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفة، حيث لم يُقَلْ: لا تخشاون.

وقال المالكي: حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية، نحو: «ارض» في «ارضَيْ»، وكذا «لا تخشَ» في «لا تخشيْ».

(**وَيُفْتَحُ مَعَ النُّونَيْنِ آخِرُ الفِعْلِ إِذَا كَانَ**) الفعل (**فِعْلَ الوَاحِدِ، وَالوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ**) لأنه الأصل لخفته، ....

(وعلى هذا) أي: المذكور مِن عدم حذف الواو والياء والتحريك بالضم والكسر عند انفتاح ما قبلها (الخفيفةُ) أي: قياسها، (نحو: «لا تَخشوُنْ»، و«لا تَخشيِنْ»).

(ولم تقلب الواو) أي: من نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ (والياء) أي: مِن «لا تخشين» (من هذه الأمثلة) أي: المتقدمة (ألفاً؛ لأن حركتهما) أي: الواو والياء في النحو المذكور (عارضةٌ) أي: بسبب التقاء الساكنين، (لا اعتدادَ بها) أي: بالحركة، (وهذا) أي: عروضُ الحركة في الأمثلة المذكورة، أو عدم الاعتداد بالعارض (هو السر) أي: السببُ الحامل (في عدم إعادة اللام المحذوفة، حيث لم يَقل) أي: المصنف: («لا تَخشاوُن») أي: بإعادة اللام التي هي الألف، بناء على الإعلال الثاني الذي هو الأولى، وكذا: «لا تخشاين»، وأيضاً قال بعضهم: لأن حركتهما وإن كانت أصليةً فلا يجوز القلب؛ لأنهما اسمان في هذه المواضع لِكونهما ضميرين للفاعل، والقلبُ إنما يجوز إذا كانا حرفَين، كذا في بعض الهوامش.

(وقال المالكيُّ) والمرادُ به: الإمام أبو عبد الله محمد بن مالكٍ الطَّائي الجَيَّاني صاحبُ «التسهيل» و«الخلاصة»: (حذفُ ياء الضمير بعد الفتحة لغةٌ طائية، نحو: «ارضَ» في «ارضَيْ»، وكذا «لا تخشَ» في «لا تخشيْ»)، والغرض من ذكر هذه اللغة مقابلتها لقول المصنف فيما مر: «إلا إذا انفتح ما قبلهما»، فعلى هذه اللّغة يقال: «ارضن» في «ارضين» للمخاطبة.

(ويُفتح مع النونَين) أي: الخفيفةِ والثقيلة (آخِرُ الفعل إذا كان) أي: ذلك (الفعل فعلَ الواحد) الغائب أو المخاطب، (والواحدة الغائبة؛ لأنه) أي: الفتح (الأصل؛ لِخفته)

فالعدول عنه إنما يكون لغرض.

(وَيُضَمُّ) آخر الفعل (إِذَا كَانَ) الفعل (فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ) ليدل الضم على الواو المحذوفة.

(وَيُكْسَرُ) آخر الفعل (إِذَا كَانَ) الفعل (فِعْلَ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) ليدل الكسر على الياء المحذوفة.

وكان الأولى أن يقول: «ما قبل النون» بدل «آخر الفعل»؛ ليشمل نحو: «لا تخشون»، و«لا تخشين»، فإن الواو والياء ليستا آخر الفعل، بل كلّ واحد منهما اسم برأسه؛ لأن الفعل «تخشى»، وهما ضمير الفاعل.

والجواب: أن هذا الضمير ....

أي: الفتح، (فالعُدولُ) أي: فالخروجُ (عنه) أي: عن الأصل الذي هو الفتحُ (إنَّما يكون) أي: العدول (لِغرضٍ) أي: من الأغراض؛ لأن الخروج عن الأصل بلا فائدةٍ ولا نكتة عبث.

(ويُضم) أي: مع النونين (آخرُ الفعل إذا كان) أي: ذلك (الفعل فعلَ جماعةِ الذُّكور) الغائبين أو المخاطبين؛ (ليدلَّ الضم) أي: لآخر الفعل (على الواو المحذوفة) أي: لالتقاء الساكنين.

(ويُكسَرُ) أي: مع النونين (آخِرُ الفعل إذا كان) أي: ذلك (الفعل فعلَ الواحدة المخاطبة، ليدلَّ الكسر) أي: لآخر الفعل (على الياء المحذوفة) أي: لالتقاء الساكنين.

(وكان الأَولى) للمصنف (أن يقولَ: «ما قبل النون» بدل) قوله: («آخِر الفعل») أي: في المواضع الثلاثة المذكورة؛ (ليشملَ) أي: هذا اللفظ الواقع بدلاً جميعَ الأوزان اللاحقة بها نون التوكيد الواقعة فيها التصرفات المترتبة على لحوقها؛ سواءٌ كان ذلك التصرف واقعاً على جزء الفعل، أو ما في حكمه، (نحو: «لا تخشَون» و«لا تخشَين»، فإن الواو والياء ليسا آخِرَ الفعل، بل) وليس (كل واحد منهما) في حكم الآخر؛ لأنه (اسم برأسه) أي: بانفراده؛ (لأنَّ الفعل) في الحقيقة («تخشى») أي: فقط، (وهما) أي: الواو والياء (ضميرُ الفاعل)، والفاعل ليس من أجزاء الفعل حتى يُطلق عليه آخره.

(والجواب) أي: عن ذلك الاعتراض: (أنَّ هذا الضمير) الذي هو الواو والياء ـ وإن

كجزء من الفعل، فكأنه آخرٌ في الحكم، وقيل: الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص؛ لأن الناقص قد عُلم حكمه في «لا تخشون»، و«لا تخشين».

[بيان تأكيد أمر الغائب بالنون الثقيلة والخفيفة:]

(فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ مُؤَكِّداً بِالنُّونِ: «لِيَنْصُرَنَّ») بالفتح لكونه فعل الواحد («لِيَنْصُرَانِّ»، «لِيَنْصُرُنَّ») بالضم لكونه فعل جماعة الذكور، أصله: لينصرُونَّ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين («لِتَنْصُرَنَّ») بالفتح أيضاً؛ لأنه فعل الواحدة الغائبة («لِتَنْصُرَانِّ»، «لِتَنْصُرْنَانِّ»، وَبِالْخَفِيفَةِ: «لِيَنْصُرَنْ») بالفتح («لِيَنْصُرُنْ») بالضم ....

كان ليس جزءاً حقيقيًّا للفعل ـ لكنه (كجزء) أي: في حكم الجزء (مِن الفعل، فكأنه) أي: الضمير (آخِرٌ في الحكم) أي: في وقوع التصرفات عليه المترتبة على لحوق النونين. (وقيل) أي: في الجواب عن الاعتراض المذكور: (الغرضُ) أي: غرض المصنف من هذا المبحث (بيانُ آخِرِ الفعل غير الناقص) عند دخول النونين؛ (لأن الناقصَ قد عُلم حكمه)، وهو أن المضموم والمكسور فيه بسبب النونين هو الضمير لا آخِرِ الفعل، وذلك (في) نحو: («لا تَخشون» و«لا تخشين»)، وقد يقال: المعلومُ من كلام المصنف هناك حذفُ الواو والياء، وذلك لا يستلزم الضم والكسر لِما قبلهما، ولعل هذا وجه تضعيف الشارح لهذا القيل، ويَرد عليه أيضاً نحو: «اغزن» و«ارمن»؛ فإنهما وإن كانا ناقِصَين إلا أن حكم آخرهما حكمُ غير الناقص، كذا في الطبلاوي.

(فتقول في أمرِ الغائب مؤكِّداً بالنون: «لِيَنْصُرَنَّ» بالفتح؛ لكونه فعل الواحد) وهو يفتح آخره بنون التوكيد، («لِيَنْصُرَانِّ») فعل الاثنين الغائبين، («لِيَنْصُرُنَّ» بالضم) أي: ضم الآخر ليدلَّ على الواو؛ (لكونه فعل جماعة الذكور) وهو يُضم فيه الآخر بدخول نون التوكيد، (أصله: «لينصرُونَّ») أي: بعد حذف نون الرفع، (حُذفت الواو لالتقاء الساكنين، «لِتَنْصُرَنَّ» بالفتح أيضاً) أي: كما في فعل الغائب؛ (لأنه فعلُ الواحدة الغائبة) وهو يفتح فيه الآخر بدخول نون التوكيد، («لِتَنْصُرَانِّ») مثنى مؤنث غائب، («لِتَنْصُرْنَانِّ») بالألف الفاصلة مع كسر النون لكونه فعلَ جماعة النساء، (و) تقول في الغائب مؤكداً (بالخفيفة: «لِيَنْصُرَنْ» بالفتح) لكونه فعل الواحد الغائب، («لِيَنْصُرُنْ» بالضم) أي: ليدل على الواو؛

(«لِتَنْصُرَنَّ») بالفتح لما عُلِم.

وترك البواقي لأن الخفيفة لا تدخلها.

[بيان تأكيد أمر الحاضر بالنون الثقيلة والخفيفة:]

(وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْحَاضِرِ بِالثَّقِيلَةِ: «انْصُرَنَّ، انْصُرَانِّ، انْصُرُنَّ»، «انْصُرِنَّ») بالكسر؛ لأنه فعل الواحدة المخاطبة («انْصُرَانِّ، انْصُرْنَانِّ»، وَبِالْخَفِيفَةِ: «انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ»، وَقِسْ عَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ) أي: نظائر كل مِن «لينصرن» و«انصرن» ... إلى الآخر، من نحو: «اضربنّ» و«اعلمنّ»، و«ليضربنّ» و«ليعلمنّ»، وغير ذلك ... إلى سائر الأفعال والأمثلة.

○ ○ ○

لكونه فعل جماعة الذكور، («لِتَنْصُرَنَّ» بالفتح) لكونه فعل الواحدة الغائبة؛ (لِما عُلِم) أي: من الفتح في فعل الواحد والواحدة الغائبين، والضم في فعل جماعة الذكور.

(وتَرك) أي: المصنف (البواقيَ) من التثنيتين وجماعةِ النساء (لأن) نون التوكيد (الخفيفة لا تدخلُها) أي: البواقي المذكورة.

(وتقول في أمرِ الحاضرِ بالثقيلة: «انْصُرَنَّ») بالفتح للمخاطب الواحد، («انْصُرَانِّ») لمثناه، («انْصُرُنَّ») بالضم لجمعه، («انْصُرِنَّ» بالكسر) ليدل على الياء المحذوفة؛ (لأنه فعل الواحدة المخاطبة، «انْصُرَانِّ») لمثناها، («انْصُرْنَانِّ») بالألف الفاصلة لكونه فعلَ جماعة النساء، (و) في أمر الحاضر مؤكداً (بالخفيفة: «انْصُرَنْ») بالفتح، («انْصُرُنْ») بالضم، («انْصُرِنْ») بالكسر.

(وقِس على هذا) المذكور (نظائرَه، أي: نظائرَ كلٍّ مِن «لينصرن» و«انصرن» . . . إلى الآخر) وبيّنها بقوله: (مِن نحو: «اضربن» و«اعلمن»، و«ليضربنّ» و«ليعلمن» وغير ذلك) أي: من الأفعال الثلاثية المجردة، منتهياً (إلى سائر) أي: باقي (الأفعال) الثلاثية المزيدة والرباعية المجردة والمزيدة؛ مِن نهي واستفهام وجحد، ونحو ذلك مما تلحقُه نون التوكيد، (و) سائرِ (الأمثلة) أي: أمثلة كلٍّ من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، وغيبة وحُضور وتكلم.

○ ○ ○

اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرَّد

[بيان مجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على «فاعل»:]

(**وَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ، فَالأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى «فَاعِلٍ»، فَتَقُولُ**: «نَاصِرٌ») للواحد («نَاصِرَانِ») للاثنين حال الرفع، و«نَاصِرَيْنِ» حال النصب والجرّ، («نَاصِرُونَ») لجماعة الذكور حالَ الرفع، و«نَاصِرِينَ» في حال النصب والجر؛ ....

(وأمَّا اسمُ الفاعلِ والمفعُولِ من الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ، فالأَكْثَرُ) احترز به عن «فَعِيل» و«فَعُول»[١] و«فَعَّال» و«مِفعال» (أنْ يَجِيءَ اسمُ الفاعلِ مِنْهُ) أي: من الثُّلاثي المجرَّد (على) صيغة («فاعِلٍ»)، ولهذا سمّي اسم الفاعل بهذا اللفظ؛ سواءٌ كان مما ذُكر أو من غيره، فلم يُسمَّ باسم «فعَّال» ونحوه، ولأن الثلاثي أكثرُ من غيره، فلمَّا كان الثلاثي أكثرَ و«فاعل» منه أكثر غلب وسمي به هذا المحدَّث عنه في الكل، وكذا القول في اسم المفعول. وأيضاً فليس المراد بقولهم: «اسم الفاعل» اسم الصفة التي تجيء على وزن اسم الفاعل كـ«المفعِل» و«المستفعِل»، بل المراد اسمُ مَن فعل الشيء، ولم يأت «المفعِل» و«المستفعِل» بمعنى الذي فعَل حتى يقال: اسم المُفعِل والمُستفعِل.

وقد يُطلق اسم الفاعل على مَن لم يَفعل الفعلَ كالمنكِر[٢] والقائم والقاعِد والمخرِج والمستخرِج وغير ذلك، كذا ذكره الطبلاوي.

(فتقول: «ناصِرٌ») بزيادة الألفِ بعد حذف حرف المضارعة؛ لكونها أخفَّ من غيرها، وكسرِ العين لاعتدال الكسرة، أو لِسلامتها من الالتباس بماضي المفاعَلة المفتوح العين، ومِن ثِقل الضم، (للواحد) المذكر، («نَاصِرَانِ» للاثنين) المذكرين بالألف (حالَ الرفع، و«نَاصِرَيْنِ») بالياء (حالَ النصب والجرّ)، وكان مقتضى حمل النصب على الجرّ تقديمَه على النصب، و(«ناصِرُونَ» لجماعة الذكور) بالواو (حالَ الرفع، و«نَاصِرِينَ) لهم» بالياء (في حال النّصب والجرّ) وفيه ما تقدم.

---

(١) في الأصل المطبوع: «مفعول».

(٢) لعله: «كالمنكسر».

وذلك لأنهم لَمَّا جعلُوا إعرابهما بالحروف، وكان الحروف ثلاثةً، أعني: الواو والألف والياء؛ جعلوا رفع المثنى بالألف لخفتها، والمثنى مقدم، ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة، ثم جعلوا جرَّ المثنى والمجموع بالياء، وفتحوا ما قبل الياء في المثنى، وكسروه في الجمع فرقاً بينهما، ولما رأوا أنه يُفتح في بعض الصُّور في الجمع أيضاً، نحو: «مصطفين» فتحوا النون في الجمع، وكسروه في المثنى، ....

(وذلك) أي: كون الإعراب في الأحوال المذكورة بما ذُكر (لأنهم) أي: النحويين (لَمَّا جعلُوا إعرابهما) أي: المثنى والمجموع (بالحروف) أي: لِتعذر الإعراب بالحركة، (وكان الحروف) أي: الصالحة للإعراب (ثلاثةً، أعني: الواو والألف والياء، جعلُوا) أي: النحويون[1] (رفعَ المثنى بالألف لِخفَّتِها)، ولِوقوعها ضمير المثنى المرفوع، (والمثنى مقدَّم) أي: على الجمع بالطبع، فأخذ الخفيف لتقدمه، (و) جعلوا (رفعَ الجمع بالواو لمناسبة الضمة)، وفي نسخة: «لمناسبته الضمة»، وعلى كلتيهما فالمراد: مناسبة الواو الضمة لكونها أختَها كما مر.

(ثم جعلُوا جرَّ المثنى والمجموع بالياء) لمناسبتِها الكسرة في الآحاد باعتبار الأصل؛ لأن الأصل أن يكون الضمّ بالواو، والنصب بالألف، والجرّ بالياء، لمناسبتها للحركات، (وفتحُوا ما قبل الياء في المثنى، وكسرُوه) أي: ما قبل الياء (في الجمع فرقاً بينهما) أي: المثنى والمجموعِ، ولم يعكسوا؛ لأن المثنى مقدم والفتح راجحٌ لخفته، وأيضاً فإن الفتح ثابت في المثنى قبل الإعراب، فأُبقي بعده لعدم المعارض، بخلاف المجموع.

(ولمَّا رأوْا أنه) أي: ما قبل الآخر (يُفتح) أي: بسبب الإعلال (في بعض الصُّور) أي: الأمثلة (في الجمعِ أيضاً، نحو: «مُصطفَيْن») الأصل: مُصطفَيِينَ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: مصطفَايْن، فحُذفت لالتقاء الساكنين، فصار: «مُصطفَيْنَ»، (فتحُوا) جواب «لَمَّا» (النونَ في الجمع وكسَروه في المثنى)، وكانت حركةُ ما قبل الياء فيهما مخالفةً لحركة النون للتعادل، فيكون ذلك فارقاً في جميع الصُّوَر، إلا أن هذا الفرق أيضاً لا يظهر أثره عند الإضافة أو الوقف، وأنه قد يدعى أنه لا يحتاج إليه في

(١) بل العرب المتكلمون بذلك.

ثم جعلُوا النصب فيهما تابعاً للجرِّ.

(نَاصِرَةٌ) للواحدة (نَاصِرَتَانِ) للثنتين (نَاصِرَاتٌ) لجماعة الإناث (وَ«نَوَاصِرُ») أيضاً لها.

[بيان مجيء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على «مفعول»:]

(وَ) الأكثر أن يجيء (اسْمُ المَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى «مَفْعُولٍ»، ....

بعض الصور المذكورة في الشرح؛ إذ ألفُ التثنية فيه تُقلب ياء، فتحصل في المثنى ياءان، وفي الجمع ياء واحدة؛ إذ ألفُ مفرده تحذف، كذا ذكره اللقاني.

(ثم جعلُوا النصب فيهما) أي: في المثنى والجمع (تابعاً للجرِّ) لاشتراكهما في المعنى في كثيرٍ من المواضع، كـ«قلتُ لزيدٍ»، و«خاطبتُ زيداً»، وفي اللفظ، نحو: «له، وإنه»، و«لك، وإنك»، ولكونهما علامتي الفَضَلات.

(«نَاصِرَة» للواحدة) غائبةً كانت أو مخاطبة، («نَاصِرَتانِ» للثنتين) غائبتين أو مخاطبتَين، («نَاصِرَاتٌ» لجماعة الإناث) المخاطَبات أو الغائبات، أصله: ناصرتات، حذفت التاء الأولى لكراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد، فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفرده، (و«نَواصِرُ» أيضاً) أي: مثل «ناصرات» (لها) أي: لجماعة الإناث المخاطبات أو الغائبات، فهو جمع مؤنث مكسر.

(والأكثرُ أن يجيء اسمُ المفعول منه) أي: من الثّلاثي المجرّد (على) وزن («مَفْعُولٍ») لأنه مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما، من حيث إنهما يُسندان إلى مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، فزِيدت الميم مقام حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة؛ لِما سيأتي، وفُتحت لخفة الفتح، ولأداء غيره إلى الإلباس باسمِ المفعول من باب الإفعال، وباسم الآلة، ثم ضُمت العين لأداء غير الضم إلى الإلباس باسمِ المكان من الثلاثي المجرد السالم، وأُشبعت الضمةُ لِئلا يَلزم وقوعُ ما ليس من كلامهم وهو «مَفْعُل» بغير تاءٍ[1]، كذا في الغزّي.

---

(١) في الأصل المطبوع: «استثناء» والصواب المثبت من «حاشية الغزي»، قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٦٤): ليس في الأسماء شيء على «مفعُل» بغير تاءٍ، بل الوارد بالتاء، كـ«مَقْدُرة»، و«مَقْبُرة».

تَقُولُ: «مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ»، «مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ»، وَ«مَنَاصِيرُ») وإنما قال: «الأكثر» لأنهما قد يكونان على غير «فاعل» و«مفعول»، نحو: «ضرَّاب»، و«ضَرُوب»، و«مِضْرَاب»، و«عَلِيم»، و«حَذِر» في اسم الفاعل، ونحو: «قَتِيل»، و«حَلُوب» في اسم المفعول، وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل هذه الصناعة.

(**تقول: «مَنْصُور، مَنْصُوران، مَنْصُورُونَ»، «مَنْصُورةٌ، مَنْصُورتَانِ، مَنْصُوراتٌ»**) أصله: منصورتات، حُذفت التاء الأولى لما تقدم، (**و«مَنَاصِير»**[1]) بفتح الميم جمع مُكسر.

(**وإنما قال**) المصنف: (**الأكثر؛ لأنهما**) أي: اسم الفاعل واسم المفعول (**قد يكونان على غير**) وزن (**«فاعل» و«مفعول»**)، وذلك (**نحو: «ضرَّاب»، و«ضَرُوب»، و«مِضْراب»، و«عَلِيم»، و«حَذِر»**) من «حَذِرَ يَحْذَر» (**في اسم الفاعل**) يعني: أن هذا النوع والنوع الذي بعده داخلان في اسم الفاعل عند أهل هذا الفنّ، وكذا الصفة المشبهة على ما يشير إليه الشارح[2].

وأمَّا عند النحويين: فالنوع الأول: مشهور بـ«أمثلة المبالغة» و«أمثلةِ التحويل»، والثاني: يُعبرون عنه بـ«فعيل بمعنى مفعولٍ أو فاعلٍ»، وهما خارجان عن اسمي الفاعل والمفعول. وأما الصفة المشبَّهة فالأمر فيها أظهر.

(**ونحو: «قَتِيل»**) وهذا هو النوع الثاني، يَستوي فيه المذكر والمؤنث كما سيصرح به.

(**و«حَلُوب»**) و«رَكُوب»، يستوي فيهما أيضاً المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى فاعل، كـ«رجل صَبُور» و«امرأة صَبور»، ومنه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] أصله: بَغُوياً، ثم أدغم، بخلاف ما إذا كان بمعنى مفعول؛ فإنه قد يلحقهما التاء، كـ«رَكوبة» بمعنى: مَركوبة، و«حَلوبة» بمعنى: محلوبة.

وربما تحذف (**في اسم المفعول، وكذا**) أي: مثل ما يُطلق على نحو: «ضرَّاب» اسم فاعل (**الصفةُ المشبهة باسم الفاعل**) يُطلق عليها اسم الفاعل (**عند أهل هذه الصناعة**) أي:

---

(١) في الأصل المطبوع: «مناصر» على وزن: «مفاعل»، وصوابه على «مفاعيل» بالياء.
(٢) وهو قوله: «عند أهل هذه الصناعة» سيأتي.

[بيان اسم المفعول من اللازم:]

(وَتَقُولُ): «رجلٌ **(مَمْرُورٌ بِهِ)**» و«رجلان **(مَمْرُورٌ بِهِمَا)**» و«رجالٌ **(مَمْرُورٌ بِهِمْ)**» و«امرأةٌ **(مَمْرُورٌ بِهَا)**» و«امرأتان **(مَمْرُورٌ بِهِمَا)**» و«نساء **(مَمْرُورٌ بِهِنَّ)**»، «**مَمْرُورٌ بِكَ**»، «**مَمْرُورٌ بِكُمَا**»، «**مَمْرُورٌ بِكُمْ**»، «**مَمْرُورٌ بِكِ**»، «**مَمْرُورٌ بِكُمَا**»، «**مَمْرُورٌ بِكُنَّ**»، «**مَمْرُورٌ بِي**»، «**مَمْرُورٌ بِنَا**») أي: لا تبني اسم المفعول من اللازم إلا بعد أن تعدِّيَه؛ إذ ليس له مفعول.

(فَتُثَنِّي) أنت **(وَتَجْمَعُ، وَتُذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ فِيمَا)** أي: في الاسم الذي **(يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ، لَا اسْمَ المَفْعُولِ)** فلا تقول: ....

صناعة التصريف، ولكن إطلاق اسم الفاعل عليها باعتبار أنَّ كليهما وصفان مشتقَّان من الفعل، لا من حيث المعنى؛ لأنهما حقيقتان مختلفتان لا يمكن جمعهما واتحادهما.

فإنَّ **اسم الفاعل عند النحويين** مُشتقّ من الفعل لِذات قام بها الفعل بمعنى الحدوث، والصفة المشبَّهة مشتقّة من الفعل لِذاتٍ قام بها الفعل بمعنى الثبوت عند بعضهم، والإطلاقِ لا للحدوث ولا للاستمرار عند آخَرين.

وأما أهلُ هذا الفن فيقولون: اسم الفاعل مشتَقٌّ من الفعل مطلقاً؛ سواء كان بمعنى الحدوث أو بمعنى الثبوت.

ثم شرع يتكلم في اسم المفعول المأخوذِ من اللازم فقال: (وتقول: «رجل مَمْرُورٌ به»، و«رجلان مَمرُورٌ بهما»، و«رجال مَمرُورٌ بهم»، و«امرأة مَمْرُورٌ بها»، و«امرأتان مَمْرُورٌ بهما»، و«نساء مَمْرُورٌ بهِنَّ»، «مَمْرُورٌ بكَ»، «مَمْرُورٌ بكُما»، «مَمْرُورٌ بكُم»، «مَمْرُورٌ بكِ»، «مَمْرُورٌ بكما»، «مَمْرُورٌ بكُنَّ»، «مَمْرُورٌ بي»، «مَمْرُورٌ بنا»، **أي: لا تبني)** أنت (اسمَ المفعول من اللازم إلا بعد أن تعدِّيَه) أي: بحرف الجرّ؛ (إذ) اسم المفعول لا بُد وأن يقام المفعول مُقامَ الفاعل، واللازم (ليس له مَفعول) حتى يُقامَ مُقامَ الفاعل، فلا بُدَّ من التعدية عند أخذِ اسم المفعول منه.

(فتُثنِّي أنتَ وتَجمعُ وتُذكِّر وتؤنِّث الضميرَ) أي: الضمير المجرور ليحصل الغرض من التثنية والجمع والتأنيثِ والتذكير، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] مفردَ اللفظ مع صيغة الجمع، **(فيما، أي: في الاسم)** أي: في اسم المفعول **(الذي يَتعدَّى بحرف الجرِّ، لا اسم المفعول)** معطوف على قوله: «الضمير»، **(لا تقول:**

«ممروران بهما»، ولا «ممرورون بهم»، ولا «ممرورة بها»، ونحو ذلك؛ لأن القائم مقام الفاعل لفظاً، أعني: الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث، ولا مثنى، ولا مجموع، فلا وجه لتأنيث العامل، وتثنيته وجمعه.

وظاهرُ كلام صاحب «الكشاف» أن مثل هذا الفاعل ....

«مـمـرُوران بـهـمـا»، ولا «مـمـرُورُون بـهـم»، ولا «مـمـرُورَة بـهـا»، ونـحـو ذلـك) أي: ولا «ممرورات بهنَّ»؛ (لأنَّ القائم مقام الفاعل لفظاً) تمييز؛ إمَّا محول عن الفاعلية بالقائم وهو ظاهر، وإمَّا [تمييز] عن المفرد المقدر، والأصل: لأن القائم قياماً مثل قيام الفاعل لفظاً، والمراد باللفظ على هذا أحكامه اللفظية من رفعه وعمديته، ووجوبِ تأخره عن فعله واستحقاقِه للاتصال به ووجوبِ تأنيثه، لا القائم مقامه معنى؛ إذ هو الضمير المجرور فقط.

(أعني) أي: أريد بالقائم مقام الفاعل (الجارَّ والمجرور مِن حيث هو هو) الضمير الأول عائد على «القائم مقام الفاعل» والثاني على «الجار والمجرور» **باعتبار ذاته**، مع قطع النظر عن كونه ضميراً، ويصح أن يعودا معاً على الجار والمجرور، لكن **باعتبار وصفه بمعنى**: من حيث إنه المسمى بالجار والمجرور موصوفاً بكونه جارًّا ومجروراً، أعني: من حيث المجموع، وهذا أظهرُ وأدقُّ، واحترز به عن الجار والمجرور من حيث إنه مسنَد إليه المرور به في المعنى، فإن ذلك هو المجرور فقط كما تقدم.

وهو مؤنث ومثنى ومجموع، (ليس) خبر «أن القائم» (بمؤنثٍ، ولا مثنى، ولا مجموع) أي: لأن الجار والمجرور من حيث المجموع مُركب، والمركب لا يكون مفرداً ولا مثنًى ولا مجموعاً، مثلاً «بها» مُركّب من الباء والهاء، والمركب من المؤنث وغيرِه لا يكون مؤنثاً، وعلى هذا القياس، (فلا وجهَ لتأنيث العامل وتثنيتِه وجمعه)؛ لأن ذلك كله باعتبار المعمول، والمعمول هنا الذي هو الجار والمجرور ليس فيه شيء من ذلك في تلك الصُّوَر.

ونظر الطبلاوي في هذا التفريع فقال: لأنه علل عدمَ تثنية اسم المفعول وعدم جمعه بعدم ذلك في القائم مقام الفاعل، وهو غير معقول؛ لأنه هنا مسند إلى الظاهر، وهو عند إسناده إلى الظاهر لا يُثنى ولا يجمع؛ سواء كان ذلك الظاهر مثنى أو مجموعاً، أو لا.

(وظاهرُ كلام صاحب «الكشاف» أن مثل هذا الفاعل) أي: نائبه، وإنما سماه «فاعلاً»

يجوز أن يقدم، فيقال: «زيد به ممرور»؛ لأنه ذكر في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦] أن ﴿عَنۡهُ﴾ فاعل ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ قُدّم عليه.

[بيان مجيء «فعيل» بمعنى الفاعل والمفعول:]

(وَ«فَعِيلٌ» قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الفَاعِلِ؛ كَـ«الرَّحِيمِ» بِمَعْنَى: الرَّاحِمِ) مع المبالغة **(وَيَجِيءُ بِمَعْنَى المَفْعُولِ؛ كَـ«القَتِيلِ» بِمَعْنَى: المَقْتُولِ)** وأمثلتُهما في التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، كأمثلة ....

جرياً على اصطلاح الزمخشري مِن تسميةِ النائب عن الفاعل: فاعلاً **(يَجوز أن يقدم، فيقال: «زيد به مَمرور»)**، ونقل الرَّضِي في بعض فصول «المفصل»: جوازَ إضافة الصفة إلى فاعِلها، كقولِك: «معمُورُ الدَّارُ»، ومثله اصطلاحُ عبد القاهر؛ **(لأنه)** أي: صاحب «الكشاف» **(ذكر في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾، أن ﴿عَنۡهُ﴾ فاعلُ ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾)** أي: قائم مقام فاعله، **(قُدِّم)** أي: ﴿عَنۡهُ﴾ **(عليه)** أي: على ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾، فاسم ﴿كَانَ﴾ ضمير عائد على ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ المشار به إلى ﴿ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ﴾.

وعند غير صاحب «الكشاف»: اسمها[١] ضمير عائد على المكلف، وفاعل ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ ضمير مثله، وعنه: فضلة، وإنما قال: «وظاهر» لاحتمال أن يكون التقديم أخرجه عن كونه فاعلاً، وصار الفاعل ضمير السؤال، والتقدير: يفعل السؤال عنه، كذا ذكره اللقاني.

(و«فَعِيلٌ» قد يَجيءُ بمعنى الفاعل) نبَّه بـ«قد» المفيد لِقلة الحكم على كونِ ذلك موكولاً إلى السماع، **(كـ«الرحيم»)** حالَ كونه **(بِمعنى: الرَّاحم)**، وحالَ كونه أيضاً ملاصقاً **(مع المُبالغة)**، وهي لازمة على ما نُقل عن الزمخشري مِن أنَّ كل ما هو مَعدول عن أصلٍ فهو للمبالغة، فـ«رَحيم» و«رَحُوم» و«رَحمن» للمبالغة؛ إذ الكل معدولٌ عن «راحِم». وقيل: بل إذا كان مِن باب «فَعُلَ» بضم العين.

(و) قد **(يَجيء)** أي: «فَعِيل» **(بمعنى المفعول، كـ«القَتِيلِ» بِمعنى: المَقتُول)**، و«الجريح» بمعنى: المجروح، و«الذَّبيح» بمعنى: المذبوح. **(وأمثلتُهما)** أي: «فَعِيل» بمعنى الفاعل، و«فَعِيل» بمعنى المفعول **(في التثنية والجمع، والتذكيرِ والتأنيث، كأمثلةِ**

---

(١) في الأصل المطبوع: «واسمها» بزيادة الواو، والمثبت من «اللقاني».

اسم الفاعل والمفعول، إلا أنه يَستوي لفظ المذكر والمؤنث في الذي بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ الموصوف، نحو: «رَجُلٌ قَتِيلٌ»، و«امْرَأَةٌ قَتِيلٌ»، بخلاف: «مَرَرتُ بِقَتيلِ فلانٍ وبقتيلَتِهِ»، فإنهما لا يَستويان خوفَ اللبس.

○ ○ ○

اسم الفاعل والمَفعول) أي: في جميع الأحكام المذكورة لهما؛ مِن كون رفع المثنى بالألف، والجمعِ المذكر بالواو، وجرهما ونصبهما بالياء، ومِن إلحاق تاء التأنيث بالمفرد المؤنث، وزيادةِ الألف والتاء لجمعه.

(إلا أنَّه) أي: الشأن **(يَستوي لفظ المذكر والمؤنث في)** «فَعِيل» **(الذي بِمعنى المفعول)** أي: بخلاف الذي بمعنى الفاعل، والعِلةُ طلب الفرق بينهما، وهو وإن حصل بالعكس، إلا أنَّ الذي بمعنى فاعِل أصلٌ بالنسبة للذي بمعنى مفعول، والتمييزُ بين المذكر والمؤنث أصلٌ بالنظر إلى المستوية؛ إذ الأصل جريانُ الصفة على الموصوف ومُطابقتها إياه، فأُعطي الأصل للأصل والفرع للفرع، **(إذا ذُكر المَوصوف)** فيه إشارة خفيَّة إلى ما هو موضوعُ المسألة من اشتراط بقاءِ «فَعِيل» على وصفيته، بخلاف ما إذا خرج عن الوصفية إلى الاسمية فلا يَجري فيه ذلك، مثل: «ذَبِيحة» و«نَطِيحة» ونحوِهما مما دخله تاءُ النقل، **(نحو: «رَجُلٌ قَتِيلٌ» و«امرأةٌ قَتِيلٌ»)** للاستغناء عن الفرق بذِكر الموصوف، **(بخلاف)** قولك: **(«مَرَرتُ بقتيلِ فُلانٍ وبقتيلَتِهِ»؛ فإنَّهما)** أي: المذكر والمؤنث **(لا يَستويان خوفَ اللبس)** أي: لبس المؤنث بالمذكر؛ إذ الفرقُ بالموصوف وهو لم يُذكر. وللشبه اللفظي قد يُحمل «فَعيل» بمعنى مفعول على «فَعِيل» بمعنى فاعل، فيؤنث مع ذكر الموصوف أيضاً نحو: «امرأة قَتِيلة»، كما يُحمل بمعنى فاعل عليه فيذكَّر.

○ ○ ○

اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثي المجرَّد

هذا في الثلاثي المجرد (**وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ**) ثلاثيًّا كان أو رباعيًّا (**فَالضَّابِطُ فِيهِ**) أي: في بناء اسم الفاعل، والمفعول منه، **والمراد بـ«الضابط»**: أمر كلّي منطبق على جزئيَّاته: (**أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ المِيمَ المَضْمُومَةَ، مَوْضِعَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**) أي: ما قبل آخِر المضارع (**فِي**) اسم (**الفَاعِلِ**) كما فعلتَ في أكثر فعله، وهو المبني للفاعل (**وَتَفْتَحَهُ**) أي: ما قبل الآخر (**فِي**) اسم (**المَفْعُولِ**) كما تَفتحُه في فعله، أعني: المبنيَّ للمفعول ....

(هذا) أي: ما ذُكر من قوله: «أما اسم الفاعل ... إلى هنا»، أو كونُ اسم الفاعل على فاعل واسم المفعول على مفعول غالباً (في الثُّلاثي المجرّد، وأمَّا) هذا معطوف على قوله: «من الثلاثي المجرد» (ما زاد على الثلاثة؛ ثلاثيًّا كان) أي: الزائد على الثلاثة، (أو رباعيًّا) أي: مجرداً أو مزيداً فيه؛ (فالضابطُ فيه) أي: فيما زاد (أي: في بناءِ اسم الفاعل والمفعول منه) أي: مما زاد.

(والمُراد بالضابط: أمرٌ كليّ) أي: حكمٌ متعلق بكلِّيّ (منطبقٌ على جزئيَّاته) أي: منطبق ومشتمل موضوعُه على جزئياته، فإسنادُ الانطباق إليه مجاز.

(أنْ تَضعَ في مضارعِه) أي: مضارعِ ما زاد على الثلاثة (الميمَ المضمومةَ) مطلقاً؛ سواءٌ كان في اسم الفاعل أو المفعول، وكان حرف المضارعة مضموماً أو مفتوحاً، (موضعَ حرفِ المضارعة، وتَكْسِرَ ما قبلَ آخِرِه) سواء كان عيناً، كـ«مُكرم»، أو لاماً، كـ«مدحرج»؛ وسواء كان الكسر تحقيقاً أو تقديراً، كـ«مُختار»، (أي: ما قبلَ آخِرِ المضارع في اسم الفاعل) راجع إلى «تكسر»، (كما فعلتَ) أي: كسر ما قبل الآخر (في أكثر فِعله) أي: فعل اسم الفاعل، وهو احتراز عن أقلِّه، فإنَّ ما قبل آخره مفتوح، كـ«يُتدحرَج» و«يُتباعَد»، (وهو) أي: فعلُ اسم الفاعل (المبنيُّ للفاعل) من غير باب التَّفعيل والتفاعُل والتفعلُل؛ فإنها من الأقل، (وتفتحه، أي: ما قبل الآخِر في اسم المفعول كما تَفتحُه) أي: ما قبل الآخِر على الاطِّراد، ولذا لم يُقيِّد قوله: (في فعله) أي: اسم المفعول بـ«أكثر»، (أعني) بفعله (المبنيَّ للمفعول)، وقال الغزّي: وإنما لم يذكر

(نَحْوُ: «مُكْرِمٌ») بالكسر اسم فاعل (وَ«مُكْرَمٌ») بالفتح اسم مفعول (وَ«مُدَحْرِجٌ» وَ«مُدَحْرَجٌ»، وَ«مُسْتَخْرِجٌ» وَ«مُسْتَخْرَجٌ»).

وكذا قياس بواقي الأمثلة، إلا ما شذَّ من نحو: «أَسْهَبَ - أي: أكثر وأطنَب في الكلام - فهو مُسْهَبٌ»، و«أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ»، و«أَلْفَجَ - أي: أَفْلَسَ - فهو مُلْفَجٌ»، بفتح ما قبل الآخِر في الثلاثة اسمَ فاعل.

وكذا نحو: «أَعْشَبَ المكانُ فهو عَاشِبٌ»، و«أَوْرَسَ ....

الأكثر ليخرج باب الافْعِلَال والافْعِيلال[1]؛ لِلزومهما ولوجود الفتح التقديريِّ فيهما، ومِن ثم لم يَقرنهما بالثلاثة السابقة، وإنِ استثناهما أيضاً بعض المحققين نظراً إلى الظاهر. انتهى. (نحو: «مُكرِمٌ» بالكسر اسم فاعل، و«مُكرَم» بالفتح اسم مفعول، و«مُدَحْرِج») بالكسر اسم فاعل، (و«مُدحرَج») بالفتح اسم مفعول، (و«مُستخرِج») بالكسر، (و«مستخرَج») بالفتح.

(وكذا) أي: ومثل ما ذُكر فيما ذكر من وضع الميم موضعَ حرف المضارعة، وكسرِ ما قبل الآخِر وفتحِه (قياسُ بَواقي الأمثلة) أي: الصيغ، والمراد بواقي الأبواب مما تقدَّم، وبواقي المواد (إلا ما شذَّ) استثناء من الضابط المتقدم، (مِن نحو: «أَسْهَب - أي: أكثر وأطنَب في الكلام - فهو مُسْهَب»، و«أَحْصَن فهو مُحْصَن»، و«أَلْفَجَ - أي: أفلس - فهو مُلْفَج»، بفتح ما قبل الآخِر في الثلاثة) مع كونها (اسمَ فاعل)، والقرينةُ على كونها اسم فاعل أنه يقال: «رجل مُسهَب» يُراد أنه مُكثِر في كلامه، فلو أُريد معنى اسم المفعول لاختلَّ ذلك المعنى. ويقال: «رجل محصَن» يُراد أنه عاصِم نفسَه عن الزنا بمباشرة النكاح، فلو أُريد معنى اسم المفعول لاختلَّ المعنى، وأما «مُلفَج» فالأمرُ في كونه اسم فاعل واضح؛ لأنه من اللوازم، فلا يُؤْخذ منها اسم المفعول إلا ما استثني، كذا ذكره الشيخ سعد الله.

(وكذا) أي: ومثل نحو: «أسهَب» في الشذوذ (نحوُ: «أَعْشَب المكانُ») أي: أنبت العشب، وهو الكلأ الرطبُ («فهو عَاشِبٌ»، و«أَوْرَسَ») أي: اصفرّ، يقال: «أورس المكانُ» و«أورس الرمث»: إذا اصفرّ ورقُه بعد الإدراك، و«الوَرْسُ»: نَبتٌ أَصفَرُ يكون

---

(١) حرفت في المطبوع إلى «والافعيعال»، والمثبت من «الغزي».

فهو وَارِسٌ»، و«أَيْفَعَ الغُلَامُ فهو يَافِعٌ»، ولا يقال: مُعْشِبٌ، ولا مُورِسٌ، ولا مُوفِعٌ.

[بيان استواء لفظ اسم الفاعل والمفعول في بعض المواضع:]

(وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ) اسم **(الفَاعِلِ وَ)** اسم **(المَفْعُولِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، كَـ«مُحَابٌّ» وَ«مُتَحَابٌّ»، وَ«مُخْتَارٌ»، وَ«مُضْطَرٌّ»، وَ«مُعْتَدٌّ»، وَ«مُنْصَبٌّ»)** في اسم الفاعل **(وَ«مُنْصَبٌّ فِيْهِ»)** في اسم المفعول **(وَ«مُنْجَابٍ»)** أي: منقطِع ومنكشف في اسم الفاعل **(وَ«مُنْجَابٍ عَنْهُ»)** في اسم المفعول، فإن لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الأمثلة مُستوية؛ بِسكون ما قبل الآخِر بالإدغامِ في بعضٍ، وبالقلب في بعضٍ، والفرقُ ....

باليمن يُتَّخذ منه الغُمْرَة لِلوجه، و«الرِّمْثُ» بالكسر: مرعًى من مراعي الإبل، وهو من الحَمْض، كذا ذكره اللقاني، **(«فهو وَارِسٌ»)** أي: ذو ورس، **(و«أَيفع الغلامُ»)** أي: ارتفع وقوي، و«اليَفاع»: الارتفاع من الأرض، **(«فهو يافِع»، ولا يقال)** أي: فيما بين العرب، ولم يُسمع منهم في اسم الفاعل من «أَعْشب»: **(«مُعْشِبٌ» ولا)** في اسم الفاعل من «أَوْرس»: **(«مُورِسٌ»، ولا)** في اسم الفاعل من «أَيفع»: **(«مُوفِعٌ»)**.

(وقد يَستوي) أي: بسبب الإدغام أو الإعلال **(لفظُ اسم الفاعل واسم المَفعول في بعض المواضع، كـ«مُحابٌّ»)** بتشديد الباب من المفاعلة، **(و«مُتَحابٌّ»)** من التفاعل، كلاهما بمعنًى واحدٍ، يقال: «حابًّا وتحابًّا»: إذا أحبَّ كل منهما الآخر، فهما من المضاعف، **(و«مُخْتارٍ»)** من الأجوف اليائي، **(و«مُضطَرٌّ» و«معتَدٌّ»)** وهما من باب الافتعال من المضاعف، ومعنى الاعتداد: هو كون الشيء معدوداً ومحسوباً، **(و«مُنصَبٌّ» في اسم الفاعل، و«مُنْصَبٌّ فيه» في اسم المفعول، و«مُنْجَابٍ»)** من الأجوف الواوي، **(أي: منقطِع ومُنكشف)** يقال: «انجابت السحابةُ» بالجيم والباء المخففة: إذا انكشفت، حالَ كونه **(في اسم الفاعِل، و«مُنْجَابٍ عَنْهُ»)** حالَ كونه **(في اسم المَفعول)**.

وعلَّل قوله: «قد يَستوي» بقوله: **(فإنَّ لفظ اسم الفاعل واسمِ المفعول في هذه الأمثلة مُستوية)** خبر «فإن لفظ» بتأويله بألفاظٍ **(بِسكون ما قبل الآخِر بالإدغام في بعضٍ)** وهو ما عدا «مختار» و«مُنجاب»، **(وبِالقلب في بعضٍ)** آخَر وهو «مختار» و«مُنجاب»، **(والفرقُ)**

إنما كان بحركتِه، فلمَّا زالتِ الحركة استوَيَا.

(وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ) لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتحه في اسم المفعول، ويفرَّق في الأخيرَين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذِكرُ الجارِّ والمجرور؛ لكونهما لازمَين بخلاف اسم الفاعل، لا يقال: لا نُسلِّم استواءهما في الأخيرَين؛ لأنا نقول: اسم الفاعل والمفعول هما لفظَا «مُنْصَبّ» و«مُنْجَاب»، والجار والمجرور شرطٌ لا شطرٌ.

○ ○ ○

وإذ قد فرَغنا من السالم، فقد حانَ أن نَشرعَ في غيره، ....

أي: بينهما (إنما كان بحركتِه) أي: حركةِ ما قبل الآخِر، (فلمَّا زالتِ الحركة) أي: بسبب الإدغام في البعض، والإعلالِ بالقلب في البعض الآخَر (استَويا) أي: لفظاً.

(ويَختلفُ التَّقديرُ؛ لأنه) أي: الشأن (يُقدَّر كسرُ ما قبل الآخر في اسم الفاعل، و) يُقدر (فتحُه) أي: ما قبل الآخر (في اسم المفعول، ويفرَّق) أي: زيادةً على الفرق بالتقدير (في الأخيرَين) وهما «منصَبّ» و«منجاب» (بأنه) أي: الشأن (يَلزم مع اسم المفعول) منهما (ذِكرُ الجارِّ والمجرورِ؛ لكونهما) أي: الأخيرين (لازمَين بخلاف اسم الفاعل) أي: فلا يَلزم معه، وظاهرُ كلامه: أن اللزوم مختصٌّ بالأخيرين، وقد نظر فيه الطبلاويُّ فقال: لأن الظاهر أن «مُنْجاب» و«مُعْتَد» لازمان أيضاً، فكان يَنبغي الفرق بينهما أيضاً فيقال: «مُنْجاب ومُنْجاب فيه»، و«مُعْتَد ومعتَدّ فيه»، فليراجع وليحرر. انتهى.

(لا يُقال: لا نُسلِّم استواءهما) أي: اسم الفاعل واسم المفعول (في الأخيرَين) أي: «مُنْصب» و«مُنْجاب»؛ لحصول الفرق بينهما بِلزوم حرف الجرِّ في اسم المفعول؛ (لأنا نقول: اسم الفاعل والمفعول هما لفظَا: «مُنْصَبّ» و«مُنْجَاب»، والجار والمجرور) فيهما (شرطٌ) أي: خارجٌ عن حقيقة اسم المفعول، (لا شطرٌ) أي: لا جزء من اسم المفعول.

○ ○ ○

(وإذ قد فرَغْنا من السالم، فقد حانَ) أي: جاء وقتُ (أن نشرعَ في غيره) أي: غير السالم، قال الطبلاوي: يجوز أن يكون الفاء جواباً لـ«إذ»، تشبيهاً له بـ«إن» في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرَّح به بعض النحاة. وقال الدَّمَامِينيُّ في «شرح

فنقول:

قد تبيَّنَ من تعريف السالم أنَّ غير السالم ثلاثةٌ، وهي:

(١) المُضاعَف.

(٢) والمُعتَلّ.

(٣) والمهمُوز.

والـمُصنف ـ رحمه الله تعالى ـ يَذكرها في ثلاثة فصول، مقدِّماً المضاعف، وإن كان ملحَقاً بالمعتلَّات، مناسباً أن يُذكَر عقبَها، لكن قدَّمه لِمُشابهتِه السالم في قِلَّة التَّغيير، وكونِ حُروفه حروفَ الصَّحيح، قائلاً:

○ ○ ○

المغني»: أدخل الفاء لإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، لكن يصدُّ عن ذلك وجود «قد»؛ لامتناع دخولها في الشرط، وقال بعضُهم: قد يجري الظرف مجرى الشرط فيصدر ما بعده بالفاء، نصَّ عليه سيبويه في نحو: «زيد حين لقيتُه فأنا أُكرمه». انتهى.

(فنَقول) الأظهر أنه عطف تفسير على «نشرع»: (قد تبيَّن مِن تعريف السالم) أي: مِن أخذ القيود الثلاثة العدمية في تعريفه أول الكتاب (أنَّ غير السالم ثلاثةٌ، وهي) أي: الثلاثة: (المضاعَف، والمعتَلّ، والمهموز، والمُصنف ـ رحمه الله تعالى ـ يَذكرها) أي: هذه الثلاثة (في ثلاثة فصول) حالَ كونه (مُقدِّماً المضاعف) على المُعتلِّ والمهموز، (وإنْ كان) أي: المضاعف (ملحقاً بالمعتلَّات مناسباً) خبر ثانٍ لـ«كان» (أن يُذكَر) بالبناء للمفعول، أي: أن يذكر المضاعف (عقبَها) أي: المعتلات، (لكن قدَّمه) أي: المضاعف (لِمُشابهته السالم في قِلة التغيير) متعلق بـ«مشابهته»، (و) في (كونِ حُروفه) أي: المضاعف (حروفَ الصحيح) أي: مثلَ حروف الصحيح في احتمال الحركات، (قائلاً) حال من الضمير المستتر في «يذكرها».

○ ○ ○

فصل
في المضاعف

(فَصْلٌ: المُضَاعَفُ) وهو اسم مفعول من: «ضاعَفَ»، قال الخليل: التَّضعيفُ: أن يُزاد على الشيء من مثله، فيُجعل اثنَين أو أكثرَ، وكذا: الإِضْعاف والمُضَاعفة.

(وَيُقَالُ لَهُ) أي: المضاعَف: (الأَصَمُّ) لتحقُّقِ الشدة فيه بواسطة الإدغام، يقال: «حَجَرٌ أَصَمٌّ»، أي: صُلْبٌ، ....

(فصلٌ) سيأتي إعرابه في الشرح (المُضاعفُ، وهو اسم مفعولٍ) مأخوذ (من) مادة («ضاعف»، قال الخليل) وهو شيخ سيبويه: (التَّضعيفُ: أن يُزاد على الشيء) الجار والمجرور نائب فاعل «يزاد»، ويصح أن يجعل نائب فاعله ضمير فيه عائد على المصدر المفهوم منه، بناءً على أن يزاد لازم، ولا يلزم تفسير المتعدي باللازم؛ لأن هذا ليس بتفسير لغة، بل من طريق شعور الذهن والكناية؛ لأنَّ زيادة الشيء على الشيء تستلزم كونه مزيداً عليه. ثم هذا التأويل معروف في المجهول والمعلوم جوَّزه صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] حيث قال: أي: وقع التقطع، بل قيل: في المبني للمعلوم أولى؛ لأنه أصل المبني للمجهول. (من مثلِه) أي: مِن جنسه، ويدل على التأويل المذكور قوله: (فيُجعل) أي: ذلك الشيء مع المزيد عليه (اثنَين، أو) يزاد عليه (أكثرَ) أي: من مثله، ويُؤخذ منه أن «ضعف الشيء»: مثلُه، كما يقوله بعض الفقهاء؛ إذ معنى «ضعَّفته» أي: جعلتُ له ضعفاً أو أضعافاً، أي: مثلاً أو أمثالاً، وكذلك «أضعفتُه» و«ضاعفْته» فتأمله، ولذلك قال: (وكذا) أي: ومثلُ التضعيف في أنه يزاد على الشيء مثلُه: (الإضعاف) بكسر الهمزة من بابِ الإفعال، (والمضاعفة) من باب المفاعلة.

(ويُقال له، أي: المضاعَف) مطلقاً سواء كان ثلاثيًا أو رباعيًا: (الأصمُّ؛ لِتحقُّقِ الشدة فيه) أي: المضاعف (بِواسطة الإدغام)، ولأنه حين يدغم أول المثلين يَصير ذلك المدغم كالمستهلَك، فكأن الآذان صُمَّتْ عن استماعه، أو لأنه لا يتحقَّق إلا بتكرير الحرف الواحد، كما أن الأصمَّ لا يَسمع الصوت إلا بتكريره، (يُقال) أي: في اللغة: («حَجَر أصمُّ»، اي: صُلْب) بضم الصاد وسكون اللام، أي: غليظ شديد.

وكان أهل الجاهلية يُسمُّون رَجباً: «شهر الله الأصمَّ»، قال الخليل: إنما سمِّي بذلك؛ لأنه لا يُسْمَع فيه صوتُ مستغيثٍ؛ لأنه من الأشهر الحُرم، ولا يُسمع فيه أيضاً حركةُ قِتالٍ، ولا قَعقعةُ سلاحٍ.

[المضاعف في الثلاثي المجرد والمزيد فيه:]

ولما كان المضاعف في الثلاثي غيرَه في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحدٍ، ....

ثم أراد أن يُثبت هذا المعنى بِكلام مشتمل على المبالغة والتَّشبيه فقال: **(وكان أهل الجاهلية)** أي: أهلُ الخَصلة المنسوبة إلى الجهل، أو الأيام التي كثر فيها الجهل، وهي أيام الفترة، **(يُسمُّون رجباً: شهر الله)** الإضافة فيه للتشريف والتعظيم، ولِذا سمي رَجباً؛ لأن «الرَّجب» معناه التعظيم، وسُمي الشهر شهراً لتشهيرهم إيَّاه حين رؤية الهلال، كذا في الطبلاوي، **(الأصم، قال الخليلُ: إنما سُمِّي)** أي: «رَجب» **(بِذلك)** أي: الأصم **(لأنه)** أي: «رجب» **(لا يُسْمَع فيه صوتُ مُستغيثٍ)** وهو المسلوب القُدرة، و«المستعين»: الضعيف القُدرة، و«المستجير»: طالبُ الخلاص، و«المستنصر»: طالب الظفر. والمراد من هذا التعليل أن تسميتَه بذلك لشدة الشهر وقُوَّته، حتى كأنه لا يحصل فيه اخْتِلاج ولا تَخَلْخل، فظهر المعنى المقصود إثباته؛ **(لأنه)** أي: «رَجب» **(مِن الأشهر الحُرُم)** الأربعة، ثلاثةٌ منها متواليات: ذو القَعْدة وذو الحِجَّة ومُحَرَّم، وواحدٌ منفرد وهو رَجب، ولِذا قال فيها: «ثَلاثةٌ سَرْدٌ، وواحدٌ فَرْدٌ».

(و) لأنه **(لا يُسمع فيه)** أي: رَجب **(أيضاً)** أي: كما لا يُسمع فيه صوتُ مستغيث **(حركةُ قِتال)** أي: مقاتلة، والمراد: لا يُسمع فيه صوت ناشئ عن حركة مقاتلة، **(ولا قَعقعةُ سلاح)** «القَعْقَعَةُ» في اللغة: صوتُ السلاح، ففي الإضافة تجريدٌ في الأول، أو تنصيص في الثاني، فلا يقع ذكر السلاح مُستدرَكاً، تأمل!

(ولمَّا كان المضاعف في الثلاثي غيرَه) أي: غيرَ المضاعف **(في الرُّباعي لم يجمعهما)** أي: المضاعفَ في الثلاثي والمضاعف في الرباعي **(في تعريفٍ واحدٍ)**؛ لأن جمعهما متعذِّر؛ لأن ماهيتهما مختلفة؛ ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الحقيقة في حَدٍّ، وذلك لأن الحد مُبيِّن للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقةً أو تضمناً، والمختلفان [في الماهيَّة] لا يتساويان في جميع الأجزاء حتى يجمعَهما تعريف واحد. نعم، يمكن جمع

بل ذكر أولاً الثلاثي (وَ) قال: (**هُوَ**) أي: المضاعف (**مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَالمَزِيدِ فِيهِ: مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ**) يعني: إذا كان العين باءً كان اللامُ باءً، وإن كان دالاً كان اللام دالاً، وهكذا (**كَـ«رَدَّ»**) في الثلاثي المجرد (**وَ«أَعَدَّ»**) الشيء، أي: هيَّأه، في المزيد فيه، فبيَّن كونَ عينِهما ولامِهما من جنسٍ واحدٍ بقوله: (**فَأَصْلُهُمَا: «رَدَدَ»، وَ«أَعْدَدَ»**) فالعين واللام دالانِ كما ترى، فأسكنت الأولى، وأُدغمت في الثانية.

مختلفَي الحقيقة في حدٍّ لفظي لا حقيقي حيث أمكن؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكُهما في اللفظ كما يُقال في المستثنى: «هو المذكور بعد إلا»، فيَشمل المتَّصلَ والمنقطع، بخلاف قسمي المضاعف. ومِن ثم عبَّر الشارح بالتعريف، كذا ذكره الغزّي (**بل ذكر أولاً الثُّلاثيَّ**) أي: تعريف المضاعف الثلاثي.

(**وقال**) وفي بعض النسخ: بفاء العطف، وهو أنسبُ؛ ليكون من قَبِيل: «توَضَّأَ فغَسَلَ وَجهَهُ»[1]: (**هو، أي: المضاعف، من الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ والمَزيدِ فيه: ما**) أي: فعل (**كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ**)، والمراد بيانُ ما كان التضعيف فيه أصلاً لا بِسبب الزيادة، فلا ينتقض بنحو: «فرَّح»، (**يعني**) أي: يريد المصنف بكون العين واللام من جنسٍ واحدٍ (**إذا كان العين باءً**) بموحدة، وإنما خصه بالذكر لأنه أول الحروف التي تزاد، (**كان اللام باءً، وإن كان**) أي: العين (**دالاً كان اللام دالاً**) خصَّه بالذكر لكونه في مثال المصنف، (**وهكذا**) القياسُ في غيرهما، (**كـ«رَدَّ» في الثُّلاثيِّ المُجرَّد، و«أَعَدَّ الشيءَ» أي: هيَّأه في**) **الثُّلاثيّ** (**المَزيد فيه**).

(**فبيَّن**) أي: المصنف (**كونَ عينِهما**) أي: «رَدّ» و«أَعدّ» (**ولامِهما من جنسٍ واحدٍ بقوله: فاصلهما: «ردَدَ» و«أَعْدَدَ»، فالعين واللام**) فيهما (**دالانِ كما تَرى**) أي: على ما ترى، فـ«الكاف» بمعنى «على» كما في «كن كما أنت»، (**فأُسكنت**) الدال (**الأُولى**) بحذف حركتها في المثال الأول، ونقلِها إلى ما قبلها في المثال الثاني، (**وأُدغمت في**) الدال (**الثانية**).

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: ١٤٠، وأحمد في «مسنده»: ٢٤١٦، من حديث ابن عباس.

فقوله: «المضاعف»: مبتدأ أول، و«هو»: مبتدأ ثانٍ خبرُه «ما كان»، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول، وقوله: «من الثلاثي» حال، وقوله: «ويقال له: الأصمُّ» جملة معترضة، ويجوز أن يكون «فصلُ المضاعَفِ» على الإضافة.

[المضاعف في الرباعي المجرد والمزيد فيه:]

(وَ) هو ـ أعني: المضاعف (مِنَ الرُّبَاعِيِّ) مجرَّداً كان، أو مزيداً فيه ـ: **(مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَةُ)** أيضاً

(فقوله) أي: المصنف: («المضاعف»: مبتدأ أول) أي: على تقدير أن يكون لفظُ «فصلٌ» منوناً غير مضاف إليه، (و) قوله: («هو») والظاهر أن هذه الواو مِن الحكاية لا من المحكي، والواو التي في بعض نسخ المتن ليست في ممرها: (مبتدأ ثانٍ) أو ضمير فصل كما هو ظاهر، (خبره) أي: المبتدأ الثاني قوله: («ما كان) . . . إلى آخِره» (والجملةُ) أي: جملة المبتدأ الثاني وخبره (خبرُ المبتدأ الأول) الذي هو «المضاعف».

(وقولُه: «من الثُّلاثيّ» حال) ظاهرُه جعله حالاً من المبتدأ، وهو وإنْ كان جائزاً عند سيبويه لَكنه ممتنعٌ عند الجمهور، وكذا مجيئُها من خبر المبتدأ منازعٌ فيه، ويمكن أن يريد أنه حال من الضمير في «عينه»، فقد جوَّز بعض النحاة انتصابَ الحال من المضاف إليه من غير تأويلٍ ولا اعتبار شرط على ما ذكره في «حواشي شرح الشارح على المفتاح».

(وقوله) أي: المصنف: («ويُقال له: الأصمُّ» جملة معترضة) أي: بين المبتدأ الأول وخبره، (ويَجوز أن يكون «فصلُ المضاعَف» على الإضافة) فهو إمَّا مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر ومبتدؤه محذوف. ولكن قالوا: إذا دارَ الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فالأولى حذف المبتدأ؛ لأن الخبر محطُّ الفائدة، ولأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوفُ عين الثابت، فيكون حذفُه كلا حذف، وإذا دار الأمرُ بين كون المحذوف أولاً وثانياً فكونه ثانياً أولى، وإذا احتاج الكلامُ إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى، نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] كذا في الطبلاوي.

(وهو ـ أعني: المضاعف من الرُّباعيّ؛ مجرَّداً كان) أي: الرُّباعي، **(أو مزيداً فيه ـ: ما)** أي: فعل **(كان فاؤه ولامُه الأُولى من جنسٍ واحدٍ، وكذلك عَيْنُه ولامُه الثَّانيةُ أيضاً)**

(**مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لَهُ**) أي: للمضاعف من الرباعي: (**المُطَابَقُ أَيْضاً**) بالفتح اسم مفعول من «المطابقة»، وهي الموافقة، تقول: طابقْتُ بين الشيئَين: إذا جعلتَهما على حدٍّ واحدٍ، وقد طُوبِق فيه الفاء واللام الأُولى، والعينُ واللام الثانية (**نَحْوُ**: «**زَلْزَلَ**) الشيءَ (**زَلْزَلَةً، وَزِلْزَالاً**») أي: حرَّكه،

أي: كما أن فاءه ولامُه الأولى (مِن جنسٍ واحدٍ) غير ذلك الجنس.

(ويُقال له، أي: للمضاعف من الرُّباعي: المُطابَقُ أيضاً) أي: كما يقال له: المُضاعف، (بِالفتح) أي: للباء حالَ كونه (اسمَ مفعول)، توسّع فيه بحذف الجارّ والمجرور؛ إذ أصلُه كما يدل عليه ما سيذكره: «مطابَق فيه»، فحُذف الجار وأوصل الوصف بنفسه، فارتفع الضمير به واستتر، وهو مأخوذ (مِن «المطابقة»، وهي الموافقة، تقول: «طابقتُ بين الشيئَين»: إذا) أوقعتَ المطابقة ـ أي: الموافقةَ ـ بينهما، و(جعلتَهما على حدٍّ) أي: طريق (واحدٍ)، لا من قولك: «طابق الشيءُ الشيء» أي: وافقه؛ لأن اسم مفعولِ هذا وقعت الموافقة له مع شيءٍ آخَرَ منفصلٍ عنه، ومضاعف الرُّباعي وقعتْ فيه المطابقة بين حروفِه، لا أنها وقعتْ له مع لفظٍ آخر.

وقد دلَّ على ذلك قوله: (وقد طُوبق فيه) أي: المضاعف من الرباعي (الفاءُ واللام الأُولى، والعينُ واللام الثانية) والجاري على قوله فيما قبل[1] أن يقول: طوبق فيه بين الفاء واللام الأولى، والعين واللام الثانية، إلا أنه حذف الظرف وهو «بين» وأَوصل الفعل إلى المضاف إليه توسّعاً. وقال الخليل: والأَولى أن يقال في علة التسمية بالمطابقة: لأنه طوبق الفاء والعين باللامين كما لا يَخفى في نحو: «زلزل»؛ لأن هذه العلة موجودة في المضاعف الثلاثي وإن كان الرباعي بمرتين، بخلافِ ما قلناه. انتهى. وقد يجاب بأن وجهَ التسمية لا يطَّرد، (نحو: «زَلْزَلَ الشيءَ زَلْزَلَةً») بفتح الفاء فقط، (و«زِلْزَالاً») بالفتح والكسر على ما سيأتي، (أي: حرَّكه) ففاء «زلزل» ولامُه الأولى كلاهما زاي، وعينه ولامه الثانية كلاهما لام، هذا على مذهب البصريين فوزنه عندهم: «فَعْلَلَ»، وأما الكوفيون فيُجوِّزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون: إن «زلزل» مشتَق من «زَلَّ» لموافقته إيَّاه في المعنى، فالزاي الثانية عندهم زائدة ووزنُه: «فَعْفَلَ»، كذا ذكره الدده جنكي.

---

(١) وهو: «وتقول: طابقتُ بين الشيئين».

ويجوز في مصدَره فتحُ الفاء وكسرُه، بخلافِ الصحيح، فإنه بالكسر لا غيرُ، نحو: «دَحْرَجَ دِحْرَاجاً».

وقوله: «أيضاً» إشارة إلى أنه يسمى: الأصم أيضاً؛ لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لِيتحقق شدتُه، لكنه حمل على الثُّلاثي، ولأن علَّةَ الإدغام اجتماع المِثلين، فإذا كان مرَّتَين كان أَدْعَى إلى الإدغام، لكن لم يُدغَم لمانعٍ، وهو وقوعُ الفاصلة بين المِثْلين، فكان مثلَ ما امتنع فيه الإدغامُ مِن الثلاثي، فإنه

(ويَجوز في مصدرِه) أي: المضاعف من الرُّباعي، والمراد مصدره الثاني وهو «فعلال» دون الأول (فتحُ الفاء وكسرُه)؛ أما الفتحُ فلِجبر ما اشتمل عليه من الثقل الحاصل بواسطة تقاربِ الأمثال، وأمَّا الكسر فلأنه الأصل، وهو الأفصحُ، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١]، (بِخلاف) مصدرِ الرباعي (الصحيح) وهو السالم؛ لأنه مرادف له عند التصريفيين، (فإنه) أي: مصدر الصحيح (بالكسرِ لا غيرُ، نحو: «دَحْرَجَ دِحْرَاجاً»).

(وقوله) أي: المصنف: («أيضاً» إشارة إلى أنه) أي: أن مضاعف الرباعي (يُسمَّى: الأصم أيضاً) وفيه شيء؛ لجواز أن يكون قوله: «أيضاً» أي: كما أنه يُسمى بالمضاعف؛ (لأنه) أي: المضاعف الرباعي (وإن لم يكن فيه إدغام لِيتحقق) أي: الإدغام (شدَّته) التي بواسطتها يسمى «أصم»، (لكنه) أي: المضاعف الرباعي (حُمل على الثلاثي) أي: في إطلاقِ «الأصم»، فيُسمى به.

(ولأن علةَ الإدغام اجتماع المِثلين)، فيه تصريح بأن اجتماع المثلَين أعم من أن يتصل أحدهما بالآخر أم لا، وبأن هذا الاجتماع الأعمّ هو علة الإدغام، ولا مانعَ من ذلك؛ إذ الاجتماع يصدُق بوجودهما على أيِّ وجه كان، ولو مع اختلاف موضعِهما، ولأن الزائد على مجرد الاجتماع ـ كاتصالِ أحدهما بالآخر ـ شرطٌ لِلعلة لا جزء منها، كذا ذكره الطبلاوي. (فإذا كان) أي: الاجتماعُ في مضاعف الرباعي (مرَّتَين كان) أي: الاجتماع المذكور (أَدْعَى) أي: أحوجَ وأشد طلباً (إلى الإدغام، لكن لم يُدغَم) أي: المثلان في المضاعف الرباعي (لِمانعٍ، وهو وقوعُ الفاصلةِ بين المِثْلَين) وهي اللامُ بين الزاءين والزاي بين اللامين، (فكان) أي: المضاعف الرباعي (مثلَ ما) أي: المضاعف الذي (امتنع فيه الإدغامُ من الثلاثي) كـ«مددت» و«أعددتُ»؛ (فإنه) أي: ما امتنع فيه

يُسمى بذلك؛ حملاً على الأصل.

ولما كان هنا مظِنَّةُ سؤالٍ، وهو أنه: لِمَ أُلْحق المضاعفُ بالمعتلَّات، وجُعل من غير السالم مثلَها، مع أن حروفه حروفُ الصحيح؟ أشار إلى جوابه بقوله:

[بيان إلحاق المضاعف بالمعتلَّات:]

(وَإِنَّمَا أُلْحِقَ المُضَاعَفُ بِالمُعْتَلَّاتِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ الإِبْدَالُ) وهو أن يُجعل حرفٌ موضعَ حرفٍ آخر، ....

الإدغام (**يُسمَّى بذلك**) أي: بـ«الأصم» وإن لم يكن فيه صم وشدة؛ (**حملاً على الأصل**) أي: الذي لا مانع فيه، كـ«مدَّ».

(**ولمَّا كان هنا**) أي: في المضاعف (**مَظِنَّةُ سؤالٍ**) أي: موضعٌ يُظن فيه سؤال، (**وهو أنه**) أي: الشأن (**لِم أُلحق المضاعفُ بالمعتَلات وجُعل**) تفسير للإلحاق (**مِن غير السالم**) مفعول ثان لـ«جعل» حالَ كون المضاعف (**مِثلَها**) أي: المعتلات، ويصحُّ الجر على أنه بدل من «غير السالم»، (**مع أن حروفَه**) أي: المضاعف (**حروفُ الصَّحيح**) لخلوها من حرف العلة والهمزة؟

(**أشار**) جواب «لمَّا» (**إلى جوابه**) أي: السؤال المذكور (**بقوله**) أي: المصنف:

(**وإنما أُلْحِقَ المضاعفُ بالمُعتلَّاتِ؛ لأن حَرْفَ التَّضعيفِ**) سواء كان الحرف الأول أو الثاني (**يَلحقُه الإبدالُ**) كما يَلحق حروف العلة، (**وهو**) أي: الإبدالُ (**أن يُجعل حرفٌ موضعَ حرفٍ آخَر**)، تبع الشارح في هذا الحدِّ ابن الحاجب، وإنما لم يَقل: «عوضاً عن حرف» احترازاً عن جعلِ حرف عوضاً عن حرفٍ في غير موضعِه نحو همزة «ابن» و«اسم»، وتاء «عدة»، وياء «سفيريج»[1]، فلا يسمى ذلك إبدالاً، و[قوله: «آخر» احتراز] عن ردِّ المحذوف في مثل: «أب» و«أخ» و«است»؛ فإنك إذا نسبتَ إليها تقول: «أبَوِي» و«أخَوِيّ» و«سَتَهِي»، فلا يسمى ذلك إبدالاً؛ إذ ليس جعلُ حرفٍ موضع حرف آخر، بل هو جعل حرف موضعَ حرف هو نفسه، وبهذا القيد أيضاً خرج نحو: «أخت» و«بنت» عن

---

(١) في الأصل المطبوع: «سفيرج»، والمثبت من «اللقاني».

والحروفُ التي تُجعل موضعَ حرفٍ آخر حروفٌ: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدٌّ طَاهٍ زَلَّ»، وكلٌّ منها يُبدل من عدة حروفٍ، ....

الحدِّ؛ فإن التاء فيهما عوضٌ عن المحذوف، لكن ليس بالحقيقة في مكانِه، فإن المراد بكونه في مكان الأصل موافقتُه إيَّاه في كونه فاءً أو عيناً أو لاماً أو زائداً دالًّا على المعنى المقصود، كما في «عَأْلَم» بالهمزة في «عالَم» بالألف، وتاءُ «بنت» و«أخت» ليس كذلك؛ لأن كلًّا منهما مع التاء محذوف اللام، وليس التاء فيهما لاماً عوضاً عن المحذوف.

وإنما لم يَزِد قيد «لا للإدغام» ليخرج نحو: «اطَّلم» أصله: اظتلم؛ لأن الظاء ليس من حروف الإبدال؛ لأنه يغني عنه قوله: (والحروفُ التي تُجعل موضعَ حرف آخَرَ حروفُ: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدٌّ طَاهٍ زَلَّ») فكأنه قال: الإبدال: جعل حرف من هذه الحروف موضع حرف آخر.

و«أنصت»: فعل ماضٍ من الإنصات، و«يومَ»: منصوب به على الظرفية، و«جَدٌّ»: مرفوع مبتدأ، و«طاهٍ»: مضاف إليه، وهو علم رجل، و«زَلّ»: فعل ماضٍ من الزلل وهو الخطأ، وفاعله ضمير مستتر عائد على «جد»، وجملةُ: «زَلّ» خبر «جَدّ»، والجملة منهما في محل جرّ بإضافة «يوم» إليها. وقيل: «أنصِت»: فعل أمر، وباقي الإعراب كما تقدم.

(وكلٌّ منها) أي: حروف «أنصت» ما عدا الصاد فإنها تبدل من حرفٍ واحدٍ وهو السين بشرطه، (يُبدل من عدة حروفٍ) أي: من حروف معدودة.

(١) فالهمزة تبدل من: حروفِ العلة، ومن العين، والهاء، والغين، والخاء.

(٢) والنونُ تبدل من ثلاثة أحرفٍ: اللام، والميم، والهمزة، نحو: «لعنَّ» أي: لعل، و«أسود قاتِن» أي: قاتم، و«صنعاني»[(١)].

(٣) والصادُ تبدل من: السين التي بعدها غين[(٢)] أو خاء أو قاف أو طاء.

(٤) والتاء تبدل من ستة: الطاء، والدال، والواو، والياء، والصاد، والسين.

(٥) والياء تبدل من ثمانية عشر حرفاً: الألف، نحو: «دُنَيْنير»، والواو، نحو:

---

(١) أي: في «صنعاء».

(٢) في الأصل المطبوع: «عين»، والمثبت الصواب، ومثاله: «أصبغ؛ أسبغ». انظر: «سر صناعة الإعراب»: (١/ ٢١٢).

....

«أغزيت»، والهمزة، نحو: «بير»، والهاء، نحو: «دَهْدَيْت»، والسين، نحو: «سَادِي»، والباء، نحو: «الأَرَانِي»، والراء، نحو: «قِيرَاط»، والنون، نحو: «أناسِيّ»، والصاد، نحو: «قصَّيْتُ أَظْفَاري»، والضاد، نحو: «تَقَضِّي البَازِي»، واللام، نحو: «أَمْلَيْتُ»، والميم، نحو: «أتميت»، والعين، نحو: «ضَفادِي»، والدال، نحو: «تصدية»[1]، والتاء، نحو: «ايتصلت»، والثاء نحو: «الثالي»، والجيم، نحو: «شَيَرة» أي: شجرة، والكاف، نحو: مَكاكِيّ[2].

(٦) **والواوُ** تبدل من: الألف، [والياء][3]، والهمزة.

(٧) **والميم** تبدل من: الواو، والنون، والباء[4]، و[اللام].

(٨) **والجيم** تبدل من: الياء مخففة ومشددة.

(٩) **والدال** تبدل من: الطاء[5]، والتاء، [والجيم، والذال].

(١٠) **والطاءُ** تبدل من: التاء والدال.

(١١) **والألفُ** تبدل من : الياء، والواو، والهمزة، والنون الخفيفة.

(١٢) **والهاءُ** تبدل من: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والتاء.

(١٣) **والزايُ** تبدل من حرفين: السين، نحو: «تَزْدل»، والصاد، نحو: «تَزْدُق».

(١٤) **واللام** تبدل من حرفين أيضاً: النون نحو: «أُصَيْلال»، والضاد نحو: «الْطَجَع».

واستيفاءُ الأمثلة يُطلب من المطوَّلات.

---

(١) في الأصل المطبوع: «تصديت»، والمثبت من «اللقاني» ومن «توضيح المقاصد» للمرادي.

(٢) وذلك من: «دينار»، و«أغزوت»، و«بئر»، و«دَهدَهْت»، و«سادس»، و«الأرانب»، و«قراط»، و«أناسين» جمع: إنسان، و«قصصت»، و«تقضض»، و«أملَلْت»، و«أتممت»، و«ضفادع»، و«تصددة»، و«اتّصلت»، و«الثالث»، و«مكاكيك». انظر: «توضيح المقاصد» للمرادي: (١٦٢٧/٣).

(٣) سقطت من المطبوع، والمثبت من «اللقاني».

(٤) حرفت في المطبوع إلى: «الياء»، والصواب المثبت من «اللقاني»، ومثاله: «كثم؛ كثب»، وما بين معكوفتين منه.

(٥) مثاله: «المَرْدى» في «المَرْطَى». انظر: «توضيح المقاصد» للمرادي: (١٦٢٨/٣).

ولا يَليق بيان ذلك ههُنا.

وذلك الإبدال (كَقَوْلِهِم: «أَمْلَيْتُ» بِمَعْنَى: أَمْلَلْتُ) يعني: أن أصلَه: أَمْلَلْتُ، قُلبت اللام الأخيرة ياءً؛ لثقل اجتماع المثلَين، مع تعذُّر الإدغام؛ لِسكون الثاني.

وأمثال هذا كثير في الكلام، نحو: [الرجز]

تَقَضِّيَ البَازِي [إِذَا البَازِي كَسَرْ]

أي: تَقَضَّضَ، ....

(ولا يَليقُ بيانُ ذلك) أي: كون كل منها يُبدل من أي حرف (ههُنا) أي: في هذا الكتاب؛ لأن بيانَه فيه يخرجه عن كونه مختصراً.

(وذلك الإبدال كقولهم: «أَمْلَيْتُ») يقال: «أمليْت الكتاب» و«أملَلْتُه» لغتان جيدتان جاء بهما القرآن، قال تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]، ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، (بِمعنى: «أَمْللتُ»، يعني) المصنف: (أن أصلَه) أي: «أمليْتُ»: («أَمْلَلْتُ») فيه إشارة إلى أن قوله: «بمعنى أَمْللت» لا يَقتضي أنه أصله؛ لجواز أن يكونا أصلَين متفقَي المعنى، أي: فلا يُتوهم أنه مُرادف له، (قُلبت اللامُ الأخيرة) لأن الثقل إنما نشأ منها ولأنها هي المحل للتغيير، (ياءً) لأنها أقرب الحروف إلى اللام في المخرج، (لِثقل اجتماع المثلَين) وهما اللامان، (مع تعذُّر الإدغام) أي: لإحداهما في الأخرى، (لِسكون الثاني) أي: للزوم سكون الثاني لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.

(وأمثالُ هذا) أي: أمليتُ في الإبدال (كثير في الكلام) أي: كلامِ العرب (نحو: «تَقَضِّيَ البَازِي» أي: تَقَضَّضَ) فأبدلت الضاد الثانية ياءً، و«التقضض»: النزول. قال العَجّاج من بحر الرجز:

إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاعَ بَدَرْ تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي[1] كَسَرْ

أي: عجلوا، والمراد بـ«الباع» هنا: الشرف والكرم، و«بدر»: أسرع، و«تقضيَ» بكسر الضاد وفتح الياء أصله: تقضُّضَ بضم الضاد الأولى، ثم كسرت لأجل الياء المبدلة من الضاد الثانية، كـ«التردي»، وانتصابُه على أنه مفعول مطلق.

---

(١) في الأصل المطبوع: «الباز» بحذف الياء، والمثبت من كتب اللغة والأدب.

و«حَسَيْتُ بِالخَبَرِ»، أي: حَسستُ به، و«تَلَعَّيْتُ اللُّعَاعَ»، أي: تَلَعَّعْتُ، وكذا الرُّباعي، نحو: «دَهْدَيْتُ»، أي: دَهْدَهْتُ، و«صَهْصَيْتُ»، أي: صَهْصَهْتُ، وأمثال ذلك.

(وَ) لأنه يلحقه (الْحَذْفُ؛ كَقَوْلِهِمْ: « مِسْتُ » وَ« ظِلْتُ »؛ بِفَتْحِ الفَاءِ وَكَسْرِهَا، وَ«أَحَسْتُ»، أَيْ: مَسِسْتُ، وَظَلِلْتُ، وَأَحْسَسْتُ) يعني: أصل «مسْتُ»: مَسِسْتُ، بالكسر، فحُذفت السين الأولى؛ لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلَين، والتخفيف مطلوب، ....

ومعنى البيت: أسرع ذلك الممدوح إلى الكرم إسراعاً مثلَ إسراع البازي عند نزولِه من الهواء على الصيد، كاسراً جناحيه.

(و«حَسَيْتُ بالخَبَرِ»[1]) أي: حسيته، (أي: حَسستُ به، و«تَلَعَّيت اللُّعَاعَ» أي: تَلَعَّعْتُ) و«اللُّعاع» بمهملتين: نَبت ناعمٌ في أوَّلِ ما يَبْدُو، يقال: «أَلَعَّتِ الأرضُ تُلِعُّ إلْعَاعاً»: إذا أنبتتْها، فإذا أردتَ أنَّك تناولتها قلتَ: «تلعَّيْتُها»، أصله: تَلَعَّعْتُها، فكرهوا اجتماع ثلاث عَيْنَاتٍ، فأبدلوا الأخيرة ياءً. وقال أبو عمرو: «اللُّعَاعَةُ»: الكلأُ الخفيف؛ رُعِيَ أو لم يُرْعَ.

(وكذا) أي: ومثلُ الثلاثي المذكور في قلب اللام الأخيرة: (الرُّباعي، نحو: «دَهْدَيْتُ) الحجرَ» (أي: دَهدَهْتُ) أي: دحرجتُ، (و«صَهْصَيْتُ) الرجل» (أي: صَهْصَهْتُ) أي: قلتُ له: «صهْ صهْ»، (وأمثال ذلك) أي: المذكور كـ«قَوْقَيْتُ» أصله: قوقوت، مِن «قَوْقَى الديك»: إذا صاح.

(ولأنه) أي: حرف التضعيف (يَلحقُه الحذفُ) معطوف على قوله: «يلحقه الإبدال»، (كقولهم: « مِسْت » و« ظِلْت » بفتحِ الفاء وكسرِها، و«أَحسْتُ») ولا يجوز فيه إلا فتح الفاء لما سنذكره، (أي: مَسِسْت، وظَلِلْت، وأَحسسْت، يعني) المصنف (أصلُ «مَست»: مَسِست، بالكسر) أي: بكسر العين وهو راجع إلى «مسست»، (فحُذفت السين الأولى لتعذر الإدغام) أي: للزوم سكون الثاني باتصاله بضمير الرفع المتحرك، (مع اجتماع المِثلَين، والتخفيفُ مطلوب) جملة حالية.

---

(١) في الأصل المطبوع: «بالخير».

واختصَّت الأولى؛ لأنها تُدغم، وقيل: الثانية؛ لأن الثقل إنما يحصل عندها.

أما فتح الفاء؛ فلأنه حذفت السين مع حركتها، فبقي الفاء مفتوحةً بحالها، وأما الكسر؛ فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها، وحُذفت السين، فقيل: «مِست» بكسر الميم، وكذا «ظِلت» بلا فرقٍ.

وأصل «أَحَسْتُ»: أَحْسستُ، نُقلت فتحة السين إلى الحاء، وحُذفت إحدى السينَين، فقيل: أَحَسْتُ، وأنشد الأَخْفَشُ: [البسيط]

(واختصَّت الأولى) أي: بالحذف؛ (لأنها تُدغم) أي: من شأنها أن تدغم، فلما لم تدغم لمانع حذفت بدل الإدغام، (وقيل): المحذوف (الثانية؛ لأن الثقل إنما يحصُل عندها) أي: عند ورود الثانية؛ لأنَّ الثقل بحسَب التكرر، وهو يحصل بالثاني، فهو أليق بالحذف.

(أما فتح الفاء) وهو الميم في هذا المثال، (فلأنه) أي: الشأن (حُذفت السينُ مع حركتها) هذا مبنيٌّ على أن المحذوف الأولى، وإلا فالثانية قد سكنت لاتصالها بالضمير المتحرك، (فبقي الفاءُ) ذكَّر الفعل لإسناده إلى لفظه (مفتوحةً) أتى به مؤنثاً للإسناد إلى الضمير (بِحالها) أي: على حالها على كلا القولين.

(وأمَّا الكسر) أي: كسر الفاء الذي هو الميم، (فلأنه) أي: الشأن (نُقل حركة السين إلى المِيم بعد إسكانها) أي: الميم، (وحُذفت السين) أي: إحدى السينين؛ إمَّا الأولى، وإمَّا الثانية، فلِلمح هذا المعنى أتى بالظاهر، وإلا لقال: «وحذفت» كما لا يخفى على من له ذَوق، (فقِيل: «مِسْت» بكسر الميم، وكذا) أي: ومثل «مست»: («ظِلْتُ» بلا فرقٍ) أي: بينه وبين «مست» في جميع ما تقدم.

(وأصل «أَحَسْت»: أحسست، نُقلت فتحة السين) الأولى (إلى الحاء، وحذفت إحدى السينَين) إمَّا الأولى وإمَّا الثانية على قياسٍ ما تقدم في «مست» (فقيل: «أَحَسْتُ») فالفاء فيه مفتوحةٌ ليس إلا؛ لأنه لو حذف السين الأولى مع حركتها لاجتمع ساكنان، فيُؤدي إلى تغيير آخر، كذا قاله الطبلاوي.

(وأنشد الأخفشُ) شاهداً على حذف إحدى السينَين مع كسر الفاء من بحر البسيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلن أربع مرات:

مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا حَتَّى نَرَى أُحُداً يَهْوِي وَثَهْلَانَا

وفي التنزيل: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وروى أبو عُبيدة قول أبي زُبَيْد: [الوافر]

خَلَا إِنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ

(مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا حَتَّى نَرَى أُحُداً يَهْوِي وَثَهْلَانَا)

والشاهد في «مِسْنا»، حيث كان أصله: «مَسِسنا»، نقلت حركة السين الأولى إلى الميم بعد حذف حركتها، ثم حُذفت وصارت كسرة الميم دليلاً على أن عين الفعل كانت مكسورة كما في «بعت»، ويجوز أن تقول: حذفت بحركتها بدليل «مَست» بالفتح، ثم أبدلت الفتحة كسرة لتدلَّ على ذلك، لكن الأول أولى. وليس المحذوف السين الثانية؛ لأنها لَمَّا كانت خفيفة بالسكون والأولى ثقيلة بالحركة، كان المناسب حذف ما كان ثقيلاً.

وقوله: «فنلناها»: من نال ينال نيلاً، أي: أصاب، و«السماء»: تُطلق على كل ما علاك فأظلَّك، والمراد بها هنا العلو، و«أُحُداً»: بضمتين، و«ثَهلان» بفتح المثلثة: اسما جبلين، و«يَهوِي»: من «هَوَى يَهْوِي هُوِيًّا» بضمِّ الهاءِ وكسرِ الواوِ وتشديدِ الياءِ[1]، بمعنى: يسقط.

ومعنى البيت: مسسنا السماء فأصبناها ودام القرّ[2] لنا حتى نرى جبلي أُحدٍ وثَهلان يَسقطان لدينا.

(وفي التنزيل) أي: القرآن: (﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾) أصله: «ظللتم» حذفت اللام الأولى مع حركتها فبقي «ظلتم»، (وروى أبو عُبيدة قولَ أبي زُبَيْد[3]) الطائي يصف أسداً يقصد صيد إبلهم، وهو من بحر الوافر وأجزاؤه: مفاعلتن مفاعلتن ست مرات:

(خَلَا إِنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ)

---

(١) في المطبوع: «من: هَوِي يَهوى، بفتح الهاء وكسر الواو في الماضي» والمثبت من «الدده جنكي».

(٢) من «القَرار» وهو الاستقرار، وفي «حاشية الغزي»: «ودام العِزُّ لنا».

(٣) في الأصل المطبوع: «أبي زيد» وهو خطأ، والصواب المثبت. انظر: «شعر أبي زُبيد الطائي» ص٩٦، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة مَعْمر بن المثنى التميمي المتوفى سنة (٢١٠هـ): (٢/ ١٣٧).

وهو من شواذ التخفيف.

قال في «الصحاح»: ....

«خلا»: من حروف الجر، أو مصدر مضاف إلى ما بعده إذا جر على ما قاله بعض النحاة، أو فعلٌ متعدٍّ ناصب لما بعده، وإن كان لازماً في الأصل، و«العِتاق» بكسر العين: جمع عتيق، وهو الكريم والخيار من كل شيء، و«المطايا»: جمع مطيَّة وهي الإبل، سميت بذلك؛ لأنها يُركب مطاها، أي: ظهرها، وقيل: لأنها تَمط في السير، أي: تمدّ، أصلها: مَطِيوَة، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياء وأدغمت، و«حسين»: بمعنى: أحسَسْن، وفيه الشاهد، حيث أبدل السين بالياء، والضميرُ في «به» راجع إلى الأسد، وقيل: إلى الحادي، و«هُنّ»: مبتدأ، و«شُوس»: خبره، وهو جمع: أشوسَ، بمعجمة، كـ«حُمْر» جمع: أَحمر، وهو «أَفعلُ» من: الشَّوَس، بفتحتين، وهو كما قال ابن دريد: مصدرُ «شَوِس يَشْوَس»: إذا أصغر عينه لينظر وضم أجفانه، وقيل: «الشَّوَس» بالتحريك: النظر بمؤخر العين تكبراً أو تغيظاً، و«إليه»: متعلق بـ«شوس»، وقُدِّم للقافية.

والمعنى: أحست المطايا ـ أي: أدركت ـ أنَّ الأسد يَصيدها، فجعلن ينظرن إليه بمؤخر أعينهن.

(وهو) أي: حذفُ حرف التضعيف، وفي بعض النسخ: «وهذه»، فتكون الإشارة إلى الأمثلة المذكورة (مِن شواذ التخفيف).

وذكر الطبلاوي ما ملخَّصُه: كلُّ فعل مضاعَف على «فَعِلَ» إذا أسند إلى تاء الضمير أو نونِه ففي استعماله ثلاثة أوجه:

تامًّا، نحو: «ظللت»، **ومحذوفَ اللام مع فتح الفاء**، نحو: «ظَلْت»، **أو مع كسرها**، نحو: «ظِلْت».

فالحذف مطردٌ في ذلك سواء كان مكسورَ العين أو مفتوحَها، وإليه ذهب الشَّلَوْبِين، وصرَّح سيبويه بأنه شاذّ، وأنه لم يَرِد إلا في لفظتين من الثلاثي وهما: «ظلت» و«مست» في «ظللت» و«مسست»، وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو: «أَحسْتُ» في «أحسَسْتُ». انتهى.

(قال في «الصحاح»: ....

«مَسِسْتُ الشيءَ ـ بالكسر ـ أَمَسُّهُ مَسًّا»، وهذه اللغة الفصيحة، وحكى أبو عُبيدة: «مَسَسْتُ الشيءَ ـ بالفتح ـ أَمُسُّهُ ـ بالضمِّ ـ».

ويقال: «ظَلِلْتُ أفعل ـ بالكسر ـ ظُلُولاً ـ [بالضم] ـ»؛ إذا عملتُه بالنهار دون الليل.

و«أَحْسَسْتُ بالخَبَرِ» و«أَحَسْت بِهِ» أي: أيْقَنْتُ به، وربما قالوا: «أَحْسَيْتُ بالخبر»، يُبدلون من السين ياءً، قال أبو زُبَيد:

حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ

«مَسِسْتُ[1] الشيءَ» بالكسر) أي: كسر السين من باب «عَلِم يَعلم» («أمَسُّه مسًّا»، وهذه) أي: لغة الكسر (اللغة الفصيحة) خبر «هذه»، (وحكى أبو عُبيدة: «مَسَسْت الشيءَ» بالفتح) أي: فتح السين («أمُسّه» بالضم) أي: بضمِّ العين الذي هو السين من باب «نَصَر يَنصر»[2]، (ويُقال: «ظَلِلتُ أفعلُ) الشيءَ» (بالكسر) أي: كسرِ اللام الأولى («ظُلُولاً» [بالضم]: إذا عملتُه) أي: الشيء (بالنهار دون الليل، و«أَحْسَسْتُ بالخبر» و«أَحَسْت[3] به» أي: أيقنتُ به، وربما قالوا) أي: العرب: («أحْسَيْتُ بالخبر») حالَ كونهم (يُبدلون من السين) الثانية (ياءً).

(قال أبو زُبَيد[4]: «حَسِيْن به») أي: بإبدال الياء من السين وحذفِ الهمزة أيضاً لأجل الشعر، («فهُنَّ إليه شُوْسُ») جمع: شائس، وهو الناظر بمؤخر العين على ما قيل عن بعضهم.

ثم أراد أن يُوجِّه الاستدلال السابق الذي هو قوله: «لأن حرف التضعيف يلحقه

---

(١) في المطبوع: «مست»، والصواب المثبت من «الصحاح» مادة (مسس).

(٢) في المطبوع: «(أَمُسّه؛ بالكسر) أي: كسر العين الذي هو السين من باب: ضرب يضرب»، والصواب المثبت وهو: «أَمُسُّهُ» بضم العين الذي هو السين من باب «نَصَر يَنصر»، وليس كما ذكر. انظر: «الصحاح» و«القاموس» وغيرهما من معاجم اللغة، وفي جميع النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني» المتوفرة لدينا: «أَمُسُّهُ: بضم العين».

(٣) في «الصحاح» وفي أكثر النسخ المطبوعة والمخطوطة لـ«شرح التفتازاني»: «وَحَسِسْتُ».

(٤) في الأصل المطبوع: «أبو زيد»، وقد تقدم أن الصواب: «أبو زُبيد».

فلمَّا لَحِق الإبدالُ والحذفُ حرفَ التَّضعيف كما يَلحقان حروفَ العلة ـ كما نذكُر في بابه ـ أُلحق المضاعف بالمعتلَّات، وجُعل من غير السالم مثلَها، وفيه نظر؛ لأن الإبدال والحذف كما يَلحقان المضاعف يَلحقان الصحيح أيضاً، أما الحذفُ ففي نحو: «تَجنَّبُ»، و«تَقاتَلُ»، و«تَدحرجُ»، كما مر، وأما الإبدالُ فأكثرُ مِن أن يُحصى.

الإبدال» بقوله: (فلمَّا لَحِق الإبدال والحذفُ حرفَ التضعيف كما) أي: لحوقاً مثلَ ما (يلحقان) أي: الإبدال والحذف (حروفَ العلة كما نذكُر) بنون المعظم نفسه، وفي بعض النسخ: بالياء، فيكون ضميره لِلحوق المفهوم من «يلحقان»، والتقدير: كما يُذكر، أي: لحوق الإبدال والحذف حروف العلة، (في بابه) أي: باب المعتل، (أُلحق) جواب قوله: «فلما» (المُضاعف بالمعتلات، وجُعل) تفسير للإلحاق (من غير السالم) مفعول ثان لـ«جعل» (مثلَها) أي: مثل المعتلات، وهو بالجر بدل من «غير السالم»، والنصب حال من نائب فاعل «جعل» كما مر.

(وفيه) أي: في وجهِ الإلحاق (نظرٌ؛ لأن الإبدال والحذفَ كما يَلحقان المضاعف يَلحقان الصحيح أيضاً).

وبيَّن ذلك بقوله: (أما الحذفُ) أي: أما لحوق الحذف بالصحيح (ففي نحو: «تَجنَّبُ» و«تَقاتَلُ» و«تَدحرَجُ» كما مر) أي: من أن الأصل: تتجنب، وتتقاتلُ، وتتدحرج، فحذفت تاؤها، (وأما الإبدال) أي: لحوقُ الإبدال بالصحيح (فأكثرُ من أن يُحصى) أي: أكثر مما يمكن أن يحصى؛ فالتفضيلُ مُراد إلا أنه تسامح في العِبارة اعتماداً على ظهور المراد بهذا الكلام. وقيل: «أفعلُ» هنا في معنى «فِعل» مُفِيد للزيادة وهو يتباعد أو يتعالى أو نحو ذلك على سبيل المجاز، وضمير «يحصى» عائد إلى «الإبدال» قطعاً، فالقولُ بأنه عائد إلى ما ليس بمذكور مع حذف الموصول وبعضِ الصِّلة مما لا وجهَ له.

وقيل: «أفعل» هنا ضُمن معنى أبعد، و«مِن» ليست جارة للمفعول، بل متعلقة بـ«أفعل» لما تضمنه من معنى البعد، لا لِما فيه من المعنى الوضعي، والمفضل عليه مع هذا متروك أبداً لقصد التعميم، وهذا أقربُ مما ذكر. والتقديرُ: أبعد من الإحصاء لكثرته، كذا في بعض الحواشي.

ويمكن الجواب عنه: بأنهما يَلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتلِّ، بخلاف الصحيح، فإنهما لا يَلحقان حروفه الأصلية، بل الإبدال يَلحقها دون الحذف، وفي قوله: «كما في قولهم: أمليت . . . إلى آخره» رمزٌ خفي إلى ذلك، فكان الأَولى أن يقول: لأن حرفَ التضعيف يَصير حرفَ علةٍ، كما في «أمليْت» و«أحسَيْت».

○ ○ ○

(ويُمكن الجواب عنه) أي: عن المناقشة المذكورة، أو عنِ الاعتراض المذكور (بأنهما) أي: الإبدالَ والحذفَ (يَلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل) أي: في أنهما يلحقانه فيها، (بخلاف الصحيح فإنهما) أي: الإبدال والحذف (لا يَلحقان حروفَه) أي: الصحيح (الأصليَّةَ، بل الإبدالُ يَلحقها) أي: يلحق تلك الحروف في الصحيح (دون الحذف) فإنه في الصحيح مخصوصٌ بالحرف الزائد.

(وفي قوله) أي: المصنف: (كما في قولِهم: «أمليت . . . إلى آخره»، رمزٌ خفي إلى ذلك) أي: إلى كون الإبدال والحذف يلحقان الحروف الأصلية في المضاعف، حيث مثّل بما وقع الإبدال والحذف في حروفه الأصلية من أمثلة المضاعف، فأشار بالمثال إلى قصرِ المراد عليها، (فكان الأَولى) أي: للمصنف (أن يقول:) أي: في التوجيه أو الاستدلال، لِيسلمَ عن الاعتراض المذكور وإن أمكن دفعه بما قدَّره الشارح، وليكونَ أظهرَ في بيان الحامل على الإلحاق: (لأن حرف التضعيف يَصِير) أي: بسبب الإبدال (حرفَ علة كما في «أمليْت» و«أحسَيْت»)، ووجه الأولوية أن انقلابَ أحد حرفي التضعيف حرف علة أصرح في وجه الإلحاق كما تقدمتِ الإشارةُ إليه، بخلاف إبداله؛ فإنَّ الإبدال لا يستلزم أن يكون المبدل إليه حرف علة.

○ ○ ○

تعريف الإدغام لغةً واصطلاحاً

(وَالْمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الإِدْغَامُ، وَهُوَ) في اللغة: الإخفاء والإدخال، يقال: «أَدْغَمْتُ اللِّجَامَ الفرسَ»، أي: أَدْخَلْتُه في فِيهِ، و«أَدْغَمْتُ الثَّوبَ في الوِعَاءِ».

و«الإدغام»: إفعال، من عبارات الكوفيين، و«الادِّغام»: افتعال، من عبارات البصريين، وقد ظُنَّ أن «الادِّغام» بالتشديد: افتعال، غيرُ متعدٍّ، وهو

(والمُضَاعَفُ يَلحقُه الإدغامُ) تخفيفاً، فإنَّ التلفظ بالمثلين في غاية الثقل كما سيأتي؛ لأن فيه عَوْداً إلى حرف بعد النطق به، وشبَّهه بعضُهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحدٍ، أو تناولِ طعام واحدٍ مرَّتين، وذلك مستكرَه.

(وهو) أي: الإدغامُ (في اللُّغة: الإخفاء والإدخال، يقال: «أَدْغَمْتُ اللِّجامَ الفرسَ»[1]) الظاهر أن نصب «الفرس» بنزع الخافض، ويدلُّ عليه قوله: «أدغمتُ الثوب في الوعاء». وقال الفَنَري[2]: والناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور؛ فإنه من جملة الأمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر كما صرَّح به في «اللب»[3]، فكأنه يتعدى بعد إسقاط الجار لتضمُّن معناه، (أي: أدخلتُه) أي: اللجامَ (في فِيهِ) أي: الفرس، (و) يقال: (أدغمتُ الثوبَ في الوِعَاء) أي: أدخلته وأخفيته فيه.

(والإدغامُ) أي: بسكون الدال مخفَّفة مصدرٌ وزنه: («إِفْعال») حال كونه (مِن عبارات الكوفيين) أي: المنسوبين إلى الكوفة، وتسمى: كوفة الجند؛ لأن جند كسرى كان فيها، (والادِّغام) بتشديد الدال وزنه: («افتعال») حال كونه (مِن عبارات البصريين) أي: المنسوبين إلى البصرة مثلثة الباء، والفتح أفصح، ويقال لها: قُبة الإسلام وخِزانة العرب، لم يُعبد بأرضها صنم قط، وهي أقوَمُ البلاد قبلةً، ذكره في «النجم الوهاج»[4].

(وقد ظُنَّ) أي: ظنه بعضهم (أن «الادِّغام» بالتشديد) وهو (افتعال غير متعدٍّ، وهو)

---

(١) في أكثر النسخ المطبوعة والخطية: «أدْغَمتُ اللِّجَامَ في فَمِ الفَرَسِ».

(٢) هو حسن بن محمد الفَنَري أو الفَناري، المتوفى سنة (٨٨٦هـ).

(٣) كتاب «اللب» للقاضي ناصر الدين البيضاوي.

(٤) انظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» (٩/ ٣٦٤) لأبي البقاء كمال الدين محمد بن موسى الدَّمِيري، المتوفى سنة (٨٠٨هـ).

سهو؛ قال في «الصحاح»: يقال: «أَدْغَمْتُ الحَرْفَ» وَ«ادَّغَمْتُهُ» على: افْتَعَلْتُهُ.

وفي الاصطلاح: هو (أَنْ تُسَكِّنَ الحَرْفَ الأَوَّلَ) من المتجانسَين (وَتُدْرِجَ فِي) الحرف (الثَّانِي) نحو: «مَدَّ»؛ فإن أصله: مَدَدَ، أَسْكَنْتَ الدال الأولى، وأَدْرَجْت في الثانية، وإنما أسكن الأول؛ ليتصل بالثاني؛ إذ لو حُرِّك لم يتصل به؛ لحصول الفاصل، وهو الحركة، والثاني لا يكون إلا متحركاً؛ لأن الساكن كالميت لا يُظهر نفسَه، فكيف يُظهر غيرَه؟!

(وَيُسَمَّى) الحرف (الأَوَّلُ) من المتجانسين إذا أدغمتَه: (مُدْغَماً) اسم مفعول؛ لإدغامك إيَّاه.

أي: ظنُّ كون الادغام من باب الافتعال غير متعدّ (سهو) أي: غلط، (قال في «الصحاح»: يقال: «أَدْغمتُ الحرفَ») أي: أدرجته في مثله (و«ادَّغَمْتُه») أي: بالتشديد، (على) وزنِ: («افتعلْتُه»).

(وفي الاصطلاح: هو) أي: الإدغام: (أن تُسكن) أنتَ (الحرف الأول) أي: إن لم يكن ساكناً، وإسكانه شرط للإدغام لا شطرٌ منه، (من) الحرفين (المتجانِسَين) والمراد بهما: المتماثلان؛ لِترادفهما بحسَب الاصطلاح، وإن خصّ الحكماء المماثلةَ بالاتحاد بالنوع، والمجانسةَ بالاتحاد بخصوصِ الجنس، (وتُدرِج) أنت الحرف الأول بعد إسكانه (في الحرف الثاني) وذلك (نحو: «مَدَّ» فإن أصله: مَدَدَ، أسكنتَ الدال الأولى وأدرجتَ) أي: أدخلتَ (في) الدال (الثانية) فصار «مدَّ».

(وإنما أُسكن الأول) ولم يُدرج وهو متحرك (لِيتَّصلَ) أي: الأول (بالثاني؛ إذ لو حُرِّك) أي: الأول (لم يَتَّصل به) أي: بالثاني؛ (لِحُصول الفاصل) أي: المانع من حُلول الأول في الثاني، (وهو الحركةُ)، هذا مبني على أن الحركة عقِب الحرف لا معه، (و) الحرف (الثاني لا يكون إلا متحركاً؛ لأن الساكن) لا يَصلح أن يكون مدرجاً ومدخولاً فيه غيرُه؛ لأنه (كالميت)، والميت (لا يُظهِر نفسَه) أي: في حدّ ذاته، (فكيف يُظهر غيرَه) أي: في غيره؟!

(ويُسمَّى الحرف الأول من) الحرفين (المتجانسَين) أي: المتماثلين أو المتقاربين (إذا أدغمتَه) أي: في الثاني: (مدغَماً) بفتح الغين، وهو (اسم مفعول؛ لإدغامك إياه) أي: لإيقاعك الإدغام عليه.

(وَ) يسمى الحرف (الثَّانِي: مُدْغَماً فِيهِ) لإدغامك الأول فيه.

والغرضُ من الإدغام التخفيفُ؛ فإن التَّلفظ بالمثلَين في غاية الثقل حسًّا.

لا يقال: إن قوله: «أن يُسكَّن . . . الأول» غيرُ شاملٍ لنحو: «مدٍّ» مصدراً؛ فإن أصله: مدْدٌ، والأول ساكن، فلا يُسكَّن؛ لأنا نقول: إنه لما ذكر أن المتحرك يسكن عند إدغامه، عُلم أن إبقاءَ الساكن بحاله بالطريق الأولى.

(ويسمى الحرف الثاني) من المتجانسين إذا أدغمتَ فيه الأول: (مُدْغَماً فيه؛ لإدغامك الأول) أي: لإيقاعك إدغامه (فيه) أي: في الثاني.

(والغرضُ) أي: المقصود (من الإدغام التخفيفُ) أي: للكلمة؛ (فإن التَّلفظَ بالمثلَين) أي: بدون الإدغام (في غاية الثقل حسًّا) أي: باعتبار الحس والوجدان. وقال بعض الفضلاء: التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة، فلذلك أجيز الإبدال، والتقارُب المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة حَجَلان المقيَّد، وذلك مُستكرَه، بل إذا كُرِّر طعام واحد التذّتِ النفس به ملَّتْه وكرهتْه، فكيف بما عليها فيه كُلفة العمل إذا رجعتْ إليه بعينه؟! انتهى.

(لا يقال) أي: على سبيل المناقشة والاعتراضِ على التعريف المذكور للإدغام: (إن قوله) أي: المصنف: («أنْ يُسَكَّنَ . . . الأَوَّلُ» غيرُ شاملٍ لنحو: «مدٍّ») حال كونه (مصدراً) لـ«مد»، (فإن أصله) أي: «مدّ» المصدر («مَدْدٌ») بدالين، أحدهما (و) هو (الأول ساكن)، وإذا ثبت أنه ساكن (فلا يُسكّن) أي: عند الإدغام؛ لئلا يلزمَ تحصيل الحاصل وهو محال؛ (لأنا نقول) تعليل لقوله: «لا يقال»: (إنه) أي: المصنف (لَمَّا ذَكَر أنَّ) الأول مِن المتجانسين (المتحرِّكَ يُسكن عند إدغامه) أي: ذلك المتحرك، وفيه إيماء إلى ما قدمناه من أن الإسكان شرط لا شطْر، (عُلم) جواب «لَمَّا» (أن إبقاءَ الساكن) أي: عند الإدغام (بِحاله) أي: الساكن (بالطريق الأولى) قال البِسْطَامي[1] في «حاشية المطول»: والاعتذارُ بالأولوية غير معتبَر في التعريفات قطعاً، وكذا قال المحقِّق الشارحُ في «مطوله»، والاعتذار بأنه ـ يعني: الخطيب[2] ـ ترك التقييد بقوله: «في الظاهر» في

---

(١) هو علي بن محمد البسطامي، المتوفى (٨٧٥هـ)، له: «شرح اللباب»، تقدم ذكره.

(٢) هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، المعروف بـ«خطيب دمشق»، المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، وكلامه في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص: ٨٠.

[بيان الإدغام الواجب:]

(وَذَلِكَ) أي: الإدغام **(وَاجِبٌ)** في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرَّد مطلقاً، ومِن المزيد فيه من الأبواب التي يَذكرها، ما لم يتَّصل بهما الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة، فإن اتصلت ففيه تفصيل يُذكر.

فعبَّر عما ذكرنا بقوله: **(فِي نَحْوِ: «مَدَّ يَمُدُّ»، وَ«أَعَدَّ** ....

تعريف الحقيقة، مع كونه مراداً اعتماداً على أنه يفهم مما ذكره أولاً في تعريف المجاز، مما لا يُلتفت إليه في التعريفات.

(وذلك، أي: الإدغامُ) المذكور وهو ما إذا اجتمع المتجانسان ولم يقع فاصلٌ بينهما، وكان الثاني متحركاً، (واجبٌ في) فعلَي (الماضي والمضارع من الثُّلاثي المجرَّد مُطلقاً) أي: سواء كان مفتوحَ العين أو مكسورَها أو مضمومها، وسواء كان معلوماً أو مجهولاً، مجرداً عن ألفِ الضمير وواوِه ويائه أو مقروناً.

(و) كذلك في فعلَي الماضي والمضارع (مِن) الثلاثي (المَزيد فيه)، لكن ليس مطلقاً، بل (من الأبوابِ التي يَذكرها) المصنف، وهي: «الإفعِلَال»، و«الافعِيلال»، و«الاستِفعال»، و«الافْعِلّال»، و«التفاعُل» كما سيأتي، (ما لم يتَّصل) متعلق بـ«واجب» (بهما) أي: بالماضي والمضارع من المجرد والمزيد فيه من الأبواب المذكورة (الضمائرُ البارزةُ) خرجت المستكنة، فلا تمنع الإدغام، (المرفوعةُ) خرجت المنصوبة، فلا تُبطل الإدغام، (المتحركةُ) خرجت المرفوعة الساكنة، فلا تمنع، (فإنِ اتَّصلت) أي: الضمائرُ المذكورة بهما، (ففيه) أي: في اتصالها (تفصيل يُذكر) أي: يذكره المصنف، إلا المتحركةَ فيمتنع[1] فيها الإدغام مطلقاً كما سيأتي.

(فعبَّر) أي: المصنف (عمَّا ذكرنا) أي: عن التعبير الذي ذكرناه (بقوله في نحوِ: «مَدَّ») أي: في الماضي الثلاثي المجرد، وأصله: «مدَد» بالفكِّ، سُكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية («يَمُدُّ») أي: في المضارع منه، وأصله: «يَمْدُدُ» بالفكِّ، نُقلت حركة الأولى إلى الميم وأدغمت في الثانية.

(و«أَعَدَّ») في الماضي من الثلاثي المزيد فيه، وأصله: «أَعْدَدَ» بالفكِّ، نُقلت حركة

---

(١) الأَوْلى: «من أن المتحركة يمتنع»، كما ذكره بعض الأفاضل.

يُعِدُّ»، وَ«انْقَدَّ يَنْقَدُّ»، وَ«اعْتَدَّ يَعْتَدُّ»).

ولما كان هنا أفعال يجب فيها الإدغام مثل المضاعف، وإن لم تكن مِن المضاعف، ذَكَرَها استطراداً بين ذلك، لكنه خَلَطَها، وكان الأولى أن يُميِّزَها، فقال: (**وَ«اسْوَدَّ يَسْوَدُّ»**) من باب الافعِلال (**وَ«اسْوَادَّ يَسْوَادُّ»**) من باب الافعيلال، وليسا من المضاعف؛ لأن عينهما ولامَهما ليسا من جنسٍ واحدٍ؛ فإن عينهما الواو، ولامهما الدال.

الدال الأولى إلى العين وأُدغمت في الثانية، («يُعِدُّ») في المضارع منه، وأصله: «يُعْدِدُ» بالفكِّ، نُقلت حركة الدال الأولى إلى العين وأُدغمت في الثانية.

(و«انقَدَّ») في الماضي، أصله: «انْقَدَدَ» بالفكِّ، سُكنت الأولى وأُدغمت في الثانية، («يَنْقَدُّ») في المضارع، أصله: «يَنْقَدِد» بالفكِّ، سكنت الأولى وأُدغمت في الثانية.

(و«اعْتَدَّ») في الماضي، («يَعْتَدُّ») في المضارع، وأصلهما: «اعْتَدَدَ يَعْتَدِد» بالفكِّ فيهما، سُكنت الدال الأولى وأُدغمت في الثانية.

(ولمَّا كان هنا) أي: في المزيد فيه (أفعالٌ يَجب فيها الإدغام مثل المضاعف) الاصطلاحي، (وإن لم تكنْ) تلك الأفعال (من المضاعف، ذَكَرها استطراداً) أي: على سبيل الاستطراد، وقد تقدَّم معناه، (بَيْنَ ذلك) أي: المضاعفِ الاصطلاحي، (لكنه) أي: المصنف (خَلَطَها، وكان الأولى) له (أنْ يُمَيِّزَها) أي: تلك الأفعال عن المضاعف المذكور.

(فقال) عطف على «ذكَرَها»: (و«اسْوَدَّ يَسْوَدُّ» من باب الافْعِلَال) أصلهما: اسْوَدَد يَسْوَدِد، بالفكِّ، فعل بهما ما مر، (و«اسْوَادَّ يَسْوَادُّ» من باب الافْعِيلال) أصلهما: اسْوادَدَ يَسْوادِدُ، ثم فعل بهما ما علمتَ، (وليسَا) أي: «اسودّ واسوادّ» (مِن المضاعف) الثلاثي ولا المضاعف الرباعي؛ (لأنَّ عينهما ولامهما ليسا مِن جنسٍ واحدٍ) ولا فاءهما ولامهما الأولى، ولا عينهما ولامهما الثانية من جنس واحد أيضاً، (**فإن عينهما الواو، ولامهما الدال**) أي: فهما من الرباعي المزيد فيه، أُلحقا بالمضاعف الثلاثي المزيد فيه في وجوب الإدغام.

(وَ«اسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ») مضاعف من باب الاستِفعال (وَ«اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ») أي: سكن، «اطْمِئْناناً وَطُمَأْنِينَةً»، وليس من المضاعف؛ لأن عينه الميم، ولامه النون، وهو من باب الافْعِلَّال، كـ«الاقشِعرار».

(وَ«تَمَادَّ يَتَمَادُّ») مضاعف من باب التفاعُل، فيجب في هذه الصور الإدغام؛ لاجتماع المثلَين، مع عدم المانع من الإدغام، وكذا إذا لحقتْها تاء التأنيث، نحو: «مَدَّتْ»، و«أَعَدَّتْ»، و«انْقَدَّتْ» . . . إلى آخِرها.

(وَكَذَا هَذِهِ الأَفْعَالُ) التي يجب فيها الإدغام إذا بُنيت للفاعل، يجبُ فيها الإدغام (إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ) ماضياً كان أو مضارعاً (نَحْوُ: «مُدَّ») والأصل: مُدِدَ، و«مُدَّت» ....

(و«استعد يَستعِدُّ») وهو (مضاعف مِن باب الاستِفعال) والأصل: استعْدَد يَستعدِد، فُعل بهما ما تقدم، (و«اطمأَنَّ يَطمئِنُّ» أي: سكن، «اطمِئناناً وطُمَأنِينةً») مصدران: الأول منهما قياسي، والثاني سماعيّ، (وليس) أي: اطمأنَّ (من المضاعف؛ لأن عينه) أي: «اطمأنّ» (الميم ولامه النون، وهو) أي: «اطمأن» (مِن باب الافْعِلَّال، كـ«الاقْشِعْرار») فهو من مزيد الثلاثي مُلحق بمزيد الرباعي، وهو «الاقْشِعْرار»، ووزنه في الأصل: «افْعألّ»، فبعد الإلحاق: «افْعَلَلّ».

(و«تَمادَّ يَتمادُّ») وهو (مُضاعف من باب التَّفاعُل، فيَجب في هذه الصُّوَر) أي: الأمثلة المذكورة (الإدغامُ؛ لاجتماع المثلَين مع عدمِ المانع) وهو الفاصل أو سكون الثاني (مِن الإدغام، وكذا) أي: ومثل وجوب الإدغام فيها مع عدم لحوق تاء التأنيث بها، يجب فيها الإدغام أيضاً (إذا لحقتْها) أي: هذه الصور (تاءُ التأنيث)؛ لأن لحوقَها لا يمنع الإدغامَ؛ لاقتضائها تحريك ما قبلها (نحو: «مَدَّتْ» و«أَعَدَّت» و«انْقَدَّتْ» . . . إلى آخِرها) أي: الأمثلة المذكورة.

(وكذا هذه الأفعالُ) المتقدمة (التي يجب فيها الإدغام إذا بُنيت) أي: تلك الأفعال (للفاعل، يَجب فيها الإدغام) أيضاً (إذا بُنيت للمفعول؛ ماضياً كان) أي: المبني للمفعول، (أو مضارعاً، نحو: «مُدَّ») في الماضي المبني للمفعول، (والأصلُ) أي: فيه: («مُدِدَ») بالفكّ، فُعل به ما فعل بالمبني للفاعل، (و«مُدَّتْ») في المبني للمفعول الذي

والأصل: مُدِدَتْ («يُمَدُّ») والأصل: يُمْدَدُ، وكذا: «تُمَدُّ» و«أُمَدُّ» و«نُمَدُّ».

(وَكَذَا نَظَائِرُهُ) أي: نظائر نحو: «مُدَّ يُمَدُّ»؛ كـ«أُعِدَّ يُعَدُّ»، و«انْقُدَّ يُنْقَدُّ فيه»، و«اعْتُدَّ يُعتَدُّ به»، و«اسْتُعِدَّ يُسْتَعَدُّ له»، و«تُمُودَّ يُتَمَادُّ»، بالتقاء الساكنين على حدِّه، وكذلك البواقي.

فهذه هي الأبواب التي يَدخل فيها الإدغام، وما بقي فبعضُه لم يجئ منه المضاعفُ، ....

لحقته تاء التأنيث، (والأصلُ) فيه: («مُدِدَت») بالفكِّ، فُعل به ما ذُكر في المبني للفاعل، («يُمَدُّ») في المضارع المبني للمفعول، (والأصلُ) فيه: («يُمْدَدُ») بالفكِّ، فُعل به ما علمتَ في المبني للفاعل، (وكذا) أي: ومثل «يمد»: («تُمَدُّ») في المخاطَب المبني للمفعول أو الغائبة كذلك، (و«أُمَدُّ») في المتكلّم وحده كذلك، (و«نُمَدُّ») في المتكلم وحده ومعه غيره كذلك.

(وكذا) أي: ومثل نحو: «مد» (نظائرُه، أي: نظائر نحو: «مُدَّ») الماضي المجهول و(«يُمَدُّ») المضارع المجهول (كـ«أُعِدَّ يُعَدُّ»، و«انْقُدَّ يُنْقَدُّ فيه»، و«اعتُدَّ يُعتدُّ به»، و«استُعِدَّ يُسْتَعَدُّ له») زاد في هذه الثلاثة حروفَ الجر لأنها من اللوازم، واللازم لا يُبنى للمفعول إلا بعد تعديته بحرف الجر كما تقدم بيانُه، (و«تُمُودَّ») في الماضي المجهولِ من التفاعل، («يُتَمادُّ») في المضارع المجهول منه، (بِالتقاء) أي: باقتران (الساكنَين) وهما الواو والدال المدغَمة في المثال الأول، والألفُ والدال المدغمة في الثاني، (على حَدِّه) أي: حدِّ الالتقاء؛ لأن الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغم في مِثله، (وكذلك) أي: ومثل: «تُمُودّ يُتمادُّ» (البواقي) أي: بواقي الصور المذكورة من: «اسودّ» و«اسوادّ» و«اطمأنَّ».

(فَهذه) المذكورةُ (هي الأبوابُ) أي: أبواب الثلاثي لا المضاعَف، كما يَسبق إلى الوهم، (التي يَدخل فيها) أي: الأبواب (الإدغامُ، وما بقي) أي: من أبواب مزيد الثلاثي (فبعضُه) أي: ما بقي (لم يَجئ منه) أي: من البعض (المضاعفُ) كبابِ: «افعوّل» و«افعنلل» و«افعنلى». وقال اللقاني: وفي تعبيره بـ«لم يجئ» إشارةٌ إلى جواز المجيء من كل بابٍ وإن تخلّف لِعدم الوضع.

وبعضُه جاء، ولكن ليس للإدغام إليه سبيلٌ، نحو: «مَدَّدَ ويُمَدِّدُ» في التَّفعيل، و«تَمَدَّد يَتمَدَّد» في التَّفَعُّل؛ وذلك لأن العينَ ـ وهو الذي يُدغَم فيه ـ متحرك أبداً؛ لإدغام حرف آخَرَ فيه، فهو لا يُدغَم في حرفٍ آخَرَ؛ لامتناع إسكانه.

(وَفِي نَحْوِ: «مَدٍّ») أعني: (مَصْدَراً) أي: وكذلك الإدغامُ واجب في كلِّ مصدرٍ مضاعفٍ، لم يقعْ بين حرفي التضعيف حرفٌ فاصل، ويكونُ الثاني متحركاً، وعَقَّبَ «نحو: مَدٍّ» بقوله: «مصدراً»؛ دفعاً لتوهم أنه ماضٍ، أو أمر.

(وَكَذَلِكَ) الإدغام واجب (إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ) المضاعف، وما شاكله (أَلِفُ الضَّمِيرِ، ....

(وبعضُه) أي: ما بقي (جاء) أي: جاء منه المضاعف (ولكنْ) أي: الشأن (ليس للإدغام إليه) أي: إلى البعض الذي جاء منه المضاعف (سبيلٌ، نحو: «مَدَّدَ ويُمَدِّدُ» في) باب (التَّفعيل، و«تَمَدَّد يَتمَدَّد» في) باب (التّفعُّل، وذلك) أي: كون الإدغام في «مدَّد وتمدَّد» لا سبيل له (لأن العينَ) أي: عين الفعل فيما ذُكر وهو الدال الثانية (وهو) أي: العين (الذي يُدغَم فيه) أي: من شأنه أن يوقَع الإدغام فيه (متحرك) خبر «أن» (أبداً؛ لإدغام حرف آخَر فيه) أي: في المدغم فيه وهو هنا العين، (فهو) أي: المدغَم فيه المذكور (لا يُدغَم في حرفٍ آخر) وهو هنا الدال الثالثة؛ (لامتناعِ إسكانه) أي: المدغَم فيه؛ لأدائه إلى تفكك الإدغام.

(وفي نحوِ: «مَدّ») عطف على قوله: «في نحو: مد يمد» كما سيشير إليه الشارح، (أعني) أي: بـ«مد» (مصدراً) قدر الشارح ذلك إشارةً إلى أن نصبَ مصدراً بفعل محذوف، ويجوز أن يكون على الحالية بناءً على جوازِ وقوع الحال من المضاف إليه مطلقاً، (أي: وكذلك) أي: ومثل وجوب الإدغام في نحو: «مد يمد» . . . إلى آخره (الإدغامُ واجبٌ في كل مصدرٍ مضاعفٍ لم يقع بين حرفَي التضعيف) أي: من ذلك المصدر (حرف فاصلٌ) احترز به عن نحو: «فِرار»، (ويكون الثاني) أي: من حرفي التضعيف (مُتحركاً. وعقَّب) المصنف (نحوَ: «مَدّ») أي: أتبع قوله: «نحو: مَدّ» (بقوله: «مصدراً»؛ دفعاً لِتوهم أنه) فعل (ماضٍ) معلوم أو مجهول (أو أمر).

(وكذلك الإدغامُ واجبٌ إذا اتَّصلَ بالفعل المضاعف) نحو: «مد» و«أعدَّ» (وما شاكَله) أي: ماثَله، [نحو]: «اسودّ واسوادّ» (أَلِفُ الضميرِ) في فِعل الاثنين؛ مذكَّرين أو

أَوْ وَاوُهُ، أَوْ يَاؤُهُ) سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، مجرداً أو مزيداً فيه، مجهولاً أو معلوماً، ولذا قال: «بالفعل»، ولم يقل: «بهذه الأفعال»، وذلك لأن ما قبل هذه الضمائر ـ وهو الثاني مِن المتجانِسَين ـ يجب أن يكون متحركاً؛ لئلا يلزمَ التقاء الساكنين، وحينئذٍ إن كان الأول ساكناً يُدرج، وإلا يسكن ويُدرج في الثاني.

فالألف **(نَحْوُ: «مُدَّا»)** بفتح الميم أو ضمِّه، فعل الاثنين من الماضي أو الأمر.

والواو، نحو: **(«مُدُّوا»)** بفتح الميم ....

مؤنثين، (أو واوُه) أي: الضمير في فعل الجمع المذكر، (أو يَاؤُه) أي: الضمير في فعل الواحدة المخاطبة؛ (سواءٌ كان) أي: ما ذُكر من الفعل المضاعف وما شاكله (ماضياً أو مضارعاً أو أمراً؛ مُجرداً) أي: عن الزائد (أو مَزيداً فيه؛ مجهولاً أو مَعلوماً، ولذا) أي: لأجل التعميم المذكور (قال) أي: المصنف: (بِالفعل) أي: بترك الإشارة، وبلفظ المفرد، (ولم يَقل: «بهذه الأفعال») أي: بالإشارة ولفظ الجمع، (وذلك) أي: وجوب الإدغام عند اتصال ألف الضمير وواوه ويائه (لأنَّ ما قبل هذه الضمائر ـ وهو) أي: ما قبله (الثاني من) الحرفين (المتجانسَين ـ يَجب) خبر «لأن» (أن يكونَ متحركاً؛ لئلا يلزم التقاء الساكنَين) أي: مع سكون هذه الضمائر.

(وحينئذٍ) أي: حينَ إذ وجب أن يكون متحركاً: (إنْ كان الأول) أي: من المتجانسين (ساكناً يُدرَج) أي: الأول في الثاني، (وإلا) أي: بأن كان متحركاً، (يسكن) أي: الأول (ويُدرج في الثاني) أي: من المتجانسين.

(فالألفُ) أي: فاتصال الألف[1] بالفعل (نحو: «مدَّا» بفتح الميم) من الماضي المعلوم قطعاً، (أو ضَمِّه) أي: الميم يحتمل أن يكون ماضياً مبنيًّا للمجهول، وأن يكون أمراً، وعليه اقتصر الشارح، وهو (فعل الاثنين من الماضي) المبني للمعلوم على الأول، (أو) مِن (الأمر) أي: على الثاني.

(والواو) أي: واتصال الواو بالفعل (نحوُ: «مدُّوا» بفتح الميم) من الماضي المعلوم

---

(١) في المطبوع: «الأول»، والمثبت أَوْلى.

أو ضمِّه، فعل جماعة الذكور من الماضي أو الأمر.

والياء، نحو: («مُدِّي») بضمِّ الميم، وهو الأمر للمؤنث، من: تَمُدِّينَ، فإن المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير، كألف «يفعلان»، وواو «يفعلون»، وخالفهم الأخفش.

وقس على هذا البواقيَ مِن المزيد فيه، ومن المضارع، وغيرِ ذلك.

قطعاً، (أو ضَمِّه) أي: الميم يحتمل أن يكون ماضياً مبنيًّا للمجهول، وأن يكون أمراً، وعليه اقتصر الشارح، وهو (فعل جماعة الذكور من الماضي) أي: المبني للمعلوم على الأول، (أو) من (الأمر) أي: على الثاني.

(والياء) أي: واتصال الياء بالفعل (نحو: «مُدِّي»، بضم الميم، وهو الأمر للمؤنث) المخاطب، وهو مأخوذ (من «تمُدِّين») أي: مضارع المخاطبة؛ (فإنَّ المحقِّقين) ذاهبون (على[1] أن هذه الياء) أي: ياء «مُدّي» (ياءُ الضمير، كألف «يَفعلان»، وواو «يَفعلُون»، وخالفهم الأخفش) حيث قال: هي علامة التأنيث، والفاعل مستكن؛ لأن الياء تجيء للتأنيث، كـ«هذي أمة الله»، فناسب تعينها له هنا، وفيه نظر؛ لجواز أن يكون «هَذِي» صيغة موضوعة للتأنيث، أو تكون الياء بدلاً عن الهاء في «هذهِ أمة الله»، ويحتمل أن يكون الحامل له استنكار كون ضمير المفرد أثقلَ من ضمير المثنى، مع أن القياس يقتضي أن يكون أخف، أو قصد إجراء مفرداتِ المضارع مجرى واحداً في عدم إبراز ضمائرها، كما قالوا في وضع «تفعل» صيغة محتملة للمخاطب والغائب من غير إبرازِ ضميرٍ.

وبالجملة: فالجيدُ مذهب العامَّة؛ لِسلامته من لزوم اجتماع العلامتَين اللازم لمذهب الأخفش، والاعتذارُ بأن التاء علامة للمخاطَب مع شيء آخَر لا يَدفع هذا المحذور، كذا ذكره الغزِّي.

(وقِسْ على هذا) أي: نحو: «مدّا» وما عطف عليه (البواقيَ من المزيد فيه) مطلقاً؛ ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، (ومِن المضارع) أي: مضارع الثلاثي المجرد، وأمَّا ماضيه وأمرُه فهما المذكوران في المتن، (وغيرِ ذلك) أي: من الماضي المجهول وأمر الغائب والنهي.

---

(١) تعديته «ذاهبون» بـ«على» ليست في محلها.

والضابط: أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان، ولم يقع بينهما فاصل، ويكون الثاني متحركاً.

وأما نحو قولهم: «قَطِطَ شَعْرُه»؛ إذا اشتدَّت جُعودَتُهُ، و«ضَبِبَ البَلَدُ»؛ إذا كثُر ضِبَابُهَا، ....

(والضابطُ) أي: في معرفة الإدغام الواجب: (أنه) أي: الإدغام (يَجب في كلّ فعلٍ اجتمع فيه) أي: في الفعل حرفانِ (مُتجانِسان) أي: مُتماثلان، (ولم يَقع بينهما فاصِلٌ) خرج به نحو: «زلزل»، (ويَكون الثاني) أي: مِن المتجانسين (متحركاً)، خرج به نحو: «مَدَدْنَ».

فإن قيل: يَنتقض هذا الضابط بنحو: «قُووِل» و«حَيِيَ» و«اقتَتل» و«تَتنزَّل» و«تَتَباعَد»؛ فإنه يصدق على كل منها هذا الضابط ولم يُدغم.

أجيب عن المثال الأول: بأنه لو أُدغم التبس بمجهول «قَوَّل».

وعن الثاني: بأنه لو أدغم يلزم ضم الياء في مضارعه وهو مَرفوض.

وعن الباقي بأنه لو نُقل حركة التاء إلى القاف وأُدغمت التاء في التاء، سقط همزة الوصل، ويقال فيه: «قتّل»، فيلتبس بماضي التفعيل.

ولو أسكن التاء الأولى من «تنزل» وأُدغمت في الثانية لاحتيج إلى همزة الوصل، وقيل: «اتنزل»[1]، فيلتبس بمضارع «نزَّل»؛ لاحتمال أن تكون الهمزة للاستفهام.

وكذا لو أُدغم في «تتباعد» فقيل: «اتباعد» التبس المضارع بالماضي لاحتمال همزته للاستفهام.

وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: إنما لم يجب الإدغامُ في «اقتتل»؛ لأن التاء الأولى في حُكم المنفصِل من الثانية؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوعُ تاء بعدها نحو: «احترم»، فهي شبيهةٌ بقولك: «بعت تِلك»، وإنما لم يجب في «تتنزل» و«تتباعد»؛ لأنه لو أدغم لاحتيج إلى همزة الوصل، وهي لا يجوز دخولها على المضارع. انتهى.

(وامَّا نحوُ قولهم) أي: العرب: («قَطِطَ شَعْرُه»: إذا اشتدَّت جُعودَتُه، و«ضَبِبَ البَلَدُ»: إذا كثُر ضِبَابُهَا) أي: بكسر الضاد جمع: ضَبّ، بفتحها: دُويبة معروفة، ولا يصح

---

(١) في المطبوع: «تنزل»، والمثبت الصواب.

بفك الإدغام؛ فشاذٌّ جيء به لبيان الأصل، و«ضَنِنُوا» في قوله: [البسيط]

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

محمول على الضرورة، والشائع الكثير: ....

فتح الضاد على أنه جمع: ضَبابة، أي: سحابة تغشى الأرض كالدخان؛ لأن فعله «أضَبَّ» بالألف لا غيرُ؛ قال في «الصحاح»: تقول: «أضبَّ يومُنا». انتهى. وتأنيث «البلد» في عبارة الشارح بتأويل القرية؛ (بفكِّ الإدغام) أي: فيهما، (فشاذٌّ جيء به) أي: بالفكِّ (لِبيان الأصل) أي: تركُ هذين على الأصل بدون الإدغام ليعرف أنهما ثبتا هكذا عن الواضع.

ومنه أيضاً: «صَكِكَ[1] الفرسُ»، و«أَلِلَ[2] السِّقاءُ»: إذا تَغيَّرت رائحتُه، و«لَحِحَت العينُ» بالمهملتين: إذا التزق جفناها من الرَّمص، (و«ضَنِنُوا») مبتدأ خبره «يأتي»، والجملة معطوفة على الجملة السابقة (في قوله) أي: الشاعر من بحر البسيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلن أربع مرات:

(مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا)

«مهلاً»: اسم فعل أمر بمعنى: أمهل، وقيل: مَنصوب على المصدر. وهمزة «أعاذل»: للنداء، و«عاذل» بفتح اللام: مُنادى مرخم، حيث جعل ما حذف منه كالثابت على اللغة الكثيرة، والأصل: عاذلة، و«جرَّبت»: من التّجربة، وهي الاختبار، ومفعوله محذوف تقديره: جربتني، و«مِن خلقي» أي: سجيتي: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، و«أني» بفتح الهمزة: مبتدأ مؤخر، و«الأقوام»: جمع، وهو اسم لجماعة الرجالِ خاصة، والواو في قوله: «وإن ضننوا» وصلية، وهي عند بعضهم عاطفة على مقدر، والتقدير: أنهم لم يضنوا وإن ضنوا، و«الضنن»: البخل، والفعل منه جاء كـ«عضَّ يعَض» أو كـ«فرَّ يفِر»، وقال الفراءُ: و«ضَنَنْتُ ـ بالفتح ـ أَضِنُّ[3]» لغةٌ.

(محمولٌ على الضرورة) هذا هو الخبر الموعودُ به، (والشائع الكثير) في كلامهم:

---

(١) في المطبوع: «مكك»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي»، و«صكك الفرس» أي: اصطكَّت عُرْقُوبَاهَا.

(٢) في المطبوع: «أكك»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

(٣) في المطبوع: «أضنن» بزيادة النون، والمثبت من «الصحاح» و«اللسان» و«التاج».

«ضَنُّوا»، أي: بخلوا.

[بيان الإدغام الممتنع:]

(وَ) الإدغام (مُمْتَنِعٌ) في كل فعلٍ اتصل به الضميرُ البارز المرفوع المتحرِّكُ؛ كتاء الخطاب، وتاء المتكلم، ونونِه في الماضي، ونونِ جماعة الإناث مطلقاً، ماضياً كان أو غيره، مجرداً كان أو مزيداً فيه، مبنيًّا للفاعل أو المفعول؛ ....

(«ضنُّوا») بالإدغام، (أي: بخلوا).

(والإدغامُ مُمتنِعٌ) هذا قسيم قوله: «واجب»، فإن قيل: لا يجوز أن يكون الممتنع قسماً من أقسام الإدغام؛ لعدم صدق المقسم عليه، والمقسم هو الإدغام، وهو كما تقدم أن يسكن الأول ويُدرج في الثاني، وهذا موجود لا ممتنع؛ إذ الممتنع امتناع ذلك. قلنا: هذا تقسيم بحسَب الحال؛ لأن معنى قولنا: الإدغام واجب وجائز وممتنع: هو أن إسكان الأول وإدراجه في الثاني قد يكون واجباً، وقد يكون جائزاً، وقد يكون ممتنعاً، أو نقول: إن المراد بالامتناع في استعمالاتهم ما يقابل التحقق والوجود، تأمل!

(في كلِّ فعلٍ اتصل به الضميرُ) خرج به الظاهر كـ«مدَّ زيد»، (البارزُ) احترز به عن نحو: «زيد مد»، (المرفوع) خرج به نحو: «مدَّه»، (المتحرِّكُ) خرج نحو: «مدَّا»، (كتاء الخطاب) قال اللقاني: في إدخال الكاف مع استيفاء أنواع الضمير المذكور [فيه] شيء، (وتاءِ المتكلم، ونونِه) أي: المتكلم (في الماضي) بخلافه في المضارع، فإنه لا يمنع الإدغام نحو: «نَمُدّ»، (ونونِ جماعة الإناث مطلقاً) أي: في الماضي والمضارع والأمر، وهو قيدٌ في نون جماعة الإناث.

(ماضياً كان) أي: الفعل، (أو غيره) هذا حال من فاعل[1] «اتصل»، لا تفصيل لقوله: «مطلقاً»؛ لأن قوله: «مطلقاً» في مقابلة قوله: «في الماضي»، وهو غير مُقيَّد بمجرد ولا غيره، والتعميم إنما يكون في مقابلة التقييد، تأمل!

(مجرداً كان) أي: ذلك الفعل، (أو مزيداً فيه، مبنيًّا للفاعل أو المفعول)، هذا أيضاً

(١) كذا في المطبوع، ورجّح بعض الأفاضل: لفظ «مفعول» هنا وفيما بعد.

لأن هذا الضمير يقتضي أن يكون ما قبله ساكناً، وهو الثاني من المتجانِسَين، فلا يمكن الإدغام، وعبَّر عن جميع ذلك بقوله: (فِي نَحْوِ: «مَدَدْتُ»، وَ«مَدَدْنَا»، وَ«مَدَدْتَ» .... إِلَى: «مَدَدْتُنَّ») يعني: «مددتَ مددتما مدَدْتم»، «مددْتِ مددْتما مددْتُنَّ» (وَ«مَدَدْنَ»، وَ«يَمْدُدْنَ»، وَ«تَمْدُدْنَ»، وَ«امْدُدْنَ»، وَ«لَا تَمْدُدْنَ») هذه أمثلة نون جماعة النساء.

[بيان الإدغام الجائز:]

(وَ) الإدغامُ (جَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الوَاحِدِ) أيَّ جازمٍ كان، فيجوز عدم الإدغام؛ نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرُّك الحرف ....

حالٌ من فاعل «اتصل» وراجع إليه؛ (لأنَّ هذا الضمير) علة لامتناع الإدغام في الفعل المذكور (يَقتضي أن يكونَ ما قبله ساكناً، وهو) أي: ما قبله (الثاني من المتجانِسَين)، وحينئذٍ (فلا يُمكن الإدغام) أي: في الفعل المذكور؛ لِسكون ذلك.

(وعبَّر) أي: المصنف (عن جميعِ ذلك) أي: المذكور (بقولِه: في نحوِ: «مَدَدْتُ») للمتكلم وحده، (و«مَدَدْنا») للمتكلم ومعه غيره، (و«مَدَدْتَ») للواحد المخاطَب، واستمرَّ في التمثيل حتى تنتهيَ (إلى «مَدَدْتُنَّ») أي: لجماعة الإناث المخاطَبات، (يعني) أي: المصنف بذلك: («مددْت») وهو المبدأ، («مددتُما») للمخاطَبين، («مددتُم») لجماعة الذكور المخاطَبِين، («مددتِ») للواحدة المخاطبة، («مددتُما») للمخاطبتين، («مددتُنّ») وهو الغاية.

وإنما ذكر الشارح في التعداد المبدأ والغاية مع ما بينهما لِئلا يُتوهم بقاء شيء بينهما، (و«مَدْدَنَ» و«يَمدُدْنَ») للغائبات، (و«تَمدُدنَ») للمخاطبات، (و«امْدُدْنَ»، و«لا تَمدُدْنَ»)، وكذا «لم يمددن» و«ليمددن»، (هذه أمثلة نونِ جماعة النساء) أي: مع الماضي والمضارع والأمر والنهي.

(والإدغامُ جائز إذا دخل الجازمُ على فعلِ الواحدِ) وهو المضارع الذي لم يتصل به ضمير بارز، (أيَّ جازمٍ) بالنصب خبر مقدم (كان) أي: سواءٌ كان اسماً أو حرفاً، جازماً فعلاً واحداً أو فعلَين، (فيَجوز عدمُ الإدغام) وإنما قدَّمه على مقابله لعدم الاحتياج إلى طولِ الكلام فيه، ولأنه أقرب إلى القياس، (نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرُّك الحرف

الثاني، وهو ساكن هنا فلا يُدغم، ويقال: «لَمْ يَمْدُدْ»، وهو لغة الحجازيّين، قال الشاعر: [الطويل]

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

فإن قوله: «ويُذمَمِ» مجزوم لكونه عطفاً على «يُسْتغنَ»، وهو جواب الشرط.

الثاني) أي: من المتجانسَين (وهو) أي: الحرف الثاني هنا، أي: في دخولِ الجازم على فعل الواحد (ساكنٌ هنا، فلا يُدغم) أي: فيترك الإدغام، لا المراد به أنه لا يجوز؛ لأنه مفرع على الجائز، (ويُقال: «لَمْ يَمدُدْ»، وهو) أي: عدم الإدغام (لغة الحجازيّين) أي: المنسوبين إلى «الحجاز»، وهو مكّة، والمدينة، واليَمامة وهي: مدينةٌ بقرب اليمن على أربع مراحلَ من مكة ومرحلتَين من الطائف.

وسمي الحجاز حجازاً: لأنه حَجز بين تِهامة ونَجْدٍ، وقيل: لاحتجازه بالحِرَارِ الخمس، وهي: حَرَّة وَاقِمٍ، وحَرَّة رَجْلَى، وحَرَّة لَيْلَى، وحَرّة بني سُلَيْمٍ، وحَرَّة النَّار، وحرة وبرة[١].

والحَرَّةُ: أرضٌ ذات حجارة سُودٍ نخرةٍ كأنها أُحرِقَت بالنار، وجمعها: «حِرار» بالكسر، و«حَرَّات» و«حَرُّون» بالواو والنون، كذا في الدده جنكي.

(قال الشاعر) من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعلين أربع مرات:

(ومَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ)

«الفضل»: الزيادة، وكل عطية لا تلزم من يُعطيها يقال لها[٢]: فضل، و«البخل» بالضم والفتح أو بفتحتين: ضد الجود، و«بَخِل بكذا» من باب «فَهِم» و«طرب»، و«بخُل» أيضاً بالضم «فهو باخِل، وبَخِيل».

والمعنى: مَن يك صاحبَ فضل وبخل بفضله على قومه يَنبغي أن يُستغنى عنه وينبغي أن يُذم.

(فإن قوله) أي: الشاعر: («ويُذمم» مجزوم) أي: مع الفكّ؛ (لِكونه) أي: «يُذمم» (عطفاً) أي: معطوفاً (على «يُستغنَ»، وهو) أي: «يُستغن» (جوابُ الشرط) أي: جواب اسم الشرط الذي هو لَفظ «مَن»، وهو مجزوم، والمعطوف على المجزوم مجزوم.

---

(١) نقله الحاوي عن «النجم الوهاج»: (٩/ ٣٩٩)، وفي كليهما نظر؛ لأن «حرة وبرة» لا تعد من الحرار، وإن عُدَّة منها كان عدد الحرار ستًّا، فليحرر.

(٢) في المطبوع: «له»، والمثبت من «الدده جنكي».

ويجوز الإدغام نظراً إلى أن السكون عارضٌ لا اعتدادَ به، فيحرك الساكن، ويُدغم فيه الأول، فيقال: «لم يمدّ» بالضم، أو الفتح، أو الكسر، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وهو لغة بني تميم، والأول هو الأقرب إلى القياس، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

فإن قلتَ: إن السكون في: «مَدَدْتُ» ونحوه أيضاً عارض، فَلِمَ لا يجوز فيه الإدغام؟

قلتُ: لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة، وسُكِّنَ ما قبلها دَلالةً على

(ويَجوز) عطف على قوله: «فيجوز» (الإدغامُ) أي: في فعل الواحد عند دخول الجازم (نظراً إلى أن السكونَ) أي: سكونَ الحرف الثاني من المتجانسين (عارضٌ) أي: بسببِ الجازم، والعارضُ (لا اعتدادَ) أي: لا اعتبارَ (به، فيُحرك الساكن) وهو الحرف الثاني (ويُدغَم فيه) أي: المحرك الذي هو الثاني (الأولُ) أي: مِن المتجانسين، بأن يسكن بنقل حركته إلى ما قبله إن كان ساكناً يَقبل النقل، (فيُقال: «لم يَمدّ» بالضم) أي: ضم الدال الثانية، (أو الفتحِ، أو الكسر، كما سيأتي إن شاء الله تعالى) أي: مِن التعليل والتوجيه في حركات الدال.

(وهو) أي: الإدغامُ فيما ذكر (لُغة بني تميمٍ) و«الابن» مأخوذ من البناء؛ لأنه مَبنى «أبيه»، ولذلك يُنسب المصنوع إلى الصانع فيقال: «أبو الحرب»، و«بِنت فكر»، (والأولُ) وهو عدم الإدغام وهو مذهب أهل الحجاز (هو الأقربُ إلى القياس)، وإنما كان أقربَ لِموافقته للأصل، وتقديماً لأقوى الطالبين وهو العامل، وحملاً على ما أُجمع على إظهاره من نحو: «رددت»؛ لِشبهه به في الجملة، ولانتفاء الثقل بسكون أحد الحرفين، (وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾) أي: بِعدم الإدغام.

(فإنْ قلتَ) أي: معترضاً على التعليل لجواز الإدغام: **(إنَّ السكون)** أي: سكون الحرف الثاني من المتجانسَين **(في «مددْتُ» ونحوِه)** أي: مما اتصل به ضمير الرفع المتحرك **(أيضاً)** أي: كالسكون لأجل الجازم **(عارضٌ، فَلِم لا يجوز فيه الإدغام)** أي: في «مددْتُ» ونحوه؟ **(قلتُ: لأنَّ هذه الضمائر)** التي في «مددت» ونحوه **(كجزءِ من الكلمة، وسُكِّن ما قبلها)** أي: ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين **(دلالةً على**

ذلك، فلو حُرِّكَ لزال الغرض، ولأن الإدغام موقوف على تحرُّك الثاني، وهو موقوف على الإدغام؛ لئلا تتوالى الحركاتُ الأربع، فيلزم الدورُ.

وفي هذا نظر؛ إذ تحرك الثاني لا يتوقَّف على الإدغام، بل على إسكان الأول، وهو جزءُ الإدغام لا نفسُه.

وإنما قال: «على فعل الواحد» لأن الإدغام واجبٌ في فعل الاثنين، وفعلِ جماعة الذكور، وفعلِ الواحدة المخاطَبة كما مرَّ.

ذلك) أي: كونها كالجزء، (فلو حُرِّك) أي: ما قبلها (لزال الغرض) أي: المقصود، وهو الدلالة على أنها كالجزء، (ولأن الإدغام موقوفٌ على تحرُّك الثاني) لأنه مِن شرطه، (وهو) أي: تحرك الثاني (موقوفٌ على الإدغام؛ لِئلَّا تتوالى الحركاتُ الأربع) وحينئذٍ (فيَلزم الدورُ).

(وفي هذا) أي: في تعليلِ عدم الإدغام فيما ذُكر بهذا الوجه (نظرٌ؛ إذ تحرك الثاني لا يتوقَّف على الإدغام، بل على إسكان الأول، وهو) أي: إسكانُ الأول (جزءُ الإدغام لا) الإدغامُ (نفسُه).

وحاصلُ النظر: أنه منع على سبيل التفصيل واردٌ على المقدّمة الثانية من الدليل السابق، يفيد أن الإدغام هذا إنما يلزم توقفه على جزئه. قيل: ويمكن الجواب عنه: بأنَّ المراد بالإدغام الإسكان، مِن ذِكر الكل وإرادة الجزء، وذلك شائعٌ، فالمعنى: لأن الإدغام ـ أي: إسكان الأول ـ موقوفٌ على تحرك الثاني لالتقاء الساكنين، ولكنْ طوى هذا، وتحرك الثاني موقوف على الإدغام ـ أي: إسكان الأول ـ لِئلا تتوالى الحركات فيلزم الدورُ، وفيه نظر؛ لأن الإسكان المذكورَ لا يَتوقف على نفس الإدغام، بل على إرادته كما لا يخفى، فاللازمُ توقف الإدغام على القَصد إليه وهو مستقيم. هذا ويمكن أن يُمنع ذلك الدليل منعاً إجماليًّا أيضاً، فيقال: هذا الدليل بجميع مقدِّماته غير صحيح؛ لِتخلف مقتضاه[1] في الفعل إذا دخل عليه الجازم، نحو: «لم يمدّ»، كذا ذكره الغزّي.

(وإنّما قال) أي: المصنف: («على فعل الواحد» لأن الإدغامَ واجبٌ في فعل الاثنَين، و) في (فِعل جماعة الذكور، و) في (فعل الواحدة المخاطبة كما مرَّ) أي: في تمثيله بنحو: «مدَّا» و«مدُّوا» و«مُدِّي».

---

(١) أي: عدم الإدغام. كذا ذكره بعض الأفاضل.

وممتنعٌ في فعل جماعة النساء.

وجائزٌ في فعل الواحد، غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً، وكذا في الواحدة الغائبة، ولفظ المصنف لا يُشعر بذلك؛ إذ لا يندرج في لفظ الواحدِ الواحدةُ.

ولا يصح أن يقال: المرادُ فعل الشخص الواحد، مذكراً كان أو مؤنثاً؛ لأنه يَندرج فيه حينئذٍ فعلُ الواحدة المخاطَبة، والإدغام فيه واجب لا جائز.

اللهم إلا أن يقال: ....

(و) لأنه (مُمتنع في فعل جماعةِ النساء).

(و) لأنه (جائزٌ في فعل الواحد؛ غائباً كان) أي: الواحد كـ«لم يمد»، (أو مُخاطباً) كـ«لم تمد»، (أو متكلماً) وحدَه، كـ«لم أمد»، أو مع غيره، كـ«لم نمد»، (وكَذا) أي: جائز (في الواحدة الغائبةِ) جوازاً مثلَ جوازه في الواحد، (ولفظُ المصنف لا يُشعر بذلك) أي: بجوازه في الواحدة، بناء على أن المراد بفعل الواحد ليس هو الذي لم يتَّصل به الضمير البارز، بل هو أخص منه، وهو الموضوع للواحد المذكَّر؛ (إذ لا يَندرج في لفظ الواحدِ الواحدةُ)؛ لأن المؤنث لا يندرج تحت المذكر، وفيه بحثٌ؛ لأنه يندرج فيه بطريق التغليب والدلالة؛ لأن عِلة جواز الإدغام في الواحد سكونُ آخره، والواحدة الغائبة كذلك.

(ولا يصحُّ[1] أن يقال: المُراد) بفعل الواحد (فعل الشخص الواحد؛ مذكراً كان) أي: الشخص (أو مؤنثاً؛ لأنه) أي: الشأن (يَندرج فيه) أي: في فعل الواحد (حينئذٍ) أي: حين إذ أُريد به الشخص الواحد (فعلُ الواحدة المخاطَبة، و) الحالُ أن (الإدغام فيه) أي: في فعل الواحدة المخاطبة (واجبٌ) لِوجود شرطه فيه، مع عدم المانع (لا جائزٌ).

(اللهمَّ إلا أن يُقالَ) قال المُطَرِّزي[2]: هذا اللفظ قد يجيء في جوابِ الاستفهام قبل «لا» و«نعم» كثيراً، وكأنَّ المتكلم به قصد إثبات الجواب مشغوفاً بِذكر الله عزَّ وجلَّ؛ ليكونَ أبلغَ وأوقع في نفس السامع، وليعلم أنه على يَقين من إيراده وبصيرةٍ في إثباته، وقد

---

(١) في الأصل المطبوع: «ويصح»، والصواب المثبت كما في هامش الأصل.

(٢) هو ناصرُ الدين المطرّزي، له: «المصباح»، المتوفى سنة (٦١٠هـ)، تقدم ذكره.

قد عُلم حكمه، فهو في حكم المستثنى، ولا يخلو عن تعسُّف.

فهذا المضارع المجزوم لا يَخلو من أن يكون مكسورَ العين، أو مفتوحَه، أو مضمومَه:

(فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ العَيْنِ، كَـ«يَفِرُّ») أي: يهرب (أَوْ مَفْتُوحَهُ، كَـ«يَعَضُّ) الشيءَ»، و«يَعَضُّ عليه»، ....

جعل نفسَه في مَعرضِ مَن إذا سأل أقبل على الله ليجيب فيما سأله، ولا شكَّ أنَّ مَن كان حاله هذا لا يَتكلم إلا بما هو صِدق ويقين وحقٌّ مبين، وقد يؤتى به قبل «إلا» إذا كان المستثنى عزيزاً نادراً، أو كان قصدُهم بذلك الاستظهارَ بمشيئة الله تعالى في إثبات كونه ووجوده، إيذاناً بأنه بلغ في الندرة حدَّ الشذوذ، وهذا كثير في كلام الفصحاء، أو لنفي الإثم والخطأ الحاصل بنفي الكل وإثباته والواقعُ خلافه، نحو: «ما جاءني ـ أو جاءني ـ القوم اللَّهم إلا زيداً»، فمعناه: لا تؤاخذني يا رب فإنَّ كلامي الأول غير تام، بل يحتاج إلى المستثنى، أو لِتأكيد كلامٍ عند المستمع، فكأنه قال: أيُّها المستمع اعلم أني أدعو الله تعالى لِيشهد على كلامي أنه حق واستثناؤه صدق، كذا ذكره الدده جنكي.

(قد عُلم حكمه) أي: فعل الواحدة المخاطبة من وجوب الإدغام، (فهو) أي: فعل الواحدة المخاطبة (في حُكم المُستثنى) أي: من كون المراد فعل الشخصِ الواحد، (ولا يَخلُو) أي: هذا، أي: ما بعد قوله: «اللهم» (عن تعسُّف) هو و«العسف» و«الاعتساف»: الأخذ على غير الطريق.

(فهذا المضارع المجزوم) الفاء فصيحة وتفسيرية؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر، أي: إذا أردتَ معرفةَ أحوال آخر المضارع المجزوم من المضاعف فهو (لا يَخلو) أي: لا بد (مِن أن يكون) أي: المضارع المذكور (مكسورَ العين، أو مفتوحَه، أو مضمومه).

(فإنْ كان مكسُورَ العين، كـ«يَفِرّ») يقال: «فرَّ يَفِرّ» (أي: يَهرب، أو مفتوحَه) أي: العين (كـ«يَعَضّ الشيء» و«يعَضّ عليه») نبّه بذلك على أنه يتعدَّى ولا يتعدّى. وقال في «المختصر»[(١)]: «عَضَّهُ» و«[عَضَّ] بِهِ» و«[عَضَّ] عَلَيْهِ». وفي «المفتاح»[(٢)]: «ولا يَعَضُّ

(١) لعله: «مختصر الصحاح» للرازي المعروف بـ«مختار الصحاح»، وما بين معكوفتين منه.

(٢) «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب السكاكي الحنفي، المتوفى سنة (٦٢٦هـ)، انظر: ص: ٣٢٣.

أي: يأخذه بالسن (**فَتَقُولُ: «لَمْ يَفِرِّ»، وَ«لَمْ يَعَضَّ»؛ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا**):

أما الكسر: فلأن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر؛ لما بين الكسر والسكون من التآخي، ولأن الجزم قد جُعل عوضاً عن الجرِّ عند تعذر الجرّ، أعني: في الأفعال، فكذا جُعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذُّر السكون.

[**وأما الفتح**: فلكونه أخفَّ].

ولك أن تقولَ: الكسر في «لم يفِرِّ»؛ لمتابعة العين، وكذا الفتح في: «لم يعَضَّ».

فيه[1] بِضرْسٍ قَاطِعٍ» من قبيل: «يَجْرَح فِي عَرَاقِيبِها»، يعني: نزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة. انتهى. فقصرُه على «عليه» ليس على ما ينبغي. (أي: يأخذه بالسِّن، فتقول: «لم يَفِرّ»، و«لم يَعضّ» بكسر اللام وفتحها).

(أما الكسر: فلأن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر؛ لِما بين الكسرِ) تعليل لقوله: «فلأن الساكن . . . إلى آخره» (والسّكون مِن التآخي) قال في «لباب التفاسير»[2]: و«الأخوة» تُستعمل في النسب، وفي المشابهة، والمشاركةِ في الشيء، ووجه التآخي: أن الكسر لِقلته يناسب العدمَ وهو السكون. وقال الشريف في «شرح الكشاف»: الكسرةُ أخت السكون في المخرج، بمعنى: أن الحرفَ الساكن والمتحرك بِالكسرة قريبان في الأداء ورفعِ اللسان بهما، ولأنَّ كلًّا منهما مختصٌّ بقَبِيل، (ولأنَّ الجزمَ قد جُعل عوضاً عن الجرِّ عند تعذُّرِ الجرِّ، أَعني: في الأفعال) المضارعة؛ لأنه لا يَكون إلا للإضافة، والأفعالُ لا تقبلها؛ لأنها أخبار في المعنى، والفعلُ لا يصح أن يخبر عنه فلا يجر، (فكذا) أي: فمثل جعل الجزم عوضاً عن الجرّ عند تعذّره (جُعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذُّر السكون) إذ الإدغام يَستدعي تحرك المدغَم فيه ([وأما الفتح: فلكونه أخفَّ]).

(ولك) في تعليل جوازِ الكسر زيادةً على التعليل المتقدم (أن تقولَ: الكسرُ في «لم يفِرّ» لمتابعةِ العين) أي: لأن حركتها الكسر، وقد زال لعارضِ الإدغام، فكأنه ثابت؛ لأنه الأصل وزوالُه عارض، (وكذا) يُقال: (الفتحُ في «لم يعَضّ») أي: لمتابعة حركة العين.

---

(١) أي: في العلم.

(٢) «لباب التفاسير» لتاج القراء محمود بن حمزة الكرْماني، المتوفى بعد سنة (٥٣١هـ).

(وَ) تقول: («لَمْ يَفْرِرْ»، وَ«لَمْ يَعْضَضْ») بفكِّ الإدغام، كما هو لغة الحجازيِّين.

(وَهَكَذَا حُكْمُ «يَقْشَعِرُّ» وَ«يَحْمَرُّ» وَ«يَحْمَارُّ») يعني: تقول: «لَمْ يَقْشعرِّ»، و«لم يحمرِّ»، و«لم يحمارِّ»، بكسر اللام وفتحها؛ لما مر.

و«لم يقشعرِرْ»، و«لم يحمرِرْ»، و«لم يحمارِرْ» بفكِّ الإدغام، وكسرِ ما قبل الآخر؛ لأنا نقدر الأصل في: «يحمَرُّ»، و«يحمارُّ»، و«يقشعِرُّ»: يحمَرِرُ، ويحمارِرُ، ويقشعْرِرُ، مكسورَ ما قبل الآخر، وفي الماضي مفتوحَه؛ حملاً على الأخوات، نحو: «اجتمَع يَجتمِع»، و«استخرج يستخرِج»، وقولهم: «ارعوَى ....

(وتقول: «لم يَفْرِر» و«لم يَعْضض» بفكِّ الإدغام)، وكذلك: «لم يعدّ» و«لم يعدد»، و«لم يعتَدّ» و«لم يعتدِدْ» ونحوه من الثلاثي المزيد فيه معلوماً ومجهولاً، (كما هو) أي: الفكّ (لغة الحجازيين).

(وهكذا) أي: ومثل حكم «يفِر» و«يعَض» في جواز الأوجُهِ المذكورة عند دخول الجازم مع الإدغام وفي جواز الفكّ، (حكمُ «يَقْشَعِرُّ») أي: من المضاعف (و«يَحْمَرُّ» و«يَحْمَارُّ»، يعني: تقول: «لم يقشعِرّ» و«لم يحمَرّ» و«لم يحمارّ» بكسر اللام وفتحِها لِما مر) أي: مِن أن الأصل في تحريك الساكن هو الكسرُ، والفتح جائز للخفة.

(و«لم يَقشعرِرْ» و«لم يَحمرِرْ» و«لم يَحمارِرْ» بفكِّ الإدغام) أي: فيها، (وكسرِ ما قبل الآخِر؛ لأنا نقدّر الأصل) علة لقوله: «وكسر ما قبل الآخر» (في «يَحمَرّ» و«يَحمار» و«يقشعِرّ») أخّر هذا إيذاناً بأنه لا يحتاج إلى التقدير؛ لِلعلم بأن حركة لامه الأُولى نُقلت إلى ما بعدها: («يَحمَرِر» و«يحمارِر» و«يَقشعْرِر» مكسورَ ما قبل الآخِر) أي: منها.

(و) نُقدِّره (في الماضي مفتوحَه) أي: ما قبل الآخر، وإنما قدرناه كذلك (حملاً على الأخوات) أي: النظائرِ من أبواب المزيد، بجامع كونها من المزيد، وإن كان ما نحن فيه مضاعفاً وذاك بخلافه، (نحوُ: «اجتمع يَجتمِع» و«استخرج يَستخرِج»)، فإنَّ ما قبل الآخِر فيهما مفتوحٌ في الماضي ومكسور في المضارع.

(وقولُهم) مبتدأ: («ارعوَى») من: الارعواء، وهو الرُّجوع عن الجهل، وأصله:

يرعَوِي»، و«احواوَى يحواوِي» يدلُّ عليه.

[حكم عين المضارع المضموم:]

(وَإِنْ كَانَ العَيْنُ مِنَ المُضَارِعِ مَضْمُوماً فَيَجُوزُ) عند دخول الجازم عليه **(الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ)** الضم والفتح والكسر **(مَعَ الإِدْغَامِ، وَ)** يجوز **(فَكُّهُ)** أي: فكُّ الإدغام **(تَقُولُ: «لَمْ يَمُدّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ)**: الفتح للخفة، والكسر؛ لأنه الأصل في حركة الساكن، ....

ارْعَوَوَ، تطرفت الواو وما قبلها غيرُ مضموم، فانقلبت ياء، ثم قُلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذٍ. وإنما لم تُدغم لسبق الإعلال على الإدغام؛ لأن سبب الإعلال مُوجِب له، وسبب الإدغام ليس بموجِبٍ بل مجوِّز. أو نقول: لم يُدغم لئلا يلزمَ ضم الواو في المضارع وهو مرفوض، (**«يَرعوِي»**) أصله: يَرْعَوِوُ، قُلبت لامه الثانية ياء لانكسار ما قبلها، فزال مقتضي الإدغام، (و**«احْواوَى»**) من: الحُوَّة، وهي حُمرة تَضرب إلى السَّواد، وأصله: احْواوَوَ، تطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فقُلبت ياء، ثم قلبت ألفاً كما في «ارعوى»، (**«يَحْواوِي»**) أصله: يَحْواوِوُ، قُلبت لامه الثانية ياء لِما سبق في «يرعوي»، فزال مقتضي الإدغام.

(**يدلُّ**) خبر المبتدأ (**عليه**) أي: على تقدير فتح ما قبل الآخر في الماضي وكسره في المضارع مما ذكر؛ فإن الفتح في «ارْعَوى» ظاهر يدلّ عليه في «احمر»، والكسر في «يَرعوي» ظاهر يدل عليه في «يحمر»، والفتح في «احواوَى» ظاهر يدل عليه في «احمار» و«اقشعر»، والكسر في «يحواوِي» ظاهر يدل عليه في «يحمار» و«يقشعر».

(**وإن كان العينُ من المضارع مَضْمُوماً، فيَجُوزُ عند دخول الجازم عليه**) أي: على المضارع (**الحركاتُ الثّلاثُ: الضمُّ والفتح والكسر، مع الإدغام**) أي: فيها، (**ويَجوز فَكُّه، أي: فكُّ الإدغام، تقول**) مع الإدغام: (**«لم يَمُدّ» بحركاتِ الدّال**) الثلاث:

(**الفتح للخفة، والكسر؛ لأنه**) أي: الكسر (**الأصل في حركة الساكن**)، قال الدده جنكي: لأنك إذا خلَّيتَ نفسَك وطبيعتَها وجدتَ منها أنها لا تتوصل إلى التّلفُّظ بالساكن الثاني من الساكنين إلا بكسرةٍ [خفيّةٍ] خفيفةٍ على الحرف الأول، يُحسّ بها عند الامتحان والتفطن، كما في «بَكْر» في الوقف، وإذا كان الكسر مِن سجيَّتها حُركَ بالكسر ليكون

والضم لإتباع العين (وَ) تقول: («لَمْ يَمْدُدْ») بفكِّ الإدغام لِما مر.

[حكم الأمر:]

(وَهَكَذَا حُكْمُ الأَمْرِ) يعني: أمرَ المخاطب، وإلا فأمر الغائب قد دخل تحت المجزوم، يعني: يجوز في الأمر إذا كان فعلَ الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم.

ولا تنسَ ما تقدَّم أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألفُ الضمير، أو واوه، أو ياؤه، ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء.

فإن كان مكسورَ العين أو مفتوحَه (فَتَقُولُ: «فِرِّ» وَ«عَضِّ»؛ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا) لما تقدم ....

اللفظ مطابقاً للطبع، فإن حُرك بغير الكسر فذلك لِعارضٍ اقتضى وجوبَ ذلك الغير، أو اختيارَه، أو جوازَه. انتهى (والضم لإتباع) حركة (العين، وتقول) أي: مع عدم الإدغام: («لم يَمدُدْ» بفكِّ الإدغام لِما مر) أي: من أن شرط الإدغام هو تحرك الثاني، وهنا ساكن، فلا يُدغم، ومِن أنه هو الأقرب إلى القياس تقديماً لأقوى الطالِبَين على ما تقدم.

(وهكذا) أي: ومثل حكم المضارع المجزوم المذكور (حكمُ الأمر، يَعني) المصنف بالأمر (أمرَ المخاطب، وإلَّا) أي: وإن لم يعنِ أمر المخاطب بل عنى مُطلق الأمر، لزم التكرار في كلامه لِما ذكره بقوله: (فأمر الغائب قد دخل تحت المَجزوم) أي: لأنه مضارع مجزوم بِلام الأمر، فلا حاجةَ إلى ذِكره بعد دخوله في المجزوم، (يَعني) المصنف بقوله: «وهكذا حكم الأمر»: (يَجوز في الأمر إذا كان فعلَ الواحد ما يَجوز في المضارع المجزوم) مِن جواز الإدغام مع الأوجه الثلاثة، ومِن جواز الفكِّ.

(ولا تنسَ ما تقدم) هذا بمنزلة التقييدِ لكلام المصنف؛ فإن قوله: «حكم الأمر» يَدخل فيه هذه، لكنه لَمَّا قدَّمها استغنى بذلك، (أنه) بفتح الهمزة بدل من «ما تقدم» (يَجب) أي: الإدغامُ (إذا اتَّصل بالفعلِ ألفُ الضمير أو واوُه) أي: الضمير (أو ياؤه، ويمتنع) أي: الإدغام (إذا اتصل به) أي: بالفعل (نون جماعة النساء).

ثم فصَّل ما أبهمه المصنف فقال: (فإن كان) أي: أمر المخاطب (مكسورَ العين أو مفتوحَه، فتَقول) أي: مع الإدغام: («فِرِّ» و«عَضِّ» بكسر اللام وفتحها؛ لِما تقدم) أي:

(وَ«افْرِرْ»، وَ«اغْضَضْ») بفك الإدغام.

(و) إن كان مضمومَ العين فتقول: («مُدّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ) الضم والفتح والكسر (وَ«امْدُدْ») بفك الإدغام لِمَا ذكر في المضارع المجزوم.

وقد رُويت الحركات الثلاث في قول جَرِيرٍ: [الكامل]

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

مِن أن الكسر هو الأصل في حركة الساكن، والفتح للخفة، (و) تقول مع الفك: («افْرِرْ» و«اغْضَضْ» بفكِّ الإدغام) أي: كما هو الأقرب إلى القياس.

(وإن كان) أي: أمر المخاطب (مضمومَ العين فتَقول: «مُدّ» بحركات الدال) الثلاث: (الضم والفتح والكسر) مع الإدغام، (و«امْدُدْ» بفكِّ الإدغام؛ لِما ذكر في المضارع المجزوم) من أن الضم لمتابعة العين، والفتح للخفة، والكسر هو الأصل في تحريك الساكن. وقال الغزِّي: الإدغامُ في المضارع المجزوم أقوى منه في الأمر، ومن ثم اتفق القُرّاء على إظهار: ﴿وَٱضْمُمْ﴾ [طه: ٢٢]، و﴿ٱشْدُدْ﴾ [طه: ٣١]، ولم يظهر: «مَنْ يَرتَدِدْ» [المائدة: ٥٤] سوى نافع وابن عامر وأبي جعفرٍ[1]، والسِّرُّ في ذلك: أن سكون الأمر سكون بناء، فكان كسكون «رَدَدْت»، وسكون المضارع سكون إعراب عارض، والعارض لا يُعتد به، ولأن المضارع أدغم قبل دخول الجازم، فأبقي على حاله بعد دخوله بخلاف الأمر.

(وقد رُويت الحركات الثلاث) مع الإدغام (في قول جرير) من بحر الكامل، وأجزاؤه: متفاعلن ست مرات:

(ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ)

«ذُمَّ»: أمر من: الذم، ضد المدح، و«المنازل»: جمع: منزل، وهو المنهل بمعنى الموضع الذي في المفاوز على طرق السفار؛ لأن فيه ماء، و«اللِّوى»: اسم موضع، و«العيش» بفتح العين: الحياة، و«أولئك» يشار به للعقلاء غالباً كما قاله الكواشي[2]، و«الأيام»: جمع: يوم، ويحتمل المراد بها هنا الوقائع مجازاً. قال في «الأساس»[3]:

---

(١) انظر: «النشر في القراءات» لابن الجزري: (٢/ ٢٥٥)، وقرأ البقية: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يوسف الكواشي، المتوفى سنة (٦٨٠هـ)، تقدم ذكره.

(٣) «أساس البلاغة» للزمخشري، ص: ٣٩٢.

والأعرف الأفصح الكسرةُ في مثل هذه الصورة، أعني: عند التقاء الساكنين.

ومما جاء بفكِّ الإدغام قوله: [الطويل]

وأُعْدُدْ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبُ

ومن المجاز: «ذكر في أيام العرب كذا» أي: في وقائعها. انتهى. وفي الحديث: «لَا يُحْشر مَعَنَا إِلَّا مَنْ حَضَرَ يَوْمَنَا بِالأَمْسِ»[١]، أراد: وقعةَ أُحُد.

ومعنى البيت: لا منزلةَ أطيب من منزلة اللِّوى، ولا عيشَ بعد عيشِنا في تلك الأيام التي مَضَين فيها.

(والأعرفُ) أي: الأشهر عند الإدغام (الأفصحُ) أي: من الأخريين (الكسرةُ في مثل هذه الصّورة، أعني: عند التقاء الساكنين)، وذلك لاجتماع الأولى والأخيرتَين من اللغات الأربع عليه[٢] دون الفتح، لاختصاص الثانية به دون الضم، لشذوذه عن جميعها.

(وممَّا جاء بفكِّ الإدغام قولُه) أي: الشاعر من بحر الطويل، لكن دخله الزحاف حتى صار صدر المصراع الأول على فَعْلُنْ:

(وأُعْدُدْ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبُ)

«الفضل»: الزيادة، وكل عطية لا تلزم من يُعطيها يقال لها: فضل[٣]، و«النعمة»: اليد والصنيعة والمِنّة، وما أنعم به عليك، وقيل: الحالةُ الحسنة، وقيل: عبارة عن المنفعة المنقولة على جِهة الإحسان إلى الغير، و«الخير»: ما يُرغب فيه كالعقل مثلاً، والعدل والفضل والشيء النافع وضدّه الشر.

والمعنى: اعدد مجيء طالبِ الخير إليك فضلاً ونعمةً من الرحمن عليك.

قيل: والقياس: «إذا ما جاءك»، لكنه التفتَ من الخطاب إلى الغيبة، وفيه نظرٌ؛ لأن الالتفات على المشهور عبارةٌ عن ذكر معنى بطريق من التكلم والخطاب والغيبة بعد ذكرِه بآخَر منها، والموجود هنا مجرد حذف، فتأمله!

---

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة»: (٣/ ٣١٤)، بلفظ: «لا يَخرُجَنّ».

(٢) في الأصل: «على»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

(٣) في المطبوع: «الفضل: الزيادة وكل فضل لا تلزم من يعطيها»، والمثبت من «الدده جنكي».

والمراد: جواز الإدغام وفكِّه عندنا، وإلا فالإدغامُ واجب في بني تميمٍ، وممتنع في الحجازيِّين.

قالوا: إذا اتصل بالمجزوم حالَ الإدغام هاءُ الضمير لزم وجهٌ واحدٌ، نحو: «رُدَّها» بالفتح، و«رُدُّه» بالضم على الأفصح، وروي: «رُدِّه» بالكسر، وهو ضعيف.

واعلم: أنَّ حكمَ الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه في جميع ما ذكَرنا حكمُ المجرّد وإن لم يَذكره المصنفُ؛ اكتفاءً ....

(**والمرادُ**) أي: بالإدغام وفكِّه في كلام المصنف: (**جوازُ الإدغام وفكِّه عندنا**) يعني: أنه يجوز لنا أن نُدغم المضارعَ المجزوم وأمر المخاطب أخذاً بِقول بني تميم، وأن لا ندغم أخذاً بقول الحجازيّين، (**وإلّا**) أي: وإن لم يكن الجواز بالنسبة إلينا، فلا يثبت أصلاً (**فـ**) إنه (**الإدغامُ واجب في**) مذهب (**بني تميمٍ، وممتنع في**) مذهب (**الحجازيِّين**).

(**قالُوا**) أي: الصرفيون: (**إذا اتصل بالمَجزوم**) أي: بالأمر الذي هو مثل المجزوم، تأمل! (**حالَ الإدغام هاءُ الضمير لزم وجه واحد**) من الأوجه الثلاثة السابقة، (**نحوُ: «رُدَّها» بالفتح**) أي: فقط؛ لأن الهاء لخفائِه كأنه معدوم، فكأنَّ الألف وليتِ المدغَم، وما قبل الألف يجبُ أن يكون مفتوحاً، (**و«رُدُّه» بالضم**) أي: لأن الهاء خفيَّة، فكأنَّ الواو وليتِ الدال، فضم حفظاً لمدتها، (**على الأفصَح**) أي: لأن ما قبل الواو لا يجبُ أن يكون مضموماً، فلذا وقع فيه الخلاف.

(**ورُوي: «رُدِّه» بالكسر**) وهذه الروايةُ على اللغة الأولى، ووجهُها: أن الواو يَنقلب بالكسرة إلى الياء، فلا يبقى الاستكراه؛ لأن حكمَ الهاء أن تكسر وتقلب الواو ياءً إذا كان ما قبل الهاء مكسوراً، نحو: «به»، وغلِط ثَعلب[1] في جواز الفتح في نحو: «رده»؛ لكونه ضعيفاً لا سماعَ به، كذا ذكره الدده جنكي. (**وهو**) أي: المرويُّ بالكسر (**ضعيفٌ**)؛ لأنه يَستلزم انقلابَ الواو ياء، وهو خلافُ الأصل.

(**واعلَمْ: أنّ حكمَ الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه**) من الأمرِ وغيره (**في جميع ما ذكَرنا حكمُ المجرّد**) أي: مثلُ حكمه، (**وإن لم يَذكره**) أي: حكمَ المزيد فيه (**المصنفُ؛ اكتفاءً**

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، المعروف بـ«ثعلب»، المتوفى سنة (٢٩١هـ).

بالأصل، فليَعتبره الناظرُ؛ إذ لا يَخفى شيءٌ منه على مَن اطَّلع على ما ذكرناه.

[حكم اسم الفاعل والمفعول:]

(وَتَقُولُ فِي اسْمِ الفَاعِلِ: «مَادٌّ») بالإدغام وجوباً لاجتماع المثلَين مع عدم المانع، والتقاءُ الساكنَين على حدِّه، والأصل: «مَادِدٌ» **(«مَادَّانِ، مَادُّونَ»، «مَادَّةٌ، مَادَّتَانِ، مَادَّاتٌ»، وَ«مَوَادُّ»، وَ)** تقول **(فِي اسْمِ المَفْعُولِ: «مَمْدُودٌ»، كَـ«مَنْصُورٍ»)** من غير إدغام؛ لحلول الفاصل بين حرفي التضعيف، وهو الواو، فهو كالصَّحيح بعينِه.

وأما المزيد فيه؛ فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع؛ فإن كان من الأبواب المذكورة يجب، ....

بالأصل) أي: بحكم الأصل الذي هو المجرد، (فليَعتبره) أي: المزيدَ فيه (الناظرُ) أي: فلْيَقس حكمه على حكم المجرد؛ (إذ لا يَخفى شيءٌ منه) أي: من حكم المزيد فيه (على مَن اطَّلع) ووقف (على ما) أي: حكمِ الذي (ذكَرناه) أي: للمجرد.

(وتقولُ في اسم الفاعل: «مَادّ») لِلمفرد المذكر، (بالإدغام وجوباً؛ لاجتماع المثلَين مع عدمِ المانع) وهو الفاصلُ أو سكون الثاني، (والتقاءُ) مبتدأ (الساكنَين) أي: في «مادّ» (على حَدِّه) خبره؛ لأنَّ الأول حرف مد والثاني مدغَم في مثله، (والأصل: «مادِدٌ») سكن الدال الأولى بحذف حركتها وأُدغمت في الثانية، («مادَّان») للمثنى المذكر بالألف، («مادُّون») لجمعِ المذكر بالواو، («مادَّةٌ») لِلمفرد المؤنث، («مادَّتانِ») لمثناها بالألف، («مادَّاتٌ») لجمعها بالألف والتاء، والأصلُ: «مادَّتات»، حُذفت التاء الأولى لكراهةِ اجتماع علامتي التأنيث من جنسٍ واحدٍ، (و«مَوَادُّ») لجمعها أيضاً المكسر.

(وتقولُ في اسم المفعول: «مَمْدُود» كـ«مَنصُورٍ» من غيرِ إدغامٍ؛ لِحلول) أي: لمنع (الفاصل بين حرفَي التضعيف) من الإدغام، (وهو) أي: الفاصلُ (الواوُ، فهو) أي: ممدود (كالصَّحيح) أي: السالم (بِعينه) أي: في عدم الإدغام.

(وأمَّا) الثلاثي (المزيدُ فيه؛ فاسمُ الفاعل و) اسم (المفعولِ منه) أي: من الثلاثي المزيد فيه (تابعٌ للمضارع، فإن كان) أي: المضارع (مِن الأبواب المذكورة) أي: في قوله فيما مر: «في نحو: مد» .. إلى قوله: «وتماد يتماد» (يَجب) أي: الإدغامُ في اسم

وإلا يمتنع.

وأما الرباعيُّ؛ فلا مجالَ للإدغام فيه أصلاً.

فهذا أوانُ تشميرِ الذيل لتحقيق المعتلِّ والمهموز، مقدِّمِين المعتلّ لِمَا له من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز، فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه؛ لكونه أكثر بحثاً.

○ ○ ○

الفاعل والمفعول، ولا يحتاج إلى التقييد بقوله: «ما لم يتّصل به الضمير البارز المتحرك»؛ إذ الضميرُ المذكور لا يتّصل بالأسماء، بخلاف الأفعال، (وإلّا) أي: وإن لم يكن من الأبواب المذكورة بل مِن الأبواب التي جاء فيها التضعيفُ ولا سبيل إلى الإدغام فيه كما في «يتمدَّد» فهو «متمدِّد»، (يَمتنع) أي: الإدغام.

(وأمّا الرُّباعيُّ) والمراد به الرباعي المضاعَف لئلا يَرِدَ النقضُ بنحو: «اطمأنَّ» (فلا مجالَ) أي: لا مَدخل (للإدغامِ فيه) أي: في الرباعي المذكور (أصلاً) لحلولِ الفاصل بين حرفي التضعيف.

(فهَذا) الأوانُ (أوانُ) أي: وقت (أن نُشمِّر الذيل) أي: أن نرفع الذيل (لِتحقيق المعتلِّ والمَهموز)، وتشميرُ الذيل ورفعُه كناية عن التهيُّؤ، وهو من ذكر اللازم وإرادةِ الملزُوم، أو هو لفظٌ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادتِه معه، أو نقول: شبّه التحقيق بالطريق الذي يُسلك فيه تشبيهاً مضمراً في النفس، وطوى ذكرَ المشبَّه به بشيء من لَوازمه - وهو التشمير - على طريق الاستعارةِ بالكناية، وإثباتُ التشمير استعارة تخييلية، (مقدِّمين المعتل) أي: على المهموز (لِما) أي: لأجل الذي ثبت (له) أي: لِلمعتل (مِن الأقسام والأبحاث، ما) أي: الشيء الذي أو شيئاً (ليس) ثابتاً (لِلمهموز) فـ«ما» الثانية بدل من «ما» الأولى، أو نكرة منصوبة على الحال، و«مِن الأقسام» بيان لإحداهما. (فكأنه) أي: «ما له من الأقسام» (يُحرِّك نفسَ السامع) له (في طَلبه) أي: طلب المعتل من حيث أبحاثه وأقسامه؛ (لِكونه) أي: المعتل (أكثرَ) أي: من المهموز (بحثاً) وأقساماً.

○ ○ ○

فصلٌ
في المعتلِّ

[تعريف المعتلِّ لغةً واصطلاحاً:]

(فَصْلٌ: المُعْتَلُّ) هو اسم فاعل من: «اعتلَّ»، أي: مرض، وسمِّي هذا القسم معتلًّا؛ لما فيه من الإعلال.

وأما في الاصطلاح، فهو: (مَا أَحَدُ أُصُولِهِ) أي: أحد حروفه الأصلية (حَرْفُ عِلَّةٍ).

واحترز بـ «الأصلية» عن نحو: «اعْشَوْشَب» و«قَاتَلَ» و«تَفَيْهَقَ» وأمثالِها، ودخل فيه نحو: «قُلْ» و«عِدْ»، وأمثالهما.

هذا (فصلٌ: المعتلُّ، وهو) أي: المعتل (اسمُ فاعل) لأن فِعله لازم، ولا يبنى منه اسم المفعول إلا بعد تعدِيته، وهو مأخوذ (من «اعتلَّ» أي: مرض، وسُمي هذا القسم) أي: من الأفعال الآتي بيانها (معتلًّا؛ لِما فيه) أي: هذا القسم (مِن الإعلال) وهو تغييرُ حروف العلة للتخفيف.

(وأمَّا) المُعْتلّ (في الاصطلاح، فهو: ما) أي: الذي (أحدُ أُصوله ـ أي: أحدُ حروفه الأصلية ـ حرفُ عِلّةٍ) مفرد مضاف فيعمُّ.

(واحترز) أي: المصنف (بالأصلية) هذه اللفظة ليست في كلامه، إلا أن الشارح المحقِّقَ أوله بها (عن نحو: «اعْشَوْشَب») بزيادة الواو؛ لأن أصله: «عشب»، (و«قاتَل») بزيادة الألف لأن أصله: «قتل»، (و«تَفيْهَقَ») بزيادة الياء؛ لأن أصله: «فهق»، و«التفيهق»: التوسع في الكلام، والأصلُ: «الفهق» وهو الامتلاء، (وأمثالِها) أي: «اعْشَوْشَب» وما عُطف عليه من نحو: «شَرْيَف» و«بَيْطَر» و«رَهْوك».

(ودخَل فيه) أي: في حدِّ المعتل المذكور (نحوُ: «قُلْ»).لأنه وإنْ خلا ظاهراً عن حرف العلة، لكن أحد أصوله حرف علة؛ لأن أصله: أُقْوُلْ، ثم أعل بالنقل والحذف كما سيأتي، (و«عِدْ») فإن أصلَه: اوْعِدْ، فحُذفت لما يأتي، (وأمثالِهما) أي: «قل» و«عد» كـ«بع» فإن أصله: ابْيِعْ.

ولا يُتوهم خروج اللَّفيف من هذا التعريف؛ فإن اثنين من أصوله حَرْفَا علَّةٍ؛ لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علّةٍ، يصدق عليه أن أحدَها حرف علة ضرورةً.

[حروف العلة:]

(وَهِيَ) أي: حروف العلة: (الوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَاليَاءُ) سميت بذلك؛ لأن من شأنها أن يَنقلب بعضها إلى بعضٍ، **وحقيقة العِلة**: تغييرُ الشيء عن حاله.

وعند بعضهم: أن الهمزة من حروف العلة، والجمهورُ على خلافه؛ إذ لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء ....

(ولا يُتوهم) أي: من قوله: «حرف علة» بالإفراد (خروجُ اللَّفيف) بنوعيه الآتيين (من هذا التعريف؛ **فإن اثنَين**) أي: لا واحد فقط فهو علة للمنفي (مِن أُصوله) أي: اللفيف (حرفَا عِلَّةٍ)، وإنما لم يتوهم ما ذكر (**لأنه**) الضمير للشأن (**إذا كان اثنانِ منها**) أي: من أصوله (حرفَي عِلّةٍ، **يَصدُق عليه**) أي: على الذي هما فيه (**أنَّ أحدَها**) أي: الأصول (**حرفُ علّة**) ويَلزم من صِدق ذلك صدقُ أنَّ أحد أصوله حرف علة، وهو عينُ صدق التعريف، (ضرورةً) مفعول له.

(**وهي**، أي: حروفُ العلة: الواو، والألف، والياءُ، **سُميت**) أي: الحروف الثلاثة (بِذلك) أي: بحروف العلة (**لأنَّ مِن شأنها**) أي: تلك الحروف (**أن يَنقلب بعضُها إلى بعضٍ**) اطراداً فيتغيّر حالها.

(**وحقيقةُ العِلة**) أي: حقيقتُها اللغوية أو ماهيتها المتحقِّقة [في الخارج] بحسَب اللغة، أو معناها اللغوي: (**تَغييرُ الشيء**) بمعنى تغيُّره لا المعنى المصدري (**عنْ حاله**) الذي كان عليه إلى حالٍ آخَر.

(**وعند بعضِهم**) أي: الصرفيين: (**أنَّ الهمزة من حروف العلة**) لما يقع بها من التغييرات المطردة، وإن لم يجرِ فيها ما يجري في الألف والواو والياء في كثيرٍ مِن الأبواب، على ما سيأتي، (**والجُمهور**) منهم (**على خِلافه**) أي: خلافِ كون الهمزة من حروف العلة؛ (**إذْ لا يَجري فيها**) أي: الهمزة (**ما يَجري في الواو والألف والياءِ**) أي: من التغييرات؛ كالحذفِ والقلب والإسكان وعدمِ البقاء على حالٍ عند مجاورتها لما

في كثير من الأبواب، وبذلك خرج المهموز عن حدِّ المُعتلِّ.

(وَتُسَمَّى حُرُوف العِلَّةِ) في اصطلاحهم: (حُرُوفَ المَدِّ وَاللِّينِ) أطلق المصنف رحمه الله تعالى هذا الكلام، إلا أن فيه تفصيلاً، فلا علينا أن نشير إليه، وهو أن حروفَ العلة إن كانت متحركةً لا تسمى حروف المد واللِّين؛ لانتفائهما فيها، وهذا في غير الألف.

وإن كانت ساكنةً تسمى: حروف اللين؛ لما فيها من اللين؛ لاتساع مخرجها، لأنها تخرج في لِين من غير خُشونة على اللِّسان؛ وحينئذٍ إن كانت حركاتُ ما قبلها من جنسها ـ بأن كان ما قبل ....

يُضادُّها من الحركات، (في كثيرٍ مِن الأبواب، وبذلك) أي: بكونِ الهمزة ليست من حروف العلة الذي هو مذهب الجمهور (خرجَ المهموزُ عن حدِّ المُعْتلِّ) لأن أحد حروفه الأصلية ليس حرفَ علة.

(وتُسمى حروف العلة في اصطلاحهم) أي: الصرفيين: (حروفَ المدِّ واللِّينِ، أطلق المصنف رحمه الله تعالى هذا الكلام) وهو قوله: «وتُسمى حروف العلة .... : حروف المدِّ واللِّين» (إلَّا) أي: لكن (أن فيه) أي: في هذا الكلام (تفصيلاً، فلا) بأسَ ولا لوم (علينا) في (أن نُشير) وهو خبر «لا» (إليه) أي: إلى التفصيل، (وهو) أي: التفصيل (أنَّ حروف العلة إنْ كانت متحركةً) كـ«وثق» و«يسر» (لا تُسمى حروفَ المَدِّ، و) لا حروفَ (اللِّين؛ لانتفائهما) أي: المد واللين (فيها) أي: حروفِ العلة المتحركة، (وهذا) أي: كونُ حروف العلة تارةً تحرك وتارة لا تحرك (في غيرِ الألف)، أمَّا الألف فلا يتأتَّى فيها هذا التفصيل؛ لأنها لا تَقبل الحركة، فلا تنفكّ عن المدِّ واللِّين.

(وإن كانت) أي: حروف العلة (ساكنةً تُسمى: حروف اللِّين) أي: مطلقاً؛ سواء كانت حركة ما قبلها من جنسها أم لا، (لِما فيها) أي: حروف العلة الساكنة (مِن اللِّين) وهو قبول التطويل لصوتها، (لاتِّساع مخرجها) لأنها صوت لا مُعتمَدَ له في الحلق؛ (لأنها) أي: حروفَ العلة الساكنة (تَخرج في لِين من غير خُشونة) تفسير للين (على اللِّسان، وحينئذٍ) أي: حين إذ كانت ساكنة (إنْ كانت حركاتُ ما) أي: الحروف التي (قبلها) أي: قبل حروف العلة (مِن جنسِها) أي: الحروف المذكورة، (بأنْ كان ما قبل

الواو مضموماً، والألف مفتوحاً، والياء مكسوراً ـ تسمى: حروف المدّ أيضاً؛ لِما فيها من اللين والامتداد، نحو: «قال يقول»، و«باع يبيع»، وإلا تسمى: حروف اللين، لا المد؛ لانتفائه فيها.

هذا في الواو والياء، وأما الألف؛ فيكون حرف مدٍّ أبداً.

وهما تارةً تكونان حرفي علةٍ فقط، وتارةً حرفي لين أيضاً، وتارةً حرفي مدٍّ أيضاً، فحروف العلة أعمُّ منهما، وحروف اللين أعمُّ من حروف المدِّ.

الواو مضموماً، و) ما قبل (الألفِ مفتوحاً، و) ما قبل (الياءِ مكسوراً، تُسمى) أي: حروف العلة (حروفَ المد أيضاً) أي: كما تسمَّى حروف اللين؛ (لِما فيها) أي: حروف العلة الساكنة التي يجانسها ما قبلها (مِن اللين والامتِداد) أي: الاستطالة، إلا أن الألف أشدُّ امتداداً واستطالةً (نحو: «قال يقول»، و«باع يبيع»)؛ فإن الألف والواو والياء فيها ساكنات، وحركات ما قبلها مجانسة لها؛ لأنَّ ما قبل الألف مفتوح وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور.

(وإلَّا) أي: وإن لم تكن حركات ما قبلها من جِنسها، كـ«أيسر» و«أوعد» (تُسمى) أي: حروف العلة الساكنة (حُروفَ اللين) أي: فقط، لوجود[1] اللين فيها، (لا) حروفَ (المدِّ؛ لانتفائه فيها) أي: في حروف العِلة الساكنة التي لم يُجانسها ما قبلها.

(هذا) أي: التفصيلُ (في الواو والياء[2]، وأمَّا الألفُ فتكون حرفَ مدٍّ أبداً) أي: بدون استثناء في حال دون حال؛ لأنها لا تقبل الحركة لِذاتها كما تقدم.

(وهما) أي: الواو والياء (تارةً تكونان حرفي علةٍ فقط) أي: إذا كانتا متحركتين، (وتارةً) تكونان (حرفَي لِينٍ أيضاً) أي: كما تكونان حرفَي علة، وذلك إذا كانتا ساكنتَين، (وتارةً) تكونان (حرفَي مدٍّ أيضاً) أي: كما تكونان حرفي لِينٍ، وذلك بشرطِ السكون مع المجانسة.

وإذا علمتَ ما تقرَّر (فحروفُ العِلَّة أعمُّ مِنهما) أي: من حروف المد واللين، (وحروفُ اللّين أعمُّ مِن حروفِ المدِّ) أي: لاشتراط المجانسة في الأخير دون الأول، ومعلوم أن المطلَق أعم من المقيد.

---

(١) في المطبوع: «الوجوب» بالباء، والمثبت من «الغزي».

(٢) سقطت في المطبوع.

هذا، ولكنهم يطلقون على هذه الحروف: حروفَ المدِّ واللين مطلقاً، والمصنِّفُ رحمه الله جرى على ذلك، ونُقل عنِ المصنف في تسميتها حروفَ المد واللين: أنها تخرج في لِين من غير كُلفةٍ على اللِّسانِ، وذلك لاتِّساع مخرجها، فإنَّ المخرجَ إذا اتَّسع انتشر الصوتُ وامتدَّ ولَانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوتُ وصَلُب.

(وَالأَلِفُ حِينَئِذٍ) أي: حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المعتلِّ (تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ) نحو: «قَالَ» و«بَاعَ»؛ لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المُجرَّد، وهي من الثُّلاثيِّ متحركة أبداً في الأصل، والألف ساكنة، ....

(هذا) أي: افهم هذا، أو المراد من كلامهم هذا، (ولكنَّهم يُطلقون على هذه الحروف) الثلاثة (حروفَ المَدِّ واللّين مُطلقاً) أي: مِن غير تفصيل، فهو إمَّا محمولٌ على هذا التفصيل، أو على تسميةِ الشيء بما يَؤُول إليه، كذا قاله الجاربردي، (والمصنِّفُ رحمه الله جرى على ذلك) أي: الإطلاق مطلقاً.

(ونُقل عنِ المُصنِّف) والغرض بهذا النقل أنَّ كلامه هنا محمول على التفصيل بدليل النقل عنه (في) وجهِ (تَسميتِها) أي: هذه الحروف (حروفَ المدِّ واللّين: أنها) أي: هذه الحروف (تَخرُج في لِين من غير كُلفة) أي: مشقّة (على اللسان، وذلك) أي: الخروج من غير كُلفة (لاتِّساع مخرجها) أي: تلك الحروف؛ (فإن المخرج) أي: مخرج الحروف (إذا اتَّسع انتشر الصوتُ) أي: صوت الحروف، (وامتدَّ ولَانَ، وإذا ضاق) أي: المخرج (انضغط) أي: احتبس (فيه) أي: في ذلك المخرج (الصوتُ وصَلُب) أي: غلظ واشتدّ.

(والألفُ حينئذٍ ـ أي: حين إذ كان) أي: الألف (أحد الحروف الأصول) حالَ كونها (من المعتلّ ـ تكون) أي: الألف (مُنقلِبَةً عن واوٍ أو ياءٍ) وإنما لم يُثبتوها أصلاً لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات، فكرهوا أن يضعوا فيها في الأصل ما لا يَقبل الحركة، ولذلك لم يَضعوها أيضاً للإلحاق، كذا ذكره الجاربرديُّ، (نحو: «قال» و«باع») فإن الألف في الأول منقلبة عن الواو، وفي الثانية منقلبة عن الياء؛ (لأنَّ الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرَّد، وهي) أي: حروف الماضي من المجرد (مِن الثُّلاثيِّ متحركة أبداً في الأصل) احتراز عن نحو: «صان»، (والألفُ ساكنة)، وحينئذٍ

فلا تكون أصلاً.

وأما في الرباعيّ؛ فلأن حروف الأصول تكون متحركة إلا الثاني، فلا يجوز أن يكون ألفاً؛ لالتباسه بـ«فَاعَلَ» من الثلاثي المزيد فيه، ولأنه لما امتنع كونه أصلاً في الثلاثي فحُمل عليه الرباعي.

(فلا تكون) أي: الألف (أصلاً) أي: بدون الانقلاب.

(وأمّا) وجهُ الانقلاب (في الرُّباعيّ؛ فلأنَّ حروف الأصول تكون متحركة إلّا) الحرفَ (الثاني) من حروف «فعلل» الذي هو ميزان الرباعي، (فلا يَجوز أن يكون) أي: الثاني في الرباعي (ألفاً) لا بِالانقلاب ولا بدونه؛ (لالتِباسه) أي: الرباعي من المجرد إذا كان ثانيه ألفاً (بـ«فاعل» من الثُّلاثيِّ المزيد فيه) ويمكن التعليلُ أيضاً: بأن الألف لو وقعت أصلاً في اسم أو فعل لم يخل إمَّا أن تقع مُبدلة في محل آخَر أو لا؛ فإنْ وقعتْ مبدلة أدَّى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة، وذلك مخلٌّ بمعرفةِ الأوزان، وهو بابٌ كبير، وإن لم تقعْ أدى إلى وقوع الواو والياء متحركتين في كل موضعٍ كان أصلها فيه التحرك، وهو كثير مستثقل، كذا علّل ابن الحاجب ومن تبعه.

(ولأنه) أي: الشأن (لمَّا امتنع كونه) أي: الألف (أصلاً في الثُّلاثي) المجرّد، (فحُمل عليه) أي: الثُّلاثي المجرّد (الرُّباعي).

واعلمْ: أن في اقتران جواب «لما» بالفاء مع كونه ماضياً لفظاً أو معنًى اختلافاً، وفي كلام الشارح جاء مقترناً بالفاء على ما في بعض النسخ. قال الشريف في «شرح المفتاح»: المتعارَف في جواب «لما» هو الفعل الماضي لفظاً أو معنًى بدون الفاء. وقال في «حاشيته»: وقد وجدْنا في الحديث دخولَ الفاء في جواب «لما» مع كونه ماضياً لكنه قليل. وقال في موضعٍ آخَر: إنَّ جواب «لما» بالفاء قليل، وهو مُشعر بالجواز.

وزاد أبو المكارم الخراسانيُّ عليه فقال: وقد يَدخل الفاء على قِلة لِما في «لَمَّا» من معنى الشرط، صرَّح به نجم الأئمة الرَّضِي وعليه وردت الأحاديث.

وقال العلامة حسن الفَنَاريُّ[1]: لا يجوز دخول الفاء في جواب «لما» إلا عند ابن مالك إذا كان جملة اسمية، والجمهور منعوا وقوعها في جواب «لما».

---

(١) هو حسن بن محمد الفناري، المتوفى سنة (٨٨٦هـ)، تقدم ذكره.

واحترز بقوله: «حينئذٍ» عن الألف في نحو: «قاتل»، و«احمارَّ»، و«تباعد»، مما ليس من حروفه الأصول، فإنها ليست منقلبة، بل هي زائدة.

واعلم: أن الألف في الأفعال كلِّها، وفي الأسماء المتمكِّنة؛ إما أن تكون زائدة، أو منقلبة، ....

وقال المشهديُّ[1] في «شرح اللباب»: جواب «لمَّا» فعل ماضٍ أو جملة اسمية مع «إذا» المفاجأة، أو مع الفاء، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء، ويكون مضارعاً. انتهى.

وإنما أطنبت في النقل وأسهبتُ في التعرض إلى القال والقيل وإن كانت المناسبة هنا قليلة؛ لأنه جرى بيني وبينَ بعض الأقران مناقشة في اقتران جواب «لمَّا» بالفاء، وزعم ذلك البعض أنه لم يجز قطعاً، ولا وقع في عبارةِ أحد اقتران جواب «لمَّا» بالفاء مع كونه ماضياً، توهُّماً منه أن عدم اطِّلاعه على ذلك في مؤلف من المؤلفات أو عبارة من عباراتهم يستلزم عدم جوازه أصلاً، حتى عرضتُ عليه بعض مؤلِّفات المحققين وقع فيه اقتران جواب «لمَّا» بالفاء مع كونه ماضياً، فردَّه بوهمِه وظن أنَّ اطلاعه على الكتب وعباراتِ العلماء أوسع من غيره، وأن ذكاءه يكفيه عن مراجعة الغير، وهل هذا إلا مكابرةٌ وعناد؟! أوَلم يدرِ أن العلم إنما هو بالتعلم والتلقِّي عن أفواه المشايخ حتى أدَّاه وهمه إلى المعاندة والمكابرة، أعاذنا الله منها، فلذلك صرفتُ عِنان العناية بعون خالق القوى والأفعال إلى التعرض لنقل هذه الأقوال، مع قصور العقل عن مكتسبه ومسموعه، على ما قيل: جهدُ المُقِلِّ سكبُ دُموعه.

(**واحترز**) أي: المصنف (**بقوله: «حينئذٍ» عن الألف**) التي (**في نحو: «قاتل» و«احمارَّ» و«تباعد» مما**) أي: من كل فعل (**ليس**) أي: الألف فيه (**من حروفِه**) أي: ذلك الفعل (**الأصولِ، فإنها**) أي: الألف فيما ذُكر (**ليست منقلبةً**) أي: عن الواو والياء، (**بل هي**) أي: الألف (**زائدة**) أي: لغرض المفاعلة والمبالغة ونحوهما.

(**واعلمْ: أنَّ الألفَ في الأفعال كلِّها**) أي: الماضي والمضارع والأمر (**وفي الأسماءِ المُتمكنة**) أي: المعرَبة، وسُميت بذلك لتمكنها في الاسمية: (**إمَّا أن تكونَ**) أي: الألفُ (**زائدةً، أو منقلبةً**) أي: عن أصل؛ لأن الحروف الأصول فيهما عُرضة للحركات ومحلّ

---

(١) في المطبوع: «المشهد»، والمثبت من «كليات أبي البقاء».

بخلاف الأسماء الغير المتمكنة، والحروف، نحو: «متى»، و«مهما»، و«بلى»، و«على»، وما أشبه ذلك، فإنها فيها أصلية.

واعلم: أنَّ المُعْتلَّ جِنسٌ تحتَه أنواعٌ مُختلفةُ الحقائقِ؛ كمعتلِّ الفاء، والعين، واللام، وغير ذلك.

○ ○ ○

لها، والألف لا تقبل الحركةَ، فتكون مُنقلبة عن المتحرك لا محالةَ، (بِخلاف الأسماء الغير المُتمكنة) وهي المبنية، لكنْ يَرد على عمومه «ذا» اسم إشارة؛ فإنهم صرَّحوا بأن الألف فيه مُنقلبة عن واوٍ أو ياءٍ، (والحروف، نحو: «مَتَى» و«مَهْمَا» و«بَلَى» و«عَلَى»، وما أشبَه ذلك) أي: كالأسماء الأعجميّة كـ«جالوتَ» و«داود»؛ (فإنها) أي: الألفَ (فيها) أي: في المذكوراتِ (أصليّة)؛ أما الأسماء المبنية فلِعدم اشتقاقها، وأما الحروفُ فلأنها غير مُشتقة ولا متصرفة، فلا يُعرَف لها أصل غير هذا الظاهر، فلا يُعدل عنه من غير دليل.

(واعلمْ: أن المُعتلَّ جِنسٌ) وهو كُلِّي مَقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، (تحتَه) أي: المعتل (أنواعٌ مُختلفة الحقائِق) جمع: حقيقة، وهي ما به الشيء هو هو باعتبار تحقُّقِه في الخارج، (كمعتلِّ الفاء) نحو: «وعد» و«يئس»، (و) معتل (العين) نحو: «قال» و«باع»، (و) معتل (اللام) نحو: «غزا» و«رمى»، (وغيرِ ذلك) مِن معتل الفاء والعين أو العين واللام على ما سيأتي.

○ ○ ○

أنواع المعتلّات

فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله:

(وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ) لأن حرف العلة فيه: إما أن يكون متعدداً، أو لا، فإن لم يكن متعدداً؛ فإما فاءٌ، أو عينٌ، أو لامٌ، فهذه ثلاثةُ أقسام.

وإن كان متعدداً؛ فإما أن يكون اثنين، أو أكثر، فالثاني قسم واحد، والأول؛ إما أن يفترقا، أو يقترنا، فإن افترقا فهو قسم آخر، وإنِ اقترنا؛ فإما أن يكونا فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً، فهذان قِسمان آخران، فالمجموعُ سبعة أنواع.

○ ○ ○

(فأشار) المصنف **(إلى انحِصار أنواعه)** أي: المعتل في عدد معين **(بقولِه)**:

(وأنواعُه) أي: المعتل **(سبعةٌ)** وإنما انحصر في ذلك؛ **(لأنَّ حرف العلة فيه)** أي: في المعتل لا يَخلو **(إمَّا أن يكون متعدداً، أو لا)** أي: أو لا يكون متعدداً، **(فإنْ لم يكن)** أي: حرف العلة **(مُتعدداً؛ فإمَّا)** هو **(فاءٌ)** للفعل **(أو عينٌ أو لام)** له، **(فهذه ثلاثةُ أقسام)** الأول يقال له: **المثال**، والثاني: **الأجوف**، والثالث: **الناقصُ** على ما سيأتي.

(وإنْ كان) أي: حرف العلة **(مُتعدداً؛ فإمَّا أن يكون)** أي: المتعدد **(اثنَين أو أكثرَ، فالثاني)** وهو الأكثر **(قسمٌ واحد)** وهو المعتل الكل أو المعتل الجميع، **(والأولُ)** وهو ما كان عدد حرفِ العلة فيه اثنين **(إما)** الحرفان فيه **(أن يَفترقا)** أي: بأن يقعَ بينهما حرف صحيح، **(أو)** أن **(يَقترنا)** بأن لا يقع بينهما حرفٌ صحيح؛ **(فإنِ افترقا)** أي: الحرفان **(فهو)** أي: الذي افترق فيه الحرفان **(قِسم آخَر)** أي: غير الأقسام الأربعة السابقة وهو **اللّفيف المفروق**.

(وإنِ اقترنا) أي: الحرفان **(فإمَّا أن يكونا)** أي: الحرفان **(فاءً وعيناً)** ويُسمى: **المعتل الفاء والعين**، **(أو عيناً ولاماً)** ويُسمى: **اللفيف المقرون**، **(فهَذان قِسمان آخَران)** أي: غير الخمسة المتقدمة، **(فالمجموعُ)** أي: من الأقسام المذكورة **(سبعة أنواع)**.

○ ○ ○

النوع الأول
المثال (المعتل الفاء)

النوع (**الأَوَّلُ**) من الأنواع السبعة: (**المُعْتَلُّ الفَاءِ**) بإضافة «المعتل» إلى «الفاء» إضافة لفظية، أي: الذي اعتل فاؤه.

قدَّم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد؛ لكثرة أبحاثه واستعماله، ثم قدّم المعتل الفاء؛ لتقدم الفاء على العين واللام، وهو: ما يكون فاؤه حرف علة.

(**وَيُقَالُ لَهُ: المِثَالُ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ**) أي: لمشابهته (**الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِ الحَرَكَاتِ**) ....

(النوع الأولُ من الأنواع السبعة) المذكورة: (**المُعتلُّ الفاء بإضافة «المعتل» إلى** لفظ **(«الفاء» إضافةً**) منصوب على المفعول المطلق (**لفظيةً**) وهي التي يكون المجرور فيها في اللفظ مرفوعاً أو منصوباً في التقدير، وهي أقسام أربعة: إضافةُ الصفة المشبّهة إلى فاعلها، وإضافة اسم الفاعل اللازم إلى فاعِله، وإضافةُ اسم المفعول إلى القائم مَقام الفاعل، وإضافةُ اسم الفاعل المتعدي إلى مفعولِه. وفي جميعها لا تُفيد الإضافة المضاف تعريفاً، (**أي: الذي اعتل فاؤه**).

(**قدَّم**) أي: المصنف (**ما**) أي: المعتلّ الذي (**يكون حرفُ العلة فيه**) أي: في ذلك المعتل (**غيرَ متعدِّد**) على الذي تعدد فيه حرفُ العلة؛ (**لِكثرةِ أبحاثه**)، أي: أبحاث الذي حرف العلة فيه غيرُ متعدد، (**واستعمالِه**) ولأن الواحد قبل المتعدد.

(**ثُم**) ذكر ما لم يتعدَّد فيه حرف العلة، و(**قدَّم المُعتلَّ الفاء**) على معتل غيره (**لِتقدم الفاء على العين واللام**) في ترتيب الزِّنة، (**وهو**) أي: معتل الفاء (**ما يكون فاؤه حرفَ علةٍ**).

(**ويقال له**) أي: للمعتل الفاء: (**المِثَالُ؛ لِمماثلته، أي**) لأن أمره مثل أمر الأجوف، نحو: «عِدْ» و«زِنْ»، وقيل: «المثال» من: المثول، وهو الانتصاب؛ لانتصاب حرفِ العلة فيه. وقيل: «المثالُ» في اللغة: المشابهة، سمي به (**لِمشابهته**) أي: المعتل الفاء (**الصحيحَ في احتِمال الحركاتِ**) أي: احتمال حروفِه للحركات الثلاث، كـ«وَعد» بفتح

تقول: «وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا»؛ كما تقول: «ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا»، بخلاف الأجوف والناقص.

والفاء: إما أن تكون واواً أو ياءً؛ إذ الألف ليس بأصلٍ، ولا يمكن أن تكون فاءه؛ لسكونه.

[بيان معتل الفاء الواوي:]

وقدّم بحث الواو؛ لأن له أحكاماً ليست للياء، فقال: (**أَمَّا الوَاوُ فَتُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي** يكون (**عَلَى**) وزن (**«يَفْعِلُ»؛ بِكَسْرِ العَيْنِ**) لأنه لما وقع بين الياء والكسرة، **ثَقُلَ** ....

الواو، و«وُعِد» بضمها، و«وِجهة» بكسرها، وكذا (تقول: «وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا»، كما) أي: مثلَ ما (تقول: «ضَرَب ضَرَبَا ضَرَبُوا») أي: في الصحة وعدمِ الإعلال، (بِخلاف الأجوف) كـ«باع»؛ فإن عينه لا يحتمل الحركةَ؛ لأن تحركها مع انفتاح ما قبلها يُوجِب ثقلها فلِذا تقلب ألفاً، (والنَّاقصِ) كـ«رمى»؛ فإن لامَه لا تحتمل الحركة لِما ذكر في الأجوف، وإنما احتملتها مع ألف التثنية؛ لأن قلبها يُوجِب حذفَها لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، فيحصل اللبس[1] بالمفرد.

(والفاءُ: إمَّا أن تكون واواً أو ياءً) ولا تكون غيرهما؛ (إذِ الألفُ ليس بأصلٍ، ولا يمكن أن تكون) أي: الألف (فاءه) أي: المعتل الفاء؛ لأن الفاء واقعة في الابتداء، والابتداءُ بالألف متعذر (لِسكونه).

(وقدّم) أي: المصنف (بحث الواو؛ لأنَّ له) أي: للواو (أحكاماً ليستْ) ثابتة (للياء) فإن الواو تحذف إذا وقعتْ بين ياء وكسرة، وتُقلب ياء إذا وقعت رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً، أو ساكنة وما قبلها مكسوراً على ما سيأتي بخلاف الياء.

(فقال) عطف على «قدّم»: (أمَّا الواو فتُحذفُ من الفعل المضارع الذي يكون على وزن «يَفْعِل» بكسر العين؛ لأنه) أي: الواو (لَمَّا وقع بين الياء) أي: ياء المضارعة (والكسرةِ) أي: كسرةِ العين (ثَقُل) أي: الواو؛ إذ الياء في تقدير كسرتين، فقد وقعت

---

(١) أي: لبس المثنى بالمفرد، من «حاشية اللقاني».

كالضمة بين الكسرتين، فحُذفت، ثم حُملت عليه أخواته، أعني: التاء، والنون، والهمزة.

(وَ) تحذف أيضاً (مِنْ مَصْدَرِهِ) أي: مصدر المعتلِّ الفاء (الَّذِي يَكُون عَلَى) وزن («فِعْلَةَ») بكسر الفاء.

(وَتَسْلَمُ) الواو (فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ) أي: في باقي تصاريف المعتلِّ الفاء، من الماضي، واسم الفاعل، واسم المفعول. (فَتَقُولُ: «وَعَدَ») بسلامة الواو، و(«يَعِدُ») بحذفها لما مرَّ («عِدَةً») بحذفها؛ لأنها مصدرٌ على «فِعْلَةَ»، والأصلُ: وِعْدة، فنقلت كسرة الواو إلى العين؛ لثقلها عليها مع اعتلال فِعلها، ....

الواو بين كسرٍ قبلها وكسرٍ بعدها، والواقع بين شيئين يُضادَّانه مستثقل، (كالضمة بين الكسرتَين) بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة، ومن ثم أهمل وزن «فِعُل» بكسر الفاء وضم العين على ما قيل، (فحُذفتْ) أي: الواو لتعين حذفها لرفع الثقل لامتناع حذف الياء؛ لأنها علامة المضارع، ولِلزوم الابتداء بالساكن، (ثم حُملت عليه) أي: الياء (أخواتُه، أعني: التاءَ والنون والهمزة) وإن لم تُوجد علة الحذف؛ ليجريَ المضارعُ في تصريفه على طريقة واحدة، ولأنَّ في الحذف تخفيفاً.

(وتُحذَف) أي: الواو (أيضاً) أي: كما تُحذف مِن مضارعه المذكور (مِن مصدرِه، أي: مصدرِ المُعتلِّ الفاء) إنما جعل الضمير له؛ لأنه الأصل المحدَّث عنه؛ إذ تقديرُ الجملة السابقة: أمّا الواو فتحذف من مضارع المعتل الفاء الذي على «يَفْعِل» بكسر العين، (الذي يَكون) أي: ذلك المصدر (على وزنِ «فِعْلَة» بكسر الفاء).

(وتَسْلَمُ الواوُ في سائر تصاريفه، أي: في باقي تصاريف المعتلِّ الفاء، من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول، فتقول: «وَعَدَ» بسلامة الواو «يَعِد» بحذفها) أي: الواو (لِما مر) أي: لثقلها بوقوعها بين ياء وكسرة، («عِدَةً» بحذفها) أي: الواو (لأنها) أي: «عِدة» (مصدرٌ على) وزن («فِعْلَة») بكسر الفاء، (والأصلُ) أي: أصلُ «عِدة»: («وِعْدَة») فالتاء حينئذٍ للوحدة؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوَّض عنه، (فنُقلت كسرةُ الواو إلى العين؛ لثقلها) أي: الكسرة (عليها) أي: الواو، (مع اعتلالِ فِعلها) أي: مع إعلال

وحُذفت الواو، فقيل: «عِدَة»، على وزن: عِلَة، وقيل: الأصل: وِعْدٌ، حُذفت الواو لِمَا مرَّ، ثم زِيدت التاء عوضاً عنها.

واعلم: أن مراد المصنف بقوله: «يكون على فعلة» أن يكون مما حُذفت الواو مِن مضارعه؛ لأن مصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على «فِعْلة»، إلا فيما المضارع منه على «يفعِل» بكسر العين، بحكم الاستقراء،

فعلها، أي: تغيير حرف العلة فيه، (وحُذفتِ الواو) منها (فقِيل: «عِدَة» على وزن: «عِلَة») أي: محذوفةَ الفاء. (وقيل: الأصلُ) أي: أصل «عدة»: («وِعْد»، حُذفت الواو) أي: منه، فيَرد على قول المصنف: «من مصدره الذي على فِعْلة»؛ لأن «وعد» ليس على «فعلة»، ولو قال: من مصدره المكسور الفاء لم يَرد عليه شيء؛ (لما مرّ) أي: من قوله: «لثقلها عليها مع اعتلال فِعلها»، (ثم زِيدت التاء عوضاً عنها) أي: عن الواو.

(واعلمْ: أن مراد المصنف) إنما احتاج إلى بيانِ المراد؛ لأن رجوع الضمير في قوله: «مصدره» إلى المعتلّ الفاء يُوهم جوازَ الحذف من كل مصدر على فِعْلَة؛ سواءٌ حذف الواو من فعله أو لم يحذف، فدفع الوهم الناشئ من رجوع الضمير بذلك، ولو أرجَعه إلى «يَفعِل» لخلا المقامُ من ذلك الوهم، (بِقوله: «يكون على فِعْلَة») تقييد المصدر الذي تحذف فاؤه بقيد هو (أنْ يكونَ) أي: ذلك المصدر (مِما) أي: من جنس المصدر الذي (حُذفت الواو من مُضارعه) أي: مضارع المصدر المذكور، بأن يكون المضارع المعتل الفاء على وزن «يَفْعِل» بكسر العين؛ إذ المصدر لا تُحذف فاؤه إلا إذا كان مضارعه «يَفْعِل» مكسور العين لا غيره، كـ«وَجِل يَوْجَل وجلاً»، لكن المصنف ترك التصريحَ بهذا القيد واستغنى عنه بقوله: «على فِعْلة بكسر الفاء» لإفادته معناه؛ (لأن مصدر المعتل الفاء) علة لكون ما ذُكر مراد المصنف (إذا لم يكن للحالة) أي: الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل، تقول: «هو حسنُ الرِّكبة» أي: إذا ركب كان ركوبه حسناً، يعني أن ذلك عادته في الركوب، بخلاف ما إذا كان لها، فإنه يكون على «فِعْلة» قياساً مطرداً، (ليس) أي: ذلك المصدر (على) وزن («فِعْلَة»، إلا فيما) أي: في المعتل الفاء الذي (المُضارعُ منه) أي: المعتل الفاء (على) وزن («يَفْعِل» بكسر العين بِحُكم الاستقراء) أي: التتبع، وهو متعلق بقوله: «ليس على فِعْلة».

و«الوِجهة»: اسم مصدر.

ويجوز أن يكون الضمير في «مصدره» راجعاً إلى المضارع المذكور،

(و) أمَّا (الوِجهة) فهو (اسمُ المصدر) فلا يَرِد نقضاً على هذا الحصر الاستقرائي.

وقال في «الصحاح»: «الوَجه والوجهة[١]» بمعنًى، والهاءُ عوض عن الواو، والاسم: «الوجهة» بكسر الواو وضمها، وقيل: اسم للجِهة المتوجَّه إليها، والواو لا تحذف من «فِعْلَة» إذا كانت اسماً، نحو: «وِلْدَة» جمع: وَلد، وهو الصبي والعَبد، وقد يُجاب بأنها وإن كانت مصدراً لكن لم تُحذف الواو تنبيهاً على الأصل، كـ«القَوَد»[٢] و«استَحوذ» على ما قاله المازني، كذا قاله الدده جنكي[٣].

(ويَجوز) هذا جوابٌ ثانٍ عن عدم الحذف في «الوِجهة» (أن يكون الضمير في) قوله: من (مَصدره راجعاً إلى المُضارعِ المذكور) أي: الذي على «يَفْعِل» بالكسر، فلا يَرد «الوجهةُ»؛ لكون مضارعه ليس على «يَفْعِل» بكسر العين، ولا يحتاج أيضاً إلى التقييد المذكور وبيان المراد؛ لأن كونَ «فِعْلة» من «يَفْعِل» بالكسر صريحٌ، ....

---

(١) في «الصحاح»: «الوجه والجهة».

(٢) في المطبوع و«الدده جنكي»: «كانقود»، والمثبت الصواب من «شرح تصريف ابن مالك» ص: ٢٢٩ ـ ٣٠٠.

(٣) فائدة: قال السَّمِين الحلبي في «الدُّر المصُون» (٢/ ١٧٢-١٧٣): وفي «وِجْهَة» قولان:
أحدهما ـ ويُعزى للمبرِّد والفارسي والمازني في أحد قولَيه ـ: أنها اسمُ المكان المتوجَّه إليه، وعلى هذا يكون إثباتُ الواو قياساً؛ إذ هي غيرُ مصدرٍ. قال سيبويه: ولو بَنَيْتَ «فِعْلَة» من «الوَعْد» لقلت: «وِعْدَة»، ولو بَنَيْتَ مصدراً لقلت: «عِدَة».
والثاني: أنها مصدرٌ، ويُعْزى للمازني، وهو ظاهرُ كلام سيبويه، فإنه قال بعد ذكر حَذفِ الواو من المصادر: وقد أثبتوا فقالوا: «وِجْهَة» في «الجِهة»، وعلى هذا يكون إثباتُ الواوِ شاذًّا منبهةً على ذلك الأصل المتروك في «عِدَة» ونحوها.
والظاهرُ: أنَّ الذي سَوَّغ إثباتَ الواو وإن كانت مصدراً أنها مصدرٌ جاءت على حذف الزوائد؛ إذ الفعل المسموعُ من هذه المادةِ «تَوَجَّه واتَّجَهَ»، ومصدرُهما: «التوجُّه والاتِّجاه»، ولم يُسمع في فِعْلِه: «وَجَهَ يَجِهُ» كـ«وَعَدَ يَعِدُ»، وكان الموجِب لحذف الواو من «عِدَة» و«زِنَة» الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ، وهنا فلم يُسمع فيه مضارعٌ يحمل مصدره عليه، فلذلك قلت: إنَّ «وِجْهَة» مصدرٌ على حذف الزوائد لـ«تَوَجَّه» أو «اتَّجه».

فالمصدر إن لم يكن مكسورَ الفاء لم يحذف الواو منه؛ لعدم الثقل، كما مثل له بقوله: (وَ«وَعْداً») وإن كان مكسور الفاء، لكن لم يحذف الفاء من فِعله لم يُحذف منه أيضاً، نحو: «الوِصال» مصدر: «واصَلَ يُواصِلُ» («فَهُوَ وَاعِدٌ») في اسم الفاعل (وَ«ذَاكَ مَوْعُودٌ») في اسم المفعول، بسلامة الواو (وَ«عِدْ») في أمر المخاطَب، بحذف الواو.

فإن قلتَ: كان عليه ذِكر حذفها في الأمر أيضاً؟

قلتُ: إنه فرعُ المُضارع، وقد علمتَ الحذفَ في الأصل، فكذا في الفرع، فلا حاجةَ إلى ذِكره.

(فالمَصدرُ إن لم يكن مكسورَ الفاء لم يُحذف الواو منه؛ لعدم الثقل) أي: بالكسرة (كما مثَّل) أي: المصنف (له) أي: لِلمصدر الذي ليس مكسور الفاء (بقوله: و«وَعْداً»، وإن كان) أي: المصدر (مكسورَ الفاء، لكنْ لم يُحذف الفاء مِن فعله) أي: فعله المضارع (لم يُحذف) أي: الفاء (منه) أي: من المصدر (أيضاً) أي: كما لا يحذف من فِعله، وذلك (نحو: «الوِصال») وهو (مصدر «واصَل يُواصِل») وتقول: («فهو واعدٌ» في اسم الفاعل) أي: مِن «وعد يَعِد»، (و«ذاك مَوعُود» في اسم المفعول، بِسلامةِ الواو) أي: فيهما. (و) تقول: («عِدْ» في أمرِ المُخاطَب) المذكر (بِحذفِ الواو).

(فإنْ قلتَ: كان) أي: وجب (عَليه) أي: على المصنِّف (ذِكر حذفِها) أي: الواو (في) فِعل (الأمر أيضاً) أي: كما ذكر حذفها في المضارع والمصدر المتقدِّمَين؛ لِيكونَ قوله: «وتَسلَم في سائر تصاريفه» سالماً من النقض[1]، ولعل المراد بحذفها: عدمُ وجودها، أو يقال: هي مَوجودة تقديراً، فصحّ التعبير بالحذف.

(قلتُ: إنه) أي: الأمر (فرعُ المُضارع) أي: مأخوذٌ منه كما تقدم، (وقد علمتَ الحذفَ في الأصل) وهو المضارع، (فكذا في الفرعِ) الذي هو الأمر، يعني: ما يحذف في الفرع مثله في الأصل، وإلا لَزم مزيته على الأصل، (فلا حاجةَ إلى ذِكره) أي: الحذف.

---

(١) في «حاشية اللقاني»: «النقص»، فلينظر.

أو نقول: إن الأمر ليست فيه الواو فتحذف؛ لأن المضارع هو «تَعِدُ» بلا واو، فحذفت حرف المضارعة، وأسكنت آخره، فقيل: «عِدْ».

وأما الجحد، والأمر باللام، والنهي والنفي فهي مضارع، نحو: «لَمْ تَعِدْ»، و«لِتَعِدْ»، (وَ«لَا تَعِدْ») وَ«لَا تَعِدُ».

(وَكَذَلِكَ «وَمِقَ») أي: أحبَّ («يَمِقُ، مِقَةً») بسلامتها في الماضي، وحذفِها في المضارع والمصدر، وهذا مِن باب: «حَسِبَ يَحسِبُ»، والأصل: يَوْمِق ومِقَة.

(أو نقول) أي: في وجه عدم تعرضه للحذف في الأمر، أو في الجواب عن الاعتراض المذكور أيضاً: (إنَّ الأمر ليست فيه الواو) أي: لفظاً (فتحذفَ) بالنصب، لِوقوعه بعد فاء السببية المسبُوقة بالنفي؛ (لأن المضارعَ) أي: الذي يؤخذ منه ذلك الأمر (هو «تَعِدُ» بلا واوٍ، فحذفت حرف المضارعة) وهي التاء[1] (وأسكنت آخره) أي: المضارع المذكور، (فقيل) أي: فيه: («عِدْ»).

(وأمَّا الجَحْدُ) هذا جواب سؤال وارد على قوله: «الأمر ليست فيه الواو» (والأمرُ باللام، والنَّهي، والنَّفي) كأنه غاير بينه وبين الجَحْد، بأن الجَحْد في الماضي وهذا في غيره. هذا وبينهما في اللغة تغاير؛ إذ الجَحْد: نفيُ ما عُلم ثبوته، والنفي: أعمُّ، (فهي) أي: المذكورات كلُّها فعل (مُضارع) واحد دخل عليه الحرف، فسمي بما اقتضاه، وقد تعرَّض المصنف للمضارع، (نحو: «لم تَعِدْ») مثال للجحد، (و«لِتَعِدْ») مثال للأمر باللام، [(وَ«لَا تَعِدْ») مثال للنهي]، (و«لا تَعِدُ») مثال للنفي.

(وكذلك) أي: ومثل: «وَعد يَعِد» («وَمِقَ» أي: أحبَّ «يَمِقُ، مِقَةً» بسلامتها) أي: الواو (في الماضي، وحذفِها) أي: الواو (في المضارع والمصدر، وهذا) أي: «وَمِقَ يَمِقُ» (من باب «حَسِبَ يَحسِب») قال الطبلاوي: وكأنه أشار به إلى أنه لا فرقَ بين باب «ضَرَبَ يَضْرِبُ» كـ«وَعَدَ يَعِد»، وبابِ «حَسِب يَحسِب» كـ«وِمق يَمِق».

(والأصلُ: يَوْمِقُ ومِقَةً) حُذفت الواوُ كما في «وِعدة»، وقيل: كُسرت العين في المصدر وجوباً إن لم تفتح العين في المضارع لأجلِ حرف الحلق؛ لأن الساكن إذا حُرك

---

(١) صحفت في المطبوع إلى: «الياء»، والصواب المثبت.

وإذا كان الحذفُ بِسبب الياء والكسرة (**فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا**) أي: ما بعد الواو (**أُعِيدَت الوَاوُ المَحْذُوفَةُ**) لِزوال علَّة حذفِها (**نَحْوُ: «لَمْ يُوعَدْ»**) في المبني للمفعول؛ لأن ما قبل آخره، وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً.

وفيه نظر؛ لأنه ينتقض بنحو: «يَطَأ»، و«يَسَع»، و«يَضَع»، وأمثالِ ذلك، كما سيجيء، وبنحو قولهم: «لم يَلْدَه» بسكون اللام وفتح الدال، والأصل: لم يَلِدْه، نحو: «لم يَعِدْه»، والواو محذوفة، أُسكنتِ اللام تشبيهاً لها بـ«كَتْف»،

حرك بالكسر، وليكونَ عين المصدر كعين الفعل الذي جُعل المصدَر تابعاً له في الحذف، أمَّا إذا فتحت العين لأجل حرف الحلق، فيجوز أن يُفتح العين في المصدر حملاً على الفعل نحو: «يَسَع سَعَة»، وأن يَبقى على الكسر نحو: «يَهَب هِبَة»، كذا ذكره الدده جنكي.

(وإذا كان الحذفُ) أي: في المضارع المعتل الفاء والواو (بسببِ الياء والكسرة؛ فإذا أُزيلتْ كسرةُ ما بعدها ـ أي: ما بعد الواو ـ أُعيدتِ الواو المحذوفة؛ لِزوال علة حذفِها) وهي الكسرة، (نحوُ: «لَمْ يُوعَدْ» في المبنيّ لِلمفعول) يعني: أن المبني لِلمفعول فرعٌ عن المبني للفاعل، وهو مكسور العين، فلَمَّا أريد بناؤه للمجهول أُزيل الكسر، وفتح فتحاً لازماً له، فالفتح بالنظر إلى كونه مجهولاً أصليّ لا عارض؛ لأن الواضع إنما وضعه هكذا؛ (لأنَ ما) أي: الحرف الذي وقع (قبل آخِره) أي: المبني للمفعول (وهو) أي: ما قبل الآخر (ما بعدَ الواو مفتوح أبداً) أي: دائماً، والحذف مشروطٌ بكسر ما بعدها.

(وفيهِ) أي: في ما ذُكر من الملازمة الشرطية (نظر) أي: بحث؛ (لأنه) أي: المذكور من الملازمة (ينتقض بنحو: «يَطَأ» و«يَسَع» و«يَضَع»، وأمثالِ ذلك) كـ«يقع» و«يدع»، (كما سيجيء) أي: في قول المصنف، ووجهُ النقض: أن هذه المذكورات في الأصل مكسورة العين محذوفة الواو، فأُزيلت الكسرة فيها ولم تعد الواو على ما سيأتي.

(و) ينتقض أيضاً (بنحوِ قولهم: «لم يَلْده» بسكون اللام وفتح الدال[1]، والأصلُ) فيه: («لم يلِدْه» نحو: «لم يَعِدْه»، والواو) أي: مِن «يلده» (محذوفةٌ) لِوقوعها بين ياء وكسرة، ثم (أُسكنت اللام تشبيهاً له) أي: «يلده» (بـ«كَتْف») أي: في كونه ثلاثيًا مكسورَ

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «الواو»، والصواب المثبت.

فإنَّ أصله: كَتِف، بكسر التاء، فأُسكنت، فاجتمع الساكنان، وهما اللام والدال، ففَتحوا الدالَ لالتقاء الساكنَين؛ إذ لو حُرِّك الأول لزال الغرض، فقد زال كسرةُ ما بعد الواو في الصورتين، ولم تَعُد، قال الشاعر: [الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

الوسط، (فإن أصله: «كَتِف» بكسر التاء، فأُسكنت) أي: التاء، (فاجتمع) عطف على «أسكنت اللام» (الساكنان، وهما اللام والدال، ففتحوا) أي: فحركوا (الدالَ) بالفتحة إتباعاً لحركة أقرب المتحركات إليها وهي فتحة الياء، ولأنهم لو كسرُوا لزم ما فرُّوا منه في الساكن الأول وهو الكسر، (لالتقاء الساكنَين) علة لتحريكها بالفتحةِ الذي عبَّر عنه بقوله: «ففتحوا».

(إذ لو حُرِّك الأول) وهو اللام، وهذا علة لخصوصِ تحريك الدال (لَزال الغرض) وهو التشبيه بِـ«كَتِف»، (فقد زال كسرةُ ما بعد الواو في الصُّورتَين) وهما نحو: «لم يطأ» و«لم يلده»، (ولم تَعُد) أي: الواو، (قال الشاعر) من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربع مرات:

(عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ)

«عجبت» و«تعجّبت» و«استعجبْت»: بمعنًى واحد، ولام «المولود» بمعنى: مِن، أو بمعناه، فقد استعمل بهما لكون مبدأ الشيء علةً له كما يقال: «دعا له» و«إليه»، و«ندبه له» و«إليه»، و«ناداه له» و«إليه»؛ لأن معنى[1] انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان جمعاً؛ لأن مَن انتهى إلى شيء اختصّ به. وقال الرَّاغِب: «التَّعَجُّب»: حَيرة تَعرِض للإنسان بجهله بسببِ المتعجَّب منه، وحقيقةُ معنى «أعجبني كذا»: ظهر لي ظهوراً لم أعرفْ سببَه، ويقال لِما لم يُعهد مثلُه: «عَجَب»، وللشيء الذي يُتعجب منه: «عجيب» و«عَجَب» و«عُجاب» بالضم فقط، أو به وبالتشديد، و«أُعجوبة» مع الكثرة، ويُجمع «أُعجوبة» على «أعاجيب». و«الولدُ»: يكون مفرداً وجمعاً كـ«ولْد» بالضم والكسر، لكنه في البيت بتشديد اللام لأجل الوزن. وقوله: «وليس له أب»، جملة، والمراد بـ«المولود»: عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، و«ذي ولدٍ»: معطوف على «مولود»، والمراد به: أبونا

---

(١) في المطبوع: «المعنى»، والمثبت من «الدده جنكي».

ويمكن أن يدفع بالعناية.

(وَتَثْبُتُ) عطف على قوله: «فتُحْذَفُ»، أي: الواو تثبت (فِي «يَفْعَلُ» بِالفَتْحِ) أي: بفتح العين؛ لعدم ما يقتضي حذفَها؛ إذ الفتحة خفيفةٌ (كَـ«وَجِلَ») بالكسر، أي: خاف («يَوْجَلُ») بالفتح، وفيه أربع لغات:

آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، وضمير «لم يلده» راجع على «ذي ولدٍ»، و«أبوان» بتشديد الباء للوزن[1]، وهو فاعل «لم يلده»، والجملة حالية من «ذي ولد»، وفي هذا البيت ألغاز كثيرة، كذا ذكره الدده جنكيٌّ.

[(ويمكن أن يدفع) أي: النقض المذكور (بالعناية) أي: بإرادة قيد في الملازمة لم يذكر][2] صريحاً، وهو أن المراد بزوال الكسرة زوال حقيقيّ، وفي الصورتين المذكورتين لم يحصل زوالٌ حقيقيّ بل تقديريّ، أو يقال: إن حذف الواو استمرَّ ليدل على أن الفتحة أصلها الكسر، ولو أعيدت لزال هذا الغرض.

وقال بعضهم في معنى قوله: «بالعناية»: أي بإرادة أن الفتحة في نحو: «يطأ» والسكون في نحو: «لم يلد» عارضان، والمراد إزالةُ كسرة ما بعد الواو بحركة أو سكون أصليَّين، والقوم يتسامحون في إطلاقاتهم باستعمال الدفع في مَقام الرفع، إذا تعلّق به نكتةٌ هي المبالغة في ضعف الإشكال كأنه لم يَثبت. وقال في «شرح المشكاة»: والعنايةُ تخليص الشخص عن محنة توجهت إليه، ذكره الدده جنكي.

(وتَثبُتُ عطف) بمعنى معطوف (على قوله: «فتُحذف») أي: على لفظ الفعل بدون الفاء الواقعة فيه (أي: الواو تَثبت في) المضارع المعتلِّ الفاء الذي على وزن («يَفْعَل» بالفتح، أي: بفتحِ العين؛ لِعدم ما يَقتضي حذفَها) مِن الكثرة التي توجب الثقلَ، والأصلُ الإثبات فلا يُعدَل عنه إلا لغرض؛ (إذ الفتحةُ خفيفةٌ) علة لوقوع الإثبات في الفعل المفتوح العين، (كـ«وَجِل» بالكسر) أي: كسر الجيم (أي: خاف، «يَوْجَل» بالفتح) أي: بفتح الجيم.

(وفيه) أي: في «يَوجَل» (أربعُ لُغاتٍ):

---

(١) قوله: «بتشديد اللام لأجل الوزن» و«وأبوان بتشديد الباء للوزن»، قلت: التشديد في الاثنين غير صحيح وغير محتاج إليه؛ لأن البيت مزاحف لا مكسور.

(٢) كذا صوَّبه بعض الأفاضل.

الأولى: «يَوْجَل» وهو الأصل.

والثانية: «يِيْجَل» بقلب الواو ياءً؛ لأنها أخفُّ من الواو.

والثالثة: «يَاجَل» بقلب الواو ألفاً؛ لأنها أخفُّ.

والرابعة: «يِيجَل» بكسر حرف المضارعة، وقلبِ الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلاً، كالضمة بعد الكسرة، فقلبُوا الفتحةَ كسرة؛ لتقلب الواو ياءً.

وليست هذه من لغة بني أَسَد؛ لأنهم وإن كانوا يَكسرون حرفَ المضارعة، ....

(الأُولى: «يَوجَل») بإثبات الواو بدون قلبٍ، (وهو) أي: الإثبات [بدون] قلب على هذه اللغة (الأصلُ) فيه إشارة على شذوذ ما سواه، وأشذها[1] شذوذاً اللغة الرابعة، أو المرادُ بـ«الأصل» هنا: القاعدة المستمرة، كذا ذكره الغَزِّي عن الجاربردي.

(و) اللغة (الثانية: «يَيْجَل» بِقلب الواو ياءً؛ لأنها) أي: الياء (أخفُّ من الواو)، وظاهرُ كلام السِّيرافي[2]: أن القلب في مثله قياسيّ وإن قلّ، كذا ذكره في «شرح الشافية»[3].

(و) اللغة (الثالثة) وهي لغة بني عامر: («ياجَلُ»، بِقلب الواو ألفاً) لانفتاح ما قبلها، وإنما كان المنقلَب إليه ألفاً (لأنها) أي: الألف (أخفُّ) أي: مِن غيرها.

(و) اللغة (الرابعة: «يِيجَل» بكسرِ حرف المضارعة) وهو الياء، (وقلبِ الواو ياءً؛ لِسكونها) أي: الواو (وانكسارِ ما قبلها) وهو حرف المضارعة؛ (لأنهم) أي: أهل هذه اللغة (يَرَون الواو بعد الياء ثقيلاً، كالضمة بعد الكسرة، فقلبُوا الفتحةَ) أي: فتحة حرف المضارعة (كسرةً؛ لتقلب الواو ياءً).

(وليست هذه) أي: لغة «يِيجَل» بكسر الياء (مِن لغة بني أَسَد؛ لأنهم) أي: بني أسد (وإن كانوا يَكسرون حرف المضارعة) أي: فيما إذا كان ماضِيه مكسورَ العين ليدل على

---

(١) في المطبوع: «وأشدها» بالدال، والمثبت نصّ عليه الجاربردي في «شرح الشافية»: (١/ ٢٧٣).

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، المتوفى سنة (٣٦٨هـ).

(٣) أي: الجاربردي.

إلا أنه مختصٌّ بغير الياء، فلا يَكسرون الياء، [ولا] يقولون: «هو يِعْلَم»؛ لِثقل الكسرة على الياء، وأهلُ هذه اللغة يكسرون جميعَ حروف المضارعة، ويقولون: «هو يِيجَل»، و«أنت تِيجَل»، و«أنا إِيجَل»، و«نحن نِيجَل»، قال الشاعر: [الطويل]

قَعِيدَكِ أَلَّا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً ... وَلَا تَنْكَئِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيِيجَعَا

كسرة الماضي، (إلا أنه) أي: كسر حرف المضارعة (مختصٌّ) أي: عندهم (بغير الياء، فلا يكسرون) أي: بنو أسد (الياء، [ولا] يقولون: «هو يِعْلَم» لثقل الكسرة على الياء) فإن قِيل: بنو أَسَد يَكسرون الياء في نحو: «يِئِس» كما قاله في «شرح المراح»، وفي نحو: «يِيجل» كما صرح به في «الصحاح»، قُلنا: كسرهم الياء فيما ذُكر ليس لأن كسرها مطلقاً لغتهم، بل لتقوي إحدى الياءين بالأخرى وقلب الواو ياء.

(وأهل هذه اللغة) وهم قومٌ من بني كلب (يَكسرون جميعَ حروف المضارعة)؛ أمَّا كسرهم الياء فلِمَا تقدم، وأما كسرهم سائر حروف المضارعة فلتدل الكسرة على كسرة الماضي، أو كسرة همزته، كذا قاله سعد الله، (ويقولون: «هو يِيجَل»، و«أنت تِيجَل»، و«أنا إِيجل»، و«نحنُ نِيجل») بالكسر في الجميع، (قال الشاعر) من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربع مرات:

(قَعِيدَكِ أَلَّا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً ... وَلَا تَنْكَئِي[1] قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيِيجَعَا)

أنشده الأَصْمَعِيُّ. وأنشد الفرَّاء: «لَعمرك» بدل: «قَعِيدك»، وأبو الهيثم[2]: «فَقَعدك»[3]، وضَبطَ القاف بالفتح، وقال: لا أعرفُ كسرها، وكذا ضبطها ابن إِيَازٍ[4]، وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: «قعدك الله» و«قعيدك» قيل: هما مَصدران بمعنى

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «تنكئيني»، والمثبت الصواب.

(٢) صحفت في المطبوع إلى: «الهيتم» بالتاء، والمثبت الصواب، وهو أبو الهيثم الرازي، المتوفى سنة (٢٧٦هـ).

(٣) حرفت في المطبوع إلى: «بقعدك» بالباء، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي». انظر: «الجمهرة» و«تهذيب اللغة» و«اللسان».

(٤) حرفت في المطبوع إلى: «إياس» بالسين، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي». وابن إياز: هو جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، المتوفى سنة (٦٨١هـ).

بكسر الياء، والأصل: يَوْجَع.

(«اِيْجَلْ») أمر من «توجل»، ....

المراقبة، كـ«الحِسِّ وَالحَسِيسِ»[١]، وانتصابهما بتقدير: «أقسم»، أي: أُقسم بمراقبتك الله، وقيل: هما بمعنى: الرقيب والحفيظ من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، ونظيرهما: «خلّ وخليل»، و«ندّ ونديد»، ونصبهما بتقدير: «أقسم» معدًّى بالباء، ثم حذف الفعل والباء وانتصبا.

و«الملامة» و«اللَّوم» و«اللائِمة»: العذلُ والعِتاب، ويُقال: «نكأت القرحة أنكؤها نَكْأً»: إذا قشرتها، و«القرح» بالضم والفتح: الجرح، وقيل: بالفتح: الجرح، وبِالضم: ألم الجرح.

و«الفؤاد» بضم الفاء وفتح الهمزة، وقرئ بفتح الفاء والواو: القلب أو باطن القلب، وهو الظاهر من النصوص؛ إذ محلُّ الإدراك هو القلب، وكيفيَّة إدراكه مجهولة، وكونه عبارة [عن] الروح المسمى بـ«القوة العاقلة» و«النفس الناطقة»، وقد يُطلق القلب على المُضْغة التي في الجانب الأيسر. و«الوجعُ»: المرض والألم.

وقولُه: «لا تَنْكئي» معطوف على «أَلَّا تسمعيني»، وهو جواب اليمين. وقوله: «فييجعا» جواب النهي، وهو «لا تنكئي».

والبيت لمُتمِّم[٢] بن نُويرةَ يَرثي أخاه مالكاً، وقد قِيل: إنه في وجده عليه أشد الناس وجداً على ميت.

(بكسر الياء) أي: ياءِ «يِيجع»، **(والأصل)** أي: فيه: **(«يَوْجَع»)** قلبت الواو ياءً بعد كسر حرف المضارعة؛ لِسكونها وانكسار ما قبلها، فلمَّا اجتمعت الياءان قويتا واحتملتا ما لم تحتمله المنفردةُ.

(«اِيْجَل» أمر) للمخاطب المذكر، مأخوذٌ **(من)** المضارع المخاطب وهو **(«تَوْجَل»**،

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «كالحسن والحسنى»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي». انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك: (٣/١٩٧).

(٢) حرفت في المطبوع و«الدده جنكي» إلى: «المعمر»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي»، وهو مُتَمِّم ابن نويرة اليربوعي صحابي، المتوفى سنة (٣٠هـ)، وأخوه مالك بن نويرة في إسلامه وصحبته خلاف. انظر: «الإصابة» لابن حجر: (٥/٥٦٠).

والأصل: اِوْجَل، بكسر الهمزة (**قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا**) وهذا قياس مُتْلَئِبٌّ؛ لِتعسُّر النّطق بالواو المكسور ما قبلها (**فَإِنِ انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا**) أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو: «ايجل» (**عَادَتِ الوَاوُ**) لزوال علَّةِ القلب، أعني: كسرَ ما قبل الواو (**تَقُولُ**: «**يَا زَيْدُ ايْجَلْ**»، **تُلْفَظُ بِالوَاوِ**) لزوال الكسرة بسقوط الهمزة في الدرج (**وَتُكْتَبُ بِاليَاءِ**) لأن الأصل في كلٍّ كلمة أن تُكتبَ بصورة لفظها؛ بتقدير الابتداءِ بها، ....

والأصل) فيه: («اِوْجَل» بِكسر الهمزة؛ قُلبت الواو ياءً لسكونها) أي: الواو (وانكسارِ ما قبلها) وهو الهمزة.

(وهذا) أي: قلبُ الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء (قياسٌ مُتْلَئِبٌّ) بالتاء المثناة فوق واللام ثم الهمزة ثم الموحدة، اسم فاعل من «اتْلَأَبَّ الأمرُ اتْلِئْباباً»: [استقام]، و«اتْلَأَبَّ الطَّريق»: امتد واستوى، فالمعنى: قياس مطرد ومستمِر عندهم، وهذه اللفظة تقع في غالبِ نُسخ الخط الصحيحة دون الطبع؛ (لِتعسُّر النّطق بالواو) الساكنة (المكسورِ ما قبلها)، وإذا كان القلبُ بسبب السكون والكسرة.

(فإن) زالت الكسرة و(انْضَمَّ ما قبلها، أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو) الواقعة تلك الياءُ (في نحو: «ايْجَل»، عادت الواو؛ لِزوال علةِ القلب[1]، أعني: كسرَ ما قبل الواو) فسَّره لِئلا يتوهم زوال السكون أيضاً؛ لأن العلة مجموع الكسرة والسكون، (تقول: «يَا زَيْدُ ايْجَل»، تُلفظ) أي: «ايجل» (بِالواو لزوال الكسرة بِسقوط الهمزة في الدرج) أي: في وسط الكلام، يعني: أن الكسرةَ كانت قائمةً بالهمزة، وقد سقطتْ بالوصل، فتزول الكسرة لاستلزام سقوط الحالّ بِسقوط المحلّ.

(وتُكْتَبُ) أي: «ايجل» (بالياء) أي: على صورةِ الياء؛ (لأنَّ الأصل) أي: الضابط والقاعدةَ (في) كتابةِ (كلِّ كلمة) من الكلمات: (أن تُكتبَ) أي: الكلمة (بصورة لفظها) أي: بصورتها الملفوظِ بها، (بتقديرِ) أي: باعتبار (الابتداءِ بها) أي: بتلك الكلمة؛ لأن الابتداء أصلٌ، والوصل طارئ، فالأصل أولى بالاعتبار، ولذلك كتب «ابن» في «هذا ابنك» بالألف.

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «الحذف»، والمثبت الصواب.

والوقفِ عليها، والابتداءُ فيه بالياء، نحو: «اِيجَل»، فتُكتب بالياء، ولو كُتب في الكتب التعليقية التعليمية بالواو فلا بأسَ به؛ فإنه لتوضيحه وتفهيمِه للمُستفيدِين.

[حكم «يَفْعُل»:]

(وَتَثْبُتُ الوَاوُ فِي «يَفْعُلُ») أيضاً (بِالضَّمِّ) لانتفاء مقتضي الحذف (كـ«وَجُهَ») أي: صار شريفاً ....

(و) بتقديرِ (الوقفِ عليها) أي: على الكلمة؛ لأن كلَّ كلمة موضوعةٌ على الوقف والحركة والإعراب عارض بعروض التركيب، ولذلك كتب نحو: «ره زيداً» أو «قه زيداً» أمرَين مِن «ترى وتقي» بالهاء في حالة الوصل؛ لأنه إذا وقف عليهما [وقف][1] بالهاء، وبالألف في «زيداً» لإبدالها[2] في حالة الوقف من التنوين.

(والابتداءُ فيه) أي: في «ايجل» (بالياء، نحوُ: «ايجَل»)، وحينئذٍ (فتُكتب) أي: «ايجل» (بالياء) أي: بصورتها؛ لأنها صورتها الملفوظ بها في حال الابتداءِ بها، (ولو كُتب) أي: قولك: «يا زيد اِيجَل» (في الكُتُب التعليقية التعليمية[3]) صفة كاشفة للتعليقية، هكذا على ما في بعض النسخ بزيادة لفظ: «التعليقية»، (بِالواو) بأن يقالَ: «يا زيد اوْجَلْ» (فلا بأسَ به) أي: فلا لومَ بذلك الكتابة؛ (فإنه) أي: ما ذُكر مِن كتابته بالواو في الكتب التعليمية (لتوضيحه) أي: توضيح عودِ الواو (وتفهيمِه) أي: تفهيم العَوْد (للمُستفيدِين) أي: للعلوم.

(وتثبُت الواو في «يَفْعُل» أيضاً) أي: كما ثبتت في مفتوح العين (بِالضم) أي: بضم العين؛ (لانتفاء مقتضِي الحذف) من كسر ما بعدها، ولأن الإثبات هو الأصل، (كـ«وَجُه) الرجلُ» في الماضي (أي: صار شريفاً) قال الإمام الرَّازي: معنى «الوجيهِ»: ذُو الجاه والشَّرف والقَدْر، يقال: «وجُه فلان، وَجاهةً، وهو وَجِيه»: إذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان. وقال بعضُ أهل اللغة: «الوجيه»: الكريم؛ لأن أشرف أعضاء الإنسان

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «الدده جنكي».

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «لأبدلهما»، والمثبت الصواب.

(٣) في نسخة من «شرح التفتازاني»: «التعليمية لتعليمه».

(«يَوْجُهُ»، «اُوْجُهْ»، «لَا تَوْجُهْ») نحو: «حَسُنَ يَحْسُنُ»، «اُحْسُنْ»، «لا تَحْسُنْ»، وكذا بواقي الأمثلة.

ثم استشعر اعتراضاً على قوله: «وتثبت في يَفْعَلُ بالفتح» بأن نحو: «يَطَأ»، و«يَسَع» . . . إلى الآخر بالفتح وقد حُذفت الواو، فأجاب بقوله: (وَحُذِفَتِ الوَاوُ مِنْ «يَطَأُ»، وَ«يَضَعُ»، وَ«يَسَعُ»، وَ«يَدَعُ») أي: يترك (لِأَنَّهَا فِي الأَصْلِ: «يَفْعِلُ» بِالكَسْرِ، فَفتحُ العَيْنِ) بعد حذف الواو (لِحَرْفِ الحَلْقِ) . . . .

وجهُه، فجُعل الوجهُ استعارة عن الكرم والكمال، كذا ذكره الدده جنكي، («يَوْجُه») في المضارع، («اُوْجُه») بضم الهمزة في الأمر، («لا تَوْجُهْ») في النهي، (نحوُ: «حسُن يَحسُن»، «اُحْسُن»، «لا تَحْسُن»).

(وكذا) أي: ومثل: «وجُه يوجُه . . إلى آخره» في سلامة الواو وثبوتها: (بواقِي الأمثلة) من المصدر كـ«وجاهة»، واسم الفاعل نحو: «وَجيه»، ولا يُبنى منه اسم المفعول إلا إذا عُدي بالحرف؛ لأنه من الأفعال اللازمة.

(ثم استَشعر) أي: المصنف (اعتراضاً) أي: أضمر الاعتراض وأومَأ إليه بتصريحِ الجواب، مِن قولهم: «استشعر فلان خوفَه» أي: أضمره[1]، والجوابُ يُستعمل في السؤال، فإطلاقُ السّؤال على الاعتراض صريحاً أو كناية باعتبار أن فيه معنى الاستفسار (على قولِه: «وتثبُت في يَفْعَل» بالفتح») أي: فتحِ العين، (بأن) تصوير للاعتراض (نحو: «يَطَأ» و«يَسَع» . . . إلى الآخِر) أي: آخِر ما يذكره كائن (بِالفتح) أي: فتح العين (و) الحالُ (قد حُذفت) منه (الواو).

(فأجابَ) أي: المصنف عن الاعتراض المذكور (بِقوله: وحُذفت الواو من «يَطَأ») وهو من «الوطء»، (و«يَضَع») من «الوضع»، (و«يَسَع») وهو من «السعة»، (و«يَدَع») من «الوَدْع» (أي: يترك؛ لأنها) أي: المذكورات (في الأصل: «يَفْعِلُ») أي: من باب «يفعِل»؛ فـ«يسَع» في الأصل: يَوسِع، و«يطأ» في الأصل: يَوْطِئ، و«يضع» في الأصل: يَوضِع، وهكذا، (بِالكسر) أي: كسر العين (ففتحُ العين) فيها (بعد حذفِ الواو) منها (لِحرف الحلق) أي: لوجود حرف الحلق فيها، وهو علة لقوله: «فتح العين»، فإن حرف

---

(١) في المطبوع: «ضميره»، والمثبت من «الدده جنكي».

فيكون الحذف من «يَفْعِلُ» بالكسر.

لكن يَرِدُ على المصنف رحمه الله تعالى أنه قال: «إذا أُزِيلت كسرةُ ما بعد الواو أُعِيدَت الواوُ».

فإن قلتَ: كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام، فَلِمَ فُتحت؟

قلتُ: حاصل الكلام: أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفةَ الواو ومفتوحةَ العين، فذكرُوا ذلك التأويل؛ لئلا يلزم خَرمُ قاعدتهم، ....

الحلق ثَقيل فيُناسبه التخفيف بالفتحة، أو لأن فيه استعلاءً، والفتح أقربُ إلى الاستعلاء، وحينئذٍ (فيكون الحذف) أي: حذف الواو ليس من يفعَل المفتوح العين، بل (مِن «يَفعِل» بِالكسر) أي: كسرِ العين؛ نظراً للأصل، فلا يَرِد الاعتراضُ المذكور.

(لَكن يَرِدُ على المصنف رحمه الله تعالى أنه) أي: المصنف (قال) أي: في بابِ «يَفعِل» المكسور العين: («إذا أُزيلتْ كسرةُ ما بعد الواو أُعِيدَت الواوُ») لزوال علة حذفها وهي الكسرة، وهنا قد زالت الكسرة ولم تُعَدِ الواوُ. ويُجاب بأن المراد بإزالة الكسرة إزالتُها بحركة أصلية لا عارضة، وهنا ليس كذلك، وقد يقال: تقدَّم أنه أشار[1] إلى جوابه بالعِناية التي بيَّنَّاها، فلا وجه لتكرير الإيراد.

(فإنْ قلتَ: كسر العين مع حرف الحلق كثيرٌ في الكلام) أي: كلام الفصحاء والبُلغاء، (فلِم فُتحت) أي: العين في هذه الأمثلة ولم تترك على حالها؟

(قلتُ: حاصلُ الكلام) أي: محصَّله في الجواب الذي أورده المصنف: (أنَّه) أي: الشأن (قد وقعتْ هذه الأفعال) وهي «يطأ» ومعطوفاتُه (مَحذوفةَ الواو ومفتوحة العين، فذكرُوا) أي: الصرفيون (ذلك التأويل) المذكورَ وهو أنها في الأصل من «يَفعِل» المكسور العين، وفُتحت بعد الحذف لوجودِ حرف الحلق؛ (لئلا يلزمَ خَرمُ) أي: إفساد ونقض (قاعدتهم) وهي أن الواو لا تُحذف من المفتوح العين، ولا يصح تفسير القاعدة هنا بقولهم: يحذف من المكسور العين؛ إذ الحذفُ من المفتوح العين لا يخرم وجوبَ الحذف من المكسور العين؛ لِعدم ما يُفيد القصر على المكسور.

---

(١) في المطبوع: «إشارة»، والمثبت من «حاشية اللقاني».

وإلا فَمِن أين لهم بهذا؟!

وكذا جميعُ العِلل، فإنها مُناسبات تُذكر بعد الوقوع، وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في «يَطأُ»، و«يَدَعُ»، يُشكِل في مثل: «يَسَعُ»؛ فإن ماضِيَه: «وَسِعَ» مكسورَ العين، فلم يحكم بأنه في الأصل «يَفْعِلُ» مكسورَ العين، وهو شاذٌّ؟!

(وَحُذِفَتْ) أيضاً (مِنْ «يَذَرُ») ....

(وإلا) أي: وإن لم نقل: لئلَّا يلزم خرم القاعدة، (فمِنْ أين لهم بهذا) أي: الحكم بكسر العين في الأفعال المذكورة؟ يعني: [وإن] لم نقل كذلك فلا يصح؛ لأنه من أين لهم عِلم بأنها مكسورة العين في الأصل، وقد يقال: استقراء كلامهم أفادَ العلم في الغالب بأن الحذف عِلته الكسر، والظن الغالب [في غيره بأنه مثله، والظنّ][1] في مِثله كافٍ.

(وكذا) أي: ومثلُ المذكور (جميعُ العِلل) الواقعة في كلامهم، وبيَّن التّشبيه بقوله: (فإنها) أي: العِلل (مُناسبات) أي: أمور مناسبة للمقامات (تُذكر) أي: تلك المناسبات (بعد الوُقوع) أي: وقوعِ الألفاظ من الواضع، لا أن العوارض والأحوال في تلك الألفاظ مبنية على تلك العلل بحسَب نفس الأمر وعند الوضع.

(وإلَّا) أي: وإن لم تُذكر بعد الوقوع (فعلى تقدير تَسليمِ ذلك) أي: التأويل المذكور بأنْ لم يكن ذلك التأويل لعدم لزوم خرم القاعدة، بل لكون الحكم بكسر العين (في «يَطأ» و«يَدَع») مبنيًّا على الواقع، يَلزم المحذور، وهو لزوم خرم القاعدة؛ لأن كسر العين (يُشكِل في مثل: «يَسَع»، فإن ماضيَه) أي: ماضي «يَسَع»: («وَسِع») حال كونه (مكسورَ العين، فلم يحكم) أي: لم يقطع بالحكم (بأنه) أي: «يَسَع» (في الأصل «يَفعِل» مَكسور العين، وهو) أي: «يسع» المكسور العين (شاذ) قد يقال: حكم بذلك لأجل حذفِ الواو الذي عُلم أنه لا يَكون غالباً إلا مع الكسر، وكسرُ عين الماضي لا يُنافيه؛ لِورود ذلك في المعتل الفاء كثيراً، كـ«ورِث يَرِث»، وغير ذلك مما مر في أول الكتاب، وإن كان شاذًّا، أي: خارجاً عن القياس دون الاستِعمال.

(وحُذِفتْ) أي: الواو (أيضاً) أي: كما حُذفت مِن «يَطأ» وما عُطف عليه (مِن «يَذَرُ»

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «حاشية اللقاني».

مع أنه ليس مكسورَ العين، وليس فتحُه لأجل حرف الحلق، لكن حُذفت (لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى: يَدَعُ) فكما حُذفتِ الواو من «يَدَعُ» حُذفت من «يَذَرُ».

(وَأَمَاتُوا مَاضِيَ «يَدَعُ» وَ) ماضيَ («يَذَرُ») يعني: لم يُسمَعْ من العرب: «وَدَعَ»، ولا «وَذَرَ»، وقد سمع «يَدَعُ»، و«يَذَرُ»، فعُلِمَ أنهم أماتوهما، وتركوا استعمالهما.

قال في «الصحاح»: قولهم: «دَعْ»، أي: اتركْ، وأصله: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُمِيتَ ماضيه، لا يقال: «وَدَعَهُ»، وإنما يقال: «تَرَكَهُ»، ولا: «وَادِعٌ»، ولكن: «تَارِكٌ»، وربما جاء في ....

مع أنه) في الأصل (ليس مكسورَ العين) إذ أصله: «يَوْذَر» بالفتح (وليس فتحُه) أي: فتح عين «يذَر» (لأجل) وجودِ (حرف الحلق) فيه، (لكن حُذفت) أي: الواو مِن «يذر» (لِكَوْنِه) أي: «يذر» (في معنى: «يَدَعُ») أي: مثلَه في المعنى؛ فإن «يذر» معناه: يترك، كما أن «يدَع» معناه كذلك، فمَعنى كل منهما الترك، (فكما حُذفتِ الواو مِن «يَدَع» حُذفت) أي: الواو أيضاً (من «يَذَر») الذي هو بمعناه.

(وأَماتُوا ماضيَ «يَدَعُ» وماضيَ «يَذَر») أيضاً، (يعني) أي: المصنف بذلك: (لم يُسمَعْ مِن العرب: «وَدَعَ») بالتخفيف (ولا «وَذر»، وقد سمع) أي: منهم («يَدَع» و«يَذَر») والمضارع فرع الماضي كما مرّ غير مرة، ويَلزم من وجود الفرع وجود الأصل، وقد سُمع المضارع الذي هو فرعٌ عن وجود الماضي دون الأصل الذي تفرَّع هو منه، (فعُلِم) حينئذٍ (أنهم) أي: العرب (أماتُوهما) أي: «ودَع» و«وذَر» الماضيَين، ثم بيَّن المراد بالإماتة بقوله: (وتركُوا استعمالَهما) أي: مع كونهما قد وُضعا.

(قال) إسماعيل الجوهري (في «الصحاح»: قولُهم) أي: العرب («دَعْ» أي: اترُكْ، وأصله) أي: أصل «دَعْ»: («وَدَع يَدَعُ»، وقد أُميتَ ماضِيه[1]) أي: ماضي «يدع»، (لا يُقال) أي: فيما بينهم ولا يسمع منهم: («وَدَعَهُ»، وإنما يقال: «تَرَكَهُ»، ولا) يقال: («وَادِعٌ») اسم فاعل «يَدع»، (ولكنْ) يُقال ما هو بمعناه وهو: («تَارِكٌ»، وربما جاء في

---

(١) نازع في ذلك محشّي «القاموس» الإمام محمد بن الطيب الفاسي المتوفى سنة (١١٧٠هـ) بما ذكره الجوهري من الحديث والقراءة الشاذة، فانظره.

ضرورة الشعر: «وَدَعَ فهو مَوْدُوعٌ»، قال: [الرمل]

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي ... غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ؟

وقال: [الطويل]

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ ... جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ

ضرورة الشعر «وَدَع») ماضي «يَدع» (فهو «مَوْدُوعٌ»[1]) اسم مفعوله، (قال) أي: الشاعر من بحر الرمل، وأجزاؤه: فاعلاتن ست مرات:

(لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي ... غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ؟)

«شَعَر بالشيء بالفتح، يَشْعُر [بالضم، شِعْراً] بالكسر»: فَطِن له، و«الخليل»: الصديق، و«غَالَهُ الشيءُ واغْتَالَه»: إذا أَخَذَهُ من حيثُ لم يدْرِ، و«الحبّ» بالضم والكسر: ميلُ القلب، من «الحَب» بالفتح، استعير لحبة القلب، ثم اشتُق منه الحب؛ لأنه أصابها ورسخ فيها. وخبر «ليت» محذوف وجوباً؛ لوجود شرطِه وهو قيامُ الجملة الاستفهامية مقامَه، كما قاله ابن الحاجب. والتقدير: ليت علمي حاصِلٌ بجواب هذا السؤال. و«عن خليلي»: متعلّق بمضمر تقديره: باحثاً أو مستخبراً عن خليلي.

ومعنى البيت: ليت عِلمي حاصل باحثاً ومستخبِراً عن خليلي ما الذي عرض له في الحب حتى تركه؟.

(وقال) أي: الخُفَافُ ابن نُدْبة يصف فرساً له من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربعَ مرات:

(إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ ... جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ)

«الحم»: العَرَق، و«قد استحم» أي: عرق، والمراد بـ«الأرض»: الأسافل والحوافر، و«السماء»: الأعالي، ويُقال للفرس الجواد: «إنَّه لَذو مَصْدَقٍ» بالفتح، أي: صادق الحملةِ والجريِ، كأنه ذو صِدقٍ فيما يَعِدُكَ.

والمعنى: إذا ابتلت حوافرُ ذلك الفرس من عَرَق أعاليه، جرى وهو متروك في الميدان ومعركة القتال لا يُضرب ولا يُزجر، وواعد صاحبه الإنجاء والبلوغ إلى الغاية، وعداً صادقاً فيما يعده.

---

(١) في أكثر النسخ المطبوعة والخطية: «فهو مَوْدُوع، على أصله» بزيادة: «على أصله» كما في «الصحاح».

و«ذَرْهُ»، أي: دَعْهُ، و«هُو يَذَرُهُ»، أي: يدعُه، وأصله: وَذِرَ يَذَرُ، أُمِيتَ صدرُه، لا يقال: «وَذِرَ»، ولا: «وَاذِرٌ»، ولكن «تَرَكَ» و«هو تَارِكٌ». انتهى كلامُه.

وفي جعلِ: «مَوْدُوع» من ضرورة الشعر بحث.

ولما كان ههُنا مَظِنَّة سؤال، وهو إذا لم يكن ماضيهما، ولا فاعلهما، ولا مصدرهما مستعملاً، فما الدليل على أن فاءهما واو؟

(و) قولهم: («ذَرْهُ» أي: دَعْه، و«هو يَذَرُهُ» أي: يَدعُه، وأصله) أي: أصل «يَذَرُه»: («وَذر يَذَر»، أُميت) أي: «تَرَكَ» (صدرُه[1]) أي: أوله وهو «وَذر» الماضي، (لا يقال) أي: فيما بين العرب ولا يُسمع منهم: («وَذِر») ماضياً لـ«يذر»، (ولا «واذِرٌ») اسم فاعل له، (ولكن) يقال: («تَرَك» و«هُو تَارِكٌ») إلى هنا (انتهى كلامُه) أي: الجوهري.

(وفي جعلِ) الجوهري لفظ («مَوْدُوع» من ضرورة الشعر بحثٌ)، لعل وجه البحث أن الضرورة هي الإلجاء، وإيقاعُ «مُوْدُوع» في البيت لم يدعُ إليه وزنٌ ولا قافية؛ لأن «متروكاً» يُفيد معناه ووزنَه، فإن كان الأمر ذلك فجوابه أن الشعر مَظنة الضرورة وإن تخلفت المأنة، ولو أورد هذا البحث في «ودَع» لكان وجيهاً؛ لأنه قرأ به عُرْوة بن الزُّبير وابنه هِشَام وأبو حَيْوَة وابن أبي عَبْلَة: «مَا وَدَعَكَ»[2] [الضحى: ٣]، كذا ذكره اللقاني.

(ولمَّا كان ههُنا) أي: في بحث «يذَر» و«يدَع» (مَظِنَّة سؤال) أي: مَوْضِع يُظَنّ كونُه فيه، وإطلاقُ السؤال على الاعتراض في العُرف باعتبار أن فيه معنى الاستفسار كما مر، (وهو) أي: السؤال: (إذا لم يكن ماضِيهما) أي: «يذر» و«يدع» (ولا فاعِلهما) أي: اسم فاعلهما (ولا مَصدرهما مستعملاً) أي: في كلامهم، (فما الدّليل على أن فاءهما) أي: «يذَر» و«يدَع» (واو) حتى حكم بأنها حُذفتْ منهما؟

---

(١) كذا في المطبوع والنسخ الخطية، وفي «الصحاح»: «مصدره»، وقال ابن سيده في «المحكم والمحيط» وابن منظور في «اللسان» والزبيدي في «التاج» (وذر): «أماتوا مصدره وماضيه».

(٢) أي: بتخفيف الدال، وقرأ الجمهور: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ بتشديد الدال.

فأجاب بقوله: (وَحَذْفُ الفَاءِ فِي المُسْتَقْبَلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ) أي: الفاء (وَاوِيٌّ) إذ لو كان ياءً لم تُحذف، كما سيجيء.

(وَأَمَّا اليَاءُ؛ فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ) سواءٌ وقعت في الماضي، أو المضارع، أو الأمر، أو غيرها، وسواءٌ ضُمَّ ما بعدها، أو فُتح، أو كُسر؛ لأنها أخف من الواو (نَحْوُ: «يَمُنَ، يَيْمُنُ») كـ«حَسُنَ، يَحْسُنُ»، من: اليُمْنِ، وهو البركة، يقال: «يَمُنَ الرَّجَلُ»: إذا صار ميموناً.

(وَ«يَسَرَ، يَيْسِرُ») كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ» من: المَيْسِر، وهو قِمَارُ العرب بالأَزْلَام، ....

(فأجاب) أي: المصنف (بقولِه: وحَذْفُ الفاء في) الفعل (المستقبَل) وهو المضارع (دليلٌ على أنَّهُ، أي: الفاء) أي: فاء «يدع» و«يذر» (واويٌّ) لا يائيٌّ؛ (إذ لو كان) أي: الفاء (ياءً لم تُحذف) أي: الياء (كما سَيجيء) قريباً. فإنْ قلتَ: سيجيء أنهم حذفوا الياء في «يئس»، فلا يكون في حذف الفاء دليل على أنه واوي، قلتُ: ذلك الحذف نادر، وحذف الواو شائع، والحمل على الكثير أولى، كذا قاله الغَزِّي.

(وأمَّا اليَاءُ) عطف على قوله: «وأما الواو»، (فتَثبُتُ على كُلِّ حالٍ؛ سواءٌ وقعتْ) أي: الياء (في الماضِي، أو المضارع، أو الأمر، أو غيرِها) كاسم الفاعل واسم المفعول.

(وسواءٌ ضُمَّ ما بعدها) أي: الياء، (أو فُتح، أو كُسر؛ لأنها) أي: الياء (أخفُّ من الواو) عِلة لقوله: «فتثبُت»، (نحوُ: «يَمُنَ يَيْمُنُ» كـ«حَسُن يَحْسُنُ») يَعني: مِن بابه، وهو مأخوذ (مِن «اليُمن» وهو البرَكة) وهي ثبوت الخير الإلهي في الشيء، وسُمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوتَ الماء في البِرْكَة. ولما كان الخيرُ الإلهي يَصدُر على وجه لا يُحَس ولا يُحْصَى، قيل لِكلِّ ما يُشاهد منه زيادةٌ غيرُ محسوسة: هو مُبارَك، وفيه بَرَكَةٌ، (يقال: «يَمُنَ الرَّجلُ»: إذا صار ميموناً) أي: مُبَاركاً.

(و«يَسَرَ يَيْسِرُ» كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ») أي: مِن بابه، وهو مُشتَقٌّ (من «المَيسِر») وهو مصدر «يَسَرَ»، واشتقاقه من «اليُسر»؛ لأن فيه أخذَ مالِ الغير بيسرٍ وسهولةٍ، أو هو مأخوذ من «اليَسَار»؛ لأن فيه سلباً لِيَسَار الغير وتحصيلاً لِيَسَار نفسِه، كذا ذكره الدده جنكي، (وهو) أي: «المَيْسِر»: (قِمَارُ العرب بِالأَزْلَام) جمع «زَلَم» بفتحتين، أو بضمٍّ فسكون،

وجاء «يَسُر يَيْسُر» بالضم فيهما، لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول؛ لأن مثال الضم مذكورٌ.

(وَ«يَئِسَ يَيْأَسُ») كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ»، ....

وهو النَّبل[١] قبل أن يُراش ويُركَّب نَصلُه.

وعادة العرب في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا اللعب بالمَيْسِر ذبحوا جَزُوراً، وقَسموه عشرةَ أقسام، ويلعبون بعشرة أقداح؛ ثلاثة منها ليس لها نصيب، وهي المَنِيحُ والسَّفِيحُ والوَغْدُ، وسبعةٌ لها أنصباء؛ أولها: الفَذُّ وله نَصِيب واحد، والثاني: التَّوْأَمُ وله نَصِيبان، ثم الرَّقِيب وله ثلاثة أَنْصِباء، ثم الحِلْسُ[٢] وله أربعة، ثم النَّافِسُ وله خمسة، ثم المُسْبِل وله ستة، ثم المُعَلَّى وله سبعة، وهو أعلاها، ويَجعلون هذه الأقداح العشرة في خَرِيطةٍ[٣]، ويَضعون تلك الخَرِيطةَ على يدِ عدل، ثم يحركها هذا العدل ويُدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحاً منها، فمَن خرج له قدح من ذوات الأنصباء أخذ النصيب المضاف إلى ذلك القدح، ومَن خرج له قدحٌ مما لا نصيبَ له لم يأخذ شيئاً، بل يغرم ثمن الجَزُور كلِّه، وكانوا يَدفعون تلك الأنصباءَ إلى الفُقراء ولا يأكلون منها، وكانوا يَفتَخِرون بذلك ويَذمُّون من لم يدخل فيه ويُسمُّونه: البَرَم.

(وجاء «يَسُر») ماضياً («يَيسُر») مضارعاً (بِالضم) أي: بضم العين (فيهما) أي: سُمع ذلك من العرب، (لكنْ ينبغي أن يُقيد لفظ الكتاب) يعني: المتن (على الأول) وهو الذي من باب «ضرَب يضرِب»، وهذا الكلام صريح في أن قوله: «وجاء ... إلى آخره» مِن المتن، والذي رأينَاه في النسخ كتابتُه بالأسود من غير شَطب بالأحمر؛ (لأنَّ مثال الضم مَذكور) سابقاً[٤].

(و«يَئِسَ يَيْأَسُ») موزونه: (كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ») بالكسر في الماضي والفتح في الغابر

---

(١) صحفت في المطبوع إلى: «النيل» بالياء، والمثبت الصواب.

(٢) صحفت في المطبوع إلى: «الجلس» بالجيم، والمثبت الصواب.

(٣) الخريطة: وعاء من جلد أو نحوه يشد على ما فيه.

(٤) في الأصل المطبوع: «لأنَّ مثال الضم مَذكور سابقاً، فيكون هذا غيرَ مقصود بالتقييد؛ لأجل استيفاء حركات العين؛ إذ هو أولى بالقَصد من التمثيل بما يُفيد مُطلَقَ المغايرة مع شذوذ». تم نقل هذه العبارة بعد سطرين، كما هو عند «اللقاني» و«الغزي».

أي: قنط يقنط، [وقد جاء: «يَئِسَ يَيْئِسُ» بالكسر، لكن ينبغي أن يُقيَّد لفظ الكتاب على الأول]، وجاء «يَئِسُ» بحذف الياء، و«يَاءَسُ» بقلبها ألفاً تخفيفاً، وهما من الشَّواذ.

[حكم «أَفْعَل»:]

(وَتَقُولُ فِي «أَفْعَلَ» مِنَ اليَائِيِّ) أي: ممَّا فاؤه ياء: («أَيْسَرَ») في الماضي («يُوسِرُ») في المضارع، ولما كانت الواو واقعةً بين الياء والكسرة مثلَها في «يُوعِد»، ولم تُحذف، ....

(أي: قنط يقنط).

[(وقد جاء: «يَئِسَ يَيْئِسُ» بالكسر، لكن ينبغي أن يُقيَّد لفظ الكتاب على الأول)] فيكون هذا غيرَ مقصود بالتقييد؛ لأجل استيفاء حركات العين؛ إذ هو أولى بالقَصد من التمثيل بما يُفيد مُطلَقَ المغايرة مع شذوذه.

(وجاء) أي: عن العرب («يَئِسُ») مضارعاً (بِحذف الياء) الذي هو فاؤه، ووجهه: استثقال الياءين مع الهمزة، ومِن ثم لم يحذفوا في «يَبس» بالموحَّدة وما أشبهه، كذا في «شرح المفصل» وغيره[1].

(و) جاء («يَاءَسَ») فعل مضارع (بِقلبها) أي: الياء (ألفاً تخفيفاً)، هذا التعليل راجعٌ لِكلا الأمرين: الحذف والقلب، لا للأخيرِ فقط كما قد يتوهم، نبَّه على ذلك الغَزِّي، (وهما) أي: «يَئِسُ» و«يَاءَسُ» (من) مجيء (الشواذ) والمرادُ به هنا: مخالفة القياس.

(وتقول في «أَفْعَلَ» من اليائيِّ، أي: ممَّا) أي: من المعتل الفاء الذي (فاؤه ياء: «أَيْسَر» في) الفعل (الماضي «يُوسِرُ» في) الفعل (المضارع) بقلب الياء واواً لِسكونها وانضمام ما قبلها.

(ولمَّا كانت الواو) في «يُوسر» (واقعةً بين الياء والكسرة مثلَها) أي: الواو المذكورة الواو التي (في «يُوعِد») وقد حذفت منه، (و) هنا (لم تُحذف) أي: الواو مع وجود

---

(١) انظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٤٢٠) لابن الحاجب، وزاد الغزي في «حاشيته»: لكن قال أبو حيَّان مُورِداً على حصر صاحب «التسهيل» الحذف في هذا المثال أنَّه قد جاء في «يبس» بموحدة أيضاً، وهو ينقض التوجيه السابق، فلذلك علَّل الشارح بمطلق التخفيف.

أجاب بأنه «لم تحذف» مع مُقتضِي الحذف «لأنَّ حذف الواو» من «يُوسِرُ» «مع حذف الهمزة» ـ إذ الأصل: يُؤَيْسِر، كما تقدم ـ «إجحاف» أي: إضرار «بالكلمة»؛ لتأديته إلى حذف حَرفَين ثابتَين في الماضِي، هذا في بعض النُّسخ، والحق أنه حاشيةٌ أُلحقت بالمتن.

ويُمكن الجواب عنه أيضاً: بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة، بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة؛ لأن المحذوف في حكم الثابت، وبأن الثقل هَهُنا منتفٍ؛ لانضمام ما قبل الواو.

مقتضي الحذف وهو وقوعُها بين الياء والكسرة، **(أجاب)** أي: المصنف **(بأنّه)** أي: الشأن: إنما **(لم تُحذف)** الواو من «يوسر» **(مع)** وجود **(مُقتضِي الحذف؛ لأن حذفَ الواو من «يُوسِر» مع حذف الهمزة)** أي: منه ـ **(إذ الأصل)** علة لقوله: «حذف الهمزة»: **(«يُؤَيْسِر» كما تقدم)** أي: في نحو: «يؤكرم» ـ **(إجحاف)** خبر «أن»، وهو بتقديم الجيم على الحاء: الإذهاب، يقال: «أجحف به»: إذا ذهب به، فتفسير الشارح له بقوله: **(أي: إضرارٌ)** تفسير باللازم **(بالكلمة؛ لتأدِيَته)** أي: حذف الواو من «يوسر» **(إلى حذفِ حَرفَين)** وهما الياء والهمزة **(ثابتَين في)** الفعل **(الماضِي)**، ولا شكَّ أن في ذلك إجحافاً بها.

(هذا) أي: قوله: «لأن حذف الواو . . . إلى قوله: إجحاف بالكلمة» **(في بعض النُّسَخ)** أي: نسخ المتن، **(والحق أنه)** أي: المذكور **(حاشيةٌ أُلحقت بالمَتن)**.

(ويُمكن الجواب عنه) أي: عن عدم حذفِ الواو من «يوسر» **(أيضاً)** أي: كما يجاب بما تقدم: **(بأنَّ الواو)** أي: التي في «يُوسر» **(ليست واقعةً بين الياء والكسرة)** كما قد تُوهم، **(بل)** هي واقعة **(بين الهمزة والكسرة في الحَقيقة)** لِما علمت أن أصل «يُوسر»: يُؤَيْسر، كما أن أصل «يكرم»: يؤكرم؛ **(لأن المحذوف)** أي: لِعلة **(في حُكم الثابت)**.

فإن قلتَ: إن تلك الهمزة ليست بمانعة من قلبِ الياء واواً في نحو: «يُؤيسر»، فهلَّا كانت كذلك بالقياس إلى السقوط، قلتُ: لأنها لو لم تكن مانعةً من السقوط لَلَزِم النقل من الضمة إلى الكسرة، اتفقوا على أن الواو إنما تَسقط إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة، كذا قاله الغَزّي.

(و) يُمكن الجواب أيضاً **(بأنَّ الثِّقل هَهُنا)** أي: في «يوسر» **(منتفٍ؛ لانضمامِ ما قبل الواو)**.

(«فَهُوَ مُوسِرٌ») في اسم الفاعل (بِقَلْبِ اليَاءِ مِنْهُمَا) أي: من المضارع واسم الفاعل (وَاواً) إذ الأصل: يُيْسِرُ ومُيْسِرٌ؛ لأنه يائيٌّ، وإنما قلبت (لِسُكُونِهَا) أي: سكون الياء (وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا) وذلك قياس مطرد؛ لتعسر النطق بالياء الساكنة المضمومِ ما قبلها بِشهادة الوجدان.

[حكم «افْتَعَل»:]

(وَ) تقول (فِي «افْتَعَلَ» مِنْهُمَا) أي: من الواوِ والياءِ: («اِتَّعَدَ») أي: قَبِلَ الوَعدَ، وهذا في الواوي أصله: اِوْتَعَد، قلبت الواو تاءً، وأدغمت التاء في التاء؛ إذ الإدغام يدفع الثقل، ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه؛ لأنها إن قلبت ياءً، أو لم تُقلب ....

وتقول: («فهو مُوسِر» في اسم الفاعل، بقلبِ الياءِ منهما، أي: من المضارع واسم الفاعل واواً؛ إذ الأصل) أي: فيهما: («يُيْسِر» و«مُيْسِر»؛ لأنه) أي: المذكور من «يوسر» و«موسر» (يائي) أي: معتلّ فاؤه بالياء، (وإنما قُلبت) أي: الياء (لسُكُونِها، أي: سكون الياء، وانضمامِ ما قبلها) وهو حرف المضارعة والميم، (وذلك) أي: القلب المذكور (قياسٌ مطرد) أي: مستمر دائم، وإنما كان كذلك (لِتعسر النطق بالياء الساكنة المضمومِ ما قبلها بِشهادة الوجدان) متعلق بقوله: «لتعسر».

(وتقول: في «افْتَعَلَ» منهما، أي: من الواوِ والياءِ) أي: مِن المعتل الفاء بهما: («اِتَّعَدَ») في الماضي (أي: قَبِلَ الوَعدَ) أي: و«وعد بالشر» أيضاً، ففي القصر قُصور، كذا قاله بعضهم.

(وهذا) أي: «اتَّعَدَ» (في) المعتل الفاء (الواويِّ أصلُه) أي: أصل «اتّعَد»: («اِوْتَعَد») بكسر الهمزة، (قُلبت الواو تاءً، وأُدغمت التاء) أي: التي انقلبت عن الواو (في التاء) أي: تاء الافتعال؛ (إذ الإدغام يَدفعُ[1] الثقل) أي: لجعله الحرفَين كحرفٍ واحدٍ، (ولم تُقلب) أي: الواو (ياءً) بناءً (على ما) أي: القلبِ الذي (هو مُقتَضاه) أي: مُقتضى الياء وهو سكون الواو إثر كسرة؛ (لأنها) أي: الواو (إن قُلبت ياءً أو لم تُقلب) أي: إلى الياء

---

(١) في أكثر النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني»: «يرفع» بالراء.

لزم قلبها تاء في هذه اللغة، فالأَوْلى الاكتفاء بإعلالٍ واحدٍ، كذا ذكَره ابن الحاجب، وفيه نظر؛ لأنه لو قُلبت الواو ياءً لا يجوز قلب الياء تاءً لتدغم، كما في الياء المنقلبة عن الهمزة، كما سنذكُره في المهموز.

وفي بعض النسخ: «وفي افتعل منهما تُقلبان» أي: الواو والياء «تاءً وتدغمان» أي: التاءان المنقلبتان عنهما «في التاء» أي: في تاء افتعل، «نحو: اِتعد»، والأَوْلى أصحُّ رِوايةً ....

(لزم قلبُها تاءً[1]) أي: قلب الواو (في هذه اللغة) أي: لغة قلب الواو والياء تاءً، واحترز به عن اللُّغة الآتية في المتن التي لا تقلب الياء تاءً؛ فإنه لا يَلزم فيها ذلك.

(فالأَولى الاكتفاءُ بإعلالٍ واحدٍ) وهو قلبُها تاء. وأيضاً إنما أُبدلت هذه الفاء تاء؛ لأن التاء أقوى؛ لأنها أجلَدُ على تحمل الحركة، وهي مع ذلك أقربُ مِن الفم إلى الواو، ولأنهم لو أقرُّوها لتلاعبت بها حركات ما قبلها؛ فتكون بعد الكسرة ياءً، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، فلمَّا كرهوا كثرةَ التغيير أبدلُوها إلى حرف لا يتغيَّر.

(كما ذكَره) أي: ذلك المذكور (ابنُ الحاجب، وفيه) أي: فيما ذكره ابن الحاجب (نظرٌ؛ لأنه) أي: الشأن (لو قُلبت الواو ياءً لا يَجوز) أي: في هذه اللغة (قلب الياء تاءً لتدغم) أي: التاء في تاء الافتعال؛ لأن الياء التي تنقلب فيها تاء هي الياء الأصلية دون المنقلبة عن غيرها، (كما) أي: مثل عدم الجواز المستقر (في الياء المُنقلبة عن الهمزة) كـ«ايتزر» و«ايتكل»؛ (لما) أي: للتعليل الذي (سنذكُره في المهموز) ويُجاب بأن الياء المنقلبة عن الهمزة إنما لم تقلب لأنها عارضة مبدلة عن همزة، فحكمُها حكم الهمزة لا تُقلب تاء إذا اجتمعت مع تاء الافتعال، فوَجب أن لا تُقلب الياء التي هي مبدلةٌ عنها تاء لأنها فرعها، وليست الياء المنقلبة عن الواو[2] كذلك، بدليل قولهم: «يتَّعد» و«مُتَّعد» وما أشبههما، كذا ذكره الغَزِّيُّ.

(وفي بعض النُّسخ) بدل قوله: «في افتعل منهما: اِتَّعَد» قوله: (**«وفي افتعل منهما تُقلبان - أي: الواو والياء - تاءً وتُدغمان» أي: التاءان المنقلبتان عنهما**) أي: عن الواو والياء (**«في التاء» أي: تاءِ افتعل «نحو: اِتَّعد»**، و) النسخة (**الأولى أصحُّ روايةً**) أي: لأن النسخ الصحيحة ليس فيها تُقلبان وتدغمان.

---

(١) زيادة من هامش الأصل المطبوع.

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «التاء»، والمثبت من «حاشية الغزي».

ودِرايةً.

(«يَتَّعِدُ») أصله: يَوْتَعِد («فَهُوَ مُتَّعِدٌ») أصله: مُوْتَعِد (وَ«اتَّسَرَ يَتَّسِرُ»، «فَهُوَ مُتَّسِرٌ») هذا في اليائيِّ، والأصل: ايتَسر يَيْتَسِر، فهو مُيْتَسِر، قلبت الياء تاء، وأدغمت في التاء؛ لاهتمامهم بالإدغام؛ لأنه يُصَيِّر حرفين كحرفٍ واحدٍ.

ولَمَّا جاء في «افْتَعَلَ» منهما لغةٌ أُخرى مِن غير إدغامٍ، أشار إليها ....

(و) أصح أيضاً (دِرايةً) أي: معنًى يُدرى؛ لأن على هذه النسخة استلزام رجوع ضمير «تدغمان وتقلبان» على شيء واحد وهو الواو والياء، وفسادُه ظاهر، فتحتاج صحتها إلى تأويلها بما ذكره الشارح، والأولى سالمة من هذا، فتكون أصحّ معنًى، أو يقال: لأن الأولى تؤدِّي ما أدته الثانية بلا تطويل، والاختصارُ الغير المخل مطلوب، فتَكون أصح معنًى، أو يقال أيضاً: لأن ظاهرَ العبارة أن قوله: «وفي افْتَعل» معطوفٌ على قوله قبله: «في أَفْعَل»، فيكون تقدير الكلام: وتقول في افتعل، وذلك لا يُلائم «تقلبان وتدغمان»، وهو خلاف المراد وغير جيد، تأمل!

(«يَتَّعِدُ») في المضارع (أصلُه: «يَوْتَعِد») قلبت الواو تاء وأُدغمت التاء في التاء، («فهو مُتَّعِدٌ») في اسم الفاعل، (أصله: «مُوْتَعِد») قلبت الواو تاء وأُدغمت التاء في التاء، (و) تقول: («اتَّسَرَ») في الماضي، («يَتَّسِرُ») في المضارع، («فهو مُتَّسِرٌ») في اسم الفاعل، (هذا) أي: «اتَّسر» (في) المعتَل الفاء (اليائيّ، والأصلُ) فيها: («ايتَسَر يَيْتَسِر»، «فهو مُيْتَسِر») بالياء في الجميع، (قُلبت الياء تاءً، وأُدغمت) أي: التاء المنقلبة عن الياء (في التاء) أي: تاء افتعل؛ (لاهتمامِهم) أي: لاعتنائهم؛ أي: العرب (بالإدغام) أي: لِتحصيل التخفيف؛ (لأنه) أي: الإدغام (يُصيِّر حرفَين) متجانسين (كحرفٍ) أي: مثلَ حرف (واحدٍ) ولا شك أن فيه تخفيفاً للفظ.

(ولَمَّا جاء) أي: عن بعض العرب، وقيل: عن بعض الحجازيين، وقال ابن الخشاب[1]: هي لغة الحجازيين (في «افْتَعَلَ» منهما) أي: من الواو والياء (لغةٌ أُخرى) أي: غير المتقدمة، (مِن غير إدغامٍ) أي: مِن غير قلب إلى التاء الفوقية، بل تبقى الياء التحتية؛ أصلية كانت أو منقلبةً عن واوٍ، (أشار) أي: المصنف (إليها) أي: إلى اللغة

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، المتوفى سنة (٥٦٧هـ).

بقولِه: (**وَيُقَالُ**: «**اِيْتَعَدَ**») بقلب الواو ياءً، فإنْ زالت كسرةُ ما قبلها لم يَجز إلا التاء، نحو: «**وَاتَّعَدَ**»؛ ولهذا حمل جار الله قولَ الشاعر: [الرجز]

وَايْـتَـصَـلَـتْ بِـمِـثْـلِ ضَـوْءِ الْـفَـرْقَـدِ

على أن الياء بدل من التاء في «اتصلت»، ولـم يجعله بدلاً من الواو،

الأخرى (**بِقوله: ويُقال**) أي: في «اوتعد»: (**«اِيتَعَد» بقلب الواو ياءً**) وإبقاءِ الياء بلا قلبٍ إلى التاء وإدغامِها في التاء، وبهذه اللغة كان إمامُنا الشافعي رحمه الله تعالى يتكلم، ومِن كلامه: «**يَاتَطِئُهَا**»، فبنى «افْتَعَل» من: الوطء، كذا ذكره الغَزِّيّ.

(**فإنْ زالتْ كسرةُ ما قبلها**) أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو؛ لِسقوطه بسبب وقوعه في الدرج. (**لم يَجُز إلَّا التاء**[1]) بل ترد الياء إلى الواو لزوال علّة القلب، ثم تقلب الواو تاءً كما في ابتداء اللغة الأولى، وتُدغم في التاء، (**نحو: «وَاتَّعَدَ»، ولهذا**) أي: ولكون الكسرة إذا زالتْ «لم يجز إلا التاء» (**حملَ جار الله**) الزَّمَخْشَرِيُّ (**قولَ الشاعر**) من بحر الرَّجَز، وأجزاؤه: مستفعلن مستفعلن ست مرات، وصدره:

قَـامَـتْ بِـهَـا تُـنْـشِـدُ كُـلَّ مُـنْـشِـدِ (وَايْـتَـصَـلَـتْ بِـمِـثْـلِ ضَـوْءِ الْـفَـرْقَـدِ)

«نَشَد» بالفتح «يَنْشُد» بالضم «نِشْدَة ونِشْداناً» بكسر النون وسكون الشين فيهما، أي: طَلب. و«المنشد»: اسم مكان منه، و«الضَّوء» بفتح الضاد وضمها أيضاً، و«الفَرقد» بفتح الفاء: كوكب معروف.

ومعنى البيت: قامتِ البقرة الوحشية بأرض تطلب ولدها كلَّ مطلب، واتصلت بولدِها كاتصالِ ضوء الكوكبَين.

(**على أنَّ الياء**) في «ايتصلت» (**بدلٌ**[2] **من التاء في «اتَّصلت»**) يعني: أن «اتصلت» أصله: اوْتَصلت، أبدلت الواو تاء على اللغة الأولى، ثم أبدل أحد حرفي التضعيف [ياءً][3]، كما في «حسَيْت» أي: حسست به، (**ولم يَجعله**) أي: الياء (**بدلاً من الواو**،

---

(١) في الأصل المطبوع: «لم تجز الياء»، والمثبت من أغلب النسخ الخطية والمطبوعة لـ«شرح التفتازاني».

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «بدلاً» بالنصب، والمثبت الصواب.

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من «اللقاني».

ولكن يَلزم أهلَ هذه اللغة أن يقولوا: «واوْتَعد»، «واوْتَصل»، بإثبات الواو؛ إذ لا علةَ للقلب، اللهم إلا أن تُقلب لِكراهتهم اجتماع الواوين، وحينئذٍ يمكن حمل البيت عليه، لكنَّ ذلك موقوفٌ على النقل منهم.

(«يَاتَعِدُ») بقلب الواو ألفاً؛ لأنه وجب قلبه كما في الماضي، ولم يمكن بالياء لثقلها، فقُلبت ألفاً لخفتها («فَهُوَ مُوتَعِدٌ») على الأصل، إن كان من «يَوْتَعِدُ»، وإن كان من «ياتَعِدُ» قُلبت الألف واواً؛ لانضمام ما قبلها، وهذا قياسٌ مُطَّرد.

(وَ«اِيْتَسَرَ») على الأصل («يَاتَسِرُ») بقلب الياء ألفاً تخفيفاً؛ ....

ولكن يَلزم أهلَ هذه اللغة) أي: لغة «ايتعد» (أن يقولوا: «واوْتَعد» «واوْتَصل» بإثبات الواو) أي: فيهما؛ (إذْ لا علةَ للقلب) أي: لقلب الواو ياء أو تاء. أمَّا الأول فظاهرٌ لِعدم انكسار ما قبلها، وأما الثاني فلأنه لو كانت علةُ الانقلابِ إلى التاء وقوعَها قبل التاء لوجب أن تُقلب في الابتداء أيضاً؛ لوجودِ تلك العلة فيه أيضاً، كذا ذكره سعد الله.

(اللهمَّ إلا أن تُقلبَ) أي: الواو ياء أو تاء (لِكراهتهم) أي: أهل هذه اللغة (اجتماعَ الواوَين، وحينئذٍ) أي: حينَ إذ كان القلبُ لكراهة الاجتماع، (يُمكن حملُ البيت) المذكور (عليه) أي: على الإبدال من الواو، (لكنَّ ذلك) أي: القلب لكراهة الاجتماع (موقوفٌ على النقل منهم) أي: مِن أهل تلك اللغة؛ لأن اللغةَ لا تثبت بالرأي، بل بالنقل.

(«يَاتَعِدُ» بقلب الواو ألفاً) أي: وإن لم تكن متحركة؛ (لأنه) أي: الواو (وجب قلبُه) أي: في هذه اللغة (كما في الماضي، ولم يُمكن) أي: قلبه هنا (بالياء) كما في الماضي (لِثقلها) أي: باجتماعها مع ياء المضارعة، (فقُلبت) أي: الواو (ألفاً لِخفتها) أي: الألف، («فهُو مُوتعدٌ») بإثبات الواو (على الأصلِ إنْ كان) أي: «مُوتَعِد» مأخوذاً (مِن «يوْتعدُ») الذي هو أصل «ياتعد» بالألف، (وإن كان) أي: «مُوتعد» (من «ياتَعِد») الذي قلبت فيه الواو ألفاً (قُلبت الألف) أي: في اسم الفاعل المذكور (واواً لانضمام ما قبلها) أي: ما قبل الألف وهو الميم، (وهذا) أي: قلبُ الألف المضموم ما قبلها واواً (قياسٌ مُطَّرد) أي: مستمر ومستقيم.

(و) يقال: («اِيْتَسَرَ») بإثبات الياء (على الأصل، «يَاتَسِر» بقلب الياء ألفاً تخفيفاً)

لِثقل اجتماع الياءين («فَهُوَ مُوتَسِرٌ») بقلب الياء واواً، إن كان من «يَيْتَسِر» على الأصل، وقلبِ الألف واواً إن كان من «ياتَسِر».

(وَ«هَذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ») في اسم المفعول كما في اسم الفاعل، وعبَّر عنه بهذه العبارة؛ لأنَّ الاتِّسار لازمٌ، فيجبُ تعديته بحرف الجر؛ لِيبنى منه اسم المفعول، فعدَّاه بـ «في»، ومعنى ذلك، أي: هذا مكانٌ يُلعب فيه القِمارُ.

(وَحُكْمُ «وَدَّ يَوَدُّ»، كَحُكْمِ «عَضَّ يَعَضُّ») يعني: أن المعتل الفاء من المضاعف حكمُه حكمُ المضاعف من غير المعتلِّ في وجوب الإدغام،

أي: طلباً للتخفيف؛ (لِثقل اجتماع الياءين)، «فهو مُوتَسِر» في اسم الفاعل، (بِقلب الياء واواً) لسكونها وانضمام ما قبلها، هذا (إنْ كان) أي: «مُوتَسِر» مأخوذاً (مِن «يَيْتَسِر») الجائي (على الأصل، وقلبِ الألف) بالجر عطف على «بقلب الياء» (واواً إن كان) أي: «مُوتَسر» مأخوذاً (مِن «ياتَسِر») لانضمام ما قبلها.

(و«هذا مكانٌ مُوتَسَرٌ فيه» في اسم المفعول كما في اسم الفاعل) أي: في التفصيل، فيقال فيه: قُلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها إن كان من «يَيْتَسر»، أو قلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها إن كان من «ياتسر».

(وعبَّر) أي: المصنف (عنه) أي: عن اسم المفعول (بهذه العِبارة) أي: بزيادة لفظة «فيه»؛ (لأن الاتِّسار لازمٌ) واللازم لا يُبنى منه اسم المفعول إلا بعد تَعديته بالحروف، (فيجبُ تعديته) أي: «الاتسار» (بحرفِ الجر لِيبنى منه) أي: من «الاتِّسار» (اسم المفعول، فعدَّاه) أي: اسمَ المفعول (بِـ«في»، ومعنى ذلك) أي: قوله: «هذا مكان .. إلى آخره» (أي: هذا مكانٌ يُلعب فيه القِمارُ) و«القِمَارُ»: المُقَامَرةُ، و«تَقَامَرُوا»: أي: لَعِبُوا القِمَار، و«قَامَره فَقَمَرَهُ» أي: غَلَبه في لعب القِمَار من باب «ضَرَبَ»، و«قَامَرَهُ ـ أي: فَاخَره بالقِمَار ـ فَقَمَرَه» أي: غلبه من باب «نَصَرَ».

(وحُكمُ «وَدَّ يَوَدُّ» كحُكمِ «عَضَّ يعَضُّ»، يعني) أي: المصنف بذلك (أنَّ المعتَلَّ الفاء) أي: بالواو حالَ كونه (مِن المضاعف حكمُه) أي: المعتل الفاء المذكور (حكمُ المضاعف) أي: مثل حكمه (مِن غير المعتلِّ في وجوب الإدغام) أي: في نحو: «ودَّ يودّ»

وامتناعِه، وجوازه، وسائر أحكامه مِن الإعلالِ.

(وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «اِيدَدْ» كَـ«اغْضَضْ») والأصل: اِوْدَد، ويجوز: «ودّ» بالفتح والكسر، كـ«عضّ»، وذكر «اِيدَد» لما فيه من الإعلال.

واعلم: أن المضاعف المعتلَّ الفاء الواويَّ لا يكون مضارعه إلا مفتوحَ العين؛ أما الضم فلأنه منتفٍ من المثال الواوي قطعاً، ....

كـ«عضَّ يعَضّ»، **(وامتناعِه)** أي: الإدغام في نحو: «ودِدْنَ» كـ«عضِضْن»، **(وجوازِه)** أي: الإدغام في «لم يَودّ» كـ«لم يعضّ»، **(وسائرِ)** أي: باقي **(أحكامه)** أي: المعتل الفاء **(مِن الإعلالِ)** أي: تغيير حرف العلة فيه كما يأتي.

(وتقولُ في الأمر) أي: مِن «توَدّ»: **(«اِيدَدْ»)** بفكِّ الإدغام وقلبِ الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، **(كـ«اغْضَض»، والأصلُ)** أي: فيه **(«اوْدَد»)** فُعل فيه ما ذكر، **(ويجوز)** أي: في الأمر من «توَدّ»: **(«وَدّ» بالفتح)** أي: فتح اللام، وهو الدال المدغَم فيه للخفة، **(والكسر)** أي: لأنه هو الأصلُ في التخلص من التقاء الساكنين، **(كـ«عضّ»، و)** إنما **(ذكر)** أي: المصنف في الأمر **(«اِيدَد»)** مع جواز «وَدّ» أيضاً **(لِما فيه)** أي: «اِيدَد» **(مِن الإعلال)** أي: تغيير حرف العلة بالقلب، فيكون ذِكره أنسبَ وأهمّ.

(واعلمْ: أنَّ المضاعف المعتَلَّ الفاء الواويَّ لا يَكون مضارعه) أي: المضاعف المذكور **(إلا مفتوحَ العين)** أي: فلا يكونُ ماضِيه إلا مكسورَها **(أما الضم)** أي: أما انتفاؤه من مُضارعه [المضاعف] المذكور **(فلأنه)** أي: الضم **(مُنتفٍ من المِثال الواويّ)** الذي هو أعمُّ من المضاعف منه، والانتفاء من الأعم يَستلزم الانتفاء من الأخصّ، **(قطعاً)** أي: انتفاءً قطعاً، بمعنى: ذا قطع، أو قطعيًا، أو قُطع قطعاً، فهو منصوب على المصدر، أو مقطوعاً فهو منصوب على الحال من ضمير «مُنتفٍ»، أو على التميز، أي: باعتبار القطع.

فإن قيل: قد قدم أن الواو لا تحذف من المثال إلّا إذا كان بعدها ضمٌّ، كـ«وجُه يوجُه» أي: صار وجيهاً شريفاً، قُلنا: هو وزنٌ عارض وقع التحويل إليه من الفتح في الماضي والكسر في المضارع لِلدلالة على صيرورةِ مَعناه، كـ«السجية» و«الطبيعة»، لا يقال: يمكن حَمل قوله: «المثال الواوي» على المفتوح العين، فلا يُعارضه «وجُه

إلا ما جاء في لغة بني عامرٍ من: «وَجَدَ يَجُدُ» بالضم، وهو ضعيف، والصحيح الكسر.

وأما الكسر فلأنه لو بُني مكسورَ العين يجب حذفُ الواو، والإدغام؛ لئلا تَنخرمَ القاعدةُ، وحينئذٍ يَلزمُ تغييران، وتغييرُ الكلمة عن وضعها جدًّا، والله أعلم.

❍ ❍ ❍

بوجُه» وإن كان وزناً أصليًّا؛ لأنَّا نقول: لا يكون انتفاءُ الضم منه حينئذٍ منتِجاً لانتفائه من مطلَق المضاعف [الواوي] كما هو المدَّعى، فليُتأمل!

(إلا ما جاء في لغةِ بني عامرٍ من «وَجَدَ») ماضياً بفتح العين («يَجُدُ») مضارعاً (بالضم) أي: ضم العين، وهو الجيم، أصله: «يَوْجُد» حذف الواو في قياس لغتهم لِثقلها مع ضم ما بعدها، أو حذف على طريق الاتباع ليعدلا على طريق القياس.

ومادة «وَجَدَ» مُتَّحدة الماضي والمضارع، مختلفةُ المصادر بحسَب اختلاف المعاني؛ ففي الغضب يقال: «مَوْجِدَة»[1] بكسر الجيم، وفي المطلوب: «وُجوداً» بضم الواو، وفي الضالة: «وِجْدَاناً» بكسر [الواو] وسكون الجيم، وفي الحُبِّ: «وَجْداً» بفتح الواو، وفي المال: «وُجْداً» بضمها، وفي الغِنَى: «جِدَةً» بكسر أوله وفتحِ ثانيه مع التخفيف على الأشهر في جميع ذلك، كذا ذكره ابن حجر العسقلاني[2].

(وهو) أي: ضم العين في «يَجُد» (ضعيفٌ) لخروجه عن القياس واستعمال الفُصحاء، (والصحيحُ الكسر) أي: كسرُ عين «يَجد».

(وأمَّا الكسر) أي: أما انتفاؤه من مضارع المضاعف المذكور (فلأنه) أي: مضارعَ المضاعف المذكور (لو بُني) حالَ كونه (مكسورَ العين يجب) أي: فيه (حذفُ الواو والإدغام لئلا تَنخرمَ) بالخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع، والمرادُ عدم الاطراد بالكلية (القاعدةُ) المعهودة، وهي قاعدة الإعلال والإدغام، (وحينئذٍ) أي: حين إذْ وجب الحذفُ والإدغام (يَلزمُ تغييران) تغيير بالحذف وتغيير بالإدغام، (وتغييرُ الكلمة) عطف تفسير (عن وضعها) أي: الكلمة (جدًّا) أي: قطعاً، لا يقال: يرد عليه «قه» أمر مِن «وقى يقي» لتغييره جدًّا؛ لأنا نقولُ: ليس بإعلالين (والله أعلم) بالصواب.

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «موجودة» بزيادة الواو، والمثبت الصواب.

(٢) انظر: «فتح الباري»: (١/ ١٥١)، وما بين معكوفتين منه.

النوع الثاني
الأجوف

النوع (الثَّانِي) من الأنواع السبعة: (المُعْتَلُّ العَيْنِ) وهو: ما يكون عين فعله حرفَ علة، وقدَّمه على المعتل اللام؛ لتقدم العين على اللام (وَيُقَالُ لَهُ: الأَجْوَفُ) لخلو ما هو كالجوف له من الصحة (وَ) يقال له: (ذُو الثَّلَاثَةِ) أيضاً (لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، إِذَا أَخْبَرْتَ) أنت (عَنْ نَفْسِكَ، نَحْوُ: «قُلْتُ»، وَ«بِعْتُ») ....

(النوعُ الثاني من الأنواع السبعة) السابقة: (المعتلُّ العَينِ، وهو: ما) أي: فعل (يكون عين فعله) أي: الفعل (حرفَ علة) سواءٌ كانت واواً أو ياءً، (وقدَّمه) المصنف (على المعتلِّ اللام؛ لِتقدم العين على اللام) أي: في ترتيب الزنة، (ويقال له) أي: المعتل العين: (الأَجْوَف) والأجوف: هو الخالي جوفُه، وإنما سمي المعتل العين بذلك (لخلوِّ ما) أي: شيء (هو) أي: الشيء (كالجوفِ له) أي: للمعتل العين، وهو وسَطُه الذي هو عينه، (من الصحة) أي: السلامة من التغييرات بسبَب وجود حرف العِلة فيه، وإنما قال: «كالجوف»؛ لأن الجوف لا يكون إلا للأجسام، والمعتل العين ليس من الأجسام بل من الأعراض.

(ويُقال له) أي: المعتل العين: (ذُو الثلاثة أيضاً) أي: كما يقال له: الأجوف؛ (لِكون ماضيه) أي: المعتل العين (على ثلاثةِ أَحرُفٍ إذا) أي: وقتَ (أَخْبرتَ أنت عن نفسِكَ) أي: أسندتَ الخبر إلى نفسك، (نحو: «قُلتُ» و«بِعتُ») فإن قيل: التاء في «قلتُ» و«بعتُ» ضمير لا حرف، قلنا: إنه حرف باعتبار اللغة والكتابةِ.

وإن قيل: فما فائدة قوله: «أخبرتَ أنت عن نفسك»، وخص المتكلم بالاعتبار في صيرورته على ثلاثة أحرف مع أن المخاطَب كذلك؟ قلنا: إن المتكلم أشرفُ وأجل من المخاطب؛ لأنه مُفيد والمخاطَب مُستفيد، ومَرتبة المفيد أشرفُ، فكان أليَقَ بأن يُلاحظَ في التسمية حاله.

لما نذكُره، فإنه ـ وإن كان جملةً ـ يُسميه أهل التصريف: فعلَ الماضي للمتكلم.

[بيان المجرد الثلاثي من الأجوف:]

(فَالْمُجَرَّدُ) الثلاثي **(تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي المَاضِي)** المبني للفاعل **(أَلِفاً؛ سَوَاءٌ كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها، نَحْوُ: «صَانَ»، وَ«بَاعَ»)** والأصل: صَوَنَ، وبَيَعَ، قُلبت الواو والياء ألفاً؛ لأن كلًّا منهما كحركتَين؛ لأن الحركاتِ أبعاضُ هذه الحروف، ولما كانتَا متحرِّكتَين، وكان ما قبلَهما مفتوحاً، كان ذلك مثلَ أربع حركاتٍ مُتواليةٍ، وهو ثقيل، فقلبوهما بأخفِّ الحروف، ....

وإنما كان ماضيه على ثلاثة عند الإخبار المذكور (لِما) أي: لِلتعليل الذي (نذكُره) فيما يأتي، (فإنه) أي: نحو: «قلتُ» (وإن كان جملةً) أي: في عبارة النحويين، لكنه (يُسمِّيه) أي: نحو: «قلتُ» (أهلُ التصريف: فعلَ الماضي للمتكلم) فكأن الضمير المرفوع المتحرك لِشدة اتصاله بالفعل ـ خصوصاً المعتل ـ حرف من حروفه.

(فالمُجرَّدُ الثُّلاثي) المعتل العين (تُقلَب عينُه في الماضي المبني للفاعل ألفاً؛ سواءٌ كان) أي: العين (واواً أو ياءً؛ لتحرُّكِها) أي: العين (وانفتاحِ ما قبلها[1]، نحو: «صَانَ») في الواويّ، (و«بَاعَ») في اليائيّ، (والأصلُ) أي: فيهما: («صَوَنَ» و«بَيَعَ»، قُلبت الواو والياء ألفاً) أي: فيهما (لأن كلًّا منهما) أي: الواو والياء (كحركتَين) أي: في حكمِهما؛ (لأنَّ الحركات أبعاضُ هذه الحروف) أي: الثلاثة وهي الواو والياء والألف؛ لِما تقدّم من أن الواو ضمة ومدة، ومدة الضمة ضمة، فالواوُ من ضمتين، والياء كسرة ومدة، ومدة الكسرة كسرة، فالياء من كسرتين، وكذا في الألف.

(ولمَّا كانتَا) أي: الواو والياء (متحرِّكتَين وكان ما قبلَهما) أي: الواو والياء (مفتوحاً، كان ذلك) أي: تحركهما وانفتاح ما قبلهما (مثلَ أربع حركات مُتوالية، وهو) أي: توالي أربع حركات (ثقيل، فقلبوهما) أي: الواو والياء (بأخفِّ الحُروف) الباء فيه

---

(١) في أكثر النسخ الخطية لـ«تصريف العزي»: «لِتحرُّكِهما وانْفِتاحِ ما قَبلَهُما».

وهو الألف، وهذا قياسٌ مطردٌ، والعلة حاصلُها: دفع الثقل، وعَلِمنا به بالاستقراء.

ونحو: «صَيِدَ البعير وقَوِدَ» من الشواذ؛ تنبيهاً على الأصل، وكذا مصدرهما، نحو: «القَوَدِ» وهو القصاص، و«الصَّيَدِ»، يقال: «صَيِدَ البعير»: إذا مال إلى جَانِبِ خَلْفِه.

فإن قلتَ: إن «لَيْسَ» أصله: «لَيِسَ» بالكسر، ....

بمعنى: إلى، أو ضمّن قلب معنى أبدل، فلذلك عُدِّي بالباء، (**وهو الألفُ، وهذا**) أي: قلبُ الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما (**قياسٌ مطرد**) أي: مستمر.

(**والعِلة**) أي: علة القلب (**حاصلُها**) أي: حاصل العلة: (**دفعُ الثقل**) أي: ثقل اللفظ على اللسان، (**وعَلِمنا به**) أي: بكون القياس مطرداً (**بالاستقراء**) أي: تتبعِ كلام العرب؛ فإن الأحكام الكليات إنما تُستفاد من العلوم الجزئية.

(**ونحوُ: «صَيِد البعير»**) أي: بصحة الياء، (**و«قَوِد»**) أي: بصحة الواو (**من الشواذِّ؛ تنبيهاً على الأصل**) أي: دلالةً عليه، وأصل «صَيِد»: اصْيَدَّ[1]، بالتشديد، وكذا «عَوِرَ»؛ لأن «عَوِر» و«اعوَرَّ» معناهما واحد، وإنما حُذفت منه الزوائد للتخفيف، ولولا ذلك لقيل: «صادَ» و«عارَ»، والدليل على أنه «افعَلَّ» مجيء أخواته على هذا في الألوان والعيوب، وكذا قياس «عَمِي» وإن لم يُسمع، كذا قاله الدده جنكي.

(**وكذا**) أي: من الشواذ (**مصدرُهما**) أي: «صَيِد» و«قَوِد» (**نحوُ: «القَوَد» وهو**) أي: «القود»: (**القِصاص، و**) نحو: (**«الصَّيَد»**) بالتحريك، و«الأَصْيد» بفتح الهمزة والياء: هو الذي يَرفع رأسه كِبراً، ومنه قيل للملك: «أصيد»؛ لأنه لا يَلتفت يميناً ولا شمالاً، وكذا الذي لا يَستطيع الالتفات من داء، (**يُقال: «صَيِدَ البعيرُ»: إذا**) أصابه داء و(**مال**) أي: عنقه (**إلى جَانِبِ خَلفِه**) ولم يَقدر إلى إنزال رأسه إلى الأرض.

(**فإنْ قلتَ: إنَّ «لَيْسَ» أصله: «لَيِسَ» بالكسر**) أي: كسرِ العين وهو الياء؛ لأنه لا جائز أن يكون «فَعَل» بالفتح؛ لصيرورتِه إلى «لاسَ»، ولا «فَعُل» بالضم؛ للزوم «لُسْتُ» بالضم عند اتصال ضمير المتكلم مثلاً، ولِعدم اللزوم؛ ولأن هذا المثال لا يَكون في الأجوف

---

(١) وقع في المطبوع: «صيد»، والمثبت الصواب من «الدده جنكي».

فَلِمَ لم تُقلب الياء ألفاً؟

قلتُ: لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرِّفة، التي يجيءُ منها الماضي والمضارع وغيرهما، ولم يجئ منه إلا أربعةَ عشر بناءً للماضي، وكان الكسرُ ثقيلاً، نَقلُوها إلى حالٍ لا يكون للأفعال المتصرفة، وهو إسكان العين؛ ليكون على لفظِ الحرف، نحو: «لَيْتَ».

(**فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ**) أي: بالماضي المجرد المبني للفاعل (**ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ**) مطلقاً (**أَوِ**) ضميرُ (**المُخَاطَبِ**) مطلقاً (**أَوْ**) ضميرُ (**جَمْعِ المُؤَنَّثِ الغَائِبِ؛ نُقِلَ «فَعَلَ»**) مفتوح العين (**مِنَ الوَاوِيِّ إِلَى «فَعُلَ»**) مضموم العين ....

اليائي سوى «هَيُؤ» بالاستقراء، كذا ذكره الغَزِّيُّ، (**فَلِمَ لَم تُقلب**) أي: عينه التي هي (**الياء ألفاً**) مع وجود مُقتضاه؟

(**قلتُ: لأنه**) أي: «ليس» (**لمَّا لم يكن من الأفعال المتصرِّفة التي يجيءُ منها**) أي: من الأفعال المتصرفة (**الماضي والمضارع وغيرهما**) أي: كاسم الفاعل والمفعول، (**ولم يَجِئ منه**) أي: من «ليس» (**إلا أربعةَ عشر بناءً**) أي: مثالاً وصيغةً (**للماضي**) اثنان للحكاية، وستة للخطاب؛ بناءً على اعتباره في مثناه[١]، وستة للغيبة، (**وكان الكسرُ ثقيلاً، نقلُوها**) أي: كلمة «ليس»، وهذا جواب «لَمَّا» (**إلى حالٍ لا يكون**) أي: الحال (**للأفعال المُتصرفة وهو**) أي: الحال المذكور (**إسكانُ العين**) أي: عين الفعل؛ (**ليكونَ**) أي: ليس بسبب النقل إلى ذلك الحال، فهو تعليل للنقل (**على لفظِ الحرف، نحو: «لَيْتَ»**[٢]).

(**فإنِ اتَّصل به ـ** أي: بالماضي المجرّد المبني للفاعل ـ **ضميرُ المتكلِّم مطلقاً**) أي: سواءٌ كان وحده أو مع غيره، (**أو ضمير المُخَاطَبِ مطلقاً**) أي: سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو غير مفرد، (**أو ضميرُ جمعِ المؤنَّثِ الغائبِ**) إنما قيَّده بـ«الغائب»؛ لأن مَن عَداه من جمع المؤنث المتكلم والمخاطَب داخل فيما قبله، (**نُقِل**) جواب «إنِ اتَّصل» (**«فَعَل» مفتوح العين**) حالَ كونه (من) المعتل العين (**الواويِّ إلى**) باب (**«فَعُل» مضموم العين**) لما سيذكره.

---

(١) كذا في المطبوع، وفي «حاشية الغزي»: بناءً على اعتبار الاعتبار في مثناه.

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «ليست»، والصواب المثبت.

(وَ) نُقل «فعَل» مفتوح العين (**مِنَ اليَائِيِّ إِلَى «فَعِلَ»**) مكسور العين (**دَلَالَةً عَلَيْهِمَا**) أي: ليدلَّ الضم على الواو، والكسرُ على الياء؛ لأنهما يُحذفان، كما سيُقرَّر في الأمثلة.

(**وَلَمْ يُغَيَّرْ «فَعُلَ»**) بضم العين (**وَلَا «فَعِلَ»**) بكسر العين (**إِذَا كَانَا أَصْلِيَّيْنِ**) وفي بعض النسخ: «أصلين» يعني: أن نحو: «طَوُل» بضم العين، و«هَيِب»، و«خَوِف» بكسر العين، لم يُنقل إلى باب آخَر؛ لأنك تنقل المفتوح العين إليهما، فليزمُك إبقاؤهما بالطريق الأولى؛ للدلالة على الواو والياء.

(ونقل «فعَل» مفتوح العين) أيضاً حال كونه (من) المعتل العين (اليائيّ إلى) بابِ («فَعِل» مكسور العين؛ دلالةً) منصوب على المفعول له مع أنه ليس فعلاً لِفاعل الفعل المعلَّل الذي هو «نُقل»؛ لأن الدلالة للضمة والكسرة، على أن الرَّضِي قال: والذي يَقوى في ظني أن لا يشترط كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل كما ذهب إليه بعضُهم، ولم ينصّ على الاشتراط أحد من المتقدمين، فسقط أيضاً ما قيل من أنه يجب لِنصبه شرط آخر هو أن يكونَ من أفعال القُلوبِ لا مِن أفعال الجوارح، كالأكل والقَتل، فلا يقال: «طلبته قتلاً» ولا «جئتُه أكلاً». انتهى. (عليهما) أي: على الواو والياء (أي: ليدلَّ الضم) المنقول إليه (على الواو، والكسرُ) المنقول إليه (على الياء) وإنما كان الضم والكسرُ يدلّان عليهما (لأنهما) أي: الواو والياء (يُحذفان كما سيقرر) أي: حذفُهما (في) بيان (الأمثلةِ).

(ولم يُغَيَّر) أي: عند اتصال أحد الضمائر المذكورة («فَعُل» بضم العين ولا «فَعِل» بكسر العين إذا كانَا) أي: فعُل المضموم وفعِل المكسور (أصليَّينِ) أي: في ذلك الباب.

(وفي بعض النُّسخ) أي: نسخ المتن: («أصلَين») أي: بياء واحدة، (يَعني) أي: المصنف (أنَّ نحو: «طَوُل» ـ بضم العين ـ و«هَيِب» و«خَوِف» ـ بكسر العين ـ لم يُنقلْ إلى باب آخَر؛ لأنك تَنقل المفتوحَ العين) أي: عند الاتصال بأحدِ الضمائر المذكورة (إليهما) أي: إلى المضموم العين ومكسورِها، (فيلزمُك إبقاؤهُما) أي: المضموم العين والمكسور العين (بالطَّريق الأولى) متعلّق بالإبقاء (للدلالة على الواو) المحذوفة في نحو: «طُلْنَ»، (و) على (الياء) كذلك في نحو: «هِبْنَ».

فعلى هذا: لا فائدةَ في قوله: «إذا كانا أصليَّين»؛ لأن «فَعُل» و«فَعِل» منقولَين هما كالأصليَّين؛ لأنه إنْ أرادَ بعدم التغيير عدمَ النقل إلى بابٍ آخر فهما كذلك، وإنْ أراد أنهما لم يُغيَّرا عن حالهما أصلاً فهو ممنوعٌ؛ لأنه تُنقل الضمة والكسرة، وتُحذف العين، كما أشار إليه بقوله: (وَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ) من الواو (وَالكَسْرَةُ) من الياء (إِلَى الفَاءِ، وَحُذِفَتِ العَيْنُ) أي: الواو والياء (لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ) فكيف يحكم بعدم التغيير؟! فلا حاجةَ إلى التقييد بـ«الأصلي».

وقيل: احترز به عن غير الأصليَّين؛ لأنهما ....

(فعلى هذا) أي: فبناءً على هذا التقدير: (لا فائدةَ في قوله: «إذا كانا أصليَّين»؛ لأن «فَعُل») المضموم (و«فَعِل») المكسور حالَ كونهما (منقولَين) فيه تسامح؛ لأنهما منقولٌ إليهما لا منقولان، بل المنقول المفتوح العين (هُما كالأصليَّين) أي: في عدم النقلِ إلى باب آخر.

(لأنه إنْ[1] أرادَ) أي: المصنف (بعدم التغيير عدمَ النقل إلى بابٍ آخَر، فهما) أي: «فعُل» و«فعِل» المنقول إليهما (كذلك) أي: كالأصليين، (وإنْ أراد أنهما) أي: الأصليين (لم يُغيَّرا عن حالِهما أصلاً) مصدر مؤكد لانتفاءِ التغيير، أي: انتفى التغيير انتفاء كليًّا (فهو) أي: المراد المذكور (ممنوعٌ؛ لأنه) أي: الشأن (تُنقل الضمةُ والكسرة) الأصليتان إلى الفاء (وتُحذف العين) الواوي أو اليائي (كما أشار) المصنّف (إليه) أي: إلى كلٍّ من النقل والحذف المذكورَين (بقوله: ونُقلت الضَّمَّةُ من الواو والكسرةُ من الياء) أي: في الأصل والمنقول (إلى الفاء، وحُذِفت العينُ، أي: الواو والياء؛ لالتقاءِ الساكنين، فكيف يحكم) أي: المصنف (بعدمِ التغيير) أي: في الأصليين عن حالهما أصلاً؛ لا بالنقل إلى باب آخَر ولا بغيره؟ وهل هذا إلا تناقض؟ وحينئذٍ (فلا حاجةَ إلى التقييد بـ«الأصلي») أي: لِما علمت أن المنقولَ مثله فيما ذكر.

(وقيل: احترز) أي: المصنف (بِه) أي: بالتقييد بالأصل (عن) «فعُل» بالضم و«فَعِل» بالكسر (غيرِ الأصليين؛ لأنهما) أي: «فَعُل» المضموم و«فَعِل» المكسور المذكورَين

---

(١) في الأصل المطبوع: «وإن أراد»، والأولى المثبت من النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني».

يُغيَّران؛ يعني: يَرجعان إلى أصلهما عند زوال الضمير المذكور، بخلاف الأصليَّين؛ فإنه ليس لهما أصل آخر يُنقلان إليه، وفسادُه يظهر بأدنى تأمل في سِياق الكلام.

وغيَّر بعضهم هذا اللفظ إلى: «إذ كانا»؛ لتكون للتعليل، وليس بشيءٍ.

(**يُغيَّران، يعني: يَرجعان إلى أصلهما**) الذي هو «فعَل» المفتوح العين (**عند زوال**) اتِّصال (**الضميرِ المذكور**) بهما، (**بِخلاف**) «فعُل» المضموم و«فَعِل» المكسور (**الأصليَّين؛ فإنه**) أي: الشأن (**ليسَ لهما**) أي: «فَعُل» و«فَعِل» الأصليين (**أصلٌ آخَر**) سوى ضم العين وكسر العين (**يُنقلَان**) أي: «فَعُل» و«فَعِل» الأصليان عند زوال الاتصال بالضمير المذكور (**إليه**) أي: إلى الأصل الآخر؛ لأنهما قبل الاتصال وعند الاتصال وبعد زوال الاتصال بضم العين وبكسر العين.

(**وفَسادُه**) أي: فسادُ هذا التوجيه (**يَظهَر بِأدنى**) أي: بأقلِّ (**تأمل في سِياق الكلام**) أي: فإن سياق الكلام إنما يدل على أن «فَعُل» بالضم و«فَعِل» بالكسر لا يُغيَّران عن بابهما إذا اتصل بهما الضمائر المذكورة، لا أنهما لا يغيران بعد اتصالها إذا أريد تجريدهما عنها.

وقرينةُ السِّياق ـ بالمثناة التحتيَّة ـ أمر يُؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود؛ سواءٌ كان سابقاً على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخراً عنه، وقد يُعبَّر عنها بدلالة السِّباق[1] أيضاً.

وقيل: استعمال السِّياق ـ بالمثناة ـ في المتأخِّر أكثر، وأما دلالة السِّباق ـ بالمُوحَّدة ـ فهي دلالةُ التركيب على معنًى يَسبِقُ إلى الفهم منه مع احتمال إرادة غيره، كذا ذكره في حاشية «جمع الجوامع».

(**وغيَّر بعضُهم هذا اللفظ**) أي: لفظ «إذا كانا أصليّين» (**إلى**) لفظ: (**«إذ كانا»**) بدون ألف بعد «إذ»؛ (**لتكونَ**) أي: «إذ» (**للتعليل، وليس**) أي: هذا التغيير (**بشيءٍ**) **يُعتد به**، وذلك لأن تعليل عدم التغيير فيهما بالأصالة يَقتضي تغييرَ المنقول إليه؛ لأنه غير أصلي، وبقاء المفتوح العين؛ لأنه أصلٌ تقديراً. وقيل: لأن كونَ الشيء أصلاً لا يقتضي عدم

---

(١) في المطبوع: «السياق»، والمثبت من «جمع الجوامع».

وقد سَنَح لي: أن هذا ليس بقيد احترز به عن شيء، لكنه لَمَّا ذكَر أن «فَعَلَ» الأصليَّ يُغيَّر، أراد أن يُبيِّن أن «فعُل» و«فعِل» الأصليَّين لا يُغيَّران، فالتقييدُ به؛ لأنه هو المقصودُ دون الاحتراز، فليُتأمل.

إذا تقرر ما ذكرنا (فَتَقُولُ: «صَانَ، صَانَا، صَانُوا»، «صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ») والأصل: صَوَنَنْ، نُقل «فعَل» الواوي إلى «فعُل» مضموم العين؛ لاتصال ضمير جمع المؤنث، ونُقلت ....

تغيره، وقيل: لأنه لا يدفع ما يَرِدُ عليه من الترديد الذي ذكره بقوله: «إنْ أراد بعدم التغيير عدمَ النقل إلى بابٍ آخر ... إلى آخِره».

(وقد سَنَح) أي: ظهر وعرض (لي: أن هذا) أي: قوله: «إذا كانا أصليَّين» (ليس بِقيد احترز به عن شيءٍ) ما، (لكنه) أي: المصنف (لمَّا ذكَر أن «فَعَل») المفتوح العين (الأصليَّ يُغيَّر) أي: عند الاتصال بما ذكر، (أراد أن يُبيِّن أن «فَعُل») بضم العين (و«فَعِل») بكسر العين (الأصليَّين لا يُغيَّران) أي: لا ينقلان عند الاتصال إلى باب آخَر.

(فالتقييدُ به) أي: بكونهما أصليين (لأنه) أي: التقييدَ (هو المقصودُ دون الاحتراز) أي: عن شيء ما، (فليُتأمل) هذا تنبيه وإيقاظ للسامع على ما تقرَّر عندهم مِن أن القيود لا يجب أن تكون للاحتراز كما يُتوهم، وأنها قد تكون للتحقيق، بل الأصلُ فيها أن تكون للتحقيق، والاحتراز تابع.

وقيل: إنما أمر بالتأمل لأن ما سَنَح له لا يَخلو عن شيء؛ لأن الأصل في التقييد الإدخال أو الإخراج. وقيل: أَمَر بالتأمل للتوصل إلى ملاحظةِ أن هذا القيد محصّله لِلبيان.

(إذا تقرَّر ما ذكرنا) من أنه إذا اتَّصل بالماضي المجرد ضميرُ المتكلم أو المخاطب .. إلى آخِر ما تقدم، (فتَقُول) أي: في تصريف المعتلِّ العين الواوي: («صَانَ») للواحد الغائب، («صَانَا») للاثنين الغائبَين، («صَانُوا») لجماعة الذكور الغائبِين، («صَانَتْ») للواحدة الغائبة، («صَانَتَا») للاثنتين الغائبتين، («صُنَّ») لجماعة الإناث الغائبات.

(والأصلُ) أي: في «صن»: («صَوَنَنْ») بفتح الواو، (نُقل «فعَل») المعتل العين (الواوي إلى «فَعُل» مضموم العين؛ لاتصال ضمير جمع المؤنث) تعليل للنقل، (ونُقلت

ضمَّةُ الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفاً، وحُذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصار «صُنَّ»، وكذلك بعينه: («صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ»، «صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ»، «صُنْتُ، صُنَّا»).

(وَتَقُولُ) في اليائي: («بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا»، «بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ»، «بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُمْ»، «بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ»، «بِعْتُ، بِعْنَا») والأصل: بَيَعن، وبَيَعت، وبَيَعتما، وبَيَعتم، وبَيَعتِ، وبَيَعتما، وبَيَعتن، وبَيَعتُ، وبَيَعنا، نقل إلى «فعِل» مكسور العين، ونقلت الكسرة إلى الفاء، وحذفت الياء.

ضمةُ الواو إلى ما قبله) أي: إلى ما قبل الواو (بعد إسكانه) أي: إسكان ما قبله (تخفيفاً، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنَين) أي: على غير حَدِّه بناءً على اشتراط الكلمة، وهو المعروف كما سبق، (فصار «صُنَّ»).

(وكذلك[1]) أي: مثل إعلال «صُنَّ» (بعينه) إعلال («صُنْتَ») أي: للواحد المخاطب، («صُنتما») للاثنين المخاطبين، («صُنْتُم») لجماعة الذكور المخاطبين، («صُنْتِ») للواحدة المخاطبة، («صُنْتُما») للاثنتين المخاطبتَين، («صُنْتُنَّ») لجماعة الإناث المخاطبات، («صُنْتُ») للمتكلم وحده، («صُنَّا») للمتكلم ومعه غيره.

(وتقول في) تصريف المعتل العين (اليائيِّ: «بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا»، «بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ»، «بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُمْ»، «بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ»، «بِعْتُ، بِعْنَا»).

(والأصل) أي: في «بِعْنَ»: («بَيَعن»، و) في «بِعْتَ»: («بَيَعتَ»، و) في «بِعْتُمَا»: («بَيَعتُمَا»، و) في «بِعْتُمْ»: («بَيَعتم»، [و) في «بِعْتِ»: («بَيَعتِ»، و) في «بِعْتُمَا»: («بَيَعتما»[2])]، و) في «بِعْتُنَّ»: («بيَعتن»، و) في «بِعْتُ»: («بَيَعتُ»، و) في «بِعْنَا» (بيَعنا) بفتح الياء في الجميع.

(نُقل) كل منها (إلى «فعِل» مكسور العين، ونُقلت الكسرة) أي: كسرةُ العين الذي هو الياء (إلى الفاء) الذي هو الباء، فصارت الياء ساكنة تخفيفاً، ولِئلَّا يفوتَ الغرض من التوصل إلى حذفها، (وحُذفت الياء) لالتقاء الساكنين.

---

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني»: «وكذلك الباقي بعينه».

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من بعض الحواشي الخطية.

وانظم في هذا السلك أمثالَ ذلك مما هو مفتوح العين، بخلاف نحو: «خَافَ»، و«هَابَ»، و«طَالَ»، فإنه لا نقلَ فيها إلى باب آخر، تقول: «خِفْتُ»، والأصل: خَوِفْتُ، و«هِبْتُ»، والأصل: هَيِبْتُ، و«طُلْتُ»، والأصل: طَوُلْتُ، فأُعلت بنقل حركة العين، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين.

واعلم: أن حديث النقل هو مذهب الأكثرين، ولبعض المتأخرين فيه كلام آخَرُ يُطلب من كتبهم.

[بيان بناء الماضي من المجرد للمفعول:]

(وَإِذَا بَنَيْتَهُ) أي: الماضي من المجرد ....

(وانظمْ) أنتَ، أي: أدخل (في هذا السلك) أي: سلكِ الإعلال المذكور (أمثالَ ذلك) أي: «صان» و«باع» (مِمَّا هو مفتوح العين) بيان للأمثال، (بِخلاف نحو: «خَافَ» و«هَابَ» و«طَالَ»؛ فإنه) أي: الشأن (لا نقلَ فيها) أي: في هذه الثلاثة (إلى بابٍ آخر، تقول: «خِفتُ»، والأصل: «خَوِفتُ») بكسر العين، (و«هِبْتُ» والأصل: هَيِبتُ، و«طُلْتُ»، والأصل: طَوُلت) بضم العين، (فأُعلت) أي: هذه الثلاثة (بنقل حركة العين) إلى ما قبلَه (ثم حذفت) أي: العين (لالتقاء الساكنين).

(واعلم أن حديثَ النَّقل) وفي بعض النسخ: «طريق النقل»، وعلى كليهما الإضافة بيانية، والمرادُ: نقل «فعَل» المفتوح العين إذا اتصل به الضمير المذكور من الواوي إلى «فعُل» المضموم العين، ومِن اليائي إلى «فَعِل» المكسور العين كما تقدَّم (هو مذهبُ الأكثرين، ولبعض المتأخِّرين) يعني: ابنَ الحاجب والچارپردي وغيرهما (فيه) أي: في الأجوف الواوي أو اليائي عند اتصال الضمير المذكور (كلامٌ آخَر يُطلَب مِن كتبهم) ومحصَّل كلامهم:

أن الضم أو الكسر إنما هو لبيان الواويّ واليائيّ، وتقريرُه أن يقال في نحو: «صَوَن» و«طَوُل» و«بَيَع»: تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً، فالتقى ساكنان عند اتصال الضمائر لسكون اللام حينئذٍ، فحُذفتِ الألف، وحرك الفاء بعد سلب حركته بضمة في الأوَّلين لتدل على أنهما واويان، وبكسرةٍ في الأخير لتدلَّ على أنه يائي، وذلك لأنهم يرون النقل من باب إلى باب مستبعداً جدًّا؛ لاختلاف معاني الأبواب وألفاظِها.

(وإذا بَنَيْتَهُ، أي: الماضي) الأجوف الثلاثي حالَ كونه (من المجرد) أي: عن الزيادة

(**لِلْمَفْعُولِ، كَسَرْتَ الفَاءَ مِنَ الجَمِيعِ**) أي: من مفتوح العين، ومضمومِه، ومكسورِه، واويًّا كان أو يائيًّا (**فَقُلْتَ**: «**صِينَ**») في الواويِّ (**وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ**) لأن أصله: صُوِن، فنقل حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه، ثم قُلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء؛ لأنه لازم لنقل الحركة إليه، فعُلِم بالالتزام.

(وَ«**بِيعَ**») من اليائيِّ (**وَاعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ**) لأن أصله: بُيِع، نُقل كسرةُ الياء إلى ما قبلها بعد حذف ضمَّته، هذه هي اللغة المشهورة، وفيه لغتان أُخريان:

(**للمفعول**) متعلِّق بـ«بنيت» (**كَسَرْتَ**) أنتَ بعد الإعلال (**الفاءَ مِن الجميع، أي: مِن مفتوح العين**) كـ«صِينَ» و«بِيعَ»، (**ومضمومِه**) كـ«قِيل» من الواوي، ولم يأت من الياء (**ومكسورِه**) أي: العين، كـ«خِيف» و«هِيب»؛ (**واويًّا كان**) أي: الماضي المذكور، (**أو يائيًّا**).

(**فتقول: «صِينَ» في الواويِّ، واعتِلَالُه**) أي: تغيير حرف عِلته (**بالنَّقلِ**) أي: نقلِ حركة الواو إلى ما قبلها (**والقَلْبِ**) أي: قلبِ الواو ياءً كما قال (**لأن أصلَه**) أي: «صِينَ» («**صُوِن**» **فنقل حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه**) أي: إسكانِ ما قبله؛ لأن حرف العلة إذا كان مضموماً أو مكسوراً تُنقل حركته إلى ما قبله؛ سواءٌ كان ساكناً أو متحركاً تخفيفاً، (**ثُم قُلبت الواو ياءً لِسكونها وانكسارِ ما قبلها**).

(**وإنما لم يَذكر**) أي: المصنف (**حذفَ حركة الفاء؛ لأنه**) أي: حذفَها (**لازمٌ لِنقلِ الحركة إليه**) أي: إلى الفاء، (**فعُلم**) أي: الحذف (**بالالتِزام**) إذ يلزم من نقل حركة ما بعدها إليها حذفُ حركتها لامتناع اجتماع حركتين على حرف واحد.

(**و**) تقول: (**«بِيع» من اليائيِّ، واعتلالُه**) أي: تغيير حرف علته (**بالنَّقلِ؛ لأن أصلَه**) أي: «بِيع»: (**«بُيِع»**) بضمِّ الباء وكسرِ الياء، (**نُقل كسرةُ الياء إلى ما قبلها**) لِثقل الكسرة على حرف العلة (**بعد حذف ضمَّته**) أي: ما قبلها لامتناع اجتماع الحركتين عليه.

(**هذه**) أي: لغةُ كسرِ الفاء وقلبِ الواو ياءً، أو كسر الفاء في المبني للمفعول المذكور، وعليه فالتأنيث لمراعاة الخبر (**هي اللغة المشهورة، وفيه**) أي: في الماضي المبني للمفعول من الأجوف المذكور (**لُغتان أُخْرَيان**):

إحداهما: «صُون» و«بُوع» بالواو؛ بِحذفِ حركة العين، وقلبِ الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذه عكسُ اللغة الأولى.

والأخرى: بالإشمام؛ للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضم.

وحقيقة هذا الإشمام: أن تَنْحُوَ بكسرةِ فاءِ الفعل نحو الضمة، فتُميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعةٌ لحركة ما قبلها، وهذا مرادُ النحاة ....

(**إحداهما: «صُونَ» و«بُوعَ» بالواو**) فيهما، (**بِحذفِ حركة العين**) للثقل، (**وقلبِ الياء واواً لِسكونها**) أي: الياء (**وانضمامِ ما قبلها**) فحذف حركة العين بسبب ثبوت الواو لزوال الموجب ولِقلب الياء واواً، (**وهذه**) اللغة (**عكسُ اللغة الأولى**) قال الطبلاوي: وذلك مِن ثلاثة أوجه: أحدُها: أن الفاء في هذه مضمومة وفي تلك مكسورة. والثاني: أن الواوي واليائي في هذه بالواو بأن تقلب الياء إليها، وفي تلك بالياء بقلب الواو إليها. والثالث: أن حركة العين في هذه تحذف، وفي تلك تُنقل إلى ما قبلها. وقال بعضهم: وهي لغة رديئة؛ لأن فيها انتقالاً من الخفة إلى الثقل في نحو: «بِيع».

(**والأُخرى**) أي: من اللغتين: (**بالإشمام**) واشتقاقه من «الشَّم»، كأنك أشممْتَ الحرف رائحةَ الحركة، بأن هيَّأتَ العُضوَ للنطق بها، أي: الحركة، أفاده الطبلاوي، (**للدلالة على أن الأصلَ في هذا الباب**) أي: باب المبني للمفعول (**الضمّ**) أي: ضم أوله.

(**وحقيقةُ هذا الإشمام**) أي: إشمام الحركة: (**أن تَنْحُوَ**) أي: أن تقصد (**بكسرةِ فاءِ الفِعل نحوَ**) أي: جانب (**الضمة، فتُميل الياء الساكنة**) بأن تحرفها عن سكونها الخالص (**بعدها**) أي: الكسرة (**نحوَ الواو قليلاً**) منصوب على المصدر، أي: إمالةً قليلاً. قال الدده جنكي: وإنما لم يَقل: قليلة؛ لأنه يجوز أن يُسوَّى في قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث؛ لِوُرودها على زنة المصادر التي هي الصَّهيل والنَّهيق، كذا ذكَره صاحب «الكشاف». ويجوز أن يُقدَّر التاء على ما ذهب إليه سيبويه من جواز حذفه في مثله وإن لم يُضف؛ (**إذ هي**) أي: الياء (**تابعةٌ لحركة ما قبلها، وهذا**) أي: المعنى المذكور للإشمام هو (**مرادُ النُّحاة**) أي: في كل ما كان من هذا الباب.

والقرَّاء، لا ضمُّ الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً، كما في الوقف، ولا الإتيانُ بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة، كما قيل؛ لأنه ههُنا حركةٌ بين حركتَيِ الضمّ والكسر، بعدها حرفٌ بين الواو والياء.

[بيان المضارع من الواوي:]

(وَتَقُولُ فِي المُضَارِعِ: «يَصُونُ») من الواويِّ (وَ«يَبِيعُ») من اليائيِّ (وَاعْتِلَالُهُمَا ....

(و) مرادُ (القُرّاء) أي: في نحو: «قِيل» و«غِيض» [هود: ٤٤]، و«جِيء» [الزمر: ٦٩] على قراءة الكسائيِّ وابنِ عامرٍ من رواية هشامٍ، ويعقوبَ من روايةِ رُوَيْس[1]، وفي «حِيل» [سبأ: ٥٤]، و«سِيق» [الزمر: ٧١] على قراءتِهم.

(لا ضمُّ الشفتَين فقط) وهو من أسماء الأفعال بمعنى: انتهِ، وكثيراً ما يُصدَّر بالفاء تزييناً للفظ، وكأنه جزء شرط محذوف كما هو مختار الشارح في «شرح التلخيص». وقال ابن هشام في «حواشيه على شرح التسهيل»: ولم يُسمع مِنهم «فقط» إلا مقروناً بالفاء، وهي زائدةٌ لازمة لا جزائية. وقيل: هي عاطفة، وكذا فاء فحسْب، ذكره الدده جنكي، (مع كسر الفاء كسراً خالصاً كما في الوَقف) لأن الإشمام في الوقف هو: ضم الشفتين بعد إسكانِ الحرف من غير صوت، مثلاً إذا أردتَ أن تشم في وقف «نستعين» تسكن النون وتضم شفتَيك بعد إسكانها، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفَس، فيراهما المخاطَب مضمومتَين، فيعلم أنك أردتَ بضمهما الحركة، فهو شيء مختصٌّ بإدراكه العين دون الأذن؛ لأنه ليس بصوت يُسمَع.

(ولا الإتيانُ) عطف على: «لا ضم الشفتين» (بِضمَّة خالصةٍ بعدها ياءٌ ساكنة كما قيل) أي: في باب المبني للمفعول؛ (لأنه) أي: الإشمام (ههُنا) أي: في الإعلال (حركةٌ بين حركتَي الضم والكسر، بعدها) أي: الحركة (حرفٌ بين الواو والياء) كما سبق بعينه وحقيقتِه.

(وتقول في المضارع: «يَصُونُ» من الواويِّ، و«يَبِيعُ» من اليائيِّ، واعتلالُهما) أي:

(١) حرفت في المطبوع إلى: «ورش»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

بِالنَّقْلِ) أي: نقلِ ضمة الواو وكسرةِ الياء إلى ما قبلهما؛ إذ الأصل: يَصْوُن، ويَبْيِع؛ كـ«ينصُر»، و«يضرِب» **(وَ«يَخَافُ»)** من الواويِّ **(وَ«يَهَابُ»)** من اليائيِّ **(وَاعْتِلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ)**:

أما النقل: فهو نقلُ حركتَيِ الواو والياء إلى ما قبلهما؛ فإن الأصل: يَخْوَف، ويَهْيَب؛ كـ«يَعْلَم».

وأما القلب: فهو قلب الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما؛ حملاً للمضارع على الماضي.

وإنَّما مَثّل بأربعةِ أمثلةٍ؛ لأنه إما واويٌّ، أو يائيٌّ، والواويُّ: إما مفتوح العين، أو مضمومه، واليائيُّ: إما مفتوح العين، أو مكسوره، واعتلال المبني للمفعول من الجميع بالنقل والقلب، نحو: ....

تغيير حرف علتهما (بالنقل، أي: نقلِ ضمة الواو) في «يصون» (وكسرةِ الياء) في «يبيع» (إلى ما قبلهما) أي: الواو والياء؛ (إذِ الأصل) أي: قبل النقل: («يَصْوُن» و«يَبْيِع»، كـ«ينصُر») راجع للأول، (و«يَضرِب») راجع للثاني، (و«يَخَافُ» من الواويِّ، و«يَهَابُ» من اليائيِّ، واعتلالُهما) أي: تغيير حرف علتهما (بِالنقل والقَلْب).

(أما النقلُ: فهو نقلُ حركتَيِ الواو والياء إلى ما قبلهما، فإن الأصل) أي: في «يَخاف» و«يَهاب» قبل النقل: («يَخْوَف» و«يَهْيَب»، كـ«يَعلَم»).

(وأمَّا القَلْبُ: فهو قلبُ الواو والياء ألفاً لتحركهما في الأصل) أي: قبل النقل (وانفتاحِ ما قبلهما) أي: الآن، أي: بعد النقل، وإنما قُلبتا ألفاً (حملاً للمضارع على الماضي) لئلا يلزمَ مزية الفرع على الأصل، ولأن حرف العلة في المضارع لو لم يُعل وهو متحرك وما قبلَه حرفٌ صحيح وهو ساكن، لَصار له مزية على الصحيح.

(وإنما مثّل) أي: المصنف (بأربعةِ أمثلةٍ؛ لأنه) أي: المضارع الأجوف (إمَّا واويٌّ، أو يائيٌّ، والواويُّ إمَّا مفتوح العين) كـ«يَخاف»، (أو مضمومُه) كـ«يَصون»، (واليائيُّ: إمَّا مفتوح العين) كـ«يَهاب»، (أو مكسورُه) كـ«يَبِيع».

(واعتلالُ) أي: إعلال (المبني للمفعول من الجميع) أي: جميع أقسام المضارع المذكورة (بِالنَّقل) أي: نقلِ حركة العين إلى الفاء، (والقَلْبِ) أي: قلبِ العين ألفاً (نحو:

«يُصَان»، و«يُبَاع»، و«يُخَاف»، و«يهاب».

[بيان دخول الجازم على المضارع :]

(وَيَدْخُلُ الجَازِمُ عَلَى المُضَارِعِ فَيَسْقُطُ العَيْنُ) أي: عين الفعل، وهو الواو والألف والياء (إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ) أي: ما بعد العين؛ لالتقاء الساكنين كما يُبيَّن في الأمثلةِ (وَيَثْبُتُ) العين (إِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهُ) أي: ما بعد العين حركةً أصلية أو مشابهةً لها؛ لِعدم علة الحذف (تَقُولُ) عند دخوله في «يصون»: («لَمْ يَصُنْ») بحذف حركة النون، ثم حذفِ الواو لالتقاء الساكنين («لَمْ يَصُونَا»، «لَمْ يَصُونُوا») بالإثبات فيهما، أي: «يصونا» و«يصونوا»؛ لتحرُّك ما بعده («لَمْ تَصُنْ») بالحذف («لَمْ تَصُونَا») بالإثبات («لَمْ يَصُنَّ») كما تقول: «يَصُنَّ»؛

(«يُصَان») أصله: «يُصْوَن»، نُقلت فتحة الواو إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، (و) كذا يُقال في («يُباع» و«يُخاف» و«يُهابُ»).

(ويَدخُلُ الجازمُ على) الفعل (المضارعِ فيَسقطُ العينُ، أي: عين الفعل، وهو) أي: العينُ (الواو) في نحو: «يَصون»، (والألفُ) في نحو: «يَخاف»، (والياء) في نحو: «يَبِيع» (إذا سَكَنَ) أي: بسبب الجازم ونون النسوة (ما بعدَه، أي: ما بعد العينِ؛ لالتقاءِ الساكنَين) عِلة لقوله: «يسقط العين»، وذلك (كما يُبيَّن في الأمثلةِ) الآتية.

(ويَثبُتُ العين إذا تَحرَّكَ ما بعدَه، أي: ما بعد العين حركةً أصليةً) وهي الحركات الإعرابية، (أو مُشابهةً لها) أي: للحركة الأصلية، وهي الحركات التي لأجل الضمائر المتَّصلة بالفعل المضارع على ما سيأتي تحقيقُه؛ (لِعدم علة الحذف) أي: حذفِ العين من التقاء الساكنين.

(تقول عند دخولِه) أي: الجازم (في «يَصُون»: لم يَصُنْ، بحذف حركة) الآخر وهو (النون، ثم حذفِ الواو) التي هي عين الفعل (لالتقاء الساكنَين) أي: على غير حَدِّه، («لم يَصُونا»، «لم يَصُونُوا» بالإثبات) أي: إثباتِ العين الذي هو الواو (فيهما، أي: «يَصونا» و«يَصونُوا»؛ لتحرُّكِ ما بعده) أي: الواو، («لم تَصُنْ» هند» (بِالحذف) أي: حذفِ الواو، «الهندان (لم تَصُونَا» بالإثباتِ) أي: إثباتِ الواو، «الهندات (لم يَصُنَّ» كما) أي: تقول قولاً مثلَ ما (تقول: «يَصُنَّ») أي: بلا جازمٍ، فلا يتغير للجازم؛ ....

لأن الجازم لا عملَ له فيه، والواو حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين («لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُونُوا»، «لَمْ تَصُونِي، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُنَّ»، «لَمْ أَصُنْ، لَمْ نَصُنْ»).

(وَهَكَذَا قِيَاسُ) كل ما كان عينه ياءً أو ألفاً، نحو: («لَمْ يَبِعْ») بالحذف؛ لسكون ما بعده («لَمْ يَبِيعَا») بالإثبات؛ لتحركه (وَ«لَمْ يَخَفْ») بالحذف («لَمْ يَخَافَا») بالإثبات.

والضابط فيه: أن المحذوف إن كان النونَ فلا تحذف العين، وإلا تُحذف.

(لأنَّ الجازم لا عملَ له فيه) أي: في «يصن»؛ لتعذر إعرابه عند اتصال نونِ النسوة به كما تقدَّم.

(والواو حُذفت) أي: في «يصن» (عند اتصال النون) أي: نونِ جماعة النسوة (لالتقاء الساكنَين) لأن نون النسوة تُوجب تسكينَ ما قبلها، وهو هنا النون الذي هو لام الفعل، فالتقى مع الواو ساكنان أحدُهما حرف علة، فهو أَولى بالحذف، («لَمْ تَصُنْ») بالحذف لالتقاء الساكنين، («لم تَصُونَا»، «لم تَصُونُوا»، «لم تَصُونِي»، «لم تَصُونَا») بالإثبات فيها لِما تقدم، («لم تَصُنَّ») مثل: «تصنَّ» بلا جازمٍ، («لم أَصُنْ»، «لم نَصُنْ») بالحذف لالتقاء الساكنَين بعد دخولِ الجازم.

(وهكذا) أي: ومثل المذكور في «يَصُون» عند دخول الجازم من الحذفِ والإثبات (قياسُ كل ما) أي: مضارع (كان عينه ياءً أو ألفاً، نحو: «لم يَبِعْ» بالحذف) أي: حذفِ العين (لِسكون ما بعده) أي: العين بسبب الجازم، («لم يَبِيعَا» بالإثبات لتحركه) أي: إثباتِ العين لتحرك ما بعده، (و«لم يَخَفْ» بِالحذف، و«لم يَخَافَا» بالإثباتِ) كما تقدم.

(والضَّابطُ فيه) أي: في معرفةِ ثبوت العين وسقوطه من المضارع الأجوف المجزوم: (أنَّ المحذوف) أي: بسبب الجازم (إن كان النون) أي: نون الإعراب وهي التي في الأمثلة الخمسة، (فلا تُحذَف العين)؛ لأنه حينئذٍ لا يَلزم التقاء الساكنين، (وإلَّا) أي: وإن لم يكن المحذوف النونَ بل كان الحركة (تُحذف) أي: العين لالتقاء الساكنين، وإنما كان حذف النون علامة ثبوت العين؛ لتحقق الضمير قبلها المقتضي بسكونه لِتحركِ اللام، المانع من التقاء الساكنين، الموجِب لعدم ثبوت العين، كذا ذكره الغَزِّيُّ.

[بيان دخول نوني التأكيد على فعل الأمر من الأجوف:]

(وَقِسْ عَلَيْهِ) أي: على المضارع الداخلِ عليه الجازمُ (الأَمْرَ) بأن يحذف العين إذا سكن ما بعده (نَحْوُ: «صُنْ») ويثبت إذا تحرك، نحو: («صُونَا، صُونُوا»، «صُونِي، صُونَا») وأما جمع المؤنث، نحو: («صُنَّ») فقد حذفت عينه في المضارع.

(وَ) الأمر (بِالتَّأْكِيدِ) أي: مع نون التأكيد: («صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ»، «صُونِنَّ، صُونَانِّ») أي: بإعادة العين المحذوفة؛ لزوال علة الحذف لتحرك ما بعده؛ لما تقدم من أنه يُفتح آخر الفعل، ويضم، ويكسر؛ ....

(وقِس) أنتَ (عليه، أي: على المضارع) من الأجوف (الداخلِ عليه) أي: على المضارع المذكور (الجازمُ) حرفاً كان أو غيره، (الأمرَ) مفعول «قس»، والمراد الخالي من التأكيد؛ لأن المؤكد سيذكره، (بأن) [أي:] في أن (تحذف العين إذا سكن ما بعده) أي: العين، (نحوُ: «صُنْ»، ويثبت) أي: العين (إذا تحرك) أي: ما بعده (نحوُ: «صُونَا، صُونُوا»، «صُونِي، صُونا». وأما جمعُ المؤنث، نحو: «صُنَّ» فقد حُذفت عينه في المضارع) كما تقدم، أي: فالأمر تابع له.

(والأمرُ بالتأكيد) يحتمل أن يكون عطفاً على قوله: «الأمر»، ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر ما بعده، (أي: مع نون التأكيد: «صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ»، «صُونِنَّ) للواحدة المخاطبة، («صُونَانِّ») لتثنية المخاطبة، (أي: بإعادةِ العين المحذوفة) وهي الواو، وهو ظاهرٌ في المثال الأول، وأمَّا ما عداه فبالرجوع إليه لكونه أصل الجميع؛ إذ الفعل المتصلُ به ألف الاثنين هو فعل الواحد متصلاً به ألف الاثنين، وكذا فعلُ الواحدة المخاطَبة هو فعلُ الواحد متصلاً به ياء المخاطبة، والعلَّة فيه هو العلة فيها، فإعادة العين بعد حذفها موجودةٌ في الجميع؛ (لِزوال عِلة الحذف) وهي سكون اللام؛ (لتحرك ما بعده) أي: ما بعد العين، تعليلٌ للزوال.

(لما تقدم) أي: في آخِر بحث «لا تخشون»، وهو تعليل للتحرك، (مِن أنه) أي: الشأن (يُفتح) أي: يحرك بالفتح (آخِرُ الفعل) أي: الفعل المؤكدة بالنون فيما عدا ما يُضم ويكسر، (ويُضم) أي: يحرك بالضم في فِعل جماعة الذكور، (ويُكسر) أي: يحرك بالكسر

دفعاً لالتقاء الساكنين.

وأما جمع المؤنث، نحو: («صُنَّانِّ») فحَذفُ عينه لازمٌ قطعاً.

(وَ) نحو: («بِعْ») بحذف الياء («بِيعَا، بِيعُوا»، «بِيعِي، بِيعَا») بالإثبات («بِعْنَ») بالحذف، كما مر (وَ) نحو: («خَفْ») بحذف الألف («خَافَا، خَافُوا»، «خَافِي، خَافَا») بالإثبات («خَفْنَ») بالحذف، كما تقدم.

(وَبِالتَّأْكِيدِ: «بِيعَنَّ»، وَ«خَافَنَّ») كـ«صونَنَّ»، بإعادة العين لزوال علة الحذف.

(وَكَذَا تَقُولُ فِي الخَفِيفَةِ: «صُونَنْ»، وَ«بِيعَنْ»، وَ«خَافَنْ» .... إِلَى الآخِرِ) بلا فرق.

في فِعل المخاطبة، وإنما حُرِّك بما ذكَره (دفعاً لالتقاء الساكنَين)، وإنما فسَّرنا ما ذُكر بالتحريك؛ لأن الذي تقدَّم أنه يُفتح للخفة ويضم ليدلَّ على الواو، ويكسر ليدل على الياء، والتحرك لازم لهذا المذكور، وهو المعلول بدفع الالتقاء.

(وأما جمعُ المؤنث، نحو: «صُنَّانِّ») بزيادة الألف للفصل بين النونات، (فحذفُ عينه لازم) أي: لاتصال نون النسوة به (قطعاً)؛ سواءٌ دخل عليه نون التوكيد، أو لم يدخل؛ فعلَ أمر كان أو غيرَه.

(ونحوُ: «بِعْ») عطف على «نحو: صُنْ» (بِحذف الياء) لسكون ما بعده، («بِيعا، بِيعُوا»، «بِيعي، بِيعَا» بالإثبات) أي: إثباتِ الياء لتحرك ما بعده، («بِعْنَ» بالحذف كما مر) أي: في «صُنْ».

(ونحو: «خَفْ» بحذف الألف، «خافَا، خافُوا»، «خافِي، خافا» بالإثبات) أي: إثباتِ الألف، («خَفْنَ») بفتح الخاء، أمر جماعة الإناث، (بالحذف كما تقدم) راجع لـ«خفن» فقط، (وبالتأكيد) أي: مع نون التأكيد («بِيعَنَّ»، و«خافَنَّ»، كـ«صُونَنَّ» بإعادةِ العين) أي: المحذوفة منه كما تقدم؛ (لِزوال علة الحذفِ) من التقاء الساكنين.

(وكذا) أي: مثلُ القول الذي قلتُه مع الثقيلة (تقول في) الفعل مع نون التوكيد (الخفيفةِ: «صُونَنْ»، و«بِيعَنْ»، و«خَافَنْ») بإعادة العين فيها لِزوال علة الحذف من التقاء الساكنين .. (إلى الآخِرِ) أي: آخر ما تَدخله النون الخفيفة من الأمثلة، سِوى فعلِ الاثنين وجماعة النساء؛ لِما تقدم من أن الخفيفة لا تدخُلهما، (بِلا فرقٍ) أي: بين الخفيفة والثقيلة.

ولم تُعَدِ العين في نحو: «صُنِ الشَّيءَ»، و«بِعِ الفرسَ»، و«خَفِ القومَ»؛ لأن الحركات عارضة لا اعتدادَ بها، فوجودُها كعدمها، بخلاف الحركة في نحو: «صُونا، صُونوا»، «صُوني»، «صُونَنَّ»، وأمثالها، فإنها كالأصلية؛ لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصالَ الجزء.

أما في نحو: «صُونا» فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء، وأما في نحو: «صُونن» فلأن نون التوكيد مع الضمير المستتر كالمتصل.

وتحقيقُ هذا الكلام: ....

(**ولم تُعَدِ العين في نحو: «صُنِ الشَّيءَ»، و«بِعِ الفرسَ»، و«خَفِ القومَ»**) هذا محترَز القيد الذي ذكره الشارح فيما تقدّم بقوله: «حركة أصلية أو مُشابهة لها»، يعني: بخلافِ تحرك ما بعد العين في هذه الأمثلة؛ فإنه لا دخلَ له في الأصليّة ولا في الشبيهة بها؛ (**لأن الحركات**) فيها (**عارضةٌ**) أي: عند الوصل فقط، (**لا اعتدادَ بها**) لكونها تارةً توجد وتارةً تُفقد، (**فوجودها**) أي: الحركات (**كعدمِها**) أي: لحصولها بأمرٍ منفصل.

(**بخلاف الحركة**) الكائنة (**في نحوِ: «صُونا، صُونُوا»، «صُوني»، «صُونَنَّ»**) مؤكداً بالثقيلة أو الخفيفة، (**وأمثالِها**) من نحو: «بِيعا، بِيعوا»، «بيعِي»، «بِيعنَّ». و«خافا، خافُوا»، «خافِي»، «خَافَنَّ»، (**فإنّها**) أي: الحركةَ في النحو المذكور (**كالأصلية لاتِّصال ما بعدها**) وهو الضمائر والنون (**بالكلمة**) التي هي الفعل (**اتصالَ**) أي: مثلَ اتصال (**الجزءِ**) ولا يقع ما هو كذلك إلا ما هو كالأصلية.

(**أمّا**) كون اتصال ما بعد الحركة بالكلمة كاتصال الجزء (**في نحو: «صُونَا»؛ فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء**)؛ إذِ الغرض من وضع المضمَرات التوصل إلى الاختصار، والألفُ هنا ضمير وفاعل ومتصل، فاقتضتْ هذه الأوصاف كونَه كالجزء، كذا ذكره الطبلاوي.

(**وأمّا**) كونُه كالجزء (**في نحو: «صُونن»؛ فلأن نون التوكيد مع**) مصاحبة (**الضمير المستتِر كالمتَّصل**) أي: كالشيء المتصل بالفعل؛ لأن الضمير لَما وجب استتارُه لم يكن له أثر في الفصل بين الفعل والنون.

(**وتحقيقُ هذا الكلام**) أي: تحقيقُ أن المتصل في حكم الجزء، وأنَّ النون مع المستتر

أنَّا نُشبِّه ضميرَ الفاعل المتصل، ونونَ التوكيد مع الضمير المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلاً، فنُشبه الحركة الواقعة قبلهما بحركةِ أصل الكلمة، حتى كأنَّ المجموع كلمةٌ واحدة، ثم نَستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركةِ العارضة، فنثبت معها العين مثلَه مع الحركة الأصلية، وهذا إنما يكون إذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل موضوعةً على السكون؛ كتاءِ التأنيث في الفعل، نحو: «دَعَتْ دَعَتَا»، دون

في حكم المتصل: (**أنَّا نُشبِّه ضميرَ الفاعل المتصل**) في نحو: «صونا» (**ونونَ التوكيد مع الضمير المستتر**) في «صونن» (**بِجزءٍ من الكلمة في امتِناع وقوع الفاصل**) هذا وما قبله متعلقان بـ«نشبه» (**بَينهما**) أي: بين الضمير المتصل والنونِ مع المستتر وبين الكلمة (**أصلاً، فنُشبه**) نحن (**الحركة الواقعة قبلهما**) أي: قبل الضمير الفاعل المتصل ونونِ التوكيد مع المستتر (**بحركةِ أصل الكلمة**) أي: بحركةِ نونِ «صانَ يصونُ» في ثبوتِ العين.

(**حتى كأنَّ المجموع كلمة واحدة**) غاية لِتشبيه ضمير الفاعل المتصل ونون التوكيد مع المستتر بجزءٍ من الكلمة، وكان ينبغي تقديمه على قوله: «نشبه الحركة»، كذا قاله الطبلاوي، (**ثم نَستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركةِ العارضة، فنُثبت**) هذا تفصيل لاستعارة أحكام الحركة الأصلية (**معها**) أي: مع هذه الحركة العارضة (**العينَ**) أي: عينَ الفعل إثباتاً (**مثلَه**) أي: مثلَ الإثبات المفهوم من نثبت (**مع الحركة الأصلية**).

(**وهذا**) الإشارةُ إلى تشبيه الحركة الواقعة قبل الضمير دون النون كما يدلّ عليه قوله بعد: «قبل ضمير الفاعل»، ومِن هنا إلى آخِر الكلام استطراد من الشارح عند ذكر الأجوف إلى ذكر الناقص؛ لاشتراكِهما في الحكم الذي قدم تقريره، وفائدتُه الاستغناء عن إعادة مثلِه هناك، كذا ذكره الغَزِّيُّ، (**إنَّما يكون**) أي: هذا (**إذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل**) أي: وتحركت بسببه (**موضوعةً على السكون، كتاء التأنيث**) الكائنة (**في الفعل**) احتراز عن التي في الاسم؛ لأنها لا تكون إلا متحركة.

(**نحوُ: «دَعَتْ»**) بحذف اللام لالتقاء الساكنَين وهما الألف والتاء، (**«دَعَتَا»**) بحذف اللام أيضاً وإن كانت التاء التي هي إحدى الساكنين متحركةً لأجل الألف؛ لأن هذه الحركة عارضةٌ لا اعتدادَ بها؛ لكون تاء التأنيث موضوعةً على السكون، (**دون**) أن يقال:

«دَعَاتَا»، فليُتأمل.

فإن قلتَ: فلِمَ لم يُعَدِ المحذوفُ في نحو: «لَا تخشَوُنَّ»، و«ارضَوُنَّ»، وأمثال ذلك، ولم يُقَلْ: «لا تخشَاوُنَّ»، و«ارضَاوُنَّ»، مع أن النون ههُنا أيضاً نون التوكيد؟

قلتُ: لأن كون نون التوكيد كجزءٍ من الكلمة إنما هو مع غير الضمير البارز، والضميرُ في نحو: «لا تَخشونَّ»، و«ارضوُنَّ» بارز، وهو الواو، بخلافِ نحو: «بِيعَنَّ»، و«خافَنَّ».

والسر في ذلك: ....

(«دَعاتا») بإعادة اللام اعتداداً بالحركة كما هو لغةُ أهل اليمن؛ لأنه لا يجوز الاعتداد بها لِما مر، والمعنى: أن الحركة وإن حصلت بألف الضمير، لكن التاء موضوعة على السكون في الأصل، فلا اعتدادَ بحركتها؛ لأنها عارضة، وأهلُ اليمن يقولون: «دعاتا»، قال الطبلاوي: وهو أقعَد. انتهى.

(فليُتأمَّل) أي: فافهم في أن الأجوف والناقص مشتركان في الحكم الذي تقدم تقريره.

(فإنْ قلتَ: فَلِم لم يُعَدِ المحذوفُ في نحو: «لا تخشَونَّ»، و«ارضونَّ»، وأمثال ذلك) من نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، (ولم يقل: «لا تخشاونَّ» و«ارضاونَّ» مع أن النون ههُنا) أي: في هذه الأمثلة ونحوها (أيضاً) أي: كما في «صونن» (نون التوكيد) أي: وهي في الموضعَين سبب لتحريك ما قبلها، ولهذا أعاد المحذوف في «صونن»، فلِم لم يعد هنا كما أعيد في «صونن»؟

(قلتُ: لأن كون نون التوكيد كجزءٍ من الكلمة إنما هو مع غير الضمير البارز)؛ لأنه مع البارز لا يكون النون كجزءٍ من الكلمة، فلم يُعتد بالحركة الحاصلة بسببه، (والضميرُ في نحو: «لا تخشونَّ، و«ارضَونَّ» بارز، وهو) أي: الضمير (الواو، بخلاف) الضمير في (نحو: «بِيعَنَّ» و«خافَنَّ») فإنه ليس بارزاً، بل مستتر وجوباً. ويمكن الجواب أيضاً: بأن ضميرَ الفاعل هنا موضوع على السكون، فلا اعتدادَ بحركته، فلا يُعاد المحذوف بسببها.

(والسرُّ في ذلك) أي: كونِ النون كجزء من الكلمة مع الضمير المستتِر وليس كالجزء

أن الأصل فيها أن تكون كالجزء؛ لأنه حرف التصق به لفظاً ومعنًى، فأشبهت ضميرَ الفاعل المتصلَ، وهذا إنما يتحقق في غير البارز؛ إذ لا فاصل بينهما، بخلاف البارز؛ فإنه فاصلٌ بين الفعل والنون، فلا يتحقَّقُ الاتحاد اللفظيُّ، ولا يُشبه ضميرَ الفاعل المتصل، هذا ما أظن.

وههُنا فائدة لا بد من التنبه لها وهي: أن المراد بالمتصل في هذا المقام الألف الذي هو ضمير الاثنين، دون واو الضمير ويائه، وإلا يجب أن يجوز في «ٱغزُ»: «ٱغزن» بدون إعادة اللام؛ ....

مع البارز، (أنَّ الأصل فيها) أي: نون التوكيد (أن تكون كالجزء) أي: من الفعل؛ (لأنه) أي: نون التوكيد (حرف التصق به) أي: بالفعل (لفظاً) وهو واضح، (ومعنًى) أي: لأنها أفادتْ في معناه المبالغة، (فأشبَهتْ) أي: النون بذلك الالتصاق (ضميرَ الفاعل المتصل).

(وهذا) أي: التصاقُها بالفعل لفظاً ومعنًى (إنما يتحقَّق في) لحوقها بالفعل مع (غير البارز؛ إذْ لا فاصلَ) أي: حينئذٍ (بينهما) أي: بين الفعل والنون (بِخلاف البارز؛ فإنه) أي: البارزَ لم يلتصق النون بالفعل معه؛ لأنه (فاصلٌ بين الفعل والنون، فلا يتحقَّق الاتحاد اللفظي)، أما المعنوي فهو باقٍ، (ولا يُشبه) أي: النون عطف على «لا يتحقق» (ضمير الفاعل المتصل، هذا) أي: السر الذي ذكرته (ما أظنّ) أنه الصواب.

(وههُنا) أي: في تشبيه نون التوكيد بالمتصل (فائدةٌ) أي: عظيمة، (لا بُدَّ من التنبه) أي: تنبه المستفيد (لها) أي: لتلك الفائدة، (وهيَ أن المراد بالمتصل) أي: بضمير الفاعل المتصل (في هذا المَقام) أي: مَقامِ تشبيه النون مع المستتر بالمتصل (الألفُ الذي هو ضميرُ الاثنين) أي: فكما تقول: «صُونا» و«بِيعا» و«اغزُوَا» و«ارْمِيَا» بإعادة اللام، تقول: «اغزوَن» و«ارمِيَن» بإعادة اللام أيضاً، (دون) المراد أنه ما يشمل الألف وغيره من (واو الضمير ويائه، وإلَّا) وإن لم يكن المراد الألف فقط بل ما يشمل الثلاثة، (يجب) أي: يلزم (أن يجوزَ) أي: عند دخول النون (في «اغزُ») مسنَداً إلى ضمير الواحد[1]: («اغزَنْ») بفتح الزاي مؤكداً بالنون (بدونِ إعادة اللام) التي هي الواو، وهو لا يجوز؛ إذ

---

(١) في نسخة خطية من «حاشية اللقاني»: الواو.

لأنه لا يُعاد عند المتصل الذي هو الواو، وكذا: «اغْزِنِ» بالكسر، وهذا ظاهر.

○ ○ ○

النون حينئذٍ مشابهة لواو الضمير في لُصوق الفعل، واللام لم تعد مع المتصل الذي هو واو الضمير، فكذا لا تعاد مع مشابِهه وهو نون التوكيد، كذا ذكره اللقاني، وذلك هو معنى قوله: (**لأنه**) أي: لأن اللام (**لا يُعاد عند المتصل الذي هو الواوُ، وكذا**) أي: لا يُعاد مع ياء الضمير كقولك للواحدة: (**«اغْزِن» بالكسر**) أي: كسر الزاي مؤكداً بالنون بدون رد اللام، وهو لا يجوز؛ لأنه خلافُ القياس والاستعمال؛ فإن القياس ردّ اللام مع النون، (**وهذا**) أي: تشبيهُ النون بألفِ الضمير دون غيرها (**ظاهرٌ**).

واعلَمْ: أنَّ ههُنا نسختَين:

إحداهما ـ وهي التي تقدم شرحُها قريباً ـ: «وإلا يجب أن يجوز» مثبتاً لا منفيًّا، و«اغز» بحذف الواو فعل الواحد.

والنسخة الأخرى هكذا: «وإلا يجب أن لا يجوز في: اغزوا اغزن»، ومعناها: وإن لم يكن المراد بـ«المتصل» في قوله: «إنَّا نُشبه ضمير الفاعل المتصل» الألف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو والياء، وجب إعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقاً، فيجب أن لا يجوز في «اغزوا» مسنداً إلى ضمير جماعة الذكور: «اغزن»، بدون إعادة اللام لاتصال واو الجماعة به، لكن «اغزن» بدون إعادة اللام جائز، بل واجبٌ؛ لأنه لا يُعاد عند المتصل الذي هو الواو، وكذا «اغزِن» بالكسر يجب أن لا يجوز لاتصال ياء الضمير به، لكنه جائز؛ لأنه لا تُعاد اللام عند المتصل الذي هو الياء، فقد تبيَّن أن كلًّا من النسختين صحيح المعنى، كذا ذكره اللقاني.

○ ○ ○



مزيد الثلاثي الأجوف

(وَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ لَا يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ) اعلم: أن الزيادة جاءت متعدية وغيرَها، يقال: «زاد الشيءُ»، و«زاده غيرُه»، وما وقع في الاصطلاح غيرُ متعدٍّ؛ لأنهم يقولون: «الحرف الزائدُ»، دون «المزيد»، فـ«المزيدُ» عندهم إن كان مع «في» فهو اسم مفعول، وإلا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجرِّ، أي: «المزيد فيه»، ويحتمل أن يكون اسمَ مكان على معنى موضع الزيادة، ....

(ومزيدُ الثلاثيِّ) من الأجوف (لا يَعتلُّ منه) أي: لا يغير حرف العلة منه (إلا أربعةُ أبنيَةٍ) أي: أبواب. (اعلم أن الزيادة) أي: مادتها (جاءت متعدية) تارةً (وغيرَها) أي: غيرَ متعدية تارة أخرى؛ (يُقال: «زاد الشيءُ») بمعنى: ازداد، (و«زادَه غيرُه») أي: جعله مزداداً. وظاهرُ عبارته: أن تعديه إلى واحد فقط، وهو خلاف ما أطبق عليه المعربون من أن ﴿إِيمَانًا﴾ في قوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] مفعولٌ ثانٍ، كذا قاله اللقاني.

(وما) أي: والزيادة التي (وقع في الاصطلاح) أي: اصطلاحِ الصرفيين (غيرُ متعدٍّ؛ لأنهم) أي: الصرفيين (يقولون: «الحرف الزائدُ» دون «المزيد») أي: لا يصفون الحرف بـ«المزيد» بصيغةِ اسم المفعول، فعُلم أن الواقع في الاصطلاح لازم، ولا يضرُّ وصفهم به الفعل مثلاً؛ لأن الفعل لا يُزاد، وإنما يُزاد فيه.

(فـ«المَزيد») أي: لفظه، وهو تفريع على كون ما وقع في الاصطلاح لازماً، (عندهم) أي: الصرفيين (إن كان مع «في» فهو) أي: المزيد (اسم مفعول) لِوجود المسوغ للتعدية وهو حرف الجر، (وإلا) أي: وإن لم يكن مع «في» (فيَحتمل) أي: فهو يحتمل (أنْ يكون) أي: المزيد (اسمَ مفعول على تقدير حذفِ حرف الجرِّ، أي: «المزيد فيه») إنما قدَّره مع المجرور؛ لأن الحذف في الصِّلة لتصحيح العائد، أو في الصفة قيل: لا يجوز إلا أن يُعتبر فيه التدريج، بأن يحذف الجار أولاً، ثم العائد ثانياً، وعليه جمعٌ من النحاة. وقيل: لا يجوز إلا أن يكون الحذف دفعيًا، بأن يُعتبر الجار والمجرور معاً، وعليه جمهورهم كسيبويه والأخفش وأتباعهما.

(ويَحتمل أن يكونَ) أي: المزيد (اسمَ مكان على معنى موضع الزيادة) ولا تقدير

فمعنى «مزيد الثلاثيّ»: المزيد فيه من الثلاثيّ، أو محل الزيادة منه، ويجوز أن يكون الإضافة بمعنى اللام.

[«أَفْعَل»:]

فالمراد: أن الثلاثي المزيد فيه المعتلّ العين لا يَعتلُّ منه إلا أربعةُ أبنية (وَهِيَ): «أَفْعَل» (نَحْوُ: «أَجَابَ، يُجِيبُ») والأصل: أَجْوَبَ يُجْوِبُ، نُقلت حركة الواو منهما إلى ما قبلها، ....

لحرف الجرِّ؛ لِعدم الاحتِياج إليه؛ لأن اسم المكان يجيء من اللازم أيضاً، (فمعنى) قول المصنف: («مزيد الثلاثي») أي: (المزيدُ فيه مِن الثلاثي) أي: على الاحتمال الأول، وهو كونُه اسمَ مفعول، (أو محلُّ الزيادةِ منه) أي: مِن الثلاثي على الاحتمال الثاني، وهو كونه اسمَ مكان، والإضافة على كلا الاحتمالَين بمعنى «مِن» كما نبَّه عليه الشارح.

(ويَجوز أن يكونَ الإضافةُ) أي: في قوله: «مزيد الثلاثي» (بِمعنى اللام) أي: على غير الاحتمالَين السابقَين، وإلا ففيه نظرٌ؛ لأن شرط الإضافة بمعنى «مِن» صحة حمل المضاف إليه على المضافِ كـ«خاتم فِضة»؛ فإنه يصحُّ أن يقال: «هذا الخاتمُ فضة»، وشرطُ الإضافة بمعنى اللام عدمُ صحة الحمل نحو: «غلامُ زيد»، لا يقال: «الغلام زيد»، بحمل «زيد» على «غلامِه»، فهاتان الإضافتان مُتنافِيتان لا يجتمعان في مادَّة واحدة؛ لِتنافي شرطَيهما، فما نحن فيه لا يَخلو إمَّا أن يصحّ الحمل فيه أو لا يصح، فإن صحَّ فهو متعيِّن للبيانية، وإلا فهو متعيِّن لِلَّامية، فلا وجهَ لِتجويز الأمرين.

ويُمكن أن يقال: إن أخذ الثلاثي في قوله: «مزيد الثلاثي» مُطلقاً بدون تقييده بالمجرد والمزيد، يصحّ الحمل، وتكون الإضافة بيانية، كأن يقال: «هذا المزيد فيه ثلاثي»، وإن أخذ بِقيد المجرد لا يصح الحمل، وتكون الإضافة لامية، ولا يصح أن يقالَ: «المزيد فيه ثلاثي مجرد»، كذا ذكره سعد الله. انتهى.

وإذا علمتَ ما قرَّرناه في كلامِ المصنف (فالمُرادُ) أي: مِن كلامه (أن الثلاثي المزيدَ فيه المعتلَّ العين لا يَعتل منه إلا أربعةُ أبنيةٍ) أي: أبواب، (وهي) أي: الأربعة:

(«أَفْعَلَ») أي: بابه، (نحوُ: «أَجَابَ يُجِيبُ»، والأصلُ) أي: فيهما: («أَجْوَبَ يُجْوِبُ»، نُقلت حركةُ الواو منهما) أي: الماضي والمضارع (إلى ما قبلها) أي: ما قبل

وقلبت في الماضي ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع ياء؛ لسكونها، وانكسارِ ما قبلها («إِجَابَةٌ») أصلُها: إِجْوَاباً، نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقُلبت ألفاً كما في الفعل، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وعُوضت عنها تاءٌ في الآخر.

وقد تُحذف في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

والمَحذوفُ: ألفُ «إِفْعالٍ» لا عينُ الفعل عند الخليل وسيبويه، والوزن: إِفَعْلَةٌ، وعينُ الفعل عند الأخفش، ....

الواو؛ لِثقل الحركةِ على حرف العلة الذي قبله حرف صحيح، (وقُلبت) أي: الواو (في) الفعل (الماضِي ألفاً لِتحركها) أي: الواو (في الأصل) أي: قبل النقل (وانفتاحِ ما قبلها) أي: الآن، أعني: بعد النقل، (و) قُلبت (في) الفعل (المُضارع ياءً لِسكونها) أي: الواو (وانكسارِ ما قبلها) أي: الآن.

(«إِجَابةٌ») مصدر، (أصلُها: «إجواباً») على وزن: «إكراماً»، (نُقلتْ حركة الواو إلى ما قبلها، وقُلبتْ) أي: الواو (ألفاً) لِتحركها في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلها الآن، (كما) أي: نقلاً وقلباً مثلَ النقل والقلب اللَّذين (في الفعل) قال الطبلاوي: هو بالنسبة إلى النقل أعمُّ من الماضي والمضارع، وبالنسبة إلى القلب ألفاً خاصٌّ بالماضي، (ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنَين، وعُوِّضت عنها) أي: عن الألف المحذوفة (تاءٌ في الآخِر) أي: آخِر الكلمة، وإنما عوَّضوا التاءَ دون غيرها كما في الثلاثي المجرد نحو: «وِعْدَة»؛ لأن قلبَ الواو تاءً كثيرٌ كما في «تُراث».

(وقد تُحذف[1]) أي: تاءُ العوض (في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾) أي: في إقامة الصلاة، وظاهرُ التمثيل: أن الحذف مختَصٌّ حالَ الإضافة، كما ذهب إليه الفراء، ومذهب سيبويه جوازُه مطلقاً؛ لأن التعويض من الأمور الجائزةِ عنده، كذا ذكره الدده جنكي.

(والمَحذوفُ) أي: من الألفين (ألفُ «إِفْعالٍ») أي: ألفُ المصدر؛ لأنها زائدة، (لا عينُ الفِعل عند الخليل وسيبويه) الظرف متعلّق بالمحذوف، (والوزنُ) أي: عندهما: («إِفَعْلَة»، وعينُ الفعل) عطف على «ألف إِفْعالٍ» (عند الأخفش) متعلّق بالمحذوف

---

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني» زيادة: «عند الإضافة».

والوزن: إِفَالَةٌ، ولكلٍّ مناسباتٌ تَطَّلِع عليها في «مَصُون» و«مَبِيع»، وكلام صاحب «المفتاح» وصاحب «المفصل» صريحٌ في أن المحذوف هو العين.

وإنَّما فعلُوا هذا الإعلالَ؛ حملاً له على المجرَّد، ولذا لم يُعِلُّوا نحو: «أَعْوَر» و«أَسْوَدَ» من الألوان والعيوب، كما لم يُعِلُّوا نحو: «سَوِدَ» و«عَوِرَ»؛ لأنهم يقولون: الأصل في الألوان والعيوب: «افعلَّ» و«افعالَّ»، بدليل اختصاصهما بهما، والبواقي محذوفات منهما، ....

المقدَّر؛ لأن العين كثيراً ما يَعرض لها الحذف في غير هذا الموضع، فحذفها هنا أولى، **(والوزنُ)** أي: عنده: (**«إِفَالَة»**).

(ولكلٍّ) أي: من المذهبَين **(مُناسباتٌ)** أي: دلائلُ وتمسُّكات مذكورة في كتب الفن، **(تَطَّلِع)** أنتَ **(عليها)** أي: على تلك المناسبات **(في «مَصُون» و«مَبِيع»، وكلامُ صاحبِ «المِفتاح»)** وهو الإمام يوسف السَّكَّاكي **(وصاحبِ «المفصَّل»)** وهو الإمام جار الله الزمخشري **(صريحٌ في أن المحذوف هو العينُ)** أي: كما هو مذهب الأخفش.

(وإنما فعلُوا هذا الإعلالَ) أي: إعلال هذا الباب وما تصرَّف منه **(حملاً له على المجرَّد[1])** الذي هو «جابَ» بمعنى: قطَع، **(ولِذا)** أي: لكونِ الإعلال في الفرع إنما هو بالحمل على الأصل الذي هو المجرد **(لَم يُعِلُّوا نحوَ: «أَعْوَر» و«أَسْوَدَ»)** فعلَين ماضيين مخفَّفين منقولَين بالهمزة من «عَوِرَ» و«سَوِدَ»، كما في قولك: «أعوره الله وأسوَدَه» أي: عوَّره وسوَّده **(مِن الألوان)** راجع لـ«أسود»، **(والعيوب)** راجع لـ«أعور».

(كما لم يُعِلُّوا) أي: مثلَ عدم إعلالهم **(نحو: «سَوِدَ» و«عَوِرَ»؛ لأنهم)** تعليلٌ لعدم إعلالهم نحو: «سَوِدَ» و«عَوِرَ» **(يقولون: الأصل في الألوان والعيوب: «افْعَلَّ» و«افْعالَّ»)** أي: بتشديد اللام فيهما، **(بِدليلِ اختصاصهما)** أي: «افعَلَّ» و«افْعالَّ» **(بِهما)** أي: الألوانِ والعيوب، يعني: أنهما مَقصوران عليهما لا يتعدَّيانهما إلى غيرهما، فالباء داخلة على المقصور كما هو المصطلَح، **(والبَواقي)** أي: بعد «افْعلَّ» و«افْعالَّ» من المجردات، كـ«سَوِد» و«عَوِر» **(مَحذوفاتٌ)** أي: مَنقوصات ومختصرات **(منهما)** أي: مِن «افْعلَّ» و«افْعالَّ».

---

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني» زيادة: كـ«قام».

فلا يُعَلُّ، كما لا يُعلُّ الأصلُ، وهذا عكسُ سائر الأبواب.

ومنهم من لا يَلمح الأصل، ويُعل فيقول: «أَعَارَ» و«أَسَاد»، و«عَارَ» و«سَادَ»، وهو قليل، قال: [الوافر]

وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي: أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا؟

(فَلا يُعَلُّ) أي: نحو: «أَعْوَر» و«أَسْوَدَ» وهو المحدَّث عنه، ومِن ثم ذكر نحو: «عَوِر» و«سَوِد» على سبيل التنظير ولم يَعطفه، ويَجوز إرجاع الضمير على نحو: «عَوِر» و«سَوِد»، ويجعل نحو: «أعور» و«أسود» محمولاً عليه كما هو المتبادر، وبه صرَّح في «شرح المفصل»، (كما لا يُعل الأصل) أي: الذي هو «افْعلَّ» و«افْعالَّ» المشدَّدان:

أما «افْعالَّ»: فقال الچارپرديُّ: وصحَّ باب: «اعوارَّ» و«اسوادَّ»؛ لأنهما لو أُعلا لتحركت الفاء وحُذفت همزة الوصل وإحدى الألفين منهما، ويقال: «عارَّ» و«سادَّ»، فلم يُدر أهما «افْعالَّ» أو «فاعَل»؟

وأما «افْعلَّ»: فقال المرادي: إنما لم يُعلُّوا هذا النوع لئلا يلتبسَ مثالٌ بمثال، وذلك أن «ابْيَضَّ» لو أعلت عينُه بالإعلال المذكور لقيل: «باضَّ»، فيظن أنه اسم فاعل من «البَضاضة» وهي نُعومة البشرة.

(وهذا) أي: حملُ المجرد على المزيد في عدمِ الإعلال (عكسُ سائر الأبواب) فإن في سائرها يَتبع المزيد المجرد، وهنا يتبع المجردُ المزيد.

(ومنهم) أي: من الصرفيين[1] (مَن لا يَلمح) أي: لا ينظر (الأصل) ولا يَلتفت إليه، بل يجعل كلَّ بناء أصلاً في نفسه، فما وُجد فيه سبب الإعلال أعلَّ، وما لا فَلا، (ويُعِل، فيقول: «أعارَ» و«أساد») بفتح الهمزة وتخفيف اللام، أصلُهما: «أَعْوَرَ» و«أَسْوَدَ» المتقدمان، (و«عَارَ» و«سَادَ») مُعَلَّين من «عَوِر» و«سَوِد»، (وهو) أي: الإعلالُ في الأمثلة المذكورة (قليلٌ) أي: في كلامهم، (قال) ابن أَحْمرَ، أحد عُوران[2] قَيْسٍ شعراً من بحر الوافر، وأجزاؤه: مفاعلتن مفاعلتن ست مرات:

(وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي: أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا؟)

---

(١) بل من العرب.

(٢) حرفت في الأصل المطبوع إلى: «عوارف»، والمثبت هو الصواب. قال ابن سيده في «المحكم» =

ونحو: «أَخْيلت»، و«أَغْيَلَتْ»، و«أَغْيَمت»، و«أَطْيبت»، و«أَحْوَش»،

الواو واو «رُبَّ»، ولفظ «الظهر» مقحَم، ونظيرُه قوله ﷺ: «لا صدقة إلا عن ظهرِ غنًى»[1] أي: عن غنى. وكلٌّ مِن الباء و«عن» متعلّق بـ«سائلة»، وهو من السؤال عن الشيء، والهمزة في «أعارت» للاستفهام، والأصل: «عَوِرت» كـ«عَلِمت»، والتاءُ لتأنيث الفاعل وهو عينه، و«أم»: عاطفة جملة «لم تعارا» على قوله: «أعارت»، وهو مجزوم مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة ألفاً للوقف، وأصلُه: لم تَعْوَرَن.

والشاهد في «أعارت» حيث أُعل، والأصل: «أعَوِرَت أم لم تَعْوَر»، فأُعل إعلال «خَوِفَ» ونحوه، ولم يُلمح الأصل.

والمعنى: ورب امرأة سائلة في غيبتي عن حالي: هل عورت عيني أم لا؟

(ونحوُ) مبتدأ، وهو جواب سؤال وارد على إعلال «أجاب» («أَخْيَلتْ») يقال: «أخيلتِ الناقة»، و«خيَّلتْ» أيضاً: إذا وضعت قُرب ولدِها خَيالاً لِيفزعَ منه الذئبُ فلا يَقربه. وفي «الصحاح»: «وقد أَخالَتِ السحابُ»، و«أَخْيَلَتْ»، و«خَايَلَت»: إذا كانت تُرَجّى[2] المطر.

(و«أغيَلتْ») أي: المرأة: إذا سَقتْ ولدها الغَيْلَ، ويقال: «أغيَل فلان ولده»: إذا غَشِيَ أُمَّه وهي تُرضعه، و«الغَيْلُ» بالفتح: اسم ذلك اللبن.

(و«أغيَمتْ») أي: السماء، و«غامَتْ» و«تَغَيَّمَت» و«غَيَّمَت» كله بمعنًى، أي: صارت ذات سحاب، و«أَغْيَمَ القَومُ» أي: أصابهم عطشٌ وحرُّ جَوْفٍ.

(و«أَطيَبَتْ») أي: صارت ذاتَ طيب، أو جعلت الشيء طيباً غير خبيث.

(و«أحوَش») يقال: «أَحْوشْتُ الصَّيدَ» و«احْتَوشتُه»: إذا جِئْتَهُ مِن حواليه لِتصرفه إلى الحِبَالة، وهي التي يُصاد بها.

= (٢/ ٣٤٠): «العَوَرُ»: ذَهابُ حِسِّ إحدى العينينِ، والجمع: «عُورٌ» و«عُوران»، و«عُوران قيس»: خمسةُ شُعراءَ عُور: عُبيد بن حُصين، ومَعْقِل بن ضِرارٍ، وتَمِيمُ بن أُبيٍّ، وعمرُو بنُ أَحْمرَ الباهليُّ، وحُميدٌ الهلاليُّ.

(١) أخرجه البخاري: ١٤٢٦، وأحمد: ٧١٥٥ واللفظ له، من حديث أبي هريرة.

(٢) في الأصل المطبوع: «تزجي»، والمثبت من «الصحاح» و«المنتخب»، وقوله تعالى: ﴿يُزْجِى سَحَابًا﴾ [النور: ٤٣]: يسوقُه ويدفعُه سبحانه وتعالى إلى حيث يشاء.

و«أطول»، و«أحول» من الشواذ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل، وكذا سائرُ تصاريفها، وجاء في هذه الأفعال الإعلال، والأول هو الفصيح، وعليه قول امرئ القيس: [الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

(و«أطوَلَ») يقال: «أَطْوَلْتُ الشيء»: إذا قلته طويلاً[1].

(و«أحوَل») يقال: «أَحَالَتِ الدارُ» و«أَحْوَلَتْ»: أتى عليها حَوْلٌ، وكذلك الطعام وغيرُه، فهو مُحِيلٌ ومُحْوِلٌ.

(مِن الشواذ) خبر المبتدأ، (جِيء بها) أي: بهذه الشواذ (تنبيهاً على الأصل[2]) الذي هو الواو والياء، (وكذا) أي: ومثلُ «أخيلتْ» وما بعده في عدم الإعلال (سائرُ تصارِيفها) أي: من المضارع واسم الفاعل والمفعول واسمِ المصدر والزمان والمكان.

(وجاء في هذه الأفعال) المذكورة (الإعلالُ، والأول) وهو عدم الإعلال (هو الفصيح، وعليه) أي: على الأول الذي هو الفصيح (قولُ امْرِئ القَيْسِ) من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربع مرات:

(فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ)

الفاء: فاءُ «ربّ»، و«مثلك»: مجرور به، متعلق بـ«طرقت»، وهو مِن باب دخل: إذا جاء ليلاً، و«مرضع»: عطف على «حُبلى»، و«ألهيتها»: عطف على «طرقت»، وهو مِن «لَهِيَ عن الشيءِ» «لُهِيًّا» بالضمِّ والتشديد، و«لهياناً» بضمِّ اللام وكسرها[3]: سَلَا عنه وتَرَكَ ذِكرَه وأَضْرَبَ[4] [عنه]، و«عن ذي تمائم»: متعلق بـ«ألهيتها»، وهي جمعُ «تَميمة»، وهي

---

(١) لعله: «جعلته طويلاً»، كما في «تهذيب الأفعال».

(٢) المراد بـ«الأصل» هنا: الأصل المرفوض، وهو الصيغة الأصلية قبل الإعلال، كما قال ابن مالك مثلاً في «إيجاز التعريف» ص (١٧٦): وقد صحّحوا العين المفتوحة مع انتفاء الموانع المذكورة، كـ«قَوَدٍ»، و«عَيَنٍ»، و«خَوَنَةٍ»، و«حوكَةٍ» تنبيهاً على الأصل المتروك فيما جرى على القياس، كـ«مَال»، و«قَادة».

(٣) كذا في «مختار الصحاح» للرازي، وفي «الصحاح» و«اللسان» و«القاموس»: بالكسر فقط.

(٤) صحفت في المطبوع إلى: «وأطرب»، والمثبت الصواب من «الصحاح» و«مختار الصحاح»، وما بين معكوفتين منهما.

وروى الأصمعيُّ: «مُغْيِلِ».

[«اسْتَفعل»:]

(وَ) «اسْتَفعل»، نحو: («اسْتَقَامَ، يَسْتَقِيمُ، اسْتِقَامَةً») كـ«أَجَابَ يجيبُ إجابةً» بعينها؛ ونحو: «استَحْوَذَ»، و«استَصْوَبَ»، و«استَجْوَبَ»، و«استَنْوَقَ الجملُ» من الشواذِّ؛ [جيء بها] تنبيهاً على الأصل، وقال أبو زيد: هذا البابُ كلُّه يجوز أن يُتكلم به على الأصل، كذا في «الصحاح».

عُوذَةٌ تُعَلَّق على الإنسان لِلحفظ، و«محول»: اسم فاعل من «أَحْوَلَ الصبيُّ»: إذا أتى عليه حَوْلٌ، وفيه الشاهد، وهو صفةُ «ذي تمائم».

(ورَوى الأصمعيُّ) أي: بدلَ «مُحْوِل»: («مُغْيِل») اسم مفعول من «أغيَلتِ المرأةُ ولدَها»: إذا سقتْه الغَيْلَ.

(و«اسْتَفعل») أي: بابُه (نحوُ: «اسْتَقَامَ، يَسْتَقِيمُ، اسْتِقَامةً»، كـ«أَجَابَ يُجِيبُ إجابةً») أي: في الإعلال بالنقل والقلب، (بِعينِها) أي: بلا فرقٍ بينهما. (ونحوُ) مبتدأ («اسْتَحْوَذَ») أي: استولى وغلَب، (و«استَصْوبَ») أي: وجد الشيء صواباً، (و«استَجْوبَ») أي: طلب الجوابَ، (و«اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ») أي: تحوَّل ناقةً، وهو مثلٌ يُضرب للرجل يكونُ في حديثٍ أو صفةِ شيءٍ ثم يَخْلِطُه بغيره ويَنْتَقِلُ إليه، وأصلُه: أنَّ طَرَفَةَ بن العَبْدِ كان عند بعض الملوك والمُسَيَّبُ بن عَلَسٍ يُنشدُه شِعراً في وصف جَمَلٍ، ثم حَوَّله إلى نعتِ ناقةٍ، فقالَ طَرَفَةُ: «اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ»، فأُرسل مثلاً، (مِن الشواذِّ) خبرُه، ([جيء بها] تنبيهاً على الأصل[1]) وهو الواو.

(وقال أبو زيدٍ[2]: هذا الباب) أي: بابُ الاستفعال (كلُّه) أي: من ماضيه وغيره (يَجوزُ أن يُتكلم به) أي: بهذا الباب (على الأصلِ) أي: بدون الإعلالِ، كـ«استقْوَم» في نحو: «استَقام»، (كذا في «الصحاح») . وقال أبو حيان: والصحيحُ المنع؛ لأنَّ هذه الألفاظ بالقياس إلى ما جاء معلولاً كنُقطة من بحرٍ، فيَنبغي أن يتبع[3] فيها السماع ولا

---

(١) انظر التعليق (٢) في الصفحة السابقة.

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، المتوفى سنة (٢١٥هـ).

(٣) في المطبوع: «يتسع» بالسين، والمثبت الصواب.

[«انفَعل»:]

(وَ) «انْفَعل»، نحو: («انْقَادَ، يَنْقَادُ») والأصل: انقَوَدَ يَنْقَوِدُ («انقِيَاداً») والأصل: انقِوَاداً، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل، وكذا في كل مصدر أُعل فعله، نحو: «قَامَ، يقوم، قياماً»، والأصل: قِوَاماً، وقولهم: «حالَ، يَحُول، حِوَلاً» شاذٌّ، كذا ذكَروه، وفيه نظر؛ لأنه اسم مصدر كما مرَّ.

ولم تُنقل حركة الياء إلى ما قبلها حتى تنقلب ألفاً كما في «إقامة»؛ لأن ذلك فرع الفعل في الإعلال، ....

يُقاس عليها. وقال في «التسهيل»: القياس إذا أُهمل الثلاثي فقط، كـ«استنْوَق» و«استحْوَذ».

(و«انْفَعَل») أي: بابه، (نحو: «انْقَادَ يَنْقاد»، والأصلُ) أي: قبل القلب: («انْقَوَد يَنْقَوِد») قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، («انْقِياداً») مصدر، (والأصلُ) أي: قبل القلب: («انْقِوَاداً»، قُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها) أي: ما قبل الواو، (مع إعلالِ الفعلِ، وكذا) القياس (في كلِّ مصدر أُعل فعله، نحو: «قام يَقوم قِياماً»، والأصل: «قِوَاماً»).

(وقولُهم:) أي: العرب: («حالَ يَحُول حِوَلاً») بكسر الحاء وفتح الواو بدون إعلال مع انكسارِ ما قبل الواو وإعلال فعله، (شاذٌ. كذا ذكَروه، وفيه) أي: في كونه شاذًّا (نظرٌ؛ لأنه) أي: لأن «الحِوَل» ليس بمصدر حتى يلزمَ إعلالُه كإعلال فعله، بل (اسمُ مصدَر كما مر) أي: في تفسير التحويل في صدر الشرح. ويجاب بأنه اسمُ مصدر لـ«حوَّل» بالتضعيف، أي: لعدم مجاراته لِفعلِه في عدد الحروف، ولا يلزم منه كونه اسم مصدر لـ«حال» كما هنا؛ لمجاراته له في ذلك، ونظيرُه ما قالوه: إن «نباتاً» اسم مصدر لـ«أنبت» ومصدَر لـ«نَبَتَ».

(ولم تُنقل حركةُ الياء) المنقلبة عن الواو في «انقياداً» (إلى ما قبلَها حتى) أي: كي (تنقلبَ) أي: الياء (ألفاً) لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، (كما في «إقامة»؛ لأنَّ ذلك) أي: المصدر الذي هو «انقياد»، وهو علة لعدم النقل (فرعُ الفعل في الإعلالِ،

ولا نقلَ في فعله، ولئلا يَلتبس بمصدر «أفعَل».

[«افْتَعل»:]

(وَ) «افْتَعَل»، نحو: («اخْتَارَ يَخْتَارُ») والأصل: اِخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها («اخْتِياراً») على الأصل لعدم موجِب الإعلال، وإن كان واويًّا تقلب الواو في المصدر ياءً، كما مرَّ في «انقياداً».

ولم يُعلُّوا نحوَ: «اجتوَرُوا»، و«احْتَوَشُوا»؛ لأنه بمعنى: تفاعَلُوا، فحُمل عليه.

ولا نقلَ في فِعله) أي: فِعل ذلك المصدر وهو «انقاد»، فلا يَجري النقلُ فيه أيضاً؛ لأنه تابع لفعله في نوع إعلاله وجوداً وعدماً.

(ولئلَّا) عطف على قوله: «لأن ذلك» (يَلتبسَ) أي: ذلك المصدر الذي هو الانقيادُ (بمصدرِ «أَفْعَل») لأنه لو نقلت حركة الياء إلى القاف وقلبت الياء ألفاً، لَلزم حذفُ إحدى الألفين كما في «إقامة»، فيَبقى على صورة «إفعال»، وهو واضحُ الإلباس.

(و«افْتَعَل») أي: بابه، (نحو: «اخْتَار يَخْتَارُ»، والأصل) أي: قبل القلب: («اِخْتَيَر يَخْتَيِرُ»، قُلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها[1]) أي: الياء، («اخْتِياراً») مصدر جاء (على الأصلِ) أي: بإثبات الياء؛ (لِعدم مُوجِب الإعلال) من انفتاح ما قبلها، (وإنْ كان) أي: عين الأجوف من مزيد الثلاثي (واويًّا تُقلب الواو في المصدر ياءً) لوجود المقتضي للقلب، (كما مرَّ في انقياداً).

(ولم يُعلُّوا) هذا جواب سؤال مرتَّب على قلبِ ياء «اختار» ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، (نحوَ: «اجتوَرُوا») أي: صار بعضُهم جارَ بعضٍ، (و«احتوَشُوا») قد تقدَّم بيان معناه؛ (لأنه) أي: نحو: «اجتورُوا» و«احتوشُوا» (بِمعنى: تفاعَلُوا) أي: تجاوروا وتحاوَشوا؛ فإنَّ ما قبل حرف العلة ساكن، وهو ألف التفاعل، (فحُمل) أي: نحو: «اجتورُوا» و«احتوشُوا» (عليه) أي: على «تفاعَلُوا» في عدم الإعلال.

---

(١) في بعض نسخ «شرح التفتازاني»: و«افْتَعَل»، نحو: «اخْتَارَ» والأصل: اِخْتَيَرَ، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، «يَخْتَارُ» والأصل: يَخْتَيِرُ، قلبت الياء ألفاً، كما مرَّ في الماضي.

(وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ) أي: هذه الأربعةَ (قُلْتَ: «أُجِيبَ يُجَابُ») والأصل: أُجْوِبَ يُجْوَبُ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقُلبت في الماضي ياءً، [كما في «يُجِيبُ»]، وفي المضارع ألفاً كما في «أَجابَ» (وَ«اسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ») والأصل: استُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ، فنُقِلتْ وقُلِبتْ.

(وَ«انْقِيدَ») أصلُه: انقُوِدَ، فنُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ياء كما في «صِينَ» («يُنْقَادُ») أصله: يُنْقَوَدُ، قلبت الواو ألفاً (وَ«اخْتِيرَ») أصله: اخْتُيِرَ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، كما في «بِيع» («يُخْتَارُ») أصلُه: يُخْتَيَرُ، ويَجوز

(وإذا بَنيتَها لِلمفعولِ، أي: هذه الأربعة) المتقدِّمة وهي: «أجاب» و«استقام» و«انقاد» و«اختار»، (قلتَ: «أُجِيب يُجَابُ»، والأصلُ: «أُجْوِبَ يُجْوَبُ») بكسر الواو في الماضي وفتحها في المضارع، (نُقلتْ حركة الواو) فيهما (إلى ما قبلها) أي: ما قبل الواو وهو الجيم، (وقُلبتْ) أي: الواو (في الماضي ياءً) لانكسار ما قبلها الآن ([كما في «يُجِيبُ»]).

(و) قُلبت (في المضارع ألفاً) لتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، (كما) أي: نقلاً وقلباً مثلَ النقل والقلب اللّذين (في «أَجابَ») المبني للفاعل.

(و«اسْتُقِيم يُسْتَقَام»، والأصل) أي: قبل النقل والقلب: («استُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ») بكسر الواو في الماضي وفتحِها في المضارع، (فنُقِلت) أي: حركة الواو إلى ما قبلها، (وقُلِبتْ) أي: الواو ياء في الماضي وألفاً في المضارع كما في «استقام».

(و«انْقِيدَ») بضم الهمزة وكسر القاف، (أصله) أي: قبل النقل والقلب: («انْقُوِدَ»، فنُقلت حركة الواو إلى ما قبلها) أي: ما قبل الواو وهو القاف، (وقُلبت) أي: الواو (ياءً) لسكونها وانكسارِ ما قبلها الآن، (كما) أي: مثلَ النقل والقلب اللذين (في «صِينَ»[1]، «يُنْقادُ»، أصله: يُنْقَوَد، قُلبت الواو ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(و«اخْتِير»، أصله: اخْتُيِرَ، نُقلت كسرةُ الياء إلى ما قبلها) أي: الياء (كما في «بِيع»[2]، «يُخْتارُ»، أصله: «يُخْتَيَر») قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، (ويَجوز

---

(١) في الأصل المطبوع: «عين»، والمثبت الصواب.

(٢) في الأصل المطبوع: «يبيع»، والمثبت الصواب كما في هامش الأصل.

فيهما الياء والواو والإشمام، كما في «صِينَ» و«بِيعَ»؛ لأنهما مثلُهما في ضمٍّ ما قبل حرف العِلَّة في الأصل، بخلاف «أُجيبَ» و«استُقِيم»، فإنه ساكن، فلا وجهَ للواو والإشمام.

و«الانقياد» لازم، فلا بُدَّ من تعديته بحرف الجر لِيبنى للمفعول، نحو: «انْقِيد له»، فهو محذوف.

فهذه الأربعة مثلُ المجرد في الإعلال فأُجريَ عليها أحكامُه، مِن حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به، ....

فيهما) أي: في «انقِيد» و«اختِير» (الياءُ) الخالصة مع الكسرة الخالصةِ نحو: «انْقِيد» و«اخْتِير»، (والواوُ) الخالصةُ بالضمة الخالصة نحو: «انْقُود» و«اخْتُور»، (والإشمامُ) وقد تقدَّم بيانُه (كما في «صِينَ» و«بِيعَ») راجعٌ إلى الثلاثة.

(لأنَّهما) أي: «انقِيد» و«اختِير» (مثلُهما) أي: «صِين» و«بِيع» (في ضمِّ ما قبل حرف العلة في الأصل) أي: قبل النقل والقلب، (بِخلاف: «أُجِيب» و«استُقِيم»؛ فإنه) أي: ما قبل حرف العلة منهما في الأصل (ساكن، فلا وجهَ) أي: فيهما (للواو والإشمام).

(والانقيادُ[١]) أي: مادته (لازم) أي: غير متعدٍّ إلى المفعول به، وفي تخصيصِه بِذكر اللزوم إشعارٌ بأنَّ «استقام» متعدٍّ، وسَيصرح به، والتحقيق: أنه إن كان بمعنى: يَقوم؛ فهو لازم، وإن كان بمعنى: طلب تقويم الشيء؛ فهو متعدٍّ، وحمله الشارح على المعنى الثاني، (فلا بُدَّ مِن تَعدِيته) أي: الانقيادِ قبل بنائه للمفعول (بحرفِ الجرِّ لِيبنى) أي: «الانقياد» (للمفعول، نحو: «انْقِيد له»، فهو) أي: حرف الجر (مَحذوف) أي: مُقدَّر حذفُه من المبني للمفعول.

(فهذه الأربعة) المذكورة التي هي: «أجاب» و«استقام» و«انقاد» و«اختار» (مثلُ) الأجوف (المجرَّد في) حكم (الإعلال، فأُجري عليها) أي: تلك الأربعة (أحكامُه) أي: أحكامُ الأجوف المجرد (مِن حذف العين عند اتصال الضمائر المَرفوعة المتحركة به) نحو: «أجبن» و«استقمْنَ» و«انْقَدن» و«اخترْنَ»، و«يُجبن» و«يَستقِمْنَ» و«يَنْقَدن» و«يَخْتَرن»،

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني» و«حاشية اللقاني»: «وانقاد».

وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده، ونحو ذلك.

(وَالأَمْرُ مِنْهَا) أي: من هذه الأربعة: («أَجِبْ») أمر من «تُجوِبُ»، والأصل: أَجْوِبْ، أعلَّ إعلالَ «تُجِيبُ»، وقِس على ذلك البواقيَ.

وإن شئتَ قلتَ: إنه مشتقٌّ من «تُجِيبُ» بعد الإعلال، وحُذفت العين لِسكون ما بعدها، كما في «بِعْ»، وتثبت في («أَجِيبَا») كما في «بِيعا» (وَ«اسْتَقِمْ، اسْتَقِيمَا»، وَ«انْقَدْ، انْقَادَا»، وَ«اخْتَرْ، اخْتَارَا») كذلك.

(وعند دخولِ الجازم) عليها (إذا سكن ما بعده) أي: العين، نحو: «لم يجب» و«لم يستقم» و«لم ينقد» و«لم يخترْ»، (ونحوِ ذلك) من إثبات العين إذا تحرَّك ما بعده حركة أصلية، أو شبيهة بها، وغير ذلك مما تقدَّم بيانه.

(والأمرُ منها، أي: مِن هذهِ الأربعة) المتقدم ذكرُها: («أَجِبْ») وهو (أمر) مأخوذ (مِن «تُجْوِبُ») مضارع «أَجْوَب»، (والأصلُ) أي: في «أَجِب»: («أَجْوِبْ»، أُعلَّ) أي: «أَجْوِبْ» (إعلالَ) أي: مثلَ إعلال («تُجِيبُ») يعني: نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها لثقل الحركة على [حرف] العلة الذي قبله حرف صحيح، ثم قُلبت الواو ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها، وحُذفت لالتقاء الساكنين، (وقِس على ذلك) أي: على أجب (البواقيَ) من «استقِم» و«انْقَد» و«اخْتر».

(وإنْ شئتَ) أي: طريقاً آخَر في أخذ الأمر (قلتَ: إنه) أي: «أجب» (مشتَقٌّ) ومأخوذ (من «تُجِيبُ») أي: من المضارع المخاطَب (بعد الإعلال) أي: إعلالِ «تجيب» لا قبله، وحينئذٍ تقول: حُذف حرف المضارعة وجيء بالباقي على صورة المجزوم، (وحُذفتِ العين) لالتقائها مع ما بعدها ساكنَين (لِسكون ما بعدها كما) أي: مثلَ ما تقول (في «بع»).

(وتَثبت) أي: العين (في «أَجِيبا» كما في «بِيعا») لِزوال علة الحذف؛ لِتحرك ما بعدها، (و) تحذف في («استَقِم»)، وتثبت في («استَقِيما»، و) تحذف في («انقَدْ»)، وتثبت في («انْقَادَا»، و) تحذف في («اخْتَر») وتثبت في («اخْتَارا»، كذلك) أي: مثل «أَجِب أَجِيبا» في إثبات العين وحذفِه لِما مرّ.

والضابط: ما ذكَرنا أنه يُحذف إذا سكن ما بعده، ويَثبت إذا تحرَّك حركةً أصلية، أو مشابهةً لها، نحو: «أَجِيبَا، أَجِيبُوا» . . . إلى الآخِر، بخلاف نحو: «أَجبِ القوم»، و«استقمِ الأمرَ»، فتذكَّر ما تقدم؛ إذ لا حاجةَ إلى إعادته، فمن لم يَستضئ بمصباحٍ، لم يَستضئ بإصباحٍ.

(**وَيَصِحُّ**) أي: لا يُعَلُّ جميعُ ما هو غير هذه الأربعة (**نَحْوُ**: «**قَوَّلَ**» وَ«**قَاوَلَ**»،

(والضابطُ) أي: في سقوط العين وثبوتِه في الأمر (ما ذكرنا) أي: في الكلام على المضارع المجزوم من الأجوفِ الثلاثي المجرد، (أنه) أي: العين، وهو بدل من «ما» (يُحذَف إذا سَكن ما بعده) أي: ما بعد العين، (ويَثبُت إذا تحرك) أي: ما بعده (حركةً أصليةً) أي: للإعراب، (أو مُشابهةً لها) أي: للحركة الأصلية، كالحركةِ التي بِسبب اتصال الضمائر، (نحو: «أَجِيبا، وأَجِيبُوا» . . . إلى الآخِر) أي: آخِر الأمثلةِ مِن نحو: «أَجِيبي، أَجِيبا» و«استَقِيما، استَقِيموا، استقيمي، استقيما»، و«انقادا، انقادوا، انقادي، انقادا»، و«اختارا، اختاروا، اختاري، اختارا». وأمَّا جمعُ المؤنث فقد حذفت عينه في المضارع، (بِخلاف) حركة ما بعد العين في (نحو: «أَجِبِ القوم»، و«استقِمِ الأمرَ») أي: اطلب تقويمه؛ فإنها عارضةٌ لا اعتدادَ بها، فلا يُعاد المحذوفُ بِسببها كما تقدم.

(فتَذكّر) أنت (ما تقدم) في نحو: «بعِ الفرس» و«خفِ القوم»؛ لأنه حركة اللام فيهما ووجودها كعدمها وكذلك هنا. والمرادُ تذكر جميع الأحكام المتقدمة في الأجوف الثلاثي المجرد؛ (إذْ لا حاجةَ إلى إعادتِه) أي: ما تقدم، (فمَن) أي: لأن مَن (لم يَستضئ) أي: لم ينتفع (بِمصباح) أي: بضوئه أصلاً، (لم يَستضِئ) أي: لم ينتفع (بإِصباح) أي: بدخولِ وقت الصباح وبالضوء الذي فيه؛ فإنه لا يُفيدُ إلا من يستضيء بضوء المصباح في الجملة.

والمعنى: أن ما سبق في المجرد لمعرفةِ الأحكام كمِصباح يَنتفع به مَن له إدراك في الجملة في أحكام هذه الأبواب الأربعة التي هي مِن المزيد فيه، وأمَّا مَن لا يستضيء بالمصباح، وليس له إدراك وإحساس، فلا يستضيء أيضاً بالإصباح، ولا يُدرِك الأحكامَ في المزيد بالإعادة مع أدائها إلى الإطالة.

(**ويَصِحُّ، أي: لا يُعلُّ**) فسَّر الصحة بعدم الإعلال دفعاً لتوهم أنها لعدم الاعتلال كما هو معناها الحقيقي، (جميعُ ما) أي: الأجوف المزيد فيه الذي (**هو غير هذه الأربعة**) المذكورة، (**نحو: «قَوَّل»**) بتشديد العين على وزن «فعَّل»، (**و«قاوَل»**) كـ«فاعَل»،

وَ«تَقَوَّلَ» وَ«تَقَاوَلَ»، وَ«زَيَّنَ» وَ«تَزَيَّنَ»، وَ«سَايَرَ» وَ«تَسَايَرَ»، وَ«اسْوَدَّ» وَ«ابْيَضَّ»، وَ«اسْوَادَّ» وَ«ابْيَاضَّ»، وَكَذَا) يصحُّ (سَائِرُ تَصَارِيفِهَا) أي: جميعُ تصاريف هذه المذكورات من المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدرِ، وغير ذلك، فتصريفُ جميعها كتَصريفِ الصحيح بعينِه؛ لعدم علة الإعلال، وكونِ العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة؛ لسكون ما قبله.

فإن قلتَ: ما قبل العين في «أفْعل» و«استفْعل» أيضاً ساكن، وقد أُعلَّا؛ حملاً على المجرَّد، فلِمَ لم تُعَلَّ هذه أيضاً؛ حملاً عليه؟

قلتُ: لأنه لا مانعَ من الإعلال فيهما؛ لأن ما قبل العين يَقبل نقل الحركة

(و«تَقَوَّل») كـ«تفعَّل»، (و«تَقَاوَل») كـ«تفاعَل»، (و«زَيَّنَ») بتشديد العين على وزن «فعَّل»، (و«تَزَيَّنَ») كـ«تفعَّل»، (و«سَايَرَ») كـ«فاعَل»، (و«تَسَايَر») كـ«تَفَاعَل»، (و«اسْوَدَّ» و«ابْيَضَّ») كـ«افْعَلَّ»، (و«اسْوادَّ» و«ابْياضَّ») كـ«افْعالَّ» مشدد اللام.

(وكذا يَصح) أي: لا يُعل (سائرُ تصاريفها، أي: جميعُ تصاريف هذه المذكورات مِن) فِعل (المُضارع والأمرِ، و) من (اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وغيرِ ذلك) كاسم الزمان والمكان واسم الآلة.

(فتصريفُ جميعها) أي: المذكورات (كتَصريفِ الصحيح بعينِه) أي: بلا فرقٍ بينهما؛ (لِعدم علة الإعلال) وهي تحرك الواو والياء في الأصل وانفتاحُ ما قبلهما أو انكساره الآن، وهو تعليل لقوله: «يصح» (وكونِ العين) أي: عين الفعل وهو الواو والياء (في هذه الأمثلة في غاية الخِفة؛ لسكون ما قبله) أي: العين.

(فإنْ قلتَ: ما قبلَ العين في) باب («أفعل») كـ«أَجْوَب» (و) في باب («استَفعل») كـ«استَقوم» (أيضاً) أي: كما هنا (ساكن، و) الحال (قد أُعلَّا) أي: بابا «أفعل» و«استفعل» (حَملاً على المجرَّد، فلِمَ لَم تُعلَّ هذه) الأمثلة (أيضاً) أي: كما أُعل باب «أفعل» و«استفعل» (حملاً عليه) أي: على المجرد؟

(قلتُ): إنما أُعلّ باب «أفعل» و«استفعل» (لأنه) أي: الشأن (لا مانعَ مِن الإعلال فيهما) بالحمل على المجرد؛ (لأنَّ ما قبل العين) فيهما وهو الجيم والقافُ في المثالَين المذكورين (يَقبل نقل الحركة) أي: حركةِ العين ....

إليه، بخلاف هذه فإنه لا يَقبله، أما الألفُ فظاهر، وأما الواو والياء فلأنه يُؤدِّي إلى الالتباس، فتدبَّرْ.

واعلم: أن المبنيَّ للمفعول من «قاوَل»: قُووِلَ، ومِن «تَقاوَل»: تُقُووِلَ، بلا إدغام؛ لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من «قَوَّلَ» و«تَقَوَّلَ»، وكذا «سُووِرَ» و«تُسُووِرَ»، بلا قلبِ الواو ياءً؛ لئلا يلتبسَ بنحو: «زُيِّنَ، وتُزُيِّنَ».

○ ○ ○

(إليه) أي: ما قبل العين، **(بِخلاف)** ما قبل العين في **(هذه)** الأمثلة؛ **(فإنَّه)** أي: ما قبل العين **(لا يَقبَله)** أي: نقل الحركة، وهذه الجملة هي الجوابُ في الحقيقة؛ إذ السؤالُ عن عِلة عدم إعلال هذه، لا عن علة إعلالهما.

(أمّا الألفُ) أي: أمَّا عدمُ قبول الألف لنقل الحركة إليها **(فظاهر)** أي: لأنها لا تقبل الحركة، **(وأمّا الواوُ والياء)** أي: وأمَّا عدمُ قَبولهما لِذلك **(فلأنه)** أي: نقل الحركة إليهما **(يُؤدِّي إلى الالتباس)**؛ لأنك لو نقلتَ حركة الواو الثانية في «قوَّل» ـ مثلاً ـ إلى الواو الأولى، أو حركة الياء الثانية في «زيَّن» ـ مثلاً ـ إلى الياء الأولى، لاستحقَّ كلتا الواوين أو الياءين الإعلال، فيحتاج إلى قلبهما ألفين دفعاً للتحكم، حينئذٍ يجتمع ألفان، ولا بد من حذف أحدهما، فتَصير الصيغة إلى «قال» أو «زان»، وهو واضح الإلباس.

وكذا نحو: «تقوَّل» لو نقلتَ حركة الواو الثانية إلى الأولى وقلبتَها ألفاً فيَصير إلى «تَقوال» بفتح القاف التبس بمصدر «التَّقوال» كـ«التجوال»، وأما «اسوَدَّ» و«ابيَضَّ» و«اسوادَّ» و«ابياضَّ» وإن لم يتناولها هذا الجواب؛ لكون ما قبل العين فيها ليس أحدَ الثلاثة، ولكنها قد تقدّم أنها لا تُعل؛ لأنها لو أُعلت لأدى إلى الالتباس بـ«فاعَل»؛ لأنه يُقال حينئذٍ: «سادَّ» في «اسوَدَّ»، و«باضَّ» في «ابْيَضَّ» على ما مرَّ، وهذا البيان هو معنى قوله: **(فتدبَّرْ)** أي: تيقَّظ وتفطَّن للتقرير السابق.

(واعلَم أنَّ المبنيَّ للمفعول مِن **«قاوَل»: قُووِلَ، ومن «تَقاوَل»: تُقُووِل، بلا إدغام)** أي: لإحدى الواوَين في الأخرى؛ **(لئلَّا يلتبسَ بالمبني للمفعول من «قَوَّلَ» و«تَقَوَّلَ»، وكذا)** المبني للمفعول من «سايَر»: **(«سُووِر»، و)** مِن «تساير»: **(«تُسُووِر»، بلا قلبِ الواو** فيهما **(ياءً؛ لئلّا يلتبسَ)** أي: المبني للمفعول منهما **(بِنحو)** بابي **(«زُيِّنَ، وتُزُيِّنَ»)** وهما «سُيِّر» و«تُسُيِّرَ» المبنيان للمفعول أيضاً.

. . . .

وإنما قدَّرنا ذلك لأنه لا يلتبسان بذاتِ «زين» و«تزين» لِتغاير المادة قطعاً، ولذلك قال: «بنحو» دون «بزين وتزين» وهو ظاهر، ويجوز أيضاً التعليلُ بأن الواو في الأمثلة المذكورة بدلٌ من الألف كما سيأتي في الشرح، والألف لا تُدغم في شيء، فكذا الحرف الذي هو بدلٌ عنها.

○ ○ ○

[اسم الفاعل من الثلاثي المجرد:]

(وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِالهَمْزَةِ) سواء كان واويًّا، أو يائيًّا (كـ«صَائِنٍ»، وَ«بَائِعٍ») والأصل: صاوِنٌ، وبايِعٌ، قلبت الواو والياء همزةً؛ لأنَّ الهمزة في هذا المقام أخفُّ منهما، هكذا قال بعضُهم.

والحق أنهما قُلبتا ألفاً، كما في الفعل، ثم قُلبتِ الألف المنقلبة همزةً، ولم تُحذف؛ لالتقاء الساكنين؛ إذ الحذف يُؤدِّي إلى الالتباس، واختص الهمزة؛ لِقُربها من الألف.

وإنما كان الحق هذا؛ لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على فعله، فالمناسِبُ أن يُعَلَّ مثلَه، ويشهد بذلك ....

(واسمُ الفاعلِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعتلُّ عينُه) أي: عين فِعله (بالهمزة) أي: المنقلبة عن الألف المنقلبة عن عينه على ما هو التحقيق كما سيأتي؛ (سواءٌ كان) أي: عينه (واويًّا أو يائيًّا، كـ«صَائِنٍ» و«بائِعٍ»، والأصل) أي: فيهما: («صاوِنٌ» و«بايِعٌ»، قُلبت الواو) في الأول (والياء) في الثاني (همزةً؛ لأنَّ الهمزة في هذا المَقام) ولعل المراد ما إذا وقعتْ بعد ألف زائدة كما في كـ«ساء» و«رِداء» (أخفُّ منهما) أي: من الواو والياء. (هكذا قال بعضُهم) وهو الإمام العلَّامة عبد القاهر الجُرْجانيُّ.

(والحقُّ أنهما) أي: الواو والياء (قُلبتا ألفاً) ابتداءً (كما) أي: مثلَ القلب الذي (في الفعل)، فاجتمع ألفان: ألفُ اسم الفاعل، والألفُ المنقلبة عن عين الفعل، (ثم) حذفُ الأولى منهما مخلٌّ بالغرض من الزيادة لأجل العلامة، ومِن ثَمَّ (قُلبتِ الألف المنقلبة) أي: عن العين (همزةً، ولم تُحذف) أي: الألف المنقلبة عن العين (لالتقاء الساكنين) علة للمنفي، بل قُلبت همزة؛ (إذ الحذف) علة للنفي (يُؤدِّي إلى الالتباس) أي: بالفعل الماضي، (واختص الهمزة) أي: بالانقلاب إليها (لِقُربها من الألف) مخرجاً.

(وإنما كان الحقّ هذا) أي: قلب الواو والياء ألفاً ابتداء، ثم قلب الألف همزة؛ (لأنَّ الإعلال فيه) أي: في اسم الفاعل (إنما هو لِحمله) أي: اسم الفاعل (على فِعله) والمراد به المضارع؛ لأنَّ الحمل عليه أولى بالاعتبار، (فالمُناسِبُ أن يُعلَّ) أي: اسمُ الفاعل (مثلَه) أي: مثلَ إعلالِ فعله، (ويَشهَد بذلك) أي: بكون إعلال اسم الفاعل

صحة «عَاوِر» و«صايِد»، ويُرجَّح الأولُ بقلَّة الإعلال.

ووقع في «المفصل» في بحث الإبدال: أن الهمزةَ منقلبة عن الألف المنقلبة، وفي بحث الإعلال: أنها منقلبة عن الواو والياء، فكأنه قصر المسافة في بحث الإعلال؛ لما عُلِمَ ذلك في بحث الإبدال، ولفظ المصنف يصحُّ أن يحملَ على كلٍّ من الوجهين.

وتُكتب الهمزة بصورة الياء؛ لأن الهمزة المتحركةَ الساكنَ ما قبلها تكتب بحرف حركتها، ....

محمولاً على إعلال فِعله (صحَّةُ «عاوِر») اسم فاعل من «عَوِرَ» (و«صايِد») اسم فاعل من «صَيِدَ»، ولولا أنه تابع لِفعله في نوع إعلاله وجوداً وعدماً لَمَّا صحَّت الواو والياء فيهما لِصحتهما في فِعلهما المذكور، (و) لكنْ (يرجّح الأول) وهو ما قاله الإمام عبد القاهر (بِقلَّة الإعلال)؛ لأن القلب فيه مرة واحدة.

(ووقع في) كتاب («المفصل») للزمخشري (في بحثِ الإبدال) مِن ذلك الكتاب: (أنَّ الهمزةَ) أي: همزة اسم الفاعل (مُنقلبة عن الألف المُنقلبة) أي: عن عين الفعل، (وفي بحثِ الإعلال) منه (أنها) أي: الهمزة (مُنقلبةٌ عن الواو والياء) أي: ابتداءً، (فكأنَّه) أي: صاحب «المفصل» (قصر المسافةَ) ضد طوَّل (في بحثِ الإعلال) من الكتاب المذكور، (لِما عُلِمَ) أي: لأجل عِلم (ذلك) أي: كون الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة عن العين (في بحث الإبدال).

(ولفظُ المصنِّف) وهو قوله: «يعتل عينه بالهمزة» (يَصحُّ أن يُحملَ على كلٍّ) أي: كل واحد (مِن الوجهَين) المذكورَين؛ لعمومه كلًّا منهما.

(وتُكتَب الهمزة) في نحو: «صائن» و«بائع» (بِصورة الياء؛ لأن الهمزة المتحركةَ الساكنَ ما قَبلها تُكتب) أي: تلك الهمزة (بِحرف حركتها) أي: حركةِ تلك الهمزة؛ فيُكتب نحو: «يَسأل» بالألف، ونحو: «يلؤُم» بالواو، ونحو: «يُسئِم» من باب «أَفْعَل» بالياء، وإنْ كانت ساكنةً في الوسَط كُتبت على وَفق حركةِ ما قبلها كـ«رأس» و«لؤم» و«ذِئب»، وإن وقعت أولاً كُتبت على صورة الألفِ في كل الأحوال.

وجزم في «التسهيل» بحذفها إن كان تخفيفُها بالنقل، بأنْ يكون قبلها ساكن أصلي

وقد جاءتْ غيرَ منقوطة للفرق بين الياء الخالصة وبينَ الياء التي هي صورةُ الهمزة، ونقطُها لحنٌ، وقد جاء في الشواذِّ حذف هذه الألف دون قلبها همزةً؛ كقولهم: شاكٌ، والأصل: شاوِكٌ، قلبت الواو ألفاً، وحُذفت الألف، ووزنه: فالٌ، وليس المحذوف ألفَ الفاعل؛ لأن حروف العلة كثيراً ما تحذف، ....

يصحُّ النقل عليه كالأمثلة الثلاثة السابقة، وكـ«كسوة» و«هيئة» دون نحو: «قائل» و«أوائل». ثم قال: وقد تُصور الصالحة للنقل بمجانس حركتها، وعكَس ابنُ الحاجب وجزم بما في «الشرح»، وزاد أيضاً المدغَمة، وهي التي يَسبقها واو أو ياء زائدة، كـ«خطيئة» و«مقروءة» و«هنيئاً مريئاً»، وكذا الأصليان على ما حكاه يونس والكسائي. كذا ذكره الغَزِّي.

(وقد جاءتْ) أي: الهمزة التي بِصورة الياء (غيرَ منقوطة للفرق بين الياء الخالصة وبينَ الياء التي هي صورةُ الهمزة، ونقطُها) أي: الهمزة التي بصورة الياء (لحنٌ) كما نقطها الحريري في «الرسالة الرَّقْطاء» في نحو: «نَايِل» حيث قال: «ونَايِلُ يدَيْهِ فَاضَ»[1]. وحُكي: أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية، زائراً له، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب: «قَايل» منقوطاً بنقطتين من تحت، فقال له أبو علي: هذا خطّ مَن؟ قال: خطي، فالتفتَ إلى صاحبِه كالمغضَب وقال: قد أَضعنا خطواتِنا في زيارته. وخرج مِن ساعته.

(وقد جاء في الشواذِّ حذفُ هذه الألف) المنقبلة عن العين (دون قلبها) متعلق بـ«حذف» (همزةً، كقولهم) أي: العرب: («شاكٌ»، والأصل: «شاوِكٌ»، قُلبت الواو ألفاً وحُذفت الألف، ووزنُه) أي: «شَاك»: («فالٌ») أي: بحذف العين، (وليس المَحذوف) أي: مِن «شاكٍ» (ألف الفاعل) المزيدة بين الفاء والعين؛ (لأنَّ حروف العِلة كثيراً ما تُحذف) منصوب على الظرف؛ لأنه صفة له، أو على المصدر؛ لأنه صفته، و«ما» تأكيد لمعنى الكثرة، والعاملُ ما يَليه، أي: تحذف حيناً كثيراً، أو حذفاً كثيراً، على ما ذكره

(١) انظر: «مقامات الحريري» المقامة الرقطاء، ص ٢٥٥، و«رَقْطاء»: وهي التي إحدى حروف كل كلمة منها منقوطة (معجمة) والأخرى غير منقوطة (مهملة)، و«الرَّقْطاءُ»: الدجاجة المنقطة بسواد وبياض.

بخلاف العَلَامَةِ.

قال صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]: ووزنه: فَعِلٌ، قُصر عن: فاعل، ونظيره: «شاكٍ» في «شاوِك»، وألِفُه ليست بألف «فاعِل»، وإنما هي عينُه، وأصله: هَوِرٌ وشَوِكٌ.

وقال في «المفصل»: وربما تحذف العين، فيقال: «شَاكٌ»، ....

صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠] (بِخلاف العَلامة) وهي ألف «فاعل»، أي: فلا تُحذف؛ لأن حذفَها مخلٌّ بالغرض.

(قال صاحب «الكشاف» في) ﴿هَارٍ﴾ من (قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾) قال الراغب: «شَفَا البِئر أو النهر»: شَفِيره وطَرَفه، ويُضْرَب به المثل في القُرْب من التهلكة، و«الجُرف» بضم الجيم والراء، أو ضم الجيم وسكونِ الراء: ما جَرَفه السَّيل وحَفره، فبقي موضعه واهياً، و«الهائر»: المتصدِّع الذي أشرف على الانهدام والسقوط، (ووزنه) أي: وزن «هارٍ»: («فَعِل») بفتح الفاء وكسر العين، ومَن سكَّن العين وقال: قلبت الفاء على مذهب يونس كـ«قال» في «قول» فقد أخطأ، كذا ذكره الدده جنكي.

(قُصر) أي: نُقص واختُصر (عن: «فاعِل») بحذفِ الألف منه، (ونظيرُه) أي: نظير «هارٍ»، وهذا تتمَّة قول صاحب «الكشاف» («شاك» في «شاوِك») من «الشَّوْكَة» وهي شِدَّة البأس، والحَدُّ في السيف. وقيل: «الشَّوكة»: الحِدَّة، مستعارة من «الشَّوكة» مفرد «الشوك»، ويقال: «شَاكَ الرجل يَشاك شَوْكاً»: ظَهَرت شَوْكَتُه وحِدَّته، (وألفُه) يحتمل عود الضمير فيه إلى «هارٍ»؛ لأنه المحدث عنه، ويحتمل عوده إلى «شاكٍ»؛ لأنه الأقرب مذكوراً، وهو الأظهر، بدليل أن الأول قد ذكر وزنه، (ليستْ بألف «فاعِل»، وإنما هي) أي: ألفه (عينُه) أي: عين «شاكٍ» المنقلبة إلى الألف، (وأصلُه) أي: المذكور من «هارٍ» ونظيره الذي هو «شاك»: («هَوِرٌ» و«شَوِك») ووجه قول صاحب «الكشاف»: أن التقاء الساكنين إنما يحصُل عند الثاني وهو ألف «فاعل»، فحُذف.

(وقال في «المفصَّل»: وربما تحذف العين) أي: في اسم الفاعل (فيقال: «شاك») ووزنه: فالٍ، والتخالف بين كلامي صاحب «الكشاف» في «شاك»، فيَلزم تخالفهما في «هار» أيضاً، حيث ذكَره في بحث المصغر من «المفصل» فيما حُذف منه حرف أصلي لا يُرد في التصغير. وقال شارحُه ابن الحاجب: ولا يجوز أن يكون «هارٍ» فَعِلاً؛ لأن

والصواب هذا.

ومنهم من يقلب، أي: يضع العين موضع اللام، واللامَ موضع العين، فيقول: «شاكِو»، ثم يُعِله إعلالَ «غَازٍ»، كما يُذكر، ويقول: «شاكِي» ووزنه: فالِع، فعلى هذا تقول: «جَاءَنِي شَاكٍ»، و«مَررتُ بِشَاكٍ»، بحذفِ الياء فيهما، و«رأيت شاكياً»، بإثبات الياء؛ لخفة الفتحة، وعلى الحذف تقول: «جاءني شاكٌ» بالضم، و«رأيت شاكاً» بالفتح، و«مررت بشاكٍ» بالكسر.

الزمخشري أثبته محذوفاً منه حرف أصلي، ولا يُمكن أن يكون مقلوباً؛ لأن حكم نحو: «قاض» أن تكون الياء فيه كالثابتة؛ إذ حذفُها عارض كقولك: «رأيت قويضياً»، فوجب أن يكون فاعلاً حُذفت عينه. انتهى، ولذلك قال الشارح: (والصوابُ هذا) أي: قول «المفصل».

(ومِنهم) أي: الصرفيين[1] (مَن يَقلب، أي: يضع العين موضع اللام، و) يضع (اللامَ موضعَ العين) هذا هو القلب المكاني، وهو نقلُ حرف عارياً عن عارضه من الحركة والسكون مكانَ حرف آخَر، وكلٌّ واحد منهما معروض لِعارض آخر، (فيقول) في «شاوك»: («شاكِو»، ثم يُعِله إعلالَ «غازٍ») يعني: يقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم استُثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحُذفت الياء (كما يُذكر) أي: إعلاله إعلال «غاز»، (ويَقول) أي: مَن يقلب ويُعل إعلالَ «غازٍ»: («شاكي») أي: بعد قلب الواو ياء، (ووزنه: «فالِع»، فعلى هذا) أي: فبناءً على مذهبِ القلب المكاني والإعلال المذكورَين (تقول) أي: في حالة الرفع والجر: («جاءَني شاكٍ»، و«مررت بشاكٍ»، بحذف الياء فيهما) لِما مر، كما تقول: «هذا غازٍ» و«مررت بغازٍ».

(و) تقول في حالة النصب: («رأيتُ شاكياً») كـ«رأيت غازياً»، (بإثباتِ الياء لِخفة الفتحة) عليها، ومِن ثَمَّ تحذف الياء في جمع المذكر السالم نحو: «رأيت شاكِين» كـ«غازِين»؛ لاستثقال الكسرة عليها؛ (و) إذا جرَينا (على) الشواذِّ من (الحذف) أي: حذفِ العين بعد قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين (تقول: «جاءني شاكٌ» بالضم، و«رأيت شاكاً» بالفتح، و«مررتُ بشاكٍ» بالكسر).

---

(١) بل من العرب.

(وَ) اسم الفاعل (مِنَ) الثلاثي (المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ المُضَارِعُ، كَـ«مُجِيبٍ») والأصل: مُجْوِب (وَ«مُسْتَقِيم») والأصل: مُسْتَقْوِم (وَ«مُنْقَادٍ») والأصل: مُنْقَوِد (وَ«مُخْتَارٍ») والأصل: مُخْتَيِر، وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعتلُّ، كما تقدم.

ﮔ ﮔ ﮔ

ولَمَّا فرغ من بيان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الأجوف، شرَع في بيان اسم الفاعل من المزيد فيه فقال:

(واسمُ الفاعل من الثلاثي) الأجوف (المزيد فيه يَعتلُّ بما) أي: بالإعلال الذي (اعتَلَّ به) أي: الإعلالِ (المضارعُ) من القلب فقط كما في نحو: «مُختار» و«مُنقاد»، أو النقل والقلب معاً كما في نحو: «مُجِيب»، ولِقصد هذا التعميمِ أحال إعلالَه على إعلالِ المضارع، أعني: لو قال: بِالنقل؛ لم يَشمل نحوَ: «مُنقاد»، ولو قال: بالنقل والقلب معاً؛ لم يَشمل غيرَ نحو: «مُجِيب»، (كـ«مُجِيبٍ»، والأصل) أي: قبل النقل والقلب: («مُجْوِب»، و«مُستقِيم»، والأصلُ) أي: قبل ذلك: («مُسْتَقْوِم») نُقلت حركة العين فيهما إلى ما قبلها، ثم قُلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على طريقةِ مضارعهما، (و«مُنقادٍ»، والأصلُ) أي: قبل القلب: (مُنْقَوِد، و«مُختارٍ»، والأصلُ) أي: قبل ذلك: («مُخْتَيِر») قُلبت العين فيهما ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها كما في مُضارعهما.

(وإنْ لم يكن) أي: اسمُ فاعل الثلاثي المزيد فيه (مِن **الأبنيةِ الأربعة**) المَذكورةِ **وهي** بابُ: الإفعال، وباب: الاستِفعال، وبابُ: الانفِعال، وباب: الافتِعال؛ (**لا يَعتلُّ كما تقدَّم**) التنبيهُ عليه في الكلام على المزيد من الأجوف.

ﮔ ﮔ ﮔ

[اسم المفعول من الثلاثي المجرد:]

(وَاسْمُ المَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَالحَذْفِ، كَـ«مَصُونٍ»، وَ«مَبِيعٍ»، وَالمَحْذُوفُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ) لأنها زائدة، والزائدُ بالحذف أولى، والأصل: مَصْوُون، ومَبْيُوع، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فحُذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين، ثم كُسر ما قبل الياء في «مبيع»؛ لئلا ينقلب واواً، فيلتبس بالواوي، فـ«مَصُون»: مَفُعْل، و «مَبِيع»: مَفِعْل.

(وَ) المحذوف (عَيْنُ الفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ) لأن العين كثيراً ما يَعرض له الحذف في غير هذا الموضع، فحذفُه أولى، فأصل «مَبِيع»: مَبْيُوع، نُقلت ضمة الياء إلى ما قبلها، ....

(واسمُ المَفعولِ مِن) الأجوف (الثُّلاثيِّ المجرَّد يَعْتلُّ بالنَّقلِ) لحركة العين إلى ما قبلها (والحذف) أي: للعين أو لواو المفعول على ما سيأتي مِن الخلاف، (كـ«مَصُونٍ» و«مَبِيع»، والمَحذوفُ واوُ مَفعولٍ عند سيبويه) متعلق بـ«المحذوف»؛ (لأنها) أي: واوَ المفعول (زائدةٌ) ويُستغنى عنها بالميم، (والزائدُ) المستغنى عنه (بِالحذف أَولى) أي: أحقُّ وأليق من الأصلي به، (والأصلُ) أي: في «مَصُون» و«مَبِيع»: («مَصْوُون» و«مَبْيُوع»، نُقلت حركة العين) أي: عين الفعل وهي الواو الأُولى في الأول والياء في الثاني، (إلى ما قبلها) أي: العين، فالتقى ساكنان: العينُ وواو المفعول، (فحُذفت واو المفعول لالتِقاء الساكنين، ثم كُسر ما قبل الياء في «مَبِيع» لِئلا يَنقلب) أي: الياء (واواً) لِوقوعه إثر ضمة، (فيَلتبس) أي: اليائي (بِالواوي)، وحينئذٍ (فـ«مَصُون») وزنه: («مَفُعْل») بضم الفاء وسكون العين، (و«مَبِيع») وزنه: («مَفِعْل») بكسر الفاء وسكون العين.

(والمحذوفُ عينُ الفعلِ عند أبي الحسنِ الأَخْفَشِ) متعلّق بـ«المحذوف»؛ (لأن العينَ كثيراً ما يَعرض) وفي نصبِه ما تقدم من الوجهين، و«ما» لتأكيد معنى الكثرة، (له) أي: العينِ (الحذفُ) فاعل «يعرض» (في غير هذا الموضِع) أي: موضع الأجوف، بخلاف واو المفعول؛ لأنها مع الميم علامةٌ لا يُستغنى عنها بالميم لِعدم اختصاصها بالمفعول، والعلامةُ حقُّها أن تَبقى ولا تتغير، (فحذفُه) أي: العين أدخلُ في القياس، [و] (أَولى) أي: في هذا الموضع، وحينئذٍ (فأصلُ «مَبِيع»: مَبْيُوع، نُقلت ضمة الياء إلى ما قبلَها)

وحذفت الياء، ثم قلبت الضمة كسرةً لتقلب الواو ياءً؛ لئلا يلتبس بالواويِّ.

ومذهب سيبويه أَوْلى؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصُل عند الثاني، فحذفُه أولى، ولأن قلبَ الضمة إلى الكسرة خلافُ قياسهم، ولا علَّةَ له.

ولو قيل: العِلَّةُ دفعُ الالتباس، فالجواب: أنه لو قيل بما قال سيبويه لاندفع الالتباس أيضاً.

فإنْ قيل: الواوُ علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذف، قلنا: لا نُسلِّم أنها علامة، بل هي إشباعُ للضمة؛ لرفضهم «مَفْعُلاً» في كلامهم إلا «مَكْرُماً» ....

لثقل الحركة على حرف العلة الذي قبله حرف صحيح كما مر غيرَ مرة، **(وحُذفت الياءُ)** لالتقاء الساكنين، **(ثُم قُلبت الضمة كسرةً لِتقلب الواو ياءً)** لِكونها حينئذٍ ساكنةً إثر كسرة؛ **(لِئلَّا يلتبسَ)** أي: «مبيع»، وهو تعليل لـ«تقلب» **(بِالواوي)** أي: باسم المفعول من الأجوف الواوي.

(ومذهبُ سيبويه أَوْلى) أي: أحقُّ بِالاعتبار؛ **(لأنَّ التقاء الساكنَين إنما يَحصُل عند)** الساكن **(الثاني)** وهو واو المفعول، **(فحذفُه)** أي: الثاني **(أَولى)** أي: مِن حذف الأول الذي هو العين. وقيل: يَشهد له أيضاً القياسُ على التحريك، وذلك أنه يُتوصَّل إلى دفعِ التِقاء الساكنين في كلمة بتحريك الثاني نحو: «رُدَّه»، كذلك الحذف، كذا ذكره الغَزِّي، **(ولأن قلبَ الضمة إلى الكسرة خلافُ قياسهم، ولا علَّةَ له)** أي: للقلب المذكور.

(ولو قيل) أي: لارتكاب خلاف القياس: **(العِلة)** أي: علةُ قلب الضمة كسرة **(دفعُ الالتباس)** بالواوي، **(فالجوابُ: أنه)** أي: الشأن **(لو قيل)** أي: في إعلال «مبيع» **(بما قال سيبويه)** أي: بالقولِ الذي رآه سيبويه وذهب إليه، **(لاندفَع الالتباسُ)** المذكور **(أيضاً)** أي: كما اندفع بما قاله الأخفش. ويُقال أيضاً: إن الالتباس على تقدير لزومِه يَستلزم أن يقال في «مُوقن»: مُيقن؛ لئلا يَلتبس بذوات الواو نحو: «وعد»، فكما أن العرب لم تَفعل ذلك في «مُوقن» كذلك لا تفعله في «مَبِيع».

(فإنْ قِيل: الواوُ علامةٌ) أي: لاسم المفعول، **(والعَلامةُ)** حقُّها أنها تبقى **(لا تُحذَف)** ولا تغير، **(قُلنا: لا نُسلِّم أنها علامة، بل هي)** أي: الواو **(إشباعُ الضمة؛ لِرفضهم)** عِلة لكون الواو إشباعاً **(«مَفْعُلاً»)** بسكون الفاء وضم العين **(في كَلامهم، إلا «مَكْرُماً»)**

وَ«مَعُوناً»، والعلامة إنما هي الميم، يدلُّ على ذلك كونُها علامةً للمفعول في المزيد فيه من غير واوٍ.

فإن قيل: إذا اجتمع الزائد مع الأصلي فالمحذوفُ هو الأصليُّ؛ كالياء من «غَازٍ»، مع وجود التنوين، وإذا التقى الساكنان والأول حرفُ مدٍّ يُحذف الأول، كما في «قُلْ»، و«بِعْ»، و«خَفْ»، قلنا: كل من ذلك ....

و«مَعُوناً») أي: على الأفصح؛ لأنه جاء «مَهْلُك» بضم اللام مَصدر «هلَك»، و«مَيْسُر» بضم السين بمعنى: السّعة والغَنيمة. وقرأ بعضُهم: «فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِهِ»[1] [البقرة: ٢٨٠] بضم السين والإضافة، أي: إضافة «نَظِرة» إلى «مَيْسرة»[2]، على أن الفرَّاء جعل «مكرُماً» و«معوناً» جمعَين لـ«مكرُمة» و«مَعُونة» على حدِّ: «تمرٍ وتَمرة». وإنما لم يجعل «مَعون» على وزن «مَفْعُول» بمعنى المصدر كـ«الميسور» لئلَّا يلزم كثرة التغيير؛ من حذف الواو ونقل الحركة، بخلاف ما إذا جُعل على وزن «مَفعُل»، حيث لا يَلزم فيه إلا نقلُ الحركة.

(والعَلامةُ إنما هي الميمُ، يدلُّ على ذلك) أي: كونِ العلامة هي الميم (كونُها) أي: الميم (علامةً لِلمفعول في المَزيد فيه) نحو: «مجاب» و«مُستقام»، (مِن غير) زيادة (واوٍ) أي: للعلامة، ولو كانت هي علامة أيضاً لَزيدت فيه.

(فإنْ قيل: إذا اجتمع الزائدُ مع الأصلي) أي: إذا التقى الساكنان، أحدهما حرف أصلي والآخَر زائد، (فالمحذوفُ هو الأصلي) دون الزائد، (كالياء من «غازٍ») فإنها حُذفت لالتقاء الساكنين لسكونها (مع وجود التنوين) وهو ساكن أيضاً، وبقي التنوين؛ لأنه علامةُ التمكين فكذلك هنا، (و) أيضاً (إذا التقى الساكنان والأول) منهما (حرفُ مَد، يُحذف الأول) دون الثاني، (كما في) نحو قولك: («قُلْ» و«بِعْ» و«خَفْ») فكذا هنا.

(قُلنا: كلٌّ مِن ذلك) أي: المذكور مِن حذف الأصلي وإثباتِ الزائد وحذفِ الساكن

(١) قرأ حفص وحمزة والكسائي وغيرهم: ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ بفتح السين، وهي لغة أهل نجدٍ، وقرأ نافع وابن محيصن والحسن وغيرهم: «إِلَى مَيْسُرَةٍ» بضم السين، وهي لغة هذيل والحجاز، وقرأ ابن مسعود: «إِلَى مَيْسُورِهِ» على وزن «مَفْعُول»، وقرأ عطاء ومجاهد وغيرهما: «إِلَى مَيْسُرِهِ» بضم السين وكسر الهاء. انظر: «معجم القراءات»: (١/ ٤٠٩-٤١٠).

(٢) بل إضافة «ميسر» إلى هاء الغائب.

إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً، وأما هنا فليس كذلك، بل هما حرفا علَّةٍ.

وأما قولهم: «مَشِيب» في الواويِّ من: الشَّوب، وهو الخلط، و«مَهُوب» في اليائيِّ من: الهيبة، فمن الشواذِّ، والقياس: «مَشُوب»، و«مَهِيب».

(وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ) وفي بعض النسخ: «يُتمِّمون» (اليَاءَ) دون الواو؛ لأنها أخفُّ من الواو (فَيَقُولُونَ: «مَبْيُوعٌ») كما يقولون: «مَضْرُوب»، وهذا قياس مُطّردٌ عندهم، قال الشاعر: [البسيط]

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ ... يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

الأول (إنَّما يكون) أي: يُوجد (إذا كان الثاني مِن الساكنَين حرفاً صحيحاً) كالتنوين في «غازٍ»، واللامِ والعين والفاء في «قُل» و«بعْ» و«خَف»، (وأما) الثاني مِن الساكنين (هنا) أي: في «مَبيع» (فليس كذلك) أي: حرفاً صحيحاً، (بل هُما) أي: الساكنان فيه (حرفَا علة).

(وأمَّا قولُهم) هذا جواب سؤال مُرتَّب على قوله: «كمَصون ومبيع»: («مَشِيب» في) الأجوف (الواويِّ) وهو مشتَقٌّ (من: الشَّوْب، وهو الخَلْط، و) قولُهم: («مَهُوب» في اليائيِّ) وهو مُشتَقٌّ (من: الهَيبة، فمِن الشواذِّ) أي: والكلامُ في اللّغة الفصيحة، فلا يَرِدُ ذلك نقضاً، (والقِياسُ) أن يقالَ فيهما: («مَشُوب» و«مَهِيب») وسُمع أيضاً: «مَنِيل» في «مَنُول»، و«مَرِيح» في «مَرُوح»، و«مَمِيت» في «مَمُوت»، حيثُ قالوا: «أرضٌ مَمِيت عليها»، ذكره الغَزِّي.

(وبَنو تَميم يُثبتونَ الياءَ) أي: في اليائيِّ، (وفي بعضِ النسخ) أي: نسخ المتن بدل قوله: «يثبتون»: («يُتَمِّمون» الياء) أي: يأتون بالياء تماماً (دون الواو؛ لأنها أخفُّ مِن الواو، فيَقولون) في «مبيع»: («مَبْيُوع»، كما يقولون: «مَضْرُوب»، وهذا) أي: إثباتُ الياء في اليائي (قياسٌ مُطّرد) أي: مستمِر (عندهم) أي: عند بني تَميم، (قال الشاعرُ) وهو عَلْقَمَة بنُ عَبْدَةَ التَّمِيمِيُّ[1] من بحر البسيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلن أربع مرات:

(حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ ... يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ)

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «التيمي» نسبة إلى «تيم»، والصواب المثبت. انظر: «ديوان علقمة بن عبدة التميمي» ص ٥٦.

وقال: [الكامل]

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

الشاهد في «مغيوم»، حيث لم يقل: «مَغِيم».

وفاعل «تذكّر» ضمير الظَّليم، وهو الذكر من النَّعام، و«بيضات»: جمع بيضة، و«هيَّجه» أي: حرَّك شوقه، وفاعلُه التذكر المفهوم من «تذكر»، و«يوم الرَّذاذ»: مَفعول فيه لـ«تَذكَّر»، أو فاعل لـ«هَيَّج»، و«الرَّذاذ» بفتح الراء ثم بمعجمتين: المطر الضعيف، و«الدَّجْن» بفتح الدال وسكون الجيم: إلْبَاسُ الغَيْمِ السَّماءَ والسحابُ والمطرُ الكثيرُ. يقال: «يَوْمُ دَجْنٍ» بالوصف والإضافة، والظرف خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر، والجملة صفة «يوم الرذاذ»، و«مَغْيُوم»: صفة ثانيةٌ له.

ومعنى البيت: سعى ذلك الظَّليم في طلب الماء والعَلَف، حتى تذكر بيضات، وهيَّجه التذكر والشوق إلى الرجوع في يومٍ هذا صفتُه.

(وقال) آخر[1] من بحر الكامل، وأجزاؤُه: متفاعلن متفاعلن: ست مرات:

(قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ)

الشاهد في «مَعْيُون» على التمام، أي: مُصاب بالعين، ولم يقل: «مَعِين»، بالنَّقْص.

و«السيد»: الكبير والشريف، يقال: «سَيدهم» أي: كبيرهم، وهو «فَيْعِل»، وجمعُه: سادَة، و«خال الشيء»: ظنَّه، ومستقبَله: «إخال» بكسر الهمزة وهو الأفصح، والقياس: «أخال» بالفتح، وهو لغة بني أسد، و«عانه»: أصابه بِعَيْنِه «فهو عَائِنٌ»، و«ذاك مَعِينٌ»، وفي الحديث: «العَيْنُ حَقٌّ»[2] أي: إصابتها حق. قيل في وجهِ الإصابة: إن الناظر إذا نظر إلى الشيء واستحسنه ولم يرجعْ إلى الله وإلى رؤية صنيعه، قد يُحدث الله تعالى في المنظور علَّةً بجنايةِ نظره على غفلة ابتلاءً لعباده، ليقول المحقّ: إنه مِن الله تعالى، ويقول غير المحقّ: مِن غيره، فيؤاخذ الناظر لكونه سبباً. ووجَّهها بعضُهم بأن العائن يَنبعث من عينه قوّة سمية عند النظر، وتتَّصل بالمعيون فيهلك، أو يفسد، كما قيل مثلُ ذلك في بعض الحيَّات، كذا ذكره في «المشارق».

---

(١) قائله العباس بن مرداس. انظر: «ديوانه» ص ١٥٦، ويروى: «مغبون».

(٢) أخرجه البخاري: ٥٧٤٠، ومسلم: ٥٧٠١، وأحمد: ٧٢٤٥، من حديث أبي هريرة.

ولم يجئ ذلك في الواويِّ. قال سيبويه: لأن الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات.

ورُوي: «ثَوْبٌ مَصْوُونٌ»، و«مِسْكٌ مَدْوُوف»، أي: مَبلول، وضَعُفَ: «قَوْلٌ مَقْوُولٌ»، و«فَرَسٌ مَقْوُودٌ».

(وَ) اسم المفعول (مِنَ) الثلاثي (المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالقَلْبِ) أي: قلبِ العين ألفاً، كما في المبني للمفعول من المضارع (إِنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ) أي: فعل اسم المفعول، وهو ....

(ولم يَجئ ذلك) أي: الإثبات أو الإتمام (في) اسمِ المفعول من الثلاثي المجرد والأجوف (الواويّ، وقال سيبويه) أي: في تعليل ذلك: (لأنَّ الواواتِ أثقلُ عليهم) أي: العرب (مِن الياءات) فإنْ قلتَ: ليس تامُّ هذا النوع بأثقلَ مِن قولهم: «ثار»: إذا وثب، «يثُور ثُوُوراً»، و«غارت عينُه غُوُوراً»، بل ذلك أولى؛ لأن في هذا اجتماع ضمّتين وواوين، وليس في «مَصْوُون» إلا واحدة وواوان، ومِن ثَمَّ قاسه المبرد كما نقله عنه ابن مالك. قلتُ: إن مثلَ: «غُوُور» شاذٌّ أيضاً، وإنما احتُمل لأنهم لو حذفُوا بعد إسكان الواو لالتبس «فُعُول» بـ«فُعُل»؛ لأنَّ المصدر يأتي على وزنهما، وكذلك «قَوُول» لو حَذفُوه لالتبس «فَعُول» بِـ«فَعُل»؛ لأن الوصف يأتي عليهما بِخلاف «مَصْوُون»، وما نُقل عن المبرد وهمٌ، فقد نصَّ في تصريفه على تقييده بالضرورة، قاله الغَزِّي.

(ورُوي) عنهم: («ثوبٌ مَصْوُونٌ»، و«مِسْكٌ») ـ بكسر الميم فارسي معرب، وكانت العرب تُسميه: المشمومَ ـ («مَدْوُوف») بواوين بين الدال والفاء، (أي: مبلول، وضَعُفَ: «قولٌ مَقْوُول» و«فرسٌ مَقْوود») وحكى الفراء عن الكسائي: أنَّ بني يَرْبوع وعُقَيْل يقولون أيضاً: «حلي مَصْووغ»، و«رجل مَعْوُور»، وهذا كلُّه خرج عن الكوفيين، والبصريون لا يَعرفونه.

(واسمُ المفعول من) الأجوف (الثلاثي المَزيد فيه يَعتلُّ بالقلب) والنقل أيضاً، (أي: قلبِ العين ألفاً) ونقلِ حركة العين إلى ما قبلها، كما قال في إعلال نحو: «يخاف» و«يهاب»، وكأنه هنا قصر المسافةَ، فتذكَّر الأصل وأتباعه المتقدمة (كما في المبنيِّ لِلمفعول من) فِعل (المضارع إنِ اعتلَّ فعلُه، أي: فعلُ اسم المفعول) بالنقل والقلب (وهو

المبني للمفعول من المضارع، بأن يكون من الأبنية الأربعة (كـ«مُجَابٍ»، وَ«مُسْتَقَامٍ»، وَ«مُنْقَادٍ»، وَ«مُخْتَارٍ») والأصل: مُجْوَب، ومُسْتَقْوَم، ومُنْقَوَد، ومُخْتَيَر، وإنما قال هنا: «بالقلب» وفي اسم الفاعل: «بما اعتلَّ به المضارع»؛ لأن القلب هنا لازم كفعله، بخلاف اسم الفاعل، فإنه قد يكون فيه، وقد لا يكون؛ كـ«مُبِيع» من: أباع، فإنه لا قلبَ فيه.

○ ○ ○

المبني للمفعول من المضارع) كـ«يُجاب» و«يُستقام»، فإن لم يَعتلّ فعله المذكور بما ذُكر، بل اعتل بالقلب فقط، اعتل هو كذلك، وذلك (بأنْ يكونَ) أي: فِعله المذكور (مِن الأبنية) أي: الأبواب (الأربعة) المتقدمة (كـ«مُجابٍ» و«مُستقام») وهو مثال للأول، (و«مُنْقادٍ» و«مُخْتارٍ») مثال للثاني، (والأصلُ) أي: قبلَ الإعلال: («مُجْوَب» و«مُسْتَقْوَم» و«مُنقوَد» و«مُخْتَيَر») نُقلت حركة الواو في الأولين إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، وفي الأخيرَين قلب كل من الواو والياء ألفاً لتحركه وانفتاحِ ما قبله.

(وإنَّما قال) أي: المصنف (هنا) أي: في اسم المفعول من المزيد فيه: («بِالقلب»، وفي اسم الفاعل) منه («بما اعتلَّ به المضارع»؛ لأن القلب هنا لازم) سواء وُجد معه النقل أو لم يُوجد، (كفِعله، بخلاف) القلب في (اسم الفاعل؛ فإنه) أي: القلبَ (قد يكون) أي: يُوجد (فيه[1]) أي: اسمِ الفاعل، (وقد لا يَكون) وذلك (كـ«مُبِيع») بضم الميم وكسر الباء اسم فاعل (مِن «أَباع) يُبِيع» كـ«أكرم يُكرم»؛ (فإنه) أي: «مُبِيع» (لا قَلبَ فيه) بل فيه النقل فقط.

○ ○ ○

---

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني» زيادة: «كـمُنْقَاد، ومُجيب».

النوع الثالث
الناقص

النوع (**الثَّالِثُ**) من الأنواع السبعة: (**المُعْتَلُّ اللَّامِ**) وهو: ما يكون لامه حرفَ علة (**وَيُقَالُ لَهُ: النَّاقِصُ**) لِنقصان آخره من بعض الحركات (**وَ**) يقال له: (**ذُو الأَرْبَعَةِ**) أيضاً (**لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ**) أنت (**عَنْ نَفْسِكَ**) نحو: «غَزَوْتُ»، و«رَمَيْتُ».

فإن قيلَ: هذه العلة موجودةٌ في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجرَّدات؟

قلتُ: هو في غير ذلك على الأصل، بخلاف الناقص، فإن كونَه على ثلاثة أحرف ههُنا أولى منه في الأجوف؛ لكون حرف العلة في ....

(النوعُ الثالث من الأنواع السبعة) التي تقدم ذكرها: (**المُعتَلُّ اللام**) إضافة المعتل إلى اللام إضافة لفظية، كما ذُكر في معتل الفاء، أي: الذي اعتل لامه، (**وهو: ما**) أي: فعل (**يكونُ لامُه**) أي: الفعل (**حرفَ علة**) واواً كانت أو ياءً، (**ويُقال له**) أي: للفعل المعتل اللام في الاصطلاح: (**الناقص؛ لِنقصان آخره من بعض الحركات**) البنائية، (**ويُقال له**) أي: المعتل المذكور: (**ذُو الأربعة أيضاً**) أي: كما يقال له: الناقص؛ (**لِكونِ ماضيه**) أي: المعتل المذكور (**على أربعةِ أحرفٍ، إذا أخبرتَ أنتَ عنْ نفسِكَ**)، في وجهِ تخصيص الإخبار بالمتكلم وحدَه ما ذكرناه من الأجوف، (**نحو: «غَزَوْتُ» و«رَمَيْتُ»**).

(**فإنْ قيل: هذه العلةُ**) أي: كونُ ماضيه على أربعة أحرف (**موجودةٌ في كل ما**) أي: معتلٌ (**هو**) أي: المعتل (**على ثلاثة أحرفٍ غير الأجوف**) كالمثال نحو: «وعد» و«يقظ» (**من**) المعتلَّات (**المجرَّدات**) عن الزوائد.

(**قلتُ: هو**) أي: الكونُ على أربعة أحرفٍ عند الإخبار المذكور (**في غير ذلك**) أي: غيرِ الناقص الذي هو غير الأجوف (**على الأصلِ، بخلاف الناقص؛ فإن كونَه**) أي: كون الناقص، أي: كونَ ماضيه (**على ثلاثةِ أحرف ههُنا**) أي: في المتكلم وحده (**أَولى منه**) أي: من الكونِ على ثلاثة أحرف (**في الأجوف؛ لِكون حرفِ العلة**) أي: في الناقص (**في**

الآخِر، الذي هو محلُّ التغيير، فلمَّا خالف ذلك، وبقي على الأربعة سُمي بذلك، وأيضاً: تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي تخصيصَه به.

[بيان الثلاثي المجرد من الناقص:]

(فَالمُجَرَّدُ: **تُقْلَبُ مِنْهُ الوَاوُ وَاليَاءُ**) اللَّتان هما لام الفعل من الناقص (**أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، كَـ«غَزَا»، وَ«رَمَى»**) في الفعل الماضي، والأصل: غَزَوَ، ورَمَيَ (**وَ«عَصاً»، وَ«رَحًى»**) في الاسم، والأصل: عَصَوٌ، ورَحَيٌ، ....

الآخِر) منه (**الذي هو**) أي: الآخر (**محلُّ التغيير**) بخلاف غيره من المعتل كالمثال والأجوف؛ فإن حرف العلة فيهما في غير الآخِر، (**فلَمَّا خالف**) أي: الناقص (**ذلك**) أي: الكون على ثلاثة أحرف عند الإخبار، (**وبَقي**) أي: الناقص عند ذلك (**على الأربعة**) أي: أربعة أحرف (**سُمي**) أي: الناقص (**بِذلك**) أي: بذي الأربعة، وصار أحقَّ بهذا الاسم من غيره.

(و) أقول (**أيضاً: تسمية الشيء**) كالناقص مثلاً (**بالشيء**) أي: بذي الأربعة مثلاً، (**لا تَقتضي**) أي: التسمية (**تخصيصَه**) أي: الشيءِ المسمى (**به**) أي: بالشيء الذي هو الاسم، حتى يلزمَ تعليلها بما يختَصّ بالمسمى، فلا يصح التعليل بالكون على أربعة أحرف لكونه عامًّا، بل يجوز أن يُسمى غير ذلك المسمَّى بذلك الاسم، وأن لا يُسمى به كما في القارورة للزجاجة، لاستقرارِ المائع فيها المشترك هذا المعنى بين الزجاجة وغيرها كالكُوز مما لا يُسمى به.

والحاصلُ: أن رعايةَ المناسبة في الأسماء المنقولة إنما هي لِترجيح الاسم والأولوية، لا لِصحة الإطلاق في كل ما يُوجَد فيه المناسبة.

(**فالمجرَّدُ: تُقْلَبُ منه الواو والياءُ اللَّتان هما**) أي: الواو والياء (**لام الفعل من الناقص**) قال اللقاني: هذه الزيادة من الشارح خصَّصت القاعدة بالناقص من الفعل، فالتَّمثيل لها بالاسم منافٍ؛ فالصواب حذفُها، وإجراءُ لفظ الكتاب على ظاهره، (**ألفاً إذا تَحرَّكتا**) أي: الواو والياء (**وانفتحَ ما قبلهما، كـ«غزَا» و«رَمَى» في الفعل الماضي، والأصل**) أي: فيهما: (**«غَزَوَ» و«رَمَيَ»**).

(**و«عَصاً» و«رَحًى» في الاسم، والأصل**) أي: فيهما: (**«عَصَوٌ» و«رَحَيٌ»**) لقولهم في

قلبتا ألفاً، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين.

والمنقلبة عن الياء تُكتب بصورة الياء فيهما؛ فرقاً بينها وبين المنقلبة من الواو.

وقوله: «إذا تحركتا» احتراز عن نحو: «غَزَوْت»، و«رَمَيت»، ....

التثنية: «عَصَوان» و«رَحَيان»، (قُلبتا) أي: الواو والياء في الجميع (ألفاً) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، (وحُذفت الألف) التي في الاسم (لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين).

(و) الألفُ (المُنقلبةُ عن الياء) التي في الفعل والاسم (تُكتب بِصورة الياء فيهما) أي: في الفعل والاسم (فرقاً بينها) أي: المنقلبة عن الياء (وبين) الألف (المُنقلبة من الواو).

واعلم: أنَّ القول الجامع في هذه المسألة هو أن يقال: كل ألف خُتم بها فعل أو اسم متمكّن إذا كانت ثالثةً مُبدلة من ياء أو رابعة فصاعداً مطلقاً، فإنها تُكتب بالياء.

أمَّا التقييد بالفعل أو الاسم المتمكن فللاحتراز عن الحروف، نحو: «ما» و«لا»، وعن المبنيَّات نحو: «هذا» و«إذا» و«هؤلاء»؛ فإنهما يُكتبان بالألف، وشذَّ نحوُ: «بلى» و«إلى» و«على» و«حتى» و«متى» و«لدى».

وأما تقييد الثالث بالانقلاب عن الياء، فلإخراجِ المنقلبة عن الواو، نحو: «عصاً» و«قفاً»، والمجهولة؛ فإنهما يُكتبان أيضاً بالألف على الأصل، وشذ «زكَى» من الواوي، وهذه التفرقة للفرق، ولم يُعكس لأنه لا أصل للمجهولة، ولأنهم كرهوا في الاسم واواً قبلها فتحة.

وتتميز اليائية في الأسماء عن الواوية بالتثنية، والجمع بالتاء، والإمالة، نحو: «فتى»، إلا ما شذَّ نحو: «الربا»، وفي الأفعال بِلحاق الضمير المتصل نحو: «غزوتُ» و«رميتُ»، والمضارع نحو: «يَغزو» و«يرمي»، والمصدرِ والمَرّة والهيئة نحو: «رَمية» و«غَزوة»، وبِكونِ فاء الفعل أو عينه واواً نحو: «وعَى» و«شوى»؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوٌ، أو عينُه ولامه واو، إلا ما شذَّ نحو: «القُوى» و«القُصوى». وقولنا: «مطلقاً» يشمل الألف اليائيةَ كـ«أوحى» و«رحّى»، والواوية كـ«أعطى»، كذا ذكره الغَزّي.

(وقوله) أي: المصنف: («إذا تحرَّكتا» احتراز عن نحو: «غَزوتُ» و«رَميتُ») فلا تُقلبان لِعدم الشرط وهو التحرك، لِلزوم سكونهما لأجل الضمير المرفوع المتحرك.

وقوله: «وانفتح ما قبلهما» احتراز عن نحو: «الغَزْو»، و«الرَّمْي»، ونحو: «لن يغزُوَ»، و«لن يرمِيَ».

وكان عليه أن يقول: إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، ولم يكن بعدهما ما يوجب فتحَ ما قبله؛ ليكون احترازاً من نحو: «غَزَوَا» و«رَمَيَا»، و«عَصَوَانِ» و«رَحَيَانِ»، و«يَرْضَيَانِ» و«ارْضَيَا»، و«يُغْزَوَانِ» و«يُرْمَيَانِ» مبنيَّين للمفعول، فإن ألف التثنية يَقتضي فتحَ ما قبله، فلا تُقلب اللام في هذه الأمثلة؛ لئلا تزولَ الفتحة، ولو قُلبت ألفاً، وحُذف الألف لأدَّى إلى الالتباس ولو في صورة، فتدبَّر.

(وقوله: «وانفتح ما قبلهما» احترازٌ عن نحو: «الغَزْو» و«الرَّمْي») في الاسم، (و) عن (نحو: «لن يَغزوَ» و«لن يَرميَ») في الفعل.

(وكان) أي: وجب (عليه) أي: على المصنف (أن) يزيدَ في التقييد و(يقول: إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، ولم يكن بعدهما ما) أي: شيء (يُوجِب) أي: يقتضي (فتحَ ما قبله) أي: ما قبل ذلك الشيء الموجِب كالضمائر المتصلة البارِزة والمستترة وكألف التثنية، (احترازاً من نحوِ: «غَزَوَا» و«رَمَيَا») في الفِعل، (و«عَصَوَان» و«رَحيَان») في الاسم، (و«يَرْضيَان» و«ارْضَيَا»، و«يُغْزَوَان» و«يُرْمَيَان» مبنيَّين للمفعول) قيَّدهما بذلك؛ إذ فتح ما قبل الواو والياء في حال كونهما مبنيَّين للفاعل مُنتفٍ؛ إذْ هو في «يغزوان» مضموم وفي «يَرميان» مكسور، وأما «يَرْضيان» فمضارعُ «رَضِيا» بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع مطلقاً.

(فإن ألف التثنية يَقتضي فتحَ ما قبله، فلا تُقلب اللام) أي: لامُ الكلمة ألفاً (في هذه الأمثلةِ) المذكورة؛ (لِئلَّا تزولَ الفتحة) التي اقتضاها ألف التثنية، (ولو قُلبت) أي: اللام فيها (ألفاً، وحذف الألف) المنقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين، (لأدَّى) أي: حذفُ الألف المنقلبة عن اللام (إلى الالتباس) أي: بالمفرد، (ولو في صُورة) واحدة.

أمَّا «غزوَا» و«رميَا» فالتباسُهما مطلق، وأما «عصَوان» و«رحيَان» فعند الإضافةِ لِسقوط النون، وأما «يرْضيان» و«يُغزَوان» و«يُرْمَيان» فعند دخول الناصب؛ لأنه يقال فيها حينئذٍ بعد القلب والحذف: «لن يُرْضى» و«لن يُغزى» و«لن يُرمى»، وهو واضح الإلباس، وأما «ارضَيا» فهو مقتَطَع من المضارع، فهو فرعُه، (فتدبَّر) أي: تيقظ للالتباس وافهمْه.

وأما في نحو: «ارضيَنَّ»، و«اخشيَنَّ» من الواحد المؤكَّد بالنون، فلم تقلب ياؤه ألفاً؛ لأنه مثل: «ارضَيَا»، و«اخشَيَا»؛ لما مر من أن النون مع الضمير المستتر كألف التثنية، والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا القيدَ؛ اعتماداً على أمثلته على ما سيجيء.

واعلم أن الشيخ سعد الله قال في قول الشارح في الناقص الواوي المبني للمفعول: «يغزوان» بالواو بدون قلبها إلى الياء: هذا سهو، والصواب: «يُغزَيان» بالياء؛ لأن كل واو وقعتْ رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلَها مضموماً قُلبت ياء، وههُنا كذلك، فالواجبُ أن يقول: «يُغزَيان». انتهى.

ورأيتُ في بعض مؤلَّفات الأكراد ما مُلخَّصه: ومجهول المستقبل: «يُغزى، يُغْزَيان، يُغْزَوْن . . . إلى آخِره»، بقلبِ الواو ياءً في جميع تصاريفه، ثم الياء ألفاً في مَفاريده، ولذا تُكتب على صورة الياء، وإنما لم تقلب الواو ألفاً ابتداءً رعايةً لتبعيّة مجهول الماضي، وتُحذف اللام ـ أعني: الياء ـ بعد قلبها ألفاً مِن جمعِ المذكر والمخاطبة لالتقاء الساكنين مِن لام الفعل وواو الجمع وياء المخاطبة، ومجهولُ الأمر باللام: «لِيُغزَ، لِيُغزَيا، لِيُغْزَوا» . . . إلى «لأُغزَ» و«لِنُغْزَ»، ومجهول النهي: «لا يُغزَ» «لا يُغزَيا». . . إلى «لا أُغزَ» و«لا نُغْزَ» بحذف لامِ الفعل للجزم. انتهى.

وفيه تأييد لكلام الشيخ سعد الله المذكور، ولعلَّ ما قاله الشارح لُغة، ومِن ثَمَّ أقرَّه اللقاني ولم يتعقَّبْه، فحرِّرْه، والله أعلم بالصواب.

(**وأمَّا نحوُ**: «ارضيَنَّ» و«اخشيَنَّ») و«اسعيَنَّ» و«ارعيَنَّ» (**من**) **فعلِ** (**الواحد**) بيان لـ«نحو» (**المؤكَّد بالنون**) مخفَّفة أو مثقلة، (**فلَم تُقلب ياؤه**) أي: النحو المذكور (**ألفاً**) مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح؛ (**لأنه**) أي: نحو «ارضيَن» وما عُطف عليه (**مثل**: «**ارضَيا**» و«**اخشَيا**») فحُمل عليهما (**لِما مر**) أي: في الأجوف (**مِنْ أن النون**) اللاحقة للفعل (**مع**) الضمير المتصل (**المُستَتِر كألف التثنية**) أي: في وجوبِ فتح ما قبلها؛ لأنها بمنزلة الجزء من الفعل، وقد علمتَ أن «ارضَيا» و«اخشَيا» لم يُعلا، فكذا ما حُمل عليهما.

(**والمُصنِّفُ رحمه الله تعالى ترك هذا القيدَ**) وهو قول الشارح: «ولم يكن بعدهما ما يُوجب فتح ما قبله» (**اعتماداً على أمثلتِه**) أي: المجرَّد الناقص، (**على ما**) أي: الوجهِ الذي (**سيجيء**).

[بيان الثلاثي المزيد فيه واسم المفعول من الناقص:]

(وَكَذَلِكَ الفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلاثَةِ) تقلب لامه ألفاً، عند وجود العلة المذكورة **(وَ)** كذلك **(اسْمُ المَفْعُولِ مِن المَزِيد فِيهِ)** فإن ما قبل لامه يكون مفتوحاً ألبتة.

ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول ـ على طريق اللف والنشر ـ بقوله: **(كـ«أَعْطى»)** والأصل: أعْطَوَ **(وَ«اشْتَرَى»)** والأصل: اشْتَرِيَ **(وَ«اسْتَقْصَى»)** والأصل: استقصوَ، قلبت الواو من «أَعْطَوَ» و«اسْتَقْصَوَ» ياءً؛ لما سيجيء، ثم قُلبتِ الياء من الجميع ألفاً، وهذا هو السر في فصل ذلك وما يَلِيه عما قبله ....

(وكذلك) أي: مثل المجرد في الحكم المذكور **(الفعلُ)** الناقص **(الزَّائدُ على الثَّلاثةِ)** أي: ثلاثةِ أحرف. ثم بيَّن قوله: «وكذلك» بقوله: **(تُقلب لامه)** أي: الفعل الذي زاد **(ألفاً عند وجود العلة)** أي: علة القلب **(المذكورة)** في المجرد، وهي تحركها وانفتاح ما قبلها، **(وكذلك)** أي: تُقلب لامه ألفاً **(اسم المَفعول من)** الناقص الثلاثي **(المَزيد فيه، فإنَّ ما قبل لامه)** أي: اسم المفعول من المزيد فيه، وهو عِلة لِما تضمنه قوله: «كذلك» **(يكون مفتوحاً ألبتة)** أي: قطعاً، فتُقلب لامه ألفاً.

(ثُم أشار) أي: المصنف **(إلى أمثلةِ الفعل)** المزيد **(واسم المفعول على طريقِ)** ترتيبِ **(اللفِّ والنشر**[1] **بقوله: كـ«أعطى»، والأصلُ)** أي: قبل الإعلال: **(أَعْطَوَ، و«اشترى»، والأصل)** فيه قبل ما ذكر: **(اشْتَرَيَ)** بفتح الياء، **(و«استَقْصى» والأصل)** فيه: **(اسْتَقْصَوَ، قُلبتِ الواو من «أعطوَ» و«استقصوَ» ياءً لما سيجيء)** من أن الواو إذا وقعتْ رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً قُلبت ياء، **(ثم قُلبتِ الياء من الجميع)** أي: جميعِ الأمثلة من الواوي واليائي **(ألفاً)** لتحركها وانفتاحِ ما قبلها.

(وهذا) أي: انقلابُ الواو بدرجتَين **(هو السرّ)** أي: الحكمة **(في فصل ذلك)** أي: الفعل الزائد على الثلاثة **(وما يَلِيه)** أي: وما يلي ذلك، وهو اسم المفعول **(عمَّا قَبله)**

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني» زيادة: «المرتَّب».

بقوله: «وكذلك»، فافهم؛ فإنه رمز خفيٌّ، فالواو إنما يُقلب ألفاً بمرتبتَين.

(وَ«المُعْطى»، وَ«المُشْتَرَى»، وَ«المُسْتَقْصَى») أيضاً كذلك.

ولِمَا ذكرنا من أنَّ الألف في الجميع منقلبة عن الياء يَكتبونها بصورة الياء، ومثَّل بثلاثة أمثلةٍ؛ لأن الزائد؛ إما واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، وذكر اسم المفعول مع اللام؛ ليبقى الألف، فيتحقَّق ما ذكرنا؛ إذ لولا اللام لحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين، فكان الأولى فيما تقدم أن يقول: كـ«العصا» و«الرحى».

أي: ما قبل المذكور وهو المجرد، (**بقوله**) أي: المصنف، وهو متعلِّق بـ«فصل» كسابقه: («**وكذلك**»، **فافهمْ**) أنتَ هذا الفصل؛ (**فإنه**) أي: هذا الفصلَ (**رمزٌ خفيٌّ**) أي: إشارة خفية إلى ذلك السر. فإذا علمتَ ذلك (**فالواو**) في المزيد المذكور (**إنما يُقلب ألفاً بمرتبتَين**).

(**و«المُعْطى»**) أصله: المعطَوُ، (**و«المُشْتَرَى»**) أصله: المشتَرَيُ، (**و«المُستقصَى»**) أصله: المستقْصَوُ، (**أيضاً**) أي: مثل: «أعطى» وما بعده، (**كذلك**) أي: تُقلب الواو من الأول والأخير ياء، ثم تُقلب الياء من الجميع ألفاً.

(**ولِمَا**) أي: ولأجل ما (**ذكَرنا مِن**) بيان لـ«ما» (**أنَّ الألف**) الكائنة (**في الجميع**) أي: جميعِ الأمثلة المذكورة من الواوي واليائي (**مُنقلبة عن الياء**) المنقلِبة عن الواو **في غير** «المشتري» (**يَكتبُونها**) أي: الألف في الجميع (**بِصورة الياء**) لما تقدم.

(**ومثَّل**) أي: المصنفُ في الفعل المزيد فيه (**بثلاثة أمثلةٍ؛ لأنَّ الزائد؛ إما**) حرف (**واحد، أو اثنانِ، أو ثلاثة، وذكر**) أي: المصنف (**اسم المفعول**) مقترناً (**مع اللام لِيبقى الألف، فيتحقَّق**) أي: فيتَّضح (**ما ذكَرنا**) من أنها منقلبة عن الياء؛ (**إذ لولا اللام لَحذفت الألف لالتقاء الساكنَين بينها**) أي: بين الألف (**وبين التنوين**) فلا يتحقَّق ما ذكر، (**فكان الأولى**) أي: للمصنف (**فيما تقدَّم**) أي: في بحثِ الاسم المجرد من الناقص (**أن يقول: كـ«العصا» و«الرحى»**) لما ذكر.

[بيان المجرد والمزيد فيه في المبني للمفعول من الناقص:]

(وَكَذَا) تقلبان ألفاً ـ ولو كان في الواو بمرتبتَين ـ (إِذَا لَمْ يُسَمَّ الفَاعِلُ) أي: في المبني للمفعول (مِنَ المُضَارِعِ) مجرداً كان أو مزيداً فيه؛ لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة (كَقَوْلِكَ: «يُعْطَى» وَ«يُغْزَى») والأصل: يُعْطَوُ ويُغزَوُ، قلبت الواو ياءً (وَ«يُرْمَى») أصله: يُرْمَيُ، ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً؛ ولذا تُكتب بصورة الياء، وإنما قال: «من المضارع» لأن المبني للمفعول من الماضي سيَذكر حكمه.

[بيان الفعل الماضي من الناقص:]

(وَأَمَّا المَاضِي؛ فَتُحْذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ «فَعَلُوا» مُطْلَقاً) أي: إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور، سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، ....

(وكذا تُقلبان) أي: الواو والياء (ألفاً ولو كان) أي: القلب (في الواو بمرتبتَين) لِصدق قلبها ألفاً في الجملة، (إذا لم يُسَمَّ) أي: لم يذكر (الفاعلُ، أي: في) الفعل (المبنيِّ للمفعول مِن المضارع؛ مجرداً كان) أي: المبني للمفعول من المضارع كـ«يُغْزَى»، (أو مزيداً فيه) كيُعْطى؛ (لأنَّ ما قبل لامه) أي: المبني للمفعول المذكور، وهو عِلة للقلب، (مفتوحُ ألبتة) أي: قطعاً.

(كقولك: «يُعْطى» و«يُغزَى»، والأصلُ) فيهما: (يُعْطَوُ ويُغْزَوُ، قُلبت الواو ياءً) لوقوعها رابعةً وما قبلها غير مضموم، (و«يُرْمَى»، أصله: يُرْمَيُ) بضم الياء، (ثم قُلبت الياءُ من الجميع) أي: جميعِ الأمثلة من الواوي واليائي (ألفاً) لتحركها وانفتاحِ ما قبلها ألبتةَ، (ولِذا) أي: لكون الألف منقلبة عن الياء (تُكتَب) أي: الألف (بِصورة الياء) لِما تقدم.

(وإنَّما قال) أي: المصنف: (مِن المضارع؛ لأن المبنيَّ للمفعول من الماضي سيَذكر حكمَه)، ولأن ما قبل الواو والياء في الماضي غير مفتوح ألبتة.

(وأمَّا الماضي فتُحذف اللامُ منه في مثال «فَعَلُوا» مطلقاً، أي: إذا اتصل به) أي: الماضي (واوُ ضمير جماعة الذكور؛ سواءٌ كان) تفسير لقوله: «مطلقاً» (ما قبل اللام مفتوحاً) نحو: «غَزَوْا»، (أو مضموماً) نحو: «سَرُوا»، (أو مكسوراً) نحو: «رَضُوا»،

واواً كان اللام، أو ياء، مجرداً كان الفعل، أو مزيداً فيه؛ لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألبتة، وحركة اللام الضمة؛ لأجل الواو؛ كـ«نَصَرُوا»، و«ضَرَبُوا»، فحركة ما قبلها إن كانت فتحةً تقلب اللام ألفاً، وتحذف الألف لالتقاء الساكنين، وإن كانت ضمة، أو كسرة تسقطان، أو تنقلان كما سنذكره مفصلاً لثقلهما على اللام، فتسقط اللام لالتقاء الساكنين، ففي الكل وجب حذفُ اللام.

(واواً كان اللام أو ياءً، مجرداً كان الفعل) كما في الأمثلة المذكورة (أو مزيداً فيه) نحو: «أَعْطَوْا» و«اسْتَقْصَوْا»؛ (لأن اللام) علّة لـ«تحذف» (وما قبله) أي: اللام (مُتحركان في هذا المثال) أي: مثال: «فَعَلُوا» (ألبتةَ) أي: قطعاً، (وحركة اللام الضمة لأجلِ) مناسبةِ (الواو، كـ«نَصَرُوا» و«ضَرَبُوا»).

(فحركة ما قبلها) أي: اللام (إنْ كانت فتحةً تقلب اللام ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها، (وتُحذف الألف لالتقاء الساكنَين) نحو: «غَزَوْا» و«رَمَوْا»، فأصلهما: «غَزَوُوا» و«رَمَيُوا» على وزن «فَعَلُوا»، قُلبت اللام ألفاً ثم حذفت لما ذكر.

(وإن كانت) أي: حركةُ ما قبلها (ضمة أو كسرة، تسقطان) أي: حركتا اللام الثابتتان لها مع ضم ما قبلها وكسرِه، (أو تُنقلان) أي: حركتا اللام المذكورَتان إلى ما قبلها بعد سلب حركته، نحو: «سَرُوا» و«رَضُوا»، فأصلهما: «سَرُوُوا» على وزن: «فَعُلُوا» بالضم، و«رَضِيُوا» على وزن: «فَعِلُوا» بالكسر، استُثقلت الضمة على الواو والياء فحُذفت على الوجه الأول، أو نُقلت ضمةُ الواو والياء لما قبلهما بعد سلب حركته على الوجه الثاني، فالتقى في الحالتَين ساكنان، فحُذفت الواو والياء تخلُّصاً منه.

وأشار إلى ذلك بقوله: (كما) أي: على ما، فالكاف بمعنى «على» (سنذكره مفصلاً؛ لِثقلهما) أي: لثقل حركتي اللام المذكورتَين (على اللام، فتَسقط اللام لالتقاء الساكنَين) أي: فلأجل سقوط حركتي اللام أو نقلهما تسكن اللام، فتُحذف لالتقاء الساكنين وهما اللام وواو الضمير، فحركتا اللام المذكورتان ـ وإن كانتا متَّحدَتَين بالذات، أعني: الضمة ـ إلا أنهما باعتبار ما قبلهما اثنتان، فتأمل! (ففي الكلِّ) أي: كلِّ الصُّور المذكورة (وجب حذف اللام).

(وَ) يحذف اللام (فِي مِثَالِ: «فَعَلَتْ» وَ«فَعَلَتَا») أي: إذا اتصل بالماضي تاءُ التأنيث (إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل اللام؛ كـ«غَزَتْ، غَزَتا»، و«رمتْ، رمتَا»، و«أعطتْ، أعطتَا»، و«اشترَتْ، اشترَتَا»، و«استقصَتْ، استقصَتَا»، والأصل: «غزوَتْ، غزوَتا»، و«رميَت، رميَتا» . . . إلى الآخر، قلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهو في فعل الاثنين تقديريٌّ؛ لأن التاء ساكنة تقديراً، لأن المتحركة من خواص الاسم، فعرضت الحركة هنا لأجل ألف التثنية، فلا عبرة بحركته، . .

(ويُحذف اللام) أيضاً (في مثالِ: «فَعَلَتْ» و«فَعلتَا»، أي: إذا اتَّصل بالماضي تاءُ التأنيث) لكنْ لا مطلقاً، بل (إذا انفتَح ما قبلها، أي: ما قبل اللام)، وذلك (كـ«غزتْ، غَزَتَا») في الواوي من المجرد، (و«رمَتْ، رَمَتَا») في اليائي منه، (و«أعطَتْ، أعْطَتا») في الواوي من المزيد فيه، (و«اشترتْ، اشترَتا») في اليائي منه، (و«استقصَتْ، استَقْصتَا») أي: الواوي أيضاً من المزيد فيه.

(والأصل) أي: في «غزتْ» وما بعده: («غَزَوَتْ، غزوَتَا»، و«رميَتْ، رميَتا» . . . إلى الآخِر) أي: آخِر الأمثلةِ، وهو: «أعطوَتْ، أعطوَتا»، و«اشتريَتْ، اشتريَتا»، و«استقصَوَتْ، استقصَوَتا»، (قُلبت الواو) أي: من الواوي (والياء) أي: من اليائي (ألفاً) في الجميع (لتحرُّكِهما) أي: الواو والياء (وانفتاحِ ما قبلهما، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين) وهما الألف وتاء التأنيث.

(و) لكن (هو) أي: التقاء الساكنين (في فعلِ الاثنين تقديريٌّ) واعتباري؛ (لأنَّ التاء ساكنة تقديراً) واعتباراً، وإنْ كانت متحركة صورة؛ لأنها ساكنةٌ في الأصل؛ لأنها علامةُ التأنيث، وهي في الفِعل ساكنة؛ (لأنَّ) تاء التأنيث (المتحرِّكة من خواصِّ الاسم، فعرضت الحركة) للتاء (هنا) أي: في فعلِ الاثنين (لأجلِ ألف التثنية) أي: لاجتماع الساكنَين مِن علامتي التأنيث والتثنية، ولا مجالَ لحذف إحداهما؛ إذ العلامة لا تُحذف، بل يَلزم اللبسُ، فحُركت لذلك، وحينئذٍ (فلا عبرةَ بحركته) أي: التاء؛ لأنها عارض، والعارض كالمعدوم، فنظرنا إلى الأصل، فحذفنا الألفَ تخلصاً من التقاء الساكنين، ونظرنا إلى الصورة وحالِ التحرك فلم نحذف إحدى العلامتين، ولكلٍّ مِن النظرين داعٍ فعمِلنا بمقتضاه.

ومنهم من لا يلمح هذا، ويقول: «غزاتا»، و«رماتَا»، وليس بالوجه.

(وَتَثْبُتُ) اللام (فِي غَيْرِهَا) أي: في غير مثال: «فعلُوا» مطلقاً، ومثالِ: «فعلتْ» و«فعلَتَا»، مفتوحي ما قبل اللام، وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة، أو يكون على «فعلَتْ» و«فعلَتَا»، لكن لا يكون مفتوحَ ما قبل اللام، نحو: «رَضِيَتْ، رَضِيَتَا»، أو «سَرُوَتْ، سَرُوَتَا»؛ لعدم موجب الحذف.

إذا تقرر هذا (فَتَقُولُ) ....

(ومِنهم) أي: من العرب، وهم أهل اليمن (مَن لا يَلمح) أي: لا ينظر (هذا) أي: كون السكون تقديريًّا، بل يَنظر إلى صورة الحركة (ويقول: «غزاتَا» و«رَماتا») بإثباتِ الألف، (وليس) أي: إثباتُ الألف، أو هذا المذهبُ (بِالوجه) أي: بالقويِّ، أو ليس بموجَّه، أو بمرضيٍّ؛ لأنه لم يأتِ في كلام الفصحاء.

(وتَثبت اللامُ) أي: لام الفعل (في غيرها، أي: في غيرِ مثال: «فَعَلُوا» مطلقاً) قيد لـ«فعلوا» أو حال منه، (ومثال: «فعلَتْ» و«فعلَتا») حالَ كونهما (مفتوحَي ما قبل اللام) منهما، (وهو) أي: غيرها (ما) أي: فعل أو الفعل الذي (لا يكون) أي: ذلك الفعل (على) صورةِ (هذه الأمثلة) المذكورة أصلاً.

(أو يكون) أي: ذلك الفعل (على) مثال: («فعلتْ» و«فعلَتا» لكن لا يكون) أي: الفعل المذكور (مفتوحَ ما) بإضافة «مفتوح» إلى «ما» (قبل اللام) منه، بل مكسورَه (نحو: «رَضِيَتْ، رَضِيَتَا»، أو) مضمومَه نحو: («سَرُوَتْ، سَرُوَتَا»، لعدم) علة لـ«تثبت» (مُوجِب الحذف) وهو انفتاح ما قبل اللام.

وفي قوله: (إذا تقرَّر هذا) أي: حذف اللام في مثال: «فَعَلُوا» مطلقاً، وفي مثال: «فعلتْ» و«فعلتَا» إذا انفتَح ما قبلها دون ما عداه، (فتقول) إشارة إلى أن قوله: «فتقول» جواب شرط محذوف، لكن في دخول الفاء عليه بحث.

وقد صرَّح علاء الدين البِسْطامي في «حاشية المطول» بجواز إعمالِ الفعل المستقبَل في الظرف الماضي على ما نصَّ عليه المحققون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١]، ووجَّهوه بأنه من باب المبالغة، حتى كأنَّ هذه الأفعال المستقبلة واقعة في الأزمنة الماضية، فالفاءُ لازمة لها لزومَ المظروفات لِظروفها. وقال في «شرح

في مِثال «فعَل» مفتوح العين واويًّا: ((«غزَا، غَزَوَا، غَزَوْا»، «غَزَتْ، غزَتَا، غَزَوْنَ»، «غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ»، «غَزَوْتِ، غَزَوْتُما، غَزَوْتُنَّ»، «غَزَوْتُ، غَزَوْنَا»)).

(وَ) فيه يائيًّا: ((«رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا»، «رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ»، «رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُمْ»، «رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ»، «رَمَيْتُ، رَمَيْنَا»)).

(وَ) في «فعِل» مكسور العين: ((«رَضِيَ، رَضِيَا، رَضُوا»، «رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِينَ»، «رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ»، «رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ»، «رَضِيتُ، رَضِينَا»)) ....

اللباب»: وقد يجري الظرف مَجرى الشرط، فيُصدَّر بالفاء بعده، نصَّ عليه سيبويه في نحو: «زيد حين لقيتُه فأنا أكرمُه»، وقال مثلَه الدَّمَامِينيُّ في «شرح المغني»[١]، فتأمل!

(في مِثال «فعَل» مفتوح العين) حالَ كونه (واويًّا: «غزَا») بقلب الواو ألفاً، («غَزَوَا») بإثبات الواو، («غَزَوْا») بقلب الواو ألفاً، ثم حذفِها لالتقاء الساكنين، («غَزَتْ، غزَتَا») بحذف الألف المنقلبة عن الواو لالتقاء الساكنين، («غَزَوْنَ») بإثبات الواو لسكونها، («غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ»، غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ»، «غَزَوْتُ، غَزَوْنَا») بإثبات الواو لعدم موجِب حذفها.

(و) تقول (فيه) أي: في «فعَل» مفتوح العين حالَ كونه (يائيًّا: «رمى») بقلب الياء ألفاً، («رمَيَا») بإثبات الياء، («رَمَوْا») بحذف الياء لالتقاء الساكنين، («رمَتْ، رمتَا») بحذف الألف المنقلِبة عن الياء لالتقاء الساكنَين، («رميْنَ»، «رَمَيْتَ، رَمَيْتُما، رَمَيْتُم»، «رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ»، «رَمَيْتُ، رَمَيْنَا») بإثبات الياء لسكونها.

(و) تقول (في «فعِل» مكسور العين: «رَضِيَ») أصله: رَضِوَ، قُلبت الواو ياء لتطرفها وانكسارِ ما قبلها كما سيجيء، («رَضِيَا، رَضُوا») بقلب اللام ألفاً[٢] وحذفِها لالتقاء الساكنَين، أو بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفِها لِما ذكر، («رَضِيَتْ، رَضِيَتا، رَضِينَ»، «رَضِيتَ، رَضِيتُما، رَضِيتُمْ»، «رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ»، «رَضِيتُ، رَضِينَا») بالإثبات لعدم موجِب الحذف.

---

(١) قد تقدم الكلام في هذا في أول فصل المضاعف، فلا حاجة للتكرار.

(٢) كذا في الأصل، وفيه شيء؛ لأن ما قبل اللام مكسور فلم يتحقق شرط القلب ألفاً.

وهو سواء كان واويًّا، أو يائيًّا لامه ياء؛ لأن الواو تقلب ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، كـ«رَضِيَ» أصله: رَضِوَ، بدليل «رِضوان»، وهذا صريح في «الصِّحاح»، واليائي، كـ«خَشِيَ»؛ ولذا لم يذكر إلا مثالاً واحداً.

(وَكَذَلِكَ) تقول: («سَرُوَ») أي: صار سيداً («سَرُوَا، سَرُوا»، «سَرُوَتْ، سَرُوَتَا، ....

(وهو) أي: «فَعِل» المكسور العين (سواءٌ كان واويًّا أو يائيًّا) فإن (لامَه) أي: «فَعِل» المكسور العين (ياء؛ لأن الواو تُقلب ياء لتطرفها) أي: لِوقوعها في الطرف (وانكسارِ ما قبلها) أي: الواو، وذلك (كـ«رَضِيَ»، أصلُه: رَضِوَ) بالواو، (بِدليل) مصدره؛ يجيء على («رضوان») بكسر الراء وضمها وبالواو، و«الرّضوان» و«المَرْضاة» بمعنًى. وفي «شرح الكشاف» للطيبيِّ: «الرضوان»: الرِّضى الكثيرُ، ولما كان أعظم الرضى رضى الله تعالى خُصّ لفظ «الرضوان» في القرآن بما كان من الله تعالى، يقال: «رضِيَ به» و«عنه» و«عليه» بمعنًى، (وهذا) أي: كون «رَضِيَ» واويًّا (صريحٌ في) كتاب («الصحاح») للجوهري.

(واليائي) من «فَعِل» المكسور العين (كـ«خَشِي»، ولِذا) أي: لكون اللام في «فَعِل» المكسور العين ياءً ألبتة، سواءٌ كان واويًّا أو يائيًّا (لم يَذكر) أي: المصنف (إلا مثالاً واحداً).

(وكذلك) أي: ومثل: «رضِي» (تقول) في «فَعُل» مضموم العين نحو: («سَرُو» أي: صار سيداً)، وقال في «المختصر»[1]: أي: صار سَرِيًّا، و«السَّرِي» يُجمع على «سَرَاة»، وهو جمع عَزِيز أن يُجْمَع «فَعِيلٌ» على «فَعَلَة»، ولا يُعْرف غيرُه، ومثله «سَادَة»؛ لأن تقدير «سَيِّد»: فَعِيلاً، يدل على [ذلك] أنه يُجمع على «سَيَائِد» بالهمزة، مثل: «تَبِيع» و«تَبائِع». وقال أهل البصرة: تقدير «سَيِّدٍ»: فَيْعِلٌ[2]، وجُمِعَ على «فَعَلَةٍ»، كأنهم جمعوا «سائِداً» على «سادَة»، مثل: «قائد» و«قادَة»، وقالوا: جمع «جَيِّد» و«سَيِّد» على «جَيائِد» و«سَيائِد» بالهمز على غير قياسٍ؛ لأن جمع «فَيْعِل» على «فَياعِل» بالهمز.

(«سَرُوَا») بإثبات اللام، («سَرُوا») بحذفها لالتقاء الساكنين، («سَرُوَتْ، سَرُوَتا،

---

(١) أي: «مختار الصحاح» للرازي.

(٢) في المطبوع: «فعيلاً»، والمثبت من «الصحاح».

سَرُونَ»، «سَرُوتَ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُمْ»، «سَرُوتِ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُنَّ»، «سَرُوتُ، سَرُونَا») وإنما قال: «وكذلك» لأنه لم يذكر جميع تصاريفه، فأشار إلى أن جميع تصاريفه كالمذكور، وذكر مثالاً واحداً؛ لأنه لا يكون يائيًّا.

(وإِنَّمَا فَتَحْتَ) أنت **(مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ فِي «غَزَوْا» وَ«رَمَوْا»)** وهو الزاي والميم **(وَضَمَمْتَ)** أنتَ ما قبلها **(فِي «رَضُوا»، وَ«سَرُوا»)** وهو الضاد والراء **(لِأَنَّ وَاوَ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ النَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ؛ فَإِنِ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا)** أي: ما قبل واو الضمير **(أُبْقِيَ)** ما قبلها **(عَلَى الفَتْحَةِ)** إذ لا مانع منها **(وَإِنِ انضمَّ)** ما قبلها **(أَوِ انكسر ضُمَّ)** لمناسبة الواو الضمة، ....

سَرُونَ»، «سَرُوتَ، سَرُوتُما، سَرُوتُم»، «سَرُوتِ، سَرُوتُما، سَرُوتُنَّ»، «سَرُوتُ، سَرُونا») بالإثبات لعدم موجِب الحذف.

(وإنما قال) أي: المصنف: («وكذلك») بالفصل عمَّا قبله؛ **(لأنه لم يَذكر جميع تصاريفِه)** أي: تصاريف «سَرُوَ»، بل ذكر ثلاثةً منها، **(فأشار)** بقوله: «كذلك» **(إلى أن جميع تصاريفه)** أي: «سَرُوَ» (كالمَذكور) أي: مثل تصاريف «رَضِيَ»، (وذكر) أي: المصنف للمضموم العين (مثالاً واحداً؛ **لأنه**) أي: «فعُل» المضموم العين **(لا يكون يائيًّا)**.

(وإنما فتحتَ أنتَ ما قبل واوِ الضمير في «غَزَوْا» و«رَمَوْا»، وهو) أي: ما قبل الواو **(الزاي)** في الأول، **(والميم)** في الثاني، **(و«ضَمَمْتَ أنتَ ما قبلها)** أي: ما قبل واو الضمير **(في «رَضُوا» و«سَرُوا» وهو)** أي: ما قبلها **(الضاد)** في الأول، **(والراء)** في الثاني، ولم تجعل الكلَّ على نهجٍ واحدٍ؛ **(لأنَّ واوَ الضمير إذا اتَّصل بالفعل الناقص بعد حذفِ اللام)** الأَولى جعله متعلقاً بما بعده، وهو «فإن انفتح»؛ لِتوسعهم في الظروف ما لا يَتوسَّعون في غيرها، وإنْ منعه الشارح كما سيأتي، يعني: لأن واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص فينظر فيه: **(فإنِ انفتح)** أي: بعد ذلك **(ما قبلها، أي: ما قبل واو الضمير، أُبقي)** أي: **(ما قبلها على الفتحة؛ إذ)** الأصلُ إبقاء الشيء على ما كان عليه **و(لا مانعَ منها)** أي: من الفتحة، أي: مِن إبقائها، **(وإنِ انضمَّ ما قبلها)** أي: ما قبل واو الضمير أُبقي على الضمة، **(أو انكسر ضُمَّ)** أي: ما قبلها **(لِمناسبة الواو الضمة)**.

ففتح في «غَزَوْا»، و«رَمَوْا»؛ لأن ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح؛ لأنهما مفتوحا العين، فأُبقي الفتحة، وضم في «سَرُوْا»؛ لأنه مضموم العين، وكذا في «رَضُوا»؛ لأنه كان مكسوراً بعد حذف اللام، فقُلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو.

وفي هذا الكلام نظر من وجوه:

الأول: أن قوله: «وإنِ انضمّ أوِ انكسر ضُمَّ» لا يخلو عن حزازة؛ لإنه إن انضم فكيف يُضم؟! فالعبارة الصحيحة أن يقال: إن انفتح أو انضم أُبقي، وإن كسر ضُمَّ.

(ففتح) أي: ما قبل واو الضمير (**في «غَزَوْا» و«رَمَوْا»؛ لأن ما قبل الواو**) وهو الزاي في الأول والميم في الثاني (**بعد حذف اللام**) أي: منهما (**مَفتوح؛ لأنهما**) أي: «غَزَوْا» و«رَمَوْا» (**مَفتوحا العين، فأُبقي الفتحة**) أي: على الأصل.

(وضم) أي: ما قبل واو الضمير (**في «سَرُوا» لأنه**) أي: «سَرُوا» (**مضمومُ العين، وكذا**) أي: ضم ما قبل الواو (**في «رَضُوا» لأنه**) أي: ما قبل الواو فيه (**كان مكسوراً بعد حذف اللام**) منه؛ لأنه مكسور العين، (**فقُلبتِ الكسرة ضمة لتبقى الواو**) أي: لئلا يَلزمَ قلبُ واو الضمير ياء لسكونها إثر كسرة.

(**وفي هذا الكلام**) وهو قوله: «لأن واو الضمير ... إلى آخره» (**نظرٌ**) أي: بحث (**مِن وجوه**) ثلاثة:

(**الأول**) منها: (**أن قوله**) أي: المصنف: (**«وإن انضم أو انكسر ضُمَّ» لا يَخلو عن حزازة**) هي في الأصل وجع في القلب من غَيظ ونحوه. والمراد بههُنا: ما يُقلق القلبَ وينفر عنه الطبع؛ (**لأنه**) أي: الشأن (**إن انضم**) أي: ما قبل الواو (**فكيف يُضم**) أي: فيلزمُ تحصيل الحاصل، ويُجاب بما قدَّرناه من أن هذا الشرط جوابه محذوف، وهو «أبقي» لدلالة الأول عليه، (**فالعبارة الصحيحة أن يقول: إن انفتح**) أي: ما قبل الواو، (**أو انضم أُبقي**) أي: على الفتحة أو الضمة، (**وإن كسر**) أي: ما قبل الواو، (**ضُمَّ**) أي: لمناسبة الواو.

الثاني: أن كلامه هذا يدل على أنه لم تنقل ضمة الياء إلى الضاد، بل حذفت، ثم قلبت الكسرة ضمة، حيث قال: «وإن كُسِر ضُمَّ»؛ وقوله: (وَأَصْلُ «رَضُوا»: رَضِيُوا) يعني: بعد قلب الواو ياءً؛ إذ الأصل: رَضِوُوا (نُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إِلَى الضَّادِ، وَحُذِفَتِ اليَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ) وهما الواو والياء، صريح في أن الضمة نقلت من الياء إلى ما قبلها، فبين الكلامين تبايُن.

الثالث: أن قوله: «بعد حذف اللام» الظاهر أنه متعلق بقوله: «اتصل»؛ إذ لا يجوز تعلقه بقوله: «إن انفتح» لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه، ....

(الثاني) منها: (أن كلامه) أي: المصنف (هذا) وهو قوله: «وإن كسر ضم» (يدلُّ على أنه) أي: الشأن (لم تُنقل ضمة الياء) أي: في نحو: «رَضِيُوا» (إلى الضاد، بل حُذفت) أي: الضمة، (ثم قُلبت الكسرة) أي: كسرة الضاد (ضمةً حيث قال) أي: المصنف: («وإن كُسر ضُمَّ») ولم يتعرَّض للنقل، ويمكن أن يُجاب بأن معنى قوله: «ضم» أُتي بالضمة، بدليل قوله الآتي: «نقلت حركةُ الياء».

(وقولُه) مبتدأ: (وأصلُ «رَضُوا»: رَضِيُوا، يعني) أي: المصنف بقوله ذلك: (بعد قلب الواو ياءً) لتطرفها وانكسارِ ما قبلها كما تقدم، لا يعني بذلك أنه أصله الأصيل؛ (إذ الأصل) الأصيل: («رَضِوُوا») بواوين؛ أحدهما: لام الفعل، والثاني: واو الضمير، فقُلبت اللام ياءً لِما مر؛ ثم بعد ذلك (نُقلت حركةُ الياء إلى الضَّاد، وحُذفت الياءُ لالتقاء الساكنَين، وهما) أي: الساكنان (الواو والياء، صريح) خبر المبتدأ (في أن الضمة نُقلت من الياء إلى ما قبلها) وهو الضاد، وحينئذٍ (فبَين الكلامَين) أي: بين كلامي المصنف (تبايُنٌ) أي: تباعد وتخالُف، وقد تقدَّم ما يَقتضي توافُقَهما وتطابُقَهما من التأويل.

(الثالث) من الوجوه الثلاثة: (أنَّ قوله) أي: المصنف: («بعد حذف اللام» الظاهر أنه متعلق بقوله: «اتصل»؛ إذ لا يجوز) علة لكون الظاهر كذلك (تعلُّقه) أي: قوله: «بعد حذف اللام» (بِقوله: «إن انفتح»؛ لأن معمول الشرط لا يتقدَّم عليه) أي: على الشرط؛ لأنَّ لحرف الشرط صدرَ الكلام، هذا في غير الظرف، أما إذا كان المعمول ظرفاً فيجوز على الظاهر تقدُّمُه؛ لِتسامحهم في الظروف، ومِن ثَم عمل فيها العامل الضعيف كاسم

وكذا معمولُ ما بعد فاء الجزاء، ولا يصح تعلُّقه بقوله: «اتصل»؛ لأن الاتصال ليس بعد حذف اللام، وإلا لم يبقَ لحذفها علة؛ فإنَّ علته اجتماع الساكنين، وأحدهما الواو، فكيف يكون الاتصال بعد الحذف؟! وهذا ظاهر.

فالتوجيه أن يقال: تقديره: إذا اتصل اتصالاً يثبت بعد حذف اللام، وهذا التوجيه لو صح اندفع الاعتراض الثاني؛ بأن يقال: المراد بقوله: ....

الإشارة وحرفِ النفي على رأيٍ، وذلك لأن لها مع الفعل حالاً ليست لغيرها؛ لاحتياجِه إليها من حيث وقوعُه فيها؛ سواءٌ كان ذلك الظرف ظرفَ مكان أو ظرفَ زمان، والمجرورُ في ذلك كالظرف لمشاركته إيَّاه.

(وكذا معمولُ ما بعد فاء الجزاء) أي: لا يجوز أيضاً تقدّمه على ما بعد الفاء. وإنما قال ذلك لصدق قوله: «بعد حذف اللام» على أنه معمول الشرط ومعمول ما بعد فاء الجزاء. هذا وقد صرَّح في «الضوء»[1] بأن فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف الواقع قبلَها.

(و) هذا الظاهر لا يجوز أيضاً؛ لأنه (لا يصحُّ تعلُّقُه) أي: تعلق قوله: «بعد حذف اللام» (بقوله: «اتصل») لفساد المعنى؛ (لأن الاتصال) أي: اتصال واو الضمير بالفعل الناقص (ليس بعد حذف اللام، وإلا) أي: وإن لم يكن كذلك بأن كان الاتصال بعد الحذف (لم يبقَ لِحذفها) أي: اللام (علَّة؛ فإنَّ علته) أي: علة حذفها (اجتماعُ الساكنَين، وأحدهما) أي: الساكنين (الواو) جملة حالية، وإذا لم يَحصل الاجتماع لم تُحذف اللام، (فكيف) يحكم بأنه (يكون الاتصال بعد الحذف؟ وهذا) أي: عدم صحة المذكور (ظاهرٌ).

(فالتوجيه) أي: لكلام المصنف المذكور لِدفع الاعتراض الثالث (أن يقال: تقديرُه) أي: تقدير قوله: «إذا اتصل بعد حذف اللام» (إذا اتَّصل اتصالاً يثبت بعد حذف اللام) هذا لا يخلو عن حزازة أيضاً؛ لأن لفظ «اتصالاً» إن لم يكن سهواً فهو حشوٌ لا طائلَ تحته، (وهذا التوجيه لو صحَّ اندفع الاعتراضُ الثاني) وهو الذي ذكَره بقوله: «هذا يدل على أنه لم ينقل ضم الياء ... إلى آخره» (بأن يقال) أي: في التوجيه: (المرادُ بقوله:

---

(١) هو «ضوء المصباح» لتاج الدين الأسفراييني، وكتاب «المصباح» للمطرزي.

«إن كسر ضُمّ» أن تنقل ضمة اللام إليه؛ إذ لا منافاةَ بينهما، فإنه إذا نقل الضمة إليه صدَق عليه أنه ضُمَّ، وكذا الاعتراض الأول؛ بأن يقال: إنه لم يقل: وإن ضم أُبقي؛ تنبيهاً على أن هذا الضم ليس هو الضمَّ الذي كان في الأصل؛ لأنه أسكن، ثم نقل ضمة اللام إليه، كما ذكرنا في «رَضُوا»، فتقول: أصل «سَرُوْا»: سرُوُوا، نقلت ضمة الواو إلى ما قبله، فصح أنه ضُمَّ، فاندفع الاعتراضات الثلاثة، وهذا موضعُ تأمُّل.

«إن كسر ضم» أن تنقل ضمة اللام إليه) أي: إلى ما قبل اللام؛ (إذ لا مُنافاةَ بينهما) أي: بين قولنا: «ضم»، وبين قولنا: «أن ينقل الضمة»؛ (فإنه) أي: الشأن (إذا نُقل الضمة إليه) أي: إلى ما قبل اللام (صدَق أنه) أي: ما قبل اللام (ضُمّ) لأن معنى «ضم» حرك بالضمة، والتحريك بالضمة أعم من أن يكون بالنقل أو بغيره، والنقل أخصُّ، فيلزم مِن صِدقه صدق الأعم.

(وكذا) أي: يندفع (الاعتراضُ الأول) وهو الذي ذكره بقوله: «وإن ضم»، فكيف ضم، (بأن يقال) أي: في التوجيه: (إنه) أي: المصنف (لم يقل: «وإن ضم أبقي» تنبيهاً على أن هذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الأصل؛ لأنه) أي: لأن ما قبل اللام (أسكن) أي: سُلب عنه الحركة، (ثم نقل ضمة اللام إليه) أي: إلى ما قبل اللام، (كما) أي: مثل ما (ذكرنا في «رَضُوا») من أن حركة الياء نُقلت إلى الضاد بعد سلب حركتها، وكذلك هنا، (فتقول: أصلُ «سَرُوا»: سَرُوُوا، نُقلت ضمة الواو إلى ما قبله) أي: ما قبل الواو وهو الراء، بعد إسكانه؛ لامتناعِ اجتماع حركتَين على حرف واحد، (فصحَّ أنه) أي: ما قبله (ضم) أي: صدق عليه أنه ضم.

وفي قوله: «وهذا التوجيه لو صح اندفع ... إلى آخره» حزازة، مِن حيث إنه جعل صِحته سبباً لاندفاع الاعتراضَين، وليس كذلك، بل اندفاعهما بقوله: «المراد بقوله: إن كسر ضم أن تنقل ... إلى آخره»، وبقوله: «إنه لم يقل: وإن انضم أبقي».

(فاندفع الاعتراضات الثلاث) التي تقدَّم ذكرها، (وهذا) لعل الإشارة إلى جعل قولِه: «لو صح» سبباً لاندفاع الاعتراضين، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى تَفاوت كل من الاعتراضات الثلاث؛ لأن الاعتراض الثالث قوي، وتوجيهه ضعيف، والأول والثاني ضعيفان وتوجيهُهما قوي، فافهَم، (موضِع تأمل) وقال الغَزِّيُّ: لعلَّ وجهه أن قول

[بيان الفعل المضارع من الناقص:]

(وَأَمَّا المُضَارِعُ فَتُسَكَّنُ الواوُ وَاليَاءُ وَالألِفُ مِنْهُ فِي الرَّفْعِ) نحو: «يَغْزُو»، و«يَرْمِي»، و«يَخْشَى»، والأصل: يغزُوُ، يَرمِيُ، ويخشَيُ **(وَيُحْذَفُ فِي الجَزْمِ)** لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة، فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف، وقد شذَّ قوله: [البسيط]

المصنف: «بعد حذف اللام» وإن صح بأن لم يكن سهواً، لكنه حشو لا طائل تحته، ويحتمل أن يكون ما تقدم من التنظير في الاعتراض الثالث. انتهى، فتأمل!

(وأمَّا المضارعُ؛ فتُسكَّنُ الواوُ والياءُ والألفُ منه[1]) واعترض بأن الألف ساكنة أبداً ولا تقبل الحركة، فإسكانها تحصيل الحاصل، وقد يجاب بأنه من عطف الجملة على الجملة بتقدير: وتبقى الألف **(في)** حالة **(الرفع)** متعلق بـ«تسكن» **(نحو: «يَغْزُو» و«يَرْمِي» و«يَخْشَى»، والأصل)** أي: في «يغزو» وما بعده: **(«يغزُوُ»)** كـ«ينصُر»، **(و«يَرمِيُ»)** كـ«يضرِبُ»، **(و«يَخْشَيُ»)** كـ«يعلَمُ».

(ويُحذف) أي: ما ذكر من الواو والياء والألف **(في)** حالة **(الجَزم؛ لأنها)** أي: الواو والياء والألف **(قائمةٌ مَقامَ الإعراب)** فيه تسامُح؛ إذ ظاهره أن الإعرابَ بتلك الأحرف، وليس كذلك، بل المرادُ أن المضارع المذكور لما لم يكن في آخِره حركة وكان حرف العلة جارياً مجرى الحركات، حذفَه الجازمُ كما يحذفها، ولِذلك قال: **(كالحركة)** خبر ثانٍ لأن، **(فكما تُحذَف الحركةُ)** أي: للجازم **(فكذا هذه الحروفُ)** الثلاثة تحذف أيضاً، وفاءُ فـ«كما» للتفريع، والكاف: للتشبيه، و«ما» كافة لها عن الدخول في المفرد.

وأصل الكلام: فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة، إلا أنه قدم المشبَّه به فصار مقارناً لفاء التفريع، وكرر الكاف للتأكيد، وقد يُكرر لطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف في «شرح الكشاف»، وزِيد الفاء في «كذا» لأن المشبَّه به المقدم يُنزل منزلةَ الشرط، كأنه قيل: إذا حُذفت فقد حُذفت تلك، وهذا التكرير والزيادة كلٌّ منهما شائع في التراكيب، كذا ذكَره الدده جنكي.

(وقد شذَّ قوله) أي: الشاعر من بحر البسيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلن أربع مرات:

---

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«تصريف العزي»: «فتسكّن اللام منه».

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

حيث أثبت الواو، وقوله: [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ؟

حيث أثبت الياء، وقوله: [الطويل]

(هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ)

«الهِجَاء»: ضِدُّ المدحِ، وفي «الأساس»: ومن المجاز: «فلان يهجو فلاناً هَجْواً وهِجَاء وتَهْجَاءً» بفتح التاء، أي: يعدّد معايِبَه، «فهو مَهْجُوٌّ»، ولا تقل: «هَجَيْتُه».

والمعنى: كأنك لم تهجُ؛ لأنك اعتذرتَ من الهجو، ولم تدع الهجوَ إذ قد هجوتَ في الواقع.

(حيث أثبتَ) أي: الشاعر (الواوَ) في قوله: «تهجو» حالَ دخول الجازم.

(وقولُه) أي: الشاعر من بحر الوافر، وأجزاؤه: مفاعلتن مفاعلتن ست مرات:

(أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ؟)

فاعل «يأتيك» ضمير مستتر راجع إلى الخبر، بقرينة قوله: «والأنباء تَنْمِي»، أو «لَبُون» الذي في آخر المصراع على حذفِ المضاف، أي: خبرها، ويجوز أن يكونَ فاعله «ما» في قوله: «بما لَاقَت»، والباء زائدة، و«الأَنْباء»: جمع: نبأ، بمعنى الخبر، و«النَّماء»: الزيادة، يقال: «نَمَى المالُ وغيرُه»، «يَنْمِي» بالكسر، «نَمَاءً» بالمد، و«يَنْمُو، نُمُوًّا» بالضم والتشديد، و«نَمَى الحديثَ إلى فُلانٍ»: أَسْنَدَه له ورفَعَه، و«الملاقاةُ»: المصادفة، يقال: «لَقِيته» و«لاقَيْته»: إذا صادفته واستقبلته قريباً منه، و«اللَّبُونُ» من الشاة والإبل: ذاتُ اللَّبَن غزيرةً كانت أو بَكيئةً[١]، وبنو زياد: هم الرَّبيع بن زياد العَبْسِي[٢] وإخوانُه.

وقصد الشاعر: أنَّ الربيع غضب على عامر بن قيس بن زهير، فأغار قَيْس على إبل الرَّبيع وساقها إلى مكة، وباعها من عبد الله بن جُدْعان بدروعٍ وسيوفٍ، (حيث) متعلق بـ«شذ» المحذوف (أثبت) أي: الشاعرُ (الياء) في «يأتيك» حالَ دخول الجازم.

(وقوله) أي: الشاعر من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربع مرات:

---

(١) بكيئة: قليل لبنها.

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «العبشمي»، والصواب المثبت من كتب اللغة والأدب.

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

حيث أثبت الألف.

(وَتُفْتَحُ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي النَّصْبِ) لخفة الفتحة (وَتَثْبُتُ الأَلِفُ) بحالها؛ لأنها لا تقبل الحركة، ولا موجب للحذف، وقد جاء في الواحد إثباتُ الواو والياء ساكنين في النصب مثلَهما في الرفع، كقوله: [الطويل]

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

(وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا)

والمعنى: تتعجب وتضحَك مِن حالي امرأة عجوز شَعواء؛ لأن الشعواء العَجوز تُسمى شيخة في الضرورة على ما قاله ابنُ درستويه. و«عَبشمية»: نِسبة إلى عبد شمس، «كأن لم تَر قبلي أسيراً يَمَانياً»: أي: منسوباً إلى اليمن، وأصلُه: «يَمَنِيّ» بالتشديد، حُذفت إحدى يائي النسبة وعُوض عنها الألف، (حيث أثبتَ) أي: الشاعر (الألفَ) حالة الجزم. ويمكن أن يقالَ: هذه الحروف حُذفت للجزم، والموجودةُ الآن للإشباع والضرورة.

(وتُفتح الواو والياءُ في) حالة (النصب لِخفة الفتحة) عليهما لِعدم الاحتياج إلى تحريكِ الشفة أصلاً، فلم يَعدُّوها ثقيلةً بخلاف الضمة، (وتَثبت الألف بِحالها) الذي كانت عليه؛ (لأنها لا تقبل الحركة) لذاتها، (ولا مُوجِب للحذف) أي: ولا مُقتضيَ لحذفها، (وقد جاء في) فعلِ (الواحد إثباتُ الواو والياء) حالَ كونهما (ساكنَين في) حالة (النصب) سكوناً (مثلَهما) أي: مثلَ سكونهما (في) حالة (الرفع)، وذلك (كقوله) أي: الشاعر من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربع مرات:

(فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ)

«سَوَّدتني»: من السيادة، و«عامر»: اسم قبيلة، و«عن»: للتعليل، كما في قوله: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، و«أبى» بمعنى: منع، و«أَسْمُو»: من السُّمو، وهو العلو والارتفاع، و«بأُمٍّ» متعلق بـ«أبى»، و«لا أب» عطف عليه؛ لأن في «أبى» معنى النفي.

والقياس: «أَنْ أَسْمُوَ» بالفتح، ويحتمل أن تكون «أَنْ» غير عاملة؛ تشبيهاً لها بـ «ما» المصدرية، كما في قراءة مجاهد: «أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ» [البقرة: ٢٣٣] بالرفع، وفي قوله: [البسيط]

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّي السَّلَامَ وأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

حيث أثبت النون في «تَقْرَآنِ»، وكلاهما من الشواذ، ....

ومعنى البيت: ما جعلتني قبيلة عامر سيداً لأجل كوني وارثاً للسيادة بلا استحقاق، بل كنتُ سيداً عن استِحقاق وخِصال فيَّ تَصلح للسيادة، ومنع الله أن أفتخرَ وأصير سيداً بمجرَّد الوراثة بدون الاستحقاق.

(والقياسُ: «أَنْ أسمُوَ» بالفتح) أي: بفتح الواو للناصب، (ويحتمل أن تكون «أنْ» غيرَ عاملة) أي: للنصب؛ (تشبيهاً لها) أي: لـ«أنْ» (بـ«ما» المصدريَّة) كما تكون «ما» عاملة حملاً لها على «أن»، ويُسمى هذا: **تقارُضَ اللَّفْظين**، وله أمثلةٌ:

أحدُها: هذه.

والثاني: إعطاءُ «غير» حُكمَ «إلَّا» في الاستثناء بها، وإعطاء «إلَّا» حُكمَ «غير» في الوصف بها.

والثالث: إعطاءُ «إنْ» الشرطيَّة حُكمَ «لو» في الإهمال، وإعطاءُ «لو» حُكمَ «إنْ» في الجزم.

والرابع: إعطاءُ «إذا» حكمَ «متى» في الجزم بها، وإهمالُ «متى» حَمْلاً على «إذا».

والخامس: إعطاء «لم» حكمَ «لن» في إعمال النصب، وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم، إلى غير ذلك، وأمثلتها في آخِر «مغني اللبيب»، وإن شئتَ فارجع إليه.

(كما في قراءة مجاهد: «أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ» بالرفع) أي: لـ«يُتِمّ»، (و) كما (في قوله) أي: الشاعر من بحر البسيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلن أربع مرات:

(أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّي السَّلَامَ وأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا)

ومعنى البيت: حاجتي إليكما يا صاحبيَّ أن تقرآ وتُبلغا مِن قِبلي وجهتي [السلامَ] على حَبيبتي أسماء، وأن لا تُعلما ذلك أحداً ويحكُما، أي: رحمكما الله رحمةً، (حيث أثبتَ) أي: الشاعر (النونَ في) قوله: («تَقْرَآنِ»، وكِلاهما) أي: ما في القراءة، وما في قول الشاعر (مِن الشواذ) أي: مخالفة القياس.

وكقوله: [الطويل]

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ... وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِيْ مُحَمَّدَا

حيث لم يقل: «حتى تُلَاقِيَ» بالفتح.

(وَيُسْقِطُ الجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ، سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ) هذا لا طائل تحته.

(وكقولِه) عطف على «كقوله» الأول، ولذلك أعاد الكاف، والبيت من الطويل:

(فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ... وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِيْ مُحَمَّدَا)

«آليت»: فعل متكلم من «آلى، يُؤلِي، إيلاءً» بمعنى: حَلَف، والمقسَم به مقدَّر، أي: بالله. و«لا أرثي»: فعل متكلم من «رثَى له» أي: رقَّ ورحم، وهو جواب القسم، وضمير «لها» للناقة، و«من كلالة» أي: تعب وإعياء، و«مِن» فيه للتعليل، و«مِن حفى»: مصدر بمعنى رقة القدم، يقال: «حَفِيَ من كثرةِ المشي» على وزن «عَلِم» أي: رَقَّت قَدَمُه وجُرحت، و«حتى تلاقي»: غاية لـ«لا أرثي»، وفاعله ضمير الناقة.

والمعنى: حلفتُ بالله لا أرحم الناقة من أجل تعبٍ وعيّ، ولا مِن رقة القدم لِكثرة المشي، حتى تلاقيَ وتصادفَ الناقة محمداً ﷺ.

(حيث لم يَقل) الشاعر: («حتى تلاقيَ» بالفتح) أي: فتحِ الياء. ويحتمل أن يكون أصله: «تلاقِين»، فحذفت النون للناصب، وفيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب.

(ويُسقِطُ الجازمُ) أعم من أن يكون اسماً أو حرفاً (والناصبُ النوناتِ) أي: في الفعل الناقص (سِوى) أي: غير (نونِ جَمْعِ المؤنَّثِ) من نونات الرفع، وإن لم تنبْ مَنابَ الحركة لِنيابتها منابَ الحروف، فكما يحذف الحروف يحذف النونات المذكورة، (هذا) أي: قوله: «ويسقط الجازم ... إلى آخره» (لا طائلَ تحته) أي: لا غناء فيه ولا مزيَّةَ ولا فائدة، وهذا لا يُتكلم به إلا في الجَحْد، وإنما كان لا طائل تحته لأنه استغنى عنه بما ذكر في «الصحيح».

ويمكن أن يقال: أعادهما لئلَّا يتوهم اختصاص الحكم[1]؛ لأن سقوطَ النون هناك لمَّا كان لأجل نيابة النون منابَ الحركة، فكما يحذف الحركة يحذف النون، كان لمتوهمٍ

---

(١) أي: بالصحيح. ذكره بعض الأفاضل.

إذا تقرر هذا (فَتَقُولُ: «لَمْ يَغْزُ») بحذف الواو (وَ«لَمْ يَغْزُوَا») بحذف النون (وَ«لَمْ يَرْمِ») بحذف الياء (وَ«لَمْ يَرْمِيَا») بحذف النون (وَ«لَمْ يَرْضَ») بحذف الألف (وَ«لَمْ يَرْضَيَا») بحذف النون (وَ«لَنْ يَغْزُوَ») بفتح الواو (وَ«لَنْ يَرْمِيَ») بفتح الياء (وَ«لَنْ يَرْضَى») بإثبات الألف.

(وَيَثْبُتُ لَامُ الفِعْلِ) واواً كان أو ياءً (فِي فِعْلِ الاِثْنَيْنِ) متحركة مفتوحة، نحو: «يَغزُوان»، و«يَرمِيان»، و«يَرْضَيَان» بقلب الألف ياءً، أما في «يَغزُوان»، و«يرميان»؛ فلعدم موجِب الحذف، وأما في «يرضيان»؛ فلأن الألف تقتضي فتحة ما قبله، ولو تُقلب الياء ألفاً وتحذف لأدَّى إلى الالتباس حالَ النصب.

توَهُّمُ أن النون في الناقص لا يحذف بالجازم لأنه غير نائب مناب الحركة، بل نائبٌ منابَ الحرف، فذكَر ذلك دفعاً للوهم المذكور.

وأشار بقوله: (إذا تقرَّر هذا) أي: المذكور مِن قوله: «فتسكن الواو والياء .. إلى آخره» (فتقول) أي: إن قول المصنف: «فتقول» جواب شرط محذوف: («لم يَغْزُ» بحذف الواو) للجازم، (و«لم يَغْزُوا» بحذف النون) علامةً للجزم، (و«لم يَرْمِ» بحذف الياء) للجزم، (و«لم يَرْمِيَا» بحذف النون) علامةً للجزم، (و«لم يَرْضَ» بحذف الألف) للجزم، (و«لم يَرْضَيَا» بحذف النون) علامةً للجزم، (و«لن يَغْزُوَ» بفتح الواو) للنصب، (و«لن يَرْمِيَ» بفتح الياء) للنصب، (و«لن يَرْضَى» بإثبات الألف) ساكنة لأنها لا تقبل الحركة.

(ويثبت لامُ الفعل واواً كان) أي: اللام (أو ياءً في فِعل الاثنين) حالَ كونها (متحركة مفتوحة، نحو: «يَغزُوان» و«يَرمِيان» و«يَرْضَيَان» بقلب الألف) المنقلبة عن الياء المنقلبة عن الواو كما تقدَّم (ياءً) لأجل ألف التثنية كما سيذكر.

(أمَّا) ثبوتُ اللام مفتوحة (في «يَغزُوان» و«يرمِيان» فلِعدم موجِب الحذف) لوجوب انضمام ما قبل الواو، وانكسارِ ما قبل الياء، فلا تُقلبان ولا تُحذفان؛ (وأما) ثبوتها متحركةً (في «يَرضَيان» فلأن الألف) أي: ألفَ التثنية (تَقتضي فتحة ما قبله) أي: ما قبل الألف، (ولو تُقلب الياء) أي: مِن «يرضيان» (ألفاً وتُحذف) أي: الألف لالتقاء الساكنين، (لأدَّى) أي: ذلك (إلى الالتباس) أي: بفعل المذكر الواحِد (حالَ النصب)؛ لأن الناصبَ يُسقط النون التي بها يَحصل الفرق.

(وَ) تثبت في فعل (جَمَاعَةِ الإِنَاثِ) أيضاً ساكنةً، نحو: «يغزُون»، و«يرمِين»، و«يرضَيْن»؛ لعدم مقتضِي الحذف.

(وَتُحْذَفُ) لام الفعل (مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ) مخاطَبِين كانوا، أو غائبين، نحو: «يغزُون»، و«يرمُون»، و«يرضَون»، والأصل: يغزُوُون، ويرمِيُون، ويرضَيُون، فحذفت حركة اللام، ثم اللام، وإن شئتَ قلتَ في «يَغزُون»، و«يَرمُون»: نقلت، وفي «يرضَوْن»: قلبت اللام ألفاً، ثم حُذفت.

(وَ) تحذف أيضاً (مِنْ فِعْلِ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) نحو: «تَغْزِين»، و«تَرْمِين»، و«تَرْضَيْن»، والأصل: تَغْزُوِين، وتَرْمِيِين، وتَرْضَيِين، ....

(وتَثبت) أي: لام الفعل (في فِعل جماعة الإناث) مخاطَبات كُنَّ أو غائبات (أيضاً) أي: مثلَ ثبوتها في فعل الاثنين، (ساكنةً) لاتصالها بنون النسوة، (نحوُ): «الهندات (يَغزُون» و«يَرْمِين» و«يرْضَيْن»؛ لعدم مقتضي الحذف) علة لـ«تثبت».

(وتُحذف لامُ الفعل من فِعل جماعة الذُّكورِ؛ مخاطَبين كانوا) أي: جماعة الذكور (أو غائبِين، نحو: «يغزُون» و«يرمُون» و«يرضَوْن»، والأصل) أي: في الجميع: («يَغزوُون» و«يَرمِيُون» و«يرضَيُون») بضم ما قبل واو الضمير وهو لامُ الفعل، (فحُذفت حركة اللام) وهي الضمة لاستثقالها على الواو والياء، (ثُم) حُذفت (اللامُ) لالتقاء الساكنين، وضُمت الميم مِن «يرمون» مع أنها دليل الياء؛ لتبقى واو الضمير؛ لأنَّ انكسارَ ما قبلها يَقتضي قلبها ياء، فأُبدلت الضمة من الكسرة.

(وإنْ شئتَ) أنتَ وجهاً آخَر في إعلال ما ذُكر (قلتَ في) إعلال («يَغزُون» و«يَرمُون»: نُقلت) أي: حركة اللام إلى ما قبلها بعد سلبِ حركته، (وفي) إعلال («يرضَوْن»: قُلبت اللام ألفاً) لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، (ثم حُذفت) أي: اللام من الجميع لما مر، وهذا أسهل.

(وتُحذف) أي: لامُ الفعل (أيضاً) أي: كما تُحذف من فعل جماعة الذكور (مِن فعل) المؤنَّث (الواحدةِ المخاطبة، نحو: «تَغْزِين») بكسر الزاي، («وتَرْمِين» و«تَرْضَيْن») بفتح الضاد، (والأصل) أي: قبل الإعلال: («تَغْزُوِين») بضم الزاي وكسر الواو، (و«تَرْمِيِين») بكسر الميم والياء الأولى، (و«تَرْضَيِين») بكسر الياء الأولى.

فأُعلَّت كما مرَّ آنفاً، وقد عرفتَ في بحث نون التأكيد السرَّ في أن المحذوف لامُ الفعل دون واو الضمير ويائِه.

وإذا تقرَّر ذلك (فَتَقُولُ) في «يَفْعُل» بالضم: («يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «تَغْزِينَ، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «أَغْزُو، نَغْزُو»).

(وَيَسْتَوِي فِيهِ) أي: في مضارع نحو: «غَزَا» (لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ فِي الخِطَابِ وَالغَيْبَةِ جَمِيعاً) أما في الخطاب فلأنك تقول: «أَنْتُم تَغْزُونَ»، و«أَنْتُنَّ تَغْزُونَ» بالتاء الفوقانية فيهما، ....

(فأُعلَّت) أي: هذه الثلاثة (كما مرَّ آنفاً) أي: قريباً من أنه تحذف حركة اللام في الجميع، أو تُنقل في «تَغْزِين» و«تَرْمِين»، وتُقلب ألفاً في «ترضَين»، ثم تُحذف اللام من الجميع.

(وقد عرفتَ في بحثِ نون التوكيد السرَّ في أن المحذوف) عند اتصال نون التوكيد بالفعل (لامُ الفعل دونَ واوِ الضمير ويائِه) وهو ما مرَّ في ذلك البحث من أن نون التوكيد مع غير الضمير البارِز تُشبه الضمير المتَّصل في كونها كالجزء من الفعل؛ لاتصالها به لفظاً ومعنًى، فلو كان المحذوف في «يَغزون» و«اغزُوا» ـ مثلاً ـ واو الضمير، لزم عند اتصال نون التأكيد به ثبوت اللام، فقيل: «اغزُوُنّ» بثبوت اللام المضمومة؛ لأن نون التأكيد حينئذٍ شبيهة بألف الاثنين المتصلة بالفعل، فثبتت اللام مع النون كما ثبتت مع الألف نحو: «اغزُوَا»، لكن اللازم غير جائز؛ لأنه إنما يقال: «اغزُنّ» بحذفها، فالملزوم مثله.

(وإذا تقرَّر ذلك) أي: المذكور من قوله: «يثبت لام الفعل في فعل الاثنين . . . إلى آخره»، (فتقول في) تصريف («يَفعُل» بالضم) أي: بضم العين من الناقص الواوي: («يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تغزُونَ»، «تَغْزِينَ، تَغْزُوانِ، تَغْزُوْنَ»، «أَغْزُو، نَغْزُو»).

(ويَستوي فيه، أي: في مضارع نحو: «غَزَا») أراد: من مضارع نحو: «غزا» (لفظُ جماعة الذكور و) جماعةِ (الإناث في) حال (الخطاب والغَيْبة جميعاً) أي: معاً.

(أمَّا) استواء لفظهما (في) حال (الخطاب، فلأنك تقول: «أنتُم) يا زيدون (تَغْزُونَ»، و«أَنْتُنَّ) يا هندات (تَغزُونَ» بالتاء الفوقانية فيهما) أي: في خطاب جماعة الذكور وخطابِ جماعة الإناث.

وأما في الغيبة فلأنك تقول: «الرِّجَالُ يَغْزُونَ»، و«النِّسَاءُ يَغْزُونَ» بالياء التحتانية فيهما.

(لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ؛ فَوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ: «يَفْعُونَ») في الغيبة (وَ«تَفْعُونَ») في الخطاب، بحذف اللام فيهما؛ لما ذكر من أن الأصل: تغزُوُون؛ حذفت اللام، والواوُ ضميرٌ.

(وَوَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ: «يَفْعُلْنَ») في الغيبة (وَ«تَفْعُلْنَ») في الخطاب؛ لما تقدم من أن اللام يثبت في فعل جماعة الإناث.

(وَتَقُولُ) في «يَفْعِل» بالكسر: («يَرْمِي، يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، يَرْمِينَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، تَرْمُونَ»، «تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ»، «أَرْمِي، نَرْمِي». وَأَصْلُ «يَرْمُونَ»: «يَرْمِيُونَ»، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِـ «رَضُوا») يعني: نُقلت ضمة الياء إلى الميم، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ....

(وأمَّا) استواء لفظهما (في) حال (الغيبة؛ فلأنك تقول: «الرجال يَغْزُونَ»، و«النِّساءُ يَغْزُونَ» بالياء التحتانية فيهما) أي: في غيبة جماعةِ الذكور وغيبةِ جماعة الإناث.

(لكن التقدير) والاعتبار فيهما (مختلِف؛ فوزنُ جمع الذكور: «يَفْعُونَ») بالياء (في الغيبة، و«تَفْعُون») بالتاء (في الخطاب، بحذف اللام فيهما) أي: الغيبةِ والخطاب (لِما ذُكر مِن أن الأصل: «تَغْزُوُون») بواوَين: أحدهما لام الفعل، والثاني واو الضمير، (حُذفت) أي: الواو الأولى التي هي (اللام، والواو) الموجودُ الآن (ضميرٌ).

(ووزنُ جمعِ المؤنث: «يَفْعُلْنَ») بالياء (في الغيبة، و«تَفْعُلْنَ») بالتاء (في الخطاب) بثبوتِ اللام فيهما؛ (لِما تقدَّم من أن اللام يَثبت في فِعل جماعة الإناث) لعدم مقتضي الحذف.

(وتقول) عطف على «تقول» الأول (في) تصريف («يَفعِل» بالكسر) أي: كسر العين من الناقص اليائي: («يَرْمِي، يَرْمِيَانِ، يَرْمُون»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، يَرْمِينَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، تَرْمُونَ»، «تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ»، «أَرْمِي، نَرْمِي»، وأصل «يَرْمُونَ») أي: قبل الإعلال: («يَرْمِيُون») بضم الياء التي هي اللام.

(ففُعل به) أي: بـ«يرميون» (ما فُعِلَ بـ«رَضُوا»، يعني) أي: المصنف بذلك (نُقلت ضمة الياء إلى الميم، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين) وهما الياء وواو الضمير.

وخصَّه بالذِّكر؛ لأنه خالف «يَغْزُونَ»، و«يَرْضَونَ» في عدم إبقاء عينِه على حركته الأصلية، فنبَّه على كيفية ضمِّ العين، وانتفاءِ الكسر.

(وَهَكَذَا) أي: مثلُ حكم «يَرْمِي» **(حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ قَبْلَ لَامِهِ مَكْسُوراً)** في جميع ما مر **(كَـ«يُهْدِي»، وَ«يُنَاجِي»، وَ«يَرْتَجِي»، وَ«يَنْبَرِي»)** أي: يعرض **(وَ«يَسْتَدْعِي»)** فأَجْرِ عليها أحكامَ «يَرْمِي»، وصَرِّفْهَا تصريفَه، فإن كنت ذكيًّا كفاك هذا، ....

(وخصَّه) أي: «يَرمُون» (بِالذكر) أي: ذِكر أصلِه دون غيره (لأنه) أي: «يَرمُون» (خالف «يَغْزُونَ» و«يَرْضَونَ» في عدم إبقاء عينِه) أي: عين «يَرمون» بعد حذف اللام (على حركته) أي: العين (الأصليَّة، فنبَّه) أي: المصنفُ بذكر إعلاله (على كيفية ضمِّ العين) وهي الميم، (وانتفاءِ الكسر) أي: من العين.

(وهكذا، أي: مثل حكم «يَرْمي» حكمُ كلِّ ما) أي: فعل (كان) الحرف الذي (قبل لامِه) أي: الفعل (مكسوراً) وإنما قدرنا ما ذُكر؛ لأن «مكسوراً» بالنصب كما ترى، فحذف الموصول الذي هو اسم «كان» وبَقيت صلته، وسوَّغ حذفَه استثقالُ تكرار الموصول، ويُمكن توجيه النصب أيضاً بأن «قبلاً» أخرجت عن الظرفية، بل عن معنى الزمان والمكان، وأُوقعتْ على الحرف المتلوّ بالآخر، فتكون مرفوعة، فافهمْ هذا. وفي بعض نسخ الخط هكذا: «كل ما كان ما قبل . . . إلى آخره»، وعليه فلا تأويلَ ولا إشكالَ.

(في جميع ما مرَّ) متعلق بـ«حكم»، أي: في الإعلال وعدمه، واستواءِ لفظ الواحدة المخاطَبة وجمعِ المخاطبة واختلافِ وزنهما، وغير ذلك، (كـ«يُهْدِي») مِن «الإهداء»، يقال: «أَهْدَى لَهُ وإليه»، (و«يُنَاجِي») من «المناجاة»، وهي المكالمة على سَبيل الخفية، (و«يَرْتَجِي») من «الارتجاء»، وهو ضد اليأس، يقال: «رَجَّاه» و«تَرَجَّاه» و«ارْتَجَاه تَرْجِيةً» كلها بمعنًى، (و«يَنْبَرِي») مضارع «انبرَى له» (أي: يعرض، و«يَسْتَدْعِي») من «الاستدعاء» وهو الطلب، (فأَجْرِ) أنتَ أيها المتكلم (عليها) أي: على هذه الأمثلة (أحكامَ «يَرْمِي»، وصَرِّفها) أي: الأمثلة (تصريفَه) أي: تصريفَ «يرمي»، أي: مثلَ تصريفه، وكُن قائساً ولا تطالب الإعادة.

(فإن كنتَ ذكيًّا) أي: فطناً (كفاك هذا) أي: ما في «يَرْمِي» من الأحكام للقياس

وإلا فالبليدُ لا يفيده التطويل، ولو تُلِيَتْ عليه التوراةُ والإنجيل.

(وَ«يَرْعَوِي») أي: يكفُّ، «يَرعوِيان، يرعوُون»، «تَرْعَوِي ترعوِيان يَرعوِين»، «ترعوِي ترعوِيان ترعوُون»، «ترعوِين تَرعوِيان تَرعوِين»، «أَرعوِي نَرْعوِي»، هذا من باب الافعِلَّال، والأصل: ارعَوَوَ يَرْعَوِوُ، ولم يُدغم للثقل، ولأنهم إنما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقُّه من الإعلال، كما يَشهد به كثير من أصولهم، ....

ولمعرفة البواقي، (وإلَّا) أي: وإن لم تكن ذكيًّا فطناً فلا تستفيد، ولو بألفِ شاهد، (فالبليدُ لا يُفيده) ولا يَنفعه (التطويلُ) في العبارة لإيضاح المسائل والأحكام، (ولو تُلِيَتْ) أي: قرئت (عليه) أي: البليد لأجل الإيضاح (التوراةُ والإنجيل).

(و) كذا («يَرْعَوِي») عطف على «يُهدي» (أي: يكفُّ) أي: عن القبيح («يَرعويان، يَرعوُون»، «تَرعوِي، تَرعوِيان، يَرعَوِين»، «تَرعَوِي، تَرعَوِيان، تَرْعَوُون»، «تَرعَوِين، تَرْعَوِيان، تَرعَوِين»، «أَرْعَوِي، نَرْعَوِي»، هذا) أي: «يرعوي» (مِن باب الافْعِلَّال) أي: مكرر اللام، (والأصلُ: «ارْعَوَو») بتكرير اللام («يَرْعَوِوُ») قُلبت الواو الأخيرة لوقوعها خامسةً مع عدم انضمام ما قبلها، ثم أُعل إعلالَ «رَمى يَرمي».

(ولم يُدغَم) مع اجتماع المثلَين (للثقل؛ ولأنهم) أي: الصرفيِّين (إنما يُدغمون بعد إعطاءِ الكلمة ما تَستحِقُّه من الإعلال) يعني: إذا اجتمع في الكلمة ما يَقتضي الإعلالَ وما يَقتضي الإدغامَ، فالإعلال مقدَّمٌ على الإدغام، ووجهُه: أن سبب الإعلال موجِب، وسببُ الإدغام ليس بموجِب، ويدلُّ على ذلك امتناعُ التصحيحِ في باب «رَضِي»، وجواز الفك في باب «حَيِي»، ولأنَّ الإعلال يتحقَّق بالحرف الواحد، والإدغام لا يتحقَّق إلا بالحرفَين، هذا ما ذهب إليه ابنُ الحاجب وابنُ مالكٍ في «التسهيل» و«الكافية» وغيرهما.

وقال ابن هشام: إنَّ المعروف العكس، بدليل إبدال همزة «أئمة» ياءً لا ألفاً[1]، يعني: ولو كان اعتبار الإعلال مقدماً لقالوا في «أئمة»: آمَّة[2].

(كما يَشهَد به) أي: بكون الإعلال مقدَّماً بالاعتبار على الإدغام (كثيرٌ مِن أصولهم)

---

(١) في المطبوع: «بدليل إبدال همزه بالألف»، والصواب المثبت من «حاشية اللقاني» و«أوضح المسالك»: (٤/ ٣٩٦).

(٢) في المطبوع: «أيمة آمة»، والصواب المثبت.

فلما أعلُّوا فات اجتماع المثلين، ولِمَا يلزم في المضارع من «يرعاوُ»، مضموم الواو، وهو مرفوض، لم يقلبوا الواو الأولى ألفاً، بل قلبوا الثانية ياءً؛ لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ....

أي: ضوابطهم وقوانينهم، منها: التزامُهم في باب «قَوِي» قلبَ اللام ياء وامتناعهم من الإدغام، ومنها: قلبُ لام «يقوى» و«يحيى» ألفاً، وكذا لام «ارعَوى» و«احواوَى» و«أحيا» و«استحيا» مبنيَّين للفاعل، ومنها: قولهم في «آية»: إن الأصل «أَيية» كـ«فَعلة» بفتح العين وكسرها[1]، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وأما عدم إعلال «أئمة» فسيأتي في الشرح.

على أن المفهومَ من كلام الجوهري يُنافي ذلك كلَّه، فإنه قال: أصله «آمِمَةٌ» على وزن: فَاعِلَة[2]، مثل: «إِنَاءٍ وَآنِيَةٍ» و«إِلَهٍ وآلِهةٍ»، أُدغمت الميمُ فنُقِلت حركتها إلى ما قبلها وقُلبت الألف ياءً، فليُتأمل، كذا ذكره الغَزِّي.

(**فلمَّا أعلُّوا**) أي: «ارعَوَوَ» و«يَرْعَوِوُ» (**فات اجتماعُ المثلَين، ولِما يَلزم**) بكسر اللام في «لِما»، وهو علة مُقدمة على معلولها لِطوله بما يسبقه، وهو قوله: «لم يقلبوا ... إلى آخره»، وحاصل الكلام جواب عما يُقال: من أنه إذا سُلِّم أن الإعلال متقدم، فَلِم خُصت الواو الثانية به دون الأُولى مع وجود المقتضي في كلٍّ منهما؟ (**في المضارع مِن**) أن يقال: (**«يَرْعاو»**) بقلبِ الواو الأولى ألفاً حالَ كونه (**مضمومَ الواو**) الثانية، (**وهو**) أي: «يَرعاوُ» (**مرفوضٌ**) أي: متروك في كلامهم غيرُ مستعمَل، (**لم يَقلبوا الواوَ الأولى ألفاً بل قلبُوا**) الواو (**الثانيةَ ياءً لوقوعها**) أي: الثانية (**خامسةً**) أي: في الكلمة (**مع عدمِ انضمامِ**

---

(١) كذا في الأصل، هذا واختلف النحاة في أصل «آية»: فقال سيبويه: «أَيَيَة» على وزن «فَعَلَة»، مثل «أَكَمَة» و«شَجَرَة»، فلما تحرَّكت الياءُ وانفتحَ ما قبلها انقلَبَت ألفاً، فصارت: «آية» بهمزة بعدها مدَّة، وقال الكسائي: أصلُها: «آيِيَة» على وزن «فاعلة»، مثلُ: «آمنة»، حذفت الياء الأولى مخافة أن يلتزم فيها من الإدغام ما لزم في «دابَّة»، وقال الفراء: أصلُها: «أيية» على وزن «فَعْلَة» بسكون العين، أُبدلت الياء الساكنة ألفاً استثقالاً للتضعيف، وقال بعض الكوفيين: أصلها «أيية» على وزن «فعِلة» بكسر العين، أبدلت الياء الأولى ألفاً لثقل الكسر عليها وانفتاح ما قبلها. انظر: «تفسير ابن عطية»: (١/ ٥٧).

(٢) وتعقبه ابن منظور في «لسان العرب» وقال: إن «أأمِمَة» على وزن: «أفعِلَة».

ما قبلها، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة: «يَرْعَوُون»، و«تَرْعَوِين»، ولم تحذف هذه الواو كما في «يَرْضَون» و«تَرْضَيْن»؛ لأنه قد حُذفت لام الفعل، إذ الأصل: يَرْعَوِوُون، وتَرْعَوِوِين، فلو حذفت هذه الواو أيضاً لكان إجحافاً بالكلمة، والتباساً بالثلاثي المجرد، ولم تُقلب هذه الواو ياءً مع وقوعها رابعةً، وعدمِ انضمام ما قبلها؛ ....

ما قبلها) أي: الثانية، (ثُم قُلبت الياء ألفاً لِتحركها وانفتاحِ ما قبلها[1]) أي: الياء.

(وإنَّما يُقال في فِعل جماعة الذكور و) فِعل (الواحدة المخاطَبة: «يَرْعَوُون») بضم الواوِ الأولى التي هي عينُ[2] الفعل (و«تَرْعَوِين») بكسر الواو، (ولم تُحذَف هذه الواو) أي: لِثقل الضمة والكسرة عليها، (كما) تحذف (في «يَرْضَون» و«تَرْضَين» لأنه) أي: الشأن وهو عِلة للنفي، (قد حُذفت) أي: منهما (لامُ الفعل؛ إذ الأصل) فيهما، أي: قبل الإعلال: «يَرْعَوِيُون» و«تَرْعَوِيِين» يعني: بعد قلب الواو ياء، وإلا فالأصل الأصيل: («يَرْعَوِوُون» و«تَرْعَوِوِين»).

(فلو حُذفتْ هذه الواو) التي هي عينُ[3] الفعل (أيضاً) أي: كما حُذفت الواو التي هي لام الفعل، (لكان) أي: حذفُهما (إجحافاً) أي: إضعافاً (بالكلمة[4]، والتباساً بالثلاثي المجرَّد) عن الزوائد، أي: لأنه يَصير الفعل بعد حذف تَينِك الواوين: «تَرْعَوْن»، فلا يُعلم هو مضارع «ارعوى» أو «رَعى» (ولم تُقلبْ هذه الواوُ) أي: المضمومة في «تَرعوُون» والمكسورةُ في «ترعَوِين» التي هي عين[5] الفعل (ياءً مع وقوعها) أي: هذه الواو المذكورة (رابعةً) في الكلمة (و) مع (عدمِ[6] انضمام ما قبلها) أي: الواو المذكورة،

---

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني» زيادة: «في الماضي».

(٢) الصحيح: «لام الفعل»؛ إذ وزن «يَرعووُون» و«تَرعووين»: يَفعَلِلُون وتَفعَلِلين، فالواو لام الكلمة الأولى لا عينُها، ووهمُ الجاوي سببُه قول السعد لاحقاً: «حُذفت لام الفعل»، والواقع أنه أراد اللام الثانية.

(٣) انظر التعليق (٢).

(٤) صحفت في المطبوع إلى: «بالكلية»، والمثبت الصواب.

(٥) انظر التعليق (٢).

(٦) حرفت في المطبوع إلى: «عدمها»، والمثبت الصواب.

لِما سنذكر في آخر هذا البحث.

وقيل: لئلا يلزم اجتماع الإعلالَين، أعني: إعلالَ حرفين من كلمة واحدة بنوعٍ واحدٍ، وهو مرفوض، وفيه نظر؛ لأنه ينتقض بنحو: «يَقُونَ، وتَقُونَ، وتَقِينَ»، ونحو: «إيقاء»، والأصل: إوقاي، وما أشبه ذلك مما قُلب، أو حُذف فيه حرفان، فافهم؛ فإن امتناعَ اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم، لكنَّه كلام من غير رويَّة، اللهم، إلا أن يُخصَّص على ما قيل: المراد باجتماع الإعلالين تقارنهما؛ ....

(لِما) أي: لِلتعليل الذي (سنذكر) نحن (في آخِر هذا البحث) قبيل النوع الرابع من قوله: «وفي نحو: افعلَّ وافعالَّ لا تقلب الأولى؛ لأن الأخيرة مُنقلبةٌ لا محالةَ، فلو انقلبت أيضاً لأوقع في الثقل المهروبِ عنه، لا سيَّما في المضارع، بِدليل: ارعوى يَرعوي»، ولكون هذا مَقول الشارح قال هنا: «سنَذكر» بنون العظمة.

(وقيل) أي: في تعليل عدمِ القلب: (لِئلا يَلزم اجتماعُ الإعلالَين، أعنِي: إعلالَ حرفَين من كلمة واحدة بنوعٍ) متعلق بـ«إعلال» (واحدٍ، وهو) أي: اجتماع الإعلالين بنوع واحد (مرفوضٌ) أي: متروك، (وفيه) أي: في هذا القيل، أو في هذا التعليل (نظر؛ لأنه) أي: هذا التعليل (يَنتقِضُ بنحو: «يَقُون، وتَقُونَ، وتَقِينَ»، ونحو: «إِيقاء»، والأصل: إوْقاي، وما أشبه ذلك) أي: نحو: «يَقُون» وما بعده (مِما قُلب أو حُذف فيه حرفانِ) فيه لفّ ونشر غير مرتب، فالحذف في «يَقُون» و«تَقِين»؛ إذ الأصلُ: «يَوْقِيُون» و«تَوْقِيِيْن»، حُذفت الواو فيهما لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم نُقلت حركة الياء فيهما إلى ما قبلها، وحُذفت لالتقاء الساكنَين، والقلبُ في «إيقاء»؛ إذ الأصل: «إوْقايٌ» كما ذكره، قُلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة، والياء الأخيرة همزة لتطرفها إثر ألف زائدة، وسيأتي في هذا البحث زيادةُ تحقيق، (فافهمْ) أي: افهم هذا النقضَ؛ فإنه وارد قطعاً ولا يمنعه اشتهارُ قولهم: إنَّ اجتماع الإعلالَين في كلمة واحدة مرفوضٌ وممتنِع.

(فإنَّ امتناعَ اجتماع الإعلالَين) في كلمة واحدة (وإنِ اشتهر فيما بَينهم) أي: الصرفيين، (لكنه) أي: امتناع الاجتماع ـ أي: قولهم في امتناعه ـ (كلامٌ مِن غير رَوِيَّة) أي: مِن غير تفكر وتأمل، (اللهمَّ إلَّا أن يُخصَّص) أي: امتناع اجتماع الإعلالَين (على ما قِيل) أي: بناءً على ما قيل: (المُراد باجتماع الإعلالَين تقارنهما) أي: الإعلالين

بألَّا يكون بينهما فاصل، وحينئذٍ لا يلزم الانتقاض بما ذكر.

(وَ«يَعْرَوْرِي) يَعْرورِيان، يَعرَوْرُون»، «تَعروري، تعرورِيان، يعرَوْرِين»، «تعرَوْرِي، تعرورِيان، تعرَورون»، «تعرَورِين، تعرَوْرِيان، تعرَوْرِين»، «أعرَوْرِي، نعرَوْرِي»، وهو «افعوعل»؛ مثل: «اعْشَوْشَب»، يقال: «اعروريتُ الفرسَ»، أي: ركبتُه عُرياناً، والأصل: اعرَوْرَوَ يَعْرَوْرِوُ، قلبت الواو ياءً،

(بألَّا يكون) أي: لا يوجد (بينهما) أي: الإعلالَين (فاصل، وحينئذٍ) أي: حين إذ كان المراد ذلك (لا يَلزم الانتقاضُ) أي: للتعليل السابق (بِما ذُكر) أي: بنحو: «يَقُون» و«تَقِين» لعدم التقارن بينهما، وذلك لأنه قيل: اجتماعُ الإعلالَين إنما لا يجوز إذا كانا من جنسٍ واحدٍ، وإذا كانا متوالِيَين بحيث لا يكون بينهما فاصل، ولم يكونا في محلٍّ [واحدٍ].

فخرج بِالقيد الأول نحو: «يُقال»، وبالثاني نحو: «قِه»، وبالثالث نحو: «يُدعَى»، واعتمَدوا في ترك هذه القيود على لفظِ الاجتماع ولفظِ الإعلالَين؛ لأنه حكم ليس بتعريفٍ، فلا يَكون قولهم: «اجتماع الإعلالين ممتنع» كلاماً من غير رَوِيَّة، بل هو بالروِيّة. وقال السِّيرافي: الإعلالُ الذي منعنا من جمعه هو أن يُسكن العين واللام جميعاً من جِهة الإعلال. انتهى. الدده جنكي.

(و) كذلك: («يَعْرَوْرِي») عطف على «يهدي» أيضاً، («يَعرَورِيان، يَعرَوْرُون»، «تَعْرَورِي، تَعروْرِيان، يَعروْرِين»، «تَعرورِي، تَعرورِيان، تَعرَوْرُون»، «تَعروْرِين، تَعرورِيان، تعرَوْرِين»، «أعروْرِي، نَعرَوْرِي»، وهو) أي: «اعْرَورى» الذي مضارعه «يَعروري»، أي: بابه («افْعَوْعل» مثل: «اعْشَوْشَب»، يقال) أي: في اللغة: («اعروريْتُ الفرسَ» أي: ركبتُه عُرياناً، والأصل: اعْرَوْرَوَ يَعْرَوْرِوُ) وقال اللقاني: الظاهر أنه من «العُريان» فهو يائيٌّ. وتقدير الشارح له واويًّا بعيدٌ، ووجهه: أنه مأخوذ من «العُرُوّ» وهو الخلوّ، وفي «الصحاح»: «أنا عِرْوٌ منه» أي: خالٍ، (قُلبت الواو ياءً) لوقوعها سادسةً مع عدم انضمام ما قبلها، ثم قُلبت الياء ألفاً في الماضي لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، واستُثقلت الضمة عليها في المضارع فحُذفت.

وأصل «يعرَوْرُون»: يعرَوْرِيُون، وأصل «تعرَوْرِين»: تعرَوْرِيين، أُعلَّا إعلالَ «يَرْمُون»، و«تَرْمِين»، وذلك بعد قلب الواو ياءً.

(وَتَقُولُ) في «يَفْعَل» بالفتح: («يَرْضَى، يَرْضَيَانِ، يَرْضَوْنَ»، «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ») بالياء دون الألف؛ لأن الأصل الياء، والألف منقلبة عنه، وههُنا ليست متحركة، فلا تقلب («تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ»، «تَرْضَيْنَ، تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ»، «أَرْضَى، نَرْضَى»، وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحاً، نَحْوُ: «يَتَمَطَّى») والأصل: يتمطَّوُ، مصدره: التَّمطِّي، ....

(وأصل «يَعروُرُون») بضم الراء الثانية التي هي العين الثانية: (يَعرَورِيُون، وأصل «تَعرورِين») بكسر الراء الثانية: («تَعرَوْرِيين») بياءين: إحداهما لام الفعل، والثانية ياء الضمير، (أُعلَّا) أي: «يَعرورِيون» و«تَعرورِيين» (إعلالَ «يَرمُون» و«تَرْمِين») يعني: نُقلت حركة الياء إلى ما قبلها وحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، (وذلك) أي: إعلالهما إعلالَ «يرمُون» و«تَرْمِين» (بعد قلبِ الواو) التي هي لامُ الفعل (ياءً) لما مرَّ.

(وتقول) عطف على قوله: «تقول: يغزو» (في) تصريف («يَفْعَل» بالفتحِ) أي: بفتحِ العين: («يَرْضى، يَرْضَيان، يَرْضَون») بفتح الضاد («ترضى، تَرضَيانِ، يَرْضَيْن» بالياء) أي: في «يَرضين» (دون الألف) أي: دون أن يقال: «يَرْضَان»[1] بالألف؛ (لأن الأصل) أي: أصل الألف في «يَرضى» مثلاً (الياء، والألف مُنقلبة عنه) أي: عن الياء لتحركه وانفتاحِ ما قبله، (و) هي (ههُنا) أي: في «يرضَيْن» (ليست متحركة) بل ساكنة لاتصالها بنون النسوة، (فلا تُقلب) لعدم الموجِب للقلب، («تَرْضى، ترضَيان، تَرضَوْن»، «تَرْضَيْن، تَرضَيان، ترضَيْنَ») بفتح الضاد في الجميع، («أَرْضَى، نَرْضَى»).

(وهكذا) أي: ومثل: «يَرضى» في الإعلال والأحكام (قياسُ كلِّ ما) أي: فعل ناقص (كان ما) أي: الحرف الذي (قبل لامه) أي: الفعل الناقص (مفتوحاً، نحو: «يَتمطَّى»، والأصل: يتمَطَّوُ) قُلبت الواو ياء لوقوعها خامسة وما قبلها غيرُ مضموم، ثم استُثقلت الضمة على الياء فحُذفت، (مصدرُه) أي: «يتمطَّى»: («التَّمطِّي») مكسوراً ما قبل

(١) حرفت في المطبوع إلى: «يرضيان»، والمثبت الصواب.

أصلُه: التَّمَطُّوُ؛ لأنه من: المَطْوِ، وهو المد، قُلبت الواو ياءً، والضمة كسرةً؛ لرفضهم الواوَ المتطرفة المضمومَ ما قبلها.

(وَ«يَتَصَابَى») أصله: يتصابَوُ، المصدر: «التَّصابِي»، وأصله: التصابُوُ؛ لأنه من «الصَّبْوَة»، فأعل إعلالَ المذكور.

(وَ«يَتَقَلْسَى») أصله: يتقلسَوُ، مصدره: «التَّقَلْسِي»، أصله: التقلسُوُ؛ كـ«تَدحرُج».

ولا يخفى عليك تصاريفُ هذه الأفعال وأحكامُها إنْ أحطتَ علماً بـ«يَرْضَى»، ....

آخره، (أصلُه: «التَّمَطُّوُ») بضم ما قبل الآخر، وإنما كان «التمطِّي» مِن الواو بدلالة أصله كذلك؛ (لأنه) أي: لأنَّ «التمطِّيَ» أو «التمطُّوَ» مأخوذٌ (من «المَطْوِ» وهو المد، قُلبت الواو) أي: من «التمطُّو» (ياءً) لما مر، (و) قُلبت (الضمة) أي: ضمة الطاء (كسرةً لِرفضهم) أي: العرب (الواوَ المتطرفة) أي: الواقعةَ في الطرف (المضمومَ ما قبلها) أي: الواو. وفي «المختصر»: «التَّمَطِّي»: التَّبَخْتُر ومَدُّ اليدين في المشي، وقيل: أصلُه: «التَّمَطُّطُ»، قُلبت إحدى الطاءاتِ ياءً، كما قالوا: «التَّظَنِّي» و«التَّقَضِّي» في «التَّظَنُّن» و«التَّقَضُّضِ»، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٣].

(و«يَتَصَابَى» أصله: يتَصابَوُ) قلبت الواو ياء لِمَا مر، (المصدر) أي: مصدر «يَتَصَابى»: («التَّصابِي») بكسر ما قبل آخره، (وأصله: «التَّصابُوُ») بضم الباء، وإنما كان أصله واواً (لأنه) مأخوذ (من «الصَّبْوة») وهو الميل، ومنه سمِّي الصبي صبيًّا؛ لأنه يَميل إلى ما لا يَعنِيه، (فأُعل) أي: «التَّصابُو» (إعلالَ) أي: إعلالاً مثلَ إعلال (المذكور) وهو «التمطُّو»، يعني: بقلب الواو ياء والضمة كسرة لما مر.

(و«يَتَقَلْسَى») يقال: «قَلْساه»، «فتَقلسَى»، و«تَقَلْنَس»: إذا ألبسَه القَلَنسُوَةَ فلبسها، (أصلُه: «يَتقلسَوُ»، مَصدره: «التَّقَلْسِي») بكسر السين، (أصلُه) أي: أصل «التَّقَلْسِي»: («التَّقَلْسُو») بضم السين، (كـ«تَدحرُج») فُعل به ما فُعل بـ«التَّصابُو».

(ولا يَخفى عليك) أيها المتعلم (تصاريفُ هذه الأفعال) الثلاثة (وأحكامُها) من الإعلالات وغيرها، (إنْ أحطتَ علماً) أي: إنْ علمتَ علماً لا خفاءَ معه (بِـ«يَرضى»)

فلا أذكُرها؛ خوفَ الإملالِ.

(وَلَفْظُ الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثِةِ فِي الخِطَابِ كَلَفْظِ الجَمْعِ) أي: جمعِ المؤنث في الخطاب (فِي بَابَيْ: «يَرْمِي»، وَ«يَرْضَى») أي: في كل ما كان قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً؛ فإنه يقال في الواحدة والجمع: «تَرْمِين»، و«تَهْدِين»، و«تُناجين» . . . إلخ، وكذا: «ترضَيْن»، و«تتمطَّيْن»، و«تتصابَيْن»، و«تتقلسَيْن» فيهما جميعاً.

(وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ الوَاحِدَةِ) من «يَرْمِي»: («تَفْعِينَ») بكسر العين (وَ) من «يَرْضَى»: («تَفْعَيْنَ») بالفتح، واللامُ محذوفة كما تقدم (وَوَزْنُ الْجَمْعِ) من «يَرْمِي»: («تَفْعِلْنَ») بالكسر (وَ) من «يَرْضَى»: («تَفْعَلْنَ») بالفتح، بإثبات اللام؛ لأنها ....

أي: بتصاريفِه وأحكامه، (فَلا أذكُرها) أي: تصاريفَ هذه الأفعال وأحكامَها (خوفَ الإملالِ) أي: خوفَ السآمة منكَ بسبب الإطالة والإعادة.

(ولفظُ) فعلِ (الواحدةِ المؤنَّثةِ في الخطاب كلفظِ) فعلِ (الجمع، أي: جمع المؤنثِ في الخطاب في بابَي «يَرْمِي» و«يَرْضَى»، أي: في كل ما) أي: فعل مضارع (كان) الحرف الذي (قبلَ لامه) أي: الفعل المضارع (مكسوراً أو مفتوحاً)، ولا تنسَ ما فيه من الوجهَين السابقين؛ (فإنه) أي: الشأن (يُقال في الواحدة) المخاطَبة (والجمع) المؤنثة المخاطبة: («تَرْمِين» و«تُهْدِين» و«تُناجِين» . . . إلخ) أي: آخِر الأفعال التي أُلحقت بـ«يرمي» وهي: «تَرتجين» و«تَنْبَرين» و«تَستدعِين» و«تَرعوِين» و«تَعرَوْرِين».

(وكذا) يُقال: («تَرْضَيْن» و«تتمَطَّين» و«تتصابَين» و«تتقلسَيْن» فيهما) أي: في الواحدة والجمع (جميعاً) أي: معاً.

(والتقديرُ مختلِفٌ؛ فوزنُ الواحدة) المخاطَبة (مِن) باب («يَرْمي»: تَفْعِين، بكسر العين، ومِن) باب («يَرْضَى»: تَفْعَيْنَ، بالفتح) أي: بفتح العين، (واللام) فيهما (محذوفة كما تقدم) أي: في قوله: «وتحذف من فعل الواحدة المخاطبة».

(ووزنُ الجمع من) باب («يَرْمِي»: تَفْعِلْنَ، بالكسر) أي: كسر العين، (ومِن) باب («يَرْضَى»: تَفْعَلْنَ، بالفتح) أي: فتحِ العين، (بإثبات اللام) أي: فيهما؛ (لأنها) أي:

تثبت في فعل جماعة الإناث، وعلى هذا «تُفَاعِيْنَ» و«تُفَاعِلْنَ»، و«تَتفَعَّيْن» و«تتفَعَّلْن» . . . إلى الآخر.

[بيان فعل الأمر من الناقص:]

(وَالأَمْرُ) يعني: تقول في الأمر (مِنْهَا) أي: من هذه الثلاثة المذكورة، وهي: «تَغْزُو»، و«تَرْمِي»، و«تَرْضَى»: («اغْزُ، اغْزُوَا، اغْزُوا»، «اغْزِي، اغْزُوَا، اغْزُونَ»، وَ«ارْمِ، ارْمِيَا، ارْمُوا»، «ارْمِي، ارْمِيَا، ارْمِينَ»، و«ارْضَ، ارْضَيَا، ارْضَوْا»، «ارْضَيْ، ارْضَيَا، ارْضَيْنَ») وليس في ذلك بحث.

(وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّأْكِيدِ) أي: على نحو: «اغْزُ»، و«ارْمِ»، و«ارْضَ» خفيفةً كانت النون أو ثقيلة (أُعِيدَتِ اللَّامُ المَحْذُوْفَةُ، فَقُلْتَ: «اغْزُوَنَّ») بإعادة ....

اللام (تثبُت في فِعل جماعة الإناث. وعلى هذا) قياسُ «تُناجين»؛ فوزنه في الواحدة: («تُفاعِين») بكسر العين، (و) في الجمع: («تُفاعِلْنَ»[1]) بالكسر، (و) «تتمطَّين»؛ فوزنُه في الواحدة: («تتفَعَّيْن») بفتح العين، (و) في الجمع: («تتفَعَّلْنَ») بالفتح، وانتهِ في القياس (إلى الآخِر) أي: آخِر الأفعال المذكورة.

(والأمرُ، يعني) أي: المصنف (تقول في الأمر) المأخوذ (منها، أي: مِن هذه الثلاثة) الأفعال (المذكورة، وهي) «تفعُل» بضم العين نحو: («تَغْزُو»، و) «تفعِل» بالكسر نحو: («تَرْمِي»، و) «تفعَل» بالفتح نحو: («تَرْضَى»: «اُغْزُ، اُغْزُوَا، اُغْزُوا»، «اُغْزِي، اُغْزُوَا، اُغْزُونَ». «اِرْمِ، اِرْمِيَا، اِرْمُوا»، «اِرْمِي، اِرْمِيا، اِرْمِينَ». «اِرْضَ، اِرْضَيَا، اِرْضَوا»، «اِرْضَيْ، اِرْضَيَا، اِرْضَيْنَ»، وليس في ذلك) أي: في الأمر مِن هذه الثلاثة (بحثٌ)؛ لأنه تُحذَف اللام من المفرد المذكَّر، وتحذف النون من المخاطبة والتثنية والجمع، وتثبُت النون في جمع المؤنث، وذلك لأنَّ حكم آخر الأمر حكمُ آخر المضارع المجزوم، وقد حُذفت اللام والنون منه، وتَثبت النون فيه في جمع المؤنث، فكذا في الأمر، وكلُّ ذلك ظاهر.

(وإذا أَدْخَلْتَ عليه نونَ التأكيدِ، أي: على نحو: «اغزُ» و«ارْم» و«ارْضَ»؛ خفيفةً كانت النون) أي: نون التوكيد (أو ثقيلةً، أُعيدتِ اللامُ المحذوفةُ، فقُلْتَ: «اغزُوَنَّ» بإعادة

(١) في بعض النسخ لـ«شرح التفتازاني»: «تَتَفَاعَيْنَ وتَتَفَاعَلْنَ».

الواو (وَ«ارْمِيَنَّ») بإعادة الياء (وَ«ارْضَيَنَّ») بإعادة الألف، ورَدِّها إلى الأصل، وهو الياء؛ ضرورةَ تحرُّكِها، وذلك لأنَّ هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصَّحيح، وأنتَ تعيدُ الحركة ثَمَّة، فكذا هنا تُعيدُ اللام، ولا تُعاد في فِعل جماعة الذكور، والواحدة المخاطبة.

أما مِن: «ارْضَ» فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة؛ لعروض حركة الواو والياء الضميرَين.

وأما من: «اغْزُ»، و«ارْمِ» فلأن سبب الحذف باقٍ، أعني: التقاءَ الساكنين لو أُعيدت اللام، ....

الواو، و«ارْمِيَنَّ» بإعادة الياء، و«ارْضَيَنَّ» بإعادة الألف، ورَدِّها) أي: الألف (إلى الأصلِ وهو الياء ضرورةَ) منصوب على أنه مفعول له، وهو عِلة للرد، (تحرُّكِها) أي: الياء، يعني: إنما أعيدت ياء ولم تُعد ألفاً لوجوب تحركها كما في «ارضَيا»؛ لأن النون في «ارضَيَن» كالألف في «ارضيا» في وجوب فتح ما قبلها، وقد عرفتَ أنه لم يُعل، فكذا ما حُمل عليه.

(وذلك) أي: إعادة اللام عند إدخال نون التوكيد (لأنَّ هذه الحروف) أي: الواو والياء والألف في الأمثلة الثلاثة المذكورة (بمنزلةِ الحركة في) الفعل (الصحيح) من حيث إنها تُحذف من الأفعال المعتلَّة الآخِر في حالة الأمر، كما تُحذف الحركة من الصحيح في الأمر أيضاً، (وأنتَ تُعيد الحركة) أي: عند دخول نون التوكيد (ثَمة) أي: في الصحيح، (فكذا هنا) أي: في «اغزُوَن» وما بعده (تُعيد اللام) الشبيهة بها. (ولا تُعاد) أي: اللام المحذوفة (في فِعل جماعة الذكور و) فعلِ (الواحدة المخاطَبة).

(أما) عدمُ إعادتها فيهما (مِن «ارضَ» فلأنَّ التقاء الساكنَين لم يَرتفع حقيقةً لِعُروض حركة الواو) في «ارضَوُن» (والياء) في «ارضَيِن» (الضميرَين).

(وأمَّا) عدمُ إعادتها فيهما (مِن «اغزُ» و«ارمِ» فلأن سبب الحذف باقٍ، أعني) أي: بسبب الحذف (التقاءَ الساكنين لو أُعيدت اللام) راجع إلى قوله: «باق»، وذلك لأن اللام في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة منهما واو وياء مضمومتان أو مكسورتان، فلو أُعيدت وجب تخفيفُها بحذف حركتها، ثم حذفُها للنون الساكنة كما حُذف الضمير.

ولغة طَيِّئٍ ـ على ما حكى عنهم الفرَّاءُ ـ حذفُ الياء الذي هو لامُ الفعل في الواحد المذكَّر، بعد الكسر والفتح، نحو: «والله ليرمِنَّ زيد»، و«ارمِنَّ يا زيد»، و«ليخشَنَّ زيد»، و«اخشَنَّ يا زيد».

[بيان اسم الفاعل والمفعول من الناقص:]

(وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهَا) أي: من هذه الثلاثة المذكورة: («غَازٍ») أصله: غازِوٌ («غَازِيَانِ») أصله: غازِوان («غَازُونَ») أصله: غازِوُون («غَازِيَةٌ») أصله: غازِوَة («غَازِيَتَانِ») أصله: غازِوَتان («غَازِيَاتٌ») أصله: غازِوات (وَ«غَوَازٍ»).

(وَكَذَلِكَ «رَامٍ) رَاميان رَامُون»، «رامية رامِيَتان رامِيات»، و«رَوامٍ».

(ولغة طَيِّئٍ) وهو مبني (على ما حكى عنهم الفراءُ: حذفُ الياء الذي هو لامُ الفعل) عند دخول نون التوكيد (في) فعل أمر (الواحد المذكَّر) غائباً كان أو مخاطباً (بعد الكسرِ والفتح) متعلق بقوله: «حذف الياء»، فمثال الأول: (نحو: «والله ليرمِنَّ زيد») وهو أمر الغائب، (و«ارمِنَّ يا زيد») وهو أمر مخاطب مذكر، ومثال الثاني: (و«ليخشَنَّ زيد») وهو أمر الواحد الغائب، (و«اخشَنَّ يا زيد») وهو أمر الواحد المخاطب، فحُذف الياء الذي هو لام الفعل من الجميع بعد الكسر في الأولين، وبعد الفتح في الأخيرين.

(واسمُ الفاعلِ منها، أي: من هذه) الأفعال (الثلاثة المذكورة) وهي «تغزُو» و«ترمِي» و«ترضَى»: («غَازٍ») للمفرد المذكر، (أصلُه) أي: قبل الإعلال: («غازِوٌ») ولمثناه المرفوع: («غَازِيَانِ»، أصله) أي: قبل الإعلال: («غازِوان») ولجمعه المرفوع: («غَازُونَ»، أصله) أي: قبل الإعلال: («غازِوُون») بواوين؛ إحداهما لام الفعل، والأخرى واو الجمع، («غَازِيَةٌ») للمفردة المؤنثة، (أصله: غازِوَة، «غازِيَتَانِ») لمثناها المرفوع بالألف (أصله: غازِوَتان، «غَازِياتٌ») لجمعها بالألف والتاء، (أصلُه: غازِوات، و) لجمعها المكسَّر: («غَوَازٍ») أصله: غَوازِيُ، قلبت الواو من الجميع ياء لتطرفها وانكسارِ ما قبلها في المفرد، ولوقوعها رابعة فصاعداً مع عدم انضمامِ ما قبلها في غيره، وحُذفت ضمة الياء في المفرد وجمع المكسر لاستثقالها، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنَين على ما سيأتي.

(وكذلك) أي: ومثل: «غازٍ»: («رَامٍ، رَامِيان، رَامُون»، «رامِيَة، رامِيَتان، رامِيات»، و«رَوامٍ»).

(وَ«رَاضٍ) راضيان رَاضُون»، «راضية راضيَتان راضِيات»، و«رَواضٍ».

(وَأَصْلُ «غَازٍ»: غَازِوٌ) كـ«ناصر» **(فقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِتَطَرُّفِهَا، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا)** وذلك قياس مستمر، وكذا «راضٍ» أصله: راضِوٌ، جُعِل «راضِيٌ»، وأصل «رَامٍ»: راميٌ.

فحذفت ضمة الياء من الجميع استثقالاً، فاجتمع ساكنان؛ الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، دون التنوين؛ لأنها حرف علة، والتنوين حرفٌ صحيح، فحذفُها أَوْلى، فإن زال التنوين أُعيدت الياء، نحو: «الغازي»، و«الرامي»، و«الراضي».

(و«راضٍ، راضِيان، راضُون»، «راضِية، راضِيتان، راضِيَات»، و«رَواضٍ»).

(وأصلُ «غازٍ»: غَازِوٌ، كـ«ناصِر»، فقُلبت الواوُ ياءً لتَطرُّفِها وانكسارِ ما قبلها، وذلك) أي: قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها **(قياسٌ مستمر)**.

(وكذا) أي: ومثلُ «غازٍ» في الإعلال **(«راضٍ»، أصله)** أي: قبل الإعلال: **(«راضِو») ثم (جُعل)** أي: «راضِو»: **(«راضِيٌ»)** بضم الياء على حكايةِ «راضِو»، ولذا لم يقل: «راضياً»، وإنْ كان مفعول «جعل» الثاني، وقدَّمه في البيان مع تأخُّره في الذكر اهتماماً بشأنه لِكونه ذا الأصلَين. **(وأصل «رامٍ»: رامِيٌ)**.

(فحُذفت ضمة الياء مِن الجميع) أي: جميع الأمثلة الثلاثة وهي: «غازيٌ» و«راضيٌ» و«راميٌ» **(استثقالاً)** أي: لها على الياء، **(فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين)** متعلق بـ«حذفت» **(لأنها)** أي: الياء **(حرفُ علة، والتنوين حرفٌ صحيح)** وعلامة التمكن أيضاً، **(فحذفُها)** أي: الياء **(أولى)** أي: من حذف التنوين.

(فإنْ زال التنوين) أي: بِسبب الإضافة أو اللام أو الوقف على الأكثر **(أُعيدتِ الياء)** وجوباً في الوصل وكثيراً في الوقف؛ لأنها كانت ثابتةً في الأصل ولم يَحدث ما يوجِب حذفَها، ومِنهم مَن يحذفها فيه فرقاً بينه وبين الوصل، ويترجَّح عند الوقف، كذا ذكره الغَزِّي، **(نحو: «الغازِي» و«الرامِي» و«الراضِي»)**.

وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا الإعلالَ؛ لأنه قد تقدَّم في كلامه مثلُه، أعني: حذفَ الضمة، ثم اللام، بخلافِ قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً.

(كَمَا قُلِبَتْ) الواو ياء (فِي) المبني للمفعول من الماضي، نحو: («غُزِيَ») والأصل: غُزِوَ، وقبيلةُ طَيِّئٍ يقلبون الكسرةَ في المبني للمفعول من المعتلِّ اللام فتحةً، واللامَ ألفاً، فيقولون: «غُزَى»، و«رُمَى»، و«رُضَى»، ونحو ذلك، قال قائلهم: [المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْـ ـطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ

(وإنما لم يَذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا الإعلالَ) وهو حذفُ الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين (لأنه) أي: الشأن (قد تقدَّم في كلامه) أي: عند التكلم على «يَرمُون» (مثلُه) أي: مثل هذا الإعلال، (أعني) أي: بمثله: (حذفَ الضمة ثم اللام، بخلاف قلبِ الواو المتطرّفة المكسور ما قبلها ياءً) أي: فإنه لم يتقدم مثله في كلامِه، ولذا ذكره هنا.

(كما) راجع إلى قول المصنف: «فقلبت الواو ياء . . . إلى آخره» (قُلبت الواو ياء في) الفعل (المبنيِّ للمفعول من الماضي، نحو: «غُزِيَ»، والأصل: غُزِوَ) فقلبت الواو ياء لما ذكر.

(وقبيلةُ) قوم (طَيِّئٍ يَقلبون الكسرةَ) التي قبل اللام (في) الفعل (المبنيِّ للمفعول من المعتلِّ اللام فتحةً، و) يَقلبون (اللام ألفاً، فيَقولون: «غُزَى» و«رُمَى» و«رُضَى»، ونحو ذلك) أي: مما كان ما قبل آخِره مكسوراً نحو: «دُعِي» و«قُضِي»، (قال قائلُهم) أي: القائل منهم مِن بحر المنسرح، وأجزاؤه: مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين:

(نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْـ ـطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ)

«الاستِيقاد»: من الوقُود، وهو سُطوع النار وارتفاع لَهَبها، و«النَّبْل»: السِّهامُ العَربيَّة، وجمعها «نِبَال» و«أَنْبَال»، و«الحَضِيضُ»: هو القَرار في الأرض عند مُنْقَطَعِ الجَبل، و«نصطاد»: من «الاصطياد»، و«نفوساً»: المراد بها: الأشراف والسادات، و«بُنَتْ»: فعل مجهول من «البناء».

والأصل: بُنِيَت؛ قلبت الكسرة فتحةً، والياء ألفاً، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(ثُمَّ قَالُوا: «غَازِيَةٌ») بقلب الواو ياءً، مع عدم تَطرُّفِها (لِأَنَّ المُؤَنَّث فَرْعُ المُذَكَّرِ) لكون بناء المؤنث غالباً على زيادة لا سيَّما فيمن يقول: «رَجُلٌ وَرَجُلَة»، و«غُلَام وغُلَامة»، ونحو ذلك، فلما قلبوها في الأصل قلبوها في الفرع، فقالوا: «غَازِيةٌ»، و«رَاضية»، وفي التنزيل: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، (وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ) على أصل الكلمة، ....

ومعنى البيت: نرمي النَّبل وإذا أخطأ ووقع على حضيضِ الجبل وأسفَلِه ترى النار منه وتوقّدَها لشدة رَمْينا، ونصيد بها الرؤساء والأشراف ونَقتلهم بها.

(والأصلُ) أي: أصلُ «بُنَتْ» قبل الإعلال: («بُنِيَتْ») بإثبات الياء، (قُلبتِ الكسرة) أي: كسرةُ ما قبل الياء (فتحةً، و) قُلبت (الياءُ ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها الآن، (وحُذفتِ الألف لالتقاء الساكنَين) وهما الألف وتاء التأنيث.

(ثُم) لَمَّا أعلُّوا المفرد المذكَّر بِقلب لامه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها (قالوا) أي: في اسم الفاعل المفرد المؤنث: («غَازِيَةٌ» بقلب الواو ياءً مع عدم تَطرُّفها) أي: الواو؛ (لأن المؤنث فرعُ المذكر) والفرع يُحمل على الأصل في كثير مِن الأحكام، فيُحمل هنا المؤنث على المذكر في الإعلال وإن لم تُوجَد علته فيه؛ ليجريَ الفرع على سَنن الأصل، وإنما كان المؤنث فرعاً على المذكر (لِكون بناء المؤنث) أي: حصولِ صيغة المؤنث (غالباً) أي: في الغالب (على زيادة) أي: زيادة تاء التأنيث، والزائد فرعُ المجرد.

(لا سيَّما) أي: خصوصاً تقع صيغة المؤنث بزيادة التاء (فيمَن يقول: «رَجُل» و«رَجُلة»، و«غُلام» و«غُلامة»، ونحو ذلك) مما يُفرق بين صيغتي المذكر والمؤنث بالتاء، (فلمَّا قلبُوها) أي: الواو (في الأصل) وهو المذكر (قلبُوها في الفرع) وهو المؤنث، (فقالوا: «غازِية» و«راضِيَة»، وفي التنزيل: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾) بقلبِ الواو ياء مع عدم التطرف.

(والتاء) أي: التي في «غازِية» (طارئةٌ على أصل الكلمة) هذا يحتمل أن يكون من تتمَّة العِلة وجزئِها، وهي قولُه: «لأنَّ المؤنث فرعُ المذكر»، ذكره بياناً لجهة الفرعيّة، وهو

وليست منها، فكأنَّ الواو متطرِّفة حقيقةً.

فإنْ قلتَ: إنهم يَقلبون الواو المكسورَ ما قبلها ياء، طَرَفاً أو غيرَ طَرف، فقُلبت في «غازية» كذلك، كما ذكَره العلَّامة في «المفصل».

قلتُ: قول المصنف رحمه الله أقربُ؛ لأنَّ قلبَ الواو غير المتطرِّفة بسبب حملِها على الفعل، كما في المصادر، أو على المفرَد، كما في الجموع، نحو: «دِيَم» جمع: دِيمَة، والأصل: دِوْمَة، فمجرد كسر ما قبلها ....

الظاهر، ويحتمل أن يكون علةً أخرى، فيقال: إنما قالوا: «غازية» بقلب الواو ياء؛ إذ العلة التي في المذكَّر موجودة فيه؛ لأن التاء لِطرُوِّها لا عبرةَ بها، فقُلبت الواو لذلك لا للحمل على المذكر، وكلامُ الشارح إليه أَمْيَل، ولذا قال: (وليست) أي: التاء (منها) أي: من الكلمة، (فكأنَّ) بتشديد النون (الواو) أي: التي في «غازية» (متطرِّفة) أي: واقعة طرفاً (حقيقةً) أي: في الحقيقة، وإن كانتْ في الصورة غير متطرفة.

(فإنْ قلتَ: إنهم) أي: الصرفيِّين (يَقلبون الواو المكسورَ ما قبلها ياء طرفاً) كانت (أو غيرَ طرف، فقُلبت) أي: الواو المكسور ما قبلها (في «غازِية» كذلك[1]، كما ذكَره العلَّامة) جار الله (في) كتابه («المفصل»).

(قلتُ: قولُ المصنف رحمه الله أقربُ) لعله أراد: أقربُ إلى التحقيق؛ (لأنَّ قلبَ الواو غير المتطرفة) كائنٌ (بِسبب) ملاحظة انكسارِ ما قبلها، مع (حملِها على الفعل) أي: في ذلك القلب، (كما في المصادِر) نحو: «قِيام» أصله: «قِوام»، قُلبت الواو ياء حملاً على «قامَ»، (أو على المُفرَد كما في الجُموع) نحو: «جِياد» و«دِيار» و«رِياح» جمع: «جَيِّد» و«دار» و«رِيح»، وأصل «جَيِّد»: جَيْوِد، اجتمعتِ الواو والياء وسبقتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء وأُدغمت، وأصلُ «دار»: دَوَرٌ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصل «رِيح»: رِوْح، قُلبت الواوُ ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وكذا (نحو) «تِيَرة» جمع: «تارة»، أصله: تِوَرة، و(«دِيَم» جمع: «دِيمَة»، أصله: دِوْمَة) وصحَّ نحو: «رِواء» جمع: «رَيَّان» كراهةَ إعلالين، و«نِواء» جمع: «ناوٍ»، وهو السمين من الإبل؛ لصحة عين مُفرده، وحينئذٍ (فمجرَّد كسر ما قبلها) أي: الواو الغير

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «كذا»، والصواب المثبت.

لا يَقتضي القلب.

فإن قلتَ: التاءُ معتبرة بدليل قولهم: «قَلَنْسُوَة»، و«قَمَحْدُوَةٌ»، فلو لم تعتبر التاء لوجب قلبُ الواو ياءً، والضمة كسرةً لما مر في «التَّمطِّي»، وحينئذٍ لا تكونُ الواو كالمتطرِّفة.

قلتُ: الأصل في «قَلَنْسُوة»، و«قَمَحْدُوَة» ـ وهو المفرد ـ على التاء، والحذف طارئ بخلاف ما نحن فيه، فإن الأصل فيه بدون التاء، نحو: «غَازٍ»، والتاءُ طارئة.

ولا يَبعد عندي أن يقال في مثل ذلك: قُلبت الواو ياءً؛ لكونها رابعة، مع عدم انضمام ما قبلها.

المتطرفة (لا يَقتضي القلبَ) وإلا وجب: «قِياماً» بالقلب في مصدر «قاوَم»، و«لِياذاً» في مَصدر «لاوَذ»، وهو غير جائز فضلاً عن أن يجبَ.

(فإنْ قلتَ: التاءُ مُعتبرة، بدليل قولهم) أي: العرب: («قَلَنْسُوَة») مفرد: «قَلَنْسٍ»، (و«قَمَحْدُوَة») بفتحتين ثم سكون فضم ففتح، مفرد: «قَمَحْدٍ»، وهو ما خلف الرأس، وهما على حدِّ «تمرة، وتمر»، (فلو لم تُعتبر التاء لوجب قلبُ الواو ياء والضمة كسرةً؛ لِما مرَّ في «التمطّي») أي: من أن الأصل فيه: «التمطُّوُ»، قُلبت الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواوَ المتطرفة المضموم ما قبلها على ما مرَّ، (وحينئذٍ) أي: حين إذ اعتُبرت التاء (لا تكونُ الواو) أي: التي في هذَين المثالين، ومثلُها التي في «غازية» (كالمتطرِّفة) أي: فلا تُقلب، وفيه أنها وإن لم تكن كذلك لكنها وقعتْ رابعة، فالقياسُ قلبُها كما سيأتي في كلام الشارح بُعَيد هذا.

(قلتُ: الأصل في «قَلَنْسُوة» و«قَمَحْدُوَة» وهو) أي: الأصل (المفرد على التاء، والحذف) أي: حذفُ التاء (طارئ) أي: عند إرادة معنى الجمع، وإنما كان طارئاً لأن المفرَد أصلٌ للمجموع، (بِخلاف ما نحن) نتكلم (فيه) وهو «غازِية»؛ (فإنَّ الأصل فيه) وهو المذكر (بدون التاء نحو: «غَازٍ»، والتاءُ طارئة) أي: عند إرادة التأنيث.

(ولا يَبعد عندي أن يقال في مثلِ ذلك) أي: «غازية» وما أشبهه: (قُلبت الواو ياءً لكونها) أي: الواو (رابعةً مع عدم انضمامِ ما قبلها) أي: ما قبل الواو.

هذا كلُّه ظاهر، وإنما الإشكال في إعلال، نحو: «غوازٍ»، و«روامٍ»، و«رواضٍ»، وليس علينا إلا أن نقول: الأصل: غوازيٌ، بالتنوين، أعلَّ إعلال «غازٍ» و«رامٍ»، ولا بحث لنا عن أنه منصرف، أو غيره، وأن تنوينَه أيُّ تنوينٍ؟

(هذا) أي: ما ذُكر في مثل: «غازِية» من الإعلال وتوجيهه (كلُّه ظاهر) أي: لا إشكالَ فيه، (وإنما الإشكالُ في إعلالِ نحو: «غَوازٍ» و«رَوامٍ» و«رَواضٍ») أي: في إعلاله بالحذف، وأمَّا إعلالُه بالقلبِ كـ«غَوازٍ» فلا إشكالَ فيه. ووجهُ الإشكال: أنه إن قُدِّر وجود التنوين سابقاً على حذف اللام لِيكون حذفُها لعلة نافى كونَه عوضاً، وأنَّ ما هو فيه غير مُنصرف، وإن قدر مسبوقاً به لِيكون عوضاً نافى كونَ الحذف لازماً قياساً.

(وليس علينا) أي: وليس الواجبُ علينا معاشر الصرفيين (إلا أن نقولَ: الأصل: «غَوازيٌ» بالتنوين، أُعلَّ إعلالَ «غازٍ» و«رامٍ») قال اللقاني: تقدير الأصل منوناً يُنافي عدم صرفه، إلا أن يُوجَّه بأن الواضع عَلِمَ بحذف حركةِ الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين، المفوِّتِ لصيغة «مَفاعل» التي هي عِلةُ منع الصرف، فسوَّغ لحوقَ التنوين، ومِن ثم لم يُلحقه حالةَ النصب لوجوب[1] بقاء الياء وحركتِها فيه، وعليه فالتنوينُ لِلصرف لا للعوض.

وفي سبب حذفِ الياء مذاهب:

أحدها: أن حركتَها حُذفت تخفيفاً وجِيء بالتنوين عوضاً عنها، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنَين، وظاهرُ كلام ابن الحاجب اختيارُه.

وثانِيها: كون الياء حرفاً ثقيلاً آخر اسم مستثقل؛ لكونه منتهى صيغ الجموع، فحُذفت، ثم جيء بالتنوين عوضاً عنها، وظاهر كلامهم اختيارُه، وأنه المشهور عندهم.

وثالثها: أنها لَمَّا حُذفت حركتها التقت ساكنة مع التنوين المقدَّر في غير المنصرف، بدليل الرجوع إليه في الضرورة، فحُذفت وعُوض عنها التنوين، ورُدَّ بأن حذفها لملاقاة ساكن مُتوهَّمِ الوجود مما لا نظيرَ له. انتهى.

(ولا بحثَ لنا) نحن معاشرَ الصرفيين (عن أنه) أي: نحو: «غوازٍ» (منصرِف أو غيره) أي: غير منصرف، (وأن تنوينَه) أي: نحو: «غَوازٍ» (أيُّ تنوينٍ) هو؟ لأن ذلك من أبحاث النحاة الباحثين عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً.

---

(١) في نسخة خطية لـ«حاشية اللقاني»: «الوجود».

واعلم: أن هذا الإعلال إنما هو حالَ الرفع والجر، وأما حال النصب فتقول: «رأيت غازياً»، و«رامياً»، و«غوازيَ»، و«روامِيَ» كالصحيح.

[بيان اسم المفعول من الثلاثيِّ المجرد الواوي:]

(وَتَقُولُ فِي الـمَفْعُولِ مِنَ الوَاوِيِّ) أي: في اسم المفعول من الثلاثيِّ المجرد الواوي: («مَغْزُوٌّ») أصله: مَغْزُوْوٌ، أُدغمت الواو في الواو (وَمِنَ اليَائِيِّ: «مَرْمِيٌّ»، تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل الياء، يعني: أن أصلَه: مَرْمُويٌ، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسر ما قبل الياء لتسلمَ الياء، ....

(واعلمْ: أن هذا الإعلال) أي: إعلالَ نحو: «غازٍ» بالحذف (إنما هو حالَ الرفع والجرّ) لاستثقال الضمة والكسرةِ على الياء، وذلك لأن الكسرة تحتاج إلى تحريكِ شفة، والضمة تحتاج إلى تحريك الشفتين، فكرهوا بقاءهما على الحرف الضعيف.

(وأما حالَ النصب) فلا تُحذف الياء لخفة الفتحة عليها؛ لِعدم الاحتياج إلى تحريك الشفة أصلاً، فلم يَعدُّوها ثقيلة، (فتقول: «رأيتُ غازياً» و«رامِياً»، و«غَوازيَ» و«رَوامِيَ») بإثبات الياء وإبقاءِ الفتحة عليها، (كالصحيح) أي: مِن الأسماء.

(وتقول في) بناء (المَفعولِ من) المعتل اللام (الواويِّ، أي: في) بناء (اسم المفعول من) المعتل اللام (الثلاثيِّ المجرَّد الواويِّ: «مَغْزُوٌّ») بالإدغام، (أصله: مَغزُووٌ) بواوين: إحداهما واو المفعول، والأخرى لام الفعل، (أُدغمت الواو) الساكنة (في الواو[1]) المتحركة.

(و) تقول في اسم المفعول (من) المعتل اللام (اليائيِّ: «مَرْمِيٌّ»، بِقلب الواو ياءً، وبِكسر ما قبلها، أي: ما قبل الياء، يعني) أي: المصنف: (أن أصلَه) أي: أصل «مَرْمِي»: («مَرْمُويٌ»، قُلبت الواو ياء) ليمكن الإدغام بحصول الجِنسية، ولم يُعكس لأن الياء أخف من الواو، فإبقائها أولى، (وأُدغمت الياء في الياء) للتخفيف، (وكُسر ما قبل الياء) الأولى (لِتسلمَ الياء) عن الانقلاب إلى الواو.

(١) في بعض النسخ الخطية لـ«شرح التفتازاني»: «أُدغمت الواو الأولى في الثانية».

وإنما قلبت الواو ياءً (**لِأَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالأُوْلَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ**) سواءٌ كانت الواو أو الياء (**قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ**) وذلك قياسٌ مطرد؛ طلباً للخفة، واشتُرط سكون الأولى لِتدغم، واختِير الياء ولم يُعكس لخفتها.

وفي كلام المصنف نظر؛ لأنه ترك شرائطَ لا بدَّ منها، وهي:

ـ أنه يجب في الواو ـ إذا كانت أُولى ـ أنْ لا تكون بدلاً عن حرف آخر؛ ليحترز من نحو: «سُويِر» و«تُسُويِر»، كما تقدم.

(**وإنما قُلبت الواو ياءً؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة**) فيخرج نحو: «يغزو يوماً»، و«يقضي وطراً»، (**والأُوْلى منهما**) أي: من المجتمعتَين (**ساكنةٌ؛ سواء كانت**) أي: الساكنة (**الواو أو الياء، قُلِبتِ الواوُ ياءً**) أي: ليمكن الإدغام، (**وأُدغمت الياء**) أي: الأولى (**في الياء**) أي: الثانية، (**وذلك**) أي: قلبُ الواو ياء عند الاجتماع (**قياسٌ مُطرد**) أي: منتظم غالبُ الوقوع، كذا قاله ابن كمال باشا؛ (**طلباً للخفة**) الظاهر أنه راجع إلى قوله: «قلبت . . . وأدغمت»، فهو عِلة له.

(**واشتُرط**) أي: لقلب الواو ياءً عند اجتماعهما (**سكونُ الأولى لِتدغم**) أي: في الثانية، (**واختِير الياء**) أي: بالانقلاب إليها (**ولم يُعكس**) بأن تُقلب الياء واواً مع حصولِ الغرض به مِن إمكان الإدغام بحصول المتجانسَين (**لِخفتها**) أي: بالنسبة إلى الواو، فالخفيف أولى بالطلب.

(**وفي كلام المصنِّف نظرٌ**) أي: بحث لقصوره؛ (**لأنه**) أي: المصنف (**ترك شرائطَ لا بُدَّ**) أي: لا غناءَ (**منها، وهي**) أي: الشرائط:

(**أنه**) أي: الشأن (**يَجب**) أي: يُشترط (**في الواو إذا كانت**) أي: الواو (**أُولى**) أي: أولى المجتمعتين (**أن لا تكونَ**) أي: الواو (**بدلاً**) أي: (**عن حرف آخَر**)، بخلافِ ما إذا كانت الواو هي الثانيةَ منهما، فلا يجب ذلك، كما إذا صغَّرتَ «**تَقْوَى**» فتقول: «**تُقَيًّا**» (**ليحترز**) أي: بعدم كونها بدلاً (**من نحو: «سُويِر» و«تُسُويِر»**) مجهولَي: «**سايَر**» و«تَساير»، فإنه لا قلبَ ولا إدغامَ فيهما، فلا يقال: «سُيِّر» و«تُسُيِّر» لئلا يَلتبسا بمجهولي التفعِيل والتَّفعُّل (**كما تقدَّم**) أي: في بحث المزيدات من الأجوف.

ـ وأن يكونا في كلمةٍ واحدةٍ، أو ما هو في حكمها، كـ«مُسلِمِيَّ»، والأصل: مُسْلِمُويَ؛ ليحترز عما إذا كانتا في كلمتَين مستقلَّتَين، نحو: «يغزو يوماً»، و«يقضي وطراً»، وفي بعض النسخ: «إذا اجتمعتا في كلمة واحدة»، وهو الصواب.

ـ وأنْ لا يكونا في صيغة «أَفْعَل»، نحو: «أَيْوَمُ»، ولا في الأعلام، نحو: «حَيْوَة».

(وأن يكونا) أي: الواو والياء (في كلمةٍ واحدةٍ) وهذا فاعل «يجب» مقدراً لا معطوف على قوله: «أن لا تكون بدلاً» لفساد المعنى كما هو ظاهر. والجملة معطوفة على الجملة قبله، وكذا يقال فيما بعد هذه، (أو ما هو في حكمها) أي: الكلمة (كـ«مُسلِمِيَّ») بكسر الميم وبالإدغام، (والأصل) أي: قبل القلب والإدغام: («مُسْلِمُويَ») أي: أُعلَّ إعلالَ «مَرمِيّ»؛ فإن «مُسْلِمُوي» مركب من المضاف والمضاف إليه، وهما كلمتان لكنهما في حُكم كلمة واحدة؛ لاتصالِ الياء الذي هو المضاف إليه بالمضاف اتصالَ الجزء بالكلمة، (لِيحترز) أي: بكونهما في كلمة أو ما في حُكمها (عمَّا إذا كانتا) أي: الواو والياء (في كلمتَين مستقِلَّتَين، نحو: «يغزُو يَوماً») وقعت الواو ههُنا أولاً، (و«يَقضي وَطراً») وهنا وقعت الياء سابقاً.

(وفي بعض النسخ) أي: نسخ المتن: («إذا اجتمعتا في كلمة واحدة»، وهو) أي: ما في بعض النسخ (الصوابُ) أي: لاشتراط ذلك كما تقدم.

(و) يجب أيضاً (أن لا يكونَا) أي: الواو والياء (في صيغةِ «أَفْعَل» نحو: «أَيْوَم») وهو أفعلُ تفضيل وقع نعتاً في قولهم: «يومٌ أَيْوَم» كما في قولهم: «لَيلٌ أَلْيَل» قصداً لِلمبالغة في الليلية واليومية، والسرُّ في عدم الإعلال فيه أن أفعلَ التفضيل شبيهٌ بالأسماء الجامدة فلا يَدخله التصريف، كذا ذكره اللقاني.

(ولا في الأعْلامِ) جمع «علَم» الاسم (نحو: «حَيْوة») وهو اسم رجل، ولا يُعل بالقلب والإدغام، والسر في ذلك أن الأعلام كالأمثال لا تُغيَّر عن موردِها. وقيل: إنما لم يُدغم كما يُدغم «حيّ» و«ميِّت»؛ لأنه اسم موضوع لا على وجهِ الفعل، كذا ذكَره الجوهري.

ـ وأنْ لا تكونَ الياءُ ـ إذا كانت الأُولى ـ بدلاً من حرف آخر؛ ليحترز من نحو: «ديوان»، والأصل: دِوْوَان، فإن الواو لا تقلب في مثل هذه الصور ياءً.

ـ وأيضاً يجب أنْ لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طَرَفاً، حتى لا يَنتقضَ بنحو: «أُسَيْوِد»، و«جُدَيْوِل»، فإنه لا يجب القلبُ، بل يجوز.

(و) يجب أيضاً (أنْ لا تكونَ الياءُ إذا كانت) أي: الياء (الأُولى) خبر «كانت» (بدلاً) خبر «تكون»، احترز به عن نحو: «مَغزِيّ»؛ فإن أصله: «مَغْزُووٌ»، أُبدلت الأخيرة ياء تشبيهاً بواو «أَدْلٍ»[1] (مِن حرف آخَر؛ لِيحترز من نحو: «دِيوان») بكسر الدال وقد يُفتح، وهو فارسي معرَّب، وسببُ تسميته بذلك وجهان: أحدهما: أن كسرى اطَّلع يوماً على كتَّاب ديوانه فرآهم يَحسبون مع أنفسهم فقال: «ديوانه»، أي: مجانين، ثم حُذفت التاء لكثرة الاستعمال. والثاني: أنَّ «الديوان» بالفارسية اسم الشياطين، فسُمي الكُتَّاب باسمهم لحذقهم بالأمور ووقوفهم على الجلي والخفيّ، وسمي به الخرائط التي فيها الصكوك والسجلات والجريدة، ويقال لها: «الدفتر»، وأوَّلُ مَن دوَّن الدواوِين للولاة والقضاة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين، كذا ذكره الدده جنكي، (والأصل: دِوْوَان، فإن الواو لا تُقلب في مثلِ هذه الصور) المذكورة (ياء) لما مر.

(وأيضاً يجب أن لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طَرفاً) احترز به عن الياء في نحو: «غُزَيّ» و«جُرَيّ» مصغري: «غَزْو» و«جَرْو»؛ فإنه يجب فيه القلب والإدغام، (حتى) أي: كي (لا ينتقضَ) أي: قاعدة الإعلال المذكور (بنحو: «أُسيْوِد» و«جُدَيْوِل»؛ فإنه) أي: الشأن (لا يَجب القلبُ) أي: في نحو: «أُسيْوِد» و«جُديْوِل»، (بل يَجوز) أي: القلب، وهو الأكثرُ نظراً إلى مجرد الاجتماع، وجاز تركه لِعروضه؛ لأنه حصل بِسبب ياء التصغير، وهي غير لازمة، مع أنها في غير محلِّ التغيير، ومع أنَّ الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو: «عُجَيِّز» في تصغير «عَجوز»؛ فإنه يجبُ القلب فيه؛ لأن الاجتماع وإن كان عارضاً في غير الطرف إلا أنَّ الواو قبل الاجتماع ساكنة خفيفة، وبِخلاف «عُرَيَّة» في تصغير «عُرْوَة»؛ فإن الاجتماع وإن كان عارضاً إلا أنه في محلِّ التغيير، قاله الدده جنكي.

---

(١) في الأصل المطبوع: «أوَّل» بإبدال الدال واواً، والمثبت من «حاشية اللقاني».

لا يقال: إن قوله: «إذا اجتمعتا . . . إلى آخره» مهملة، وهي لا يجب أن تَصدُق كلِّية؛ لأنا نقول: قواعد العلوم يجب أن تكون على وجهٍ يَصدق كلية.

وأما قولهم: «هذا أمر مَمْضُوٌّ عليه» فشاذ، والقياس: «مَمْضِيٌّ»؛ لأنه من اليائي، ومنهم من يقول في الواوي أيضاً: «مَغزِيٌّ»، و«مَعْدِيٌّ»، و«مَرْضِيٌّ»، بقلب الواوين ياءً، وعليه قول الشاعر: [الطويل]

(لا يقال: إن قولَه) أي: المصنف: («إذا اجتمعتا . . . إلى آخره») قضية (مهملة) يشير إلى أن «إذا» و«لو» في الشرطية المتصلة للإهمال كـ«إمَّا» و«أو» في المنفصلة، والمهملةُ عند علماء الميزان هي التي لم يُبيَّن فيها كمّية أفراد الموضوع من جزئية أو كلية، وليس الحكمُ فيها على الطبيعة. وقد يقال: إن «إذا» تفيد الدلالة على تبعيضِ التقادير المفيدة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياسِ لفظة «قد»، فإنّ القضية إنِ اقترن بها ما يدلُّ بالوضع على شمولِ جميع الأفراد كلفظة «كلَّما» و«مهما» و«متى» في المتصلة و«دائماً» في المنفصلة فهي كلية، وإلا فجزئية، كلفظة «قد يكون».

(وهي) أي: القضية المهملة (لا يَجب أن تَصدُق كلِّية) أي: لأن المهملة في قُوة الجزئية؛ (لأنا نقول: قواعدُ العلوم يجب أن تكونَ على وجهٍ يَصدق كلية) أي: لأنه إذا صدق الحكم على الأفراد مِن حيث هي، صدَق على بعضها ولو بعكس، مثلاً إذا صدق الإنسان في حينٍ يجب صدق بعض الإنسان في حين، وبالعكس كما لا يخفى، فالمهملةُ أعمُّ من الكلية لصدقها بها وبالجزئية؛ إذ العامُّ لا يتعيَّن في مادَّة الخاص، كذا ذكره الغَزِّي.

(وأمَّا قولهم: «هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه») هذا واردٌ على قوله: «ومن اليائي: مرمي» (فشاذ، والقياس: «مَمْضِيّ») كـ«مَرميّ»؛ (لأنه) أي: «مَمْضِي» (مِن اليائي) لأنه من «مَضى يَمْضِي»، (ومِنهم) أي: من العرب (مَن يقول في) اسم المفعول من (الواويِّ أيضاً) أي: كما في اليائي: («مَغْزِيّ» و«مَعْدِيّ») مِن «عدا عليه» بمعنى: ظلَمه، (و«مَرْضِيّ» بِقلب الواوَين ياء[1]) وتبديلِ الضمة كسرة، (وعليه) أي: على قلب الواوين ياء (قولُ الشاعر) من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربعَ مرات:

---

(١) في أكثر النسخ لـ«شرح التفتازاني» زيادة: «كراهة اجتماع الواوين».

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

والقياس: الواو، لكن الياء أيضاً كثيرٌ فصيحٌ، وإن كان مخالفاً للقياس؛ تشبيهاً له بنحو: «عُتِيٌّ»، و«جُثِيٌّ». وفي «مرضيّ» أمر آخر، وهو إجراؤه مُجرى فعله الأصلي، أعني: «رضي»، فإن أصله: رَضِوَ.

[بيان «فَعُول»:]

(وَتَقُولُ فِي «فَعُولٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «عَدُوٌّ») أصله: عدُوْوٌ (وَمِنَ ....

(لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا)

«العِرس»: الزوجة، و«مُلَيْكة»: اسمها، وهو بدل أو عطفُ بيان لـ«عرسي» الذي هو فاعلُ «علمت»، وجملة «أنَّني أنا الليث» في موضع مفعولي «علمت»، و«معديًّا عليه» بمعنى: مظلوماً، وهو حال من «الليث»، والعاملُ ما في «أنني» من معنى الفعل، و«عليه»: نائب فاعل «معديًّا»، و«عادياً»: معطوف عليه.

(والقياسُ: الواو) كأنْ يقال فيه: «معدُوًّا عليه»؛ لأنه واوي من «عدا يَعدُو».

(لكن الياء أيضاً كثيرٌ فصيحٌ، وإن كان) أي: الياء (مخالفاً للقياس، تشبيهاً له بنحو: «عتِيّ» و«جثِيّ») يريد: أنَّ الثلاثة المتقدمة إنما جاءتْ مخالفةً للقياس حملاً على «عتِيّ» و«جثِيّ»، ومُقتضاه أنَّ القلب فيهما أصليٌّ لا بطريق الحمل، ولعلَّ ذلك أوجبه اجتماع الواوين بعد ضمتين متواليتَين، وذلك غاية الثقل، فلا فرقَ [فيهما] بين أن يكونا مصدرَين أو جمعَيْ «عاتٍ» بمعنى: متمرِّد، و«جاثٍ» بمعنى: جالس على الركبتين، خلافاً لمن قيّدهما بالثاني.

(وفي «مرضيّ» أمرٌ آخَر وهو إجراؤه مُجرى) بضم الميم (فِعله) أي: فعل «مَرضي» (الأصلي) أي: المبني للفاعل، واحترز به عن فِعله الفرعيّ وهو المبني للمفعول؛ فإن فيه أمراً آخَر يشترك فيه مع «مرضي»: «مغزي» و«معدي»، على أن الفراء علَّل القلب فيهما بذلك. (أعني: «رضي»، فإن أصله: رَضِوَ) قلبت الواو ياء لما تقدم.

(وتقول في) بناء («فَعُول» من الواويِّ: «عَدُوّ») وهو اسم فاعل مَبني للمبالغة من «العداوة» و«العُدْوان» و«العَداء» بفتح العين والمد، وهو تجاوُزُ الحد في الظلم، كذا قاله الدده جنكي. (أصلُه: «عدُوْو») بِواوين، أُدغمتْ أولاهما في ثانيتهما للتخفيف، (ومِن

اليَائِيِّ: «بَغِيٌّ») والأصل: بَغُوْيٌ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء، وكُسر ما قبلها، فقيل: «بَغِيّ»، وفي التنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، أي: فاجِرة، وقال ابن جني: هو «فَعِيل»، ولو كان «فَعُولاً» لقيل: بَغُوٌّ، كما قيل: «فلان نَهُوٌّ عن المنكر»؛ كذا ذكَره صاحب «الكشاف».

وهذا عجيبٌ من مثل الإمام ابن جني، وأظن أنه سهوٌ منه؛ لأنه لو كان «فَعِيلاً» لوجب أن يقال: «بَغِيَّة»؛ لأن «فعيلاً» بمعنى: فاعِل، لا يستوي فيه المذكر والمؤنث، ....

اليائيِّ: «بَغِيّ»، والأصل) أي: قبل الإعلال: («بَغُويٌ»، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء وأُدغمت) أي: الياء المنقلبة عن الواو (في الياء) الثانية، (وكُسر ما قبلها) أي: لِتسلمَ الياء (فقيل: «بَغِي»، وفي التنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[1]) أي: بقلب الواو ياء وبالإدغام، (أي: فاجِرة) أي: تبتغي الرجال.

(وقال) الإمام أبو الفتح عثمان (ابنُ جني: هو) أي: «بَغِيّ»: («فَعِيل»، ولو كان) أي: «بَغِيّ» («فَعُولاً» لقيل: «بَغُوّ») أي: بواو مشددة (كما قيل: فلانٌ نَهُوٌّ) أي: كثير النهي (عن المُنكَر، كذا ذكَره صاحب «الكشاف»).

(وهذا) أي: ما نُقل عن ابن جني (عجيبٌ من مثل الإمام) لفظة «مثل» مقحَمة للتعظيم، كما في قولك: «مثلُك لا يبخل»، (ابن جني، وأظنُّ أنه) أي: ما نُقل عنه (سهو) أي: خطأ صادر (منه) أي: من ابن جني بلا تأمُّل؛ (لأنه) أي: «بَغِيّ» (لو كان «فَعِيلاً» لوجب أن يقال: «بَغِيّة») أي: بإلحاق تاء التأنيث؛ (لأنَّ «فَعِيلاً» بمعنى الفاعل لا يَستوي فيه) أي: في «فَعِيل» بمعنى الفاعل (المذكر والمؤنثُ) وجوَّز القاضي كونَه «فعيلاً» بمعنى فاعل، ولم تَلحقه التاء لأنه للمبالغة أو لِلنسب كـ«طالق»، وردَّ القطبُ كونَه للمبالغة بأن نفيَ الأبلغ لا يَستلزم النفي مطلقاً، وأُجيب بأنه من باب نفيِ المقيَّد وقيدِه، وقال الطيبي عن محيي السنة: كل ما كان معدولاً عن وجهه ووزنِه كان مصروفاً عن أخواته كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] أسقط الهاء؛ لأنه كان مصروفاً عن

---

(١) في بعض النسخ لـ«شرح التفتازاني» زيادة: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

اللَّهم؛ إلا أن يقال: شُبِّه بما هو بمعنى مفعول، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وهو تكلُّف، ولأن قوله: «لو كان فَعُولاً لقيل: بَغُوّ» غير مستقيم بلا خفاء؛ لأنه يائي، وأما «نهو» فشاذ، والقياس: «نَهِيٌّ».

فإن قلت: الواو في «عَدُوّ» رابعة، وما قبلها غير مضموم، فلِمَ لَمْ تقلب ياءً؟

قلت: لأن المَدَّة لا اعتداد بها، فكأن ما قبلها مضموم، ولأن الواو الساكنة كالضمة، ....

«باغية»، ولك أن تقول: لم يَقل: «بغية» لأنه مصدر، أو بِزنته، كما قال القاضي في قوله تعالى: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]: وحَّده؛ لأنه مصدر أو بزنته، كذا ذكره الدده جنكي.

(اللهمَّ إلا أنْ يقالَ: شُبِّه) أي: «الفعيل» بمعنى الفاعل (بما) أي: بـ«الفعيل» الذي (هو بمعنى مَفعول) أي: في الزنة، (كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾) قال اللقاني: يحتمل أن يكون مثالاً لِما هو بمعنى مَفعول؛ إذ معناه: مُقرَّبة من المحسنين؛ إذ ليس المراد بـ«معنى مفعولٍ» معنًى يُعبر عنه بصيغة هي موازنة مَفعول، بل معنًى يُعبر عنه بِصيغة اسم المفعول، ويحتمل أن يكون مثالاً لشبيهِ ما هو بمعنى مفعول وهو الأقرب، انتهى. وقيل: إن الرحمة بمعنى الإحسان، ولذا لم يلحقه التاء.

(وهو) أي: القول بأنَّه مُشبَّه بما هو بمعنى المفعول (تكلُّف، ولأن قوله) أي: ابن جني وهو عطف على قوله: «لأنه»: («لو كان فعولاً لقيل: بَغُوّ» غير مُستقيم بلا خفاء؛ لأنه) أي: «بغيّ» (يائي) أي: إنما يلزم أن يقال: «بغوّ» لو كان واويًّا، لكنه يائي، فالقياسُ فيه الياء، (وأمَّا «نَهُوّ») وإن كان يائيًّا مع أنه جاء بالواو (فشاذّ) لا يُقاس عليه، (والقِياس: «نَهِيّ»).

(فإنْ قلتَ: الواو في «عدوّ» رابعة، وما قبلها) أي: الواو (غيرُ مضموم، فلِمَ لَم تُقلب ياء) مع أن القاعدة إذا وقعت الواو كذلك قلبت ياء؟

(قلتُ): إنما لم تُقلب (لأن المَدَّة) زائدة (لا اعتدادَ بها) أي: في كونها حاجزاً، (فكأنَّ ما قبلها) أي: ما قبل الواو (مضمومٌ، ولأن الواو الساكنة كالضمة) لأنها مدتها،

ولأن الغرض هو التخفيف، ويحصل بالإدغام، وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي، نحو: «مَغْزُوّ».

فإن قلتَ: ما السر في جواز «مَدْعِيّ» و«مَغْزِيّ» بقلبهما ياء مع الكسرة والاطراد، لا سيما في «مرضيّ»، وامتناعِ ذلك في «عدوّ»؟ قلت: السر أن نحو: «مغزُوّ» طال، فثقل، والياء أخف، فعُدل إليه، بخلاف «فَعُول»، أو أنه محمول على فِعله، فافهم.

[بيان «فَعِيلٍ»:]

(وَتَقُولُ فِي «فَعِيلٍ» مِنَ الوَاوِيِّ: «صَبِيٌّ») والأصل: ....

ومدة الضمة ضمة مثلها، (ولأن الغرض) أي: مِن قلبِ الرابعة الغير المضموم ما قبلها (هو التخفيف) أي: لِلَّفظ، (ويَحصل) أي: التخفيف (بالإدغام، وكذا الكلامُ) أي: لا تُقلب الواو ياء لكونها رابعة لأن المدة ... إلى آخر ما تقدَّم (في اسم المفعول الواوي، نحو: «مَغْزُوّ»).

(فإنْ قلتَ: ما السرُّ في جواز «مَدْعِيّ» و«مَغْزِيّ» بقلبهما) أي: بقلب «مدعي» و«مغزي»، أي: قلبِ واويهما (ياءً مع الكسرة[1] والاطراد) أي: فيهما وفي أمثالهما (لا سيَّما في «مرضيّ»، و) في (امتناعِ ذلك) أي: قلب الواوين ياء (في «عدوّ»؟ قلتُ: السر) أي: سرُّ جواز القلب فيما ذُكر دون «عدوّ» (أنَّ نحوَ: «مغزُوّ» طال) أي: بسبب الميم (فثقل، والياء أخف) أي: من الواو (فعُدل إليه) أي: إلى الياء للخفة، (بخلاف «فَعُول») أي: فإنه لا طول فيه ولا ثقل؛ لِنقصان حروفه بسبب عدم الميم فيه.

(أو أنه) أي: «مَغْزِيّ» (محمولٌ على فِعله) أي: فعله الأصلي وهو الماضي المبنيّ للمفعول، نحو: «غُزِي» بضم أوله وكسر ثانيه في قلب الواو ياءً، بخلاف «عَدُوّ»؛ فإن فِعله ـ وهو المبني للفاعل؛ لِكون «فَعُول» بمعنى فاعِل ـ لم تُقلب الواو فيه ياءً وإن قلبت ألفاً، فكلٌّ حُمل على فعله. ونبَّه على اختلاف فِعليهما بقوله: (فافهمْ) فإنه قد يُغفل عنه. تأمل!

(وتقولُ في) بناء («فَعِيلٍ» من الواويِّ: «صَبِيٌّ»، والأصل) أي: قبل الإعلال:

---

(١) في بعض النسخ لـ«شرح التفتازاني»: «الكثرة» بدلاً من «الكسرة»، وفي «دستور العلماء»: الاطراد: الشُّيوع والكثرة، وقال السيوطي: «يطرد» أي: يكثر، ويأتي الاطراد أيضاً بمعنى: التتابع. فلينظر.

صَبِيْوٌ، قلبت الواو ياء وأُدغمت، وهو من «الصَّبوة» (وَمِنَ اليَائِيِّ: «شَرِيٌّ») أصله: شَرِيْيٌ، أدغمت الياء في الياء، و«الفرس الشريُّ»: هو الذي يَشْرِي في سيره، أي: يُلِحُّ.

○ ○ ○

(«صَبِيْوٌ») اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، (قُلبت الواو ياء وأُدغمت) أي: الياء الأولى في الثانية طلباً للتخفيف، (وهو) أي: «صبيّ» مأخوذ (مِن «الصَّبْوة») وهو الميلُ إلى الجهل والفتوة، وسُمي «الصَّبِيّ» به: لميله إلى ما لا يَعنيه كما تقدم، أو هو مِن «الصِّبَى» بكسر الصاد وفتحِ الباء وبالقصر: وهو العشق، ومنه يقال: «تَصَابى»، ويقال: «صَبِيَ صباءً» على وزن «سَمِع»، أي: لَعِبَ مع الصِّبيان.

(ومِن اليائيِّ: «شَرِيّ»، أصله: شَرِيْيٌ) بِياءين، (أُدغمت الياء) الأولى (في الياء) الثانية، (و«الفرسُ الشرِيّ»: هو الذي يَشرِي في سيره، أي: يُلِحّ[1]) بالحاء المهملة من «الإلحاح» وهو الدوام.

○ ○ ○

---

(١) في بعض النسخ لـ«شرح التفتازاني»: «أي: يلجّ» بالجيم، قال الزبيدي في «تاج العروس»: «شَرِيَ الفَرسُ في سَيرِه»: بَالَغَ فيه ومضى من غيرِ فُتورٍ، «فهو شَرِيٌّ»، و«رَكِبَ شَرِيًّا» أي: فرساً يَسْتَشْرِي في سيره، يعني: يَلَجُّ ويَجِدُّ. اهـ. وبنحوه في «الصحاح» و«اللسان» وغيرهما، وقال الحميري في «شمس العلوم»: و«شَرِي الفرسُ في سيره» أي: أسرع وجَدَّ ولم يَفْتُر.

بيان المزيد فيه من الناقص

(وَ) الثلاثيُّ (المَزِيدُ فِيهِ: تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً قُلِبَتْ يَاءً) تخفيفاً؛ لثقل الكلمة بالطُّول، والمزيد فيه كذلك لا مَحالة، فتُقلب فيه الواو ياء.

وقوله: «رابعة» احتراز من نحو: «غَزو»، وقوله: «فصاعداً» ليدخل فيه نحو: «اعتدى»، و«استرشى»، وقوله: «ولم يكن ما قبلها مضموماً» احتراز من نحو: «يغزو».

(فَتَقُولُ: «أَعْطَى، يُعْطِي») والأصل: أعْطَوَ يُعْطِوُ (وَ«اعْتَدَى، يَعْتَدِي») والأصل: اعْتَدَوَ يَعْتَدِوُ (وَ«اسْتَرْشَى، يَسْتَرْشِي») والأصل: استرشَوَ يسترشِوُ،

(و) المعتل اللام (الثلاثيُّ المزيدُ فيه تُقْلَبُ واوُه ياءً؛ لأنَّ كلَّ واوٍ وقعتْ رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها) أي: الواو (مضموماً قُلبت) أي: الواو المذكورة (ياء؛ تخفيفاً لِثقل الكلمة بالطُّول، والمزيدُ فيه كذلك) أي: هو ثقيل بالطول (لا مَحالةَ) بفتح الميم، أي: لا بد، (فتُقلب فيه) أي: في المزيد فيه (الواو ياء) لطلب الخفة؛ لأن الياء أخف من الواو.

(وقوله) أي: المصنف: («رابعة»، احتراز من نحو: «غَزو») فإن الواو فيه ثالثة، (وقوله: «فصاعداً»، لِيدخل فيه) أي: في القاعدة، أو في قوله المذكور (نحوُ: «اعتَدى») أي: فإن الواو فيه خامسة، (و«استرْشى») أي: فإن الواو فيه سادسة، (وقوله: ولم يكن ما قبلها) أي: ما قبل الواو (مضموماً، احتراز من نحو: «يَغزُو») وفيه أنهم قلبوا واو «التمطّي» إلى الياء لِرفضهم الواو المتطرفة المضمومَ ما قبلها، إلا أن يخصَّ ما ذكر بالفعل.

(فتقولُ: «أَعْطَى يُعْطِي»، والأصل: أَعْطَوَ يُعْطِوُ) كـ«أكرم يُكرم»، وهو من «العَطْو» وهو الأخذ، قيل: لم يُسمَع ماضيه من الثلاثي المجرد، وقيل: المفعول الأول «آخِذ»؛ لأن معنى «أعطيت زيداً درهماً»: أخذ زيد درهماً مني، (و«اعْتَدَى يَعْتَدِي»، والأصل: اعتدَوَ يَعتدِوُ، و«اسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي»، والأصل: استرشَوَ يَسترشِوُ) وهو من «الرّشوة» بكسر

ومثّل بثلاثة أمثلة؛ لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة.

(وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ: «أَعْطَيْتُ»، وَ«اعْتَدَيْتُ»، وَ«اسْتَرْشَيْتُ»، وَكَذٰلِكَ «تَغَازَيْنَا»، وَ«تَرَاضَيْنا») بقلب الواو من الجميع ياء لما ذكرنا، **فاحفظ هذه القاعدةَ.**

ولكن اعلم: أن المصنف وغيرَه أطلقُوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكُلّيّة، وقالوا: «كلّ واو .... إلى الآخر» ولي فيه نظر؛ لأن هذا القلب إنما هو في لام الفعل فقط؛ لأنَّ وقوعه ....

الراء وضمها، يقال: «اسْتَرْشَى في حُكمِه»: طَلَب الرّشْوةَ فيه، و«أَرْشَاه»[١] أي: أعطاه الرّشْوة، و«الرَّاشِي»: هو المعطِي، و«المُرْتَشِي»: هو الآخذ، و«الرَّائِشُ»: هو الواسطة بينهما.

(ومثّل) أي: المصنف **(بثلاثة أمثلة؛ لأنها)** أي: لأن الواو **(إمّا رابعةٌ)** أي: كواو «أعطَوَ»، **(أو خامسة)** أي: كواو «اعتدَوَ»، **(أو سادسة)** أي: كواو «استرشَوَ».

(وتقول مع الضمير: «أَعْطَيْتُ» و«اعْتَدَيْتُ» و«اسْتَرْشَيْتُ»، وكذلك) فصله عمّا قبله لتغير الأسلوب: **(«تَغَازَيْنا» و«تَرَاضَيْنا»[٢] بقلب الواو من الجميع ياء لِما ذكرنا)** أي: من وقوعها رابعة فصاعداً مع عدم انضمام ما قبلها، **(فاحفظْ هذه القاعدةَ)** أي: قاعدةَ قلب الواو المذكورة.

(ولكنِ اعلم أنَّ المصنف وغيرَه أطلقُوا الكلام في هذا القلب) أي: قلبِ الواو الواقعة رابعة فصاعداً ياء، أي: لم يُقيِّدوا بكونها لاماً أو عيناً، وإن كان الأول فهو للفعل فقط أو له وللاسم؟ **(على سبيلِ)** القاعدة **(الكُلية، وقالوا: كل واو ... إلى الآخِرِ)** أي: آخِرِ ما تقدم.

(ولي فيه) أي: في إطلاقهم **(نظر؛ لأن هذا القلبَ)** المذكور **(إنما هو في لامِ الفعل فقطْ)** احتراز من عينه كـ«استقْوَم»، ومن لام الاسم كـ«مدعُوّ»؛ **(لأنّ وقوعه)** أي:

---

(١) نقله المحشي من «مختار الصحاح» للرازي، وقد تفرد الرازي بهذا البناء، ولم أجده عند غيره، فليحرر.

(٢) في أكثر نسخ «تصريف العزي» و«شرح التفتازاني»: «وَتَرَاجَيْنَا».

رابعاً أكثر، فهو أليقُ بالتَّخفيف؛ بدليل أنهم لا يَقلبونها من «استقْوَم»، وفي التنزيل: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ [المجادلة: ١٩]، وكذا: «اعْشَوْشَب»، و«اجْتوروا»، و«تجاوروا»، وما أشبه ذلك.

وفي نحو: «افعلَّ» و«افعالَّ» لا تقلب اللام الأولى؛ لأن الأخيرة مُنقلبةٌ لا مَحالةَ، فلو انقلبت الأولى أيضاً لأوقع في الثقل المهروب عنه، لا سيما في المضارع، بدليل «ارعوى يرعوي»، و«احواوَى يحواوِي»، وما أشبه ذلك، ولأنه ينتقض بنحو: «مَدْعُوٌّ»، و«عَدُوٌّ»، ....

لام الفعل (رابعاً أكثر، فهو) أي: اللام (أليقُ بالتخفيف) أي: لكثرة وقوعه، (بدليل أنهم) أي: الصرفيين (لا يَقلبونها) أي: الواو (من «استقْوَم») مع وقوعها خامسة؛ لأنها ليست بلام، (وفي التنزيل: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾) أي: بصحة الواو، (وكذا) أي: لا يقلبون («اعْشَوْشَب» و«اجْتَوَرُوا» و«تَجاوَروا» وما أشبه ذلك) أي: مما كانت الواو فيه عيناً لا لاماً.

(وفي نحو: «افْعَلّ» و«افْعالّ») بالإدغام فيهما، والتمثيل لهما بالمثالَين الآتيين في كلامه نظر لهما قبل الإدغام، (لا تُقلب اللام الأولى) أي: إلى الياء مع وقوعها رابعة في «افعلَّ» وخامسة في «افعالَّ» (لأن) اللام (الأخيرة) فيه (مُنقلبةٌ) أي: إلى الياء (لا محالةَ) أي: لا بد، (فلو انقلبتِ الأولى أيضاً لأَوقع) أي: لأوقع انقلابهما الكلمةَ (في الثقل) أي: ثقل التلفظ بها، ويصحّ أن يُقرأ «أُوقع» بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير اللفظ والمتلفظ به المعلوم من المقام (المهروبِ عنه) أي: عن الثقل وهو اجتماع المثلَين، لكن قد يقال: الثقل اللازمُ وقوعُه أسهل من الثقل المهروب عنه؛ إذ الياء أخفّ من الواو.

(لا سيَّما في المضارع) أي: فإنه يلزم فيه الوقوعُ في الثقل المذكور، وزيادة الكسر على أول حرفي العلة لِوجوب كسر ما قبل الآخر فيه، (بدليل «ارعوَى يَرعوِي») والأصل: ارْعَوَوَ يَرْعَوِوُ، (و«احْواوَى يَحواوِي») أصلهما: احْواوَوَ يَحْواوِوُ، قُلبت الواو الثانية من الجميع ياء، ثم قلبت ألفاً في الماضي وسكنت في المضارع، ولم تُقلب الواو الأُولى ياء مع وقوعها رابعة لما مر، (وما أشبه ذلك) أي: نحو: «ارعوى» وما بعده.

(ولأنه) أي: ولأن إطلاق قاعدة القلب المذكور، وهو عطف على قوله: «لأن هذا القلب» (يَنتقض بنحو: «مَدْعُوّ» و«عَدُوّ») أي: فإن الواو فيهما وقعتْ رابعة فصاعداً وما قبلها غير مضموم ولم تقلب ياء.

وكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث في المعتل اللام، وعلى أنه لا اعتدادَ بالمَدَّة، أو أن المَدَّة قائمة مقام الضمة.

هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة منه واحداً، فلنشرع فيما تعدد فيه حرف العلة، فنقول:

○ ○ ○

(وكأنهم) أي: الصرفيين (اعتمَدوا) أي: في إخراجِ هذه الصُّوَر وتخصيصِ هذه الكلية بما عداها (على إيرادِ هذا البحث) وهو قلب الواو رابعة . . . إلى آخر ما تقدم (في المعتلّ اللام) أي: وهو مَقام خاصّ، فيكون مخصِّصاً للعموم الوارد فيه بالواو الواقعة لامَ فِعل، فسقَط الاعتراضُ بنحو: «استقوم» وما بعده، (وعلى أنه) أي: الشأن، وهو عطف على «إيراد» (لا اعتدادَ بالمَدّة) أي: في نحو: «مدعوّ» و«عدوّ»، (أو أنَّ المَدّة قائمة مَقام الضمة) أي: فكأن ما قبل الواو في نحو: «مدعوّ» و«عدوّ» مضموم.

(هذا) أي: البحث المذكور (آخِرُ الكلام فيما) أي: في المعتل الذي (يكون حرفُ العلة منه) أي: من المعتل (واحداً) أي: غيرَ متعدد، (فلْنشرعْ) الفاء فصيحة، واللام إمَّا لام ابتداء أو لام أمر، (فيما) أي: في المعتل الذي (تعدَّد فيه حرف العلة، فنقول):

○ ○ ○

النوع الرابع
اللفيف المقرون

النوع الرَّابعُ من الأنواع السبعة: (**المُعْتَلُّ العَيْنِ وَاللَّامِ**) وهو: ما يكون عينه ولامه حرفي علة، وقدَّمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يَليه.

(**وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ**) أما اللفيف؛ فلاجتماع حرفي العلة فيه، يقال للمجتمِعِين من قبائل شتى: لفيف. وأما المقرون؛ فلمقارنة الحرفين؛ لعدم الفاصل بينهما، بخلاف ما سيجيء بعده.

والقسمة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام، ....

(النوع الرابع) أي: (من الأنواع السبعة) المتقدمة: (المعتلُّ العينِ واللّامِ، وهو) أي: معتلُّهما (ما) أي: فعل (يكون عينه) أي: الفعل (ولامُه حرفَي عِلة، وقدَّمه) أي: المعتل العين واللام على المعتل الفاء [واللام، وعلى المعتل الفاء] والعين وعلى المعتل الكل (لِكثرة أبحاثه) أي: المعتل العين واللام، (بِالنسبة إلى ما يَليه) وهو المعتل الفاء واللام.

(ويُقال له) أي: للمعتل العين واللام: (اللَّفيف المقرُون. أما اللفيف) أي: أما وجهُ أن يقال له: «اللفيف»: (فلاجتماع حرفَي العلة فيه) أي: المعتل العين واللام، (يُقال للمجتمِعين مِن قبائل) جمع «قبيلة»، واحدة: قبائل العرب، وهم بنو أبٍ واحدٍ، سميت بها لأن العَمائر[1] تقابلتْ عليها (شتى) جمع «شَتِيت» بمعنى المتفرق أو المختلف [(لَفِيف)]، وقد يُقال: هو مأخوذ من «اللَّف» بمعنى الخلط، فسمي به لأن فيه خلطَ الحرف الصحيح بحرف العلة، يقال: «طعام لَفِيف»: إذا كان مخلوطاً من جِنسَين.

(وأما المَقرُون) أي: وأما وجه أن يقال له: «المقرون»: (فلِمقارنة الحرفَين) المذكورَين فيه وهما حرفا علة (لعدم الفاصل بينهما) أي: الحرفين، (بِخلاف ما سيجيء بعده) من نحو: «وقى»؛ فإنه يقال له: «المفروق» لِحلول الفاصل بينهما.

(والقِسمة) أي: القسمةُ العقلية (تَقتضي أن يكون هذا النوع) أي: اللفيف المقرون (أربعةَ أقسام) أحدها: أن يكون العين واللام واوين، كـ«قوو». وثانيها: أن يكونا ياءين،

---

(١) العِمارة: الحيُّ العظيم، أو القبيلة والعشيرة.

ولكن لم يجئ ما يكون عينه ياء ولامه واواً، فبقي ثلاثة.

ولا تكون إلا من باب: «ضرَب يَضرِب»، و«عَلِم يَعلَم»، والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوينِ كسر العين في الماضي، نحو: «قَوِيَ»؛ لتقلب الواو الأخيرة ياءً؛ دفعاً للثقل.

وإنما جاء في هذا النوع «يفعِل» بالكسر حال كون العين واواً؛ لأن العبرة في هذا الباب باللام، ولذا ....

كـ«حيي». وثالثُها: أن يكون العين واواً واللام ياء، كـ«روي». ورابعها: أن يكون العين ياء واللام واواً، وهذا القسم لم يجئ في الكلام كما سيذكره. قال الأندلسي[1] في «شرح المفصل»: عُلم ذلك باستقراءِ أبنية الفعل والاسم، **(ولكن لم يَجئ ما يكون عينه ياء ولامه واواً)** قال سيبويه: ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو، وكان في هذا نوع من الاعتدال؛ لأن الياء أخف والنطق بآخر الكلمة أشق من النطق بأولها؛ لكون المتكلم قويًّا في الابتداء تعباً في الانتهاء، فبدؤوا بالأثقل، وعقَّبوا بالأخف الضعيف تنزلاً على حالتي المتكلم، ولا يَخفى ما فيه من الاعتدال، **(فبقي ثلاثة)** من الأربعة الأقسام.

(ولا تكون) أي: الثلاثة **(إلا مِن باب: «ضرَب يَضرِب» و«عَلِم يَعلَم»، والتزموا)** أي: العرب **(فيما يكون الحرفان فيه واوَين كسرَ العين في الماضي نحو: «قَوِيَ»؛ لِتُقلب الواو الأخيرة ياء دفعاً للثقل)** أي: لم يأتِ مِن باب «قتَل» و«حسُن».

والتوجيهُ بعد الاعتماد على الاستقراء: أن الفعل مِن هذا الباب إمَّا أن يكون واويَّ العين واللام، أو ياءيهما، أو واوي العين يائي اللام كما تقدم؛ أما الأولُ: فيجب أن يكون من باب «عَلِم»؛ لأنهم لو بَنَوا منه مثلَ «ضرب» أو «حسُن» لقالوا: «قَوَوْتُ» أو «قَوُوتُ» مثلاً، وهم لاجتماع الواوين أكرهُ منهم لاجتماع الياءين، وإنما احتملُوا نحو: «القُوّة» و«الحُوّة» و«البَوّ» و«الجَوّ» للإدغام، وأمَّا الآخران: فيجب أن يكونا مِن باب «ضَرَب» أو «عَلِم»؛ حذراً من وقوع الضم في المضارع على الياء أو الواو ومجيء الياء إثره، مع شذوذِ باب «حسِب». ذكره الغَزِّي.

(وإنما جاء في هذا النوع) أي: اللفيف المقرون **(«يَفعِل» بالكسر)** أي: كسر العين **(حالَ كون العين واواً؛ لأن العبرةَ في هذا الباب باللام، ولذا)** أي: لأجل كون العبرة فيه

---

(١) هو علم الدين القاسم بن أحمد اللورقي المعروف بالأندلسي، المتوفى سنة (٦٦١هـ).

لا يُعَلُّ العين.

(فَتَقُولُ: «شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»، مِثْلَ: «رَمَى، يَرْمِي، رَمْياً») فجميع ما عرفته في «رَمَى، يَرْمِي» فاعرفه ههُنا بعينه، والأصل: شَوَيَ يَشْوِيُ، أُعِلَّ إعلالَ «رَمى، يَرْمي»، وأصل «شَيًّا»: شَوْياً، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء.

ولا يجوز قلبُ الواو ألفاً؛ لئلا يلزم حذف إحدى الألفين، فتختل الكلمة.

فإن قيلَ: إذا كان الأصل: شَوَيَ، فلِمَ أُعلّ اللام دون العين، مع أنَّ العلةَ موجودةٌ فيهما؟

باللام (لا يُعلّ العين) قال الغَزِّي: لما قدَّم في الأجوف أن المضارع منه لا يكون مكسورَ العين، وكان هذا النوع مخالفاً له في الحكم المذكور، أشار إلى الفرق بأن الاعتبارَ في هذا النوع باللام، أي: فلم يُلتفت إلى ثِقل وقوع الكسر على الواو، (فتقول: «شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»، مثلَ: «رمَى، يَرمِي، رَمْياً»، فجميعُ ما عرفتَه) أي: من الإعلال وغيره (في «رمَى، يَرمي» فاعرفْه ههُنا) أي: في «شوى يشوي» (بعينِه) أي: عينِ جميع ما عرفتَه هناك بلا فرق.

(والأصلُ) أي: في «شَوى يَشوِي»: («شَوَيَ يَشْوِيُ») أي: بتحريك الياء فيهما، (أُعلَّ إعلالَ «رَمَى يَرْمِي») أي: تُقلب الياء ألفاً في الماضي لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وتُسكن في المضارع لاستثقال الضمة عليها، (وأصل «شَيًّا»: شَوْياً، اجتمعتِ الواو والياء وسبقتْ إحداهما) أي: على الأخرى (بالسُّكون، فقُلبت الواو ياء) أي: وأُدغمت الياء في الياء.

(ولا يَجوز قلبُ الواو) أي: في «شَوَى» (ألفاً لئلا يلزمَ حذفُ إحدى الألفين، فتختلّ الكلمة) أي: بسبب الحذف، لأنه يبقى «شوَى» حينئذٍ «شَا» بحرفين.

(فإنْ قيل: إذا كان الأصل) أي: في «شوى»: («شَوَيَ») أي: بتحريك الياء، (فلِم أُعلّ اللام) وهو الياء (دون العين) وهو الواو، (مع أنَّ العلةَ) أي: علة الإعلال (مَوجودةٌ فيهما) أي: في العين واللام، وهي تحركهما وانفتاحُ ما قبلهما؟

قلتُ: لأنَّ آخِر الكلمة أولى بالتغيير والتصرُّفِ فيه، فلا تُعلّ العين في صيغةٍ من الصيغ؛ لأنه لم تُعلَّ في الأصل، فلا يقال في اسم الفاعل: «شاءٍ» بالهمزة، بل: «شاوٍ» بالواو، ويقال في اسم المفعول: «مَشْوِيٌّ»، لا: «مَشيٌّ»، فالحاصل أنه يُجعل مثلَ الناقص بعينه، لا مثلَ الأجوف.

(وَ) تقول: («قَوِيَ، يَقْوَى، قُوَّةً») والأصل: قَوِوَ يَقْوَوُ، فأُعلا إعلالَ «رضي يرضى»، ولم يدغم؛ لأن الإعلال في مثل هذه الصورة ....

(قلتُ): إنما اختصَّت اللام بالإعلال (لأنَّ آخِر الكلمة أولى) أي: أحقُّ (بالتغيير والتصرُّفِ فيه) أي: في آخِر الكلمة؛ لأنه محل لذلك، وحينئذٍ (فلا تُعلّ العين) أي: في هذا النوع (في صيغةٍ مِن الصيغ؛ لأنه) أي: الشأن (لم تُعلّ) أي: العين (في الأصل) أي: الماضي الذي هو «شَوَى».

(فلا يُقال في اسم الفاعل: «شاءٍ» بالهمزة) وهو قياس اسم الفاعل مِن «شايَ» على تقدير إعلالِ العين، كـ«بائع» من «باعَ»، أُعل إعلالَ «قاضٍ» بعد قلبِ الياء همزة، (بل) يقال فيه: («شاوٍ» بالواوِ) وهو قياس اسم الفاعل مِن «شَوَى»، كـ«رامٍ» من «رَمى»، والأصل: شاوِيٌ، أُعل إعلال المذكور.

(ويُقال في اسم المفعول: «مَشْوِيّ») والأصل: مَشْوُوي، كـ«مَرْمُوي»، أُبدل ثم أدغم على ما سبق بيانُه، (لا: «مَشِيّ») أي: بياءين[1]، وهو قياسُ اسم المفعول مِن «شايَ»، والأصلُ: مَشْوُويٌ، كـ«مَقْوُول»، نُقلت حركة الواو الأولى، ثم حُذفت إحدى الواوين فصار «مَشُوياً»، أبدلت الواو الباقية ياء وأدغمت في الياء، ثم كسرت الشين.

(فالحاصلُ أنه) أي: ما ذُكر مِن «شوَى» وما تصرَّف منه (يُجعل مثلَ الناقص) أي: في الإعلال (بعينه) أي: بلا فرقٍ، (لا) يجعل (مثلَ الأجوف) لأنه مخالفٌ له لما مر.

(وتقول: «قَوِيَ، يَقْوَى، قُوّةً») بالإدغام، (والأصل) أي: في «قَوِي يَقْوى»: (قَوِوَ يَقْوَوُ) أي: بواوَين، (فأُعلا إعلالَ «رضي يَرضى»، ولم يُدغم) أي: أحد المتجانسين في الآخَر (لأنَّ الإعلال في مثلِ هذه الصورة) أي: صورةِ واوي هذا النوع المكسور العين

---

(١) في الأصل المطبوع: «بياءات ثلاث»، إذ لا وجه لاجتماع الياءات على تقدير جعله مثل الأجوف لوجوب حذف إحدى الواوين.

واجب؛ إذ لا يجوز أن يقال: «رَضِوَ» ـ مثلاً ـ بلا إعلال، بخلاف الإدغام؛ إذ يجوز أن يقال: «حَيِيَ» بلا إدغامٍ، فقُدِّم الواجبُ، فلَم يَبْقَ سببُ الإدغام، ولأن «قَوِيَ» أخفُّ من «قَوَّ» بالإدغام، فاعتُبر اجتماع الواوين في «القوة» للإدغام؛ فإنه موجب للخفة، ونظيره «الجوُّ» و«البوُّ»، ولم تُعلّ العين؛ لئلا يلزمَ في المضارع: «يَقَايُ» بياء ....

(واجبٌ؛ إذ لا يَجوز أن يقال: «رَضِوَ» مثلاً) أي: (بلا إعلالٍ) ولا قلبٍ.

(بخلاف الإدغام) أي: عند اجتماع المتجانسَين، فإنه غير واجب في هذا النوع؛ (إذ يجوز أن يُقال: «حَيِيَ» الرجل» (بلا إدغامٍ، فقُدم الواجب) الذي هو الإعلال على غير الواجب الذي هو الإدغام، فيُقال: «قَوِيَ» بالقلب، ولا يقال: «قَوَّ» بالإدغام، (فلَم يَبْقَ) أي: بتقديم الإعلال (سببُ الإدغام) الذي هو اجتماع المتجانسين؛ (ولأنَّ «قَوِيَ» أخفُّ من «قَوَّ» بالإدغام) أي: بشهادة الذوق والحس؛ لأنَّ الياء أخف من الواو.

(فاعتُبِرَ[١] اجتماع الواوين في) لفظ («القُوّة») الذي هو مصدر «قَوِي» (للإدغام، فإنه) أي: الإدغام (موجِب للخفة) أي: مع أنه لا سببَ للإعلال حتى يقدم على الإدغام، (ونظيرُه) أي: نظير «القوة» في الإدغام: («الجَوّ»[٢]) بفتح الجيم: الحُرْقَة وشِدَّةُ الوَجْدِ من عِشْقٍ أو حُزْنٍ، ومنه يقال: «جَوِيَ الرجل» بالكسر «فهو جَوٍ»، و«الجَوُّ» أيضاً: ما بين السَّماءِ والأرض مِن الهواء، ويجوز أن يُضبط بالحاء المهملة المضمومة جمع «الأحوَى» وهو الأسود، (و«البَوّ») بموحدة: جِلْدُ ولد البعير إذا حُشي بالتِّبن، أو بمثناة فوقية وهو هَلاكُ المال، يقال: «تَوِي ـ بالكسر ـ يَتْوَى تواً»: إذا هلك[٣].

(ولم تُعلّ العين) أي: في «قَوِي» (لئلّا يلزمَ في المضارع) أن يقال: («يَقايُ» بياء

---

(١) في بعض النسخ لـ«شرح التفتازاني»: «واغتفر» بدلاً من «واعتبر».

(٢) في أغلب كتب اللغة: «الجَوَى»، فليحرر.

(٣) قوله: «الحرقة وشِدة الوجد من عشق أو حزن، ومنه يقال: جَوِي الرجل بالكسر فهو جَوٍ»، وقوله: «ويجوز أن يُضبط بالحاء المهملة المضمومة جمع الأحوَى وهو الأسود»، وقوله: «أو بمثناة فوقية وهو هلاك المال، يقال: تَوِي بالكسر يَتْوَى تواً إذا هلك»؛ تبع الشارح الجاوي في هذه التجويزات العقلية الدده جنكي، ولكنها خطأ، وخروج عن أصل المسألة التي هي الكلام في احتمال المضعف لإدغامه المفضي للخفة إلى الكلام في المعتل اللام، كـ«جوى» و«توى» الذي لا علاقة له بما يقرره المصنف والشارح أبداً.

مضمومة، وقيل: لئلا يلزم اجتماع الإعلالين.

(وَ«رَوِيَ، يَرْوَى، رَيًّا») وأصله: رَوْياً، ولم تقلب العين من «رَوِيَ» ألفاً ـ وإن لم يلزم اجتماع الإعلالين ـ لئلا يلزم في المضارع أن يقال: «يَرَايُ»؛ كـ«يخاف» بياء مضمومة، وهم رفضوا ذلك، ولأن «فَعِلَ» مكسورَ العين فرع «فَعَل» المفتوحَ العين، ولم تقلب في المفتوح، فلم تُقلب في المكسور، فـ«قَوِيَ يَقْوَى»، و«رَوِي يَرْوَى» (مِثْل: «رَضِيَ، يَرْضَى، رضاً») في جميع أحكامه بلا مخالفة، وعليك أنْ لا تعلّ العين أصلاً، ولما لم يكن اسم الفاعل من «رَوِيَ» مثلَه من «شَوَى» أشار ....

مَضمومة) وهو مرفوض في كلامهم، (وقيل) أي: في علة عدم إعلال العين: (لئلَّا يلزمَ اجتماع الإعلالين) أي: بنوعٍ واحدٍ على التوالي.

وقوله: (و«رَوِيَ، يَرْوَى، رَيًّا») عطف على «قَوِي» (وأصله) أي: أصل «ريًّا»: (رَوْياً) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، (ولم تُقلب العين مِن «رَوِي» ألفاً ـ وإن لم يلزمِ اجتماعُ الإعلالَين ـ لئلَّا يلزمَ في المضارع أن يقال: «يَرايُ» كـ«يَخاف» بياء مضمومة، وهم) أي: العرب (رفضُوا) أي: تركوا (ذلك) أي: ضم الياء في المضارع.

(ولأن «فَعِل» مكسور العين) هذا علة لكل مِن «قَوِي» و«رَوِيَ»، أخَّرها عنهما إيثاراً للاختصار[1] وعدم التكرار، (فرع «فَعَل» المفتوحِ العين) لأن الأصل في الثلاثي «فَعَل» بفتح العين؛ لخفته وكثرة معانيه؛ لأنه لا يجيء غيرُ «فَعَل» بمعنى من المعاني إلا وقد يجيء «فَعَل» لهذا المعنى، (ولم تُقلب) أي: العين (في) «فَعَل» (المفتوحِ فلَم تُقلب) أيضاً (في) «فَعِل» (المكسور) لئلَّا يلزمَ مزيةُ الفرع على الأصل، وحينئذٍ (فـ«قَوِي يَقْوَى» و«رَوِيَ يَرْوَى» مثل: «رَضِيَ، يَرضى، رِضاً» في جميع أحكامه) أي: أحكام «رَضِي» (بلا مخالفة) أي: بين «قَوِي» و«رَوِيَ» وبين «رَضِي»، (وعليك) أي: لَزِم (أن لا تعلّ العين) أي: في «قَوِي» و«رَوِيَ» (أصلاً).

(ولمّا لم يكن اسم الفاعل من «رَوِيَ» مثلَه) أي: مثلَ اسم الفاعل (مِن «شَوى» أشار

---

(١) في المطبوع: «الاختصاص»، والمثبت من «حاشية الغزي».

إليه بقوله: («فَهُوَ رَيَّانُ»، وَ«امْرَأَةٌ رَيَّا»، مِثْل: «عَطْشَانَ»، وَ«عَطْشَى») يعني: لا يقال: «راوٍ»، و«راوِية»، بل يُبنى الصفة المشبهة؛ لأن المعنى لا يَستقيم إلا عليها؛ لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث، ....

إليه) أي: إلى عدم المماثلة بينهما (بقوله: «فهو رَيَّانُ»، و«امرأةٌ رَيَّا» مثل: «عَطشان» و«عَطْشى») قال الدده جنكي: مثلُ هذا النفي في الكلام كثيراً ما يتوجَّه إلى القيد فقط، نحو: «لم يأتِك القوم أجمعون»، معناه نفيُ الاجتماع لا المجيء.

وقد يتوجَّه إلى الفعل فقط بدونِ اعتبار نفي القيد وإثباتِه، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، أي: لم يصروا عالمين، يعني: أن عدمَ الإصرار متحقِّق ألبتةَ مع قطع النظر عن الاتصاف بالعِلم وعدمه.

وقد يتوجَّه إلى القيد والمقيَّد جميعاً، كقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، أي: لا شفاعة ولا إطاعةَ ولا غير ذلك.

والمراد في قوله: «ولما لم يكن . . . إلى آخره» المعنى الثاني أو الأخير، فلا يَرد أن أول كلامِه يدلُّ على عدم المثل، وقوله: «بل يبنى» الآتي على عدم اسم الفاعل، وقد يقال: إذا كان في الكلام قيدٌ فكثيراً ما يتوجَّه الإثبات أو النفي إليه، أو يكون هناك إثبات القيد أو نفيه وقد لا يَتوجه، ويكون هناك قيدٌ للإثبات أو النفي.

وقد ذكر الشارح في مواضع من كتبه: أن في الأول يُعتبر القيد أولاً ثم الإثبات أو النفي، وفي الثاني يُعكس، ولا ريبَ في اطراده وكليته، وقد يُجعل القيد متأخراً على كل حال مِن جهة المعنى، كما أنه متأخر من جهة اللفظ، فيقال: القيد: إمَّا للنفي أو المنفي، وكذا الإثباتُ. انتهى.

(يَعني) أي: المصنف بقوله: مثل «عَطْشَان» و«عَطْشَى» (لا يقال: «راوٍ») كـ«شاوٍ» في المذكر، (و«راوِية») كـ«شاوِية» في المؤنث، (بل يُبنى) أي: مِن «رَوِيَ» (الصفة المشبَّهة) أي: باسم الفاعل لفظاً ومعنًى، أما لفظاً: فلأنها تُثنى وتجمع وتذكَّر وتؤنث مثل اسم الفاعل؛ وأما معنًى: فلأنها لِمَن قام به الفعل؛ (لأنَّ المعنى لا يَستقيم إلا عليها) أي: على الصفة المشبهة؛ (لأنَّ صيغة فاعِل تدلُّ على الحدوث) وقال الشيخ عبد القاهر: لا تعرُّضَ في: «زيد منطلق» لأكثرَ مِن إثبات الانطلاق فعلاً له كما في: «زيد طويلٌ» و«عمرو قصيرٌ»، وجعل الميدانيُّ[1] الصفة المشبهة مُندرجةً في اسم الفاعل.

---

(١) هو أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، المتوفى سنة (٥١٨هـ).

والصفة المشبهة على الثبوت، والمعنى في هذا على الثبوت لا الحُدوث، فتأمَّل.

وأصل «رَيَّان»: رَوْيَان، تقول: «ريَّان، ريَّانَان، رِوَاء»، ....

وأما فرقُهم بين «حاسِن وحَسَن»، و«ضائِق وضَيِّق»، فقد يُوجَّه بأن اسم الفاعل لما كان جارياً في اللفظ على الفعل، جاز أن يُقصَد به الحدوث بِمعونة القرائن دون الصفة المشبهة؛ إذ لا يُقصد بها وضعاً إلا مجرد الثبوت؛ إذِ الدوام معه باقتضاء المقام، وقد يُتكلَّف الجمع بين الكلامين بأن من قال: يدل على الحدوث، أراد به ثبوتاً مطلقاً؛ ومن قال: يدلُّ على الثبوت أراد به نفيَ التجدد والتقضي، بقرينة إيرادِه مقابلاً له وهو أخصّ منه، ونفيُ الأخص لا يُنافي ثبوت الأعم.

(والصفة المشبهة) تدلُّ **(على الثبوت)** أي: الدوام، **(والمعنى في هذا على الثبوت لا الحُدوث، فتأمَّل)** أي: لأن «الرّي» يُقارن المشروبَ ويَلزمه في سائر أوقات وجوده على الهيئة المطلوبة منه، وإن لم يكن «الرّي» دائماً في نفسه، وإلى هذا المعنى أشار حيث أمر بالتأمل.

ويحتمل أن تكون الإشارةُ إلى التقييد السابق، أو إلى ما قيل: إن الصفة المشبهة ليست أيضاً موضوعةً كاسم الفاعل للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنَّ الحدوث والاستمرار قَيدان في الصفة، ولا دليلَ فيها عليهما، فليس معنى «حسَن» في الوضع إلا ذو حُسن؛ سواءٌ كان في بعضِ الأزمنة أو جميعِها، فهي حقيقةٌ في القَدْر المشترك، لكنْ لما أُطلق ذلك ولم يكن بعضُ الأزمنة أَولى من بعض، ولم يجرِ تقييدُه[1] في جميعها، كان الظاهر ثبوته في الجميع، إلا أنْ تقوم قرينة على التخصيص بِالبعض، كما يقال: «كان هذا حسَناً فقبُح»، فظهورُها في الاستمرار ليس وضعيًا، كذا ذكره الغَزِّي.

(وأصلُ «رَيَّان»: رَوْيان) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء، **(تقول)** أي: في المفرد المذكر: **(«رَيَّان»)** كـ**«عَطْشان»**، وفي مثناه بالألف: **(«رَيَّانَان»[2])** كـ«عطشانان»، وفي جمعه المكسر: **(«رِواء»)** بكسر

---

(١) في نسخة خطية مقروءة على ابن قاسم الغزي رحمه الله: «لم يجز نفيه».

(٢) في بعض النسخ لـ«شرح التفتازاني» زيادة: «رَيَّانون».

«رَيَّا، رَيَّيَان، رِوَاء» أيضاً، وتقول في تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافةً إلى ياء المتكلم: «رَيَّيَيَّ»، بخمس ياءات؛ المنقلبة عن واو، ولامِ الفعل، والمنقلبةِ عن ألف التأنيث، وعلامةِ التثنية، وياء المتكلم.

(وَ«أَرْوَى» كَـ«أَعْطَى») يعني: أن المزيد فيه من هذا النوع مثلُ الناقص بعينه، وقد عرفتَه، فوازِن هذا عليه، ولا تفرِّق، ولا تُعِلّ العين أصلاً، فإني لو أَشتغل بتفصيل ذلك لَيَطول الكتاب من غير طائل.

الراء كـ«عِطاش»، أصله: «رِوايٌ»، قُلبت الياء همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وتقول في المفرد المؤنث: («رَيّا») كـ«عطشى»، وفي مُثناها بالألف: («رَيَّيَان») كـ«عَطْشَيَان»، وفي جمعها: («رِواء») كـ«عِطاش» (أيضاً)، أي: كجمع المذكر.

(وتقولُ في تثنيةِ المؤنَّث حالَ النصب والخفض مضافةً إلى ياء المتكلِّم: «رَيَّيَيَّ») الأصل قبل الإضافة: «رَوْيَيَين»، قُلبت الواو ياء وأدغمت، ثم حذفت النون للإضافة وأُدغمت ياء التثنية في ياء المتكلم، وحُركت ياء المتكلم للساكنَين، وفُتحت على الأفصح لموازنة الأصليّ[1] على رأي، وللخفة على الأصح، وأُبقيت فتحةُ ما قبل ياء التثنية كما هو الأصلُ في كل ياء انفتح ما قبلها، كـ«مُسلمَي» و«عَبدَيّ»، وكـ«مصطفَيّ» و«أعلَيّ» جمعَين لـ«مصطفًى» و«أعلى»، (بِخمسِ ياءات) أحدها: الياء (المُنقلبة عن واو) التي هي عينُ الفعل، (و) ثانيها: التي هي (لام الفعل، و) ثالثها: الياء (المنقلبة عن ألف التأنيث) المقصورة، (و) رابعها: التي هي (علامة التثنية، و) خامسها: (ياء المتكلم).

(و«أَرْوى» كـ«أَعْطى»، يعني) أي: المصنف: (أن المزيد فيه من هذا النوع) وهو اللفيف المقرون (مثلُ الناقص) المزيد فيه أيضاً (بِعينه) أي: فلا فرقَ ولا مخالفة، (وقد عرفتَه) أي: قد عرفتَ حكمَ المزيد فيه من الناقص، (فوازِن) أنتَ (هذا) أي: المزيد فيه من هذا النوع (عليه) أي: على المزيد فيه مِن الناقص، (ولا تُفرِّقْ) أي: بينهما في حكم من الأحكام، (ولا تُعِلّ) أنت (العين) من «أروى» (أصلاً) أي: في صيغة من الصيغ؛ (فإنّي لو أَشتغل بتفصيل ذلك) أي: المزيد فيه من هذا النوع، (لَيَطول) هذا (الكتاب من غير طائل) أي: من غير فائدة.

---

(١) في «حاشية الغزي»: لموافقة الأصل.

(وَ) تقول في «فَعِلَ» مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان: («حَيِيَ» كـ«رَضِيَ») بلا إعلال العين؛ لما تقدم، وجاز عدمُ الإدغام؛ نظراً إلى أن قياسَ ما يُدغَم في الماضي أن يُدغَم في المضارع، وههُنا لا يجوز الإدغام في المضارع؛ لما يلزم ما تقدم من «يَحَيُّ» مضموم الياء، وهو مَرفوض.

(وَ) يجوز («حَيَّ») بالإدغام؛ لاجتماع المثلَين، وهذه هي الكثيرة الشائعة، قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ....

فإن قيل: قد صرَّحوا بأن «لو» للشرط في الماضي، فيلزم المضي من جملتها، قلنا: وقد تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، أو لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمَّن لا خلافَ في أخباره، أو لاستحضار الصورة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وجواب «لو» محذوف، أي: «لرأيتَ أمراً فظيعاً» على ما ذكره الشارح، أو «لترى» على ما ذكره حسن الفناري. وقد تدخل على المضارع للدلالة على أن الفعل من الفظاعة بحيث يُحترز عن أن يُعبر عنه بلفظ الماضي؛ لِكونه مِما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول: «لقد أصابتْني حوادث لو تبقى إلى الآن لَمَا بَقي مني أثر»، كذا ذكره الدده جنكي.

(وتَقول في «فَعِل» مكسور العين ممَّا الحرفانِ فيه ياءان[1]: «حَيِي» كـ«رَضِيَ»، بلا إعلال العين) أي: من «حيي»؛ (لِما تقدم) من أنه يلزم ضمُّ الياء في المضارع بإعلال العين، كأن يقال: «يَحايُ»، وهو مرفوض في كلامهم، (وجاز عدمُ الإدغام نظراً إلى أن قياسَ ما يُدغَم في الماضي أن يُدغَم في المضارع، وههُنا) أي: في نحو: «حَيِي» (لا يَجوز الإدغامُ في المضارع) أي: مضارع «حيِيَ» أو المضارع منه؛ (لما يلزم ما تقدم مِن) أن يقال: («يَحَيُّ» مضموم الياء) المدغم فيها الياء الأولى، وإنما كان لازماً لعدم إمكان سلب الحركة كما فُعل في نحو: «يرمي» لِمكان الساكن قبل الياء، (وهو) أي: ضمُّ الياء في المضارع (مَرفوض) أي: متروك في كلامهم؛ لِما فيه من الثقل الظاهر، ومِن ثَم كان لغةُ مَن يُدغم في الماضي الفكَّ في المضارع.

(ويجوز: «حَيَّ» بالإدغام لاجتماع المثلَين، وهذه) أي: لغة الإدغام (هي الكثيرة الشائعة، قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾) هذا استشهاد لجواز الإدغام [لا]

(١) في المطبوع: «فيه نحو ياءان»، والصواب حذف «نحو».

ويجوز في الحاء الفتحُ على الأصل، والكسرُ بنقل حركة الياء إليه، وتقول في مضارع «حَيِيَ» و«حَيَّ»: («يَحْيَا») بلا إدغام؛ لئلا يلزم الياء المضمومة، وتقلب اللام ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول: («حَيَوة») في المصدر، بقلب الياء ألفاً، وكُتبت بصورة الواو على لغة من يُميل الألف إلى الواو،

لاختصاصه بالكثرة والشيوع، فقد قرأ الآية بالفكِّ[1] نافعٌ وأبو جعفر ويعقوب وخَلَف في اختياره، وابن كثير على خلاف بين أهل الأداء عن رواية قُنْبُل، ورواه أبو بكر عن عاصم، كذا ذكره الغَزِّي.

(**ويَجوز في الحاء الفتحُ على الأصل، والكسرُ بِنقل حركة الياء**) الأُولى التي هي عين الفعل (**إليه**) أي: إلى الحاء، وهو نظيرُ ما تقدَّم تقريرُه في كسرِ فاءِ «مِسْتُ» و«ظِلْتُ»، فيُقال هنا: مَن أدغَم بِنقل حركة الياء إلى ما قبلها كسر الحاء، ومَن حذف الكسرة من غير نقل أبقى الفتحةَ.

هذا، وجملةُ القول في إدغام ما عينُه ولامه ياءان أنه إمَّا أن تكون الثانية ساكنة أو متحركة، فإنْ كانتْ ساكنة لم يجز الإدغام نحو: «حَيِيتُ»، وإن كانت متحركة فإنْ كان ما قبلها مفتوحاً قُلبت ألفاً، نحو: «أَحْيا»، وإن كانت غير مفتوحة وحركتها إعرابٌ فلا إدغامَ أيضاً، نحو: «رأيت مُحْيِياً»؛ لأن عروضَ الحركة كعروض التسكين في نحو: «يُحْيِيك» وكلاهما مانع من الإدغام، أو بناء والياء متطرفة فالفكّ والإدغام، نحو: «حيي»، قال في «الإيضاح»: والإظهار في «حيي»[2] أكثر في كلامهم، فتأمل، كذا أفاده الغَزِّي.

(**وتقول في مضارع «حَيِيَ»**) أي: بالفكِّ (**و«حَيَّ»**) أي: بالإدغام: (**«يَحْيَا» بلا إدغام؛ لِئلا يلزمَ الياء المضمومة**) أي: لما مر، (**وتُقلب اللام**) أي: لام الفعل وهو الياء الثانية (**ألفاً لتحركها**) أي: اللام (**وانفتاحِ ما قبلها**) وهو الياء الأولى التي هي عين الفعل.

(**وتقول: «حَيَوة»[3] في المصدر، بقلب الياء ألفاً، وكُتبت**) أي: الألف (**بِصورة الواو**) بناءً (**على لغة مَن يُميل الألف إلى**) نحوِ «مَخْرجِ» (**الواو**) قال الغَزِّي: إن مِن

---

(١) أي: «حَيِيَ» والإدغام والفكُّ لغتان مشهورتان.

(٢) في «حاشية الغزي»: قال في «الإفصاح»: والإظهارُ في «عيي».

(٣) في أكثر النسخ لـ«تصريف العزي»: «حَيَاة» بصورة الألف وهو الأولى؛ لما سيذكره التفتازاني قريباً.

وكذلك: «الصَّلَوة»، و«الزَّكوة»، و«الرِّضو»، و«الرِّبوا»، كذا ذكره صاحب «الكشاف» فيه.

والحق: أن أمثالَ ذلك تكتب في المصحف بالواو؛ اقتداءً بِنَقَلَته، وفي غيره بالألف كـ«حَيَاة»؛ لأنها وإن كانت منقلبةً عن الياء، ولكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كانت قبلها ياء تكتب بصورة الألف، إلا في «يَحْيَى» و«رَيَّى».

العرب من يُقرب اللفظ بالألف إلى اللفظ بالواو، وهو المسمى: تفخيماً عند القُرّاء، وهو لغة أهل الحجاز.

(**وكذلك**) أي: تُكتب بِصورة الواو (**«الصَّلَوة» و«الزَّكوة» و«الرِّضو» و«الرِّبوا»**) وأجاز الكوفيون كتابةَ «الرِّبو» بالياء بِسبب الكسرة في أوله. وقال الفراء: إنما كتبوه بالواو لأن أهل الحجاز تعلَّموا الخطَّ مِن أهل الحِيرة، ولُغتهم «الرِّبو» بالواو، فعلَّموهم صورةَ الخط على لغتهم. قال: ويجوز كتبُه بالثلاثة، وزيدتِ الألف بعد الواو تشبيهاً بواو الجمع، (**كذا ذكره صاحب «الكشاف» فيه**) أي: في «الكشاف».

(**والحقُّ: أن أمثالَ ذلك**) أي: نحو: «الصَّلَوة» وما بعده (**تُكتب في المصحف بالواو اقتداءً بِنَقَلَته**) أي: نقلةِ المصحف، وهو جمع: «ناقل» مثل: «كَتَبَة» جمع: كاتِب. واعلم أن كتابة المصحف مثبتة بخط واحد على الأحرفِ السبعة، وهي تَنقسم إلى ما يُوافق القياس وإلى ما لا يُوافقه، بل يُتلقى بالقبول لأنها سنَّة متَّبعة؛ لأنه رسم سيدنا زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه، أمين رسول الله عليه الصلاة والسلام، وكاتب وحيه، علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره، وما خالفه إنما خالفه لحكمة بليغة ومعرفة خفية، وقد حكم مالكٌ بحرمة المخالفة فيما يُقصد به البقاء كالمصاحف، فأما ما لا يُقصد به إلا التفهيم كألواحِ الصبيان وما يجري مَجراها، فيَجوز أن يُكتب على قانون الخط، هكذا نُقل عن كثير مِن السلف. انتهى من الدده جنكي.

(**وفي غيره**) أي: غير المصحَف (**بالألف**) أي: تُكتب بالألف (**كـ«حَياة»؛ لأنها**) أي: ألف «حَيَاة» (**وإن كانت منقلبةً عن الياء، ولكن الألف المُنقلبة عن الياء إذا كانت قبلها ياء تكتب**) أي: الألف المنقلبة عن الياء (**بِصورةِ الألف**) أي: كراهةَ اجتماع الياءين، (**إلا في**) نحو: (**«يحيَى» و«رَيَّى»**) أي: إذا كانا عَلَمين؛ فإنهما يُكتبان حينئذٍ

(«**فَهُوَ حَيٌّ**») في النعت، ولم يقل: حَايٌ؛ لما ذكر في «راوٍ» من أن المعنى على الثبوت، ولم يجز «حَيِيٌ» بلا إدغام حملاً على الفعل؛ لأن اسم الفاعل فرع عن الفعل في الإعلال دون الإدغام، وعلى تقدير حملِه عليه، فالحملُ على ما هو الأكثرُ ـ أعني: الإدغامَ ـ أولى.

(وَ«حَيَّا») في فعل الاثنين من «حَيَّ» بالإدغام (وَ«حَيِيَا») فيه من «حَيِيَ» بلا إدغام («**فَهُمَا حَيَّانِ**») في تثنيةِ «حَيٍّ» (وَ«حَيُّوا») فعل جماعة الذكور من «حَيَّ» ....

بالياء[١] فرقاً بينهما علمَين وبينهما فعلاً وصفةً، ولم يُعكَس طلباً للتعادل؛ لِثقل الفعل والصفة وخفةِ العلم، فهُرب فيهما عن اجتماع الياءين؛ لأن الألف أخف، ولم يُهرَب عنه في العلم.

(«فهو حيٌّ» في النعت) أي: في الصفة المشبهة، (ولم يَقل) أي: المصنف: («حايٌّ») أي: على صيغة اسم الفاعل (لِما ذكر في «راوٍ» مِن أن المعنى على الثبوت)؛ إذ التجدد في الحياة لا يُتصور، (ولم يَجز) أي: في النعت («حَيِيٌ» بلا إدغام حَملاً على الفعل) تعليل للمنفي، والمرادُ الفعل غير المدغم؛ (لأن اسم الفاعل) علة للنفي (فرعٌ عن الفِعل في الإعلال دون الإدغام) يعني: أن اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل في الإعلال حيث كان إعلال؛ فيُعل حيث أعل، ويَصح حيث صح، وليس فرعاً عنه في الإدغام حتى يُدغَم حيث أدغم الفعل، ويظهر حيث أظهر، فلِذلك لم يجز «حَيِيٌ» وإن جاز «حَيِيَ»[٢]، (وعلى تقدير) تسليم (حملِه) أي: «حي» (عليه) أي: على الفعل، (فالحملُ على ما هو الأكثرُ، أعني) أي: بالأكثر (الإدغامَ) وهو «حيَّ» حال كونه فعلاً (أولى) أي: مِن حمله على الأقل وهو «حيِيَ».

(و) تقول: («حَيَّا» في فعل الاثنين من «حَيَّ» بالإدغام، و«حَيِيَا») بالفكِّ (فِيه) أي: فعلِ الاثنين (مِن «حَيِيَ» بِلا إدغام، فهُمَا «حَيَّانِ» في تَثنية «حيٍّ») حالَ كونه نعتاً، (و«حَيُّوا») وهو (فِعل جماعة الذكور) الغائبين (من «حَيَّ») أي: حالَ كونه من «حيَّ»

---

(١) في الأصل المطبوع: «بالألف» بياء واحدة، والصواب المثبت من «حاشية اللقاني».

(٢) في الأصل المطبوع: «حي» بياء واحدة، والصواب المثبت من «حاشية الغزي».

بالإدغام، قال: [مجزوء الكامل المرفَّل]

عَـيُّـوا بِـأَمْـرِهِـمُ كَـمَـا عَـيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ

(«فَهُمْ أَحْيَاءٌ») في جمع: حيٍّ.

(وَيَجُوزُ) في فعل جماعة الذكور: («حَيُوا» بِالتَّخْفِيْفِ، كَـ«رَضُوا») من: حَيِيَ، بلا إدغام، والأصل: حَيِيُوا؛ كـ«رَضِيُوا»، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها، وحُذفت لالتقاء الساكنين، ووزنه: فَعُوا، قال الشاعر: [الطويل]

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

(بِالإدغام؛ قال) أي: الشاعر من مجزوء الكامل المرفل، وأجزاؤه: متفاعلن متفاعلن مرتين في كل مصراع؛ لأنه حُذف منه جزء:

(عَـيُّـوا بِـأَمْـرِهِـمُ كَـمَـا عَـيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ)

يصف الشاعر قومَه بني أَسد عند مَلك من ملوك العرب، ويُبين تحيُّرَهم في أمرهم لِينعم عليهم ويُعينَهم على أعدائهم.

والمعنى: أنهم تحيَّرُوا ولم يَهتدُوا لوجهِ أمرهم كما تتحيَّر الحمامةُ في أمر بَيضتِها، يعني: أن الحمامة ليست لها حِيلة ومعرفة في أن تطلبَ موضعاً قويًّا لتضعَ بيضتها فيه، بل تضعُ على خشبات ضعيفة يُقلِّبها الريح.

والشاهد في: «عَيُّوا وعَيَّت» حيث جاء كلٌّ منهما بالإدغام، مِن «العيّ» بمعنى: العجز.

(«فهُمْ أَحْياءٌ» في جمع «حيٍّ»).

(ويجوز في فِعل جماعة الذكور: «حَيُوا» بالتخفيف) أي: بتخفيف الياء، (كـ«رَضُوا») حالَ كونه (مِن «حَيِيَ» بلا إدغامٍ، والأصل) أي: أصلُ «حَيُوا» قبل الإعلال: («حَيِيُوا») بياءين (كـ«رَضِيُوا»، نُقلت ضمةُ الياء إلى ما قبلها) أي: بعد سلب حركته، فالتقى ساكنان: الياء وواوُ الضمير، (وحُذفت) أي: الياء المنقولة حركتها (لالتقاء الساكنَين) فصار: «حَيُوا»، (ووزنُه: «فَعُوا») محذوف اللام. (قال الشاعرُ) من بحر الطويل، وأجزاؤه: فعولن مفاعيلن أربعَ مرات:

(وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا)

وأما عند اتصال الضمائر فلا مَدخلَ للإدغام، كما تقدَّم في المضاعف؛ ولذا لم يَذكره.

ويجوز عند تاء التأنيث: «حَيِيَتْ» و«حَيَّتْ»؛ كـ«حَيِيَ» و«حَيَّ».

(وَالأَمْرُ: «اِحْيَ») من «تحيا» (كـ«ارْضَ») من «ترضى» في سائر التصاريف، مؤكَّداً أو غيرَه، تقول: «احْيَ، احْيَيَا، احْيُوا»، «احْيَيْ» بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة، «احْيَيَا احْيَيْن»، وبالتأكيد: «احْيَيَن، احييانِّ، احْيَوُنَّ»،

«فوارس»: جمع فارس، بمعنى صاحبِ فرس، مثل: «لابن» و«تامِر»، وهو مِن الجموع الشاذة كـ«هوالِك» و«نواكِس»؛ لأن «فواعلَ» إنما يكون جمعَ «فاعلة» في صفات مَن يَعقل. و«كَهْمَس»: أبو حيٍّ من العرب، و«الدهر»: الزمان، وقيل: الأبدُ، وقيل: مُدة العالم، ثم يُعبَّر به عن كل مدة كثيرة، و«أعصُر»: جمع عصر، وهو الدهر بمعنى الزمان.

ومعنى البيت: كنا ظنَنَّاهم من بني كَهْمَس، وأُعْطَوا حياةً بعد موتهم زماناً كثيراً.

(**وأما عند اتصال الضمائر**) البارزة المرفوعة المتحركة، أي: بالأفعال المذكورة (**فلا مَدخلَ للإدغام**) لِلزوم تسكين ما قبلها، (**كما تقدَّم في المضاعَف، ولِذا**) أي: لأجل كون الإدغام لا مَدخليَّةَ له عند اتصال الضمائر المذكورةِ بالفعل (**لم يَذكُره**) أي: لم يذكر المصنف الإدغامَ عند الاتصال المذكور؛ لِلعلم بعدم إمكانِه مما سبق في المضاعف.

(**ويَجوز عند**) اتصال (**تاء التأنيث**) بالفعل الإدغامُ وعدمه، نحو: (**«حَيِيَتْ» و«حَيَّتْ»** كـ**«حَيِيَ» و«حَيَّ»**) يعني: كما أن في «حيّ» قبل اتصال تاء التأنيث يجوز الإدغامُ وعدمه، كذلك بعد اتصاله؛ لِعدم المانع من ذلك.

(**والأمرُ: «اِحْيَ»**) بحذف الألف المنقلبة عن أمر مخاطب (**من «تَحيا»، كـ«ارْضَ» من «تَرْضَى» في سائر التصاريف**) حالَ كونه (**مؤكداً**) أي: بالنون (**أو غيرَه**) أي: غير مؤكد، (**تقول**) أي: في الأمر الغير المؤكد: (**«احْيَ، احْيَيا، احْيُوا»**) بضم الياء، (**«احيَيْ» بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة**) وهو أمر المخاطَبة الواحدة، (**«احيَيَا»**) أمر المخاطبتَين، (**«احيَيْنَ»**) أمر الجماعة المخاطبات.

(**و**) تقولُ في أمر المخاطب (**بالتأكيد**) أي: بنون التوكيد: (**«احيَيَن**) يا زيد»، (**«احيَيانِّ**) يا زيدان» بإعادةِ اللام فيهما، (**«احيَوُن**) يا زيدون» بضم الواو بدون إعادة

والوزن: افْعَوُنَّ، «احْيَيِنَّ» بكسر الياء الثانية، والوزن: افْعَيِنَّ، «احْيَيَانِّ»، احْيَيْنَانِّ».

(وَ) تقول في «أفعل»: («أَحْيَا، يُحْيِي»، كَـ«أَعْطَى، يُعْطِي» بِعَيْنِهِ) ولا يدغم حال النصب أيضاً، بل يقال: «لنْ يُحْيِيَ»؛ حملاً على الأصل، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

تقول: «أحيا، يُحيي، إحياءً»، «فهو مُحْيٍ»، و«ذاك مُحْياً»، «لم يُحْيِ»، «لِيُحْيِ»، و«أحْيِ»، و«لا تُحْيِ»، بحذف اللام، وإبقاء العين بحاله،

اللام، (والوزنُ) أي: وزن «احيوُن»: (افْعَوُن، «احْيَيِن) يا هند» بدون إعادةِ اللام (بكسر الياء الثانية، والوزنُ: افْعَيِن، «احْيَيَانِّ) يا هندانِ» بإعادة اللام، («احْيَيْنانِّ) يا هنداتُ» بسكون اللام لأجل نون النسوة وبألف الفصل.

(وتقول في) بناء («أفعل») من «حَيِي»: («أحيا، يُحْيِي») الأصل: أحييَ يُحيِيُ، قلبت الياء التي هي لام الفعل ألفاً في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحُذفت ضمة الياء لاستثقالها عليها في المضارع، فصارَا (كـ«أَعْطَى يُعْطِي» بعينه) أي: عين «أعطى يعطي»، وإنما أفرد الضمير لأن المضارع فرعٌ عن الماضي وتابعٌ له، فكأن المحدَّث عنه هو الماضي، (ولا يُدغم) أي: «يُحيِي» (حالَ النصبِ أيضاً) أي: كما لا يُدغم حالَ الرفع (بل يقال: «لنْ يُحيِيَ») أي: بلا إدغام، (حملاً) له (على الأصل) الذي هو مجرده، أعني: «يَحْيَى» المفتوح الياء (قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾) أي: بلا إدغام.

(تقول: «أَحيَا، يُحيِي، إحياءً») أصله: إحياياً، قُلبت الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، («فهو مُحْيٍ») أي: في اسم الفاعل، (و«ذاك مُحْياً») أي: في اسم المفعول، («لم يُحْيِ») أي: في الجحود، («لِيُحْيِ») أي: في أمر الغائب باللام، (و«أَحْيِ») في أمر المخاطب، (و«لا تُحْيِ») في النهي (بحذف اللام) أي: من الجميع، (وإبقاءِ العين) أي: فيه (بحاله).

وبالتأكيد: «أحْيِيَنَّ»، بإعادة اللام.

(وَ) تقول في بناء «فاعَل»: («حَايَا، يُحَايِي، مُحَايَاةً») «فهو مُحايٍ»، و«ذاك مُحاياً»، «لم يُحايِ»، «لِيُحايِ»، «حايِ»، «لا تُحايِ»؛ كـ«ناجى» بعينه.

(وَ) تقول في «استفعل»: («اسْتَحْيَى، يَسْتَحْيِي، اسْتِحْيَاءً») «فهو مستَحْيٍ»، و«ذاك مُسْتَحياً»، «لم يَستحْيِ»، «لِتستحْيِ»، «استَحْيِ»، «لا تَستحْيِ»؛ كـ«اسْتَرْشَى» بعينه.

(وَمِنْهُمْ) أي: من العرب (مَنْ) يحذف إحدى الياءين و(يَقُولُ: «اسْتَحَى، يَسْتَحِي، اسْتَحِ») «فهو مُسْتَحٍ»، و«ذاك مستحًى»، «لم يَستحِ»، «لِيستحِ»، «لا تَستحِ»، بكسر الحاء، وحذف الياء الأخرى ....

(و) تقول في الأمر (بالتأكيد: «أَحْيِيَن» بإعادة اللام[1]) المحذوفة.

(وتقول في بناءِ «فاعَل») أي: من «حيي» («حايَا، يُحايِي، مُحاياةً») أصلُه: «مُحايَيَة» قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، («فهو مُحايٍ») أصله: مُحايِيٌ، أُعلّ إعلالَ «قاضٍ»، (و«ذاك مُحاياً») أصله: مُحايَيٌ، قُلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، («لم يُحايِ»، «لِيُحايِ»، «حايِ»، «لا تُحايِ»، كـ«ناجَى» بِعينه) يعني: لا يُعل عينه، بل لامه ويُجعل كالناقص.

(وتقول في) بناء («استفعل») أي: مِن «حيي» أيضاً: («اسْتَحْيَى، يَسْتَحْيِي، اسْتِحْيَاءً»، «فهو مستَحْيٍ»، و«ذاك مُستحْياً» منه»، («لم يَستحْيِ»، «لِيستحْيِ»، «استَحْيِ»، «لا تستحْيِ»، كـ«استَرْشَى» بعنيه) أي: بدون فرقٍ بينهما.

(ومنهم ـ أي: من العرب ـ مَن يحذف إحدى الياءين ويقول: «اسْتَحَى») في الماضي، («يَسْتَحِي») في المضارع، («اسْتَحِ») في الأمر، («فهو مُستَحٍ») في اسم الفاعل، (و«ذاك مستَحًى) منه» في اسم المفعول، («لم يَستحِ») في الجحود، («لِيَستحِ») في الأمر باللام، («لا تَستحِ») في النهي (بكسرِ الحاء) أي: في حالةِ الجزم (وحذفِ الياء الأخرى) وهي لام

---

(١) في أكثر نسخ «شرح التفتازاني» زيادة: كـ«أعْطِيَنَّ».

علامةً للجزم، وهذه لغة تميمية، والأُولى حجازية، وهو الأصل الشائع، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦] .. الآية، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

وتقول على اللغة الثانية: «اِسْتَحَى، اِسْتَحَيَا، اِسْتَحَوْا» على وزن: استقَوْا، «اِسْتَحَتْ، اِسْتَحَتَا ـ على وزن: استَقَتْ، استَقَتَا ـ اِسْتَحَيْنَ» على وزن: «استقَينَ» ... إلى الآخر، ....

الفعل (علامةً لِلجزم، وهذه) أي: لغة حذف إحدى الياءَين (لغةٌ تميمية) قرأ بها ابن مُحَيْصِن في قوله تعالى: «إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً» [البقرة: ٢٦]، قال أبو حيَّان: ورُويت عن ابن كثيرٍ[1].

(والأُولى) أي: لغة الإثبات (حِجازية) هي [لغة] غير الحجازيين أيضاً ما عدا بني تَميم، كذا ذكره الغَزّي، (وهو) أي: اللغة الأُولى ذكَّره باعتبار الخبر (الأصل الشائع قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾) أي: بإثبات الياءين (الآية) أي: اقرأ الآيةَ، (وقال) سبحانه و(تعالى: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾) أي: بإثبات الياء التي هي عين الفعل.

(وتقول) أي: في تصريف «اِسْتَحَى» (على اللغة الثانية: «اِسْتَحَى، اِسْتَحَيا، اِسْتَحَوا») والأصل: «استَحْيَيُوا» كـ«استَخرجوا»، أُعلت الياء الثانية بالقلب والحذف، ثم حذفت الأولى لمجرد التخفيف أو لالتقاء الساكنين على ما سيأتي، (على وزن: «اسْتَقَوا») بالقاف ماضياً لا بالفاء مقتطعاً من «استفعلوا»؛ لأن قوله بعد: «على وزن استَقين» لا يصح بالفاء، («استحَت، استَحتا» على وزن: «اسْتَقت، استَقتا») أي: بالقاف على ما في بعض النسخ، («اسْتَحَيْنَ» على وزن: استَقَين) بالقاف المثناة فوق، أو بالفاء، وعلى كليهما فهو سبقُ قلم. والصواب: «استفَلن»؛ لأن الأصل «استحيَيْنَ»، كـ«اسْتَخرجنَ»[2]، نُقلت حركة العين إلى الخاء وحذفت العين فصار: «استَحَيْن»، ومثله يقال في قوله: «على وزن: يَستَفِين»، نبَّه على ذلك الغَزّي، (إلى الآخِر) أي: آخِر أمثلة الماضي.

---

(١) قرأ الجمهور: «يَسْتحيي» بياءين، والماضي «اسْتَحيا» وهي لغة أهل الحجاز، وقرأ ابن كثير وابن محيصن بخلاف عنه ويعقوب: «يَسْتحِي» بياء واحدة، والماضي: «اِسْتَحَى» وهي لغة تميم.

(٢) في الأصل المطبوع: «لا استخرجن»، والصواب المثبت.

و«يستحي، يستحِيان، يستحُون»، على وزن: يستفُون، «تستحِي، تستحِيان، يستحِينَ» على وزن: يَسْتَفِينَ . . . إلى الآخر، «اسْتَحِ، اسْتَحِيا، اسْتَحُوا»، «استَحِي، استَحِيا، استَحِينَ»، وبالتأكيد: «استحِيَنَّ»، بإعادة اللام، «اسْتَحِيَانِّ، اسْتَحُنَّ»، «اسْتَحِنَّ، استحِيانِّ، استحِينَانِّ».

ولَمَّا تقرَّر أن هذا النوع لا يَعتل عينه ألبتة، وههُنا قد حُذفت، أشار إلى الجواب بقوله: (**وَذَلِكَ**) أي: الحذف (**لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ، كَمَا قَالُوا: «لَا أَدْرِ»، فِي «لَا أَدْرِي»**) يعني: ليس الحذف للإعلال، بل على سبيل الاعتباط، مثله

(و) تقول في تصريف المضارع والأمر: (**«يَستحِي، يَستحِيَان، يَستحُون»، على وزن: «يَسْتَفُون»**) بالفاء مقتطعاً من «يَستفعلون»، (**«تَستحِي، تَستَحِيَان، يَستَحِين»، على وزن: «يَسْتَفِين»**) والصواب: «يستفِلْن» كما تقدم التنبيه عليه، (**إلى الآخِر**) أي: آخِر أمثلة المضارع، (**«استَحِ، استَحِيا، استَحُوا»، «استَحِي، استَحِيا، استَحِينَ»**) بكسر الفاء على وزن: «استَفِلْن».

(**وبالتأكيد**) أي: والأمر بنون التوكيد: (**«استَحِيَن» بإعادة اللام**) المحذوفة، (**«استَحِيَانِّ، استَحُنّ»**) بضم الحاء، وقد حُذف منه ثلاثة أشياء، الأول: العين لكثرة الاستعمال. والثاني: اللام لالتقاء الساكنين للأمر. والثالث: واو الضمير لأن الضمة تدل عليها، وكذلك القولُ بعينه في «استَحِنّ»، إلا أن المحذوف فيه ياء الضمير والكسرة تدل عليه، (**«اسْتَحِنَّ»**) بكسر الحاء، (**«استَحِيَانِّ، استَحِينانِّ»**) بالألف للفصل بين النونات.

(**ولَمَّا تقرَّر أن هذا النوع**) أي: النوع الذي تكون عينُه ولامه حرفي علة (**لا يَعتل عينه ألبتة**) أي: قطعاً، بل يُجعل كالناقص، (**وههُنا**) أي: في لغة حذف إحدى الياءين (**قد حُذفت**) أي: العين، (**أشار**) أي: المصنف (**إلى الجواب بقوله: وذلك، أي: الحذف**) أي: حذف العين (**لكثرة الاستعمال، كما قالوا: «لا أدرِ» في: «لا أَدْرِي»**) حيث حذفوا الياء منه لكثرة الاستعمال، (**يعني**) أي: المصنف بذلك: (**ليس الحذفُ**) أي: في ذلك (**للإعلال، بل على سَبيل الاعتباط**) أي: لمجرد التخفيف، كأنه من قولهم: «**اعْتَبَطْتُ النَّاقةَ**»: إذا ذبحتها[1] ونهرتها من غير عُذرٍ ولا عِلة، (**مثله**) أي: مثل الحذف لا لإعلال،

---

(١) في الأصل المطبوع: «أزعجتها»، والمثبت من «حاشية الغزي»، و«أنهَرْتُ الدَّمَ»: أي: أَسَلْتُه.

مِنْ: «لا أدرِ»، والأصل: «لا أدري»، فحذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة، كذا حكاه الخليل وسيبويه.

ونظيره حذفُ النون من «يكون» حالَ الجزم، نحو: «لم أكُ»، و«لم نَكُ»، و«لم يَكُ»، و«لم تَكُ»، وهذا كثير في الكلام.

قال سيبويه في «استحى»: حذفت الياء لالتقاء الساكنين؛ لأن الياء الأولى تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم.

وقال المازني: لم تُحذف لالتقاء الساكنين، وإلا لردُّوها إذ قالوا: «هو يَستحي»، ولقالوا: «يستحيي».

الحذف (مِن «لا أدرِ»، والأصل: «لا أدري») بإثباتِ الياء؛ لأن «لا» نافية غير جازمة، (فحُذفت الياء) أي: منه (لِكثرة استعمالهم) أي: العرب (هذه الكلمةَ، كذا حَكاه الخليل وسيبويه).

(ونظيرُه) أي: الحذف المذكور (حذفُ النونِ من «يكون» حالَ الجزم، نحو: «لم أكُ»، و«لم نكُ»، و«لم يكُ»، و«لم تكُ») وقيل: حُذفت النون للتشبيه بحروف العلة في امتداد الصوت أو في الغنة، أو بالتنوين، (وهذا) أي: الحذف من «يكون» حالةَ الجزم (كثير في الكلام) أي: كلام العرب غيرُ مختص بالشعر.

(قال سيبويهِ في) إعلال («استحَى») على لغةِ بني تَميم: (حُذفت الياء لالتقاء الساكنَين؛ لأنَّ الياء الأولى تُقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) وتوضيحُه: أن «استحَى» أصله: استَحْيَيَ، قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: استَحْيَى، ثم نُقلت فتحة الياء إلى الحاء وقُلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن فالتقى ألفان ساكنان، فحُذفت الألف المنقلبة عن عينِ الفعل فصار: «اسْتَحَى».

(وإنما فعلُوا) أي: التَّميميون (ذلك) أي: حذفَ العين (حيث كثُر) أي: ذلك الحرفُ[1] (في كلامهم. وقال المازنيُّ: لم تُحذف) أي: الياء في «استحَى» (لالتقاء الساكنين، وإلا لَردُّوها) أي: الياء (إذ قالوا: «هو يَستَحِي»[2]) أي: في المضارع؛ لأنه

---

(١) في الأصل المطبوع: «ذلك الحذفُ»، والصواب المثبت.

(٢) في بعض نسخ «شرح التفتازاني» زيادة: ولقالوا: «يستحيي».

قلتُ: فيه نظرٌ؛ لأنه كما نُقلت حركةُ الياء من «استحيي» إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً، فكذلك ههُنا، نقلت حركة الياء من «يَسْتَحْيِي» إلى ما قبلها، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والعلة فيهما كثرة الاستعمال.

وفي كلام سيبويه أيضاً نظر؛ لأنه يوهم أن المحذوف اللام، والحقُّ أنه العينُ، ....

لا مُوجِب هنا لقلبها ألفاً حتى تحذف، وإنما قلبناها في الماضي لمصير ما قبلها مفتوحاً بِسبب النقل، وهنا لم يكن نقل.

(قلتُ: فيه) أي: في قول المازني المذكور (نظرٌ؛ لأنه) أي: الشأن (كما نُقلت حركةُ الياء) أي: إلى الياء الأولى (مِن «استحيي» إلى ما قبلها) أي: ما قبل الياء وهو الحاء (وقُلبت) أي: الياء (ألفاً، فكذلك ههُنا) أي: في «يَستحي» (نُقلت حركة الياء) أي: الياء الأولى (مِن «يَستحْيِي» إلى ما قبلها) أي: ما قبل الياء وهو الحاء، فالتقى ياءان ساكنتانِ (وحُذفت الياء) الأولى (لالتقاء الساكنَين).

(والعلةُ) أي: علة حذف الياء (فيهما) أي: في الماضي والمضارع (كثرةُ الاستِعمال) فلا وجهَ للرد مع قيام عِلة الحذف وهي كثرة الاستعمال، هذا واللازم الذي أورده المازنيُّ مبنيٌّ على أنَّ العلة التقاء الساكنين، فيُجاب عن هذا النظر بأنه لِم لا يجوز أن تُعل الياء الأولى قبل الياء الثانية، وتحذف للتخفيف لا لالتقاء الساكنين، بأن تُنقل كسرة الياء الأولى إلى الحاء، وتُحذف تخفيفاً، ثم تحذف ضمة الياء الثانية فيصير: «يستحي»، وكذا في «استحيى» تنقل حركة الياء الأولى إلى الحاء، ثم تُقلب ألفاً فيصير: «استحاي»[1]، ثم تحذف الألف للتخفيف فيصير: «استحيَ»، قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: «استَحى»، فثبت أن الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين، فتأمل.

(وفي كلامِ سيبويه أيضاً نظر؛ لأنه يُوهم أن المَحذوف اللام، والحق أنه) أي: المحذوف (العينُ) وإنما أوهم ذلك لأنه قيَّد المقلوبة[2] بِقيد الأولى بعد أن أَطلق المحذوفة، فأفهم تغايُرَهما. وإنما قال: «يوهم» لاحتمال أن يكون أرادَ بالياء في قوله:

---

(١) في المطبوع: «استحايا»، والصواب المثبت.

(٢) في الأصل المطبوع: «المعلولة»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

وإلا لَوجب أن يُقالَ في المجزوم والأمر: «لم يستحْيِ»، و«استحْيِ» بإثبات الياء؛ لأن حذف اللام إنما هو لكونه قائماً مقام الحركة، وليس العينُ كذلك، فالمحذوف العين، وحذفُ اللام في المجزوم والأمر مثله في الناقص، لا لِكثرة الاستعمال، بدليل إعادتها في نحو: «استحِيا» و«استحِيَنَّ»، فليتأمل.

«حذفت الياء» الياء الأولى، وأوقع المُظهر موقعَ المضمر في الياء الثانية توضيحاً، (وإلّا) أي: وإن لم يكن المحذوف هو العين بل اللام (لَوجب أن يُقالَ في) فِعلي (المجزوم والأمر: «لم يَستحْيِ» و«استحْيِ» بإثبات الياء؛ لأن حذف اللام) علة لقوله: «لوجب» (إنما هو لِكونه) أي: اللام (قائماً مَقام الحركة، وليس العينُ كذلك) أي: قائماً مَقام الحركة، مع أنه لم يثبت في الفِعلين المذكورَين، فحينئذٍ (فالمَحذوف) أي: لكثرة الاستعمال هو (العين) لا اللام، (وحذفُ اللام) مبتدأ (في) فِعلي (المجزوم والأمر مثله) أي: مثل حذف اللام (في) الفعل (الناقص، لا لِكثرة الاستعمال) خبر المبتدأ، أي: بل للجزم، (بِدليل إعادتها) أي: اللام (في نحو: «استَحِيا» و«استحِين»).

قال الغَزِّي: في قوله: «وحذف اللام ... إلى آخره» إشارةٌ إلى خروج فِعلي المجزوم والأمر عمّا نحن فيه، فإن الحذف فيهما للجزم كالناقص، بدليل عودِ المحذوفِ في فعل الاثنين وجماعةِ النسوة، والكلامُ فيما حُذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولِهذا المعنى قال: (فليُتأمَّل) وللتنبيه أيضاً على ما في كلامِ المصنف مِن عموم الإشارة مع خصوص المراد مِن المشار إليه.

وقال اللقاني: في ذلك تمهيدٌ لبيان أن التشبيه إنما هو في مطلق الحذف لكثرة الاستعمال من غير اشتراط[1] في عين المحذوف. وبيانه: أنه قرَّر أن حذف اللام من المجزوم والأمر لعلةٍ لا لكثرة الاستعمال، مستدلًّا عليه بأنه لو كان لِكثرة الاستعمال لم يُعَد[2] في المصدر الذي هو «الاستحياء»، ولا في الأمر المؤكَّد بالنون وهو «استَحِيَن» بياء واحدة هي اللام؛ لوجود كثرة الاستعمال فيهما. وإذا ثبت أنَّ حذف اللام لعلةٍ، وأن المحذوف لكثرة الاستعمال [هو العين فلا حاجة إلى دعوى قلب الياء التي هي العين

---

(١) في نسخة خطية لـ«حاشية اللقاني»: «اشتراك».

(٢) في نسخة خطية لـ«حاشية اللقاني»: «لم يعل».

وحينئذٍ لا حاجةَ إلى قلب الياء ألفاً؛ لأنه يحذف سواء قُلب، أو لم يُقلب، بل نُقلت حركته وحُذف، فالتشبيه بـ «لا أدر» في الحذف لكثرة الاستعمال، لا في حذف اللام.

○ ○ ○

ألفاً، لأن حذفها لكثرة الاستعمال][1] لا لعلةٍ، فلا فائدةَ في تكلُّفِ علة. وأشار بهذا إلى رد قول سيبويه: لأن الياء الأولى تُقلب ألفاً، انتهى فتأمل!

(**وحينئذٍ**) أي: حين إذ كان المحذوف لكثرة الاستعمال هو العين (**لا حاجةَ إلى قلبِ الياء ألفاً؛ لأنه**) أي: الياء (**يُحذف**) في أيِّ حالة كانت؛ سواءٌ (**قُلب أو لم يُقلب**) أي: فلا وجه لكثرة التغيير، (**بل نُقلت حركته**) أي: الياء إلى الحاء (**وحُذف**) أي: الياء تخفيفاً لكثرة الاستعمال، (**فالتشبيهُ**) الواقع في قول المصنف (**بـ«لا أدر» في**) مطلَق (**الحذف لكثرة الاستعمال، لا في**) خصوصِ (**حذفِ اللام**) لعدم الاشتراك بينه وبين «استحَى» في ذلك.

○ ○ ○

---

(١) زيادة من «حاشية اللقاني».

النوع الخامس
اللفيف المفروق

النَّوعُ (الخَامِسُ) من الأنواع السبعة: (المُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللَّامِ) وهو: الذي فاؤه ولامه حرفا علة (وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ) لاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما، أعني: العين.

والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام، وليس في الكلام من هذا النوع ما كان فاؤه ولامه ياءً، إلا «يَدَيْتُ» بمعنى: أنعمتُ، يقال: «يَدَى يَيْدِي»، فالفاء في غيره واو فقط، واللام لا تكون إلا ياء؛ لأنه ليس في كلامهم ما يكون فاؤه واواً ولامه واو، إلا لفظة «واو»، ....

(النوعُ الخامس) أي: (من الأنواع السبعة) المتقدم ذكرها: (المعتلُّ الفاءِ واللام، وهو) الفعل (الذي فاؤه ولامُه حرفًا علة، ويُقال له) أي: المعتل الفاء واللام: (اللَّفِيفُ المَفْرُوق؛ لاجتماع حرفَي العلة) أي: فيه (مع الفارق بينهما، أعني) أي: بالفارق (العينَ).

(والقِسمةُ) أي: القسمة العقلية (تَقتَضي أن يكون) أي: اللفيف المفروق (أربعةَ أقسام) أي: كما تقدَّم في اللفيف المقرون، (و) لكن (ليس في الكلام) أي: كلامِ العرب (مِن هذا النوع) أي: النوعِ الخامس وهو اللفيفُ المفروق (ما) أي: الفعل (كان فاؤه ولامه) أي: الفعل (ياءً إلا «يَدَيْتُ» بمعنى: أنعمت) ووجهُ كون هذا اللفظ بهذا المعنى أن «اليد» سببُ النعمة، فأُخذ منها فعل بمعنى الإنعام، (يقال: «يَدَى يَيْدِي») من باب «رَمى يَرْمِي»، (فالفاء في غيره) أي: غير «يَدَيت» (واو فقط، واللامُ لا تكون إلا ياء؛ لأنه) أي: الشأن (ليس في كلامهم) أي: العرب (ما يكون فاؤه واواً ولامه واو إلا لفظة «واو») وإنما لم يستثن هنا كما استثنى «يديت» على ما مر؛ لأن لفظة «واو» ليس من هذا النوع، بل من مُطلق ما فاؤه واو ولامه واو، فلِذا استثناه منه، هذا عند المبرد، فإن الواو عنده من واوٍ وياءٍ وواو. وأمَّا عند سيبويه والأخفش فإنها مِن ثلاث واوات، فحينئذٍ لم يَبق من الأقسام الأربعة التي لهذا النوع إلا قسم واحد وهو ما فاؤه واو ولامه ياء.

ولم يجئ إلا من باب: «ضرَب يضرِب»، و«علِم يعلَم»، و«حسِب يحسِب»، ولم يذكر المصنف مثال الأخير، وهو: «وَلِيَ يَلِي».

(فَتَقُولُ) من «ضرب يضرب»: («وَقَى») أي: حفظ، «وَقَيَا، وَقَوْا»، والأصل: وَقَيُوا، «وَقَتْ، وَقَتَا، وَقَيْن»، «وقيتَ، وقيتما، وقيتُم»، «وقيتِ، وقيتُما، وَقَيْتُن»، «وقيتُ، وَقَيْنَا» (كـ«رَمَى» رميا» ... إلى الآخر، والإعلالاتُ كالإعلالات.

(يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ) «تَقِي، تَقِيَان، يَقِينَ»، «تَقِي، تَقِيَان، تَقُون»، «تَقِينَ، تَقِيَان، تَقِينَ»، «أَقِي، نَقِي»، ولم يقل: كـ«يرمي»؛ لأنه يخالفه في حذف الفاء؛ إذ الأصل: يَوْقِي، وأما حكم اللام منه كحكمه من «يرمي»، ....

(ولم يَجئ) أي: هذا النوعُ (إلا مِن باب «ضرَب يَضرِب» و«عَلِم يَعلَم» و«حَسِب يَحسِب») وإنما لم يجئ مِن بابِ «قتَل» و«حسُن» لِما يَلزم في مضارعهما هنا من الياء المضموم ما قبلها، أو الواو المتطرِّفة إثر ضمة، وكلاهُما مرفوض، (ولم يَذكر المصنِّف مثال الأخير) وهو باب «حسِب يحسِب» (وهو) أي: مثاله: («وَلِي يَلِي») أصله: يَوْلِي، حُذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها.

(فتقول من باب «ضرَب يضرِب»: «وقى» أي: حفظ، «وقَيَا، وَقَوْا») بفتح القاف وسكون الواو، (والأصل) أي: في «وَقَوْا»: («وَقَيُوا») تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فحُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، («وَقَتْ، وقَتا») بحذف اللام («وقَيْنَ»، «وقَيْتَ، وقيتُما، وقيتُم»، «وقيتِ، وقيتُما، وقيتُنَّ»، «وقيتُ، وقيْنَا») بإثبات اللام في الجميع، (كـ«رمى، رَمَيَا» ... إلى الآخِر) أي: آخر أمثلةِ الماضي، (والإعلالاتُ) أي: إعلالاتُ «وقَى» (كالإعلالات) أي: كإعلالات «رمَى».

(«يَقِي، يَقِيان، يَقُون»، «تَقِي، تَقِيان، يَقِين»، «تَقِي، تَقِيان، تَقُون»، «تَقِين، تَقِيان، تَقِينَ»، «أَقِي، نَقي»، ولم يَقل) أي: المصنف: (كـ«يَرمي») أي: كما قال في الماضي؛ (لأنه) أي: لأن «يَقِي» (يُخالفه) أي: يخالف «يَرمي» (في حذفِ الفاء؛ إذ الأصل) أي: في «يقي»: («يَوْقِي») حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

(وأمَّا حُكمُ اللام منه) أي: مِن «يقي» فهو (كحُكمه) أي: اللام (مِن «يرمي») أي:

والأصل في «يقُون»: يَقِيُون، وفي «تَقِين» فعلِ الواحدة المخاطَبة: تَقِيِين؛ كَـ«تَعِدِينَ»، فحُذفت اللام، كما في «يَرْمُون»، و«تَرْمِين»، والوزن: يَعُون، وتَعِين، وأما «تَقِين» في الجمع فوزنه: تَعِلْنَ، والياء لام الفعل.

(وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: «قِ) يا رجل» على وزن: ع (فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ) كما ترى؛ لأن الفاء محذوفة، وقد حُذف حرف المضارعة، ولام الفعل، ولم يبقَ غير العين، وكذا تقول في سائر المجزومات: «لا يَقِ»، «لِيَقِ»، و«لم يَقِ»، على وزن: لا يَعِ، ولِيَعِ، ولم يَعِ.

(وَيَلْزَمُهُ) أي: الأمرَ لحوق (الهَاء فِي الوَقْفِ، نَحْوُ: «قِهْ») لئلا يلزمَ الابتداء ....

في الإعلال بالحذف أو النقل، (والأصل في «يَقُون»: يَقِيُون) نُقلتْ ضمة الياء إلى القاف بعد سلب حركته، (و) الأصل (في «تَقِينَ» فعل الواحدة المُخاطبة: «تَقِيِينَ») بكسر الياء الأولى (كـ«تَعِدِينَ») ولم يقل: كـ«تَرْمِيِين» لما مر في «يَقِي»، نُقلت كسرة الياء إلى القاف بعد سلب حركته، (فحُذفت اللام) التي هي الياء في المثالَين لالتقاء الساكنين وهما الياء وواو الضمير أو ياؤه، (كما في «يَرْمُون» و«تَرْمِين»، والوزن) أي: وزن «يَقُون» و«تَقِين»: («يَعُون» و«تَعِين») بالعين مُقتطَعَين من «يَفْعَلون» و«تفعَلِين»، (وأمَّا «تَقِين» في الجمع) أي: جمعِ النسوة (فوزنُه: «تَعِلْنَ») محذوف الفاء، (والياء) أي: في «تَقِين» فعل جماعة النسوة (لامُ الفعل) بخلافه في فِعل الواحدة المخاطَبة فإنه ضمير.

(وتَقول في) فعلِ (الأمر) المخاطب: («قِ) أي: احفظ (يا رجلُ»، على وزن: «ع») بالعين المنفردة مقتَطَعاً من «تَفْعِل»، (فيَصير) أي: أمر الواحد المخاطَب (على حرفٍ واحدٍ) وهو القاف الذي هو عينُ الفعل (كما ترى) أي: على ما ترى؛ (لأن الفاء محذوفة) أي: من المضارع الذي هو الأصل، (وقد حُذفت) أي: عند صوغ الأمر منه (حروفُ المضارعة ولامُ الفعل) لِكونه قائماً مقام الحركة، (ولم يبقَ) أي: من المضارع (غيرُ العين) الذي هو القاف، (وكذا تقول في سائر) أي: باقي (المجزومات) غيرَ أمر المخاطب نحو: («لا يَقِ») في النهي، («لِيَقِ») في أمر الغائب باللام، (و«لم يَقِ») في الجحود حالَ كون الجميع (على وزن: «لا يَعِ» و«لِيَعِ» و«لم يَعِ»).

(ويلزمُه ـ أي: الأمر ـ لحوقُ الهاء في) حالة (الوقف نحو: «قِه»؛ لئلَّا يَلزمَ الابتداء

بالساكن إن سكن الحرف الواحد للوقف، أو الوقفُ على المتحرك إن لم يُسكن، وكلاهما ممتنع.

وأمَّا حالَ الوصل (فَتَقُولُ: «قِهْ يَا رَجُلُ»، «قِيَا»، «قُوا») أصله: قِيُوا («قِي») أصله: قِيِي («قِيَا، قِينَ») على وزن: عِلْنَ، «فهو واقٍ»، والأصل: واقيٌ، و«ذاك مَوْقِيٌّ»، والأصل: مَوْقُويٌ، فحكم اللام في الجميع حكمُ لام «رمى» بلا فرق، فقِس.

(وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ) بالنون: («قِيَنَّ») بإعادة اللام؛ لِمَا عرفتَه في «اغزُوَن»

بالساكن إن سكن الحرف الواحد) الباقي من الصيغة وهو العين (لِلوقف، أو) لئلا يلزم (الوقفُ على المتحرك إن لم يُسكن) أي: الحرف الواحد الباقي، (وكِلاهما) أي: الابتداء بالساكن والوقفُ على المتحرك (مُمتنع) أي: قطعاً في الأول، وصناعةً في الثاني.

(وأمَّا حالَ الوصل فتقول: «قِهْ يا رجل») ولكن يُكتب أيضاً بالهاء؛ لأن الوقفَ عليه بهاء، وقد عرفتَ أن الأصل في كل كلمة أن تُكتب بصورة لفظِها على تقدير الابتداء بها والوقفِ عليها، ولا تنسَ ما تقدم، («قِيَا») بإعادة الياء لاتصال ضمير الفاعل، («قُوا»، أصله: قِيُوا) نُقلت ضمة الياء إلى القاف بعد سلب حركته، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، («قِي»، أصله: قِيِي) بكسر الياء الأولى، استُثقلت الكسرة عليها فحُذفت، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، («قِيَا») بإعادة اللام التي هي الياء، («قِينَ») بإعادةِ اللام أيضاً بلحوق ضمير الجمع المؤنث (على وزن: عِلْنَ) بكسر العين وسكون اللام، («فهو واقٍ» والأصل: واقِيٌ) أعل إعلال «غازٍ»، («وذلك مَوْقِيّ») بكسر القاف وتشديد الياء، (والأصل: مَوْقُويٌ) أعل إعلالَ «مَرْمِي»، (فحُكمُ اللام في الجميع) أي: في الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول (حكمُ لامِ «رمَى» بِلا فرقٍ) أي: بينهما، (فقِس) أي: عليه.

(وتقول في التأكيد) أي: تأكيدِ الأمر (بالنون[1]: «قِيَنَّ» بإعادة اللام) أي: لام الفعلِ (لِما عرفتَه في «اغزُوَن») أي: من أن النون مع المستتِر شبيهةٌ بالضمير المتصل في كون

---

(١) في بعض نسخ «شرح التفتازاني»: بالنون الثقيلة.

(«قِيَانِّ، قُنَّ») بضم القاف في فعل جماعة الذكور، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ودلالة الضمة عليها («قِنَّ») بكسر القاف في فعل الواحدة، وحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، ودلالةِ الكسرة عليها («قِيَانِّ، قِينَانِّ»).

(وَبِالخَفِيفَةِ: «قِيَنْ، قُنْ، قِنْ»، وَتَقُولُ) من باب: «عَلِم يَعلَم»: («وَجِيَ، يَوْجَى»، كَـ«رَضِيَ، يَرْضَى») في جميع الأحكام والتصاريف بلا فرقٍ أصلاً (وَالأَمْرُ: «إِيْجَ»، كَـ«ارْضَ») تقول: «ايجَ، ايجَيا، ايجَوْا»، «ايجَيْ، ايجيا، ايجَيْن»، وبالتأكيد: «ايجَيَنَّ، ايجَيَانِّ، ايجُنَّ» . . . إلى الآخر.

وذكر ذلك لفائدة، وهي: أن الواو ....

اللام تُعاد لأجله، («قِيَانِّ») بكسر النون المشددة، («قُنَّ» بضم القاف في فعل) أمر (جماعةِ الذكور، وحُذفت الواو) أي: واو الضمير (لالتقاء الساكنين، ودلالةِ الضمة عليها) أي: الواو، («قِنَّ» بكسر القاف في فعل) أمر (الواحدة) المخاطَبة، (وحُذفت الياء) أي: ياء الضمير (لالتقاء الساكنَين ودلالةِ الكسرة عليها) أي: الياء، («قِيانِّ») في مثناها، («قِينَانِّ») في جمعِها بزيادة الألف الفاصلةِ بين النونات.

(و) تقول في تأكيد الأمر (بِالخفيفة: «قِيَنْ») في أمر الواحد المذكر، («قُنْ») بضم القاف أمر جماعة الذكور، («قِنْ») بكسر القاف أمر الواحدة المخاطبة. وأمَّا أمرُ المثنى وجماعة النساء فلا تَدخل عليهما الخفيفة كما هو معلوم.

(وتقول) في هذا النوع (مِن باب «عَلِم يَعلَم»: «وَجِيَ يَوْجَى» كـ«رَضِيَ يَرضَى» في جميع الأحكام والتصاريف بلا فرقٍ) أي: بينهما (أصلاً، والأمرُ: «ايجَ» كـ«ارْضَ»، تقول) أي: في تصريفه: («ايجَ») في أمر الواحد، («ايجَيَا») في أمر مثناه، («ايجَوْا») بِفتح الجيم في أمر جمعه، («ايجَيْ») في أمر الواحدة المخاطبة، («ايجَيَا») في أمر مثناها، («ايجَيْنَ») بسكون اللام التي هي الياء، (وبالتأكيد: «ايجَيَنَّ») بإعادة اللام المحذوفة، («ايجَيَانِّ، ايجُنَّ») بضم الجيم أمر جماعة الذكور . . . (إلى الآخِر) أي: آخِر الأمثلة، وهو: «ايجِنَّ[1]، ايجَيَانِّ، ايجَيْنَانِّ».

(وذَكر) أي: المصنف (ذلك) أي: الأمرَ (لِفائدة وهي: أن الواو) التي هي فاءُ الفعل

---

(١) في المطبوع: «ايجين» بزيادة الياء، والصواب المثبت.

تقلب ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإن الأصل: اِوْجَ، يقال: «وَجِيَ الفَرَسُ»: إذا وُجد في حافره وجعٌ.

○ ○ ○

(تُقلب ياء لسكونها) أي: الواو (وانكسارِ ما قبلها) وهو همزة الوصل؛ (فإنَّ الأصل) أي: أصل «ايجَ»: («اِوْجَ») بكسر الهمزة وفتحِ الجيم، (يُقال) أي: في اللغة: («وَجِيَ الفرسُ»: إذا وُجد في حافِره وجعٌ).

○ ○ ○

النوع السادس
المعتل الفاء والعين

والنَّوعُ (السَّادِسُ) من الأنواع السبعة: (الـمُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ) وهو: ما يكون فاؤه وعينه حرفي علة، والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام، ولم يجئ ما يكون الفاء والعين منه واوين؛ لكونه في غاية الثقل، فبقي ثلاثةُ أقسام أشار إلى الأمثلة بقوله: (كَـ«يَيَن» فِي اسْمِ مَكَانٍ، وَ«يَوْمٍ»، وَ«وَيْلٍ») وهو وادٍ في جهنم، و«وَيْلٌ» أيضاً: كلمةُ عذاب.

(والنوع السادس) أي: (من الأنواع السبعة) المذكورة في أول فصل المعتلات: (المعتلُّ الفاءِ والعين، وهو ما) أي: كلمة (يَكون فاؤه) أي: الكلمة (وعينه حرفَي علة).

(والقِسمةُ) العقلية (تَقتضي أن يكون) أي: هذا النوع (أربعةَ أقسام، و) لكن (لم يَجئ) أي: في كلامهم (ما يكون الفاء والعين منه واوَين؛ لكونه) أي: ما فاؤه وعينه ذلك (في غاية الثِّقل، فبَقي) أي: من الأقسام المذكورة (ثلاثةُ أقسام) أحدها: أن يكون الفاء والعين ياءَين. وثانيها: أن يكون الفاء ياء والعين واواً. وثالثها: أن يكون الفاء واواً والعين ياء.

(أشار) أي: المصنف (إلى الأمثلة) أي: للأقسام الثلاثة (بقوله: كـ«يَيَن» في اسم مكانٍ) وهو غيرُ منصرف للعَلَمية والتأنيث المعنوي، (و«يَوْم» و«وَيْل» وهو) أي: «ويل» اسم (وادٍ في جهنم، و«ويلٌ» أيضاً) أي: كما هو اسمُ وادٍ في جهنم (كلمةُ عذاب) أي: كلمةٌ مَعناها عذاب. يُقال: «وَيْلٌ لِفلان مِن الله» أي: عذاب له من الله، ويقال ضده في «وَيْح» أي: كلمةُ رحمة، أعني: كلمة معناها رحمة، كما يقال: «ويحٌ لفلان» أي: رحمة له. وقال سيبويه: «وَيْحٌ»: كلمة زَجْرٍ لِمَن أشرف على الهَلَكَة، و«وَيْلٌ»: لِمَن وَقعَ فيها. وقال الهَرَويّ: «وَيْحٌ»: يقال لِمن وقع في هَلَكةٍ لا يَسْتَحِقُّها، فيُترحم بها عليه، و«وَيل»: لِمَن يَسْتَحِقُّها. وقال الفَرّاء: «وَيْحٌ» و«وَيْسٌ» بمعنى «وَيْلٌ». رُوي عن عليٍّ رضي الله تعالى عنه: «وَيْحٌ بابُ رَحْمةٍ، وَوَيْلٌ بابُ عَذَابٍ»[1]. وقيل: «الوَيْلُ» و«الوَيْلةُ» شِدة من

---

(١) أورده النووي في «شرح صحيح مسلم»: (١٨/ ٤٠).

(وَلَا يُبْنَى مِنْهُ) أي: من هذا النوع (فِعْلٌ) لأن الفعل أثقلُ من الاسم، وهذا النوع أثقلُ من الأنواع المتقدمة؛ لِمَا فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين؛ ولهذا لم يجئ مما هو الأثقل ـ أعني: ما يكون فاؤه وعينه واوين ـ في اسمٍ ولا في فعلٍ.

○ ○ ○

العذاب، قيل: هو دُعاء عليه، وقيل: دعاء له في معرض الدعاء عليه، والعربُ تَفعل ذلك صرفاً لِعين الكمال عن المدعوّ عليه، ومنه قولُهم: «قاتَله الله ما أفصَحه!». كذا ذكره الدده جنكي.

(ولا يُبْنَى) أي: لا يُصاغ (منه، أي: من هذا النوع) يعني: المعتلَّ الفاء والعين (فعلٌ؛ لأن الفعل أثقلُ من الاسم، وهذا النوع أثقلُ مِن الأنواع المتقدمة لِما) ثبت (فيه) أي: في هذا النوع (مِن الابتِداء بحرفَين ثقيلَين) أي: لوقوع حرفي العلة في الفاء والعين، (ولِهذا) أي: لِكون الابتداء بالحرفين الثقيلَين مُوجِباً للثقل الزائد (لم يَجئ) أي: هذا النوع (مِمَّا هو الأثقل ـ أعني: ما يكون فاؤه وعينه واوَين ـ في اسمٍ ولا في فعلٍ) وذلك أنك لو بَنيتَ فعلاً مِن باب «يَوْم» على «فعَل» بالفتح أو «فعُل» بالضم؛ لَوجب أن يكون المضارع على «يَفعُل» بالضم، فتَجتمع ياءان: ياء المضارعة وفاء[1] الفعل، وتضمُّها إذا نُقلت حركة العين التي هي واو إليها، ولا يَخفى ما في ذلك من الثقل، ولِذا رُفض «فَعِلَ» حملاً عليهما، وأما من باب «وَيْح» و«يَيَن» فلأنه يجتمع في المضارع الغائب حروفُ العلة وذلك ثقيل، وأمَّا ما جاء في الشعر من قوله:

فَمَا وَالَ وَلَا وَاحَ ... وَلَا وَاسَ أَبُو هِنْد

فمصنوعٌ، كذا قاله أبو حيَّان.

○ ○ ○

---

(١) في الأصل المطبوع: «وياء الفعل»، والمثبت من «حاشية الغزي».

النوع السابع
المعتل الفاء والعين واللام

النوع (**السَّابِعُ**) من الأنواع السبعة: (**المُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ**) وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروفَ علة، والقسمة تقتضي أن يكون تسعةَ أقسام، ولم يجئ في الكلام من هذا النوع إلا مثالان (**وَذَلِكَ: «وَاوٌ» وَ«يَاءٌ» لِاسْمَي الحَرْفَيْنِ**) وهما: «و» و«ي»، فإن الهمزة والباء والجيم ... إلى الآخر أسماءٌ مسمَّياتها: «أ» «بَ» «جَ» ... إلى آخِره، كـ«الرجل»، ....

(**النوع السابع**) أي: (**مِن الأنواع السبعة**) التي تقدم ذكرُها: (**المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللام، وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامُه حروفَ علة، والقِسمة**) العقلية (**تقتضي أن يكون**) أي: هذا النوع (**تسعةَ أقسام**) قال اللقاني: هذا بالنظر إلى كون أحرف العلة ثلاثةً، وكونِ الحرف الذي يَقع فيه أحدها بسيطاً، أعني: فاءً أو عيناً أو لاماً؛ لأن أحرفَ العلة الثلاثة قد تكونُ فاء، فهذه ثلاثة، وقد تكون عيناً، وهذه ثلاثة أخرى، وقد تكونُ لاماً، وهذه ثلاثة أخرى، والمجموعُ تسعةُ أقسام.

ثم بالنظر إلى اجتماع الحروف الثلاثة التي تقع فيها أحرفُ العلة الثلاثة تَنتهي إلى سبعةٍ وعشرين قسماً حاصلةً من ضرب ثلاثةِ أحوال أيِّ حرف منها فُرض في تسعةِ أحوالِ الحرفَين الباقِيَين الحاصلةِ من ضرب [ثلاثة] أحوالِ أحدهما في ثلاثةِ أحوال الآخَر، فقد تبيَّن أنْ لا وهمَ في كلام الشارح، وأن توهيمَه وهم. انتهى.

أقولُ: فيه تعريض لِلغَزِّيِّ حيث قال: «هذا كلام لا يَستقيم ... إلى آخِر ما قال».

(**ولم يَجئ في الكلام**) أي: كلام العرب (**مِن هذا النوع إلا مثالان، وذلك «واو» و«ياء» لاسمَي الحرفين**) المعلومَين، (**وهما**) أي: الحرفان المسميان بالواو والياء (**«و» و«ي»**) وفي بعض النسخ: وهما «وَوَوٌ» و«ييِيٌ»[1] فيعود الضمير على «واو» و«ياء» بتقدير محذوف، أي: وأصلهما كذا، والنسخة الأولى هي الوجه؛ (**فإن الهمزة**) علة لكون واو وياء اسمي الحرفين وليسا إيَّاهما (**والباء والجيم .. إلى الآخر**) أي: آخِر حروف الهجاء (**أسماءٌ مُسمَّياتها**) أي: مسمَّياتُ تلك الأسماء: (**«أ» «ب» «ج» .. إلى آخِره، كـ«الرجل»**)

---

(١) في الأصل المطبوع: «ووي ويي»، والمثبت من «حاشية اللقاني».

و«الفرس».

قال الخليل لأصحابه: كيف تنطقون بالجيم من «جعفر»؟ فقالوا: جيم، قال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه وهو المُسمَّى، والجواب: «جَ» لأنه المسمَّى.

وتركيب «الياء» من ثلاث ياءات بالاتفاق، ويجعلون لامه همزة تخفيفاً، وقال الأخفش: ألف «الواو» منقلبة عن الواو، وقيل: عن الياء، والأول أقرب؛ لأن الواوي أكثر من اليائيِّ، فالحمل عليه أولى، ....

و«الفرس») أي: في أنهما اسمان لمسمَّاهما.

(قال الخليلُ لأصحابه: كيف تَنطقون بالجيم من «جعفر»؟ فقالوا: جِيم، قال: إنما نطقتُم بِالاسم ولم تَنطقوا بالمَسؤول عنه وهو المُسمَّى) أي: بذلك الاسم، (والجواب) أي: جواب السؤال المذكور: («جَ» لأنه المسمَّى) أي: بالجيم.

(وتركيبُ «الياء» من ثلاث ياءات بالاتفاق) أي: والدليل عليه قولهم فيما حكاه ابن الحاجب وغيرُه: «يَيَّيْتُ[1] الياءَ» أي: كتبتُها، وحكايةُ الاتفاق جزَم بها أيضاً البدر بن مالك في «بغية الطالب»؛ ذكره الغَزِّي.

(ويَجعلُون) أي: الصرفيون (لامَه) أي: الياء (همزةً) أي: على غير قياس لِعدم تطرفها بعد ألف زائدة (تخفيفاً) أي: لِثقل اجتماع الياءات، (وقال الأخفشُ: ألفُ الواو منقلبة عن الواو، وقيل: عن الياء) هذا مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ وغيرِه، (والأولُ أقربُ؛ لأنَّ الواويَّ أكثرُ من اليائي) أي: لأن كون العين واواً نحو: «قال» و«صان» أكثرُ مِن كونه ياءً نحو: «باع»، (فالحملُ عليه) أي: على الأكثر (أولى) أي: مِن الحمل على الأقل، ويدلُّ أيضاً عليه قطعاً قولُهم في التصغير: «أُوَيّه»، بقلب فائه همزة لكونها أول واوَين مُصدرتين، ولو كانت العين ياءً لقيل في التصغير: «وُيَيَّه»، ودليل الفارسي منقوضٌ على سبيل الإجمال بالياءِ[2]، قاله الغَزِّي.

---

(١) في المطبوع: «بييت»، والصواب المثبت.

(٢) صحفت في الأصل المطبوع إلى: «بالتاء»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

وقُلبت العين منهما ألفاً دون اللام؛ كراهةَ اجتماع حرفي علة متحركين في الأول، والله تعالى أعلم.

○ ○ ○

(وقُلبت العين منهما) أي: الياء والواو (ألفاً دونَ اللام كراهةَ اجتماع حرفَي علة متحرِّكَتين في الأول) أي: أولِ الكلمة، يَعني: لو قُلبت لامهما ألفاً وقيل: «ووَى» و«يَيَى» يلزم اجتماع حرفي علة متحركين في أول الكلمة، وهو مرفوض، فقُلبت العين، (واللهُ) سبحانه و(تعالى أعلم) بالصواب.

○ ○ ○

فصل

في المهموز

(فَصْلٌ فِي) بيان (المَهْمُوزِ) وهو: الذي أحدُ حروفه الأصول همزةٌ، ولفظُ «المهْمُوز» يُشعر بذلك، وهو على ثلاثة أنواع؛ لأن الهمزة: إما فاء، ويُسمَّى: مهموزَ الفاء، أو عين، ويُسمَّى: مهموزَ العين والأوسَط والوسَط، أو لام، ويُسمَّى: مهموزَ اللام والعَجُز.

[حكم المهموز:]

(حُكْمُ المَهْمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ) بدليل قبولها الحركاتِ الثلاث، بخلاف حروف العلة؛ ....

(فصلٌ في بيانِ) أحكام (المهمُوز).

(وهو) أي: المهموز (الذي أحدُ حروفه الأصول همزةٌ، ولفظُ «المهموز» يُشعر بذلك) أي: بتعريفه المذكور، يَعني: أن تعريفه يُؤخذ مِن اسمه بأدنى التِفات. وفيه إشارة إلى عُذر المصنف حيث لم يُقدِّم تعريفَه قبل ذِكر أحكامِه كما فَعل في غيره.

(وهو) أي: المهمُوز (على ثلاثة أنواع؛ لأنَّ الهمزة):

(إمَّا فاء) أي: إمَّا واقعةٌ فاء لذلك المهموز، كـ«أكل»، (ويسمى) أي: ذلك المهموز: (مهموز الفاءَ[1]).

(أو عين) أي: أو واقعة عيناً له، كـ«سأل»، (ويُسمى) أي: هذا المهموز: (مهموزَ العين والأوسَط والوسَط).

(أو لام) أي: أو واقعة لاماً له، كـ«قرأ»، (ويُسمى) أي: هذا: (مهموزَ اللام والعَجُز) أي: الآخِر.

(وحكمُ المَهْمُوزِ في تصاريف فِعلِه حكمُ الصحيحِ؛ لأن الهمزة حرفٌ صحيح بدليل قَبولها) أي: الهمزة (الحركاتِ الثلاث، بخلاف حروف العلة) أي: المتحرك ما قبلها،

---

(١) في بعض نسخ «شرح التفتازاني»: مهموز الفاء والصدر.

يعني: أن تصاريف الفعل المهموز الخالي عن التضعيف، وحروفِ العلة، كتصاريف الصحيح، فإن لفظ المهموز إذا أُطلق يفهم منه الخالي عن التضعيف، وحروفِ العلة، وإلا فيقال: المضاعف المهموز، والمثال المهموز، والأجوف المهموز، ونحو ذلك.

والأَوْلى أن يقالَ: حكمُ المهموز في التصاريف حكمُ مُمَاثِلِه من غير المَهْمُوز، إنْ كان مضاعفاً فمُضاعف، وإن كان مثالاً فمثالٌ، إلى غير ذلك.

وإنما جُعل المهموز من غير السالم؛ لما فيه ....

وأما الساكن ما قبلها فتقبل الحركات الثلاث، كـ«دَلْوٍ» و«ظَبْيٍ»، (يَعني) أي: المصنف: (أنَّ تصاريفَ الفعل المَهموز) فيه إشارة إلى أن الإضافة في قول المصنف: «فِعله» بيانيّة (الخالي عن التضعيف وحروفِ العلة كتصاريف الصحيح؛ فإنَّ لفظَ المهموز) عِلة لكون قيد الخلوِّ عن المذكور مراداً للمصنف مِن لفظ المهموز (إذا أُطلق يُفهَم منه) أي: من لفظ المهموز (الخالي عن التضعيف وحروفِ العلة، وإلا) أي: وإن لم يَعْنِ ذلك فلا يصح القول بأن حكمه حكمُ الصحيح؛ لأن المهموز إذا لم يخلُ عن ذلك يُقيَّد (فيُقال: المضاعف المهموز، والمثال المهموز، والأجوف المهموز، ونحو ذلك) أي: كالناقص المهموز واللفيف المهموز، فكيف يَكون حكمُه حكم الصحيح على الإطلاق؟

(والأولى أن يقالَ: حكمُ المهموز في التصاريف حكمُ مُماثِلِه من غير المهموز) ووجهُ أولويَّته: شمولُ التشبيهِ لأنواع المهموز نصًّا وإنْ أمكن استفادته[1] مِن عبارة المتن قياساً أو عنايةً، بأن يُقال: إذا لم يؤثر الهمزة في الصحيح المجرد الذي لم[2] تَلحقه الإعلالات ولم تُنهكه التغيرات، فأولى أن لا يُؤثر في غيره؛ (إنْ كان مضاعفاً فمُضاعف) أي: إن كان المهموز مضاعفاً فحكمُه كحكم المضاعف غيرِ المهموزِ على هذا القياس، (وإنْ كان مثالاً فمثالٌ) واستمرَّ في التفصيل حتى تنتهيَ (إلى غير ذلك) أي: المذكورِ مِن أنواع المهموز.

(وإنما جُعل المَهموز مِن غير السالم) أي: مع أنَّ الهمزة حرف صحيح (لِما فيه)

---

(١) في المطبوع: «إشارته»، والصواب المثبت من «حاشية الغزي».

(٢) في المطبوع: «الياني ولم»، والصواب المثبت من «حاشية الغزي».

من التغييرات التي ليست في السالم، وأيضاً كثيراً ما تُقلب الهمزة حرفَ علة (لَكِنَّهَا) أي: الهمزة (قَدْ تُخَفَّفُ إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ) أي: غيرَ مبتدأ بها؛ فإنها تُخفّفُ إذا وقعت في أول الكلمة، ولم تكن مبتدأ بها، نحو: «وَامُرْ» بالألف، والأصل: «وَأْمُرْ» بالهمزة، فالمراد بغير الأول أن لا تكونَ في أول الكلام، بل يتقدم عليها شيءٌ، وإلا لم تخفَّف حينئذٍ؛ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوبٌ، ألا ترى زيادتَها عند الوصل؟

وأما حذف الهمزة من نحو: «خذ»، والأصل: ....

أي: المهموز (مِن التغييرات التي ليستْ في السالم، و) أقول (أيضاً) في توجيه جعلِه من غير السالم: (كثيراً ما تُقلب الهمزة حرفَ علة) نحو: «آمن، يُؤمن، إيماناً»، و«اِيذن» أمر من «أَذِنَ» بكسر الذال على ما سيأتي، (لكنَّها ـ أي: الهمزة ـ قد تُخفَّفُ) أي: بالقلب والحذف والتسهيل وغيرِ ذلك (إذا وقعتْ غيرَ أَوَّلٍ، أي: غيرَ مبتدأ بها؛ فإنها قد تُخفَّفُ إذا وقعت في أول الكلمة، ولم تكن مبتدأ بها، نحو: «وَامُرْ» بالألف) وهو إشارة إلى قوله تعالى: «وَامُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ»[1] [طه: ١٣٢] (والأصل: «وَأْمُرْ» بالهمزة).

(فالمُرادُ بغير الأول أن لا تكونَ) أي: الهمزة (في أول الكلام، بل يتقدَّم عليها شيءٌ، وإلَّا لم تخفَّف) أي: الهمزة (حينئذٍ) أي: حين إذ كانت أول الكلام لم يتقدم عليها شيء؛ (لأنَّ الابتداء بحرف شديد مطلوبٌ) يعني: أن الهمزة حرفٌ شديد من أقصى الحلق، والابتداءُ بالحرف الشديد مطلوبٌ، (ألا ترى[2]) هذا تقريرٌ لكون الابتداء بالحرف الشديد مطلوباً (زيادتَها) أي: الهمزة (عند الوَصل) أي: عند التوصل إلى الابتداء بالسَّاكن؟ وليس المرادُ بالوصل الدَّرج ضد الابتداء؛ لأنها لا تُزاد حينئذٍ.

(وأمَّا حذفُ الهمزة) أي: همزة الوصل وهي الهمزة الأولى (من نحو: «خُذْ») وأما الثانية فإن حذفَها على خلاف القياس؛ لكثرة الاستعمال لأنها غيرُ أول، وأيضاً لا يُلاقي التعليل الآتي، وهذا جوابُ اعتراض وارد على قوله: «إذا وقعت غير أول» (والأصل

---

(١) قرأ جعفر وورش وغيرهما: «وَامُرْ» بإبدال الهمزة حرف مدٍّ، وقرأ الجماعة على التحقيق: ﴿وَأْمُرْ﴾ بحذف همزة الوصل الواقعة بين الواو وهمزةٍ من أصل الكلمة.

(٢) في أكثر نسخ «شرح التفتازاني»: «ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها».

«اُؤْخُذْ»؛ فليس من هذا الباب، فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها. وإنما تخفف (لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ) فتخفف؛ دفعاً لشدتها، وتخفيفُها يكون بالقلب، والحذف، وغيرهما، واستقصاءُ ذلك لا يليقُ بهذا الكتاب؛ فإنه بابٌ طويلُ الذّيل، ممتدُّ السَّيل.

إذا تقرر أن حكمَه حكمُ الصحيح (فَتَقُولُ: «أَمَلَ، يَأْمُلُ»، كَـ«نَصَرَ، يَنْصُرُ») في سائر التصاريف.

«اُؤْخُذْ» فليس) أي: حذفُ الهمزة المذكورة (مِن هذا الباب) أي: فإن الكلام في حذف الهمزات الأصلية طلباً للتخفيف، لا في حذفِ الهمزات المزيدة لِلاضطرار عند الاستغناء عنها؛ (فإن همزةَ الوصل حذفُها لازم عند فقد الاحتياج إليها) أي: إلى همزة الوصل.

(وإنما تُخفَّف) فيه إشارة إلى أن قوله: (لأنها) أي: الهمزة (حرفٌ شديدٌ) عِلة لقوله: «قد تخفف»، (مِن أَقصى الحَلْقِ، فتُخفَّف) أي: الهمزة (دفعاً لشدتها) أي: لقوتها؛ (وتخفيفُها) أي: الهمزة (يَكون بالقلب) أي: بقلبِها حرفَ علة نحو: «آدم» و«أوثر» و«إِيذن» أمر من «أَذِنَ»، (والحذفِ) نحو قوله تعالى: «وسَل القَرْيَةَ»(١) [يوسف: ٨٢] بحذف همزة الوصل ونقلِ حركة همزة العين إلى السين، فحذفت تخفيفاً لأنها حرف شديد كما مرَّ، (وغيرِهما) كجعلِها بينَ بينَ، أي: بينَ مخرجِها وبين حرفٍ مِن جنس حركتِها كما تقول: «سُئِلَ» بين الهمزة والياء، هذا هو المشهورُ في تفسير «بين بين»، ومقابلُه أن تجعلها بينَها وبين حرفِ حركة ما قبلَها كما تقول: «سُؤِل» بين الهمزة والواو.

(واستقصاءُ) أي: إنهاء (ذلك) أي: التخفيف بالأوجه المذكورةِ وإبلاغُه إلى الغاية والنهاية (لا يَليقُ بهذا الكتاب؛ فإنه) أي: التخفيف المذكور (بابٌ طويلُ الذَّيل ممتَدُّ السَّيل) أي: الجري، لا ينقطع في الزمن القريب، وهما كِنايتان عن كثرة الأبحاث، وفيهما استعارة مَكْنِيّة وتَخْيِيليّة وترشيحية.

(إذا تقرَّر أنَّ حكمَه) أي: المهموز (حكمُ الصحيح فنقول: «أَمَلَ، يَأْمُلُ»، كَـ«نَصَرَ، يَنْصُرُ» في سائر) أي: جميع (التصاريف).

---

(١) بالحذف: قراءة ابن كثير والكسائي، وقراءة حفص: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾. انظر: «معجم القراءات» للخطيب: (٤/ ٣٢١).

(وَالأَمْرُ: «أَوْمُلْ» بِقَلْبِ الهَمْزَةِ) التي هي فاء الفعل **(وَاواً)** فإن الأصل: «أأْمُل» بهمزتين؛ الأولى للوصل، والثانية الفاء، فقلبت واواً لسكونها، وكونِ ما قبلها همزةً مضمومة؛ وذلك **(لِأَنَّ الهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا)** حالَ كونهما **(فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا)** أي: قلبُ الثانية الساكنة **(بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا)** أي: بحركةِ الهمزة التي قبلها؛ رَوماً للخفة؛ إذ لا يخفى ثقلُ ذلك.

وقوله: «ثانيتهما ساكنة» جملةٌ حالية، وجاز خُلُوُّها عن الواو؛ لكونها عَقيب حالٍ غيرِ جملة؛ ....

(والأمرُ) أي: منه («أومُل» بقلب الهمزة التي هي فاءُ الفعل واواً؛ فإن الأصل: «أأمُل» بهمزتَين: الأُولى للوصل) أي: للتوصل إلى الابتداء بالساكن، (والثانية الفاء) أي: فاء الفعل، (فقُلبت) أي: الثانية (واواً) أي: وجوباً مطرداً (لِسكونها) أي: الثانية (وكونِ ما قبلها همزةً مضمومة، وذلك) أي: قلبُ الساكنة واواً إذا كان ما قبلها مضموماً (لأنَّ الهمزتَين إذا التقتا حالَ كونهما في كلمةٍ واحدةٍ) و(ثانيتهما ساكنةٌ وَجَبَ قَلْبُها، أي: قلبُ الثانية الساكنة بحركة ما قبلها) ضمَّن القلب معنى الإبدال، ولِذلك عدَّاه بالباء (أي: بحركةِ الهمزة) أي: بجنسِ حرف حركة الهمزة (التي قبلها) أي: قبل الثانية؛ (رَوماً) أي: طلباً (للخفة؛ إذْ لا يَخفى ثقل ذلك) أي: اجتماع الهمزتين في كلمة.

(وقولُه) أي: المصنف: («ثانيتهما ساكنة» جملةٌ حالية، وجاز خُلُوُّها عن الواو) الرابطة بينها وبين صاحب الحال لوجوب الربط بينهما (لِكونها) أي: تلك الجملة وقعتْ (عَقيب حالٍ غير جملة) وهو قوله: «في كلمة واحدة».

قال اللقاني: وفيه بحث من وجهين:

أولهما: أنَّ قوله: «في كلمة» لا يتعين كونه حالاً؛ لِجواز أن يتعلق بقوله: «التقتا» فيكون ظرفاً لغواً، بل هذا الوجهُ هو الأظهر، وعليه[1] فلا مُسوِّغ لترك الواو.

وثانيهما: سلَّمنا أنه حال، لكن قال صاحب هذا المذهب الذي أشار إليه الشارح، وهو عبد القاهر: إنما صرح بأن ترك الواو من الجملة الحالية كثير إذا وقعت عَقيب حال مفردة، والجارُ والمجرور وإن لم يكن جملةً لكنه ليس بمفردٍ، سلَّمنا أن الشرط أن يُسبَق

---

(١) في المطبوع: «عليهما»، والصواب المثبت من «حاشية اللقاني».

كقوله: [السريع]

واللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِماً   بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

فإن كان حركة ما قبلها فتحةً تقلبْ بحرف الفتحة، وهو الألف (كـ«آمَنَ») أصله: أَأْمَنَ، قُلبت الثانية ألفاً، وإن كانت ضمة تقلبْ بحرف الضمة (وَ) هو الواو، نحو: («أُومِنَ») مجهول «آمن»، أصله: «أُأْمِنُ»، بهمزتين، وإن كانت كسرةً تُقلب بحرف ....

بغير جملة كما عبَّر الشارح، لكنه إنما يُشترط ذلك في كثرةِ الترك لا في جَوازه، كما وقع في كلام الشارح، لكنْ قد يُجاب عن الوجه الأول بأن «في كلمة» خرج مخرَجَ الشرط، وكونه حالاً أوفى بذلك، فتأمَّله. انتهى.

أقول: لعله أمر بالتأمل لأنه قد يُجاب عن الوجه الثاني بأن الشارح أراد بجواز الخلوِّ الجوازَ بدون ضعف؛ لأن الخلوَّ عن الواو مع الضعف جائز بالاتفاق، فافهم!

(كقوله) أي: الشاعر من بحر الكامل[1] المخبون المقطوع:

(واللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِماً   بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ)

الشاهد في قوله: «بُرْداكَ تَبْجِيل» فإنه جملة اسمية حال من الكاف في «يُبْقِيك»، خالية من الواو لورودها عقيب حالٍ مفردة وهي «سالماً».

والمعنى: مُشتملاً عليك التبجيل والتعظيم اشتمالَ البُرْد على صاحبه، أو حالَ كونِهما بُرْدين لك مُلابسين لك.

(فإنْ كان حركة ما قبلها) أي: الهمزة الثانية الساكنة **(فتحةً، تُقلب)** أي: الهمزة الساكنة **(بحرف)** جنس **(الفتحة وهو)** أي: الحرف المجانس للفتحة **(الألف)** لِلين عريكة الساكن، واستدعاءِ حركة ما قبلها ذلك القلب، **(كـ«آمَنَ» أصله: «أَأْمَنَ»)** بهمزتين، **(قُلبت الثانية)** الساكنة **(ألفاً، وإن كانت)** أي: حركة ما قبل الثانية **(ضمةً تُقلب)** أي: الثانية **(بحرف)** جنس **(الضمة وهو الواوُ، نحو: «أُومِنُ»)** مبني **(مَجهول: «آمَنَ»، أصله: «أُأْمِنُ» بهمزتين، وإن كانت)** أي: حركة ما قبل الثانية **(كسرةً تُقلب)** أي: الثانية **(بحرف)**

---

(١) الصواب أنه من بحر السريع.

الكسرة (وَ) هي الياء، نحو: («إِيمَاناً») مصدر «آمن»، والأصل: إئْماناً.

وإنما قال: «إذا التقتا» لأن الهمزة الساكنة التي قبلها حرفٌ غيرُ همزة لا يَجبُ قلبُها بحرف حركة ما قبلها، بل يجوز، نحو: «رَأْس»، و«بُؤْس»، و«رِئْم».

وقال: «في كلمة واحدة» لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً ذلك، بل يجوز، نحو: «يا حادئ ائزر» بهمزتين، ويجوز بالواو، وكذا قياس الفتح والكسر؛ لأن ذلك لم يبلغ مبلغَ ما في كلمة؛ لجواز انفكاكهما.

وقال: «ثانيتهما ساكنة» لأنهما لو التقتا في الكلمة، ولم تسكن الثانية، فلَه

جنس (الكسرة وهي) أي: الحرف المجانس لها (الياء، نحو: «إيماناً») وهو (مصدر «آمَنَ»، والأصل: «إِئْمَاناً») بهمزتين.

(وإنَّما قال) أي: المصنف: («إذا التقَتا») أي: اقترنتا، يعني: ولم يقل: إذا التقتِ الهمزة مع حرف آخر (لأن الهمزة الساكنة) ـ خرجت المتحركةُ ففيها تفصيل آخر ـ (التي قبلها حرف غير همزة لا يَجبُ قلبُها) أي: الساكنة (بحرف حركة) أي: بجنس حرف حركة (ما قبلها، بل يَجوز) أي: يجوز قلبُها وعدمه، (نحو: «رَأْس» و«بُؤْس» و«رِئْم») وهو ظبيٌ أبيض خالِص البياضِ يَسْكُن الرَّمل.

(و) إنما (قال: «في كلمة واحدة»؛ لأنهما) أي: الهمزتين المذكورتين (لو كانتا في كلمتين لا يَجب أيضاً ذلك) أي: قلبُ الثانية بما ذكر، (بل يَجوز، نحو: «يَا حَادِئ ائزر» بهمزتين) أولاهما: لام اسم الفاعل من «حَدِئ» بمعنى: نصَر، وثانيهما: فاء الأمر مِن «تَأَزَّرَ» بزاي معجمة ثم راء مهملة بمعنى: تُعاون، وهمزة الوصل قد سقَطت في الدَّرج، (ويجوز بالواو) أي: فيقال: «يا حَادِئ اوزر»، (وكذا) أي: ومثلُ ما ذُكر في «ائزر» (قياسُ الفتح والكسر؛ لأن ذلك) أي: التقاء الهمزتين في كلمتَين ـ وهو تعليل لعدم الوجوب ـ (لم يَبلغْ مبلغَ ما) أي: الالتقاء الذي (في كلمة) يعني: في الثقل؛ (لِجواز انفكاكِهما) أي: الهمزتَين بانفكاك إحدى الكلمتَين عن الأخرى.

(و) إنما (قال: «ثانيتهما ساكنة» لأنهما) أي: الهمزتين (لو التقَتا في الكلمة ولم تسكن الثانية) بل تحركتْ، وسواء تحرَّك ما قبلها أيضاً أو سكن، (فلَه) أي: لالتقائهما مع

أحكامٌ أُخَر لا تَليق بهذا الكتاب.

وفيه نظر؛ لأنه يَنتقضُ بنحوِ: «أَيِمَّة»، والأصل: أَأْمِمَة، كـ«أَحْمِرَة»، فإنه لم تقلب الثانية ألفاً، كما مرَّ في «آمَنَ»، بل نُقلت حركة الميم إليها، وقُلبت ياءً، فقيل: «أَيِمَّة». ويمكن الجواب: بأنه شاذ.

عدم سكون الثانية (أحكامٌ أُخَر لا تَليق) أي: الأحكام الأخَر، أي: إيرادُها (بهذا الكتاب) أي: لاختصاره.

وتلك الأحكام هي:

ـ أن المتحركة بعد ساكنة تُبدل ياءً: إن وقعتْ موضعَ اللام كبِناء نحو: «قِمَطْر» من «قَرَأ»، فتقول فيه: «قِرَأْيٌ»، والأصل: قِرَأْأٌ، وتَصح إن وقعتْ موضعَ العين نحو: «سَأّل» بالإدغام.

ـ وبعد متحركة تبدل ياءً: إن وقعتْ غيرَ لام [مفتوحةً بعد كسرةٍ، نحو: «إِيَمّ» من: «أَمَّ»، مثل: «إِصْبِع» أصله: إِئْمَم، أو] مكسورةً بعد كسرةٍ، نحو: « إِيِمّ» بكسر الياء، أصله: إِئْمِم، أو فتحةٍ نحو: «أَيِمّة» جمع «إمام»، أصله: أَئْمِمَة، أو ضمةٍ نحو: «أُيِنّ» مضارع «أَننْتُه» أي: جعلته يَئِنّ، أصله: أُئْنِنّ.

ـ وتبدل واواً: إن وقعت أيضاً غيرَ لام؛ مضمومةً بعد ضمةٍ نحو: «أُوُمّ» أصله: أُأْمُم، أو فتحةٍ نحو: «أَوُبّ» وهو المرعى، أصله: أَأْبُب، أو كسرةٍ نحو: «إِوَمّ» أصله: إِئْمَم، أو وقعت مفتوحةً بعد فتحة نحو: «أَوَادِم» جمع «آدَم»، أصله: أَآدِم، أو ضمةٍ نحو: «أُوَيْدم» تصغير «آدَم»، أصلُه: أُأَيْدِم، والله أعلم، كذا ذكره اللقاني(١).

(وفيه) أي: في الضابط أو الأصل المذكور في المتن وهو قوله: «لأن الهمزتين إذا التقتا . . . إلى آخِره» (نظر؛ لأنه يَنتقضُ بنحوِ: أَيِمَّة، والأصل: أَأْمِمَة، كـ«أَحْمِرَة»؛ فإنه) أي: الشأن (لم تُقلب) الهمزة (الثانية ألفاً كما مرَّ في «آمَنَ»، بل نُقلت حركة الميم إليها) أي: إلى الهمزة الثانية لوقوعِ المثلَين وهما الميمان بعدها، ولإرادة الإدغام، (وقُلبت) أي: الهمزة الثانية (ياءً فقيل: «أَيِمَّة». ويُمكن الجواب) أي: عن الانتقاض المذكور أو عن النظر المذكور (بأنه) أي: القلبَ في «أئمة» (شاذ) أي: مخالف للقياس.

---

(١) نقله من «أوضح المسالك»: (٤/ ٣٨٣)، وانظر: «حاشية ياسين على التصريح»: (٢/ ٣٧٢-٣٧٥).

إذا عرفتَ هذا فنقول: إذا قُلبت الثانية (فَإِنْ كَانَتِ) الهمزة (الأُوْلَى) من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واواً، أو ياءً (هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعُودُ الثَّانِيَةُ) أي: الهمزة المنقلبة واواً، أو ياءً (هَمْزَةً) خالصة (عِنْدَ الوَصْلِ) أي: وصلِ تلك الكلمة بكلمة قبلها عند سقوط همزة الوصل في الدَّرج؛ لأنه يرتفع حينئذٍ التقاءُ الهمزتين، فلا تبقى علة القلب، فتعود المنقلبة.

وقوله: «الهمزة الثانية» المراد الواو والياء، لكن أطلق عليهما الهمزة؛ لكونهما في الأصل همزةً، ....

وزعم الزمخشري: أن التصريح بالياء ليس بقراءةٍ، ومَن صرَّح بها فهو لاحن مُحرِّف، وفيه نظر؛ لأن أكثر القُراء يَقرؤون بهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة، ولأن الزَّجاج قال: في «أئمة» عند النحاة لُغة واحدة بهمزة وياء، والقُراء يَقرؤون بهمزة وياء وبهمزتَين، واعترض عليه الطيبي بأن معنى قوله: «ليس بقراءة» أنَّ أحداً من القراء السبعة لم يقرأ بها[1]، وهو كذلك. وقال أبو شامة: رأيُ النحاة إبدال الهمزة ياء في «أئمة» نصَّ عليه أبو علي في «الحجة»، ثم قال: لم يُوافق الزمخشري النحاةَ واختار مذهبَ القراء في «الكشاف»، وما في «المفصل» فهو حكاية قول النحاة.

(**إذا عرفتَ هذا**) أي: المذكورَ من الأصل الذي في المتن، (**فنقول: إذا قُلبت**) الهمزة (**الثانية**) الساكنة فيُنظر؛ (**فإنْ كانتِ الهمزة الأولى مِن الهمزتين المُنقلبة ثانيتُهما واواً أو ياءً همزةَ وصلٍ تَعُودُ الثَّانيةُ**، أي: **الهمزة المنقلبة واواً أو ياءً همزةً خالصةً عندَ الوصل، أي: وصلِ تلك الكلمةِ بكلمة قبلها عند سقوط همزةِ الوصل في الدَّرج؛ لأنه**) أي: الشأن (**يَرتفع حينئذٍ**) أي: حين إذ وُصلت الكلمة بكلمة قبلها (**التقاءُ**) أي: اقتران (**الهمزتَين**) أي: لِسقوط الأُولى في الدَّرج، (**فلا تَبقى عِلة القلب**) أي: قلبِ الثانية واواً أو ياء، (**فتَعود المُنقلبة**) إلى الهمزة، أي: تصيرُ همزة.

(**وقوله**) أي: المصنف: (**«الهمزةُ الثانية»، المرادُ الواو والياء، لكن**) المصنف (**أطلق عليهما الهمزة لكونهما**) أي: الواو والياء (**في الأصل**) أي: قبل الانقلاب (**همزةً**) أي:

---

(١) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي من السبعة: ﴿أَئِمَّةَ﴾ بهمزتين، وقرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير من السبعة: «أيِمَّة» بإبدال الهمزة الثانية ياءً، فليحرر.

أو لصيرورتهما همزة، ولأن قوله: «الأولى» يقتضي الثانية، قال في مُقابلته هذا، ولو قال: «تَعودُ الثانية» بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح، لكن لَمَّا أردفه بقوله: «همزة» قلنا: إنَّ «عَادَ» من الأفعال الناقصة بمعنى: صار؛ ليكون «همزَة» خبره، ولك أن تجعلَ «همزةً» حالاً، وهذا أسهل.

لكن قوله: (إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل الثانية، بعد حذف همزة الوصل فيه نظر، بل هو وَهْم محض؛ لأن الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط همزة الوصل، سواءٌ انفتح ما قبلها أو انضمَّ أو انكسر؛ لزوال العلة، أعني: اجتماعَ الهمزتين.

وهذا الإطلاق مِن قَبيل الإطلاق باعتبارِ ما كان، (أو لِصيرورتِهما همزة) أي: فيكون الإطلاق باعتبار ما يؤول إليه، (ولأن قوله) علة لقوله: «قال» الآتي، فهي عِلة قُدِّمت على مَعلولها («الأولى» يَقتضي الثانية) أي: في مقابلتها، (قال) أي: المصنف (في مُقابلته) أي: مقابلة قوله: «الأولى» (هذا) أي: قوله: «الهمزة الثانية»، أي: فيكون إطلاقُ الهمزة على الواو والياء لأجل المقابلة مِن غير ملاحظة حالتِها الراهنة.

(ولو قال: «تَعودُ الثانية») أي: وأسقط لفظة «همزة» (بمعنَى ترجع لكان) أي: قوله ذلك (أخصرَ وأوضحَ) أي: مِن قوله: «تَعودُ الثانية همزةً»، أمَّا الأخصرية فظاهر، وأمَّا الأوضحية فلتبادُر «تعود» بمعنى «ترجع»، (لكن لمَّا أردفه) أي: أعقبه (بقوله: «همزة»، قلنا: إن «عاد» من الأفعال الناقصة بمعنى: صار؛ لِيكون) أي: قوله: (همزة خبره) أي: خبر «تعود». (ولك أن تجعلَ «همزة» حالاً) أي: وتجعل «تعود» بمعنى «ترجع»، (وهذا) أي: الجعل المذكور (أسهلُ) أي: مِن جعلها خبراً، و«تعود» بمعنى «تصير»، لِعدم الاحتياج إلى التأويل السابق.

(لكن قوله) أي: المصنف: (إذا انفتح ما قبلها، أي: ما قبل) الهمزة (الثانية بعد حذف) متعلق بـ«الفتح» (همزة الوصل فيه) أي: في قوله المذكور (نظر، بل هو) أي: ذلك القول (وَهْم) كـ«غَلِط» وزناً ومعنًى (محض؛ لأن الهمزة الثانية تَعود همزة عند سقوط همزة الوصل؛ سواءٌ انفتح ما قبلها) أي: ما قبل الهمزة الثانية (أو انضمَّ أو انكسر؛ لِزوال العلة) تعليل لقوله: «تعود»، (أعني) أي: بالعلة (اجتماعَ الهمزتَين) أي: وحينئذٍ فلا معنى

مثال ما انفتح ما قبلها: قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، الأصل: «اِيتنا» بياء، فلما سقطت همزة الوصل عادتِ الهمزة المنقلبة.

ومثال ما انضم ما قبلها: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]، والأصل: اِيذن، بياء، فلما سقطت الهمزةُ الأولى عادتِ الثانية.

ومثال ما انكسر ما قبلها: قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، والأصل: ٱوتمن، بالواو، فعند سقوط الهمزة الأولى عادت الثانية.

وكذا في المنقلبة واواً، تقول في «أُومُل»: ....

للتقييد بقوله: «إذا انفتح ما قبلها». ويُجاب بأن قول المصنف: «إذا انفتح ما قبلها» لا يَستلزم عدم العَود عند غيره؛ لِعدم الحصر، غايتُه أنه بين عَود الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصاراً، فلا يكون قوله المذكور قيدَ احتراز.

(**مثال ما انفتح ما قبلها**) أي: الهمزة الثانية: (**قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾، الأصل: «ايتنا» بياء، فلمَّا سقطت همزة الوصل عادتِ الهمزة المنقلبة**) أي: ياء.

(**ومثال ما انضمَّ ما قبلَها: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾، والأصل: «اِيذَن» بياء**) أمر من «أَذِن» بكسر الذال، (**فلمَّا سقطت الهمزةُ الأولى عادتِ الثانية**).

(**ومثالُ ما انكسر ما قبلَها: قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾**) ولو مثَّل بقوله تعالى: «رَدْماً، ايتُونِي»(١) [الكهف: ٩٥-٩٦] بالياء على رِواية شُعبة(٢) عن عاصم(٣)؛ لكان أنسب وأقعدَ؛ لأن قوله بعد: «وكذا في المنقلبة واواً» يَقتضي أن الأمثلة قبلَه مما انقلبتْ فيه ياء، (**والأصلُ: «ٱوتُمن» بالواو، فعند سقوط الهمزة الأولى عادتِ الثانية**).

(**وكذا**) أي: ومثلُ ما ذكر يقال (**في المُنقلبة واواً، تقول في «أُومُل»**) أمر من «تَأَمُل»:

---

(١) قال صاحب «معجم القراءات» (٥/ ٣٠٤): قرأ حمزة وشعبة عن عاصم في الوصل: «ردمن ائتوني» بكسر التنوين لالتقاء الساكنين، ووصل الألف، وفي الابتداء: «إيتوني» بكسر همزة الوصل، وإبدال الهمزة الأصلية ـ وهي فاء الكلمة ـ ياءً ساكنة، وقال الجمل في «حاشيته»: إذا ابتدأت بكلمة «ائتوني» في قراءة شعبة وحمزة تبدأ بهمزة مكسورة للوصل، ثم ياء صريحة، هي بدل عن همزة فاء الكلمة، وفي الدرج تسقط همزة الوصل، فتعود الهمزة لزوال موجب إبدالها.

(٢) هو أبو بكر شعبة بن عياش الكوفي، المتوفى سنة (١٩٣هـ).

(٣) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة أبي النَّجُود الأسدي الكوفي، المتوفى سنة (١٢٧هـ).

«يا زيد اؤْمُل»، و«يا قَطَام ائْمُلي» بإعادة الهمزة، ولم يَجئ ما يكون الأولى همزة وصل قُلبت الثانية ألفاً؛ لأن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضعَ معدودة معينة.

(وَحَذَفُوا الهَمْزَةَ فِي «خُذْ»، وَ«كُلْ»، وَ«مُرْ» عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ) يعني: أن القياس يقتضي أن يكون الأمر من: «تأخُذ»، و«تأكُل»، و«تأمُر»: أُؤْخذ، وأُؤْكل، وأُؤْمر؛ كـ«أُؤْمُل» من: تأمل، لكنهم لما استثقلوا الأمرَ منها حذفُوا الهمزةَ الأصلية (لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ) ثم همزةَ الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها؛ لزوال الابتداء بالساكن، وهذا حذفٌ غيرُ قياسي.

(«يا زيد اؤْمُل»، و«يا قَطَام ائْمُلي» بإعادة الهمزة) أي: فيهما، (ولم يَجئ) أي: في كلامهم (ما يكون الأولى) أي: مِن الهمزتين (همزة وصل) وقد (قُلبت الثانية) منهما (ألفاً؛ لأنَّ همزة الوصل لا تكونُ مفتوحة) بل تكون مضمومة أو مكسورةً (إلا في مواضعَ) استثناء مِن مُقدر مَلحوظ في المقام، وهو الذي قدَّرناه متعلقاً لقوله: «لم يجئ» (مَعدودة مُعيَّنة).

وفيه أنَّ «معدودة» وإن استُعملت في القِلة، وفتح همزة الوصل ليس إلا في لام التعريف و«ايمن»، والقِلة تَصدق على الواحد والاثنين، إلا أن لفظة «مواضع» جمع كثرة لا تتناول إلا ما فوق العشرة، إلا أن يُقالَ: هذا على ما قيل مِن أن الاثنين أقل ما يُطلق عليه الجمع مطلقاً عند جماعة، ومِنهم صاحب «الكشاف». كذا ذكره الدده جنكي.

(وحذفوا الهمزةَ) أي: الأصليةَ (في «خُذ» و«كُل» و«مُرْ» على غيرِ القياس، يعني) أي: المصنف (أن القياس يَقتضي أن يكونَ الأمر من «تأخُذ» و«تأكُل» و«تأمُر»: أُؤخذ، وأُؤكل، وأُؤمر) بقلبِ الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل من الجميع واواً لانضمامِ ما قبلها، (كـ«أُؤمُل») أمر (من «تأمل» لَكنهم) أي: العرب (لمَّا استثقلوا الأمرَ منها) أي: من الأمثلة المذكورة باجتماع الهمزتين (حذفُوا الهمزةَ الأصلية لكثرة الاستعمال، ثمَّ همزةَ الوصل لعدم الاحتياج إليها لِزوال الابتداء بالساكن، وهذا) أي: حذف الهمزة الأصلية (حذفٌ غيرُ قياسي).

وفي نظم هذه الثلاثة في سلكٍ واحدٍ تسامُح؛ لأن هذا الحذفَ واجب في «خُذْ» و«كُلْ» بخلاف «مُرْ» فإنهما أكثرُ استعمالاً.

(وَقَدْ يَجِيءُ «اؤمر» عَلَى الأَصْلِ عِنْدَ الوَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]) أصله: «أُومر» حذفت همزة الوصل، وأُعيدت الثانية، وقيل: «وَأْمُرْ» وهذا أفصح من «ومُرْ»؛ لزوال الثقل بحذف همزة الوصل، وجاء في الحديث: «فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ»، «وَمُرْ بِالسِّتْرِ»، «وَمُرْ بِرَأْسِ الكَلْبِ».

(وفي نظمِ هذه) الأمثلة (الثلاثة في سلك) أي: خيط (واحدٍ) والمراد في بحث واحد (تسامُح) أي: تساهل؛ (لأنَّ هذا الحذفَ واجب في «خُذ» و«كُل») أي: في الاستعمال المشهور؛ لأن سيبويه قد نصَّ في باب «عِدَّة» ما يكون عليه الكلام على أن بعض العرب يقول: «أُوكُلْ». وحكى الفارسيُّ وأبو الفتح: «أُوخُذ» و«أُوكُل»، وقالا: إلا أن ذلك في غاية الشذوذ استعمالاً. انتهى.

(بِخلاف «مُر») أي: بخلاف هذا الحذف في «مُر»؛ فإنه غير واجب بل جائز؛ (فإنهما أكثرُ) أي: من «مُرْ» (استعمالاً).

(و) لذا (قد يجيء «اؤمر» على الأصل عندَ الوصل) أي: الدَّرج دون القطع (كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾، أصله: أُومُر) بقلب الثانية واواً، (حُذفت همزة الوصل) أي: للدرج (وأُعيدت الثانية) أي: إلى أصلها، (وقيل: «وأْمُر»، وهذا أفصحُ من «ومُرْ») أي: بحذف الهمزة؛ (لِزوال الثقل) ولأن الأصل الإثبات (بحذف) أي: بِسبب حذف (همزة الوصل، وجاء في الحديث: «فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ»، «وَمُرْ بِالسِّتْرِ»، «وَمُرْ بِرَأْسِ الكَلْبِ») قال الغَزِّي: هو في «السنن» عن رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وصحَّحه التِّرمِذيُّ وابن حِبَّان، ومنه: فأتى جِبريلُ فقال: أَتيتُكَ البارحةَ فلم يَمْنعني أن أَكُونَ دخلتُ إلا أنَّه كان على الباب تماثيلُ، وكان في البيت قِرَامُ سِتْرٍ فيه تماثيلُ، وكان في البيت كَلْبٌ؛ فمُر برأْسِ التِّمثال الذي على بابِ البيت يُقطَعُ فيصِيرُ كهيئةِ الشَّجرةِ، ومُرْ بالسِّتْرِ فليُقطع فيُجعل منه وِسادتانِ مَنبوذتانِ تُوطآنِ، ومُرْ بالكلب فليُخرج منه، ففعل رسول الله ﷺ ذلك. انتهى. ولم يكن فيه لفظة «رأس الكلب»، ولعلَّها وقعت غلطاً من الناسخ، فليحرر[1].

---

(١) أخرجه أبو داود: ٤١٥٨، والترمذي: ٣٠١٤، والنسائي مختصراً: ٥٣٦٧، وأحمد في «مسنده»: ٨٠٤٥، وابن حبان في «صحيحه»: ٥٨٥٣، بلفظ: «ومُرْ بالكلب».

(وَ«أَزَرَ») أي: عاون («يَأْزِرُ»، وَ«هَنَأَ، يَهْنِئُ»، كَـ«ضَرَبَ، يَضْرِبُ») بلا فرقٍ، والتخفيفُ على القياس المذكور (وَالأَمْرُ) من «تأزِر»: («اِيْزِرْ») أصله: اِئزر، قلبت الثانية ياء، كما في «إيمان»، وخصَّه بالذكر لِما فيه من قلبٍ ليس في «اِهنِئ».

(وَ«أَدُبَ، يَأْدُبُ»، كَـ«كَرُمَ، يَكْرُمُ»، وَالأَمْرُ: «أُودُبْ») والأصل: أُأْدُبْ، قلبت الثانية واواً؛ ولذا ذكره.

(وَ«سَأَلَ، يَسْأَلُ»، كَـ«مَنَعَ، يَمْنَعُ»، وَالأَمْرُ: «اِسْأَلْ») كـ«امْنَعْ»، ذكره وإن

(و«أَزَرَ») بالقصر، وهي قراءة ابن ذَكْوانَ[1] في قوله تعالى: «كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَأَزَرَهُ»[2] [الفتح: ٢٩]، كذا قاله اللقاني (أي: عاون) قال الغَزِّي: فيه تأمُّل، ففي «الصحاح»: «آزَرْتُ فلاناً» أي: عاونته، والعامة تقول: «أزرتُه»[3]. انتهى. وهو يُشير إلى أن الذي بمعنى «عاوَن» إنما هو «آزَر» بالمدِّ، لا «أَزَر يَأزر»، ومعناه: قوِي؛ لأن «الأَزْر»: القُوَّة. انتهى («يَأزِر»، و«هَنأ يَهْنِئ» كـ«ضرَب يَضرِب» بلا فرقٍ، والتخفيفُ على القياس المذكور) يعني: إن اقتضى القياس تخفيف الهمزة فيهما فتخفَّف نحو: «يأزِر»، فإنه يجوز فيه إثبات الهمزة وتخفيفها بالقلب إلى الألف، وكذا في «يهنئ» بالهمزة والقلب إلى الياء، (والأمرُ من «تَأزِر») يعني: من المضارع المخاطب: («ايزِرْ» أصله: اِئْزِر) بهمزتين، (قُلبت الثانية ياء) لانكسار ما قبلها (كما في «إيمان»، وخصَّه) أي: «ايزِر» (بالذكر لِما فيه مِن قلبٍ ليس في «اهنِئ») أمر من «تهنِئ»، أي: فإن القلب فيه جائز لا واجب، بِخلاف «ايزِر»؛ فإنَّ القلب فيه واجب، فلِذا خصَّه بالذكر.

(و«أدُب يَأدُب» كـ«كرُم يكرُم»، والأمرُ: «أُودُبْ»، والأصل: أُأْدُبْ) أي: بهمزتين، (قُلبت الثانية واواً) لأنها جنس حرف حركة الهمزة الأولى، (ولِذا) أي: ولأجل القلب (ذكَره) أي: «اودُب»، وإلَّا فدأبه أن لا يذكر في التمثيل غيرَ الماضي والمضارع.

(و«سأَل يسأَل» كـ«منَع يمنَع»، والأمرُ: «اسْأَلْ» كـ«امْنَع»، ذكره) أي: «اسأَل» (وإن

---

(١) هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان القرشي الفهري، المتوفى سنة (٢٤٢هـ).

(٢) قرأ ابن عامر وابن ذكوان وهشام: «فَأَزَرَهُ»، وقرأ البقية: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ بالمد.

(٣) في المطبوع من «الصحاح»: «وَازَرْتُهُ». مادة (أزر).

لم يكن فيه تغيير؛ تفريعاً له على «تسأل»؛ كتفريع «سَلْ» على «تَسَالُ»، كما قال: (وَيَجُوزُ) في «سَأَلَ، يَسْأَلُ، اِسْأَل» أن تقول: («سَالَ، يَسَالُ، سَلْ») بقلب الهمزة الثانية ألفاً، وليس بقياس مستمر، ولما فعل ذلك في الأمر استُغْنِيَ عن همزة الوصل، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فقيل: «سَلْ»، وفي قراءة السبعة: «سَالَ سَائِلٌ» [المعارج: ١] بالألف.

وقيل: هو أجوف واويٌّ؛ مثل: «خاف يخاف»، وقيل: يائي؛ مثل: «هاب يهاب».

لم يكن فيه تغييرٌ) أي: بالقلب أو الحذْف (تفريعاً له) أي: لـ«اسأل» (على «تَسْأَل») المضارع الثابت فيه الهمزة (كتفريعِ «سَلْ» على «تَسالُ») أي: المضارع المسهَّل فيه الهمزة، (كما قال) أي: المصنف: (ويجوز في «سَأَل، يَسْأَلُ، اِسْأَل» أن تقول: «سالَ، يَسالُ، سَلْ»، بقلب الهمزة الثانية ألفاً) أي: بعد نقل حركتِها إلى السين تخفيفاً؛ لأنها حرف شديدٌ كما مر.

(وليس) أي: هذا القلب (بقياس مستمر، ولمَّا فُعل ذلك) أي: قلب الثانية ألفاً (في الأمر استُغْنِيَ عن همزة الوصل) لزوال الابتداء بالساكن بنقل حركة الثانية إليه، (وحُذفت الألف) المنقلبة عن الثانية (لالتقاء الساكنين) وهما الألف واللام (فقيل: «سَلْ»، وفي قراءة السبعة) هي قراءة نافع وابن عامر، وعليه فالإضافة بمعنى في بحسَب الظاهر، وبهذه القراءة قرأ [أبو] جعفر[1] أيضاً، كذا ذكره الغَزِّي: («سَالَ سَائِلٌ»[2] بالألف).

(وقيل: هو) أي: «سَالَ» بالألف (أجوف واويٌّ مثل: «خافَ يَخاف») الأصل: «سَوِل يَسْوَل» كـ«عَلِم يعلَم»، أُعلَّا إعلالَ «خاف يخاف»، فصارا: «سَال يَسال»، ومصدره: المُساوَلَةُ، وهو قول أبي البقاء[3]، (وقيل): هو أجوف (يائي مثل: «هابَ يهابُ») وهو قول ابن مالك حيث قال: ليس «سَأَلَ» في قراءة من قرأ: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ

---

(١) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، المتوفى سنة (١٣٢هـ).

(٢) قرأ نافع وابن عامر من السبعة، وهي قراءة أبي جعفر من العشرة أيضاً: «سال» بإبدال الهمزة ألفاً، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وابن محيصن واليزيدي والأعمش ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ بالهمز على الأصل وهي لغة أهل الحجاز، انظر: «الحجة في القراءات السبعة»: (٢/ ٢٧٢)، و«النشر»: (٢/ ٣٩٠).

(٣) هو أبو البقاء العكبري، المتوفى سنة (٦١٦). انظر له: «التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ١٦٩ـ١٧٠).

فإن قيلَ: لِمَ لِمْ يُبقوا همزة الوصل؛ لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة، كما قالوا في الأمر من «تجأر»، و«ترأف»: اِجأرْ، وارأفْ، ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها، ثم أبقوا همزة الوصل، فقالوا: «اِجَرْ»، و«ارَفْ»؛ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة؟

قلتُ: لأن «سل» أكثر استعمالاً، فأوجبوا فيه التخفيف بحيث يمكن، بخلاف ذلك.

أو قلتُ: «سل» مشتق من «تَسَال» بالألف، فحذف حرف المضارعة، وأسكن الآخر، ثم حذفت ....

وَاقِعٍ» [المعارج: ١] مخفّفاً من «سَأَلَ»، وإنما هو مثل: «هَابَ»، أي: «سَالَ»[1] معتل العين مرادف لـ«سأل» مهموز العين؛ لأنهم يقولون: «سِلت تَسال» كـ«هِبت تَهاب». انتهى. وقال اللقاني: وعلى كِلا القولين هو بمعنى «سأل» المهموز، وأما قوله في «الصحاح»: «السوَلُ»: استرخاءُ ما تحت السُّرَّة من البطن؛ فغيرُ مناسب للمقام، والأول هو مقتضى ما في «الكشاف».

(فإنْ قيل: لِمَ لَم يُبقوا همزةَ الوصل لِعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة، كما قالوا في الأمرِ مِن «تجأر») وهو من «الجُؤار» بمعنى: الخُوار، يقال: «جَأَرَ الثور»، أي: صاح، **(و«ترأف»)** من «الرأفة» وهي الرحمة على ما في «المجمل»، أو مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه وإزالة الضرّ: **(«اجْأَر» و«ارْأَفْ»، ثم نَقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحَذفوها)** أي: الهمزة لالتقاء الساكنين، **(ثم أَبقوا همزةَ الوصل فقالوا: «اِجَرْ» و«ارَفْ»؛ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة)**؟.

(قلتُ: لأن «سَلْ» أكثرُ استعمالاً، فأوجبوا[2] فيه التخفيفَ بحيث يمكن) أي: التخفيف، **(بِخلاف ذلك)** أي: «اجَر» و«ارَف».

(أو قلتُ) أي: في جواب السؤال المذكور بوجهٍ آخَر: **(«سَلْ» مُشتقّ مِن «تَسال»)** المخفَّف **(بالألف، فحُذف حرف المضارعة وأُسكن الآخِرُ)** أي: من الأمر، **(ثم حُذفت**

---

(١) في الأصل: «مثل: هاب وساب معتل»، والمثبت من «شرح الشافية» للأستراباذي.

(٢) في بعض نسخ «شرح التفتازاني»: «فأحبوا».

الألف لالتقاء الساكنين، فبقي «سل»، وليس كذلك «اِجَرْ» و«ارَفْ»، فإن التخفيف إنما هو في الأمر دون المضارع.

(وَ«آبَ») أي: رجع («يَؤُوبُ»، وَ«سَاءَ، يَسُوءُ»، كَـ«صَانَ، يَصُونُ»، وَ«جَاءَ، يَجِيءُ»، كَـ«كَالَ، يَكِيلُ») كما تقدم في «باع، يبيع»، يقال: «كَالَ الزَّنْدُ»: إذا لم تخرج نارُه ....

الألف لالتقاء الساكنَين، فبقي: «سَلْ»، وليس كذلك) أي: مثل «سل» في الاشتقاق من المخفف («اجَرْ» و«ارَفْ»؛ فإنَّ التخفيف إنما هو في الأمر) أي: فقط (دونَ المضارع) الذي اشتُق منه ذلك الأمر، وفي بعض الكُتب: حكى الأخفش عن بعض العرب: «اسَل» في «سل»[1]، وعليه فلا يَرد السؤال المذكور.

(و«آبَ ـ أي: رجع ـ يَؤُوبُ»، و«ساء يَسُوء») يتعدى ولا يتعدى، يقال: «سُؤته فسِيء» مثل: «سرَرْتُه فسُرَّ»، ويقال: «هو رَجُلُ سَوْءٍ» بلا إضافةٍ[2]، و«رَجُلُ السَّوْءِ» بالإضافة كإضافة «رجل صدقٍ» في إفادة المبالغة. ولا يقال: «رَجُل السُّوء» بضم السين، كذا ذكره الدده جنكي، (كـ«صان يَصون»، و«جاء يَجيء»، كـ«كال يَكيل» كما تقدَّم في «باع يبيع») يعني: أن إعلالات العين كإعلالاتها في «باع يَبيع»، وأما الهمزة فلا تُغير، (يُقال: «كَالَ الزَّنْدُ»: إذا لم تخرُج نارُه) و«الزَّنْدُ»: هو ما يُقْدَحُ به النار من العُود أو الحَديد، والجمع: «زِناد». وفي «الكشاف»: الزناد: هي التي تُوري بها الأعرابُ، وأكثرها من المَرْخِ والعَفَارِ. وقال الجوهري: و«العَفَارُ»: الزَّنْد وهو الأعلى، و«المَرْخُ»: الزَّنْدَة وهي الأسفل. وقيل: يَقطع الرجل من المَرْخ والعَفَار غُصنين، العَفَار هي الأنثى، والمَرْخ هو الذكر، فتَنقدح النارُ بإذن الله سبحانه وتعالى.

---

(١) حكاه المبرّد عن الأخفش، ثم قال معترضاً: وهذا غلط شديد؛ لأن السين متصرفة كسائر الحروف، والف الوصل لا أصل لها، فمتى وجد السبيل إلى إسقاطها سقطت، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره، فأمرها مختلف؛ ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر اللغات. انظر: «المقتضب»: (١/ ٢٥٤).

(٢) الجوهري: وتقول: «هو رَجُلُ سَوْءٍ» بالإضافة، ثم تُدْخِل عليه الألفَ واللامَ، فتقول: «هذا رَجُل السَّوْءِ»، ولا تقول: «الرجلُ السَّوْءُ». ويقال: «الحقُّ اليقينُ» و«حقُّ اليقينِ»؛ لأن «السوء» غير «الرجل»، و«اليقين» هو «الحق»، ولا يقال: «رجل السوء» بالضم. كذا في «الصحاح» نقلاً عن الأخفش.

(«فَهُوَ سَاءٍ») في اسم الفاعل من «سَاءَ» (وَ«جَاءٍ») فيه من «جَاءَ».

وذكر ذلك؛ لأنه ليس مثل: «صائن»، و«بائع»، ولأن في إعلاله بحثاً، وهو أن الأصل: «ساوِئ»، و«جايِئ»، قلبت الواو والياء همزةً، كما في «صائن» و«بائع»، فقيل: «سائِئٌ»، و«جائِئٌ» بهمزتين، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها، كما في «أئمة»، فقيل: «سائي»، و«جائي»، ثم أعلا إعلال «غازٍ»، و«رامٍ»، فقيل: «ساءٍ»، و«جاءٍ»، والوزن: فاعٍ، هذا قول سيبويه.

وقال الخليل: أصلهما: «ساوِئ»، و«جايِئ»، نقلت العين إلى موضع اللام، ....

(«فهو ساءٍ» في اسمِ الفاعل مِن «ساءَ» يَسوء»، (و«جاءٍ» فيه) أي: في اسم الفاعل (مِن «جاءَ» يجيء».

(وذكَر) أي: المصنف (ذلك) أي: ما ذكر مِن «ساء» و«جاء» (لأنه) أي: ذلك المذكور (ليس مثلَ: «صائِن» و«بائِع») لأن فيه حذفاً بخلاف «صائن» و«بائع»، (ولأنَّ في إعلالِه) أي: ذلك المذكور (بحثاً، وهو أنَّ الأصل: «ساوِئ» و«جايِئ») اتفاقاً بين الخليل وسيبويه، (قُلبتِ الواو) أي: من الأول (والياء) أي: من الثاني (همزةً كما في «صائِن» و«بائع»، فقِيل: «سائئ» و«جائئ» بهمزتَين، ثم قُلبت الهمزة الثانية ياء) قال الغَزِّي: إنما هو تَسهيل بَيْنَ بَيْن فراراً من الهمزتين؛ لأنَّ همزةَ بَيْن بَيْن في حُكم الثابتة؛ لأنها متحركة في مذهب البصريين، (لانكسارِ ما قبلها) أي: ما قبل الثانية (كما في «أئمة») التشبيه في القلب فقط، لا فيه وفي عِلته المذكورة؛ لاختلافهما فيها، (فقيل: «سائي» و«جائي»، ثُم أُعلّا إعلالَ «غازٍ» و«رامٍ») يعني: تحذف الحركة عن الياء لاستثقالها عليها، ثم تُحذف الياء لالتقاء الساكنين الياء والتنوين، ولم تحذف التنوين لأنها علامة التمكن، ولأنها حرف صحيح فحذف حرف العلة أولى، (فقيل: «ساءٍ» و«جاءٍ»، والوزن: فاعٍ) أي: بحذف اللام. (هذا) أي: الإعلالُ المذكور (قول سيبويه).

(وقال الخليل: أصلُهما) أي: «ساءٍ» و«جاءٍ»: («ساوِئ» و«جايِئ») بتقديم الواو والياء على الهمزة كما تقدَّم، (نُقلت العين) التي هي الواو والياء (إلى موضعِ اللام) وهو

واللام إلى موضع العين، فقيل: «سائِوٌ» و«جائِيٌ»، والوزن: فالِعٌ، ثم أُعلَّا إعلالَ «غازٍ»، و«رامٍ»، فقيل: «ساءٍ»، و«جاءٍ»، والوزن: فالٍ.

ورُجِّح قولُ الخليل بقلة التغيير، لما في قول سيبويه من إعلالين ليسا فيه، وهما قلب العين همزة، وقلب اللام ياء، والقلبُ قد يثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج إليه؛ كـ«شاكٍ»، و«ناءَ، يناءُ»، والأصل: نَأَى يَنْأَى، و«أَيِسَ يَأْيَس» والأصل: يَيْأَس، ونحو ذلك، وههُنا قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين.

وقال ابنُ الحاجب: وقول سيبويه أقيسُ، وما ذكره الخليل لا يَقوم عليه دليل، وهو جارٍ على قياس كلامهم، والقلب ليس بقياسٍ.

الهمزة (واللام إلى موضع العين) وهذا يُسمى بالقلب المكاني كما تقدَّم بيانه، (فقيل: «سائِوٌ» و«جائِيٌ»، والوزن: فالِع) بتقديم اللام على العين، (ثم أُعلَّا إعلالَ «غازٍ» و«رامٍ») أي: بقلب الواو ياء لتطرفها وانكسارِ ما قبلها، وحذفِ الياء بعد حذف حركتها لالتقاء الساكنَين، (فقيل: «ساءٍ» و«جاءٍ»، والوزن: فالٍ) بحذف العين.

(ورُجِّح قولُ الخليل) قيل: والمرجِّح أبو عليٍّ الفارسيُّ (بِقلة التغيير) وقد اعترف سيبويه بحسنه حيث قال: «وكلا القولَين حسن»، يعني: قولَه وقول الخليل (لِما في قول سيبويه من إعلالَين ليسا) أي: الإعلالان (فيه) أي: في قول الخليل، (وهما) أي: الإعلالان (قلبُ العين همزة وقلبُ اللام ياء، والقلبُ قد يثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج إليه) أي: القلب (كـ«شاكٍ») والأصل: «شاوِك» (و«ناءَ يَناءُ» والأصل: «نَأَى يَنْأَى»، و«أَيِس يَأْيَس» والأصل: يَيْأَس، ونحو ذلك، و) القلب (ههُنا) أي: في «ساءٍ» و«جاءٍ» (قد احتيج إليه) أي: إلى القلب (لاجتماع الهمزتين).

(وقال ابن الحاجب: وقولُ سيبويه أقيسُ) أي: أوفقُ بالقياس، ورجَّحه أيضاً ابن مالك وغيره، والسماعُ يَشهد له، كذا ذكره الغَزِّي، (وما ذكَره الخليل لا يَقوم عليه دليل، وهو) أي: قول سيبويه (جارٍ على قياس كلامهم، والقلبُ) أي: القلب الذي ذكَره الخليل وهو القلب المكاني (ليس بقياسٍ).

(وَ«أَسَا») أي: داوى («يَأْسُو»، كَـ«دَعَا يَدْعُو»، وَ«أَتَى يَأْتِي»، كَـ«رَمَى يَرْمِي»).

(وَالأَمْرُ: «اِيْتِ») كـ«ارْمِ»، أصله: اِئْتِ؛ قُلبت الثانية ياء؛ كـ«إيمان»، ولذا ذكره.

(وَمِنْهُمْ) أي: مِن العرب (مَنْ) يحذف الهمزة الثانية، ثم يَستغني عن همزة الوصل، و(يَقُولُ: «تِ) يا رجل»؛ كـ«قِ»، وفي الوقف: «تِهْ»؛ كـ«قِهْ» (تَشْبِيهاً لَهُ بِـ«خُذْ») كما مرّ.

(وَ«وَأَى») أي: وعد («يَئِي»، كَـ«وَقَى، يَقِي») وأصل «يَئِي»: يَوْئِي، حذفت الواو؛ كـ«يَقِي»، ولا فائدةَ في ذكر الأمر، فإن المصنف رحمه الله لم يذكر شيئاً من التصاريف غير الماضي والمضارع إلا وفيه أمر زائد، ليس في المشبَّه به.

(و«أَسَا ـ أي: داوى ـ يَأْسُو»، كـ«دعَا يَدعو»، و«أتى يأتِي»، كـ«رَمى يَرْمي»، والأمرُ: «ايتِ» كـ«ارْمِ»، أصله: اِئْتِ) بهمزتين، (قُلبت الثانية ياء، كـ«إيمان»، ولِذا) أي: لأجل هذا القلب (ذكَره) أي: «ايت» (ومِنهم ـ أي: مِن العرب ـ مَن يحذف الهمزة الثانية) أي: لكثرة الاستعمال (ثم يَستغني عن همزة الوصل) أي: لِعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن، (ويقول: «تِ يا رجل» كـ«قِ») هذا في الوصل، (و) أما (في الوقف) فيقول: («تِهْ») بالهاء (كـ«قِهْ»؛ تشبيهاً له) أي: لـ«تِ» (بِـ«خذ») أي: في حذف الهمزة الأصلية وإن كان على خلاف القياس (كما مرّ).

(و«وَأى ـ أي: وعد ـ يَئِي» كـ«وقَى يَقِي»، وأصلُ «يَئي»: يَوْئِي، حُذفت الواو) أي: لوقوعها بين ياء وكسرة (كـ«يَقِي»، ولا فائدةَ في ذِكر) فعل (الأمر، فإن المصنف رحمه الله تعالى لم يَذكر شيئاً من التصاريف غير الماضي والمضارع إلَّا وفيه) أي: في ذلك الشيء (أمرٌ زائد ليس في المشبَّه به) يعني: أن مِن دأب المصنف أن لا يذكرَ في التمثيل غير الماضي والمضارع إلا إذا كان فيه زيادةُ فائدة على المشبَّه به، وهنا ليس كذلك، فلذا لم يذكُر الأمر.

(وَ«أَوَى، يَأْوِي، إِيًّا»، كَـ«شَوَى، يَشْوِي، شِيًّا») وأصل «إِيًّا»: إِوْياً، ولا فائدة في ذكره؛ إذ ليس فيه أمرٌ زائد، وكأن فائدته أنه قال: حكمُه في التصاريف حكمُ «شَوى يَشوي»، والمصدر ليس من التصاريف، فلم يُعلم أن مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال، فأشار إليه.

(وَالأَمْرُ) من «تأوي»: («اِيْوِ») كـ«اشوِ» من «تشوي»، والأصل: إِئْوُوا، قلبت الثانية ياء؛ ولذا ذكَره.

ولا يخفى عليك أن الياء في «ايتِ»، و«ايزرْ»، و«ايوِ»، ونحو ذلك، تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدَّرج كما تقدم، ....

(و«أَوَى يَأْوِي») يُقال: «أوى إلى كذا» أي: انضمَّ إليه، و«أوى له» أي: رحمه. وتحقيقه: رجع إليه بقلبه، ذكره الطّيبي، («إِيًّا») ويقال أيضاً: «أُوِيًّا» على «فُعُول»، و«إِواءً» على «فِعال» بالكسر، كذا ذكره الدده جنكي، (كـ«شَوى، يَشْوِي، شِيًّا») بكسر الشين، (وأصل «إِيًّا»: إِوْياً) قُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأُدغمت الياء في الياء، (ولا فائدةَ في ذِكره؛ إذ ليس فيه أمرٌ زائد) أي: على المشبَّه به.

(وكأن فائدته) أي: فائدةَ ذكره (أنه) أي: المصنف (قال) أي: أخذاً من الكلام العام السابق أول الفصل وهو قوله: «حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح»، فتأمل: (حكمه) أي: حكم «أوى يأوي» (في التصاريف حكمُ «شَوى يَشوي»، والمصدر ليس من التصاريف، فلم يُعلَم أن مصدره) أي: مصدر «أوى يَأوي» (أيضاً) أي: مثل فعله (كمصدرِه) أي: مصدر «شوى» (في الإعلال، فأشار إليه) أي: إلى كونه مثلَ مصدره بذكره.

(والأمر من «تَأوي»: ايوِ، كـ«اشوِ» من «تَشوِي») فيه إشارةٌ إلى أن أمر المخاطب مشتق من المضارع المخاطب كما هو ظاهر، (والأصل: «إِئوُوا») بهمزتين، الأولى مكسورة، (قُلبت) الهمزة (الثانية ياءً) لسكونها وانكسارِ ما قبلها، ولأن الياء جنس حرف حركة ما قبلها كما مر (ولذا ذكَره).

(ولا يخفى عليك أن الياء في «ايتِ» و«ايزرْ» و«ايوِ» ونحو ذلك) أي: كـ«ايذن» (تصير همزةً عند سقوط همزةِ الوصل في الدَّرج كما تقدم) أي: في قوله: «إنْ كانت

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وهو فعل جماعة الذكور، تقول: «ايوِ، ايوِيَا، ايوُوا»، والأصل: إِئْوُوا، بهمزتين فواوين، فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل، وعادت الهمزة المنقلبة، فصار: «فَأْوُوا»، وقِسْ على هذا.

وعليك بالتدبر في هذه الأبحاث، وفي المقايسة بما تقدم في المعتلات، وبما مرّ من الإعلالات عند التأكيد وغيره، ولا أظنُّها تخفى عليك إنْ أتقنتَ ما تقدم، وإلا فالإعادةُ مع تأديتها إلى الإطالة لا تُفيدك.

[بيان «رَأَى»:]

(وَكَذَا قِيَاسُ «رَأَى»: «يَرْأَى») أي: قياس «يَرَى» أن يكون كـ«ينأى، ويرعى»؛ لأنه ....

الأولى همزةَ وصلٍ تَعودُ الثانيةُ همزةً عند الوصل»؛ لارتفاعِ التقاء الهمزتين، فلا تبقى علة القلب، (ومنه) أي: مِن عود الياء وصيرورتها همزة عند الوصل (قوله) سبحانه و(تعالى: ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾، وهو فعل جماعة الذكور، تقول: «ايوِ، ايوِيَا، ايوُوا»، والأصل) أي: أصل «ايوُوا»: («إِئْوُوا» بهمزتين فواوين، فلمَّا اتصل به) أي: بـ«إئووا» (الفاء سقطت همزة الوصل) أي: بناءً على عدم الاعتداد بالعارض كما تقدم، (وعادت الهمزة المنقلبة) ياء إلى أصلها (فصار «فَأْوُوا»، وقِسْ على هذا[1]) أي: على المنقلبة ياء في عَودها عند الوصل المنقلبة واواً، أو قِسْ على «فأووا» غيرَه من الأمثلة السابقة.

(وعليك) أي: الزمْ وتمسك (بالتدبُّر) أي: بتصرف القلب بالنظر (في هذه الأبحاث) أي: أبحاث المهموزات بأنواعها، (وفي المقايسة بما تقدم في المعتلات) أي: بأن تقيسَ مهموز الفاء على معتل الفاء، ومهموزَ العين على معتل العين، ومهموز اللام على معتل اللام، وهلمَّ جَرًّا، (وبِما مرَّ من الإعلالات عند التأكيد وغيره، ولا أظنُّها) أي: هذه الأبحاث وإعلالاتها (تَخفى عليك إنْ أتقنتَ) أي: أحسنتَ وأحكمتَ (ما تقدَّم) أي: في المعتلات من إعلالاتها وجميعِ أحكامها، (وإلَّا) أي: وإنْ لم تُتقن ما تقدَّم (فالإعادةُ مع تأديتِها إلى الإطالة لا تُفيدك) أي: في شرحِ الأبحاث، وإن تُلِيتَ عليك التوراة والإنجيل.

(وكذا قياسُ: «رَأَى»: «يَرْأَى» أي: قياس «يَرَى» أن يكون كـ«يَنْأَى» و«يَرْعَى»؛ لأنه)

(١) في أكثر نسخ «تصريف العزي» و«شرح التفتازاني» زيادة: و«نَأَى ـ أي: بَعُدَ ـ يَنْأَى»، كـ«رَعَى، يَرْعَى».

من بابهما (**لَكِنَّ العَرَبَ قَدِ أَجْمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهَمْزَةِ**) التي هي عينُ فعله (**مِنْ مُضَارِعِهِ**) أي: مضارعِ «رأى»، والأَوْلى ظاهراً أن يقول: «على حذف الهمزة منه»؛ لأن بحثنا إنما هو في «يرى» وهو مضارع، وإنما عدل إلى ذلك؛ لئلا يُتَوَهَّم أن الحذف مخصوص بـ«يرى»، فعُلم من عبارته أن الحذف جارٍ في المضارع مطلقاً، فافهم.

(**فَقَالُوا**: «**يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ**»، «**تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ**»، «**تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ**»، «**تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ**»، «**أَرَى، نَرَى**») والأصل: يَرْأَى، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة، فقيل: «يرى».

أي: «يَرَى» (مِن بابهما) أي: بابِ «يَنأى» و«يَرعى»، (**لكن العرب قد أَجمعت على حذف الهمزة التي هي عينُ فِعله**) أي: فعل «يرى»، أي: عين «رأى» الذي هو فعل «يرى» (**مِن مُضارِعِه**، أي: مضارعِ «رأى»، والأَولى ظاهراً) أي: بحسَب الظاهر (**أن يقولَ**) أي: المصنف: (**«على حذفِ الهمزة منه»**) أي: من «يَرى»؛ (**لأن بحثَنا إنما هو في «يَرى» وهو مُضارع، وإنما عدَل**) أي: المصنف (**إلى ذلك**) أي: قوله: «من مضارعه» (**لِئلا يُتوهَّم أن الحذف مَخصوص بـ«يَرى»**) أي: المضارعِ المبدوءِ بياء الغيبة المسند إلى الواحد، (**فعُلم مِن عبارته أن الحذف جارٍ في المضارع مطلقاً**) أي: سواءٌ كان مبدوءاً بياءِ الغَيْبة أو غيرها من أحرفِ المضارعة، مُسنداً إلى الواحد المذكر أو غيره.

وقال الغَزِّي: إنما قال: «ظاهراً»؛ لأن قولَه: «من مضارعه» هو الأَولى بحسَب التحقيق، وذلك لِما فيه من التنبيهِ مِن أول الأمر على أن ذلك الحذف جارٍ في مضارعِ «رأى» مطلقاً لا يختص بـ«يرى» كما يُتوهم أولاً عند إسقاط لفظ المضارع؛ ولِغموض هذا التقدير قال: (**فافهمْ**).

(**فقالُوا**) أي: العرب: (**«يَرى، يَرَيان، يَرَوْن»، «تَرى، تَرَيان، يَرَيْنَ[1]»، «ترى، تَريان، تَروْن»، «تَريْن، تَريان، تَريْن»، «أَرَى، نَرَى» والأصل**) أي: أصل «يَرَى»: (**«يَرْأَى»**) بسكون الراء وفتح الهمزة كـ«يَرْعى»، (**نُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قَبلها**) أي: ما قبل الهمزة وهو الراء، (**وحُذفت الهمزةُ فقيل: «يَرَى»**).

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «يرون»، والمثبت الصواب.

وهذا الحذفُ يَستلزم تخفيفاً؛ لأنه كثُر استعمال ذلك، لا يُقال: «يَرْأَى» أصلاً، إلا في ضرورة الشعر، كقوله: [الطويل]

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتَ وَالدَّهْرَ أَعْصُرُ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْأى وَيَسْمَعُ

وكقوله: [الوافر]

أُرِي عَـيْـنَـيّ مَـا لَـمْ تَـرْأَيَـاهُ ... كِـلَانَـا عَـالِـمٌ بِـالـتُّـرَّهَـاتِ

(وهذا الحذفُ يَستلزم تخفيفاً) أي: للفظ؛ (لأنه) أي: الشأن (كثُر استعمال ذلك) أي: «يَرى» بحذف الهمزة، (لا يُقال) أي: في الكلام: («يَرْأَى») أي: بإثبات الهمزة (أصلاً إلا في ضرورةِ الشعر، كقوله) أي: الشاعر من بحر الطويل المقبوض، والقبض: هو حذف الخامس الساكن:

(أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتَ وَالدَّهْرَ أَعْصُرُ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْأى وَيَسْمَعُ[١])

«لاقيتَ»: بفتح التاء خطاب لـ«أعصر»، و«الدهر»: منصوب على أنه مفعول معه، و«أعصر»: مُنادى حُذف منه حرف النداء، و«يتملَّ» بمعنى: يستمتع ويعيش طويلاً، يقال: «مَلّاك الله حبيبَك تملِئةً» أي: متَّعك به وأعاشك معه طويلاً.

والمعنى: ألم ترَ يا أعصر أنتَ والدهر ما لاقيته؟ ومَن يَستمتع من غيره ويعيش كثيراً يرى ويسمعُ ما لم يكن رآه وسَمعه.

(وكقوله) أي: الشاعر أيضاً من بحر الوافر المعصوب المحذوف، وأجزاؤه: مفاعلتن مفاعلتن ست مرات:

(أُرِي عَـيْـنَـيّ مَـا لَـمْ تَـرْأَيَـاهُ ... كِـلَانَـا عَـالِـمٌ بِـالـتُّـرَّهَـاتِ)

«أُرِي»: مضارع متكلم وحدَه من «أرى يُري»، «عينيَّ»: مفعولُه الأول، و«ما لم تَرْأياه»: مفعولُه الثاني، و«كِلانا عالم»: مبتدأ وخبر، و«التُّرَّهات» بضم التاء وتشديد الراء: الطرق الصغار غير الجادَّة، ومفردُه: «تُرَّهة» بتشديد الراء وفتحها، فارسي معرب، ثم استُعيرت في الباطل.

والشاهدُ: في «تَرْأياه» حيث أثبتَ الهمزة فيه.

---

(١) كذا ذكره وأعربه الجاوي، ورواية غيره:

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتَ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْأَ وَيَسْمَعِ

وقد حذف الشاعر الهمزةَ من ماضيه فقال: [الخفيف]

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ؟

والقياس: رأيت، ولم يلزم الحذف في نحو: «يَنْأَى»؛ لأنه لم يكثر مثلَ: «يَرَى».

(وَاتَّفَقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الوَاحِدَةِ وَالجَمْعِ) لأنك تقول: «تَرَيْنَ يا امرأة»، و«تَرَيْنَ يا نسوةُ» (لَكِنَّ وَزْن الوَاحِدَةِ: «تَفَيْنَ») بحذف اللام والعينِ؛ لأن أصلَه: تَرْأَيِيْنَ، حذفت الهمزة، فصار: «تَرَيِيْنَ»، ثم قُلبت الياء ألفاً وحذفت، ....

(وقد حذف الشاعرُ الهمزةَ مِن ماضِيه) أي: ماضي «يَرى» (فقال) مِن بحر الخفيف، وأجزاؤه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرَّتين:

(صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ)؟

«صاحِ»: منادى مرخَّم على سبيل الشذوذ، و«ريتَ»: خطابٌ له، و«سمعتَ»: معطوف عليه، و«بِراع»: مفعولهما على سبيل التنازع، لكن في عمل الأخير على تقدير مضاف أي: خبر «راع»، وجملةُ «ردّ في الضَّرع» صفة لـ«راع»، و«قَرى» بمعنى: جمع، و«الحِلاب» بالكسر: جمع مِحلبة، وهي ما يُحلب فيه، وهو جار ومجرور متعلق بـ«قرى»، ورُوي: «في العِلاب» جمع عُلبة، وهي مِحلب من جلد.

(والقياسُ: «رأيتَ») أي: بإثبات الهمزة، (ولم يلزم الحذف) أي: حذف الهمزة من المضارع (في نحو: «يَنْأَى»؛ لأنه) أي: لأن «يَنأى» (لم يَكثر) أي: لم يكثر استعماله (مثلَ: «يَرى»).

(واتَّفقَ في خطاب المؤنث لفظُ) الفعل المسند إلى (الواحدة والجمعِ لأنك تقول: «ترَيْنَ يا امرأة») في خطاب الواحدة، (و«تَرَيْنَ يا نسوةُ») أي: في خِطاب الجمع، فاللفظُ متَّحد (لكن) التقدير مختلِف؛ إذ (وزنُ) المسند إلى (الواحدة: «تَفَيْنَ» بحذف اللام) لالتقاء الساكنين (والعينِ) لكثرة الاستعمال؛ (لأن أصلَه) أي: «تريْنَ» المسند إلى الواحدة: («تَرْأَيِينَ») نُقلت حركة الهمزة إلى الراء و(حُذفت الهمزةُ، فصار: «تَرَيِيْنَ»، ثم قُلبت الياء) الأولى (ألفاً) لتحركها وانفتاحِ ما قبلها الآن، (وحُذفت) أي: الألف لالتقاء

فبقي: «تَرَيْنَ»، بحذف العين واللام.

(وَ) وزن (الجَمْعِ: «تَفَلْنَ») بحذف العين فقط؛ لأن أصله: تَرْأَيْنَ؛ كـ«تَرْضَيْنَ»، حذفت الهمزة كما ذُكر، فبقي: «تَرَيْنَ»، بإثبات الفاءِ واللامِ، والياءُ ههُنا لام الفعل، وفي الواحدة ضميرُ الفاعل.

(فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ) أي: بنيت الأمر من «ترى» (فَقُلْتَ عَلَى الأَصْلِ: «ارْءَ»، كَـ«ارْعَ») لأنه من «ترأى»، حُذف حرف المضارعة، ولام الفعل، وأُتي بهمزة وصل مكسورة، فقيل: «اِرْءَ»، وتصريفُه كتصريف «اِرْضَ».

وفي عبارته حزازة؛ لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير «قد» لم يَجز دخولُ الفاء فيه، فحقُّها أن يقول: «إذا أمرتَ منه قلتَ» كما هو في بعض النسخ، فكأنَّ هذا سهوٌ من الكاتب، فحينئذٍ لا بد من تقدير «قد»؛ ليصحَّ.

الساكنَين، (فبَقي: «تَرَيْنَ» بحذف العين واللام).

(ووزنُ) المسند إلى (الجمع: «تَفَلْنَ» بحذف العين فقط؛ لأن أصله) أي: «تَرَيْن» المسند إلى الجمع: («تَرْأَيْنَ» كـ«تَرْضَيْنَ») نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، و(حُذفت الهمزة) تخفيفاً لكثرة الاستعمال (كما ذُكر) أي: في المسنَد إلى الواحدة، (فبَقي «تَرَيْنَ» بإثبات الفاء واللام، والياءُ ههُنا) أي: في المسند إلى الجمع (لامُ الفعل، وفي) المسند إلى (الواحدة ضميرُ الفاعل).

(فإذا أمرتَ منه، أي: إذا بنيتَ) فعل (الأمر مِن «ترى» فقلتَ على الأصل: «ارْءَ» كـ«ارْعَ»؛ لأنه) أي: لأن «ارء» مشتقّ (من «ترأى») بإثبات الهمزة، (حُذف حرف المضارعة ولامُ الفعل) وهي الياء الساكنة، (وأُتي بهمزة وصل مكسورة) توصلاً للابتداء بالساكن، (فقِيل: «ارْءَ»، وتصريفُه) أي: تصريف «ارءَ» (كتصريف «ارْضَ») أي: بعينِه.

(وفي عبارته) أي: المصنف (حزازة) أي: قلاقة تُقلق القلب وتَنفر منها الطبيعةُ؛ لِعدم جريها على القواعد النحوية؛ (لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير «قد» لم يَجز دخولُ الفاء فيه، فحقُّها) أي: العبارة (أن يقول: «إذا أمرتَ منه قلتَ») أي: بدون فاء (كما هو) أي: «قلتَ» بدون الفاء (في بعض النسخ، فكأن هذا) أي: المقترِن بالفاء (سهوٌ) أي: غلط (من الكاتب، فحينئذٍ) أي: حينَ إذ اقترن بالفاء (لا بُدَّ مِن تقدِير «قد» ليصحَّ) أي: ليصح اقترانه بالفاء.

(وَ) قلتَ (عَلَى) تقدير (الحَذْفِ: «رَ») من «تَرَى» بحذف حرف المضارعة واللام، والوزن: «فَ» (وَيَلْزَمُهُ الهَاءُ فِي الوَقْفِ) كما ذكره في «قِهْ» (نَحْوُ: «رَهْ، رَيَا، رَوْا») أصله: رَيُوا («رَيْ») أصله: رَيِيْ («رَيَا، رَيْنَ») والراء في الجميع مفتوحة؛ إذ لا داعيَ للعدول عنه.

(وَبِالتَّأْكِيْدِ: «رَيَنَّ») بإعادة اللام المحذوفة لِما مر في «اغزُوَنّ» («رَيَانِّ، رَوُنَّ») بضم الواو، دون الحذف، كما في «اغزُنَّ»؛ لأنه لا ضمةَ ههُنا تدل عليه؛ لأن ما قبله مفتوح («رَيِنَّ») بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك («رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»)، وَبِالخَفِيْفَةِ: «رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ»، ....

(وقلتَ) أي: إذا بنيتَ الأمر (على تقدير الحذف) أي: حذفِ العين من المشتق منه ذلك الأمر: («رَ») أي: براءٍ مفردة، وهو مأخوذ (مِن «تَرى» بحذف حرف المضارعة واللام، والوزنُ: «فَ») بفاء مفردة مقتَطَعاً من «افْعَلْ»، (ويَلزمه) أي: «رَ» (الهاءُ في) حال (الوقف) بخلاف حالِ الوصل (كما ذكَره) أي: لزوم الهاء في حال الوقف (في «قِه»، نحوُ: «رَهْ، رَيَا، رَوْا»، أصلُه: رَيُوا) قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين ولدلالةِ الفتحة عليها، («رَيْ» أصلُه: رَيِي) بياءين أولاهما مكسورة، قُلبت ألفاً وحُذفت، («رَيا، رَيْنَ»، والراءُ في الجميع مفتوحة؛ إذ لا داعيَ) ولا مقتضيَ (للعُدول عنه) أي: عن الفتح.

(وبالتأكيد) أي: والأمر بنون التوكيد: («رَيَنَّ»، بإعادة اللام المحذوفة لِما مر في «اغزُوَنّ») أي: من أن نون التوكيد مع المستتر شبيهةٌ بألف الضمير في وجوبِ تحرك ما قبلها، («رَيَانِّ، رَوُنَّ» بضم الواو دون الحذف) أي: دون حذفِها (كما في «اغْزُنَّ») فإن واو الضمير فيه محذوفة لدلالة الضمة عليها؛ (لأنه) أي: الشأن (لا ضمةَ ههُنا) أي: في «رَوُنّ» (تدلّ عليه) أي: على حذف الواو حتى تحذف؛ (لأنَّ ما قبله) أي: ما قبل الواو (مفتوحٌ، «رَيِنَّ» بكسر ياء الضمير دون الحذفِ لِذلك) أي: للتعليل المذكور، أي: لنظيره، وهو أنه لا كسرةَ ههُنا تدل عليه؛ لأن ما قبله مفتوح، أو الإشارة إلى مُطلَق انفتاح ما قبله وهو الأظهر، («ريانِّ، رَيْنَانِّ») بزيادة ألف الفصل، (وبِالخفيفة: «رَيَنْ») بفتح الياء، («رَوُنْ، رَيِنْ») بكسر ياء الضمير، ولا تدخُل الخفيفة في المثنى وجمع المؤنث كما مر.

فَهُوَ: «**رَاءٍ**») في اسم الفاعل، أصله: رائيٌ، أعلَّ إعلالَ «رامٍ» («**رَائِيَانِ**») في تثنيته («**رَاؤُونَ**») في جمعه، أصله: رائيُون، نقلت ضمة الياء إلى الهمزة، وحذفت الياء، ووزنه: فاعُون، وهو (كَـ«**رَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُونَ**»، وَ«**ذَاكَ مَرْئِيٌّ**»، كَـ«**مَرْعِيّ**») في اسم المفعول، أصله: مَرْؤُويٌ، قلبت الواو ياء، وأُدغمت وكُسر ما قبلها كما مر في «مَرْمِيٌّ».

(**وَبِنَاءُ «أَفْعَلَ» مِنْهُ**) أي: من «رَأَى» (**مُخَالِفٌ لأَخَوَاتِهِ أَيْضاً**) يعني: كما كان «يَرَى» مخالفاً لأخواته من نحو: «ينأى» في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات؛ كذلك بناء باب الإفعال منه مطلقاً، سواء كان ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو غيرَ ذلك، مخالفٌ لأخواته من نحو: «أَنْأَى» في التزامِ حذف الهمزة منه دون الأخوات، وذلك لكثرة الاستعمال.

(«**فهو راءٍ**» في اسم الفاعل، أصله: رائِيٌ، أُعلَّ إعلالَ «رامٍ») أي: بحذف الحركة ثم الياء، («**رائِيان**» في تثنِيته) أي: تثنيةِ «راءٍ»، («**راؤونَ**» في جمعه، أصله: رائِيُون، نُقلت ضمة الياء إلى الهمزة وحُذفت الياء) لالتقاء الساكنين، (ووزنُه: **فاعُونَ**) أي: بحذف اللام، (وهو) أي: «راءٍ» وما بعده (كـ«راعٍ، راعِيان، رَاعُونَ»، و«ذاك مَرئيّ» كـ«مَرعِيّ» في اسم المفعول، أصلُه: مَرْؤُويٌ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، (قُلبتِ الواو ياء وأُدغمتْ) أي: الياء في الياء، (وكُسر ما قبلها) أي: ما قبل الياء المدغَمة (كما مرَّ في) إعلال («مَرْمِيّ»).

(وبناءُ «**أفعل**» منه ـ أي: مِن «رَأَى» ـ **مخالفٌ لأخواته أيضاً، يعني**) أي: المصنف (**كما كان «يَرَى» مخالفاً لأخواته مِن**) بيانية (**نحوِ: «يَنأى» في التزامِ حذف الهمزة منه**) أي: مِن «يرى» (**دون الأخوات، كذلك**) أي: مثل المخالفة المذكورة (**بناءُ بابِ الإفعال منه**) أي: من «رأى» (**مطلقاً؛ سواءٌ كان**) أي: باب الإفعال (**ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو غيرَ ذلك**) كاسم الفاعل والمفعول (**مخالفٌ لأخواته**) أي: أخواتِ باب الإفعال من «رأى» (**مِن**) باب الإفعال من (**نحو**) «نأى»، وذلك مثل: («**أنأى**»، **يُنئي**) (**في التزام حذفِ الهمزة منه**) أي: باب الإفعال من «رَأى» (**دون الأخوات**) وهي باب الإفعال من «نأى»؛ (**وذلك**) أي: التزامُ الحذف المذكور (**لِكثرة الاستعمال**).

(فَتَقُولُ: «أَرَى») في الماضي، أصله: أَرْأَى؛ كـ«أَعْطَى»، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، وكذا: «أَرَيَا، أَرَوْا»، «أَرَتْ، أَرَتَا، أَرَيْنَ» . . . إلى الآخر.

(«يُرِي») في المضارع، أصله: يُرْئِي؛ كـ«يُعْطِي»، نقلت وحذفت، وكذا: «يُرِيَان، يُرُون»، والأصل: يُرْئِيُون، فوزنه: يُفُون، «تُرِي، تُرِيان، يُرِينَ»، والأصل: يُرْئِينَ؛ كـ«يُكْرِمْنَ»، والوزن: يُفِلْنَ.

(«إِرَاءَةً») في المصدر، والأصل: إِرْآياً، كـ«إِفْعالاً»، قلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، فصار: إِرْآءً، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحُذفت الهمزة كما في الفعل، وعُوضت تاء التأنيث عن الهمزة؛ كما عُوضت عن الواو في «إِقَامَة»، فقيل: «إِرَاءَةً».

(وَ) تقول: («إِرَاءً») بلا تعويض؛ لأن ذلك ليس مثل: «إقامة»؛ لأنها لَمَّا

(فتقول: «أَرى» في الماضي، أصله: أَرْأَى، كـ«أَعطى»، نُقلت حركة الهمزة) الثانية (إلى الراء وحُذفت الهمزة، وكذا «أَرَيا، أَرَوْا») بفتح الراء، («أَرَتْ، أَرتَا، أَرَيْنَ» . . . إلى الآخر) وهو: «أريتَ، أريتُما، أريتُم»، «أريتِ، أريتُما، أريتُنَّ»، «أريْتُ، أريْنَا»، («يُرِي» في المضارع، أصلُه: يُرْئِي، كـ«يُعطي»، نُقلت) أي: حركة الهمزة إلى الراء (وحُذفت) أي: الهمزة، (وكذا «يُرِيان، يُرُون») بضم الراء، (والأصل: يُرْئِيُون) أُعل بمرتبتَين، (فوزنُه) أي: وزن «يُرُون»: («يُفُون») بحذف اللام، («تُرِي، تُرِيان، يُرِينَ»، والأصل: يُرْئِينَ، كـ«يُكْرِمْنَ») نقلت وحذفت، (والوزن) أي: وزنُ «يُرِين»: («يُفِلْنَ») بحذف العين.

(«إراءَةً» في المصدر، والأصلُ: إِرْآياً، كـ«إِفْعالاً»، قُلبتِ الياء همزة لِوقوعها) طرفاً (بعد ألف زائدة، فصار: «إِرْآء»، نُقلتْ حركة الهمزة) الأولى (إلى الراء، وحُذفت الهمزة كما في الفعل، وعُوضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عُوضت) أي: تاء التأنيث (عن الواو في «إقامة»، فقِيل: «إراءَةً»، وتقول: «إراء» بلا تعويضٍ؛ لأن ذلك) أي: «إرآء» (ليس مثل «إقامة»؛ لأنها[1]) أي: لأن الواو (لَمَّا . . . .

---

(١) في أكثر نسخ «شرح التفتازاني» زيادة: لم تحذف من الفعل في «إقامة»، بخلاف ذلك، فلما حذفت من «إقامة».

لم تحذف من فعله التُزم التعويض في الأكثر، وههُنا حُذف ما حُذف من فعله، فلم يَحتج إلى لُزوم التعويض، فجواز «إراءً» كثير شائع.

(وَ) تقول: («إِرَايَةً») بالياء أيضاً؛ لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طَرَفاً، ومن قلب نظَر إلى أن التاء حكمُها حكمُ كلمة أخرى، فكأنها متطرِّفةٌ.

[بيان «مر»:]

(«فَهُوَ مُرٍ») في اسم الفاعل، أصله: مُرْئِيٌ، فحذفت الهمزة كما ذكر، وأُعل إعلالَ: «رام»، فقيل: «مُرٍ»، على وزن: مُفٍ («مُرِيَانِ») أصله: مُرْئِيَانِ («مُرُونَ») أصله: مُرْئِيُونَ.

(وَ«أَرَتْ») في فعل الواحدة الغائبة، أصله: أَرْأَيَتْ؛ كـ«أَعْطَيَتْ»، ......

لم تُحذف من فِعله) أي: فعل «إِقامة» وهو «أقام» (التُزم التعويض) أي: بالتاء عن الواو (في الأكثر) احترازاً عما جاء بدون التعويض على قِلة كما تقدم في بحث الأجوف، (وههُنا) أي: في «إراء» (حُذف ما حُذف من فعله) وهو همزة العين، (فلم يَحتج إلى لُزوم التعويض، فجواز «إراء») بلا تاء (كثير شائع).

(وتقول: «إراية») في المصدر (بالياء أيضاً؛ لأنها) أي: الياء (إنما تُقلب همزةً إذا وقعتْ) أي: الياء (طرفاً) كما علمتَ، وهنا لم تقع طرفاً لِوقوع التاء بعدها.

(ومَن قلب نظَر إلى أن التاء) منفصلة تقديراً (حكمُها حكمُ كلمة أخرى، فكأنها) أي: الياء (متطرِّفةٌ) كما مر نظير ذلك في «غازية».

(«فهو مُرٍ») بضم الميم وكسر الراء، (في اسم الفاعل، أصله: مُرْئِيٌ) نُقلت الحركة (فحُذفت الهمزة كما ذكر) أي: في الفعل، (وأُعل) بعد ذلك (إعلالَ «رامٍ») أي: بحذف حركة الياء للثقل وحذفِ الياء لالتقاء الساكنَين، (فقيل: «مُرٍ» على وزن: مُفٍ) بحذف العين واللام، («مُرِيَانِ» أصلُه: مُرْئِيانِ) نقلت وحذفت كما مر، («مُرُوْنَ») بضم الراء (أصله: مُرْئِيُون) نُقلت حركة الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزة، ثم نُقلت ضمة الياء إلى الراء بعد سلب حركته، وحُذفت الياء لالتقاء الساكنين فقِيل: «مُرُون» على وزن: مُفُون.

(و«أَرتْ» في فعل الواحدة الغائبة، أصله: أَرْأَيَتْ، كـ«أَعْطَيَتْ») نُقلت الحركة

حذفت الهمزة كما تقدم، وقلبت الياء ألفاً وحذفت، فقيل: «أَرَتْ» على وزن: أَفَتْ («فَهِيَ مُرِيَةٌ») في اسم الفاعل من المؤنث، أصله: مُرْئِيَةٌ. («مُرِيَتَانِ») أصله: مُرْئِيَتَانِ («مُرِيَاتٌ») أصله: مُرْئِيَاتٌ.

(وَ«ذَاكَ مُرًى») في اسم المفعول، أصله: مُرْأَيٌ، حذفت الهمزة كما تقدم، وقلبت الياء ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين، ووزنه: مُفًى، وتقول في اسم الفاعل: «جاءني مُرٍ»، و«مررت بِمُرٍ» بالحذف، و«رأيت مُرِياً» بالإثبات؛ لخفة الفتحة، وههُنا، أعني: في اسم المفعول: «جاءني مُرًى»، و«رأيت مُرًى»، و«مررت بمُرًى»، بالحذف في الجميع؛ لبقاء العلة، أعني: التحركَ وانفتاحَ ما قبلها.

و(حُذفت الهمزة كما تقدم، وقُلبت الياء ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها، (وحُذفت) أي: الألف لالتقاء الساكنين (فقيل: «أَرَتْ» على وزن: أَفَتْ) بالفاء مقتطعاً من «أفعلَتْ».

(«فهي مُرِيَةٌ» في اسم الفاعل من) المفرد (المؤنث، أصله: مُرْئِيَة) فُعل به ما مر، («مُرِيَتَانِ») فيه من مثناها، (أصله: مُرْئِيَتان) فعل به ما تقدم، («مُرِيَاتٌ») فيه من جمعها، (أصله: مُرْئِيَات) حُذفت الهمزة كما تقدم.

(و«ذَاكَ مُرًى») بفتح الراء وبالتنوين، وكُتب بالياء لكون أصل الألف المحذوفة ياء وهو قياسُ المبرّد، وهو المختار، وقياسُ المازني أن يُكتب بالألف، وقياس سيبويه أن يُكتب بالألف في النصب وبالياء في الرفع والجر (في اسم المفعول، أصله: مُرْأَيٌ) نُقلت الحركة و(حُذفت الهمزة كما تقدم، وقُلبت الياء ألفاً) أي: لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، (ثم حُذفت) أي: الألف (لالتقاء الساكنَين بينها) أي: الألف (وبين التنوين، ووزنُه: مُفًى).

(وتقول في اسم الفاعل) أي: في الأحوال الثلاث: («جاءني مُرٍ» و«مررتُ بِمُرٍ» بالحذف) أي: حذف الياء، (و«رأيت مُرِياً» بالإثبات) أي: للياء (لِخفة الفتحة) أي: على الياء، (و) تقول (ههُنا، أعني: في اسم المفعول: «جاءني مُرًى» و«رأيت مرًى» و«مررت بمُرًى» بِالحذف) أي: بحذف الياء (في الجميع لِبقاء العلة) أي: علةِ الحذف، (أعني التحركَ) أي: تحرك الياء (وانفتاحَ ما قبلها) أي: ما قبل الياء وهو الراء.

وفي تثنية اسم المفعول: («مُرَيَانِ») بفتح الراء، ولم تقلب الياء ألفاً؛ لأن الألف في التثنية تقتضي فتحَ ما قبلها ألبتةَ، ولو قُلبت وحذفت، فقلت: «مُرَانِ» لزم الالتباس عند الإضافة، نحو: «مُرَا زيدٍ»، وفي الجمع: («مُرَوْنَ») بفتح الراء أيضاً، أصله: مُرَيُون، قلبت الياء ألفاً وحذفت («مُرَاةٌ») في المؤنث أصلها: مُرَيَة، قلبت الياء ألفاً («مُرَاتَانِ») أصله: مُرْأَيَتان («مُرَيَاتٌ») بفتح الراء، ولم تقلب الياء ألفاً؛ لئلا يلتبس بالواحدة.

[بيان «أرى»:]

(وَ) تقول (فِي الأَمْرِ: «أَرِ») بناءً على الأصل المرفوض، وهو «تُؤرِي»، حُذف حرف المضارعة واللام فبقيَ «أَرِ» («أَرِيَا، أَرُوا») أصله: أَرِيُوا، نُقلت ضمة الياء وحذفت، ....

(وفي تثنية اسم المفعول: «مُريانِ» بفتح الراء، ولم تُقلب الياء ألفاً) مع تحركها وانفتاحِ ما قبلها (لأن الألف في التثنية تقتضي فتحَ ما قبلها ألبتةَ) أي: قطعاً ولزوماً، (ولو قُلبت) أي: الياء ألفاً (وحذفت) أي: الألف (فقلتَ: «مُرَان»، لزم الالتباس) أي: التباس المثنى بالمفرد (عند الإضافة، نحو: «مُرَا زيدٍ») وعطف على قوله: «في تثنية اسم المفعول» قوله: (وفي الجمع: «مُرَوْنَ» بفتح الراء أيضاً، أصله: مُرَيُون، قُلبت الياء ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها (وحذفت) أي: الألف.

(«مُرَاةٌ» في) اسم المفعول من (المؤنث، أصلها: «مُرَيَةٌ»، قُلبت الياء ألفاً) لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، («مُرَاتَانِ» أصله: مُرْأَيَتان) نُقلت حركة الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزة، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل: «مُرَاتان»، («مُرَيَاتٌ» بفتح الراء، ولم تُقلبِ الياء ألفاً لِئلا يلتبسَ بالواحدة).

(وتقولُ في الأمر: «أَرِ» بناءً على الأصلِ المرفوض وهو: تُؤرِي) أصله: تُؤَرْئِي[1]، كما أن أصل «تكرم»: تُؤَكْرِم، نُقلت حركة همزة العين إلى الراء فحذفت، فبقي: «تُؤَرِي» كما ترى، (حُذف حرف المضارعة واللام) أي: للجزم (فبقيَ: أَرِ) ووزنه: «أَفِ»، («أَرِيا، أَرُوا» أصلُه: أَرِيُوا، نُقلت ضمة الياء) أي: إلى الراء (وحُذفت) الياء لالتقاء الساكنين.

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «تؤرى»، والمثبت الصواب.

(«أَرِي» أصله: أرْيِي، نقلت كسرة الياء، فحذفت، والوزن: أَفُوا، وأَفِي.

(«أَرِيَا، أَرِينَ» على وزن: أَفِلْنَ، فالياء هو اللام، بخلاف الواحدة، فإنه فيها ضمير.

(وَبِالتَّأْكِيدِ: «أَرِيَنَّ» بإعادة اللام؛ كـ«اغزوَنَّ» («أَرِيَانِّ، أَرُنَّ») بحذف الواو؛ لدلالة الضمة عليها («أَرِنَّ») بحذف الياء؛ لدلالة الكسرة عليها («أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ»).

(وَبِالنَّهيِ) أي: وفي النهي: («لَا تُرِ، لَا تُرِيَا، لَا تُرُوا»، «لَا تُرِي، لَا تُرِيَا، لَا تُرِينَ»).

(وَبِالتَّأْكِيدِ: «لَا تُرِيَنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرُنَّ»، «لَا تُرِنَّ، لَا تُرِيَانِّ، لَا تُرِينَانِّ»)

(«أَرِي» أصله: أَرْيِي) بسكون الراء وكسر ياء الفعل، (نُقلت كسرة الياء) أي: إلى الراء (فحُذفت) أي: الياء لالتقاء الساكنين، (والوزن) أي: وزن جمع المذكر: (أَفُوا) و(و) زن المؤنث الواحدة: (أَفي) بحذف اللام فيهما، («أَرِيَا، أَرِينَ») بكسر الراء وسكون الياء (على وزن: أَفِلْنَ، فالياءُ) هُهُنا (هو اللام، بخلاف) الياء في (الواحدة) المخاطبة، (فإنه) أي: الياء (فيها ضمير) لا لام الفعل.

(وبالتأكيد) أي: والأمر بنون التوكيد: («أَرِيَنَّ» بإعادة اللام) المحذوفة (كـ«اغزُوَنَّ») راجع إلى الإعادة، («أَرِيانِّ، أَرُنَّ») بضم الراء فعل جمع الذكور (بحذف الواوِ) لالتقاء الساكنين و(لِدلالة الضمة عليها) أي: الواو.

(أَرِنَّ) بكسر الراء فعل الواحدة (بحذف الياء) أي: ياء الضمير لالتقاء الساكنين و(لدلالة الكسرة عليها) أي: الياء، («أَرِيانِّ، أَرِيْنَانِّ») بزيادة الألف الفاصلة.

(وبالنَّهيِ، أي: وفي النهي) فيه إشارة إلى أن الباء بمعنى «في»: («لَا تُرِ»، «لا تُرِيا»، «لا تُرُوا»، «لا تُرِي»، «لا تُرِيا»، «لا تُرِينَ»).

(وبالتأكيدِ) أي: والنهي بنون التوكيد: («لا تُرِيَنَّ، لا تُرِيانِّ») بإعادة اللام المحذوفة، («لا تُرُنَّ») بضم الراء، («لا تُرِنَّ») بكسر الراء، («لا تُرِيانِّ، لا تُرِيْنَانِّ») بألف الفصل.

وكل ذلك ظاهر؛ كما عرفت فيما مر من حذف اللام في «لا تَرِ»، و«لا تَرُوا»، و«لا تَرِي»، والإثبات في البواقي، والإعادة في الواحدة، وحذفِ واو الضمير ويائِه عند التأكيد، فتأمل؛ فإني ذكرتُ كثيراً مما يُستغنى عنه؛ تسهيلاً على المستفِيدين.

واعلم: أن ما ترك المصنف من المجرَّدات والمنشعِبات حكمُها أيضاً كحُكم غير المهموز، إلا أن الهمزة قد تُخفف على حسَب المُقتضِي، وفيما ذكَرنا إرشادٌ.

(**وكلُّ ذلك ظاهر كما عرفتَ فِيما مر مِن حذف اللام في «لا تَرِ» و«لا تَرُوا» و«لا تَرِي»، والإثبات**) أي: إثباتِ اللام (**في البَواقي**) أي: من الأمثلة، (**والإعادةِ**) أي: إعادةِ اللام المحذوفة للجزم (**في**) فعل (**الواحدةِ، وحذفِ واو الضمير ويائِه**) أي: الضمير (**عند التأكيد**) من فِعل الجمع المذكر والواحدة المخاطبة، (**فتأمَّل**) أي: فافهمْ؛ (**فإني ذكرتُ**) أموراً[1] (**كثيراً مِما يُستغنى عنه**) أي: في توضيح المسائل لتكرُّرِه كَرَّة بعد كَرّة؛ (**تسهيلاً على المستَفيدين**) أي: لِعلم الصرف.

(**واعلمْ: أن ما ترك المصنف من المجرَّدات والمنشعِبات حكمُها أيضاً كحُكم غير المهموز، إلا أن الهمزة قد تُخفف**) أي: بالقلب أو الحذف أو غيرهما (**على حسَب المُقتضِي، وفيما ذكَرنا**) أي: فيما تقدم (**إرشادٌ**) أي: إلى حكم المذكور.

تنبيه: **في الفرق بين المنشعبة والمعدول والملحَق**:

فالمنشعِب: ما يُزاد فيه على الحروف الأصلية حرفٌ آخَر لتغير المعنى كـ«الكرام»ة؛ فإن معناها: تعاظُم الشخص في ذاته، فلو زِدنا فيه ألفاً ونَقلناه إلى باب الإفعال يَصير المصدر «إكراماً»، وكذلك ما تولَّد منه، و«الإكرامُ»: تعظيمُ الشخص غيره.

والمعدول: هو إبدال باب ببابٍ آخَر، نحو: «تطهَّر»، أبدلنا تاء التفعُّل بالطاء ثم أدغمنا الطاء، وأدخلنا همزةَ الوصل المكسورة في أوله فصار: اطَّهَّر، فيقال: «**اطَّهَّر**» معدول من «**تطهَّر**».

والملحَق: ما يُزاد فيه حرف لا لمعنًى، وهذا يكون في الثلاثي المجرد، وذلك ليتَّحدَ

---

(١) لو قال: «من الأمور»؛ لأصاب في سبكه كما هو ظاهر.

[بيان «افْتَعَلَ» من مهموز الفاء:]

(وَتَقُولُ فِي «افْتَعَلَ» مِنَ المَهْمُوزِ الفَاءِ: «ايتَالَ») أي: أصلح **(كَـ«اخْتَارَ»، وَ«ايْتَلَى»)** أي: قصَّر **(كَـ«اقْتَضَى»)** والأصل: ائْتال، وائْتَلى، قُلبتِ الهمزة الثانية ياءً؛ كما في «إيمان»، وخَصَّ هذا بالذكر؛ لئلا يُتوهم أنه لَمَّا قُلبت الهمزة ياءً، صار مثل: «ايتَسَر»، فيجوز قلبُ الياء تاء، وإدغام التاء في التاء، كـ«اتَّعد» و«اتَّسر»، فقال: «وتقول . . . . : ايتال؛ كاختار، وايتلى؛ كاقتضى»؛ من غير إدغامٍ، لا كــ«اتَّعد»، و«اتَّسر» بالإدغام؛ لأن الياء هٰهُنا عارضة غيرُ مُستمرة، وتُحذَف في أكثر المواضع، أعني: عند حذف همزة الوصل في الدَّرجِ.

تصريف الملحَق والملحَقِ به، ومصادر الثلاثي الملحَق تأتي على وزن الرباعي المجرد الملحَق به؛ وذلك إمَّا بتكرار لام الفعل كـ«شملَل» مجرده «شمل»، أو بزيادة الواوِ بعد فاء الفعل كـ«حوقل» مجرده «حقل»، أو بزيادة [الياء بعد] فاء الكلمة نحو: «بيطر» مجرَّده «بطر»، أو بزيادةِ الواو بعد عين الفعل كـ«جهور» مجرده «جهر»، أو بزيادة الياء بعد عين الفعل كـ«شريف» مجرده «شرف»، أو بزيادة ألف بعد لام الفعل كـ«قلسى» مجرده «قلس»، أو بزيادة النون بعد عين الفعل كـ«قلنَس» مجرده «قلس» أيضاً، كذا ذكره في «مناهج الصرفيين»[1].

(وتقولُ في «افْتَعَلَ» مِن المهمُوزِ الفاءِ: «اِيْتَالَ» أي: أصلح، كـ«اخْتَار»، و«ايْتَلَى» أي: قصَّر) أي: بتشديد الصاد من التقصير (كـ«اقْتَضَى»، والأصل) أي: فيهما: («ائْتال» و«ائْتَلى») بهمزتين، (قُلبتِ الهمزة الثانية ياءً) لسكونها وانكسارِ ما قبلها (كما في «إيمان»، وخَصَّ) أي: المصنف (هذا) أي: ما ذكر مِن «ايتال» و«ايتَلى» (بالذكر لِئلَّا يُتوهم أنه) أي: الشأن (لَمَّا قُلبت الهمزة) أي: منهما (ياءً صار) أي: هذا المذكور (مثلَ «اينَسَر»، فيجوز قلبُ الياء تاء، وإدغام التاء في التاء كـ«اتَّعد» و«اتَّسر»، فقال) أي: المصنف: (وتقولُ . . . . : «ايتال» كـ«اختار»، و«ايتَلى» كـ«اقتضى»؛ مِن غير إدغامٍ، لا كـ«اتَّعد» و«اتَّسر» بالإدغام؛ لأن الياء هٰهُنا عارِضة) أي: بِسبب قلب الهمزة ياء (غيرُ مُستمرة، وتُحذَف في أكثر المواضع، أعني: عند حذف همزةِ الوصل في الدَّرج) أي: في وسطِ الكلام نحو: «وائْتَلى».

---

(١) لأبي عبد الله محمد عابد بن أحمد السندي الحنفي، المتوفى سنة (١٢٥٧هـ).

وقول من قال: «اتَّزر» في «ايتزر» خطأ، وأما «اتَّخذ» فليس من «أخذ»، بل من «تَخِذَ»، بمعنى: أخذ؛ فلذلك أدغم، وإلا لوجب أن يقال: ايتَخذ.

هذا آخر الكلام في المهموز، فلنشرع في الفصل الذي به تُختم الفصول، وهو:

○ ○ ○

(وقولُ مَن قال: «اتَّزر») أي: بالإدغام (في «ايتَزر» خطأ) قال في «فتح الباري»: أنكر النُّحاة الإدغامَ حتى قال صاحب «المفصّل»: إنه خطأ، لكن نقل غيره أنه مذهبُ الكوفيين، وحكاه الصَّغانِيُّ في «مجمع البحرين». وقال ابن مالك: إنه مقصور على السماع، ومنه قراءة ابن مُحَيْصن: «فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اتُّمِن» [البقرة: ٢٨٣] بالتشديد. انتهى.

(وأمَّا «اتَّخذ» فليس مِن «أخذ»، بل مِن «تَخِذ» بِمعنى: أخذ، فلذلك) أي: فلأجل كونه من «تخذ» (أُدغِم) أي: «اتّخذ»، (وإلَّا) أي: وإن لم يكن من «تَخِذ»، بل كان مِن المهموز، (لَوجب أن يُقالَ: «ايتَخذ») بقلب الهمزة الثانية ياءً لا بالإدغام. وقال الجوهري: «الاتِّخاذُ»: افْتِعالٌ من «الأَخْذِ»، إلا أنه أُدْغِم بعدَ قلب الهمزة الثانية ياءً وقلبِ الياء تاءً، ثم لَمَّا كثُر استعمالُه على لفظ الافْتِعال، تَوَهَّمُوا أن التاء أصليةٌ، فبَنَوا منه «اتخذ يتَّخذ»[1]. ففيه مخالفة لقول الشارح، فليُحرَّر.

(هذا آخِرُ الكلام في) بيان (المهموز، فلْنشرعْ في الفصل الذي به تُختم الفصول) أي: فصول هذا الكتاب، (وهو) أي: الفصل المختوم به:

○ ○ ○

---

(١) في «الصحاح»: فبنوا منه: «فَعِلَ يَفْعَلُ»، قالوا: «تَخِذَ يَتْخَذُ».

فصل
في بيان بناء اسم الزمان والمكان

(فَصْلٌ فِي بِنَاءِ اِسْمَي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ) وهو اسم وضع لزمان، أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً، من غير تقييدٍ، ....

(فصل في) بيان (بناءِ اسمي الزمان والمكان)، وبيانِ اسم الآلة:

اعلمْ أن الفصول والأبوابَ والمقدِّمات المذكورةَ في الكتب يُراد بها الألفاظ والعبارات المخصوصة، وبيان مدلولات تلك الألفاظ ظروفٌ لها، وهذا توسُّع شائع، ولا يُنافيه ما اشتهر أيضاً من كون الألفاظ أوعيةً وقوالب لا نفس المعاني؛ لأن المعاني لما كانت مأخوذة من الألفاظ مُستفادةً منها كما يُؤخَذ المظروف من الظرف، جُعلت الألفاظ ظروفاً للمعاني. ثم إنَّ بيان المعاني قد يَكون بالألفاظ، وقد يكون بغيرها، فصار بيانُ المعاني كظرف مُحيط بالألفاظ، فمَظروف الألفاظ نفسُ المعاني، وظروفُها بيان المعاني، فَلا مُنافاة.

(وهو) أي: ما ذكر من اسمي الزمان والمكان، وإنما أفرَده مع تثنية المرجِع إشعاراً بِوحدةِ صِيغتهما كما سيُصرح بذلك بعدُ: (اسمٌ وُضع لِزمان أو مكان) شامل لنحو: «يوم» و«مكان» (باعتبار وقوع الفعل) بمعنى الحدَث (فيه) أي: في ذلك الاسم الموضوع، وهذا مُخرِج لنحو: «يومك» أو «مكانك حسن»، (مطلقاً) مُخرج لنحو: «صُمتُ يوماً» و«جلستُ أمامَك»؛ فإن «يوماً» و«أمام» فيهما وُضعا للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما بِقيد وُقوعهما بعد عاملٍ، بِخلاف «مَضْرب» لزمانِ «الضَّربِ» أو مكانه؛ فإنه وُضع لذلك سواءٌ وَقع بعد عاملٍ أو لا.

(مِن غير تقييدٍ) أي: بشخصٍ أو زمانٍ. فإذا قلتَ: «مخرَج» فمعناه موضع الخروج المطلَق، أو زمانُ الخروج المطلَق، ومِن ثم لم يُعملِوا اسم الزمان والمكان في مَفعول ولا ظرف، فلا تقول: «مَقتَل زيداً»، ولا: «مخرَج اليوم»؛ لِئلا يَخرج من الإطلاق إلى التَّقييد. هذا عند المتقدِّمين.

وأما المتأخرون من النُّحاة فقد جوَّزوا إعمالَ اسم الزمان والمكان في الظرف، وعلَّلوا بأن الظرف يَكفيه رائحة الفعل. كذا ذكره علاء الدين البسطامي، وفيه بحث؛ لأن

وهو من الألفاظ المشتركة، فتقول بناء اسمي الزمان والمكان (مِنْ «يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ عَلَى «مَفْعِلٍ» مَكْسُورَ العَيْنِ) للتوافق (كَـ«الْمَجْلِسِ») في السالم (وَ«الْمَبِيتِ») في غير السالم، أصله: مَبْيِتٌ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها.

تعليلَه بالإطلاق مَنقوض بالصفات الجارية على الفعل؛ لأنهم صرَّحوا بأنها موضوعة لِذات مُبهمة باعتبار معنى معيَّن يقوم بها، فيتركب مدلولها من ذات مُبهمة لم يُلاحظ معها خصوصية أصلاً، ومِن صفة مُعينة، فيَصحُّ إطلاقُها على كل مُتَّصف بتلك الصفة، وذلك المعنى المعتبَر فيها يُسمَّى مُصحِّحاً للإطلاق، ويَلزم ذِكر الموصوف لفظاً أو تقديراً تعييناً لِلذات التي قام بها المعنى. انتهى.

وقد يُجاب بأنَّ أسماء الزمان والمكان تُخالف سائرَ المشتقَّات غير الآلة؛ لأنها [أسماء] لِذوات غير مَذهوب بها مذهبَ الصفة، ولا لمجرَّد المعنى كالمصدر، فلا تَعمل، وذلك لأن الصفات كما تقدَّم هي ما تدلُّ على ذات مُبهمة باعتبار معنًى هو المقصود، وهو ليس بِصادق على أسماء الزمان والمكان؛ لأخذ خُصوصِ الزمان والمكان في مَدلولها، واعتبارِ الإبهام المطلَق في مدلول الصفات حتى بالقياس إلى خصوصِ الجسمية[1]، هذا هو التحقيق، فتأمَّل.

(**وهو**) أي: الاسمُ الموضوع لِلزمان والمكان (**مِن الألفاظ المشتركة**[2]) فيه إشارة إلى أن الأَولى أن يقول المصنف: «في بناء اسم الزمان والمكان» بتوحيد لفظة «اسم» لاتحاد صيغتهما، (**فتقول: بناء**) أي: صيغة (**اسمي الزمان والمكان من «يَفعِل» بكسر العين**) أي: مما عينُ مضارعه مكسور (**على**) وزن: (**«مَفْعِل» مكسور العين لِلتوافق**) أي: لأجل التوافُق بينهما في العين، وذلك (**كـ«المَجْلِس» في السالم**) أي: في الفعل الصَّحيح، (**و«المَبِيت»**) و«المَبِيع» أيضاً (**في غير السالم، أصلُه**) أي: «المبيت»: (**«مَبْيِت»**) بكسر الياء وسكونِ ما قبلها، (**نُقلت كسرة الياء إلى ما قَبلها**) وكذلك في «المَبِيع».

---

(١) حرفت في المطبوع إلى: «الجنسية»، والمثبت من «حاشية الغزي».

(٢) في أكثر نسخ «شرح التفتازاني» زيادة: مثلاً: «المجلِس»، يصلح لمكان الجلوس وزمانه.

(وَمِنْ «يَفْعَلُ» وَ«يَفْعُلُ» بِفَتْحِ العَيْنِ وَضَمِّهَا عَلَى «مَفْعَلٍ» مَفْتُوحَ العَيْنِ) أما في مفتوح العين فللتوافق، وأما في مضمومه فلتعذُّر الضم؛ لرفضهم «مَفْعُلاً» في الكلام، إلا «مَكْرُماً»، و«مَعُوناً»، ويرجح الفتحُ على الكسر؛ لخفتِه (كـ«المَذْهَبِ») من «يَذْهَبُ» بالفتح (وَ«المَقْتَلِ») من «يَقْتُلُ» بالضم (وَ«المَشْرَبِ») من ....

(ومِن «يَفْعَل» وَ«يَفْعُلُ» بفتح العين وضمِّها) أي: مما عينُ مضارعه مفتوح أو مضموم (على) وزن: («مَفْعَل» مَفتوحَ العين).

(أمَّا) مجيئه بالفتح (في مفتوح العين فَلِلتوافق) أي: فلأجل إيقاع التوافق بينه وبين فعله في العين، (وأمَّا) مجيئه بالفتح (في مَضمومه) أي: مضمومِ العين (فلِتعذُّر الضم؛ لِرفضهم) أي: لِتركهم ـ أي: العرب ـ («مَفْعُلاً») أي: بضم العين (في الكلام) أي: في كلامهم، (إلا «مَكْرُماً» و«مَعُوناً») مَصدرين بمعنى: الإكرام والإعانة. قال الغَزِّي: هذا الاستثناءُ مقيد بالأفصح[1] لِعدم الانحصار المطلَق فيما ذكره؛ لأنه قد جاء «مَهْلُكٌ» بضم اللام مَصْدَرَ «هَلَكَ»، و«مَيْسُر» بضم السين[2]: قرأ عَطاء بن أبي رَباحٍ ومجاهد كما نقله ابنُ عطية قوله تعالى: «فَنَاظِرْهُ إِلَى مَيْسُرِهِ» [البقرة: ٢٨٠] على الأمر في «نَاظِرْ»، وضمِّ السين وكسر الراء[3]، وذكر ابن القَطَّاعِ: أنه جاء «مَأْلُكٌ» بالهمزةِ وضمِّ اللام بمعنى الرسالة، وقال الشاعرُ من بحر الرمل المحذوف[4]، والحذفُ هو حذفُ السبب الخفيف، وأجزاؤه: فاعلاتن ستَّ مرات:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً ... أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارْ

(ويرجح الفتحُ) أي: فتح عين «مفعَل» في المفتوح والمضموم **(على الكسر لِخفتِه)** أي: الفتح، (كـ«المَذْهَب») و«المفتَح» (مِن «يذهَب») ويفتَح (بالفتح) أي: فتحِ عين الفعل، (و«المَقْتَل») و«المدخَل» (مِن «يَقْتُل») و«يَدخُل» (بالضم، و«المَشْرَب» من

---

(١) في الأصل المطبوع: «لا يصحّ»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

(٢) في الأصل المطبوع: «بضم السين مصدر»، بزيادة «مصدر»، والمثبت من «حاشية الغزي».

(٣) في الأصل المطبوع: «وضم السين في: ميسره»، والمثبت الصواب من «حاشية الغزي».

(٤) البيت من الشواهد العروضية على ضرب الرمل المقصور، وليس فيه حذف كما هو ظاهر، ولو كان فيه حذف لقيل: «وانتظا»، بحذف السبب الخفيف كما زعم المؤلف رحمه الله تعالى.

«يَشْرَبُ» بالفتح، لكن من باب: «عَلِم يعلَم» (وَ«المَقَامِ») من «يقوم» أجوف، الأصل: مَقْوَم، أُعلَّ إعلالَ «قام».

ولما كان هنا مظنة الاعتراض، بأنا نَجد أسماءً من «يفعل» بالفتح والضم على «مفعِل» بالكسر؛ أشار إلى جوابه بقوله: (وَشَذَّ: «المَسْجِدُ»، وَ«المَشْرِقُ»، وَ«المَغْرِبُ»، وَ«المَطْلِعُ»، وَ«المَجْزِرُ») مكان نحر الإبل (وَ«المَرْفِقُ») مكان الرفق (وَ«المَفْرِقُ») مكان الفرق، ومنه: ....

«يَشرَب» بالفتح) وإنما كرَّره مع أنه قد ذَكر مثال المفتوح لِنكتة، وهي مجيئه مِن باب «سأل يَسأل» و«عَلِم يَعلَم»، ولِذا استدركه الشارح بقوله: (لكن مِن باب «عَلِم يَعلَم») أي: لا مِن باب «سأل يسأل»، وحينئذٍ فلا تكرارَ في المثال.

(و) «المخاف» و(«المَقَام» مِن) «يخاف» و(«يقوم») كل منهما (أجوف) واوي، (الأصل): «مَخْوَف» و(«مَقْوَم»، أُعلَّ) كلاهما (إعلالَ) «خافَ» و(«قام»).

(ولَمَّا كان هنا) أي: في «مفعَل» من المفتوح والمضموم (مَظنة الاعتراض) أي: موضعٌ يُظن فيه ذلك (بأنا نَجد أسماءً من «يَفعل» بالفتح والضم على) وزن («مَفعِل» بالكسر، أشار) أي: المصنف (إلى جوابه) أي: الاعتراض (بقوله):

(وشذَّ «المَسْجِد») وهو بالكسر: البيتُ المبنيُّ لِلعبادة؛ سُجد فيه أو لم يُسجد. قال سيبويه: وأمَّا موضعُ السجود فـ«المسجَد» بِالفتح لا غير، كذا في «الچارپردي» وغيره، وحينئذٍ يُشكل على «المسجِد» بالكسر مما شذ من اسم المكان. وقال الدده جنكي: ومنه «المنْخِر» بكسر الخاء، وأما «مِنْخِر» بكسر الميم إتباعاً لكسر الخاء فهو فرعُ «مَنْخِر» بفتحها[1]، وهو ثَقْبُ الأَنْفِ، مِن النَّخِير وهو صوتٌ بالأَنْفِ، وكذا «مِنْتِنٌ» بكسر الميم والتاء فرعٌ على «مُنْتِن» بضمِّ الميم وكسرِ التاء، وهو الرائحةُ الكريهة، ولا ثالثَ لهما.

(و«المَشْرِقُ»، و«المَغْرِبُ»، و«المَطْلِعُ»، و«المَجْزِرُ»: مكان نحر الإبل، و«المَرْفِقُ»: مكان الرِّفق) ضد الضر، (و«المَفْرِق»: مكان الفرق، ومنه) أي: مِن «المَفرِق» بمعنى

---

(١) في الأصل: «بفتحهما»، والصواب بالإفراد، وفي «شرح الشافية» للأستراباذي (١/ ٣١٤): وأما «مِنْخِر» بكسر الميم والخاء، فإنما كسر الميم إتباعاً لكسرة الخاء، كما قالوا في «مُنْتِن» بضم الميم وكسر التاء: «مِنْتِن» للإتباع؛ فـ«مِنْخِر» فرع «مَنْخِر» لثقب الأنف، و«مِنْتِن» فرع «مُنْتِن» بضمّ الميم وكسر التاء.

«مَفرِق الرأس» (وَ«المَسْكِنُ») مكان السكون (وَ«المَنْسِكُ») مكان العبادة (وَ«المَنْبِتُ») مكان النبات (وَ«المَسْقِطُ») مكان السقوط، ومنه: «مَسقِط الرأس».

يعني: أن هذه الكلمات كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس، والقياس الفتح؛ لأن «المجزر» من «يجزَر» مفتوح العين، والبواقي من مضمومه.

(وَحُكِيَ الفَتْحُ فِي بَعْضِهَا) أي: فتحُ العين في بعض هذه المذكورات على ما هو القياس، وهو «المسجَد» و«المسكَن» و«المطلَع» ....

مكان الفرق («مَفرِق الرأس») أي: وسَطه، سُمي به لأنه موضعُ فَرق الشعر، (و«المَسْكِن»: مكان السكون، و«المَنْسِك»: مكان العبادة) من «النُّسك» وهو العبادة، (و«المَنْبِتُ»: مَكان النبات، و«المَسْقِطُ»: مكان السقوط، ومنه) أي: من هذا المعنى: («مَسقِطُ الرأس») أي: موضع سقوط الولد عن الأم، يُقال: «هذا مَسقِط رأسي» أي: مَوضعٌ وُلدت فيه.

(يعني) أي: المصنف (أنَّ هذه) أي: المذكورات من قوله: «وشذ ... إلى هنا» (كلّها جاءت مكسورةَ العين على خِلاف القياس، والقياسُ الفتح) أي: فتحُ العين؛ (لأنَّ «المَجزِر» من «يَجزَر» مفتوح العين) قال الغَزِّي: وفيه نظر؛ فعن الجوهري: «جَزَرْتُ الجَزُورَ أَجْزُرُها» بالضم، وفي «القاموس»: «الجَزْرُ»: ضِدُّ المَدِّ، وفِعلُه كـ«ضَرَب يَضرِب»، وقد يُضمَّ فيهما[1]. [انتهى]. مع مخالفتِه للقياس أيضاً كما لا يخفى. انتهى. (والبَواقي من مَضمومه) أي: العين.

(وحُكِيَ) أي: عن العرب (الفتحُ في بعضِها، أي: فتحُ العين في بعضِ هذه المذكورات على ما هو القياسُ، وهو) أي: البعضُ المحكي فيه الفتح: («المَسْجَد» و«المَسْكَن») وهو لغة أهل الحجاز (و«المَطلَع») قال الغَزِّي: وفيه نظر؛ فقد حُكي أيضاً في «المرفِق» و«المفرق»، وبالفتح قرأ حمزةُ والكسائي وخلفٌ في «المَنْسَك»، ثم إن أريد بـ«المسجد» المكان المبتني للعبادة سُجد فيه أو لم يُسجد فهو خارجٌ من الباب؛ لِعدم

(١) في «القاموس» و«حاشية الغزي»: آتيهما.

(وَأُجِيزَ الفَتْحُ فِيهَا كُلِّهَا) على القياس، لكن لم يُحك في الجميع، قالَ ابنُ السِّكِّيت في «إصلاح المنطق»: الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه. يعني: في الكل.

[بيان اسم الزمان والمكان من المعتل الفاء:]

(هَذَا) الذي ذكرنا إنما يكون (إِذَا كَانَ الفِعْلُ صَحِيحَ الفَاءِ وَاللَّامِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ) أي: غيرُ صحيح الفاء واللام (فَمِنَ المُعْتَلِّ الفَاءِ) اسم الزمان والمكان (مَكْسُورٌ عَيْنُهُ أَبَداً، ....

جريانه على الفعل، كـ«المقبُرة» على ما يُفيده التعريف السابق على ما تقدَّم بيانُه، فلا يجوز أن يُحكمَ على الكسر فيه بالشذوذ، وإن أُريد به موضعُ السُّجود فلا وجهَ لذكره؛ لِتنصيص سيبويه على أنه بالفتحِ لا غير.

(وأُجيزَ الفتحُ فيها) أي: في هذه المذكورات (كُلِّها على القياس، لكن لم يُحكَ) أي: الفتح (في الجميعِ، قال) الإمام اللغوي يعقوب (ابنُ السِّكِّيتِ) بسين مكسورة وكاف مشددة مكسورة (في) كتاب («إصلاح المنطق»: الفتح) أي: فتح العين (في) المذكورات (كُلِّها جائز) أي: بحسَب القياس، (وإن لم نَسمعْه) أي: الفتح، (يعني: في الكل) قال ابن الأنباري: ابن السِّكِّيت هذا هو من أكابر أهل اللغة. وقال المبرد: ما رأيتُ للبغداديين كتاباً في اللغة خيراً من «إصلاح المنطق» ليعقوب بن إسحاق السِّكِّيت. انتهى.

(هذا) أي: الحكمُ (الذي ذكَرنا) من اشتراك ما عينُ مضارعه مفتوح مع الذي عين مضارعه مضموم في «المفعَل» المفتوح العين، وانفرادِ المكسور العين بـ«المفعِل» المكسور (إنما يَكون إذا كان الفعلُ صحيحَ الفاء واللام، وأما غيرُه ـ أي: غيرُ صحيح الفاء واللام ـ فمِن المعتَلِّ الفاءِ اسمُ الزمان والمكان مكسورٌ عينُه أبداً) وقيَّده بعضُ شراح «الشافية» بالواوي الذي حُذف واوُه في المضارع، ولم يكن لامُه حرفَ علة. ثم قال: لأنه لو كان يائيًّا لكان بمنزلة الصحيح، وهذا يُوافق ما ذكَره ابن عُصْفور في «المُقرّب»، ولأنه لو لم يُحذف الواو منه لكانَ بمنزلة الصحيح كـ«المَوْجَل»، لكن يُنافِيه ما ذكر[1] في «المطلوب»: من أن «المَوْجَل» و«المَوْسَم» بالفتح من باب «علِم» و«حسُن»، وفائدةُ قوله:

---

(١) انظر: «المطلوب بشرح المقصود» ص٢٧.

كـ«المَوْضِعِ» وَ«المَوْعِدِ») لأن الكسر ههُنا أسهل، بشهادة الوِجدان، قال ابنُ السِّكِّيت: وزعم الكسائي أنه سمع «مَوْحَلاً» بالفتح، وسمع الفراء «مَوْضَعاً» بالفتح، قال الشاعر على ما رواه الكسائي: [السريع]

فَأَصْبَحَ الْعِينُ رُكُوداً عَلَى الـ ـأَوْشَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي الْمَوْحَلِ

«ولم يكن لامه حرفَ علة» الإشارةُ إلى أن المعتلَّ الفاء واللام كالناقص، وقال صاحب «المقرب»: المعتل الفاء الواوي المضاعف حكمُه حكمُ المضاعف. ذكره الدده جنكي.

(كـ«المَوْضِع» و«المَوْعِد»؛ لأنَّ الكسر ههُنا) أي: في المعتل الفاء الواوي (أسهلُ) أي: من الفتح (بِشهادة الوجدان) أي: الحس والذوق؛ لأن المسافة بين الفتح والواو مُنفرجة، وأما الفتح في اليائي ـ كالصعود من سفل إلى علو ـ فَيثقُل على اللسان.

(قال ابنُ السّكِّيت: وزعَم الكسائيُّ) أي: قال الكسائي: (أنه سمع) أي: عن العرب («مَوْحَلاً» بالفتح، وسمع الفراء «مَوضَعاً» بالفتح) قال الغَزِّي: هذا يوافق حكاية يونس وغيره فيما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون: «مَوْحَل» و«مَوْجَل» بفتح الحاء والجيم، (قال الشاعر على ما رواه الكسائي) من بحر المديد[1] المحذوف، وأجزاؤه: فاعلاتن فاعلن فاعِلاتن مرَّتين:

(فَأَصْبَحَ الْعِينُ رُكُوداً عَلَى الـ ـأَوْشَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي الْمَوْحَلِ)

«العِينُ»: جمع «العيان»، وهي الحديدة التي تكون آلة الثَّوْرَيْنِ للحَرْثِ أو البَقر التي تحرُث، وقال الغَزِّي: «العِين» بكسر المهملة: جمع «أعيَن» في المذكر وجمع «عَيْناء» في المؤنث، ويقال: «رَجُلٌ أَعْيَنُ»، بَيِّنُ العَيَنِ ـ بالتحريك ـ: إذا كان واسعَ العَيْنِ. والمراد هنا: بقرُ الوحش، انتهى. و«رُكوداً» بضم الراء: جمع «راكد»، مِن «رَكَدَ الماء رُكوداً»: سَكَن، و«الأوشاز»: جمع «وَشَز» بالتحريك، وهو المكان المرتفع، وجمع الجمع: «أواشِيز»، و«رسَخ الشيءُ رسوخاً»: إذا ثبت، و«الموحل»: من «الوَحل» وهو الطين الرقيق.

والمعنى على الثاني: فأصبحت العِين ـ أي: البقر الوحشي ـ مُقيماتٍ على الأمكنة المرتفعة مَخافة أن يَقعن في مكان الوَحل فلا يخلصن.

---

(١) البيت من السريع، وأجزاؤه: مستفعلن مستفعلن فاعلن مرتين، لا من المديد المحذوف كما ذكر المؤلف... إلخ.

ونحو ذلك شاذ.

[بيان اسم الزمان والمكان من المعتل اللام:]

(وَمِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ) اسم الزمان والمكان (مَفْتُوحٌ) عينه (أَبَداً) سواء كان الفعل مفتوحَ العين، أو مضمومَه، أو مكسورَه، واويًا أو يائيًا؛ لتقلب اللام ألفاً (كَـ«المَأْوَى»، وَ«المَرْمَى») مثَّلَ بمثالين؛ تنبيهاً على أن الحكم واحد فيما عينه أيضاً حرف علة، وفيما ليس كذلك، ورُوِيَ: «مَأْوِي الإِبِلِ»، و«مَأْقِي العَيْنِ»، بالكسر فيهما.

وعلى الأول: فأصبحتِ الحدائد التي يُحرث بها ثابتةً على المواضع المرتفعة، لئلا يَرسخن في الموضع الذي فيه الطين الرقيق. ولعل السابق أوجه.

(ونحوُ ذلك) أي: ما رواه الكسائي والفراء (شاذّ) أي: لا يُقاس عليه.

(ومِنَ المُعتَلِّ اللامِ اسم الزمان والمكان مَفتوحٌ عينُه أبداً؛ سواءٌ كان الفعل) أي: الفعل المعهود وهو المضارع (مفتوحَ العين أو مضمومَه أو مكسورَه؛ واويًا أو يائيًا) خبر «كان» محذوف، والمراد التسويةُ بين الواوي واليائي، وتقديم خبر «كان» في مثل هذا الموضع واجب؛ لأنه لو لم يُقدم الخبر لم يُعلَم منه التسوية، بل لا بدَّ من التصريح بلفظ «سواء»، ذكره الشريف في «شرح المفتاح»، (لِتقلب اللام ألفاً) وذلك (كـ«المَأْوَى» و«المَرْمَى») و«المَدْعَى» و«المَرْعَى».

(مثَّل) أي: المصنف (بِمثالَين تنبيهاً على أن الحكمَ واحد فيما عينُه أيضاً حرف علة) وهو «مَأْوًى»، (وفيما ليس كذلك) وهو «مرمًى». (ورُوِيَ: «مَأْوِي الإبل» و«مَأْقِي العَين» بالكسر) أي: كسرِ عين الفعل (فيهما) قال الأندلسي: ذكر الفراء: «مَأْوي الإبل» وذكر غيرُه: «مَأْقِي العين». قال السيرافي: وعندي أن ذلك غلط؛ لأن الميم أصلية. وفي «الصحاح»: «مُؤْقُ العَينِ»: طَرَفُها مما يَلي الأنفَ، و«اللحاظ»: طَرَفُها الذي يَلي الأُذن، والجمع: «آماقٌ» و«أماقٌ» مثل «آبارٍ» و«أبآرٍ»، و«مَأْقِي العين» لغة في «مُؤْقِ العين»، وهو «فَعْلِي»، وليس بـ«مَفْعِلٍ»؛ لأن الميم من نفس الكلمة، وإنما زيدت في آخِره الياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيراً يُلحِقونه به؛ لأنَّ «فَعْلِي» بكسر اللام نادرٌ لا نظيرَ له، فأُلحِقَ بـ«مَفْعِلٍ»، فلِهذا جمَعوه على «مَآقٍ» على التوهم. انتهى.

ولي هٰهُنا نظر؛ لأنهم يقولون: معتل الفاء يكسر أبداً، ومعتل اللام يفتح أبداً، فلم يُعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه: أيُفتح أم يُكسر؟ وكثيراً ما تردّدْتُ في ذلك، حتى وجدتُ في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين؛ كالناقص، نحو: «مَوْقًى» بفتح القاف، وفي كلام صاحب «المفتاح» أيضاً إيماءٌ إلى ذلك.

(وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ) إما للمبالغة، أو لإرادة البقعة، وذلك مقصور على السماع (كَـ«المَظِنَّةِ») للمكان الذي يُظن الشيء فيه (وَ«المَقْبَرَةِ») بالفتح لموضع يُقبر فيه (وَ«المَشْرَقَةِ») للموضع الذي يُشرق ......

(ولي هٰهُنا) أي: في «مَأْوًى» و«مَأْقًى» (نظر؛ لأنهم) أي: الصرفيين (يقولون: معتل الفاء يكسر أبداً، ومعتلُّ اللام يُفتح أبداً، فلم يُعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه: أيُفتح أم يُكسر؟ وكثيراً ما تردَّدتُ في ذلك) أي: في حكم معتل الفاء واللام، (حتى وجدتُ في تصانيف بعض المتأخِّرين) لعلَّه يُشير به إلى الچاربردي في «شرح الشافية» فإنه ذكر فيه (أنه) أي: معتل الفاء واللام، أي: أن اسم الزمان والمكان منه (مفتوح العين كالناقص، نحو: «مَوقًى» بفتح القاف، وفي كلام صاحب «المفتاح» أيضاً إيماءٌ إلى ذلك) أي: إلى كون اسم الزمان والمكان من المعتلِّ المذكور مفتوحُ العين كالناقص، حيث قال: واسم الزمان من الثلاثي المجرَّد على «مَفْعَل» بسكون الفاء وفتحِ العين في المنقوص ألبتة، وبالكسر منه في المثال وفي غيره أيضاً إن كان من باب «يَضرِب»، يريد بابَ الصحيح، وإلا فتحت، انتهى. فقوله: «وإلا فتحت» شامل للمعتلات بأسرها غير المذكورين.

(وقد تدخُل على بعضِها) أي: هذه المذكورات (تاءُ التأنيث إمَّا للمبالغة) فيه إشارة إلى أن لها شأناً في نفسِها، (أو لإرادة البقعة) يعني: أن الغرض من إدخالها إمَّا مجرد المبالغة، وذلك في اسم الزمان والمكان على السواء، وإمَّا علامة التأنيث بسبب إرادة البُقعة، وذلك مختَصٌّ بالمكان، (وذلك) أي: دخول التاء على بعض أسماء المكان للمبالغة أو إرادة البقعة (مَقصور) أي: موقوف (على السَّماع) أي: مِن العرب.

(كـ«المظنَّة» للمكان الذي يُظن أن الشيءَ فيه، و«المَقْبَرَةِ» بالفتح) أي: فتحِ الباء (لِموضع يُقبر فيه) أي: يُقبر فيه الميت، (و«المَشْرَقَةِ» لِلموضع الذي يُشرِق) أي: يطلع

فيه الشمس (وَشَذَّ: «المَقْبُرَةُ»، وَ«المَشْرُقَةُ» بِالضَّمِّ) لأن القياس الفتحُ؛ لكونهما من «يَفْعُل» مضموم العين، وقيل: إنما يكون شاذًّا إذا أُريد به مكانُ الفعل، وليس كذلك، فإن المراد هٰهُنا المكانُ المخصوص.

قال ابن الحاجب: وأما ما جاء على «مَفْعُلَةٍ» بالضم؛ فأسماء غيرُ جاريةٍ على الفعل، لكنها بمنزلة قارُورةٍ وشبهها.

وقال بعض المحققين: إن ما جاء على «مَفْعُلة» بالضم يُرادُ بها أنها موضوعة لذلك، ومُتَّخذة له، فـ«المَقْبَرة» بالفتح: مكانُ الفعل، وبالضم:

(فيه الشمس، وشذَّ «المَقبُرة» و«المَشرُقة» بالضمِّ) أي: ضم الباء والراء؛ (لأن القياس الفتحُ) أي: فيهما؛ (لِكونهما) أي: «المقبرة» و«المشرقة» (مِن «يَفعُل» مضموم العين).

(وقيل: إنما يكون) أي: الضم (شاذًّا) هذا ما يَقتضيه التعريف السابق على ما تقرَّر، ونظيره جزم الشارح في الكلام على اسم الآلة فلا وجهَ للتبري، كذا قاله الغَزِّي (إذا أُريد به) أي: بالمضموم من المثالَين المذكورين (مكانُ الفعل) أي: مكان يقع فيه الفعل وهو الدَّفن والشروق، (وليس) أي: المراد (كذلك، فإنَّ المرادَ هٰهُنا) أي: في المثالين المذكورين (المكانُ المخصوص) المهيَّأ للدفن والشروق؛ وقع فيه ذلك أو لم يَقع، وعلى تقدير وُقوعه ليس الوقوع ملحوظاً فيه.

(قال ابنُ الحاجب) وإنما لم يقل: «وقال» بالواو تنبيهاً على أن ما قدَّمه مِن أن [المراد] هذا المكان المخصوص تفسيرٌ لكلام ابن الحاجب: (وأمَّا ما جاء) أي: عن العرب، يعني: سُمع منهم (على «مَفعُلةٍ» بالضم) أي: ضم العين (فأسماءٌ غير جارية) أي: غير مشتَقة (على الفعل، لكنها) أي: ما جاء على «مَفعُلة» بالضم (بِمنزلة قارُورة وشِبهِها) أي: في كونها غيرَ جارية على الفعل، فإن «القارورة» في اللغة اسم لِمَقر المائعات، لكنها خُصَّت بالزجاجة المخصوصة، ومثله: «الدبران» فإنه خُصّ مِن بين ما يوصف بالدبور بالمنزلة الرابعة للقمر.

(وقال بعضُ المحقِّقين) هذا القول نقله الچاربردي عن «شرح الهادي»: (إنَّ ما جاء على «مَفْعُلة» بالضم يُرادُ بها أنها موضوعة لذلك) أي: المكان المخصوص (ومُتَّخذة) أي: مُهيَّأة (له) أي: لذلك، (فـ«المَقبَرة» بالفتح: مكانُ الفعل، وبِالضم: ....

البُقعة التي من شأنها أن يُقبر فيها، أي: التي هي المتخذة لذلك، وكذلك «المشرُقة»: الموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيَّأ لذلك، فنحو ذلك لم يُذهب به مذهبِ الفعل، وجُعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناه.

وكان ينبغي أن ينبه على أن «المظنَّة» أيضاً شاذ؛ لأنها بالكسر، والقياس الفتح؛ لأنها من «يظُن» بالضم.

البُقعة التي مِن شأنها) أي: عادتها **(أن يُقبرَ فيها، أي: التي هي المُتَّخذة لذلك)** أي: القبر والدَّفن، **(وكذلك «المَشرُقة»)** أي: بفتح العين وضمها، فإنه بالفتح يُراد به موضع يُشرق فيه الشمس، وبالضم الموضع المخصوص المتَّخذ لذلك كما قال: **(الموضع الذي تُشرِق فيه الشمس المهيأ لذلك)** أي: الشروق.

(فنحوُ ذلك) أي: المذكور مما جاء بالضمِّ أو الفتح **(لم يُذهب به)** أي: بنحو ذلك **(مذهبَ الفعل)** أي: لم يجر مجرى الفعل، يعني: أنهم لم يجعلوا هذه الأسماء مُتَّصلة بالفعل ومشتقة منه؛ لِثبوت مفهوماتها، بل إنها موضوعة هكذا، فلا يُراد صدور الفعل في زمان أو مكان، **(وجُعل خروج صيغته)** أي: صيغة نحو ذلك **(عن صيغةِ الجاري على الفعلِ دليلاً على اختِلاف معناه)** أي: معنى نحو ذلك، يعني: جُعل دليلاً على أن المراد مِن صيغة المضموم الدَّوام والثبوت دون التجدد والحدوث، كما أنهما مُرادان مِن صِيغة الجاري عليه.

(وكان) أي: الشأن **(يَنبغي)** أي: يجب على المصنف **(أن ينبِّهَ على أن «المظنَّة» أيضاً)** أي: مثل ما نبَّه على «المقبرة» و«المشرقة» **(شاذ؛ لأنها)** أي: «المظنة» **(بِالكسر، والقياس الفتح؛ لأنها)** أي: «المظنة» **(مِن «يَظُن» بالضم)** أي: وقياس اسم المكان من «يَفعُل» المضموم على «مَفعَل» بالفتح، وقد يقال: إنما ترك ذلك إشارة إلى أن «المظنة» ليست باسم مكانٍ حقيقة؛ لأن اسم المكان: ما وُضع لمكان الفعل المشتَقِّ هو منه، و«المظنة» ليست كذلك؛ إذ ليس المراد أنها مَكان الظن، بل مكان يُظن أن الشيء المظنون حاصلٌ فيه. وأما قوله أولاً: «كالمظنة»، فَبناء على أنها شَبيهة به لفظاً ومعنًى، فتأمَّل.

[بناء اسم الزمان والمكان مما زاد على الثلاثة:]

(وَ) بناء اسم الزمان والمكان **(مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ)** ثلاثيًّا مزيداً فيه كان، أو رباعيًّا مجرداً، أو مزيداً فيه **(كَاسْمِ المَفْعُولِ)** لأن لفظ اسم المفعول أخف بفتح ما قبل الآخر، ولأنه مفعولٌ فيه في المعنى، فيكون لفظ اسم المفعول له أقيسَ (كَـ«المُدْخَلِ»، وَ«المُقَامِ») و«المُدحرَج»، و«المُنطلَق»، و«المُستخرَج»، و«المُحرنجَم»، قال: [مشطور السريع]

مُحْرَنْجَمُ الْجَامِلِ وَالنُّئِيُّ

ولما كان هنا بحثٌ يُناسِب اسمَ المكان، أشار إليه بقوله: ....

(وبناءُ اسم الزمان والمَكان مِما زاد على الثلاثة ثلاثيًّا مزيداً فيه كان) أي: ما زاد على الثلاثة (أو رباعيًّا؛ مجرداً أو مزيداً فيه كاسم المفعول) أي: مِن ذلك المزيد فيه؛ (لأنَّ لفظَ اسم المفعول أخف بفتح ما) أي: الحرف الذي (قبلِ الآخر) أي: منه، (ولأنه) أي: اسم الزمان والمكان[1] (مَفعول فيه في المعنى) أي: لِتعلُّق فعل الفاعل ووُقوعه فيه، (فيكونُ لفظ اسم المفعول له) أي: لاسم الزمان والمكان (أقيسَ) أي: أوفقَ إلى القياس من غيره، (كـ«المُدْخَل») من «أدخل يُدخل» (و«المُقَام») من «أقام يُقيم»، (و«المُدَحرَج») من «دحرج يُدحرج» (و«المُنطلَق») من «انطلق ينطلق»، (و«المُستخرَج») من «استخرج يَستخرج»، (و«المُحرنجَم») من «احرنجم يَحرنجم»، (قال) أي: الشاعر:

(مُحْرَنْجَمُ الْجَامِلِ وَالنُّئِيُّ) [وَصَالِيَاتٌ لِلصَّلَى صُلِيُّ[2]]

ولم أقف على تمامه أو صدره، و«المُحْرَنجَم»: مكان الاجتماع، و«الجَامل» بالجيم: القَطيع من الإبل مع رُعاتِها، و«النُّئِيُّ» بالنون والهمز والياء المشدَّدة، جمع «نُؤْي»، أصله «نُؤُوي» على «فُعُول»: وهو الحَفيرة ـ أي: الخندق ـ حولَ الخِباء لِئلا يدخله المطرُ.

(ولمَّا كان هنا بحثٌ يُناسِب اسمَ المكان، أشار) أي: المصنف **(إليه بقوله)** يُشير إلى

---

(١) في المطبوع: «اسم المفعول»، والصواب المثبت.

(٢) قائله العجاج. انظر: «ديوانه»: (١/ ٤٨٤)، و«الصَّالِيَاتُ»: الأثافي، و«الصَّلَى»: الوَقُود، و«الصُّلِيُّ»: جَمْعٌ.

(وَإِذَا كَثُرَ الشَّيءُ بِالمَكَانِ، قِيلَ فِيهِ: «مَفْعَلَةُ») بفتح الميم والعين واللام، وسكون الفاء، مبنيَّةً (مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ) أي: إن كان الاسم مجرداً بُنِي، وإن كان مزيداً فيه رُدَّ إلى المجرد وبُني (فَيُقَالُ: «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ») أي: كثيرةُ السَّبُع (وَ«مَأْسَدَةٌ») أي: كثيرةُ الأسد (وَ«مَذْأَبَةٌ») أي: كثيرةُ الذئب من المجرَّد (وَ«مَبْطَخَةٌ») أي: كثيرة البِطِّيخ (وَ«مَقْثَأَةٌ») أي: كثيرة القِثَّاء من المزيد فيه، حُذفت إحدى الطائين والياء من «بطيخ»، وإحدى الثائين والألف من «قِثَّاء».

ووجدت في بعض النسخ: «مَطْبَخَةٌ» بتقديم الطاء على الباء، وهو سهو، لكن توجيهها أن يكون من «الطِّبِّيخ»، وهي لُغة في «البِطّيخ».

أنَّ «مَفعَلة» الآتي ليس من اسم المكان، وهو صحيح؛ لأن اسم المكان ما وُضع لمكانِ الفعل، و«مَفعَلة» الآتية أعيانٌ لا مكانُ فعل، وأيضاً وضعُ اسم المكان للدلالة على أنه حصول مطلَق الفعل، ووضعُ «مَفعَلة» لكثرة ما فيه: (وإذا كَثُر الشيءُ بِالمكان قيل فيه: «مَفْعَلَة») وإدخال تاءِ المبالغة فيه للدلالة على الكثرة أو إرادةِ البُقعة، كذا ذكَره الدده جنكي، (بِفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء) وهي (مَبنيّة) أي: مَصُوغة (من الثلاثي المجرَّد، أي: إن كان الاسم) الذي أُريد صَوغه على «مَفعلة» (مجرَّداً، بُني) أي: ذلك الاسم على «مَفعَلة»، (وإن كان) أي: الاسم (مَزيداً فيه رُدَّ إلى المجرد) أي: بأن يُجرَّد عنه الزائد، (وبُني) أي: على تلك الصيغة.

(فيقال: «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ» أي: كثيرةُ السَّبُع، و) «أرضٌ (مَأْسَدَة» أي: كثيرةُ الأسد، و) «أرضٌ (مَذْأَبَة» أي: كثيرةُ الذئب) هذه الثلاثة (من المجرَّد).

(و«مَبْطَخَةٌ» أي: كثيرة البِطِّيخ، و«مَقْثَأَةٌ» أي: كثيرة القِثَّاء) وهذان (من المزيد فيه، حُذفت إحدى الطاءين والياء مِن) لفظ («بِطيخ») فبقي «بطخ» مخفف الطاء وبُني، (و) حُذفت (إحدى الثاءين والألف من) لفظ («قِثَّاء») فبقي «قثأ»[1] مخفف الثاء، وبني كما ذكر.

(ووجدتُ في بعض النسخ) أي: نسخِ المتن: («مَطْبَخَة» بتقديم الطاء على الباء) الموحَّدة، (وهو) أي: ما وُجد (سَهو) أي: غلط، (لكن توجيهها) أي: حملها على الوجه المرضي (أن يكون) أي: «مَطْبَخَة» (من «الطِّبِّيخ» وهي) أي: «الطبيخ» (لُغة في «البِطّيخ»؛

---

(١) في المطبوع: «قثاء»، والصواب المثبت.

قال في «ديوان الأدب»: الطِّبِّيخُ: لغة في البِطِّيخ، وهي لغة أهل الحجاز، وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: «أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطِّبِّيخ بالرُّطَبِ.

وإن كان غير الثلاثيّ، سواء كان رباعيًّا مجرداً؛ كـ«ثَعْلَب»، أو مزيداً فيه؛ كـ«عُصْفُور»، أو خماسيًّا كذلك؛ كـ«جَحْمَرِش» و«عَضْرَفُوط»، فلا يُبنى منه ذلك.

○ ○ ○

قال في «ديوان الأدب»[1]) هذا تأييد للتوجيه: («الطِّبِّيخُ»: لغة في «البِطِّيخ»، وهي لغةُ أهل الحجاز، وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: أن النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطِّبِّيخ) بتقديم الطاء على الباء الموحدة (بالرُّطَب[2]) وفي «صحيح ابن حبان»: قال أحمد بنُ حَنْبلٍ: حدثنا وَهْب بنُ جَريرٍ، قال: حدثنا أبي، قال: سمعت حُمَيْداً يُحدِّثُ عن أنسِ بن مالكٍ: «أنَّ النبي ﷺ كان يأكلُ البِطِّيخَ أو الطِّبِّيخَ بالرُّطبِ». الشكُّ من الإمام أحمد[3]. انتهى. كذا ذكره الغَزِّي.

(وإن كان) أي: الاسم (غير الثلاثي) هذا محترز قوله: «من الثلاثي» (سواءٌ كان) أي: غير الثلاثي (رباعيًّا مجرداً، كـ«ثَعْلَب»، أو مزيداً فيه، كـ«عُصْفُور»، أو خماسيًّا، كـ«جَحْمَرِش») بجيم ثم حاء فميم فراء فشين معجمة: المرأة العجوز، (و«عَضْرَفُوط») بعين مهملة ثم ضاد معجمة ثم راء ففاء فواو فطاء: العِظَاءةُ[4] الذَّكرُ، كذا قال سعد الله، (فلا يُبنى منه) أي: من غير الثلاثي (ذلك) أي: صيغةُ «مَفعَلة»[5].

○ ○ ○

---

(١) انظر: «معجم ديوان العرب» للفارابي: (١/ ٣٤٠).

(٢) أخرجه أبو داود: ٣٨٣٦، والترمذي: ١٩٤٩، والنسائي في «الكبرى»: ٦٦٨٨.

(٣) انظر: «صحيح ابن حبان»: ٥٢٤٨.

(٤) في المطبوع: «القطاة»، والمثبت من «الصحاح» ومن معاجم اللغة.

(٥) في أكثر نسخ «شرح التفتازاني»: فلا يُبنى منه ذلك للثقل، بل يقال: «كثيرة الثعلب»، و«العصفور»، إلى غير ذلك.

فصل
في اسم الآلة

ومما يناسِبُ هذا الموضعَ اسمُ الآلةِ، فنقول: (وَأَمَّا اسْمُ الآلَةِ: وَهُوَ) أي: الآلة: (مَا يُعَالِجُ بِهِ الفَاعِلُ المَفْعُولَ؛ لِوُصُولِ الأَثَرِ إِلَيْهِ) أي: إلى المفعول؛ مثلاً: «المِنحت»: الذي يعالج به النجارُ الخشب؛ لوصول الأثر إليه.

وقوله: «وهو» راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثاً؛ لأن «ما يعالج به... إلى آخره» عبارة عنها، وهو مذكر، فيجوز أن يقال: «الآلة هي ما»، أو: «هو ما»، ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى «اسم الآلة»؛ لأن التعريف إنما يَصدق على «الآلة» لا على اسمِها، إلا على تقدير مضاف محذوف، أي: اسم الآلة اسمُ ما يعالج به، ....

(ومِما يناسِبُ هذا الموضعَ) أي: موضع بحث اسم المكان (اسمُ الآلةِ، فنقول: وأمَّا اسمُ الآلةِ، وهو ـ أي: الآلة ـ: ما يُعَالِجُ) أي: يُزاول (به الفاعلُ المفعولَ؛ لوصُولِ الأثرِ إليه، أي: إلى المفعول، مثلاً: «المِنحَت») وهو (الذي يُعالج به النجارُ الخشبَ لوصول) أي: لأجل وصول (الأثرِ إليه) أي: إلى الخشب.

(وقولُه) أي: المصنف: («وهو» راجع إلى «الآلة» وإن كان) أي: لفظ الآلة (مؤنثاً؛ لأنَّ) قوله: («ما يعالج به ... إلى آخره» عبارةٌ عنها) أي: عن «الآلة» وصادِق عليها، (وهو) أي: لفظ «ما» مِن قوله: «ما يعالج» (مُذكَّر، فيجوز أن يقال: «الآلةُ هي ما») أي: بتأنيثِ الضمير باعتبار المرجع، (أو «هو ما») أي: بتذكيره باعتبار الخبر الذي هو لفظ «ما»، (ولا يجوز أن يكون) أي: لفظ «هو» في قوله: «وهو ما يُعالج» (راجعاً إلى «اسم الآلة»؛ لأن التعريف) وهو قوله: «ما يُعالج به الفاعلُ ... إلى آخره» (إنما يَصدق على «الآلة») نفسها، (لا على اسمِها، إلا على تقدير مُضاف محذوف) أي: من الكلام تقديره: (أي: اسم الآلة اسمُ ما يُعالج به) يعني: أن المضاف المحذوف مقدَّر في جانب خبر الضمير المنفصل الراجع إلى لفظ «اسم الآلة»، لا أنه يحذف الضمير ويؤتى بدله بلفظ «اسم» كما قد يُتوهم من التقدير المذكور.

وليس بصحيحٍ أيضاً؛ لأنه يدخل «القَدُوم» وأمثاله، وليس باسم آلة في الاصطلاح.

وقد عُلم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية، ولا تكون للأفعال اللازمة؛ إذ لا مفعول لها.

(فَيَجِيءُ) جواب «أمَّا»، أي: أما اسم الآلة فيجيء (عَلَى مِثَالِ: «مِحْلَبٍ») أي: على «مِفْعَل» (وَ) مثال: («مِكْسَحَةٍ») أي: على «مِفْعَلَة»، بإلحاق التاء،

(وليس) أي: تقدير المضاف المذكور (بِصحيحٍ أيضاً) أي: لكون التعريف حينئذٍ غيرَ مانع؛ (لأنه يَدخل «القَدُوم» وأمثاله، وليس) أي: المذكور من «القَدُوم» وأمثاله (باسم آلة في الاصطلاح) لأن اسم الآلة في الاصطلاح: هو الاسم الموضوع لآلة باعتبار أن العمل حاصلٌ بها، وليس «القَدُوم» وأمثالُه كذلك، فتعيَّن ما سلكه المصنف.

(وقد عُلِم من تعريف الآلة) المذكور (أنها) أي: الآلة (إنما تكون للأفعال العِلاجية) والمراد بها الأفعال التي يحتاج صدورُها إلى تحريك عضو من الأعضاء الظاهرة كـ«الضرب» ونحوِه، (ولا تكون) أي: الآلة (للأفعال اللازمة؛ إذ لا مفعولَ لها) فلا معالجةَ فيها.

(فيَجِيءُ) هذا (جواب «أمَّا» أي: أما اسم الآلة فيَجِيءُ على) مثال «مِفعَل» بكسر الميم وفتح العين، و«مِفعال» و«مِفْعَلة» كذلك أيضاً، قيل: الأصل في اسم الآلة أن يكون على «مِفعال»، وأما «مِفعَل» و«مِفعَلة» فمنقوصٌ منه، لكن الأول بلا عِوض والثاني بعوضٍ، والدليل على ذلك: تركُهم الإعلالَ في «مِخيَط» تبعاً لِـ«خاط»؛ لكونه في تقدير «مِخْياط»، وفيه نظر؛ لأن الحذف[1] خلافُ الأصل، والدليل المذكور مع قصوره وهم؛ لاحتمال إسناد التصحيح إلى اشتراك الصيغتَين في المعنى، كما صحَّ نحو: «اجتَوَرُوا» و«احتَوَشُوا» حملاً على «تفاعَلُوا»، ويُؤيده: وجوبُ الإعلال في نحو: «مِرقاة» و«مِصْفاة» فافهم، كذا قاله الغَزِّي؛ وذلك (مِثالِ: «مِحْلَبٍ») وهو اسم لما يُستعان به في «الحلب»، وإن كان في الحقيقة اسماً لما يُحلَب فيه، (أي: على) وزن: («مِفْعَل». ومثال: «مِكسَحَة») اسم لما يُكنس به الثلج وغيره، (أي: على) وزنِ: («مِفْعَلة» بإلحاق التاء،

---

(١) حرفت في المطبوع إلى «الأصل»، والصواب المثبت من «حاشية الغزي».

ويُقصر ذلك على السماع (وَ) مثال: («مِفْتَاحٍ») أي: على «مِفْعَال»، وإنما قال ذلك لئلا يَحتاج إلى التمثيل (وَ«مِصْفَاةٍ») وهي أيضاً على مثال «مِكْسَحة»؛ لأن أصلها: مِصْفَوَة، قلبت الواو ألفاً، لكن ذكرها لئلا يُتوهَّم خروجها حيث لم تكن على وزن «مِكْسَحة» ظاهراً.

(وَقَالُوا: «مِرْقَاةٌ» بِكَسْرِ المِيمِ عَلَى هَذَا) أي: على أنها اسم آلة كـ«المِصفاة»؛ لأنه اسم لما يُرقى به، أي: يُصعد به، وهو السُّلَّم، وإنما ذكَرها؛ لأن فيها بحثاً، وهو أنها جاءت بفتح الميم، وهو ليس من صيغ اسم الآلة، ومعناهما واحد فقال: (وَمَنْ فَتَحَ المِيمَ) ....

ويُقصر ذلك) أي: إلحاق التاء (على السماع) أي: من كلام العرب، فلا يُقال: «مِضْرَبة» لعدم السماع.

(ومثال: «مِفْتَاح») اسم لما يُفتح به (أي: على) وزن: («مِفْعَال»، وإنما قال) أي: المصنف (ذلك) أي: ذكر الموزون دون الوزن (لِئلا يَحتاج إلى التمثيل) أي: تمثيلِ الموزون، يعني: لو ذكر الوزنَ دون الموزون فيبقى الوزن بلا توضيحٍ، ولو ذكَرهما جميعاً فيؤدي إلى التطويل، ومِن ثَم اقتصر على الموزون، ومالَ للاختصار مع عدم الإخلال.

(و«مِصْفَاة») اسم لما يُصفى به اللبن وغيره (وهي أيضاً على مثال «مِكْسَحة») يعني: على وزن: «مِفْعَلة»؛ (لأنَّ أصلها) أي: أصل «مِصْفَاة»: («مِصْفَوَة»، قُلبت الواو ألفاً) أي: لتحركها وانفتاح ما قبلها، (لكن) استدرك من قوله: «على مثال مِكْسَحة» (ذكَرها لئلا يُتوهَّم خروجها) أي: «مِصفاة» عن مثال «مِكْسَحة»، (حيث) تعليلية، وهي عِلة للمنفي لا للنفي (لم تكن) أي: «مِصْفاة» (على وزن «مِكْسَحة» ظاهراً) ظرف متعلّق بـ«لم تكن».

(وقالوا) أي: العرب: («مِرْقَاةٌ» بكسر الميمِ) حالَ كونهم بانِين (على هذا، أي: على أنها اسم آلة كـ«المِصفاة»؛ لأنه) أي: لأن «مرقاة» (اسم لما يُرقى به، أي: يُصعد به، وهو السُّلَّم، وإنما ذكرها) أي: «مِرقاة» مع أنه قد مثَّل لوزن «مِفعلة» بمثالين غيرها (لأن فيها بحثاً، وهو) أي: البحث (أنها) أي: «مرقاة» (جاءت بِفتح الميم وهو) أي: المفتوح الميم (ليس مِن صيغ اسم الآلة، ومَعناهما) أي: معنى «المرقاة» المفتوح الميم ومكسورها (واحد، فقال) أي: المصنف مجيباً عن البحث المذكور: (ومَن فَتَحَ الميمَ

وقال: «المَرقَاة» (أَرَادَ المَكَانَ) أي: مكان الرُّقِي، دون الآلة.

قال ابن السِّكِّيت: قالوا: «مَطْهَرَةٌ» و«مِطْهَرَةٌ»، و«مَرْقَاةٌ» و«مِرْقَاةٌ»، و«مَسْقَاةٌ» و«مِسْقَاةٌ»، فمن كسرها شبَّهها بالآلة التي يُعمل بها، ومن فتحها قال: هذا موضع يُجعل فيه، فجعله مخالفاً لفتح الميم.

وتحقيق هذا الكلام: أن «المرقاة»، و«المسقاة»، و«المطهرة» لها اعتباران: أحدهما: أنها أمكنة، فإن السُّلَّم مكان الرُّقِيِّ من حيث ....

وقال: «المَرْقَاة» أرادَ المكانَ، أي: مكان الرُّقِي) بضم الراء وكسر القاف وتشديد الياء مصدر: «رَقِيَ»، (دون) اسم (الآلة).

(قال) الإمام يعقوب (ابنُ السِّكِّيت: قالوا) أي: العرب: («مَطهرة») بفتح الميم (و«مِطهرة») بكسرها، (و«مَرْقاة» و«مِرْقاة» و«مَسْقاة» و«مِسْقاة»؛ فمَن كسرها) أي: الميم في هذه المذكورات (شبَّهها) أي: المذكورات (بالآلة التي يُعمَل بها) قال اللقاني: ظاهره أنها ليست بآلةٍ حقيقة، وهو مخالف لِما قدَّمه مِن قوله: «اسم لما يُرقى به»، ولِما سيأتي من قوله: «والآخر أنها آلات»، فيؤول قوله هنا: «التي يُعمل بها»، بأن المراد: التي يُعمل بها وليست مكاناً للعمل.

(ومَن فتحها) أي: الميم (قال: هذا موضع) مخصوص (يُجعل فيه) أي: مُهيَّأ لأن يُجعل فيه شيء؛ سواءٌ حلَّ فيه ذلك الشيء أو لم يحل، (فجعله) أي: كسر الميم الذي هو اسم الآلة (مخالفاً لفتح الميم) الذي هو اسم الموضع(١).

(وتحقيقُ هذا الكلام) أي: في الفرق بين مفتوح الميم ومكسوره: (أنَّ «المرقاة» و«المسقاة» و«المطهرة» لها اعتباران):

(أحدُهما: أنها) أي: هذه الثلاثة (أمكِنة) هذا ظاهر في غير «مطهرة»؛ لأن «المطهرة» إن كان المراد بها إناء يتطهر فيه فصحيحٌ، وإن كان المراد به إناء فيه ماء يُتطهر به بالاغتراف منه، فلا يصح كونه اسم آلة ولا مكان، (فإن السُّلم) الذي هو مُسمّى للـ«مرقاة» مثلاً (مكان الرُّقِيّ) بضم الراء وكسر القاف وتشديد الياء كما تقدم، (مِن حيث

---

(١) في المطبوع هكذا: «فجعله» أي: جعل اسم الموضع «مخالفاً لفتح الميم» أي: لمفتوح الميم الذي هو اسم الآلة، والصواب المثبت.

إن الرُّقِيَّ فيه، والآخر: أنها آلات؛ لأن السُّلَّمَ آلة الرُّقيِّ، فمن نظر إلى الأول فتح الميم، ومن نظر إلى الثاني كسرها، فالمكسورُ والمفتوحُ إنما يُقالان لشيءٍ واحدٍ، لكنَّ النظر مختلف، فافهم.

ولما قال: إن صيغ الآلة هذه المذكورات، وقد جاءت أسماءُ الآلات مضمومة الميم والعين، فأشار إليها بقوله: (وَشَذَّ: «مُدْهُنٌ») للإناء الذي جُعل فيه الدُّهْن (وَ«مُسْعُطٌ») للذي جعل فيه السَّعُوط (وَ«مُدُقٌّ») لما يُدق به (وَ«مُنْخُلٌ») لما يُنْخَلُ به (وَ«مُكْحُلَةٌ») للإناء الذي جعل فيه الكُحل (وَ«مُحْرُضَةٌ») للذي جعل للأُشْنَانُ، حال كونها (مَضْمُومَةَ المِيمِ وَالعَيْنِ).

إنَّ الرُّقِيَّ فيه) أي: من حيث اعتبار أنه يقع فيه الرُّقِيّ، وأنه يُهيأ لذلك بدون ملاحظة الوقوع أو اللاوقوع.

(والآخَر) أي: من الاعتبارين: (أنها) أي: هذه الثلاثة (آلات؛ لأن السُّلم آلة الرُّقِيّ، فمَن نظر إلى) الاعتبار (الأول فتَح الميمَ) أي: في الثلاثة المذكورة، (ومَن نظر إلى) الاعتبار (الثاني كسَرها) أي: الميمَ، وحينئذٍ (فالمكسور والمفتوحُ إنما يُقالان لِشيء واحد، لكن النظر) والاعتبار (مختلِف، فافهم) أمر بالفهم إشارةً إلى أن وقوعَ مثلِ هذين الاعتبارَين لشيءٍ واحدٍ في كلام العرب كثير.

(ولمَّا قال) أي: المصنف: (إنَّ صِيغ) اسم (الآلة هذه المذكورات) وهي: «مِفْعل» و«مِفْعال» و«مِفْعلة»، (وقد جاءت أسماءُ الآلات مَضمومة الميم والعين، فأشار إليها) أي: إلى التي جاءت مضمومَتهما، وفي إدخال الفاء في جواب «لَمَّا» خلاف؛ قِيل: لا يجوز، وقيل: يجوز على قلة، وقد مرَّ تفصيله (بقوله: وشَذَّ «مُدْهُن») اسم (للإناء الذي جُعل فيه الدُّهن) الأولى أن يقول: لوعاء الدهن؛ لأن «المُدْهُن»: وعاء الدّهن، (و«مُسْعُط») وهو اسم (للذي جُعل فيه السَّعُوط) بفتح السين: دواء يُصب في الأنف.

(و«مُدُقّ») اسم (لِما يُدق به، و«مُنْخُل») اسم (لِما يُنخل به، و«مُكْحُلَة») وهو اسم (للإناء الذي جُعل فيه الكُحل، (و«مُحْرُضَة») وفي «الصحاح» أنها بكسر الميم وفتح الراء، وقال في «شرح الهادي»: إنه المشهور، وهو اسم (للذي جُعل للأُشْنَان حال كونها) أي: هذه المذكورات (مضمومةَ الميمِ والعينِ).

والقياسُ كسر الميم، وفتح العين، وفيه نظر؛ لأنها ليست من اسم الآلة يُبحث عنها، بل هي أسماءٌ موضوعة لآلات مخصوصة.

وقال سيبويه: لم يَذهبوا بها مذهبَ الفعل، ....

(والقياسُ كسر الميم وفتح العين، وفيه) أي: في الشذوذ (نظر؛ لأنها) أي: هذه المذكورات (ليست من اسم الآلة يُبحث عنها) في هذه العبارة حزازة[1]، إلا أن يُقدر فيها حذف الموصول، أي: التي يُبحث عنها، أو تكون الآلة معرفاً باللام الجنسية، فهو في المعنى نكرة، فيصح نعتها بالجملة كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي]

ولو قال: «يبحث عنه» بالتذكير لِيعود الضمير على «اسم» لكان أوجه؛ إذ البحث إنما هو عن اسمها لا عنها، إلا أن يقال: إن «يُبحث عنها» نعت لـ«اسم الآلة» باكتسابه التأنيث من المضاف إليه، والآلة المبحوث عنها ـ أي: عن اسمها ـ هو الاسم الموضوع لآلة باعتبار أن العمل حاصلٌ بها.

(بل هي) أي: المذكورات (أسماءٌ مَوضوعة لآلات مَخصوصة[2]) وهي الآلةُ المعروفة بالعمل المعيَّن. والحاصلُ: أن اعتبار العمل بها داخل في مفهومِ التسمية في المبحوث عنها، وخارج في غيره، كذا ذكَره اللقاني.

(وقال سيبويه: لم يَذهبوا بها مذهبَ الفعل) يعني: لم يجعلوا هذه الأسماء المذكورة متصلة بالفعل ومشتَقَّة منه كالمضموم العين مِن اسمي الزمان والمكان؛ لأن الاسم المشتَق من الفعل لم يجئ على «مُفعُل» بضم الميم والعين، بل هي أسماء مَوضوعة لهذه الأشياء كسائر الجوامد، فلا يُقال: «مُدهُن» إلا للآلة التي جُعلت للدهن، ولو جُعل الدهن في وعاء غيره لم يُسمَّ مُدهناً وكذا غيره.

وهذا مثل الكلمات التي على وزن «المفعول» وليس المراد به «المفعول»، وهي أربعُ كلمات: «المغْفور» و«المغْثور» وكلاهما بالغين المعجمة، وهما مثل الصَّمغ يقع على

---

(١) لا حزازة في العبارة؛ لأن في أكثر النسخ جاءت هكذا: «لأنها ليست من اسم الآلة الذي يُبحث عنه» بإثبات «الذي» وتذكير العائد.

(٢) في أكثر نسخ «شرح التفتازاني» زيادة: فلا وجهَ للشذوذ.

لكنها جُعلت أسماء لهذه الأوعية، إلا «المُنْخُل» و«المُدُق»، فإنهما اسما آلةٍ، فيصح أن يقال: إنهما من الشواذ.

(وَجَاءَ «مِدَقٌّ» وَ«مِدَقَّةٌ») بكسر الميم وفتح العين (عَلَى القِيَاسِ).

○ ○ ○

الشجر فيه حَلاوة، و«المغْرود» وهو أيضاً بالغين المعجمة نوع من الكَمْأة، و«المعْلوق» بالعين المهملة، وهي مثل المعلاق الذي يُعلق به شيء. قال أبو سعيد: لا نظير لهذه الأربعة، كذا ذكره الدده جنكي.

(لكنها) أي: هذه الأسماء (جُعلتْ أسماء لهذه الأوعية) المخصوصة، (إلا «المنخل» و«المدق» فإنهما اسما آلة) لا يُطلَقان على كل شيء يَصدر بسببه النخل والدق عن الفاعل، (فيصحُّ أن يقال: إنهما من الشواذ) والجوابُ: أن الشذوذ في الأسماء المذكورة عند غير سيبويه، وهذا التفصيل المنسوب إلى سيبويه هو الصحيح الموافقُ لقول الشارح في تفسير «المدهن» و«المسعط»: إنه الذي جُعل فيه الدهن والسعوط، و«المدق»: إنه ما يدق به، و«المنخل»: إنه ما ينخل به، فعبَّر في الأولين بـ«فيه»، وفي الأخيرين بقوله: «به»، فقوله أولاً: «بل هي أسماء موضوعة لآلة مخصوصة» مشكل، لا يُوافق تفسيره المذكور، ولا قول سيبويه، على أن «المنخل» يُمكن اعتباره اسمَ آلة؛ لأنه يُنخل به، ووعاء أيضاً؛ لأن النخل حاصلٌ فيه، وكلامُ سيبويه لا يُنافيه، انتهى. اللقاني.

(وجاء) أي: عن العرب، أي: سُمع من كلامهم: («مِدَقٌّ» و«مِدَقّة») بإلحاق التاء، وهو مقصورٌ على السماع حال كونهما (بكسر الميم وفتحِ العين على القياس) أي: في اسم الآلة.

○ ○ ○

فصل
في بناء المَرَّة

هذا (تَنْبِيْهٌ) على كيفية بناء المَرَّةِ، وهي: المصدر الذي قُصد به الوحدة من مرات الفعل، باعتبار حقيقة الفعل، لا باعتبار خصوصية نوع (**المَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ**) تكون (**عَلَى** «**فَعْلَة**»؛ **بِالفَتْحِ**، ....

(هذا) مبتدأ (تنبيهٌ) خبره (على كيفيَّةِ بناء المرَّةِ) واعلم أن المصدر قد يكون للتأكيد والنوع والعدد؛ لأنه لا يَخلو إمَّا أن يكون مدلوله زائداً على مدلول الفعل أو لا؛ الثاني: للتأكيد، والأولُ: لا يخلو إمَّا أن يدل على مَرَّات صدور الفعل، أو على هيئة صدوره عنه، الأولُ: المَرَّة، والثاني: النوع.

(وهي) أي: المَرَّة: (**المصدرُ الذي قُصد به الوحدة مِن مرات الفعل، باعتبار حقيقةِ الفعلِ لا باعتبار خُصوصية نوع المَرَّةِ**)، ولَمَّا كانت مرات الفعل تُعتبر تارةً بحسَب الحقيقة، وتارةً أخرى بحسب الخصوصيات اللاحقة للحقيقة، كانتِ الهيئة داخلةً في مرَّات الفعل فأخرجها بقوله: «باعتبارِ حقيقةِ الفعل»، وقوله: «**لا باعتبار خصوصية نوع المرة**» زيادةُ توضيح.

وفي كون الهيئة دالةً على المَرَّة من الفعل نظر؛ لأنك إذا قلتَ: «حسنُ الجِلسة» فالمراد: حسن النوع من الجلوس غير مُعتبر في الجلوس كونُها مرة أو غيرَها، والمَرّة هي الفعل الواحد، كذا ذكره اللقاني.

(**مِنْ مَصْدرِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ تكون**) أي: المرة، أي: بناؤها (**على**) وزن (**«فَعْلَة» بالفتح**) أي: بفتح الفاء وسكون العين. وقال في «شرح المفصل»: وقد يكون بناء المَرَّة من الثلاثي المجرَّد لا على وزن «فَعْلَة»، ولا على المصدر المعروف، بل على بِناء آخَر كقولهم: «غزا غَزاة»، و«قَضى قَضاة»؛ لأن مصدرهما «الغَزو» و«القَضاء»، و«الفَعْلَة» منهما: «الغَزْوة» و«القَضْيَة». انتهى.

وفيه نظر؛ لجواز أن يكون أصلُهما: «غَزْوة» و«قَضْية» على وزن «فَعْلة»، نُقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما فقُلبتا ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاحِ ما قبلهما الآن، إلا أن يقال: إنهما بلا إعلال مِن الأوزان المختصَّة بالمعتلَّات كما قيل في «قُضاة» و«بُغاة» و«حُفاة» و«زُناة» و«سُعاة» و«عُراة» و«غُزاة» حالَ كونها جمعاً.

تَقُولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً») في السالم (وَ«قُمْتُ قَوْمَةً») في غيره، أي: ضرباً واحداً، وقياماً واحداً، وقد شذَّ عن ذلك: «أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً»، و«لَقِيته لِقاءةً»، والقياس: أَتيةً، ولَقيةً.

(وَ) المَرَّة (مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ) رباعيًّا كان أو ثلاثيًّا مزيداً فيه تحصل (بِزِيَادَةِ الهَاءِ) أي: تاءِ التأنيث الموقوفِ عليها هاءً في آخر المصدر (كَـ«الإِعْطَاءَةِ»، وَ«الانْطِلَاقَةِ») و«الاِسْتِخْراجَة»، و«التّدحرجة».

(تقول: «ضَرَبْتُ ضَرْبةً» في السالم، و«قُمْتُ قَوْمَةً» في غيره) أي: غير السالم، (أي: ضرباً واحداً، وقياماً واحداً).

(وقد شذَّ عن ذلك) أي: البناء على «فَعلة»: («أَتَيْتُه إِتْيَانةً» و«لَقِيتُه لِقاءةً»، والقياسُ: «أَتْيَةً» و«لَقْيَةً») أي: لأنهما من الثلاثي المجرد.

(والمَرَّة مِما زاد على الثلاثة؛ رباعيًّا كان) أي: ما زاد (أو ثلاثيًّا مزيداً فيه، تَحصل) أي: المَرّة، أي: بناؤها (بزيادةِ الهاء، أي: تاءِ التأنيث الموقوفِ عليها) حالَ كونها (هاءً في آخِر المصدر) مُتعلق بـ«زيادة»، يعني: إذا كانت في آخر الاسم المفرد ولم تكن عوضاً على الأكثر؛ لِلفرق بينه وبين تاء التأنيث بالفعل، وقد ذهبتْ في الوقف الحركة التي كان بها التمييز، ولم تُقلب حرفاً آخَر غير الهاء؛ لأنها أشبه شيء بالألف؛ لِمجيئها للتأنيث، ولاقتضائها فتحَ ما قبلها، ولم يُعكَس لأنه لو قيل: «ضربهْ» في «ضربتْ» لالتبس بضمير المفعول، وإنما قيَّدنا بالمفرد؛ لأن في الجمع يوقف عليها بالتاء، وأما ما روى قُطْرُب عن طَيِّئٍ أنهم يقولون: «كيف البنون والبناه؟ وكيف الأخوة والأخواه؟» بإبدال تاء الجمع هاءً في الوقف، فضعيف. وقيَّدنا بالأكثر لأن بعض العرب يَقف عليها بالتاء، ومنه قولهم: «وعليه السلام والرحمتْ»، والوقفُ عليها بالهاء في نحو: «الضاربات» ضعيف، و«هيهات» إن جُعل مفرداً وُقف عليها بالهاء، وإلا فبالتاء، انتهى. الدده جنكي، (كَـ«الإِعْطَاءَةِ»، وَ«الانْطِلَاقَةِ»، و«الاِسْتِخْراجَة»، و«التَّدَحْرُجة»).

تنبيه: إذا كان لِلفعل مصدران أحدُهما أشهرُ من الآخَر؛ فالمرّةُ إنما تُبنى من الأشهر، تقول: «كذَّب تكذيبةً» لا «كِذّابةً».

هذا الحكم في الثلاثي المجرد، والمزيد فيه، والرباعي كلّها (**إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا**) أي: من الثلاثي والرباعي، فإنه إن كان فيه تاء التأنيث (**فَالْوَصْفُ فِيهِ بِـ«الْوَاحِدَةِ» وَاجِبٌ، كَقَوْلِكَ: «رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً»، وَ«دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً»**) و«قاتلتُه مقاتلةً واحدةً»، و«اطمأننتُ طمأنينةً واحدةً».

والمصادر التي فيها تاءُ التأنيث فيها: قياسيٌّ وسماعيٌّ:

فالقياسيُّ: مصدرُ «فَعْلَلَ» و«فَاعَلَ» مطلقاً، ومصدر «فَعَّلَ» ناقصاً، ومصدر «أفعل» و«استفعل» أجوفين.

والسماعي: نحو: «رَحْمة»، و«نِشْدة»، و«كُدْرة»، وعليك بالسماع.

○ ○ ○

(هذا الحكمُ) وهو كونُ المَرّة من الثلاثي المجرَّد على «فَعْلَة» بالفتح، ومما زاد بزيادة التاء (في الثلاثي المجرَّد والمَزيد فيه والرباعيِّ كلِّها، إلا ما) أي: المصدر الذي (فيه تاءُ التأنيثِ منهما، أي: من الثلاثي والرباعي؛ فإنه) أي: الشأن (إنْ كان فيه) أي: في المصدر (تاءُ التأنيث فالوصفُ فيه بـ«الواحدة») أي: في ذلك المصدر (واجبٌ) أي: لِبيان المرة ولِعدم إمكان زيادة التاء؛ لئلّا يَلزم اجتماع علامتَين مِن جنس واحدٍ، (كقولِك: «رَحِمْتُه رَحْمَةً وَاحِدَةً، و«دَحْرَجْتُه دَحْرَجَةً وَاحِدةً»، و«قَاتَلْتُه مُقَاتَلةً وَاحِدةً»، و«اطْمأنَنْتُ طمأنينةً وَاحِدةً) بزيادة الوصف الذي هو «الواحدة» في الجميع؛ لأجلِ بيانِ المرة كما ذُكر.

(والمصادرُ التي فيها تاءُ التأنيث) نوعان: (قياسيٌّ وسماعيّ؛ فالقياسيُّ: مصدرُ «فَعلَلَ» و«فاعَل» مطلقاً) أي: سواءٌ كان مِن السالم أو الناقص أو الأجوف، (ومصدرُ «فعَّل» ناقصاً، ومصدر «أَفعَل» و«استَفعل» أجوفَين).

(والسماعي: نحو: «رَحْمة» و«نِشدة» و«كُدْرة»، وعليك) أي: تمسك (بالسماع) أي: التتبعِ لِما جاء من الأبواب الثلاثة التي ذكَروها ومِن غيرها كأبواب «كَراهية» و«غَلَبة» و«سَرِقة» و«بُغايَة» و«زَهَادة» و«دِراية».

○ ○ ○

فصل
في بناء الهيئة

ويُبنى منه أيضاً ما يَدلُّ على نوعٍ من الفعل، نحو: «ضربتُه ضِربةً»، أي: نوعاً من الضرب، و«جلستُ جِلسةً»، أي: نوعاً من الجلوس، فأشار إليه بقوله: (**وَ«الفِعْلَةُ» بِالكَسْرِ**) أي: بكسر الفاء (**لِلنَّوْعِ مِنَ «الفِعْلِ»، تَقُولُ: «هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ وَالجِلْسَةِ»**) أي: حسن النوع من الطعم، والجلوس.

وقال المصنف رحمه الله تعالى في «شرح الهادي»: المراد بالنوع: الحالة التي عليها الفاعل، تقول: «هو حسنُ الرِّكبة»، إذا كان رُكُوبه حسناً؛ يعني: ذلك عادتُه، ....

(ويُبنَى منه) أي: مما ذُكر من الثلاثي المجرد وغيره (أيضاً ما يَدلُّ على نوعٍ مِن الفعل نحو: «ضربتُه ضِربةً» أي: نوعاً من الضرب، و«جلستُ جِلسةً» أي: نوعاً مِن الجلوس) (فأشار) أي: المصنف (إليه) أي: إلى ما يدلُّ على النوع (بقوله: و«الفِعْلَةُ»، بالكسر، أي: بكسرِ الفاء) أي: والمصدر الذي على وزن: «فِعلة» بكسر الفاء (لِلنوع من الفعل، تقول: «هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَة»، أي: حسنُ النوع من «الطَّعم» و«الجلوس») «الطَّعْمُ» بفتح الطاء: ما يُؤَدِّيهِ الذَّوْقُ، وبضمها: الطَّعام، ذكره في «المختصر». وقال في «شرح البزدوي»: ذكر في «المغرب» وغيره أن «الطَّعْم» بالفتح والضم مصدر «طَعِمَ الشَّيءَ» أي: أكَل وذَاقَ، إلا أن المفتوح هو المشهور بين جُمهور الفقهاء.

(وقال المصنفُ رحمه الله تعالى في «شرح الهادي»: المرادُ بِالنوع: الحالة التي عليها الفاعل، تقول: «هو حسنُ الرِّكبة»، إذا كان رُكُوبه حسناً) قال اللقاني: لو أسقط الواوَ من «وقال» كان أظهر؛ لأن قول المصنف هذا لا يُخالِف ما قدَّمه الشارح؛ لأنه فسَّر «الفِعلة» بالنوع، والمصنف فسَّر النوعَ بالحالة المذكورة، (يعني) أي: المتكلم بهذا القول (ذلك) أي: الركوب الحسن (عادتُه) أي: عادةُ الشخص المخبَر عنه بكون ركوبه حسناً، وفُهم كونُ ذلك عادتَه من صيغة «فِعلة» لا من الجملة. وقيل: مِن الصفة المشبَّهة لأنها للدوام؛ فإذا لم يكن ذلك عادتَه لم يصحّ إسنادُ الصفة المشبَّهة إلى النوع، فتأمَّل.

و«هو حسن الجِلْسَةِ»؛ يعني: أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالةً له، ومثلُه: «العِذْرة» لحالةِ وقت الاعتذار، و«القِتلة» للحالة التي قُتل عليها، و«المِيتة» للحالة التي أميت عليها، هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه.

وأما غيرُه فالنوع منه كالمَرَّة بلا فرقٍ في اللفظ، والفارقُ القرائن اللفظية الخارجية، تقول: «رَحمةً واحدةً» للمرة، و«لَطيفةً» أو نحوها للنوع، وكذا «دحرجةً واحدةً»، و«دحرجةً لطيفةً» ونحوها، و«انطلاقة واحدةً» ....

(و) تقول: («هو حسنُ الجِلْسَةِ») هذا تمام مقول المصنف في الشرح المذكور، ثم شرع الشارح في بيانه بقوله: (يعني) أي: المصنف: (أن ذلك) أي: النوع من الفعل (لمَّا كان موجوداً منه) أي: من الفاعل (صار) أي: ذلك النوع مِن الفعل (حالةً له) أي: للفاعل؛ إذ الحالة عرَضٌ قائم بمحلِّه، والقيام بالشيء أعمُّ مِن أن يكون قارًّا فيه كـ«البياض»، أو صادراً منه كما هنا. ولَمَّا كان المتبادِر للأوهام من القيام هو المعنى الأول، بيَّن الشارح حقيقتَه بما ذَكره، ولَمَّا ثبت أن النوع من الفعل حالةٌ لِفاعله صحَّ تفسيرُ[1] النوع بالحالة التي عليها الفاعل.

(ومثلُه) أي: مثلُ «حسن الركبة» و«الجلسة» في كونه حالةً للفاعل: («العِذْرةُ» لِحالة وقتِ الاعتذار، و«القِتلة» للحالة التي قُتل) أي: القتيل (عليها، و«المِيتة» للحالة التي أُميت) أي: الميت (عليها).

(هذا) أي: كونُ النوع من الفعل على «فِعلة» (في الثلاثيِّ المجرَّد الذي لا تاءَ فيه) أي: لا تاءَ في مصدره.

(وأمَّا غيرُه) أي: غير الثلاثي المجرد المذكور من الرباعي والمزيدِ فيه والثلاثي ذي التاء، (فالنوعُ منه كالمَرَّة بلا فَرقٍ) أي: بينهما (في اللَّفظ، والفارقُ) بينهما من جهة المعنى والمرادِ (القرائنُ اللفظية الخارجية) احتراز عن اللفظية الذهنية، وتلك القرائن كالوصف بغير الوحدة والإضافة عند إرادة النوع؛ (تقول: «رَحمةً واحدةً» للمَرّة، و) «رحمةً (لَطيفةً» أو نحوها) كـ«رَحمة بَلِيغة» أو «رَحمة الأبرار» (لِلنوع، وكذا: «دَحرجةً واحدةً»، و«دَحرجةً لَطيفةً» ونحوها) أي: كـ«بليغة» أو «قبيحة»، (و«انطِلاقةً واحدةً»

---

(١) في المطبوع: «تغيير»، والمثبت الصواب من «حاشية اللقاني».

للمَرَّة، و«حسنةً» أو «قبيحةً» أو غيرَهما، وكذلك البواقي.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب

للمَرَّة، و) «انطلاقة (حسَنة» أو «قَبيحة» أو غيرهما) أي: كـ«سَريعة» و«شَديدة»، (وكذلك البَواقي) من أبواب المزيدات الثلاثية والرباعية.

فإن قيل: إن كان المرَّة والنوع من هذا العِلم، فَلِم لم يُدرجهما في تفصيل الأبواب، وإلا فَلِم ذكَرهما هنا؟ قلنا: هما منه لأنهما في الحقيقة نوع من أنواع المصدر؛ لأن المصدر يدلُّ على جنس الفعل [و]يتناول المرَّةَ والمرتين والمرات وجميع أنواعه، فأجمل ذِكرهما هناك بقوله عَقيب كل باب من الأبواب: مصدره كذا، أو فصل ههُنا، وأيضاً لأن بينهما وبين اسم الآلة مشابهة من جهة اللفظ في بعض الصُّوَر، فناسب ذكرهما هنا.

(والله تعالى أعلمُ بالصَّواب) أي: بما يوافق الحقَّ في الواقع من القول والفعل، ولعلَّ الشارح قصَد بذلك التبرِّي من نسبة العلم إلى نفسه فضلاً عن الأعلمية، (وإليه) سُبحانه وتعالى (المرجِع والمآب) مِن عطف المرادِف، فيُجازي أعمال العباد إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشر.

اللهمَّ إنَّا نسألك برحمتك التي ابتدأت بها الطائعين حتى قاموا، أن تَمُنَّ بها على العاصِين بعد معصيتهم؛ فإنك المُحسنُ بادئاً وعائداً، وأنا المسيء، ومِن شأن المحسِن إتمام إحسانه، ومِن شأن المسيء الاعترافُ بِعدوانه.

يا مَن أمهل وما أهمل، وستَر حتى كأنه غفر، أنت الغني وأنا الفقير، وأنت العزيز وأنا الحقير.

اللهمّ انظُر إلينا نظرَ الرضا، وامحُنا من دِيوان أهل الجفا، وأثبِتنا في ديوان أهل الصَّفا، وارزُقنا على ما عَهِدنا من حسن الوفا.

واغفرْ لي ولوالدي ولمشايخي وإخواني وخِلّاني، ومنَّ علينا بتوبة تمحُو بها كل جريمة، واختم لنا بالحسنى، ومُنَّ علينا بالمطلوب، واشمل في ذلك جميع أهلنا ومشايخنا ومَن له حق علينا، ومَن دعا لنا بمثله، وكل المسلمين.

وحسبُنا الله ونعم الوكيل، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيِّدنا محمد، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

. . . .

قال جامعه: هذا آخِر ما يسّر الله جمعَه، وكان ابتداءُ الشروع فيه في مُنتصف ربيع الآخر، وانتهاءُ تَسويده في (١٢) اثني عشر رجب، وانتهاءُ تَبيِيضه في (١٢) اثني عشر رمضان المبارك المعظم أحد شهور عام (١٣١٩) ألف وثلاثمئة وتسعة عشر من أعوام الهجرة، والمرجُوُّ مِمَّن اطلع عليه ورأى عيباً أو خللاً أن يَلتمس لي العذر؛ فإنَّ هذا الزمان غيرُ قابل للفهم فضلاً عن الجمع والترتيب؛ لِصعوبته وكثرة أكداره، وعظيم أضراره، ونسأله الحماية مما يتجدَّد، وكَشْفَ ما فيه مما لا يُحمد، وأن يمنَّ علينا بالقَبول؛ إنه خيرُ مأمول، وأكرم مسؤول، آمين[١].

○ ○ ○

---

(١) الحمد لله الذي بيده تصريف الأمور على وفق حكمته، وتمييز أفعاله الصحيحة عن اعتلال سابق إرداته، والصلاة والسلام على مصدر الأخلاق المرضية، وعلى آله وصحبه الذين سلِمت جموعهم من الدنايا والأحوال الرّدية، وبعد:
فقد تم طبع الكتاب الموسوم بـ«تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني» تأليف الشيخ عبد الحق الجاوي سبط العلامة النووي الثاني، وهو كتاب غزير المادة، رقيق العبارة، جامع لما تفرق من شتات هذا العلم مع تحقيقات شريفة، وتدقيقات منيفة؛ تدل على كثرة اطلاعٍ، وعلو كعبٍ، وطول باعٍ، وقد حليت طرره بـ«شرح السعد التفتازاني على تصريف الزنجاني»؛ ليتم النفع ويعظم الوقع، وذلك بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر، مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح بها، وذلك في شهر ربيع الأول، سنة (١٣٤٨هـ) من هجرة من حاز من الكمال أتم وصف ﷺ، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. آمين.

فهرس الموضوعات

○ ○ ○